

الرئيس الحكيم في أمريكا



اهداءات ٢٠٠٣

أ.د/ هاجر محمد الماحدي

القاهرة

السنس العالم في أمريكا

تأليف

ألبرت ساي - جون ألومز - مريت باوند

ترجمة

محمد محمد فرج

الناشر

مكتبة غريب

٣٠١ شارع كامل متقي، بغداد

تليفون ٩٠٢١٠٧

PRINCIPLES OF AMERICAN GOVERNMENT

By

ALBERT B. SAYE

Copyright © 1978 Prentice Hall Inc.

الفصل الأول

مقدمة

« يولد الإنسان حراً ، بيد أنه يرسف في الأغلال ... فما الذي يبرر ذلك ؟ »

إن الإجابة على سؤال روسو تقتضي ضمناً تحليلاً لطبيعة السلطة السياسية . لقد بدأ التأمل الفلسفي لهذا الموضوع قبل أن يولد روسو بزمن طويل ، والكثير من المصطلحات التي تبرز في التأمل ترجع لأصل جد قديم . إن الصفة الإنجليزية « سياسي » ، تعني (منتسب لإدارة الأعمال الخاصة بالدولة) وتأتي من الكلمة اليونانية للمدينة ، Polis ، الوحدة الأساسية للحياة الجماعية بين اليونانيين الأوائل . وكلمة State مشتقة من الأصل اللاتيني Status ويمكن تعريفها بجماعة من الناس ذات تنظيم سياسي يحتلون أرضاً معينة على أساس دائم ومستقل نسبياً :

العلم السياسي

تعريف :

يعرف قاموس ويستر كلمة (السياسي) بأنه « من ينتمي إلى حكومة أو لحكومة ، أو إدارة الشؤون الحكومية » . والعلم السياسي كأنه « علم اجتماعي متعلق في المقام الأول بوصف وتحليل قوانين سياسية ، وخاصة الحكومية منها ، والمعاملات والانتفاع بالمواد الواقعية المختارة من العلوم الاجتماعية الأخرى (مثل الاقتصاديات ، والتاريخ ، وعلم النفس وعلم الاجتماع) » وتعرف الانسكلوبيديا بريتانكا العلم السياسي كالآتي : « إن العلم السياسي ، يعني بمفهومه الواسع الدراسة المنظمة للأعمال الحكومية بتطبيق الطرق العلمية للأحداث السياسية : وبفهم أكثر ضيقاً ، وأكثر تقليداً ، اعتبر أنه الدراسة للحكومة ، وللأجهزة والمؤسسات التي تعمل من خلالها » : ونحن نعرف العلم السياسي كالجزم للمعرفة المنظمة للدولة عامة والحكومة بصفة خاصة :

الوضع الأكاديمي :

بينما يعتبر العلم السياسي مجالاً قديماً للدراسة ، فإنه يكون حديثاً نسبياً كنظام أكاديمي منفصل : وقد أدخلت جامعة هارفارد « مبادئ علم الأخلاق والشؤون السياسية » في منهج

دراستها عام ١٨٤٢ : وأنشأت جامعة ييل دراسة منفصلة للفلسفة السياسية في ١٨٤٦ ؛ وأنشأت جامعة كولومبيا كرسيًا للتاريخ والعلم السياسي في ١٨٥٧ : كما نظمت مدرسة جون بيرجس للعلم السياسي بكولومبيا في ١٨٨٠ ، الذي يعتبر علامة طريق . وخلال العقود القليلة التالية ، فإن النظام الأكاديمي الذي كان يسمى سابقاً الفلسفة الأخلاقية ، العلم الاجتماعي ، والاقتصاد السياسي ، أو التاريخ ، قد قسم إلى أقسام منفصلة للتاريخ ، العلم السياسي ، الاقتصاديات ، وعلم الاجتماع في كثير من الكليات الأمريكية : استمر الاقتران بين التاريخ والعلم الاجتماعي متقارباً . إن قول سيللي المأثور (إن التاريخ بدون العلم السياسي لا يثمر قط ؛ والعلم السياسي بدون تاريخ لا جذور له) . طالما استشهد بها ، في عام ١٩٠٣ تأسس الاتحاد الأمريكي للعلم السياسي . وعند قيام الحرب العالمية الثانية أصبح لدى معظم الكليات والجامعات من أي حجم قسم منفصل للعلم السياسي . وفي الفترة التي أعقبت الحرب ، بدأ اتحاد العلم السياسي مع الاجتماع وعلم النفس ينافس الاتحاد السابق مع التاريخ .

وفي الوقت الحاضر تمنح الكثير من الكليات عدداً وفيراً من المناهج بينية النظام تربط بين العلم السياسي إلى جوار مجال شاسع للمناهج المتخصصة في العلم السياسي . هذه المناهج المتخصصة تشمل : القانون الدولي والسياسات ، النظم الحكومية المقارنة ، النظرية السياسية ، السياسة الخارجية ، الإدارة العامة ، إدارة العدل ، القانون الدستوري الأمريكي ، الأحزاب السياسية والانتخابات ، رئاسة الجمهور ، النظم التشريعية والدعوى القضائية ، النظم القضائية والدعوى القضائية ، الدولة والحكومة المحلية ، الحكومة العمرانية والعاصمة ، السلوك السياسي ، الاجتماع السياسي ، ومناهج مختلفة في التحليل السياسي وفنون البحث .

المفهوم المركزي :

إن الدولة (سواء أطلق عليها Palis ، أرض ، جمهورية ، مملكة أو أي اسم آخر) وحكومتها تشكل المفهوم المركزي للعلم السياسي . وقد شغل هذا المفهوم الناس منذ فجر التاريخ ، وتعتبر مساهمات أولئك الذين درسوه بعيدة المدى ومجزية . كان أفلاطون ، وأرسطو ، وغيرهم من الفلاسفة السياسيين جد مرموقين بين عظماء المفكرين في جميع العصور . وقد كتب معظم هؤلاء الفلاسفة السياسيين في عبارات عن المشاكل التي كانت تعتبر ملحة في أيامهم ؛ ولكن المشاكل التي واجهتهم (سواء عبروا عنها بعبارات تكشف عن العدل ، القوة ، السلطة ، الصراع ، القيادة ، المصالح ، السياسة العامة ، أو شؤونها

من المفاهيم) تكون متكررة ، وتقدم الإجابات التي يقدمونها ، مثل دروس التاريخ بصيرة نافعة للحاضر .

كان أعظم تقسيم عمقا في الفكر عبر العصور حول حقيقة القيم ؛ سواء أكان القانون في المعنى الحقيقي يمثل العدل أو مجرد مصلحة الذين هم في دست الحكم . وبالاختصار ، فإن هذا التقسيم يتعلق بما إذا كان الإنسان معيار كل شيء أو إن كان سلوكه يجب أن يلائم ما هو عقلي ، والحكمة ، والقيم الأخلاقية النابعة من مصادر خارجة عن كيانه المحدود ، بل وأفضل منه في وقت ما أو خلافه في تنمية الفكر السياسي ، دارت المناقشات حول ماهية القيم على كل مظهر هام من الحياة السياسية . في الوقت الحاضر ، تشمل بعض المناقشات عن الموضوع مدى طبيعة العلم السياسي . وتمسك واحدة من مدارس الفكر بأن القيم لا تخرج عن كونها ما يفضلها الناس تحت ظروف الحياة المختلفة ؛ وعليه ، فإنها لا يمكن تقريرها موضوعيا وتحليلها . وتعتقد هذه المدرسة بأن علماء السياسة يجب أن يضيعوا وقتهم في مسائل توجهها القيمة عن أي نظام حكومي أفضل .

وعوضا عن ذلك ، يجب عليهم التركيز على الحقائق الموضوعية المؤكدة التي تنتمي لعمل النظام السياسي أو النظم قيد البحث وقابليتها للتطبيق .

وتتمسك المدرسة صاحبة الرأي المعارض بأن القيم تكون عالمية وخالدة ، كما تعتقد أن الرجال ذوي النوايا الحسنة ، خلال ممارسة الفراسة والعقل ، يمكن أن يكتشفوا هذه القيم وبلوغ الإجماع على مناسبتها لسلوك الإنسان . كما تتفق على أن الحقائق والقيم تكون في الأصل مختلفة ، ولكنها تصر على أن جميع مجالات النشاط السياسي ذات بال ، وأن الحقائق والقيم تكون متضافرة بامعان بحيث لا يمكن فصلها . ترى هذه المدرسة أن السياسات لا تدرس لأسباب جمالية مجرد إشباع الفضول الطبيعي . تدرس السياسات لتقرير أي نظم سياسية ، وتراكيها تعين الأفراد على بلوغ الحياة الحسنة بينما يعيشون في سلام ووثام مع نظرائهم من البشر . باختصار ، فإنها تؤيد أن الحياة الإنسانية لا معنى لها ، عندما تنفصل عن القيم ، وأنه ليس هناك ولا يمكن أن يكون علم سياسات موضوعي ومحايذ تماما في نفس الوقت . وتتخذ مدرسة أخرى للفكر السياسي موقفا وسطا بين هذين النقيضين . بينما تعتقد أن القيم تركز في النهاية على الترويج للإنساني ، وتقول أن بعض هذا الترويج يبدو عالميا . وترى أن وجود العناصر العالمية والثابتة في طريق الجنس البشري تفكر وتشعر بالعدل والقيم الأخلاقية ، وإحتمال اكتشاف هذه العناصر وخلق نظم سياسية تتسق معها ..

المجال والمنهج :

كان واضعو نظريات القيم السياسية على الإطلاق هم علماء السياسة الأوحدون ، وكان مجال اهتمامهم واسعا ، يغطي مواضيع مثل الفصل في النزاعات التي تساند الاستقرار والتي تؤدي لتغير في سلطة الحكومة ، والعلاقة بين الكنيسة والدولة ، ومنافع وأضرار سيطرة الحكومة المركزية ، صيانة الحريات المدنية ، وسائل مقاومة الظلم ، تنمية القدرة والاقتصاد في الحكومة ، تأثير الظروف الاقتصادية على النظم السياسية ، وطرق تعزيز للسلام العالمي .

يتجه العلماء السياسيون أكثر نحو القيمة ، وطالما استخدموا المحازات التاريخية ، الوصفية ، المعيارية ، القانونية ، المقارنة ، التحليلية ، والاستنباطات المنطقية وقد اعتمدوا بشدة على السجلات التاريخية والقانونية ، التقارير ، والجرائد ، وخلافها من المراجع المكتوبة كاعتمادهم على الملاحظة المباشرة والأحداث الصحفية . وقد وصف معظمهم تحقيقاتهم واستنتاجاتهم بتوسع ، واصطلاحات وصفية ، دون المحاولة الفائقة لاكم : مستخدمين التحليلات النظرية لإغناء كتاباتهم ، التي انتجوها عبر القرون التي تكون كتلتها جسم المعرفة التي تسمى « العلم السياسي » .

منذ الحرب العالمية الثانية أصبح عدد علماء السياسة « السلوكيين » في تزايد . وتتميز هذه المجموعة بتأكيداتها على الحاجة لتطوير أسلوب علمي بالغ الدقة لدراسة السلوك السياسي - إن انتهاج أسلوب من العلوم الطبيعية المادية المصممة لضمان الموضوعية ، والإثبات ، العمومية ، بحيث تقدم نتائج قابلة للقياس في الحالات التي يمكن قياسها وتكون مرغوبا فيها . وقد ركز بعض السلوكيين على مثل هذه المفاهيم مثل قوة الانشاءات ، الصفوة ، والجماعات المنتفعة ، الوظيفة السلوكية ، واتخاذ القرار . وحاول الآخرون كشف الصلات بين النظم السياسية ، وبيئاتهم ، بينما ظل آخرون ينظرون للنظم السياسية كنظم المواصلات . وقد اعتمد السلوكيون بشدة على النماذج التخطيطية في أعمالهم النظرية والبحث والكتابة في هذه النماذج ، علم الرياضيات ، والإحصاءات ، والمساءلات ، والمواجهات ، العينات ، الدراسات الاستطلاعية وغيرها من الأساليب التي تعتبر مقيدة لانتاج ، ووصف ، وتحليل المعلومات التفسيرية المناسبة .

وكما سيتبين من هذه المناقشة الوجيزة ، فإن علماء السياسة يختلفون بصورة واسعة بين بعضهم وبعض وخاصة بالنسبة للاقتراب المؤثر لدراسة الدولة ومشاكلها . وعلى العموم ، فإنهم يسعون جاهدين للموضوعية ، ويحاولون استخدام اقتراب أو مجموعة من الاقترابات التي يعتقدون أنها الأكثر مناسبة للمشكلة التي في متناولهم .

مفهوم الدولة :

إن المفاهيم الذهنية الناتجة عن دراسة الدولة ومشاكلها تكون جزءا هاما من ثقافتنا الحديثة وتترك أثرا قويا على السلوك السياسى الأمريكى وعاداته . وفى الفقرات التالية ، سندون بعض المفاهيم الأساسية التى ينطوى عليها البحث :

القديم القروسطى :

أفلاطون وأرسطو طاليس :

تصور أفلاطون - الذى عاش فى أثينا فى القرن الرابع قبل الميلاد - الرجل كمخلوق راشد فى عالم معقول . كان هناك نموذج للدولة متقنة ، كان بمقدور الفيلسوف أن يكتشفها عن طريق إعمال العقل . وقد وصف أفلاطون هذه الحكومة فى « الجمهورية » بأنها مكونة من طبقة حاكمة من عقلاء الرجال (يسمون بملوك فلاسفة) لإدارة شئون الدولة ، وطبقة من المحاربين لحماية الدولة من أعدائها ، وطبقة عاملة لتزويد الدولة بضرورات الحياة . وقال أفلاطون أن العدالة تسود عندما تعمل كل طبقة فى المهمة التى تناسبها وتحجم عن التدخل فى عمل الطبقات الأخرى . فى هذه الدولة المثالية ، يحكم الملوك الفلاسفة حسب المعرفة الحقيقية عن الأفضل للدولة وكل أفرادها . وتنحصر مهمتهم الأساسية فى تعليم الأفراد المختلفين لفهم وظائفهم الصحيحة فى المجتمع ، وبذا يمهّدون الحياة المناسبة للجميع . كانت سلطتهم السياسية مؤسسة على المعرفة التامة ، لأنهم كانوا علماء وليسوا واضعى قانون . كان أفلاطون يعتقد أن القانون ليس له مكان فى الحكومة المثالية ، فقد كان يرى أن القانون مبنى على العادة والعرف ، وفى أفضل الحالات يمكنه عكس فكرة الحق على أفضل وجه - وليس الحق ذاته . وفى أواخر حياته ، عندما يئس من تأسيس الحكومة المثالية ، قال إن أفضل حكومة عملية يقوم حكامها فى الواقع ، بإدارتها وفقا للقانون .

بحث أرسطو طاليس تلميذ أفلاطون المشهور فى دمج التفكير المنطقى مع تحليل للحكومات الفعلية كوسيلة لاكتشاف طبيعة الحكومة نظريا ؛ وهكذا فإن علمه الحديث للسياسات كان يبحث فى كل من الأشكال المثالية والفعلية لتنظيم السياسى . متصورا الإنسان كسياسى بالطبيعة ، فأعلن أرسطو أنه ليس من الممكن العيش خارج دولة إلا لإله أو وحش ، وأنه بالمشاركة فى أعمال الدولة يمكن الإنسان التحقق تماما من جهده الفطرى - وقد رأى أنه من الطبيعى أن السلطة العليا يجب أن تمارسها الطبقة الحاكمة ؛ كما اعتقد أنه من غير الطبيعى والمخزى ، مع ذلك ، أن يعيش الإنسان تحت حكم بعض

لشخص آخر ، مع أن بمقدوره أن يخضع بكرامة وجدوى لحكم القانون ، لأن القانون يكون عادة « فكريا لم يتأثر بالرغبة » ولذا ، ففي دولة حرة يجب أن تحكم الطبقة الحاكمة بناء على القانون . وكما رأها أرسطو ، فإن القانون يعكس الحكمة مجتمعة ممثلة في العادة ، التقاليد ، والاستخدام البعيد ، وتمنح قاعدة للسلطة السياسية أفضل مما قد يقدمها أحكم المشرعين :

الرواقيون :

اقتبس الفكر السياسي الروماني بكثرة من اليونانيين ، وتأثر بعمق بعقيدة الرواقيين لأخوة الانسان وكونه مواطنا عالميا . كما أقر أفلاطون وأرسطو بالعدالة الكونية . ولكن لم يتصور أى منها قدرة جميع الناس على كشف القوانين وتطبيقها (الحق) الذى يحكم الكون . ومع ذلك ، فإن الرواقيين يرون أن الدنيا كانت « دولة واحدة مشاعة للآلهة والناس » مع « ذات قاعدة عامة عادلة للحياة بين الناس » . كان جميع الناس موهوبين بالعقل ، وكان جميع الناس والأجناس متحابين بالفضيلة ، الرذيلة ، لأن الطبيعة ، لم تنتج عدم المساواة . وينطوى هذا المبدأ الرواقي للمساواة بين الناس على جذور النظرية الأمريكية السياسية لإعلان الاستقلال وال « حرية ، مساواة ، أخوة » للثورة الفرنسية .

شيشيرون :

ووفقا لرأى شيشيرون أعظم واضعى النظريات بين الرومانيين ، فإن جميع الناس بطبيعتهم عقلاء ، مما يؤهلهم للتمييز بين العدل والظلم ، وكل قانون حق يكون عادلا « فالقانون ، عندئذ ، يكون تمييزا بين الأشياء الحقبة وغير الحقبة ، معبرا عن الطبيعة الجوهرية والأصلية لجميع الأشياء التى توضع لها قوانين الناس والتى تفرض العقوبات على الشرير وتدفع عن الطيب وتحميه » هذا القانون المزامن لله ، كان موجودا قبل تكوين الدولة . وتعتبر الدولة « مشاركة في القانون » ويأتى الناس معا في هذه المشاركة ، أو « الرباط في القانون » . ليس بالكثير عن ضعف كمثل « نوع من الغريزة الاجتماعية الطبيعية للإنسان » : منذ كان الإنسان موجودا قبل وجود أية دولة بقوانينها الخاصة ، كان يمكن اعتباره منفصلا عن الدولة ولديه من الحقوق ما يجعله لا يعتمد عليها . هذه النظرية ، عن تكوين الحكومة الدستورية ، قد استمرت طوال الحقبة الرومانية .

المفهوم الجرمانى للقانون كعرف :

عندما اكتسح الشعب الجرمانى الإمبراطورية الرومانية القديمة ، أحضروا معهم مفهومهم الخاص للقانون : وبالنسبة لهم فإن القانون ما كان ليعد أو يشرع — لكنه يتطور

من العادات الأزلية للقبائل وكانت ملكا عاما حفظهم معا كشعب : وقد خول هذا القانون حقوقا : مسئوليات وواجبات لكل واحد حسب طبخته أو مكانته في الحياة ، كانت مهمة الملك الخاصة أن يكتشف وينشر القانون ويفرضه في كافة مملكته . لا أحد سوى الله يمكنه محاسبة الملك لعدم تقيده بتطبيق القانون ، ومع ذلك فإن سلطة الملك ، نظريا على الأقل ، ليست مطلقة . وقد كتب المشرع براكتون في القرن الثالث عشر أنه بينما لا يجب أن يكون الملك معرضا لسلطة أي إنسان ، فإنه يجب أن يكون خاضعا لله والقانون .

الحديث :

بودن : إن التحول من مفهوم العصور الوسطى للقانون كعرف أزلى لا يمكن العثور عليه (مفهوم قضائي) بالنسبة للمفهوم الحديث للقانون كشيء يصنعه الإنسان قد جاء في القرن السادس عشر ، ولكن ممارسة القوانين قد عملت بالفعل قبل الملكيات القومية بزمان بعيد في ١٥٧٦ ، أعلن جين بودن نفسه - المكتشف الأول - للسلطة العليا الخاصة - السيادة - داخل الدولة . وقد أكد أن السيادة تعتبر بالضرورة سلطة صنع القوانين ، ووصفها بأنها « مطلقة ومستمرة » ولكنه كان يكتب باعتبار الملكية الفرنسية المعاصرة ، التي اعتبرها بوضوح محدودة بالقوانين الجوهرية ، أو حسب تعبيرنا ، بالدستور .

هوبز - لوك - هونتسكيو وروسو : إن أعظم النظريات شهرة عن الدولة في الوقت الحاضر هي نظرية العقد الاجتماعي التي ازدهرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر وبصفة أساسية عن طريق كتابات هوبز ، لوك ، وروسو . وبالنسبة لهؤلاء الكتاب ، فقد وجد الإنسان أن حالة الطبيعة لا تفي بالغرض فسعى للهرب عبر عقد ، كان في الابقاء على الإنسان في حالة طبيعية أنانية ووحشية ، إنه عن طريق خشية العقوبة في مقابل سوء عمله سيجبره على احترام حقوق الآخرين . وقد وطد هوبز سلطة القانون على القوة وسعى لتبرير الملكية . وقد أذعن الإنسان للاعتماد على النفس والعديد من الرغبات الفردية ، وأطاع رغبة الفرد لكي يضمن مصالح المجتمع .

ومن ناحية أخرى ، تصور لوك الإنسان في حالة طبيعية كاجتماعي مسالم . ليس لغياب الإحساس بالعدالة ، ولكن بالأحرى العناء الناشب عن جعل كل إنسان يحكم بالقانون وينفذه بنفسه قد أدى إلى تأليف العقد الاجتماعي . بهذا العقد الأساسي اتفق الناس لمجرد (الاتحاد في مجتمع سياسي موحد) وليس للتخلي كلية عن حقوقهم الطبيعية . كانت السلطة المدنية محدودة من ناحية « حق عمل القوانين وعقوباتها لتنظيم وحفظ الملكية

واستخدام قوة المجتمع لتنفيذ مثل هذه القوانين ... وكل هذا في سبيل الصالح العام وجده « ومن الواضح أن لوك قصد تبرير الثورة المجيدة لعام ١٦٨٩ التي بموجبها أكد البرلمان سلطته العليا ، وتحت هذه النظرية ، فإن الملك ، بانهاكه لشروط العقد الاجتماعي يهدر مركزه . بعد مرور قرن من الزمان على ظهور نظرية لوك اتخذتها الثورة الأمريكية فلسفة لها . في هذه الأثناء ، في ١٧٤٨ نشر مونتيسكيو رائعته ، روح القوانين . بينما نجده في أجزاء من هذا الكتاب . قد اتبع مدخل العقلانيين مثل هوبز ولوك ، مستخدماً مفاهيم أشبه بالقانون الطبيعي والعقد الاجتماعي . وعلى العموم فقد حاول مونتيسكيو حلاً نسبياً واجتماعياً لمشكلة السلطة السياسية . وكتب يقول : إن أفضل ضمان للحرية يكمن في دستور يفصل السلطة الحكومية إلى ثلاثة فروع - تشريعي ، تنفيذي ، وقضائي - ويمنح كلا من هذه الفروع الثلاثة موانع جوهرية خاصة وتحفظات على الفرعين الآخرين ، ومع أن نظرية مونتيسكيو قد أسست على سوء فهم للدستور الإنجليزي ، فإن مبدأه قد وجد قبولاً فورياً لدى مؤسس النظام الدستوري الأمريكي .

قدم العقد الاجتماعي لروسو المطبوع عام ١٧٦٢ تملقاً لنظرية لوك في العقد الاجتماعي ولكنه أعلن في الحقيقة مبدأ راديكالياً مختلفاً . إن ما يجز الناس للحياة في المجتمع يرجعه روسو للشعور وليس للعقل . إذ يكون المجتمع الواسطة الرئيسية التي تحيل الناس إلى كائنات معنوية ، ويكون الناس بشراً فقط إلى الحد الذي يصبحون فيه أعضاء مجتمع . إن حقوق الملكية ، وحرية الكلام ، وحرية الدين ، وسواها من الحقوق الأساسية . والحريات تستمد من المجتمع ، وليست مجرد حالة طبيعية - وبالنسبة لروسو ، فإن العقد الاجتماعي كان أقل من اعتراف الفرد بأن له مصالح عامة مع غيره من الأفراد ، وأن هذه المصالح يمكن متابعتها في منافسة اجتماعية . وقد أطلق على جماع هذه المصالح الميراث العام ، عندما يتفق الأفراد لإخضاع رغباتهم الخاصة للرغبة العمومية ، فإنهم يدخلون في عقد اجتماعي - واعتقد روسو أن العقد الاجتماعي حل مسائل السيادة ، التي عرفها بالإرادة الشاملة . وأعلن أن الجسم المتبصر يعتبر المتصرف الوحيد صاحب السيادة ، التي لا يمكن تقسيمها ، أو تمثيلها ، ومعصومة عن الخطأ . وقد أصبحت فكرة روسو هذه هي الأساس لمبدأ السيادة المتداول بين الناس والذي يمثل بصورة بارزة في نظريات الديمقراطية الحديثة .

هيجل :

رأى هيجل في الدولة النظام المعنوي الأسمى . وبالنسبة له تعتبر الدولة الفكرة المقدسة على الأرض ، نتاج عملية تطور تاريخية نعتها بالديالكتية ، ويكون للأفراد قيمة فقط

لكونهم أعضاء في دولة . وفي رأيه أن الدولة قد حلت الصراع بين السلطة السياسية والحرية الفردية . كما يعتقد أن الحرية يمكن تأملها في مصطلحات اجتماعية — إذ أنها هبة من المجتمع وليست مجرد حق فطري للأفراد . وهي شرط أمكن تحقيقه عن طريق مؤسسات الدولة القانونية والأخلاقية .

ويقول هيجل أن حرية الفرد تتمثل في العمل بتوافق مع أهداف الدولة . ويعتبر الرجل حراً عندما يرغب فيما هو شائع للكل ، وتكون الدولة حسنة التأسيس إذا ما اتفقت المصالح الخاصة للمواطنين مع المصالح العامة للدولة . واعتقد هيجل أن السيادة مستمدة من الوحدة الضرورية للدولة وليس عن طريق أى عقد اجتماعي يصنعه الأفراد . وهكذا ، فإن الملك أو الزعيم يكون مسئولاً عن ممارسة السيادة ، لأنه بدون الوحدة التي يعدها ، فإن الدولة لا يمكن أن تعيش . من السهل أن نرى كيف مجدت نظرية هيجل الدولة الأهلية مانحة نقطة تحول لمثاليات الفاشيست والنازي للقرن العشرين .

كارل ماركس :

نبذ ماركس المفهوم المثالي للدولة عند هيجل . في المانيفستو الشيوعي المشهور المنشور عام ١٨٤٨ ، أعلن ماركس أن القوة السياسية لا تخرج عن كونها مجرد قوة منظمة من طبقة واحدة لقهر أخرى . كما اعتقد أنه في أى عصر فإن الطبقة الحاكمة هي الطبقة التي تسيطر على وسائل المعيشة المادية . وقال إن هذه الطبقة ستقيم النوع من الحكومة الأكثر مناسبة لدعم سيطرتها ، وستصدر القوانين لحماية مصالحها المخولة لها في النظام الاجتماعي القائم .

وفقاً لآراء ماركس ، فإنه عبر التاريخ قد فرق الصراع للسيطرة على النظام الاقتصادي ، الناس إلى طبقتين معاديتين ومتنافستين : (المستغلون — بكسر الغين — والمستغلون — بفتح الغين —) . واعتبر طبقة الرأسمالية في زمنه (البورجوازية) المستغلة والطبقة العاملة (البلوريتاريا) الطبقة المستغلة . كان مقتنعا بأن طبيعة التطور التاريخي مكنت البلوريتاريا كي يصبحوا الطبقة الحاكمة عن طريق الثورة . عندما تمتلك البلوريتاريا القوة ، فإنهم ، حسب تفكيره ، يلغون رأس المال الخاص ويركزون جميع وسائل الإنتاج في أيدي الدولة : وفكر أنه بمجرد اتمام ذلك فإن ظروف خلق الصراع الطبقي ستختفي ، ولن تفرض الحاجة عندئذ لحكم البروليتاريا : عند هذه النقطة تصور بلوغ البلاد حالة اللا دولة ، مجتمع تنعدم فيه الطبقات التي يكون فيها التطور الحر لكل واحد الحالة التي توجب التطور الحر للجميع ، في هذا المجتمع ، الذي اعتبره ماركس المرحلة الأخيرة لاشيوعية ، حيث سينتج كل إنسان عامل البضائع

الاقتصادية حسب قدرته ، وستوزع لكل إنسان حسب حاجته الخاصة . ومع أن ماركس قد قدم مجرد تخطيط عار لبرنامج بلوغ الشيوعية ، فإنه أعلن أنه يمكن بلوغها بالقوة لقلب الظروف الاجتماعية القائمة . وبعد سنين طور لينين برنامجا أجاز فيه بلوغ الشيوعية بالطرق الفعالة .

العصرى المستحدث :

يعتبر معظم واضعي النظريات العصريين الدولة كمجتمع مستقل نسبيا ، ومنظم سياسيا . ويعتقدون أن هذا المجتمع قد تطور نتيجة لمعاناة الإنسان في كفاحه مع بيئته كافة ، ثقافيا وأيضاً جسمانياً : وقد استبعدوا نظرية العقد الاجتماعى لكونها متنافية مع نتائج الأبحاث الانثروبولوجية العصرية والنظريات الحديثة عن تطور المجتمعات . وفي رأيهم ، أن الفرد يولد في المجتمع السياسى الذى تكون تركيباته نماذجه ، وحدوده ، وطرقه ، شبكة في غاية التعقيد ، قد تقررت بكثرة بالخبرة التاريخية . وتكون مسئوليات الفرد وحقوقه متعلقة بالتقاليد والعادات والنظم السائدة في مجتمعه الخاص .

بينما ينظر معظم أصحاب النظريات الحاليين للدولة كتنتاج تطور اجتماعى ، فإنهم يختلفون بالنسبة للسبب والنتيجة النهائية للطريقة التى تحرك الإنسان نحو نتيجة محتومة : ويرى الماركسيون هذه النتيجة كمجتمع لا طبقى ولا حكومى يبلغ فيه الإنسان أقصى تطور : أما أتباع هيجل المحدثون ، فيرون الدولة كأعظم معهد فعال لبلوغ مثل هذا الهدف ، ومع ذلك ينظر بعض أصحاب النظريات للدولة ببساطة على أنها معهد اجتماعى تطور ليرضى حاجات الإنسان ورغباته في مرحلة معينة في تطور الإنسان التى قد يتخلف عنها في وقت ما بمعهد أو معاهد - ربما تكون دولية في مداها - أكثر استجابة لحاجات المجتمع الإنسانى وتحت ظروف خاصة فإنهم يرون احتمال تفهقر الاتحاد السياسى ليشكل ما هو أقل تعقيداً من الدولة .

(١) جورج ولهمم فرديك هيجل ، « فلسفة التاريخ » ترجمة جون سبرى (نيويورك ١٩٤٤) اعتقد هيجل أن المؤسسات الإنسانية قد تطورت عبر عملية تطورية (الديالكتية) التى تتعارض فيها فكرة قانونية (الدعوى) بفكرة قانونية أخرى (الدعوى المضادة) ونتيجة للمعركة الناشئة تنتج (التركيب المزجى) من العناصر الصحيحة للأفكار المعارضة ويوضح المثل الآتى ، مع كونه مبسطاً للغاية ، مسار العملية . إن الحرية الفردية كما نم عنها دولة المدينة اليونانية (الدعوى) عارضها السلطة السياسية ممثلة بالامبراطورية الرومانية (الدعوى المضادة) وقد أنتجت المعركة الناتجة في النهاية (التركيب المزجى) الذى أصبحت فيه الحرية والسلطة متصالحتين في نطاق التهذيب الذاتى للمواطن :

ضروريات الدولة :

يمكن تعريف الدولة كجماعة من الناس يشغلون أرضا معينة بصفة دائمة ، منظمة سياسيا ، ومستقلة نسبيا عن الاحتلال الخارجي . عند التحليل ، يكشف هذا التعريف خمس ضرورات مميزة .

ويعتبر السكان إحدى هذه الضرورات . اعتقد أرسطو أن سكان دولة يجب أن يكونوا من الكبر بحيث يتمتعون باكتفاء ذاتي ومن الصغر بحيث يمكن حكمهم على خير وجه : وفكر أفلاطون بأن العدد المثالي لأهل المنزل يبلغ ٥,٠٤٠ لأن دولة بهذا العدد ، الذي هو حاصل ضرب العدد الصحيح من ١ إلى ١٠ ، سيكون له مرونة فائقة في ترتيب أعداده إلى مجموعات ثانوية . وفي الوقت الحاضر ، في عالم يتباين فيه تعداد الدولة من عدة آلاف ، كما هو الحال في سان مارينو ، إلى مئات الملايين ، كما في الصين ، فإنه يبدو من العبث وضع حد أقصى أو أدنى لعدد السكان في الدولة ؛ ومع ذلك فإن السلطات تتفق على أن المنطقة غير الآهلة بالسكان لا تكون دولة .

ويعتبر القطر الضرورة الثانية . ومع أن الجماعات الرحل مثل البدو أو الغجر لم تنظم سياسيا ، فإنه لا ينظر إليهم كدولة . في عام ١٩٧٧ ، كانت الـ ١٤٠ وحدة سياسية التي تسكن سطح الأرض لديها المميزات التي تجعلها معترفا بها كذاتيات منفصلة ، أو دول متباينة في الحجم من أقل من ميل مربع إلى عدة ملايين من الأميال :

وعنصر ثالث يعتبر عادة ضروريا للدولة ألا وهو الدوام . من وجهة نظر تاريخية ، فإنه لا توجد دولة دائمة — حتى روما قد سقطت أطلال الزمن — ولكن فكرة درجة نسبية من الدوام تكون جزءا من مفهوم الدولة . إن التغير في شكل الحكومة ، يشكل قضايا صعبة تخص استمرار الديون والتزامات دولية أخرى ، لا تعتبر لها أساس هوية الدولة ذاتها :

وتعتبر الحكومة الضرورة الرابعة . إن الحكومة المؤلفة من أفراد ، وقضاة ، ومؤسسات ، تكون الوسيلة التي تتشكل من خلالها السياسة العامة وتدار شئون الدولة ؛ تختلف شئون الدولة للغاية حسب الزمان والمكان . في بعض الحكومات فإنها تشمل أكثر قليلا من حماية الحياة والمتاع بواسطة نظام البوليس وإدارة العدل ؛ وفي غيرها فإنها تشمل السيطرة الشاملة على الحياة الاقتصادية للمجتمع . يكون اصطلاح الحكومة مستعملا في الغالب في المحادثات العامة إشارة إلى الضابط الإداري الرئيسي أو الضباط العاملين بالدولة ، على سبيل المثال فإن « الحكومة البريطانية » تستعمل غالبا كترادف لمجلس الوزراء البريطاني :

وتعتبر السيادة آخر مميزات الدولة . يتكون سطح اليابسة للأرض من آلاف الوحدات السياسية أو التقسيمات المدنية التي لديها العناصر الأربعة الأولية للدولة التي نوقشت إلى هذا الحد ، ولكن تعوزها السيادة .

السيادة :

تعني السيادة السلطة السياسية المطلقة . ويتضمن المفهوم الوجهين الإيجابي والسلبي معا .

الوجه السلبي :

من الناحية السلبية ، فإن السيادة تعني ضمنا استقلالاً نسبياً عن السيطرة الخارجية . وعليه فإن كاليفورنيا ليست دولة بالمعنى الفني للمصطلح ، لأن حكومة الولايات المتحدة تمارس مقداراً كبيراً من السيطرة عليها . ويلاحظ أن الصفة « نسبي » مستعملة في وصف استقلال دولة عن السيطرة الخارجية . ولا توجد دولة قط لم تتأثر ألبتة بقوة خارجية ، وخاصة في العصر الذري .

الوجه الإيجابي :

ومن الناحية الإيجابية ، فإن السيادة تعني سلطة تشريعية عليا قادرة على التنفيذ القهري تكون سلطة الدولة حسب الإعراب عنها في قوانينها تفوق أية سلطة أخرى داخل حدودها وينكر أتباع التعددية (١) الحديثة أن الدولة هي المالك الوحيد لهذه السلطة . ويزعمون أن الدولة ليست إلا واحدة من مؤسسات المجتمع التي يدين لها الفرد بالولاء . ولكن بما أن التعددين يعترفون بأنه يلزم وجود وكالة لتسوية النزاعات الناشئة عن المصالح المتعارضة للمؤسسات الاجتماعية المختلفة وأن الدولة هي أفضل من يقدم هذه الحاجة ، فإنه يبدو أنهم ينسبون للدولة في الواقع جميع صفات السيادة فيما عدا الاسم ذاته :

الأنواع :

إن الشخص أو الزمرة المخولة سلطة وضع القوانين للدولة ينعت غالباً السلطان القانوني : في أوائل العصر الحديث كانت السيادة القانونية تتحقق هويتها بالملك . وفي الديمقراطيات في الوقت الحاضر فإنها عادة تنسب للمجلس التشريعي . وراء السلطان القانوني يوجد ما يمكن وصفه بالسلطان السياسي : أي الناخب ، أو ، أكثر بعداً ، الحشود ، المخولة ، سلطة عظمى لمراقبة السلطان القانوني .

وبتميز السيادة « في الواقع » عن « وفقاً للشرع » ، بأن الأول يدل على السيطرة الفعلية المؤسسة على القوة المادية ، سواء كانت مشروعة أو مغتصبة ، والآخرى السلطة الشرعية المؤسسة على القانون .

(١) التعددية مذهب يقول بأن ثمة أكثر من حقيقة مطلقة واحدة .

تصنيف الحكومات :

ولو أن تملك السيادة يكون المظهر المميز للدولة ، فإن طبيعة حكومتها تعتبر عاملا ذا أهمية عظمى . وقد صنف علماء السياسة الحكومات بطرق عديدة ، وتعتبر الأربعة أنواع التالية موحية . وتوضح دراسة هذه التصنيفات عددا من القضايا الأساسية في السياسات : ويمكن عمل تصنيفات إضافية بسهولة ، اعتمادا على وجهة النظر التي يراد تأكيدها .

١ - عدد ونوعية الحكام

هذه طريقة تتمتع بقداسة القدم استعملها فلاسفة اليونان . من التصنيفات العديدة التي قدمها أفلاطون وأرسطو ، فإن ما يأتي ، قدمه أرسطو ، ربما يكون أفضل المعروف منها .

| في مصلحة الحاكم | في المصلحة العامة | |
|-----------------|-------------------|--------------|
| حكم غاشم | ملكية | حكومة الفرد |
| حكومة الخاصة | ارستوقراطية | حكومة قلة |
| ديموقراطية | مجتمع منظم | حكومة الكثرة |

يمكن في دولة صغيرة للغاية تنفيذ إدارة الحكومة الفعلية إما بحاكم فرد أو بجماعة السكان ككل . تكون إدارة الأعمال العامة في جميع الدول الحديثة في أيدي قليلة .

ومن ثم فإن التطبيق على حكومات حديثة تصنيفها يسير على الخطوط التي رسمها أرسطو يكون له معنى أفضل إذا استخدمت العبارة « عدد الحكام » لتدل على عدد الأفراد الذين لهم صوت في أو تأثير على السياسة الحكومية ، أكثر من عدد الأفراد الذين يديرون الحكومة بالفعل .

٢ - علاقة التنفيذي بالنسبة للتشريعي

إن الجزأين الأساسيين تحت هذا العنوان ينحصران في الحكومة الرئاسية المستخدمة في الولايات المتحدة ، وحكومة مجلس الوزراء ، التي تمثلها الحكومة البريطانية .

الحكومة الرئاسية :

إن الوصف المميز لهذا النظام ينحصر في أن الرئيس التنفيذي يتم انتخابه مستقلا عن المجلس التشريعي ، ويحول سلطات واسعة ليست خاضعة لسيطرة المجلس التشريعي ؟

ويعتبر رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الرئيس التنفيذي ، ويكون المصطلح « حكومة رئاسية » وصفا للحكومة الولايات المتحدة . ينتخب رئيس جمهورية الولايات المتحدة لفترة أربعة أعوام ، ويبقى في مكانه دون النظر لموافقة الكونجرس أو عدمها على سياسته - وأحيانا لا يكون الرئيس والأغلبية في أحد المجلسين أو كليهما من نفس الحزب السياسي . ويمتلك كل من الجانب التنفيذي والتشريعي درجات عريضة من السلطة ، وغالبا ما تمثل سياسة الحكومة المنفذة حلا موفقا بين وجهات نظر فرعي الحكومة .

حكومة مجلس الوزراء :

يستعمل المصطلحان « حكومة مجلس وزراء » و « حكومة برلمانية » تبادليا . في هذا النظام ، إن الأعضاء المقررين للسياسة في الفرع التنفيذي للحكومة ، رئيس الوزراء ومجلس وزرائه ، يكونون أعضاء المجلس التشريعي . ويعتمد استمرارهم في أماكنهم لمساندة المجلس التشريعي ، الذي يعتبر مسئولاً في النهاية قبل الناخبين : ويتغايير عن فصل السلطة السائدة في الحكومة الرئاسية ، وفي حكومة مجلس الوزراء ، حيث يخول الناخبون سلطة مطلقة في المجلس التشريعي . إن لدى معظم الديمقراطيات شكلا من مجلس الوزراء للحكومة ، مع أن تفاصيل العملية تختلف من بلد إلى بلد . هذا الشكل من الحكومة قد نشأ في بريطانيا العظمى وأفضل وصف له هو عبارة الحكومة البريطانية : ويقدم وصف لحكومة مجلس الوزراء كما توجد في بريطانيا العظمى في الفصل التاسع بجانب التناقض المفصل بين المجلس والحكومة الرئاسية :

٣ - التوزيع الجغرافي للقوى :

إن التصنيف الثلاثي المستخدمة تحت هذا العنوان تنحصر في حكومة الاتحاد ، التحالف والحدوية .

الاتحاد :

يعتبر الاتحاد وحدة فضفاضة من الولايات التي يستبق الأفراد الاعضاء فيها سلطات الحكومة الأساسية : وتتكون حكومة مركزية من أجل عدد محدود من الوظائف ، أولا الدفاع ، ولكن وجودها المؤكد يعتمد على مساندة الولايات التي يتكون منها الاتحاد . توجد أمثلة تاريخية كثيرة للاتحاد ، ولكن لا يوجد أي اتحاد اليوم :

١٠ التحالف :

إن تحالفا ، مثل الولايات المتحدة ، يكون اتحادا لعدة حكومات محلية تحت حكومة مركزية ، حيث يمارس كل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية مجالات مستقلة من السلطة . وتحت سيطرة هذا النوع من الحكومة بذلت محاولة لجمع وحدة في أمور ذات أهمية قومية مع حكم ذاتي في الأمور ذات الأهمية المحلية .

الوحدة الحدوية :

إن حكومة وحدوية ، مثل الموجودة في فرنسا تكون الحكومة المركزية التي تستمد منها الحكومات المحلية سلطتها . وتعتبر الحكومة المركزية حرة في ممارسة أى عمل للحكومة أو توكله للحكومة محلية من خلقها ، حسب ما تراه مناسبا - ونقدم في الفصل الرابع شرطا أوضح لهذا التصنيف :

٤ - حدود السلطة :

ينسق بعض الكتاب الحكومات طبقا لوجود أو نقص الموانع القانونية على إرادة من يتولون شئون الحكم . في حكومة أوتوقراطية ، فإن الذين يدبرون سلطات الحكومة لا يعتبرون مسئولين قانونا أمام أى فرد . وقد وصف أفلاطون هذا النوع من الحكم بأنه منحط ، لأن الدولة تحكم بأفراد وليس بقانون . وفي الحكومة الدستورية ، يجب أن تمارس سلطات الحكومة وفقا لقواعد جوهرية أو مبادئ يتضمنها دستور الدولة ، سواء كان هذا الدستور وثيقة مكتوبة ، سلسلة من الوثائق المكتوبة ، أو مجرد مجموعة من العادات التقليدية ، ممارسات ، وخصالا . في هذا النوع من الحكومة ، تمارس السلطة وفقا لموافقة المحكومين ، وليس وفقا لإرادة الحاكم أو الحكام .

يعتبر النمط الحديث للحكومة الأوتوقراطية دكتاتورية ، بينما تمثل الديمقراطية حكومة تعمل في الحدود الدستورية . ويمثل كل فلسفة حكومة وليس مجرد شكل ، ويتضمن طريقا للحياة تتعارض كلية مع الأخرى . وهما تختلفان في أهدافهما وأسلوبهما ، وتأثيرهما على حياة الذين يدورون في فلكهما :

الدكتاتورية ضد الديمقراطية :

تقدم الدكتاتورية حكومة يكون حاكمها أو حكامها ليسوا مقيدين بقانون أساسي ولا يمكن اعتبارهم مسئولين أمام مشيئة الشعب . وقد وجدت مثل هذه الحكومات غير

التاريخ : وكان الدكتاتور عادة من أنصار المذهب الحزبي ، وبعد تحطيم كل معارضة فعالة في الوطن فغالبا مايتحول إلى التعدي الأجنبي ، ولاعتقادهم أنهم يعرفون الأفضل لشعوبهم ودولتهم ، فانهم لايمثلون أية معارضة من الشعب أو القيود الشرعية ؛ ويستخدم الدكتاتور المحدث مجالس تشريعية صورية لإضفاء مظهر المساندة المألوفة • ويصوت ، ولكن في انتخابات مراقبة يدخلها مرشحون من حزب واحد فقط هم الذين يسمح لهم بدخولها : وهكذا تصادق المجالس التشريعية الصورية المنتخبة بطريقة الخاتم المطاط على الإجراءات المنشودة من قبل الدكتاتور .

ويقصر بعض الدكتاتوريين سيطرتهم باسهاب على الأمور السياسية ، بينما يكون آخرون من الشموليين بشعور غامض يسعون للسيطرة على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا — واستخدمت الدكتاتوريات الشمولية الحديثة إعلام الفاشية أو الشيوعية ؛

تختلف الشيوعية والفاشية جدا من وجهة النظر النظرية . إذ تشدد الشيوعية على الصراع الطبقي والاقتصاد التعاوني ؛ بينما تؤكد الفاشية على الجنس ، القومية ، ورأسمالية الدولة . وعند التطبيق ، نجد تشابها كثيرا بين المبدئين . فكلاهما يكبتان الحريات المدنية ، ويستخدمان البوليس السري ، ويمارسان سيطرة صارمة على الصحافة والراديو ، ويصفيان معارضيهما بلا رحمة ، ويلغيان الأحزاب السياسية جميعها باستثناء الحزب المختار ، ويخصصان المجلس التشريعي والقضائي لأدوار ثانوية : وعلى العموم ، يستخدمان تكتيكات ينظر إليها من تعود الحياة الديمقراطية الحرة على أنها مستبدة وظالمة .

تكون الحكومة من الشعب التعريف المبدئي للديموقراطية « لقد قصد دائما بالحكومة الديمقراطية أنها التي يكون فيها المواطنون أو عدد كاف منهم يمثلون تقريرا الارادة العامة ، يعملون بحرية من وقت لآخر ، وبموجب أشكال مقرررة ، يعين القضاة أو يستدعيهم ويسن أو يلغى القوانين التي تحكم المجتمع . وينتخب الموظفون في الديمقراطية حسب سياسة مصممة بحيث تتفق والاستحسان العام ، وعملهم يكون دائما هدفا للملاحظة والتقد من قبل المواطنين . وإذا فشل الموظفون في تنفيذ الرغبة العامة ، فيمكن تقديمهم للمحاكمة .

إن الديمقراطية ، مع ذلك ، تعني أكثر من الحكم الشعبي — إذ أنها توغر بحكومة ضمن الحدود الدستورية . وهي تضع قيمة سامية لقيمة الفرد ، وتسعى لصيانة حقوقه الأساسية . وفي الولايات المتحدة ، فإن الحرية الدينية ، وحرية الكلام ، وحرية الاجتماع واستقلال القضاء ، وحماية الفرد ضد الحرمان من الحياة ، الحرية ، أو الملكية بدون

دعوى قضائية تكون أساسية بالنسبة للمفهوم الديمقراطي . لا تترك حماية هذه الحقوق لنزوات الموظفين الرسميين أو حتى إلى رغبة أغلبية الشعب ؛ لأنها مكتوبة في ومضمونة بدستور الولايات المتحدة .

اعتبرها توماس جيفرسون بديهية أن « جميع الناس قد خلقوا متساوين ، وأنهم قد وهبوا ذلك من قبل خالقهم » مع الحقوق غير القابلة للتحويل « كالحياة ، والحرية ، والسعى وراء السعادة » وأن الحكومات قد عينت بين الناس لضمان هذه الحقوق . وقد أشار إبراهيم لنكولن لهذا المثل الأعلى على أنه « مستوى مقرر لمجتمع حر يجب أن يكون مألوفاً للجميع ويؤقره الجميع — ينظر إليه دائماً ، وعلى الدوام يعمل من أجله ، حتى لو لم نحصل عليه بالتمام ، ويقرب باستمرار ؛ وبذلك ينتشر باستمرار وتعمق سطوته وتزداد السعادة وقيمة الحياة لكل الناس ، من جميع الألوان ، في كل مكان »

النظريات التي تحكم عمل الحكومة السديد :

إن المشكلة ، في رأى آدموند بيرك ، تنحصر في تقرير « ما الذي يجب على الدولة أن تأخذ على عاتقها لتديره بحكمة الحكومة ، وما الذي يجب أن تهجره ، بأقل تدخل ممكن ، للإدراك الفردي » إن اتجاه الفلاسفة في هذه المسألة يطوف على طول المدى من الذين يبدون أسى اعتبار للفرد إلى من ينظرون إليه كبيدق الشطرنج التابع للدولة فقط ؛ تنشأ مسألة سيطرة الدولة في مجالات عديدة من النشاط ، ولكن المسائل الاقتصادية تعتبر المجال من السيطرة الذي سلطت عليه الأضواء في العقود الحديثة ؛ وبالتالي يعتبر التصنيف الأساسي المستعمل عادة تحت هذا العنوان .

الفوضوية :

وطبقاً لنظرية الفوضوية ، تكون جميع الحكومات شراً ، عبر التاريخ الفلسفي السياسي كان هناك من أصحاب النظريات الذين يشكون في الشرعية الأخلاقية والاجتماعية للسلطة السياسية . وذهب بعضهم أبعد من ذلك فأكدوا أن الحكومة في أى شكل من الأشكال ليست فقط غير ضرورية ، ولكنها غير مستحبة للغاية ، وطبقاً للنظرية الفوضوية ، يعتبر الإنسان متعاوناً بطبيعته ، وإذا ترك لنفسه فإنه سيدخل تلقائياً في مشاركة مع رفيقه الإنسان إذا حان وقت عمل مشترك ؛ والإنسان ، حسب ادعائهم ، يبلغ أسمى مراتبه عندما يكون حراً من قوى القمع ؛ ومن ثم فلا يجب أن توجد حكومة مؤسسة على القوة :

وفي وقتنا الحاضر نرى المعارضة النظر للحكومة المنظمة تقترن عن كثب مع المعارضة للملكية الخاصة . لقد تردد تصنيف الفوضويين المحدثين على أنهم « فوضويون عقليون » و « ثوار فوضويون » . ويتصدى الأوائل للدفاع عن التخلص التدريجي من الحكومة بالطرق السلمية للتعليم ، والإقناع ، وعدم المشاركة في الأعمال الحكومية ؛ بينما يضمن الآخرون قاب الحكومة بالقتل ، والعنف ، والتمرد .

الفردية :

ويبغى دعاة الفردية حصر الأنشطة الحكومية في حدود ضيقة ، مخلفة مجالا واسعا من الحرية للفرد : وهم يقرون بأن الحكومة ضرورة ، ولكنهم ينظرون إليها كشر لابد منه يجب حصره في أضيق الحدود الممكنة . وفي الشئون الاقتصادية يحضون على انتهاز سياسة عدم التدخل حيثما تحصر الحكومة أنشطتها في حماية الملك الخاص بأسباب : وفي عالم الاقتصاد سيحرز الإنسان أفضل النتائج إذا تركت روح الإنسان التنافسية دون تنظيم² : على طول المدى ، يسبب الحرص دفع الأفراد لإنتاج البضائع الغالية للمجتمع في أسوأ درجاتها . وقد دلت التجارب على أن السيطرة الحكومية ، بابتزازها ، وعجزها ، وفسادها الأخلاقي ، لن يمكنها أن تحل محل المشروع الخاص .

يرفض الكتاب الذين يناصرون الفردية المفهوم الإغريقي السامي الأخلاق للدولة : إذ أنهم يعتقدون بأن الغاية من الدولة لاتتضمن إنتاج الرجال الذين سيعيشون « الحياة الطيبة » : وفي رأيهم ، أن الدولة تشارك المؤسسات الأخرى مهمة مساعدة الأفراد في تنمية قواهم البدنية ، والعقلية ، والفنية ، والروحية : وهم يقصرون هدف الدولة بداية لتهيئة الظروف التي تمكن الناس من العيش في سلام وعدل مع بعضهم البعض : كما يعتقدون أن الحكومة يجب أن تقتصر على الأعمال الحكومية المشروعة ، بالكثرة التي حددها التاريخ .

التجريبية الجماعية :

يستخدم هذا الاصطلاح لوصف واحدة من مدارس الفكر التي تنبذ عقيدة الاقتصادية الفردية – والمذاهب الاشتراكية – لكونها مغالية في التوكيد للتنمية الاقتصادية ترسم تقسيما غير واقعي بين الطبقات الاجتماعية . إن الليبرالي والتقدمي الذي يدافع عن الجماعية التجريبية لا يدين بالولاء لأية عقيدة معينة . كما يعتبر أن مسألة الملكية العامة أو الخاصة يجب أن تتم في كل حالة خاصة في ضوء العقل والتجربة . إن مصلحة الجميع : المالك ، العامل ، المستهلك ، عامة الشعب – يتحتم ، حسب وجهة نظره ، يجب أخذها

في الاعتبار في أية سياسة حكومية . ويدعى أن الجزء الأكبر من الصناعة ستكون ملكية خاصة ، ويزن القدرة النسبية على الاقناع للمشقة الشخصية والضرورة العامة لتقرير القدر المناسب من القانون الذي يجب فرضه . وهو لا يعارض الملكية الجماعية في هذه المجالات حيث أصبحت القوانين العامة بالضرورة جد متشعبة بحيث تترك الزهيد أو لا تترك مكانا للمبادأة الخاصة . ويعترف بالحاجة لتخطيط حكومي في بعض المساحات ، وللنظم الحكومية لمنع التقلبات في مستويات الأسعار ، وللتشريع لتحسين ظروف العمل ، وللتدابير الضرائبية لتنسيق الفروق المتطرفة في الثروة .

ولو أن التجريبيين الجماعيين لا يمكنهم تتبع آرائهم لأي كاتب ، فان توماس هيل جرين قد وضع لهم الأساس المنطقي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر : وفي محاضرة عن (التشريع الليبرالي وحرية التعاقد) كتبها في ١٨٨٠ ، أثار جرين مسألة ما إذا كان التشريع الحديث يحرم من حرية التعاقد فيمكن تسميته باستقامة (ليبرالي) لكونه كما قاومت الليبرالية في الماضي لغياب الردع الحكومي - ورد ، بأن ميز بين روح وحرفية الليبرالية ، وعرف الحرية على أنها « قوة إيجابية أو طاقة عمل أو الاستمتاع بشيء يستحق فعله أو التمتع به » وليس مجرد لعدم وجود ردع . وبذا فقد أضاف لنظرية الليبرالية رفاهية المجتمع كضرورة للحرية وتحقيق ذات الفرد ؟

الاشتراكية :

يوجد تباين واسع في استخدام هذا المصطلح ، ولكن حسب تعبير البروفسير كوكر « نحن نستخدم المصطلح العام « اشتراكي » للمذاهب التي ترمز إلى الجماعية الاقتصادية الكاسحة والسريعة نسبيا » . ربما تعرف الحكومة الاشتراكية بأنها التي تكون فيها وسائل الانتاج والتوزيع للثروة مملوكة وتدار جماعيا :

لقد قدمت نظريات الاشتراكية عبر العصور . في الكومنولث (جمهورية أو دولة مثالية) من جمهورية أفلاطون ، كان كل شيء ملكا مشاعا للطبقة الحاكمة . حتى الآباء لم يكونوا يعرفوا أبناءهم . وقد أجريت تجارب على نطاق ضيق للاشتراكية ، لم يكتب لمعظمها إلا حياة قصيرة :

لقد تأثرت الاشتراكية « البرولتارية » بشكل خطير بكتابات كارل ماركس . فسر كارل ماركس التاريخ في عبارات تم عن الصراع الطبقي ودافع عن الاقتصاد الجماعي : واختلف أتباعه للغاية حول الوسائل المناسبة لتقديم الاشتراكية : ونصح المرتدون بالتسوية والتعاون مع غير الاشتراكيين في مساندة الإصلاحات التي تحسن الظروف الاجتماعية . كما فضل الاشتراكيون الأرثوذكس حربا لا هوادة فيها ضد البرجوازية ، مصممين على أن الاشتراكيين ثوار وليسوا مصلحين .

اتبعت الأحزاب الاشتراكية خارج نطاق السيطرة الروسية عامة المدرسة الفكرية للمرتدين . يختلف الاشتراكيون عن الشيوعيين في المدى الذي يودون فيه نقل الجماعة في الاقتصاد وفي الوسائل لبلوغ هذه الغاية . وعلى العموم فإن الاشتراكيين لجد راضين عن الاعتماد على الوسائل السياسية غير العنيفة . إن الجماعة حسب شرح حزب العمال البريطاني والأحزاب السياسية ، في اسكتلندا ، هولندا ، بلجيكا ، استراليا وعدد من الدول الديمقراطية تختلف جوهريا عن الجماعة الممارسة في الاتحاد السوفيتي ودول شيوعية أخرى . ففي الدول الشيوعية توجد سيطرة كاملة للحكومة على الاقتصاد ، تنفذ بطرق توتالرية .

كان معظم قادة حزب العمال البريطاني اشتراكيين فإبين بناصرون تقديم جماعة محدودة تدريجيا بطرق ديمقراطية . لم يكن الحزب الاشتراكي في الولايات المتحدة كبيرا قط ، وكان برنامجه معتدلا نسبيا . وقد انفصل الجناح الأيسر للحزب الاشتراكي ، مع ذلك ، في عام ١٩٢١ وكون حزب العمال ، الذي غير اسمه عام ١٩٢٩ إلى الحزب الشيوعي . ولقد كان هذا الحزب طوال تاريخه تابعا للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، لقد أدى تعقد الحياة الاقتصادية الحديثة إلى اتساع شامل لوظائف الحكومة . ومن وجهة النظر هذه ، فإن برامج الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة تكاد توصف بالاشتراكية .

خاتمة

إن تصنيف الحكومات ونظريات وظائف الحكومات المعروضة هنا ، مع أنها ليست مستفيضة كلية ، فإنها توضح تشابك الموضوع . ويبرز التساؤل بالطبع من جهة أي شكل للحكومة أفضل . وقد يميل الإنسان الذي أضجره التصنيف أن يتفق مع قول الشاعر :

دع الحمقى يتنازعون حول أشكال الحكومة

فكيفما كانت أضبط تكون الأفضل

ولكن الإجابة على السؤال ليست بهذه البساطة . وطبيعي أنها تعتمد على المعيار المستعمل للحكم . فإن جون ستيوارت ميل الذي اعتبر « أن ترقية الفضيلة والذكاء لدى الناس » تكون « أول عنصر لحكومة جيدة » قد أوجد قضية منيعة لحكومة نيابية ، كما يأتي :

ليس بالكثير أن نعجب من المصلحين المتعجلين القانتين :: الذين يتلهفون من أجل يد قوية :: لتجبر أناسا معارضين كي يحكموا بطريقة أفضل ، ولكن :: الذين ينظرون في أى اتجاه كهذا لتحقيق أمانهم يسقطون الفكرة عن حكومة جيدة عنصرها الأساسى إصلاح الناس أنفسهم ::.. وحقيقة ، أن المستبد قد يعلم الناس ، ولكي يحقق ذلك حقيقة ، من الأفضل أن يعتذر عن جوره : ولكن أى تعليم يهدف لجعل البشر غير آلات على طول المدى يجعلهم يطالبون بالسيطرة على أفعالهم :

قرر مونتيسكيو أن « الحكومة الأكثر إغراء للطبيعة هي الأفضل اتفاقا مع مزاج ونزعة الشعب التي تكونت من أجل رعايته » ولأن الشعوب المتكلمة بالانجليزية تميل نحو الحرية الفردية ، فإن أية حكومة تلغى الحرية الأساسية لحرية الكلام وتتعدى على حريات أساسية أخرى تعتبر منفرة لهم : تملك أمريكا ميراثا نبيلًا في حكومتها الدستورية الذي اقتبس معظمه من إنجلترا : ويبدأ هذا النص ببيان تاريخي عن مصادر الحكومة الأمريكية :

الفصل الثانى

أصول الحكومة الأمريكية

لا تبرز النظم السياسية للوجود كاملة النمو من فكر شارد لشخص ما أو مجموعة من الناس. ولكنها تنتج عن نمو متطور. وتكمن أصول العديد من المفاهيم السياسية الأمريكية ونظمها فى التاريخ الدستورى لـإنجلترا. فقد أحضر المستعمرون الأوائل معهم مفاهيم السيادة المألوفة لديهم والحكومة النيابية. كما وجدت المجالس التشريعية فى المستعمرات جميعها. والآن فان الكونجرس والمجالس التشريعية لتسع وأربعين ولاية تحذو حذو النموذج ذى المجلسين التشريعيين للبرلمان البريطانى. إن أساس النظام التشريعى المستخدم فى جميع الولايات الأمريكية، فيما عدا لويزيانا، هو القانون العام (١)، وهو النظام التشريعى الذى نشأ وتطور فى إنجلترا. يرجع تاريخ العديد من ضباط الحكومات للغزو النورماندى فى القرن الحادى عشر. وعليه فان التاريخ الدستورى لإنجلترا السابق لعام ١٧٧٠ يعتبر، بناء على ذلك، جزءا لا يتجزأ من التاريخ الدستورى للولايات المتحدة. وهكذا تعتبر الماچناكارتا (١٢١٥) التماس الحق (١٦٢٨)، إعلان الحقوق (١٦٨٩) جزءا من الميراث العام. لم يكابد الأمريكيون انفصالا تاما عن ماضيهم الدستورى وحتى الثورة الأمريكية لم تحدث تغيرات عنيفة ومباشرة فى أشكال الحكومة المحلية؛ ولكنها قطعت الارتباطات السياسية التى كانت تربط المستعمرات الثلاث عشرة الأمريكية بالوطن الأم.

على الرغم من هذا الميراث العام، فانه توجد الآن فروق بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة المملكة المتحدة. ويمكن شرح هذه الفروق بأن الحكومات، كغيرها من المؤسسات البشرية، تستجيب عادة للظروف البيئية كما تعكس الخبرات القريبة

١ - يستعمل مصطلح « القانون العام » لتمييز القانون الذى طوره القضاة الإنجليز خلال نظرهم القضايا بناء على القانون الذى أقره البرلمان، ولكن القانون العام الذى انتحلته الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن كلا من القانون الذى قضى به القضاة إلى جوار القوانين التى كان معمولاً بها فى زمن الثورة الأمريكية. لقد تم تعديل القانون العام لولايات عديدة فى الاتحاد الأمريكى، بالتشريع المحلى والأحكام القضائية المحلية، وحتى الآن فانه يوجد تشابه عظيم بين قوانين الولايات المتعددة.

العهد ، وميراثها في تنظيماتها وإجراءاتها : ويعتبر الدستور المكتوب ، والمذهب الاتحادي وإعادة النظر القانونية ، أمثلة ناصعة من التجديدات الأمريكية :

الحكومة المختصة بالمستعمرات :

كانت مدينة سان جيمس أول مستعمرة انجليزية دائمة أنشئت في أمريكا بمستعمرة فرجينيا عام ١٦٠٧ . ولم يحدث قبل عام ١٧٣٣ ، أى بعد مضي قرن وربع من الزمان ، أن تأسست فرجينيا ، آخر المستعمرات الثلاث عشرة الانجليزية على انفراد ، وكان لكل مستعمرة خواصها المميزة ؛ ومع ذلك فإن الحكومات جميعها قد عكست التأثير الانجليزي ، فكان بينها الكثير من التشابه . إذ كانت في كل مستعمرة حكومة ذات مجلسين تشريعيين ومجلس أدنى ينتخبه الشعب ، وحاكم ، ونظام للمحاكم يتفق وما يشعر به المحامي الإنجليزي وكأنه في بلده .

ثلاثة أنواع من المستعمرات :

لقد أجريت تعديلات في حكومة كل من المستعمرات من وقت لآخر ، وكانت هناك استثناءات لمعظم التقارير العامة التي يمكن وضعها عن حكومة المستعمرة : ومع ذلك فإن جميع حكومات المستعمرات تحت أنماط نموذجية كان جد مفيد : ونعرض هنا الثلاثة الأنواع الأساسية :

ملكية :

كانت مستوطنة فرجينيا تمول بأسهم مشتركة لشركة تحمل براءة من الملك في ١٦٠٦ : وكان لهذه الشركة نصيب في حكومة المستعمرة حتى عام ١٦٢٤ ، وعندما سمحت البراءة أصبحت فرجينيا مستعمرة ملكية . إن نموذج الحكومة التي تطورت إلى مستعمرة ملكية كانت تتميز بهذه الأوصاف : عين الملك حاكما اعتبره رئيسا إداريا وأعظم السكان ساطانا في المستعمرة ؛ وكان مجلسه معيناً من قبل الملك أيضا ، وكان يخدم كهيئة استشارية للحاكم ، كان المجلس الأعلى يعتبر المجلس التشريعي وأعلى محكمة استئناف في المستعمرة بينما كان المجلس الأدنى للمجلس التشريعي ينتخب من قبل ملاك العقارات المؤهلين للتصويت ، وكان سلطانها ، بدرجة كبيرة في الواقع ، ينحصر في تقرير الضرائب والتملك بوضع اليد : وفي أثناء الثورة الأمريكية كانت مستخدمة هذه النظم في مساتسوست ، ونيوهامبشير ، ونيويورك ، ونيوجيرسي ، وفرجينيا ، وكارولينا الشمالية ، وكارولينا الجنوبية ، وجورجيا .

تعاون :

نشأت مستعمرة خليج مساتشوستس من مركز لصيد الأسماك تأسس في كاب آن عام ١٦٢٣ : عندما تسلمت نقابة تعاونية رخصة من الملك التي منحت التعاونية الأقليم كحاكم وشركة خليج مساتشوستس في نيوانجلند على أساس مستعمرة وخولت حاملي الأسهم ، المعروفين « بالأحرار » سلطة حكم المستوطنين . وفي اجتماع حملة الأسهم ، المسمى بالمحاكم العامة ، كانت القوانين والقضايا الخاصة بإدارة الشركة والحكومة للمستعمرة ، تجاز كما يختار الضباط ، بما في ذلك حاكم للمستعمرة ومساعدوه . وقد يسمح للأحرار الجدد أو حملة الأسهم بالانضمام بواسطة المحكمة العامة . لم تحدد الرخصة مكانا معيناً لاجتماعات المحكمة العامة ، وبخطة حكيمة قرر القادة البيوريتان في المشروع الاستعماري أخذ الرخصة معهم إلى نيوانجلند وتأسيس مركز قيادة للشركة هناك . وهكذا أصبحت حكومة الشركة وحكومة المستعمرة مترادفتين . ومارس القادة الدينيون سلطة متسلطة حتى وصفت الحكومة المبكرة بحكومة إلهية . كانت المحكمة العامة هي المجلس التشريعي للمستعمرة وتنتخب الحاكم ومساعديه . وبإدخال مفوضين منتخبين في كل مدينة ، أصبحت المحكمة العامة نوعاً ما ممثلة في محلها . وبعد عام ١٦٤٤ كان الحاكم ومساعدوه ، الذي ظلوا ينتخبون عن طريق محكمة عامة للانتخابات ، يكونون مجلساً أعلى للمحكمة العامة . كانت مساتشوستس مستقلة عن سيطرة الحكومة البريطانية لمدة نصف قرن ، ولكن في عام ١٦٨٤ ألغيت رخصتها ، أساساً لأن الزعماء أصروا على مخالفة قوانين الملاحة البريطانية . وفي ١٦٩١ أصبحت مستعمرة ملكية . وفي هذا الوقت تحوالت المستعمرة الصغيرة المؤسسة في بليماوث في ١٦٢٠ بواسطة البلجريمز (الحجاج) إلى جزء من مساتشوستس .

نجمت كونكتكت وجزيرة رود عن مستعمرة خليج مساتشوستس ، واقتفت أثر نموذج الشركة . في عام ١٦٣٩ حرر المستوطنون في مدن النهر في وادي كونكتكت الأوامر الجوهرية لكونكتكت ، التي اعتبرت دستوراً . واستبدلت في ١٦٦٢ برخصة من الملك بمنح كونكتكت قدراً كبيراً من الحكم الذاتي ومحافظة منتخباً من قبل مجلسها التشريعي . وفي العام التالي تلقت رود ايلند رخصة مماثلة . كان سكان هذه المستعمرات جد مسرورين برخصتيهما فاحتفظتا بهما كدساتير للولايتين بعد الثورة الأمريكية .

الملاك :

منحت بنسلفانيا لوليم بن ، وماريلند للورد بوليتور : وقد حصل هؤلاء الملاك على أراض شاسعة والسلطة لحكم المستعمرات المؤسسة فيها . كان نوع الحكومة مماثلاً

لحكومات المستعمرات الملكية ماعدا أن الحاكم كان يعينه المالك بدلا من الملك — أما بلادير ، ذلك الموقع الذى شهد صراعا بين المستعمرين السويديين والهولنديين ، فقد أصبح تحت سيطرة وليم بن في ١٦٨٢ . وقد ضم إلى بنسلفانيا لفترة وكان طوال فترة الاحتلال تحت سيطرة حاكم بنسلفانيا ، ولكن بعد ١٧٠٣ أصبحت له جمعيته واعتبر مستعمرة منفصلة : نيويورك (كانت تدعى نيوندرلند قبل احتلال البريطانيين لها في ١٦٦٤) نيو جيرسى ، شمال كارولينا ، وجنوب كارولينا ، كانت أيضا مستعمرات ملك أصلا . وأسست جورجيا تحت وصاية فريدة ، ولكنها أصبحت مستعمرة ملكية عاجلا .

إدارة المستعمرات البريطانية :

بالنظر إلى ثورة ١٦٨٩ ، التى ميزت سيطرة البرلمان بعد الصراع الطويل مع الملك ، كان المتصور أن يلعب البرلمان دورا فعالا فى إدارة شئون المستعمرات : فقد شارك باهتمام فائق فى التجارة ، ومع ذلك فانه ترك إدارة المستعمرات فى يد التاج ، الذى سلمها بالتالى لمجلس البلاط ، ومجلس التجارة ، وغيرها من الوكالات التابعة للحكومة الرسمية للملكة . كانت كل مستعمرة تحكم منفصلة . ولم يكن هناك أى مكتب استعماري مركزي فى أمريكا .

اتحاد نيوانجلند :

مع أنه كانت هناك غيرة بين المستعمرات ومنازعة — فقد أسست رودايلند على أساس تام من حرية العقيدة بواسطة روجر ويلمز لسخطه على مساتشوستس البيورتيانية — وكان هناك أيضا تعاون . فى ١٦٤٣ تكونت أربع مستعمرات بنيوانجلند وعقدت اتفاقا بينها ، وأطلق عليها اسم اتحاد نيوانجلند ، للحماية من الهنود ، وهكذا نشأت أول اتفاقية تعاونية بين المستعمرات :

خطة البانى :

أنهى صلح باريس ١٧٦٣ سلسلة من الحروب بين فرنسا وانجلترا . فكان علامة نصر لبريطانيا على المدى الطويل للصراع على السيادة الاستعمارية ونقطة تحول فى سياسة بريطانيا الاستعمارية : وفى خلال أقل من عقد من الزمان ، أدت السياسة الجديدة إلى الثورة الأمريكية .

الأسباب :

ينحصر أفضل شرح للثورة الأمريكية في كونها مشكلة استعمارية بريطانية أكثر منها مجرد مشكلة أمريكية . إن النظام الاستعماري ، مثل كل التحولات الدستورية البريطانية ، قد تطور بدون أى نموذج مفهوم ، وقد شاهد القرن الثامن عشر التحول السريع لمبدأين متعارضين داخل هذا النظام . كانت المستعمرات منهكة في ذاتها ومشغولة البال بالمشاكل الأهلية ، التي ازدادت قبيل الحكم الذاتي المبالغ فيه ، واجهت إنجلترا المشكلة الصعبة لتدبير وتمويل الدفاع عن المستعمرات ، فالتجته لإمارة البحر بدلا من التجارة . كان خضوع المستعمرات للوطن الأم أمرا مسلما به لدى جميع السياسيين البريطانيين ، فلم يكن مفهوم « شعوب الكومنولث » قد ظهر بعد : إن إعادة تعديل قوانين التجارة ، لإصلاح الإدارة ، وفرض ضرائب على المستعمرات بعد صلح باريس كان تحولا طبيعيا مثل الاستقلال الذاتي السالف للمستعمرات : ويعتقد المؤرخون الحاليون أن تفسير الثورة يكمن في الصراع بين الاتجاه نحو الإمبريالية ونزعة الحكم الذاتي للمستعمرات :

الأحداث المؤدية للثورة :

في أعقاب صلح باريس بدأت إنجلترا في تنفيذ قوانينها التي تحكم تجارة المستعمرات : محاكم الادميرالية ، حيث لا تتوفر محاكمة قوامها المحلفون ، فنحت سلطة أوسع للتعامل مع المهربين الذين يسعون للهرب من دفع الرسوم الجمركية :

فرض قانون السكر لعام ١٧٦٤ ضرائب على السكر المكرر وعدد من المنتجات الأخرى المستوردة من جزر الهند الغربية ، وحرم قانون آخر في نفس العام استخدام النقود الورقية كعرض قانوني في المستعمرات . كما أعلن جورج جرنفيل رئيس وزراء الحكومة الانجليزية أن حامية قوامها عشرة آلاف جندي بريطاني سترسل لأمريكا وسيحصل طابع تمغة كضريبة للمعاونة في إعانة الجنود :

كونجرس قانون التمغة :

في أوائل عام ١٧٦٥ أصدر البرلمان البريطاني قانون الدمغة : الذي يفرض استخدام طابع دمغة على الجرائد ، الوثائق القانونية ، وعدد من أدوات الشغل : كانت الضرائب المباشرة داخل المستعمرات حديثة بالنسبة للمستعمرين الأمريكيين ، وقد عورضت ضريبة الدمغة بصورة أكبر من حيث المبدأ وليس لشدةها . كانت ضريبة بلا

دلالة فبذت لمخالفتها لحقوق الانجليز . في أكتوبر ١٧٦٥ ، اجتمع مندوبو تسع مستعمرات في كونجرس قانون التمتع في نيويورك ، حيث تبنا احتجاجا صارما ضد برنامج الضريبة الجديدة .

عقد من الاحتكاك :

نتيجة لاحتجاج المستعمرات ، ألغى قانون الطابع لعام ١٧٦٥ ، ولكن الاحتكاك بين حكومة الوطن والمستعمرات ازداد للأسوأ مع مرور السنين . ففي ٥ مارس ١٧٧٠ أطلق الجنود الانجليز المعسكرون في بوسطن النار على مجموعة من الغوغاء ، يسخرون ، فقتلوا خمسة منهم فيما أصبح معروفا بمجزرة بوسطن .

بعد مضي ثلاث سنوات جاهرت مجموعة من بوسطن باحتجاجهم على ضريبة الشاي بتمثيلهم حفلة شاي بوسطن . ركب الوطنيون المتخفون كهنود سفنا بالميناء وألقوا بشحنات من الشاي في البحر . وردت إنجلترا على هذا الحادث باغلاق ميناء بوسطن ، كان قانون ميناء بوسطن في ٣١ مايو ١٧٧٤ بداية سلسلة من القوانين البرلمانية التي أنكرتها أمريكا لأنها « غير محتملة » :

الكونجرس القارى الأول :

في سبتمبر ، ١٧٧٤ ، اجتمع مندوبون عن كل مستعمرة ماعدا جورجيا في فيلادلفيا في أول كونجرس قارى . تبنا فيه قرارات احتجاج على السياسة التي اتبعتها الحكومة البريطانية وخاصة الحديثة منها « القوانين غير المحتملة » وعزموا على قطع جميع التجارة مع إنجلترا إلى أن تلغى الضرائب المقيمة ونظم التجارة . قبل فض الدورة ، حددوا تاريخا لاجتماع ثان للكونجرس :

الكونجرس القارى الثانى :

نشب قتال علنى بين المستعمرين (مينيوثمن) والجنود البريطانيين في كونكورد ولكسنجتون في ١٩ ابريل ١٧٧٥ ، عندما حاول الحاكم الملكى لماثيوسستس وضع يده على مهمات حربية كانت مجمعة في كونكورد . وقد اجتمع الكونجرس القارى الثانى في هذا الجو في فيلادلفيا في ١٠ مايو ١٧٧٥ . كانت جميع المستعمرات ممثلة ، على الرغم من جهود بعض الحكام الملكيين لمنع النواب من انتخابهم . وانتخب جون هانكوك من مساتشوستس رئيسا للكونجرس : ومع استمرار الحرب كان على بعض الوكالات التوفيق بين الجهود الأمريكية ، وهكذا تولى الكونجرس دور الحكومة المؤقتة : وفي ١٤ يونيو كون الكونجرس جيشا قاريا ، وفي اليوم التالى انتخب جورج واشنطن ليكون قائدا عاما :

إعلان الاستقلال :

في ١٥ مايو ، ١٧٧٦ ، قرر مؤتمر فرجينيا بالإجماع ، أن الأعضاء المعينين لتمثيل هذه المستعمرة في كونجرس عام يجب إخطارهم بتقديم اقتراح للهيئة الموقرة لإعلان المستعمرات المتحدة حرة وولايات مستقلة . واستجابة لهذه التعليمات قدم ريتشارد هنري لي في ٧ يونيو ، ١٧٧٦ مشروع قرار الكونجرس : تصميم . تكون هذه المستعمرات المتحدة ، ولها الحق في أن تكون ، ولايات حرة ومستقلة ، وأنها في حل من جميع الولاء للتاج البريطاني ، وأن كل ارتباطات سياسية بينها وبين مملكة بريطانيا العظمى ستكون ، ويجب أن تكون ، ملغاة كلية :

في ٢ يوليو ، وبعد مناقشة مفضية ، لشك العديد من أعضاء الكونجرس . في حكمة الانفصال الكامل عن إنجلترا ، وتبنى قرار لي وأعلن الاستقلال بعد يومين :

وقد اشتمل إعلان الاستقلال ، الذي كتبه توماس جيفرسون ، على فلسفة العقد الاجتماعي لجون لوك ، وهي فلسفة مبنية على حرية الإنسان ، والحقوق الطبيعية ، والطبيعة التعاقدية للحكومة ، وموافقة المحكومين ، وحق الثورة متى كان في رأى الشعب ، أن الحكومة قد أصبحت عاجزة عن الحكم بالعدل :

أول حكومات للولايات :

تبنت مستعمرتان ، قوانين أساسية تمنح للحكومات لتحل محل السيطرة الملكية عندما أوصى الكونجرس في ١٠ مايو ١٧٧٦ أن تتبع كل المستعمرات نفس النهج . وباستثناء كونكتكت ورودايلند اللتين كانت رخصهما الاستعمارية ملائمة للخدمة كقوانين أساسية للولاية حتى ١٨١٨ و ١٨٤٢ ، وقد تبنت جميع هذه الولايات دساتيرها بحلول ١٨٨٠ :

كان كل من الدساتير الجديدة مكتوبا ، وهي حقيقة لها مغزاها في وقت وجد فيه القليل من مثل هذه الوثائق في العالم ، مما عزز ادعاء الولايات المتحدة أن تكون (أم الدساتير) . من حيث الشكل اتبعت حكومات الولايات المتحدة الجديدة نماذج حكومة المستعمرات ، ولكنها كشفت عن تأثيرها بجون لوك ومونتيسكيو الفيلسوف الفرنسي . وكمن إشارة متكررة أبديت للسيادة العامة ، النظرية الموجزة للحكومة ، الحقوق الطبيعية ، وانفصال السلطات ، ولأن ذكريات السلطة التنفيذية للحكام الملكيين الأوتوقراطيين كانت مقيدة للغاية ، وهيمنة السلطة كانت ممنوحة للهيئات التشريعية ، وخاصة للمجالس الدنيا ، لكونها أكثر تمثيلا للشعب . وخلافا للتعبيرات الليبرالية لإعلان

الاستقلال ، فان الصفات المميزة للتصويت كانت مقررّة في جميع دساتير الولايات ، من ناحية أخرى احتوت ستة منها على وثائق منفصلة لحقوق ، كما احتوت الباقية على بنود لصيانة حقوق الشعب ضد ادعاء السلطة غير المشروع من جانب الحكومة .

بنود الاتحاد الكونفدرالى :

أصبح الكونجرس الثانى الذى اجتمع فى ١٧٧٥ أول حكومة مركزية للولايات المتحدة . وكما رأينا ، فانه تبنى إعلان الاستقلال . ومع أن هذا الكونجرس لم يكن له أساس دستورى ، فانه حارب ، وعقد قروضا وأصدر عملة ، وأسس نظاما بريديا ، وبعث بالسفراء واستقبلهم ، أمضى معاهدات ، وأجاز القرصنة البحرية ، كما مارس غير ذلك من أعمال السلطة .

وبجهد فائق لتقرير الأمر الواقع للحكومة الأهلية على أساس قانونى ، تبنى الكونجرس فى ١٥ نوفمبر ١٧٧٧ مسودة دستور أعدته لجنة من أعضائه برئاسة جون ديكنسون ، هذا الدستور ، يحوى مواد الاتحاد الكونفدرالى ، وقدم آنثذ للهيئات التشريعية للتصديق عليه . وفى خلال أقل من عام أجازته جميع الولايات عدا ديلاوير وماريلند . وفى أوائل ١٧٧٩ أعطت ديلاوير موافقتها ، ولكن ماريلند استمرت فى المقاومة لخوفها من الولايات التى ادعت الاستيلاء على أراض غربية شاسعة . لأنه إذا حافظت على الأراض الغربية ، فإنها ستصبح من الكبر ، بحيث تصبح الولايات الأصغر التى لا تملك مثل هذه الممتلكات أقزما لا يؤبه لها بالمقارنة . وعليه فان اتحادا سياسيا مكونا من ديموقراطيات متفاوتة فى المساحات والسكان بدرجة عظيمة قد يصبح مشاركة بين عمالقة وأقزام . وقد يفشل فشلا ذريعا فى المشاركة . وفى أوائل ١٧٨٠ قدمت نيويورك تنازلات نسبية من مطالباتها المبهمة فى الأرض الغربية ، وفى نفس العام أوضح الكونجرس أن جميع الأراضى المتحدة والمتخلى عنها للولايات المتحدة يجب التخلص منها للمنفعة العامة كما يجب استثمارها لجعلها ولايات جمهورية ، لها نفس حقوق الولايات الأصلية . فى عام ١٧٨١ تخلت فرجينيا أيضا عن الأراضى الواقعة شمال غرب نهر أوهايو وبذا خفت حدة مخاوف ماريلند ففوضت مندوبيها الامضاء . وبعد أن تم ذلك ، أصبحت المواد نافذة المفعول فى أول مارس ١٧٨١ ، قبل تسليم كورنواليس بستة أشهر .

سيادة الدولة :

أصبحت مواد الاتحاد نافذة من ١٧٨١ حتى ١٧٨٩ فتأسست (عصبة وثيقة للمودة) بين ثلاث عشرة ولاية . كان أول مظاهرها الرئيسية الاحترام التام لسيادة

الولايات التي لاشك فيها : وأعانت « كل ولاية » المادة الثانية (المحافظة على السيادة ، الحرية والاستقلال ، وكل سلطة أخرى ، حق إقامة القانون والعدل) الذي لم يفوضه على الخصوص الاتحاد للولايات المتحدة ، في الكونجرس المجتمع .

أداة صنيعة للحكومة الأهلية :

كانت بساطة تشكيل الأداة الحكومية ثانی المظاهر المحسوسة ، فقد منحها المادة أداة فردية ، وكونجرس ، مكونين من أعضاء معينين سنويا من قبل الولايات بالطريقة التي تقرها المجالس التشريعية ، وينتخب الكونجرس في كل عام عضوا لرئاسته ، لا يخرج عن كونه رئيسا للجلسات ، ولا يعتبر رئيس الكونجرس رئيسا للولايات المتحدة . كان يوكل أمر المسائل القانونية والتنفيذية للجان كما يعين الكونجرس الموظفين المدنيين ويقوم بالإشراف عليهم .

سلطات محدودة للحكومة الأهلية :

كانت المواد تفرض قيда على سلطات الحكومة المركزية : فعددت تسع عشرة سلطة تبدو جسيمة لأول وهلة ، إذ تشتمل على تقرير الحرب والسلام ، إرسال السفراء واستقبالهم ، عمل المعاهدات ، تقرير معدلات الأوزان والمقاييس ، تنظيم معدن العملات وقيمتها (التي تطبع بأمر الكونجرس وسلطان الولايات) تنظيم التجارة وإدارة جميع الأمور مع الهنود ، تأسيس مكاتب البريد ، اقتراض النقود ، بناء البحرية وتجهيزها ، الموافقة على عدد القوات الأرضية ، وتفرض الحصص على الولايات الخاصة بكل منها : ومع ذلك فانه عند ممارسة هذه السلطات كانت الحكومة الأهلية تعتمد على حكومات الولايات ، لأن الكونجرس لم يكن ليتعامل مع الأفراد ولكنه يعتمد على الولايات وقدرتها في الاتحاد : وباختصار ، لم تكن حكومة ألبته ، ولكنها مجرد الوكالة المركزية لائتلاف « جمعية سياسية » حسب وصف جون أدامس .

لقد حرمت الوكالة المركزية سلطتين على غاية من الأهمية . سلطة تنظيم التجارة وتحصيل الضرائب : كان الكونجرس مخولا من خزائنه بطلبات يقدمها للولايات تناسب والقيمة المقررة لأراضيها ، ولكن هذه التكاليفات يمكن أن تحمل طابع « كاتشاء » وليس « كما يجب » . لم يكن للكونجرس سلطة إجبار الولايات على سداد ما يكلفون به ، وكما أظهرت التجربة ، فان الولايات كانت تباهى بعضها بعضا في عدم المبالاة بـ « كاتشاء » المتواضعة : وقد أدى عدم تنظيم السلطة المركزية للتجارة أن أقامت الولايات حواجز مدمرة للتجارة وازدهار البيع والشراء : وظلت السلطات المحتجزة من الكونجرس في

يد الولايات - أى أنها فى يد مجالسها التشريعية . كما أشار ادوارد كوروين من ثم « كان الضرر الناتج مضاعفا . فلم يكن مجرد سياسة عامة غير عملية فى مجالات ليست ظاهرة بالضرورة ، ولكنه كان أيضا فى سلطة المجالس التشريعية المحلية أن تربك كلا من البلاد ككل مع الدول الأجنبية وأجزاءها التأسيسية مع بعضها البعض . وهكذا ممكن ضعف الاتحاد الكونفيدرالى بصفة مباشرة للنقص الأساسى للحكومة من داخل الولايات ذاتها لتركيز شديد للسلطة فى أيدي الإدارة التشريعية » .

الفترة الحرجة :

فى نهاية أعمال القتال فى ١٧٨١ ، كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية تكاد تشرف على الفوضى عبر الولايات الجديدة . فاندلعت اضطرابات عنيفة فى عام ١٧٨٦ فى بعض الولايات مثل ثورة شاي فى ماساتشوستس ، وتعاملت الولايات بين بعضها البعض فى أمور اقتصادية وكأنها دول أجنبية منفصلة . وجبت ضرائب اجتهادية وجمعت . وقد وصف سان جيمس ماديسون الموقف كالتالى : « نيو جيرسى الواقعة بين فيلادلفيا شبت بريميل يزل من الحائنين ، وكارولينا الشمالية بين فرجينيا وكارولينا الجنوبية ، وكأنها مريض يدمى من ذراعيه » . وقد أطلق التاريخى جون فيسك على الفترة بين نهاية الحرب وتبنى الدستور « الفترة الحرجة فى التاريخ الأمريكى » . لم ينحل بند الاتحاد الكونفيدرالى الكونجرس السلطة لمكافحة مثل هذه الظروف . وكنتيجة محتومة انزعجت العناصر المحافظة فى القيادة الأهلية لهذه الظروف ، فأصبحت إلى حد ما مستعدة للتمسك بالمنافع المثالية للبرالية الثورية كما أدرجت فى إعلان الاستقلال ، والسعى وراء قوة أعظم للحكومة المركزية للأغراض الاقتصادية ، والاجتماعية ، والأمن القومى .

التواريخ المعتمدة :

| | | | |
|------|-------------------------|------|---------------------------|
| ١٧٦٣ | صلح باريس | ١٧٨١ | مواد الاتحاد الكونفيدرالى |
| ١٧٦٥ | قانون طابع الكونجرس | ١٧٨٣ | معاهدة الصلح |
| ١٧٧٤ | الكونجرس الاقليمى الأول | ١٧٨٦ | مؤتمر أنابوليس |
| ١٧٧٥ | الكونجرس القارى الثانى | ١٧٨٧ | المؤتمر الفيدرالى |
| ١٧٧٦ | إعلان الاستقلال | ١٧٨٩ | انتخاب واشنطن رئيسا |

المؤتمر الدستورى :

فى ٢٥ مايو عام ١٧٨٧ اجتمع فى مدينة فيلادلفيا أول مؤتمر رسمى قدر له أن يكون أهم اجتماع فى تاريخ أمريكا . كتب هذا المؤتمر ، الفيدرالى ، أو الدستورى ، دستور

الولايات المتحدة الأمريكية ، الوثيقة التي وصفها وليم إيوارت جلاستون بأنها « أروع عمل أنجزه عقل الإنسان وقصده على طول المدى » .

الأحداث المؤدية للمؤتمر :

مؤتمر مونت فيرنون ، ١٧٨٥ : كانت الخطوة الأولى المباشرة المؤدية للدعوة إلى مؤتمر دستوري للاجتماع الذي تم في الكسندريا عام ١٧٨٥ للمفوضين من ماريلند وفرجينيا لمناقشة المشاكل الخاصة بالملاحة في نهر بوتاماك . كان واشنطن المضيف ، الذي كان مزارعا على النهر ، يهتم شخصيا بالجدل الناشب ، دعا المندوبين إلى مونت فيرنون . حيث وصلوا إلى اتفاقات هناك ، ولكن ، لإحساسهم بأن مشاكل مماثلة كانت شائعة في جميع الولايات ، أوصى المندوبون بمؤتمر عام . وفي ٢١ يناير ١٧٨٦ أوصى اجتماع فرجينيا بـ « اجتماع مشترك لمندوبين من جميع الولايات للنظر في والتوصية بخطة فيدرالية لتنظيم التجارة » وعين خمسة مندوبين ، كان بينهم جيمس ماديسون وإدموند راندولف ،

مؤتمر أنابوليس ، ١٧٨٦ :

عندما اجتمع المؤتمر في أنابوليس في ١١ سبتمبر ، ١٧٨٦ ، حضره اثنا عشر مندوبا ، يمثلون خمس ولايات : نيويورك ، نيو جيرسي ، بنسلفانيا ، ديلاوير ، وفرجينيا . وبشعور بعدم استصواب « البدء في العمل بمهمتهم ، تحت ظروف تمثيل جزئي ومعيب » قدم المندوبون تقريرا في ١٣ سبتمبر راجين الولايات التي يمثلونها « استخدام جهودها بالسعي للحصول على تعاون الولايات الأخرى ، في تعيين مندوبين ، للاجتماع في فيلادلفيا في ثاني اثنين من مايو القادم ، مع الأخذ في الاعتبار موقف الولايات المتحدة ، لتدبير الترتيبات التي قد تبدو ضرورية لجعل دستور الحكومة الفيدرالية يلبي حاجات الاتحاد الملحة ... » وقد أوصى الكونجرس بعد مناقشة هامة ، الولايات في ٢١ فبراير ١٧٨٧ بتعيين أعضاء للاجتماع على هيئة مؤتمر « لغرض أوحده يختص بمراجعة مواد الاتحاد » .

عضوية المؤتمر :

باستثناء رود إيلند ، فقد عينت كل ولاية أعضاء للمؤتمر الفيدرالي لعام ١٧٨٧ ، إلى جوار بدلاء عمن اعتذروا عن الحضور ، وبذا تم ترشيح أربعة وسبعين مندوبا ، وقد قبل العضوية ستة وستون فقط ، ولكن عدد الحاضرين لم يتجاوز قط الخمسة والخمسين في أي اجتماع .

وافق الاثنان الثاني من مايو اليوم الرابع عشر من الشهر ، ولكن حسب تقرير جيمس ماديسون « في هذا اليوم اجتمع عدد قليل فقط لأن سبع ولايات لم تحضر الاجتماع حتى

٢٥ مايو ... « اليوم الذى بلغ فيه عدد المجتمعين ثمانية وعشرين عضوا . وأخذ الأعضاء الآخرون فى الحضور تباعا ، ولكن لم يتم عدد الحاضرين من الأعضاء إلا فى ٦ أغسطس عندما شغل جون فرانسيس ميرسر من ماريلند مقعده ، وعندئذ بلغ عدد الحضور الكامل خمسة وخمسين .

وفى نفس الوقت غادر بعضهم الاجتماع ، أو تغيب من آن لآخر ، وهكذا بلغ متوسط عدد الحضور فى جميع الاجتماعات أربعين عضوا .

كان بين أعضاء كل ولاية بعض أبنائها المشهورين ، وهكذا أصبح المؤتمر ككل ، غريبا فى بابه من ناحية كفاية الأعضاء .

كانت نسبة عالية من الأعضاء من خريجي الجامعات ، ويعتبر هذا الوضع لافتا للأنظار فى الوقت الذى كانت فيه قلة من الجامعات الصغيرة تعمل فى هذه القارة . وقد سيطر المحامون على المؤتمر ، مع وجود العديد من ملاك المزارع كممثلين بين أعضاء الجنوب وباستثناء لوثر مارتن من ماريلند ووليم فيو من جورجيا لم يوجد أى من المزارعين الصغار ومن الطبقات العاملة فى المؤتمر . ولا يجب أن يثير هذا الموقف العجب عندما نعرف أن طبقة العمال لم تكن منظمة ، وإن التأهيل العقارى للتصويت كان معترفا به فى جميع الولايات .

وقد كتب الكثير عن العضوية المحافظة للمؤتمر وحقيقة كون معظم الأعضاء من المحافظين وحقيقة أن معظم المندوبين قد كسبوا بصفة شخصية من استقرار العملة وسداد الالتزامات القومية . ومع كون هذه الملاحظات صحيحة ، يكون غير صحيح أن الربح الشخصى كان هو الدافع الوحيد . فقد كان المندوبون بصفة عامة ، رجالا يتحلون بمبادئ سامية ، كان استئصال الفوضى وبناء الاستقامة القومية عن طريق حكومة قوية أكثر أهمية فى أذهانهم من أية رغبة فى ربح شخصى .

قائمة بأسماء المندوبين الذين حضروا المؤتمر الفيدرالى :

| | |
|-------------------------|---------------------|
| ديلاوير | نيو هامبشير |
| ٢٠ - ريتشارد ناسيت | ١ - نيكولاس جيلمان |
| ٢١ - جتنج بدفورد الصغير | ٢ - جون لانجدون |
| ٢٢ - جاكوب بروم | مساتشوستس |
| ٢٣ - جون ديكنسون | ٣ - ناثانيال جورهام |

- ٤- رونوس كنج
البروج جیری
كالب سترونج
كونكتكت
- ٥- ولیم سام جونسون
٦- روجر شیرمان
أوليفر الزورث
نیویورك
٧- ألكسندر هاملتون
جون لانسج
روبرت یتس
نیو جیرمی
٨- دافید بریرلی
٩- جونا ثان دایتون
١٠- ولیم ایفنجستون
١١- ولیم باترسون
ولیم س هوستون
بنسلفانیا
١٢- جورج کلیار
١٣- توماس فیتز مسیموس
١٤- بنیامین فرانکلین
١٥- جارد انجرسول
١٦- توماس میفلین
١٧- المحافظ موريس
١٨- روبرت موريس
١٩- جیمس ویاسون
- ٢٤- جورج رید
ماریلند
٢٥- دانیل کارول
٢٦- جیمس ماك هنری
٢٧- دانیل أوف سان توماس جنیفر
لوثر مارتین
جون فرانسیس مارتین
فرجینیا
٢٨- جون بلیر
٢٩- جیمس مادیسون الصغیر
٣٠- جورج واشنطون
جورج ماسون
جیمس ماك کلیرج
ادموند راندولف
جورج ویت
کارولینا الشمالية
٣١- ولیم بلاونت
٣٢- ریتشارد د. سبریت
٣٣- هیو ولیمسون
ولیم ر. دافی
الکسندر مارتین
کارولینا الجنوبية
٣٤- بیرس تبلیر
٣٥- تشارلز س. بنکئی
٣٦- تشارلز بنکئی
٣٧- جون رتلدج
جورجیا
٣٨- ابراهام بلدوین
٣٩- ولیم فیو
ولیم هوستون
ولیم بیرس

ملحوظة : أمضى الذين توجد أرقام أمام أسمائهم الدستور .

كان بعض الأمريكيين البارزين الذين كان ينتظر أن يكونوا حضورا قد تخلفوا بشكل واضح للعيان . ولم ينتخب صامويل أدامس مندوبا وكان أحد القادة الراديكاليين في مساتشوستس أثناء فترة الثورة . كان باتريك هنرى ، يعارض أية سلطة إضافية للحكومة القومية ، واعتذر عن عدم الحضور لأنه « اشتم فارا » . كان جون أدامس وقتها ، يمثل الولايات المتحدة في إنجلترا ، وكان توماس جيفرسون في مهمة مماثلة لدى فرنسا .

لا يجب تفسير استخدام المصطلح « الآباء المؤسسون » كإشارة لمجموعة من الثمانين الأجلاء ، لأن عضوية المؤتمر الدستوري كانت لرجال من الشبان نسبيا . إذ كان متوسط العمر بينهم حوالى الأربعين وكان الأعضاء تحت المتوسط أكثر من الذين جاوزوه . فقد كان جونان ديتون من نيو جيرسى ، أصغر الأعضاء ، فى السادسة والعشرين من عمره ، بينما بلغ بنجامين فرانكلين ، الأكبر ، الواحد والثمانين ، الذى رفع متوسط العمر بحوالى عام واحد . وأطلق على « جيمس ماديسون » (والد الدستور) لجهوده التى بذلها فى الدستور ولعمله فى المؤتمر « والجورنال » التى تجنب إجراءاتها ، ولم يكن قد تعدى السادسة والثلاثين من العمر .

المراحل المبكرة للمؤتمر :

استخدم وفد فرجينيا القوى التأخير الذى تسببت فيه تخلفات الوفود الآخرين عن الوصول إلى فيلادلفيا فى اليوم المحدد لوضع خطة اتحاد . وكما أعرب عنها جيمس ماديسون :

بمجرد وصول مندوبى فرجينيا إلى فيلادلفيا ، بدا لهم ، أنه ، من بداية الجزء البارز الذى اتخذته الولايات لتمهيد السبيل للمؤتمر ، فإنه يتوقع اتخاذ خطوة مبادأة منهم . كانت القرارات المقدمة من المحافظ راندولف نتيجة للمشاورات حول الموضوع :

فى ٢٥ مايو ، عندما بدأ انعقاد الجلسات فى قاعة انديبندنس ، كانت سبع ولايات ممثلة بثلاثة أعضاء أو يزيد لكل منها ، واثنين آخرين ، أما مساتشوستس وجورجيا ، فبعضو واحد لكل منها . عند الترشيح من قبل وفد بنسلفانيا ، انتخب جورج واشنطن بالإجماع رئيسا للمؤتمر . وهكذا أضيفت الكرامة على المداولات من البداية . فضلا عن ذلك ، فإن الشعب كان يكن ثقة عظيمة لقائدهم العام السابق . كانت كلمة القبول قصيرة ، ومتواضعة ومخاطبة ، واحدة من القليل الذى ألقاه الرئيس فى المؤتمر . ومع أن الميجر ولیم جاكسون قد انتخب سكرتيرا ، فإن معرفتنا لمناقشات المؤتمر تأتى من جورنال جيمس ماديسون فى وضوح يولد الثقة .

في يوم الاثنين ٢٨ مايو ، ثاني يوم لاجتماع المؤتمر ، تبني المؤتمر القواعد التي تحدد عدد الأعضاء حتى يصبح عقد الاجتماع الذي يجب أن يشتمل على اثنين أو يزيد من المندوبين لما لا يقل عن سبع ولايات « إذا كانت ممثلة بالكامل » يتحتم أن يكون لها صوت واحد في جميع المسائل . وفي اليوم التالي أصر المجلس على أن تكون إجراءات المؤتمر سرية . وفي نفس اليوم ، قدم الحاكم آدموند راندولف المتحدث عن وفد فرجينيا ، مسودة لدستور أشير اليها على أوجه متباينة بخطة فرجينيا ، خطة الولاية الكبيرة ، وخطة راندولف . ومع أن تشارلس بنكني من كارولينا الجنوبية قدم على الفور ، مسودة مختلفة ، فقد أصبحت خطة فرجينيا أساس المناقشة والموضوع الهام للمباحثات الأولية للمؤتمر .

قرار كتابة دستور جديد :

قبل تبني تفاصيل نصوص الخطة الفرجينية ، في ٣٠ مايو قدم راندولف مشروع قرار للموافقة « بأنه يجب إنشاء حكومة قومية تتألف من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية عليا » وقد أظهرت المناقشة التي أعقبت أن المساندين لهذا الاقتراح لا يريدون اتحادا للولايات كما هو مدون في المواد . ولكنهم يفضلون حكومة قومية تتعامل مع الأفراد مباشرة . على الرغم من خشية أن يكون الأعضاء قد تجاوزوا سلطتهم ، فإن هذا الاقتراح الهام تم إقراره ، ومن البداية اتخذت المناقشات شكل الأخذ في الاعتبار لدستور جديد بالكلية .

مشاريع اتحاد :

كان مشروعا للاتحاد المقدمان في المؤتمر الفيدرالي هما المشروع الفرجيني ومشروع نيو جيرسي .

مشروع فرجينيا :

تقضي هذه النصوص ، بأن يكون التمثيل في المجلس التشريعي القومى متساويا بين الولايات وفقا لـ « حصص المشاركات ، أو لعدد السكان كما تبين القاعدة الأولى أو الثانية من حيث الأفضلية في الحالات المختلفة » . ويتكون المجلس التشريعي من شعبتين . ينتخب أعضاء الشعبة الأولى سكان الولايات المختلفة ؛ وينتخب أعضاء الشعبة الثانية بواسطة الشعبة الأولى من قائمة أفراد رشحتهم مجالس الولايات التشريعية . كان من الواجب منح المجلس التشريعي الأهلى سلطات فائقة بالفعل ، تتضمن سلطة سن القوانين (في جميع الحالات التي تكون فيها الولايات المنفصلة عديمة الأهلية ، أو التي قد تعوق توافق الولايات المتحدة بممارسة التشريع الخاص ...)

فضلا عن المجلس التشريعي ، فإن أداة الحكومة القومية ستشتمل على شعبة تنفيذية وأخرى قضائية . سيكون للتنفيذية سلطات تنفيذية سبق منحها للكونجرس إلى جوار « سلطة عامة لتنفيذ القوانين الأهلية » . وتحتوي القضائية على « واحدة أو أكثر من المحاكم العليا ومحاكم جزئية ينتخبها المجلس التشريعي القوي » . وبين الحالات المتعددة التي يحق لهذه المحاكم نظرها وإصدار الحكم فيها « والتي ترعى تحصيل الضرائب الأهلية » .

الولايات الكبرى إزاء الصغرى :

في ٣٠ مايو عندما قبل الجزء الخاص بالتمثيل في الكونجرس من خطة فرجينيا ، أعلن جورج ريد من ديلاوير أن ولايته لن تقبل أى تغيير في التمثيل وأن القيود على تفويضات مندوبي ديلاوير إذا ما أقرها المؤتمر قد يكرههم هذا على الانسحاب .. فأجاب المحافظ موريس من بنسلفانيا بأنه بينما المساعدة القيمة لولا المندوبين لا يمكن فقدتها دون اهتمام فإن مسألة التمثيل تعتبر من الأهمية بحيث لا يمكن الاستغناء عنها . وهنا يظهر من البداية الاختلاف الجوهرى بين الولايات الكبرى والصغرى ، وهو اختلاف كاد أن يحطم المؤتمر . وقد أبدى مندوبو الولايات الصغرى الخوف من أن تخسر ولاياتهم عند التصويت و « تبتلع » من قبل الولايات الأكثر ازدحاما بالسكان في اتحاد مبنى على خطة فرجينيا ، فلم يكونوا ميالين للتخلي عن الحماية التى تضيفها مساواة الولايات في التصويت وأرادوا توقي إنشاء حكومة قومية ذات قوة متسلطة .

خطة نيوجرسي :

في ١٥ يونيو قدم وليم باترسون خطة اتحاد عرفت بخطة نيوجرسي ، خطة الولاية الصغيرة ، أو خطة باترسون . اتجهت الخطة لمجرد تعديل مواد الاتحاد الكونفدرالى ، تاركة التمثيل المتساوى للولايات في الكونجرس دون إزعاج . إن أداة الحكومة القومية سوف تتحسن بإنشاء شعب تنفيذية وقضائية . مما سيجعل تكوين السلطة التنفيذية من أكثر من فرد واحد ، فيعرضه للاطاحة به قبل الكونجرس بناء على طلب التنفيذيين لأغلبية الولايات . ويتألف النظام القضائى من « محكمة عليا » فقط . ولن تكون هناك محاكم فيدرالية ، وتنظر محاكم الولايات القضايا عادة ، باستثناء تلك التى تنطوى على أمور متعلقة بالقانون الفيدرالى أو بحقوق الأجانب فانه يجب تقديم الاستئناف للمحكمة الفيدرالية العليا « فى نهاية المطاف »

يمكن الضعفان المحسوسان في سلطات الكونجرس ، أعنى ، العجز عن تحصيل الضرائب وتنظيم التجارة ، فانها ستتضاءل . وإن يمنح الكونجرس سلطة عامة لفرض

الضرائب ، ولكنه سيفرض زيادة الدخل بتحصيل رسوم الوارد و « بواسطة طوابع على الورق ، والقماش المصنوع كالورق والرق » أما فيما يتعلق بتنظيم المتاجرة ، فسيمنح الكونجرس سلطة واسعة « إصدار قوانين لتنظيم التجارة والمتاجرة ، كذلك الأمر مع الأمم الأجنبية مثل ما هو جار مع بعضها البعض » ؛ أما انتهاكات النظم الأهلية فستنظر قضايها أصلا أمام محاكم الولاية التي يرتكب فيها الجرم . ومع ذلك ، فانه يجب أن يتقيد القضاة في محاكم الولاية بقوانين الكونجرس التي عملت بناء على المواد والمعاهدات التي أبرمت تحت سلطان الولايات المتحدة .

الحلول الوسط :

إن الاتفاق بين الفئات ذوات وجهات النظر المتباينة يمكن التوصل إليه أحيانا بالتنازلات من الجانبين . من بين أهم إنجازات المؤتمر كانت التنازلات التي بحثت في أسفل ، ومن الطبيعي ، أن تنازلات أخرى قد أقرت ، ولكن التنازلات الآتية كانت جوهرية لخاتمة المؤتمر الموفقة .

الحلول التنفيذية الوسط :

ليس هناك جزء من الدستور أكثر تمثيلا للحل الوسط من النصوص الخاصة بالتنفيذ . فقد نادت كل من خطة فرجينيا وخطة نيو جيرسي « بإدارة أهلية » تنتخبها السلطة التشريعية وتتصور كل من هاتين الخطتين إدارة أهلية من أكثر من نوع واحد . فضل جورج ميسون إدارة أهلية ثلاثية - واحدة شمالية ، واحدة من الوسط ، وواحدة من الولايات الجنوبية . أما جيمس ويلسون فقد « اختار قاضيا فردا ، كمانح لأعظم جهد ، وسرعة ومسئولية لعمله » وقال « على الأقل فقد كان هدفه نظريا الانتخاب الشعبي ، على الأقل » أما إدموند راندولف فقد « عارض وحده السلطة القضائية التنفيذية » واعتبرها « وليد الحمل قبل الوضع مباشرة للملكية » . وبدأ أعضاء المؤتمر جد مرتبكين بخصوص عدد الأفراد اللازمين لتشكيل « السلطة التنفيذية القومية » والطريقة التي يتم بها انتخابها ومدى السلطة التنفيذية .

أما فكرة انتخاب الرئيس المنتخب بواسطة الهيئة الانتخابية والمخول بسلطات قوية فانها لم تبرز حتى أيام المؤتمر الأخيرة . وقد أسهمت ، حقيقة ، لدى كل عضو في المؤتمر ، وكل فرد في أمريكا ، من هذه الناحية ، معرفة أن جورج واشنطن سيكون على رأس الحكومة الجديدة - في قبول الشروط التي كتبت في النهاية في البند 11 ، المشروح تفصيل في الفصول من الثامن وحتى العاشر .

تسوية كونكتيكت :

في وقت بدا فيه وكأن المؤتمر قد يتحطم إثر فشل ميثوس منه بسبب التمثيل وبعد أن تم التصويت على العضوية في أحد المجلسين بحيث يكون متناسبا وعدد السكان. اقترح أوليفر الزورث من كونكتيكت ، ويسانده زميله ، دكتور وليم صمويل جونسون ، في ١٩ يونية : أن تكون قاعدة حق الاقتراع في الفرع الثاني متماثلة مع القاعدة التي استقرت ببنود الاتحاد . وبعد أيام عدة من مناقشة حادة ، وفي هذا الاقتراح بالغرض كأساس للتسوية التي بموجبها تقرر أن يكون التمثيل في المجلس الأدنى للكونجرس على أساس السكان بينما منحت كل ولاية في المجلس الأعلى شيخين .

تسوية الثلاثة أخماس :

بمجرد أن تقرر أن تكون عضوية المجلس الأدنى للكونجرس على أساس السكان ، نشأت مشكلة بحث تعداد العبيد لهذا الغرض ، ولقد شعر النواب عن الولايات التي يوجد فيها القليل من العبيد بأن الأحرار وحدهم يجب أخذهم في الاعتبار . وضع قرار لاحق لتقسيم الضرائب المباشرة بين الولايات على أساس نسبة عدد السكان . وقد كان سلوك النواب ، في هذا الموضوع ، من كلا الجانبين حول من يجب إدماجه في العدد وقد أدت النتيجة إلى تسوية الثلاثة أخماس ، على شرط إثبات عدد السكان لأسباب تتعلق بتوزيع حصص متناسبة في التمثيل والضرائب المباشرة معا بين الولايات ، وعليه يجب ثلاثة أخماس العبيد.

المتاجرة وتسوية تجارة العبيد :

كان أحد العيوب الشديدة الواضوح بين مواد الاتحاد ينحصر في عجز الكونجرس في تنظيم التجارة الخارجية بين الولايات . كانت هناك اتفاقية عامة تفرض توافر درجة ما من التنظيم ، ولكن خشى نواب ولايات الجنوب أن السلطة المطلقة للكونجرس على المتاجرة قد تؤدي إلى وضع ضرائب تصدير ثقل كثيرا على الولايات الجنوبية ، التي كانت تعتمد على الأسواق الأجنبية لبيع الجزء الأكبر من المحاصيل الرئيسية ، مثل النيلة ، الأرز ، والطباق . ويتورط أيضا في تنظيم المتاجرة موضوع استيراد العبيد . وانقسمت الولايات الجنوبية بعضها على البعض في هذه النقطة ، كانت ماريلند وفرجينيا ، حسنة التمدن من قبل ، تريدان قطع استيراد العبيد ؛ بينما كانت كارولينا الجنوبية تقف موقفا صليدا ضد اقتراح كهذا . وقد تم الاتفاق على تسوية ، بأنه بمقدور الكونجرس ، بأغلبية في التصويت أن ينظم كلا من المتاجرة الخارجية وبين الولايات ، مع الاستثناءات الآتية : الهجرة أو

استيراد أشخاص ستجد أى من الولايات من المناسب أن يكون السماح بهما ممنوعا قبل ١٨٠٨ ولا يجب جباية ضريبة أو مكس على مواد مصدرة من أية ولاية :

أطوار المؤتمر النهائية :

استمرت المناقشات طوال حرارة الصيف الطويل . وفى الحقيقة كان بعض المندوبين بسبب فشلهم فى ضمان قبول أفكارهم ، فقدوا الاهتمام وعادوا إلى ديارهم ، ولكن على العموم كان جميع المندوبين مخلصين لالتزاماتهم ومسئولياتهم . إن الجهد الذى لا يعرف الكلل الذى كانوا يعملون به ليشهد باهتمامهم ، وجديتهم ، ووطنيتهم . وقد قيل الكثير عن عدد التسويات ، لأنها كانت رائعة . ولكن ، كان هناك اتفاق جوهري فى معظم المسائل . إن الساعات الطويلة التى كرست لكتابة النصوص التى جاءت نتيجة لإجماع حقيقى قد أهملها الكتاب على أنها ذات أهمية إخبارية . وفى الحقيقة ، فانه فى أماكن قليلة من الدستور قد احتفظ بأسلوب التعبير الصحيح لمواد الاتحاد ، وقد اقترضت كل من الخطط المقترحة بوفرة من هذا الدستور الأساسى . كانت الكلمات الرقيقة للوثيقة النهائية من عمل لجنة موكلة بالابداع الفنى ، يرأسها المحافظ موريس عندما تم عمل المؤتمر فى ١٧ سبتمبر ١٧٨٨ وأمضى وثيقة الدستور تسعة وثلاثون مندوبا . وقد لخص الشيخ فرانكلين المحترم الإنجازات بالكلمات الآتية :

إنى أوافق على هذا الدستور بكل أخطائه ... وأشك ... إذا كان أى مؤتمر آخر يمكننا الحصول عايه قد يكون بمقدوره أن يضع دستورا أفضل . لأنك عندما تجمع عددا من الرجال كى تحظى بمزية حكمهم المشتركة ، فانك تجمع حتما مع هؤلاء الرجال انفعالاتهم . وتحيزاتهم ، وأخطاء أفكارهم ، واهتماماتهم المحلية ، ونظراتهم الأنانية ... ولذا فانه يذهابى .. أن أجد هذا النظام يقترب جدا من الكمال ... على الرغم من توسل فرانكلين للإجماع . رفض آدموند راندولف ، وجورج مانسون من فرجينيا والبريدج جبرى من ماساتشوستس ، الذين حضروا اليوم الأخير ، التوقيع بامضائهم .

ويعلق جيمس ماديسون على ذلك :

بينما كان آخر الأعضاء يوقعون ، والدكتور فرانكلين ، ناظرا نحو كرسي الرئيس ، الذى كانت على ظهره شمس مشرقة ، وفى نفس الوقت كان مرسوما على الظهر الشمس المشرقة ، فأبدى لقلة من الأعضاء القريبين منه ، أن المصدرين قد وجدوا صعوبة فى التمييز بين شمس مشرقة وشمس غاربة . وقال ، وكم ألقيت بنظرى خلف الرئيس مرارا دون أن أتمكن من القول سواء أكانت الشمس غاربة أم مشرقة؟ ولكن الآن .. فانى سعيد بأن أعلم أنها شمس مشرقة وليست غاربة .

التصديق على الدستور :

حصل ساندو الدستور الجديد على نصر مبدئي بادخالهم في الوثيقة بندا ينص على أن كون التصديق بتسع ولايات يكفي لتأسيس الدستور بين الولايات وهكذا تم إبرامه . كان هذا البند ثوريا بالنظر للفقرة التي كانت بين مواد الاتحاد والتي تمتضى تعاون جميع الولايات الثلاث عشرة لتعديل الدستور . كانت الطريقة المعينة لتمرير الوثيقة الجديدة للولايات ذات أهمية عظمى ، أعني ، بواسطة مؤتمرات منتخبة خاصة بدلا من المجالس التشريعية أو التصويت الشعبي — قدم المؤتمر الفيدرالي الدستوري توصيته بطريقة إقراره للكونجرس في اجتماع بنيويورك . وفي ٢٨ سبتمبر ، صوت الكونجرس بأحالة الوثيقة للولايات دون الإشارة إلى الموافقة أو عدم الموافقة .

الفيدراليون والمضادون لفيدرالية :

أطلق لقب (الفيدراليون) على الذين آثروا التصديق على الدستور وسمى معارضوهم (المضادين للفيدرالية) . كان لدى الفيدراليين مزية القيادة ، ولكن لم يكونوا كلهم من القادة البارزين على الإطلاق في هذه المجموعة . وتضمن حزب المضادين للفيدرالية البردج جيري ، باتريك هنري ، ريتشارد هنري لي ، وجيمس مونرو .

أحد عشر ولاية تقرر الدستور :

كانت ديلاوير أول ولاية تقرر الدستور ، حيث أجمعت على الدستور الجديد في ٧ ديسمبر ١٧٨٧ ، باجماع الأصوات في مجلسها التشريعي المكون من ثلاثين عضوا . كما أجازته نيو جيرسي وجورجيا أيضا بالإجماع ، ولكن في الولايات الأخرى لاقى الإقرار معارضة شديدة وخاصة في نيويورك وفرجينيا جلبت سلطة واشنطن وجهود ماديسون الفعالة ورائدولف وجون مارشال النجاح في مؤتمر فرجينيا بـ ٨٩ صوتا ضد ٧٩ . في نيويورك ساعدت ، مجموعة من المقالات قوامها ٨٥ مقالا كتبها ألكسندر هاملتون ، وجيمس ماديسون وجون جاي ، نشرتها الصحف في ١٧٨٧ ، ١٧٨٨ تحت إمضاء « بوبليوس » ، على إحراز الموافقة على الدستور . شرحت هذه المقالات معنى الدستور فأصبحت أكثر المقالات السياسية شهرة في اللغة الانجليزية . وقد نشرت في كتاب عام ١٧٨٨ تحت اسم « الفيدرالي » . ويرجع الفضل لتأثير هاملتون وجاي ، في إقرار مؤتمر نيويورك الدستور بأغلبية أصوات ضئيلة ٣٠ إلى ٢٧ .

وقد عارض الإقرار اثنان من ثلاثة مندوبين في مؤتمر فيلادلفيا وهم المحافظ كلفتون وأيضاً لانسنج ويتيس .

كارولينا الشمالية ورودايلندا :

لم تقر كارولينا الشمالية ورودايلند الدستور إلا بعد أن أصبح سارى المفعول وكان واشنطن يعمل كرئيس للجمهورية :

اجتمع مؤتمر فى كارولينا الشمالية فى ١٧٨٨ ، ولكنه تأجل دون أخذ الأصوات على مسألة الإقرار . أقر مؤتمر ثان الدستور فى ٢١ نوفمبر ١٧٨٩ . لم تجمع رودايلند مؤتمرا إلا فى مايو ١٧٩٠ ، الذى تم فيه إقرار الدستور بأخذ الأصوات وكانت النتيجة ٣٤ إلى ٣٢ .

وحسب الموافقة المبدئية ، فإن الدستور احتوى على مقدمة وسبعة بنود ، تشمل جميعها على حوالى أربعة آلاف كلمة . مع أن البنود قد جدولت بأعداد فقط ، وعناوين موضوعية ربما خصصت لها كما يبدو فى القائمة المرفقة .

بنود الدستور السبعة :

- ١ - تشريعى
- ٢ - تنفيذى
- ٣ - قضائى
- ٤ - علاقات بين الولايات
- ٥ - تعديلات
- ٦ - بند السلطة العليا
- ٧ - الانصديق

المبادئ الأساسية للدستور :

السيادة الشعبية — إن الصياغة الكلامية الجميلة لديباجة الدستور تبدأ بالعبارة « نحن شعب الولايات المتحدة ... » وحقيقة أن العبارات الابتدائية كان مطلعها « نحن شعب ولايات نيوهامبشير ، ماتشوستس ، رودايلند ومزارع بروفيدنس ، كونكتكت ... » وكل الولايات الأخرى « نأمر ، نعلن ، ونثبت أن الدستور التالى للحكومة نابع منا ومن ذريتنا » ، وأن أسلوب التعبير قد غيرته اللجنة من حيث الطريقة ، مع ذلك فبأى من الأساوبين ، فإن حقيقة استقرار الحكومة فى آخر الأمر على إرادة الشعب قد اعترف بها . « مجلس النواب » المادة « ١ » الخاصة « سيتكون من أعضاء مختارين كل سنة تالية بواسطة الشعب فى الولايات المختلفة » « ستضمن الولايات المتحدة لكل ولاية فى الاتحاد حكومة لها شكل جمهورى » المادة الرابعة الخاصة . تكون السيادة الشعبية مفهوما مقبولا بصفة عامة فى الولايات المتحدة على أننا خليقون بالتسليم به جدلا ، مع أنه فى نواحي كثيرة من العالم يعتبر هذا المفهوم مرفوضا .

فصل السلطات :

تظهر الجمل الافتتاحية في البنود الأولى انفصال السلطات بين فروع الحكومة الثلاثة. بند 1 قسم 1 : « إن جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا ستكون مخولة لكونجرس الولايات المتحدة ، الذي سيتكون من مجلس شيوخ ومجلس نواب » البند 11 قسم 1 : « ستخول السلطة التنفيذية في شخص رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية . » البند 111 قسم 1 « ستكون السلطة التشريعية مخولة لمحكمة عليا ، وفي محاكم دنيا كالتى يقرها الكونجرس من وقت لآخر ويفوض ويؤسس . » وهكذا تأسس مبدأ أساسى للحكومة الأمريكية دون إشارة معينة له .

الفيدرالية :

البند الأول ، المتعلق بالمجلس التشريعى ، يعتبر مطولا نوعا ما عن البنود الأخرى مجتمعة . تفصل السلطات الممنوحة للكونجرس في القسم الثامن من هذا البند . من المفهوم الضمنى ، فان السلطات التى ليست مخولة هكذا تكون مخصصة للولايات . وهكذا فان الفيدرالية ، المظهر الثالث المذكور لنظام الدستور الأمريكى تكون مشروطة .

حكومة مقيدة :

بموجب الفقرة ٩ للبند ١ ، وضعت قيود معينة على الحكومة الأهلية وبموجب الفقرة ١٠ ، فرضت قيود معينة على حكومات الولايات . وهكذا ، فان المبدأ الأساسى الرابع للحكومة الأمريكية ، قد بين القيود على السلطة الحكومية في مصلحة حقوق الفرد .

سلطة القانون الأهلى العليا :

تعرف المادة الرابعة بالقانون الأعلى للولايات المتحدة في البلاد الذى سينظم تنفيذ ذلك المصدر ، وجميع المعاهدات المعقودة ، أو اتى ستعقد ، بناء على سلطة الولايات المتحدة ، ستكون القانون الأعلى للبلاد ، وسيكون القضاء في كل ولاية ملزمين بذلك ، أى شئ في الدستور أو قوانين ، أو أية ولاية مناقضا لذلك . وتظهر هذه الجملة بوضوح . مبدأ خامسا أساسيا : سيادة الحكومة الأهلية في حدود محيطها من السلطة المخولة .



الفصل الثالث

نمو الدستور

يعتبر دستور الولايات المتحدة، أول الدساتير الذائعة الصيت لاحتوائه على مبدأ واضح المعالم يزينه تفصيل مرن ، مما يجعله وثيقة رائعة . وقد أدخل عليه ستة وعشرون تعديلا ، وخدم على مدى مائتي عام كقانون أعلى . ويعرف الدستور سلطات الحكومة وحدودها ، وتكون أعظم نصوص الدستور مغزى هي التي يمكن تنفيذها في المحاكم ؛ لذلك ، ففي دراسة عن نمو دستور الولايات المتحدة ؛ فإن قرارات المحكمة العليا وتفسيرها للاثيقة لا تقل أهمية عن التعديلات التي أدخلت على الوثيقة المكتوبة . ويقدم هذا الفصل تحليلا لعملية التعديل والتعديلات الستة والعشرين ؛ ونمو الدستور نتيجة للتفسير القضائي ؛ ونحو ما يطلق عليه (الدستور الحي) .

أسلوب التعديل :

هناك مرحلتان للإجراء الضروري لتعديل الدستور : أولا ، اقتراح تعديل من قبل الكونجرس أو مؤتمر قومي . ثانيا ، موافقة الولايات - وبضمان ثلثي الأصوات في الكونجرس - ضرورة لاقتراح تعديل ، أو أخذ أصوات الكونجرس على استدعاء مؤتمر قومي ، مما يعتبر أكثر صعوبة لاحتوائه على مرحلتين . وقد أظهرت التجربة أن معظم التعديلات التي اقترحها الكونجرس يتم إجازتها بما يكفي من أصوات الولايات لجعلها نافذة المفعول .

تبين المادة الخامسة من الدستور طريقة التعديل كالآتي :

سيقترح الكونجرس التعديلات اللازمة للدستور ، في أي وقت يرى فيه ثلثا الأعضاء من كلا المجلسين ضرورتها ، أو بناء على طلب ثلثي المجالس التشريعية للولايات ، فإنه يتقدم بطلب انعقاد مؤتمر لاقتراح التعديلات ، التي تكون في أي من الحالتين نافذة في كل الأغراض والغايات كجزء من هذا الدستور ، عندما تقرها المجالس التشريعية لثلاثة أرباع الولايات مجتمعة ، أو بمؤتمر بنسبة ثلاثة أرباع من ذلك المصدر ، كأى من طرق التصديق التي يقترحها الكونجرس ، مادامت كل ولاية دون موافقتها لا تحرم من موافقتها السوية في مجلس الشيوخ .

أربع طرق للتعديل :

تعطى هذه المادة أربع طرق يتم بها تبني التعديلات :

١ - يمكن لكلا المجلسين في الكونجرس مجتمعين بنسبة ثلثي أصوات الأعضاء ثم تقرها ثلاثة أرباع المجالس التشريعية للولايات .

٢ - يمكن اقتراح تعديل بثلثي أصوات مجلسي الكونجرس على أن تقرها ثلاثة أرباع المجالس التشريعية للولايات .

٣ - يمكن لمؤتمر قومي اقتراح تعديل وتقره مؤتمرات بنسبة ثلاثة أرباع الولايات .

وقد استعملت الوسيلة الأولى في جميع التعديلات المتبناة حتى الآن فيما عدا التعديل الحادي والعشرين ، الذي تم تبنيه بالطريقة الثانية . ولم يجتمع أى مؤتمر قومي دستوري منذ عام ١٧٨٧ .

ثلثا أصوات مجلسي الكونجرس = مؤتمرات في ٣٨ ولاية .
مؤتمر قومي = المجالس التشريعية لـ ٣٨ ولاية .

المسائل المتورطة في إقرار ولاية :

وفقا للسوابق ، فإن أية ولاية سبق لها رفض تعديل مقترح قد تقره فيما بعد ، ولكن أية ولاية تقر تعديلا ليس بمقدورها أن تسحب هذه الموافقة . يعتبر آخر قرار أصدرته المحكمة العليا بخصوص عملية التعديل هي قضية كولمان ضد ميلر التي نشأت كالاتي : في يونية ١٩٢٤ اقترح الكونجرس تعديلا خاصا بعمل الطفل . في يناير ١٩٢٥ تبني مجلس كانساس التشريعي قرارا برفض التعديل المقترح ، ولكن في عام ١٩٣٧ غير مجلس النواب في كانساس موقفه السابق بتبنيه قرارا باقرار التعديل ، ووافق مجلس الشيوخ بواحد وعشرين صوتا ضد عشرين ، وأعطى نائب الحاكم العام بصفته الضابط الذي يرأس الاجتماع بصوته المقرر . ونشأت قضية حول شكوى بانذار لإجبار سكرتير مجلس شيوخ كانساس لشطب الموافقة على القرار لأنه قد تم تبنيه واستبدال الكلمات «لم يمر» . وقد حكمت محكمة كانساس العليا ضد مقدمي الشكوى ، ورفعت القضية أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة ، التي انقسمت على مسألة مشاركة نائب المحافظ ، فقد رأى أربعة قضاة أن المسألة سياسية واعتبرها أربعة أن لها ما يبررها ، وعليه فإن قرار المحكمة ، كما كتبه رئيس القضاة هيوز ، لم يوضح هذه النقطة . وبخصوص تأثير الرفض السابق للتعديل وعن مضي الوقت على الإذعان ، فإن المحكمة قد رأت أن كلا من المسألتين يعتبر سياسيا .

عند تقرير ما إذا كانت مسألة تقع ضمن هذه الفئة ، فإن المناسبة تحت نظم حكومتنا كنسبة النهاية لعمل للأجهزة السياسية وأيضا لنقص الميزان المقنع من أجل تقرير قضائي لاعتبارات غالبية .

كما نعتقد أن الكونجرس في تقييده إصدار تبني تعديل دستوري فإن لديه التقدير النهائي للمسألة سواء كان بمضي وقت اقتراح التعديل بحيث فقد حيويته قبيل التصديقات المطلوبة . ولا يجب ردع موظفي الولايات من إعلام سكرتير الولاية تبني المجلس التشريعي لكانساس قرار التعديل . كما لا نجد داعيا لتعكير قرار المحكمة العليا لولاية كانساس في دحض الأمر القضائي الذي يلتمسه مقدمو العريضة ، اذ يكون رأيه جازما ولكن على الأسس المعلنة في هذا القرار .

تكون العملية البارزة في تعديل الدستور في الصلافة ، التي تشهد بها حقيقة التعديلات الستة والعشرين التي تم تبنيها على مدى أكثر من قرن ونصف من الزمان . إذ تكون الفقرة المعدلة لمعظم دساتير الولاية أقل تعقيدا . ومن حسن الطالع ولاشك أن تكون صياغة الدستور القومي مرنة وقابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة دون تعديل .

التعديلات الستة والعشرين

وثيقة الحقوق :

كان أحد الاعتراضات التي أثارها المضادون للفيدرالية ضد إقرار الدستور أنه لم يحتو على وثيقة حقوق . ولما كانت الحكومة القومية بموجب الدستور تعتبر واحدة من القوى المحدودة ، فقد تساءل هاملتون في العدد الرابع والثمانين (من الفيدرالي) (لماذا نعلن أن الأمور لن تتم إذا لم تتوافر لها السلطة) فمن الناحية النظرية ، ليست هناك حاجة ماسة لقائمة من القيود على الحكومة القومية ؛ مالم يؤكد الزعماء الفيديراليون للشعب أنه إذا أقر الدستور فإنه ستنضاف وثيقة للحقوق . وفقا لذلك ، من بين المقترحات العديدة المقدمة ، وقد أجاز مجلس النواب للكونجرس الأول سبعة عشر اقتراحا بتعديلات تقارب في طبيعتها وثيقة الحقوق . ووافق الكونجرس وأجاز اثني عشر منها . وعندما قدمت للولايات أقرت ، عشرة تعديلات فأصبحت جزءا من الدستور في ١٧٩١ . أقامت التجربة الدليل على حكمة الشعب على الإصرار على الرغم من الأسباب المنطقية للعكس ، بأن هذه الحقوق المتعلقة بالحرية الشخصية يجب إعلانها في الدستور بصورة خاصة . من خلال تطبيق مبدأ الحقوق الضمنية ، فإن النظرية الداعية لأن الحكومة القومية تعتبر واحدة من القوى المحدودة قد انحطت إلى حد كبير .

فقد كانت الشروط المدونة في وثيقة الحقوق هي الأساس للكثير من القرارات القضائية ، وفي الحقيقة ، فإن وثيقة الحقوق تكون أعظم جزء حيوي للدستور حاليا .

التعديل الحادى عشر :

في القانون الإنجليزى ، لا يوجد مكتوب ضد الملك . فلم يمارس الملك إنشاء المحاكم للتقاضى ، ولكن كان يمكن مقاضاة الرعية فيها أو يقاضى بعضهم البعض . وبالمثل فإن الولايات بمجرد حصولها على الاستقلال كانت محصنة من الدعوى من قبل المواطنين . وبتعديل الدستور ، فإن الولايات جعلت نفسها عرضة للمقاضاة من قبل الولايات المتحدة أو من ولايات أخرى في الاتحاد . إذ تولت المحاكم الفيدرالية المحاكمة في تشيز هولم ضد جورجيا في قضية أقامها مواطن من كارولينا الجنوبية : ونتيجة لذلك ، أضيف التعديل الحادى عشر في ١٧٩٨ ، وينص على الآتى :

إن السلطة التشريعية للولايات المتحدة لن تتول بأن تصل إلى أى دعوى قضائية أو حق بدئى أو توبع ضد إحدى الولايات المتحدة من قبل مواطن أو ولاية أخرى ، أو من قبل مواطن أو رعايا دولة أجنبية .

يجب ملاحظة « أنه بينما لا يمكن بدء قضية أو متابعتها ضد إحدى الولايات المتحدة من قبل مواطن ولاية أخرى ، أو مواطن رعايا دولة أجنبية » في محاكم الولايات المتحدة ، فلا أقل من استنجاد من قرار محكمة ولاية يرفع أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة . ويلاحظ أيضا أن قضية تهدف لمنع ضابط ولاية من فرض تشريع يتعارض والكيان الفيدرالى لا يكون دعوى ضد ولاية .

التعديل الثانى عشر :

في انتخابات ١٨٠٠ . نال توماس جيفرسون وآرون بير نفس عدد الأصوات لانتخاب الرئيس بسبب تصويت جميع الناخبين الجمهوريين لكل منها .

كان بند الدستور الأصلى يمنح كل منتخب صوتين للرئيس . ويكون الشخص الحاصل على أعلى عدد من الأصوات ، بشرط كونها أغلبية لمجموع أصوات الناخبين ، كان يصبح رئيسا ، ويعتبر الشخص الحاصل على ثانى أعلى عدد من الأصوات نائبا للرئيس . منح التعديل الثانى عشر المعلن فى ٢٥ سبتمبر ١٨٠٤ اقترعا منفصلا للرئيس ونائب الرئيس . كما غيرت عدد المرشحين لأعلى منصب على قائمة من تمنح لهم الأصوات الانتخابية لمجلس النواب ، يجب أن يختار رئيسا فى حالة عدم حصول أى مرشح على أغلبية الأصوات المكلفة .

التعديل الثالث عشر :

تم إقرار ثلاثة تعديلات بسرعة بعد الحرب الأهلية . أولها كان الثالث عشر الذي أصبح نافذ المفعول من ١٨ ديسمبر ١٨٠٥ ويشترط أنه لا العبودية ولا الخدمة الإجبارية إلا كعقوبة على جريمة عن أى نوع يعرضه للسجن كما ينبغي ، ستوجد داخل الولايات المتحدة أو أى مكان خاضع لسلطانها القضائي .

التعديل الرابع عشر :

كان هذا أطول التعديلات ، ومن جهة تغيير طبيعة الاتحاد الفيدرالى ، أكثر الستة والعشرين تعديلا أهمية . إن نصوص التعديلات من واحد إلى ثمانية انحصرت بصفة جوهرية فى قيود على الحكومة القومية فقط ، ولكن خلال التفسير الشرعى لمادة (الدعوى القضائية) للتعديل الرابع عشر ، فإن معظم قيود وثيقة الحقوق قد امتدت إلى الولايات . ويشرح هذا تماما فى الفصل الخامس ، وقد أعلن فى ٢٨ يوليو ١٨٦٨ ، وتقول فى الجزء الأول للتعديل :

جميع الأفراد المولودين أو المتجنسين فى الولايات المتحدة ، والخاضعين لأحكام قوانينها ، يكونون مواطنين للولايات المتحدة والولاية التى يقطنونها . سوف لاتضع أية ولاية أى قانون أو تفرضه ينقص من الامتيازات أو الحصانات المخلوة لمواطنى الولايات المتحدة ، ولا تحرم أية ولاية أى شخص من الحياة ، الحرية ، أو المتاع ، دون إجراء قانونى ، ولا تحرم أى إنسان ضمن سيادتها الشرعية من الحماية القانونية التى هو أهل لها .

تهض الفقرة الثانية بأعباء تخفيض فى تمثيل أية ولاية فى الكونجرس وتمنع أو تنقص حق التصويت لأى مواطن يبلغ الواحدة والعشرين من عمره ، إلا بسبب جريمة أو عصيان . يعتبر أسلوب التعبير شاملا لدرجة أن كل الولايات تتجاوزها ، ولم يبذل أى جهد فعال لتنفيذه . وعليه فانه مكتوب ميت . كانت الفقرتان التاليتان ذواتى تطبيق وقتى فقط . ويعطى التعديل الخامس الكونجرس الحق فى فرض التعديل بالتشريع المناسب .

التعديل الخامس عشر :

أعلن فى ٣٠ مارس ١٨٧٠ ، وينص هذا التعديل على الآتى : إن حقوق المواطنين بالولايات المتحدة فى التصويت لن يحرموا منها أو تنتقص بواسطة الولايات المتحدة أو أية ولاية بسبب : الجنس ، اللون ، أو ظرف العبودية السابق .

التعديل السادس عشر :

يعرف هذا التعديل شعبيا بتعديل ضريبة الدخل ، ويحول للكونجرس على الخصوص جباية ضرائب على الدخل دون تقسيط الضرائب متساوية على الولايات . بشرط القرار رقم واحد من الدستور أن الضرائب « التمثيلية والمباشرة يصير تقسيمها حصصا متساوية بين الولايات المتعددة التي قد تدخل الاتحاد ، حسب أعدادها الكلية... » تعتبر الضريبة المباشرة التي تقع على الشخص الدافع للضريبة ولا يمكن نقلها إلى سواه ، كما يحدث في الضريبة المباشرة مثل ضريبة الطابع على السجائر ، التي يقع عبئها على المستهلك . الضريبة المباشرة مثل الضريبة على الأرض من قبل الحكومة القومية ستكون ثقيلة العبء بالنسبة للمناطق القليلة عدد السكان بعكس النواحي الكثيفة عدد السكان ، وتقسيط مثل هذه الضريبة بحسب السكان كان هدف الاحتياط الدستوري . ولكن ماذا عن ضريبة الدخل — هل هي ضريبة مباشرة أو غير مباشرة ؟ ضريبة الدخل التي حصلها الكونجرس أثناء الحرب الأهلية قد ثبتت في قضية سيرنجر ضد الولايات المتحدة ، ولكن الضريبة مالبثت أن نسخت . عندما قام الكونجرس بتحصيل ضريبة دخل أخرى في عام ١٨٩٤ ، نقضت المحكمة العليا موقفها السابق واعتبرت ضريبة الدخل باطلة بقدر ما كانت موزعة على الولايات . وقد تم تبني التعديل السادس عشر للتغلب على هذا القرار . وأعلنت في ٢٥ فبراير ١٩١٣ كالآتي :

سيحول الكونجرس السلطة لوضع وتحصيل ضرائب على الدخل من أي مصدر دون تقسيمه على الولايات المختلفة ، ودون النظر لأي إحصاء سكاني أو تعداد .

التعديل السابع عشر :

يقدم هذا التعديل اللازم للانتخاب الشعبي لأعضاء مجلس الشيوخ . بينما اشترط بصفة أساسية اختيار شيوخ الولايات المتحدة بواسطة المجالس التشريعية للولاية ، وقد غطى هذا العمل أحيانا على كل شيء فيما عدا اجتماعات المجالس التشريعية للولاية ، وفي بعض الأحيان منع التوقف التشريعي مؤقتا أي اختيار وترك الولاية بشيخ واحد . أعلن التعديل السابع عشر في ٣١ مايو ١٩١٣ الآتي :

سيكون مجلس الشيوخ للولايات المتحدة من شيوخين لكل ولاية ، وسيكون لكل منهما صوت واحد . سيكون للناخبين في كل ولاية التأهيل اللازم للانتخاب في معظم الفروع المتعددة للمجلس التشريعي للولاية .

التعديل الثامن عشر :

أعلن هذا التعديل في ٢٩ يناير ١٩١٩ ، ويعرف عادة بتعديل الخطر . فقد سعت عدة ولايات من قبل لمكافحة نتائج التمادي في تعاطي المشروبات الروحية عن طريق التشريع ، وكان هذا التعديل جهدا يقصد به حل المشكلة على مستوى قومي . ويقضى التعديل بالآتي :

بعد عام من إقرار هذا التعديل تصبح صناعة ، أو بيع ، أو نقل المشروبات الروحية المسكرة في الداخل ، والاستيراد منه إلى ، أو التصدير منها من الولايات المتحدة وكل الأراضي الخاضعة لسلطة القانون منها لأغراض التعاطي تكون بهذا القرار ممنوعة . تكون القوانين بتدبير إنفاق المال من الصعب فرضها ، وهذه «التجربة النبيلة» أثبتت عدم تعارضها مع القاعدة . في عام ١٩٣٣ أبطل مفعول هذا التعديل .

التعديل التاسع عشر :

يعرف هذا التعديل بتعديل حق الاقتراع للمرأة . أعلن في ٢٦ أغسطس ١٩٢٠ ، ويمثل ذروة جهد طويل متواصل لمنح المرأة حق الاقتراع ، ونصه كالآتي :

لن يمنع حق المواطنين بالولايات المتحدة في التصويت أو ينتقص من قبل الولايات المتحدة أو أية ولاية من أجل الجنس .

التعديل العشرون :

أعلن في ٦ فبراير عام ١٩٣٣ ، ويطلق على هذا التعديل عادة بالـ « بطة العرجاء » . وتشير البطة العرجاء لأعضاء من الكونجرس هزموا في الاقتراع واستمروا في مراكزهم حتى انتهاء فترة انتخابهم . وتشترط بأن :

ستنتهي دورات انعقاد الرئيس ونائبيه في ظهيرة اليوم العشرين من يناير ، أما الشيوخ والنواب فتكون في ظهيرة اليوم الثالث من يناير ، من السنين التي تنتهي فيها لو لم يتم إقرار هذا التعديل ؛ وعندئذ يبدأ أمد خلفائهم .

وقبل تبني هذا التعديل كانت نهاية أمد أعضاء مجلس الشيوخ في ٤ مارس . ومن ثم فإن الأعضاء الذين سقطوا في الانتخاب الذي يتم في نوفمبر يستمرون في ممارسة أعمالهم لأربعة أشهر . وفضلا عن ذلك ، نظرا لبدء دورات الانعقاد المنتظمة للكونجرس في ديسمبر ، فإن السيناتور المنتخب حديثا أو النائب لا يحلف اليمين حتى تمضي ثلاثة عشر شهرا بعد الانتخاب . ويمكن للكونجرس تغيير أيام الانتخاب أو يوم بداية دورات

انعقاد الكونجرس أو كليهما . ولكنهم ، مع ذلك ، ما كان بمقدورهم تغيير تاريخ نهاية دورة الانعقاد للأعضاء ، المثبت في الدستور ، أو درجة حرارة الصيف في مدينة واشنطن ؛ ومن ثم كانت الضرورة تقضى بتعديل رسمى للدستور . يحوى التعديل العشرون أيضا تدابير ملء منصب الرئيس في حالة وفاة الرئيس المنتخب .

التعديل الحادى والعشرون :

أعلن في ٥ ديسمبر ١٩٣٣ ، ويقضى هذا التعديل بالآتى :

بهذا تلغى المادة الثامنة عشرة لتعديل دستور الولايات المتحدة .

إن حمل أو استيراد لأية ولاية ، إقليم ، أو ممتلك للولايات المتحدة للتسليم أو الاستعمال فيه للمشروبات الروحية المسكرة ، انتهاكا للقوانين ، تكون ممنوعة بهذا .

قبيل تبني التعديل الثامن عشر : كانت سلطة الولايات الخلو من المشروبات الكحولية لفرض قوانين التحريم الخاصة بهاية ترضها أحيانا صراعات من السلطة المسيطرة للكونجرس حول المتاجرة بين الولايات . فند التعديل الحادى والعشرين ، مع ذلك ، « إن حق الولاية في تحريم أو تنظيم استيراد المشروبات الروحية لا يحدها بند المتاجرة » .

التعديل الثالث والعشرون :

يمنح هذا التعديل أصواتا انتخابية لخاصية كولومبيا . اقترحه الكونجرس في ١٩٦٠ واعتبر مجازا في ٣ أبريل سنة ١٩٦١ ، ويقضى بالآتى : الناحية المكونة لمقعد حكومة الولايات المتحدة ستعين بالطريقة التى قد يشر بها الكونجرس : عددا من الناخبين للرئيس ونائبه مساوين لجملة عدد الشيوخ والنواب في الكونجرس وهو العدد الذى ينحول للناحية او كانت ولاية ، ولكن ليس على أية حالة أكثر من أقل ولاية عددا للسكان ؛ سيكونون علاوة على الذين تعينهم الولايات ، ولكنهم سيعتبرون ، لأغراض انتخاب الرئيس ونائبه ، ناخبين معينين من قبل ولاية ؛ وسيجتمعون في الناحية لأداء واجباتهم كما يقررها البند الثانى عشر من التعديل .

التعديل الرابع والعشرون :

مصدق عليه في ٥ فبراير ١٩٦٤ ، يقرر التعديل الآتى :

إن حق المواطنين في الولايات المتحدة في التصويت في أى انتخاب مبدئى أو غيره للرئيس أو نائبه ، أو لشيخ أو نائب في الكونجرس ، سوف لا ينكر أو ينتقص من الولايات المتحدة أو أية ولاية لتخلفه عن دفع ضريبة التصويت للانتخاب أو أية ضريبة أخرى .

التعديل الخامس والعشرون :

تصدق عليه وأقر في ٢٣ فبراير ١٩٦٧ ؛ ويبحث هذا التعديل في ممارسة السلطة التنفيذية في حالة عجز الرئيس . ينحول نائب الرئيس ليصبح الرئيس المتصرف في أى وقت يكون فيه و « أكثرية من انضباط المسؤولين في الإدارات التنفيذية أو غيرهم من الهيئة التى يشترطها الكونجرس » . يقومون بإخطار الكونجرس بعجز الرئيس . وإذا نازع الرئيس القرار ، فإنه يستأنف ممارسة السلطة التنفيذية ما لم يقر الكونجرس بأنه عاجز عن إنجاز واجباته الرسمية بأغلبية ثلثى الأعضاء للمجلسين مجتمعين .

التعديل السادس والعشرون :

تصدق عليه في ٧ يوليو ١٩٧١ ، وينص التعديل على الآتى :

لا يجب منع أو الإقلال من حق المواطنين في الولايات المتحدة البالغين سن الثامنة عشرة من العمر أو يزيد ، في التصويت سواء من الولايات المتحدة أو أية ولاية من أحل السن .

تعديل الحقوق المتكافئة المقترحة :

في ١٩٧٢ مرر الكونجرس تعديلا دستوريا مقترحا وأرسله للمجالس التشريعية في الولايات لموافقتها ويقضى بالآتى :

فقرة ١ : إن المساواة في الحقوق حسب القانون سوف لا تنكر أو تنتقص بالولايات المتحدة أو بأية ولاية من أجل الجنس .

فقرة ٢ : سيخول الكونجرس السلطة لفرض التدابير اللازمة لهذه الفقرة ، بالتشريع المناسب .

فقرة ٣ : سيكون التعديل نافذ المفعول بعد عامين من تاريخ التصديق . في أواسط يناير ١٩٧٧ أقرت المجالس التشريعية لحمس وثلاثين ولاية التعديل . ولكي يصبح التعديل نافذ المفعول ، يجب أن تقره ثلاثة مجالس تشريعية عن ولاياتها بحلول مارس ١٩٧٩ ، وهو آخر موعد لإنجازه عندما تعطى موافقتها يدعى معارضو التعديل أن النتيجة الأساسية لإقرار التعديل سترتب عليها أن تخسر المرأة الوضع الوقائى الخاص بمقتضى القانون الذى يتمتع به الآن على سبيل المثال الأعضاء من التجنيد الإجبارى ، قوانين خاصة تقيهم ضد الاغتصاب الدستورى ، قوانين العمل التى تحدد وقت العمل الإضافى للمرأة ، والمعاملة الحسنة بخصوص النفقة الشرعية . إلى جوار ذلك ، فإنهم يرون أن أفضل طريقة لتصحيح

عدم المساواة الموجود يكون من خلال النظرة القضائية على أساس قضية بقضية ، أو
بتشريع خاص تصدره كل ولاية .

يصر مؤيدو التعديل المقترح على أن الفوائد التي تكمن في التشريع « الوافي » للمرأة
مبالغ فيها للغاية في معظم الحالات . على سبيل المثال فانهم يدعون أن قوانين العمل « الواقية »
تخدم خاصة في تحديد فرص العمل للمرأة وتحريمهم من العلاوات الإضافية لوقت الإضافي
في العمل . وهم يشكون فيما إذا كانت المحكمة العليا أو المجلس التشريعي للولاية بمفردها
يحتمل أن تقوم بتصحيح عدم المساواة التي تعانيها المرأة حالياً بسبب جنسها على أساس وقفي
ويعتقدون أن تعديلا دستوريا يعتبر ضرورة ملحة للتقدم المستمر نحو المساواة الجنسية .
يتفق كل من المعارضين والمؤيدين للتعديل أن التورطات للتامة لتعديل وثيقة حقوق
لا يمكن إدراكها مسبقا قبل إقرارها .

التعديلات .

- | | | |
|----------------------------|---------------------|---------------------|
| ١ - ١٠ - وثيقة الحقوق | ١١ - قضية ضد الدولة | ١٢ - انتخاب الرئيس |
| ١٣ - الاستعباد | ١٤ - الحقوق المدنية | ١٥ - التصويت |
| ١٦ - ضريبة الدخل | ١٧ - اختيار الشيوخ | ١٨ - تحريم المسكرات |
| ١٩ - حق المرأة في الانتخاب | ٢٠ - البطة العرجاء | ٢١ - إلغاء ١٨ |
| ٢٢ - فترة الرئاسة | ٢٣ - صاحبة كولومبيا | ٢٤ - ضريبة الانتخاب |
| ٢٥ - التعاقب الرئاسي | ٢٦ - سن الانتخاب | |

التأويل الثنائي

« نحن نعيش في ظل دستور ، ولكن الدستور يكون عبارة عما يقوله القضاة عنه »
قالها شارلز إيفانز هبوز . حتى رجل الشارع يعرف تلك العموميات المهمة في الدستور
مثل « إعلان الدعوى المرتقب » و « الحماية العادلة » تعني على الأكثر ما يقوله القضاة عما
تعنيه .

يستعمل المصطلح إعادة النظر القضائي للدلالة على سلطة المحاكم على تخطي دستورية
قرارات فروع الحكومة التشريعية والتنفيذية . تستخدم هذه السلطة بدرجة أعظم في
الولايات المتحدة مما هي عليه في أي بلد آخر ، وتكون مادة لمناقشة مكثفة .

ماربوري ضد ماديسون :

كانت أول قضية اعتبر فيها قانون أصدره الكونجرس غير دستوري هي ماربوري
ضد ماديسون تم البت فيها عام ١٨٠٣ .

عند كتابة رأى المحكمة ، قرر قاضى القضاة مارشال حقيقة أن ماربورى له الحق فى الوظيفة موضوع القضية وكان الإنذار هو العلاج المناسب لحايته . ثم تطرق لمسألة سلطة المحكمة لإصدار الإعلام القضائى : يشترط الدستور بأنه « فى جميع الحالات التى تمس السفراء ، وغيرهم من الوزراء العموميين والقناصل ، وأولئك الذى تكون فيه الدولة طرفا . سيكون للمحكمة العليا الولاية الأصلية . فى جميع الحالات الأخرى السابق ذكرها سيكون للمحكمة العليا حق الحكم الاستثنائى ... » بما أن ماربورى لم يكن سفيرا ، وزيرا حكوميا ، قنصلا ، مارشال ولاية فقد استنتج أن المحكمة العليا لا يمكن منها ممارسة حق الحكم الأصلى فى حالته . إن حقيقة كون البند التشريعى لعام ١٧٨٩ قد خول المحكمة العليا السلطة « لإصدار إعلانات قضائية بالإنداز فى حالات تبررها مبادئ القانون واستعمالاته ، لأية محاكم معينة ، أو أفراد يشغلون مراكز تخضع لسلطة الولايات المتحدة » كانت بدون جدوى ، لأن هذا الشرط من المادة يتعارض مع الدستور وعليه يعتبر باطلا . كان بيان مارشال جده مقنع وجذاب بحيث أصبح دفاعا كلاسيكيا لقانونية إعادة النظر . ويمكن تلخيصه فى ثلاثة اقتراحات :

١ - الدستور يعتبر القانون الأعلى للبلاد .

٢ - إن القوانين التى اشترعها المجلس التشريعى تكون خاضعة للقانون الأعلى ولا يمكن أن تتعارض معه .

٣ - يجب على القضاة الذين يحلفون اليمين لدعم الدستور إعلان أى قانون تشريعى لاغيا إذا وجدته القضاة متعارضا مع الدستور .

إعادة النظر فى الدعوى القضائية :

كتب آدموند بيرك « لا يعتبر دستورنا اختيارا ليوم واحد أو لمجموعة من الناس - وليس اختيارا مضطربا ومذهلا ؛ ولكنه انتخاب مدروس للعصور ولأجيال » . ويكون استعراض المؤسسات السياسية فى ممارستها لأعمالها مقيدا فى تقويمها . ويتوافر لنا الآن مجال يتجاوز القرنين نستعرض فيه الممارسة الفعلية .

الفترة المبكرة ١٧٨٩ - ١٨٦٠ :

خلال الفترة السابقة للحرب الأهلية أبطلت المحكمة العليا قوانين أصدرها الكونجرس فى حالتين فقط ماربورى ضد ماديسون (١٨٠٣) ودريدسكوت ضد سانفورد (١٨٥٧) كانت قضية ماربورى السابق شرحها خطيرة بسبب النظرية التى تنطوى عليها ، ولكنها ذات أهمية عملية تافهة إذ أنها تورط مجرد رفض المحكمة العليا بأن تأمر بإبداد ماربورى

قاضيا للمصالح في ناحية كولومبيا . ومع ذلك كان قرار دريد سكوت ، أن تضع المحكمة نهاية للمشكلة السياسية الملحة التي كانت سائدة ، أعني ، مسألة العبودية في أصقاع الولايات المتحدة ، كان القرار الجامد الذي يساند المصالح المؤيدة للعبودية ، الذي يعتبر تسوية ١٨٥٠ وغيرها من اتفاقات التي وصلت الكونجرس باطلة ، لم تكن نجاحا مذهلا .

استنكر توماس جيفرسون (الفكرة العقوبة) في ماربوري ضد ماديسون ، وأنكرها أن تعتبر قانونا « قصد الدستور أن الثلاثة فروع الكبيرة للحكومة يجب أن تكون متناسقة ومستقلة بعضها عن البعض » وأوضح جيفرسون « لذلك ، فإن القوانين التي يصدرها أى من هذه الأطراف ، لا يكون للأطراف الأخرى سيطرة عليها حيث تعمل فروع مختلفة في اتجاهاتها الخاصة ، بصفة نهائية ودون استثناء ، بحسب أى قانون ، فقد تعطيها تأويلات مختلفة ومناقضة ... من هذه التأويلات لنفس القرار لفروع مختلفة . يبرز الضرر وليس مجرد منع أى منهم السيطرة على الآخرين » . أبدى إبراهيم لنكولن الازدراء الذي يحسه معظم المواطنين لقرار دريد سكوت عندما صرخ في خطابه في تولي الرئاسة : « يجب على المواطنين المنصفين الاعتراف بأن سياسة الحكومة ، في المسائل الحيوية التي هم كافة الشعب ، تكون ثابتة لاتنقصها المحكمة العليا ، لأنه بمجرد وضعها ، في المناقشات العادية بين الأحزاب ضمن التصرفات الشخصية ، فسيكف الناس عن كونهم حكام أنفسهم ، لأنهم عند هذا المدى قد انفصلوا عن كونهم حكام أنفسهم ، لأنهم عهدوا بالحكومة في أيدي هذه المحكمة .

الست والسبعون سنة التالية ، ١٨٦١ - ١٩٣٧ :

خلال هذه الفترة أبطلت المحكمة العليا اثنين وسبعين قرارا للكونجرس والمئات من قوانين الولاية . كانت العقيدة الأساسية للقانون الدستوري خلال الفترة حماية حقوق الملكية الخولة . استعملت المحكمة بند أمر الحضور للمحكمة كأساس لفرض الفلسفة التي التي تقاوم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية إلا بمقدار ما يكون ذلك التدخل ضروريا لصيانة الأمن وحقوق الملكية الشخصية . تبنى هذه السياسة كبداً دستوري في وقت كانت فيه الحدود في طريق الزوال ، وكان مجتمع صناعي يبرز ، ومن ثم فقد نتج عنها تخاف اجتماعي .

توضح المحكمة في أسوأ الأحوال كمحاجز لتشريع اجتماعي مطلوب قضايا مثل لوخز ضد نيويورك التي حطمت تشريعا نيويوركيا يحدد العمل في محلات الجبازين بستين ساعة في الأسبوع ؛ كوباج ضد كانساس الذي حطم تشريعا في كانساس يحرم عقود

(Yellow dog) ، وأدكن ضد مستشفى أطفال الذى حطم قرار الكونجرس يحدد أقل المرتبات للنساء فى ضاحية كولومبيا .

قرر القاضى هولمز ، فى معارضته فى قضية لوخنر :

بنيت القضية على نظرية اقتصادية لايسلم بها جزء كبير من البلاد . فلو كانت المسألة إذا كنت أوافق على هذه النظرية ، لوجب على دراستها بعمق ولمدة طويلة قبل أن أستقر على رأى . ولكنى لا أظن أن هذا واجبى ، لأننى أعتقد بشدة أن موافقتى أو عدم موافقتى لادخل لها فى حق الأغلبية فى إجمال رأيهم فى القانون ... فبعض هذه القوانين تتضمن عقائد أو تحيزات يشاركون فيها القاضى . والبعض قد لا يشاركونهم . ولكن الدستور ليس المقصود أن يحتوى نظرية اقتصادية معينة ، سواء عن السيطرة الأبوية أو العلاقة العضوية بين المواطن والدولة أو سياسة عدم التدخل . لقد وضع لأناس ذوى اتجاهات مختلفة جوهرى ، ومصادفة عثورنا على أفكار عادية ومألوفة أو جديدة وحتى مخجلة لا يجب أن تجمعنا نقطع برأى فى الموضوع سواء أكانت قوانين تحتويها تتعارض مع دستور الولايات المتحدة أم لا .. ؟

بلغت معارضة لتدخل المحكمة فى الأمور الاقتصادية قمة سامقة عقب إلغاء قانون الاسترداد الصناعى القومى ، قانون الإصلاح الزراعى ، وأجزاء لها أهميتها من برنامج الصفقة الجديدة للرئيس فرانكلين . د . روزفلت . وفى ٥ فبراير ١٩٣٧ ، قدم الرئيس للكونجرس خطة لحشد المحكمة بزيادة عضويتها إلى خمسة عشر . وخلال الأسابيع التى كانت هذه الخطة فيها قيد البحث غير القاضى أوبن جروبرتس رأيه وبدأ التصويت لدعم التشريعات الاجتماعية . وبصوت واحد فقط متغير ، ساندت المحكمة فى ١٩٣٧ قانون الحد الأدنى للأجور فى الدولة ، والضمان الاجتماعى ، وقانون علاقات العمل القومى . علاوة على ذلك ، أمان القاضى فان دى فنتر ، المحافظ المزمع ، بأنه سيتقاعد . وهكذا فإن الحاجة الملحة المزعومة لتغيير أفراد المحكمة بوسائل غير عادية فقدت معظم قوتها ، ورفض الكونجرس اقتراح حشد المحكمة .

العقود الحديثة :

منذ ١٩٣٧ ، لم تعتبر المحكمة العليا أى إجراء اقتصادى أقره الكونجرس لاغيا ، وقد أبدت المحكمة موقفا متسامحا نحو النظم الاقتصادية التى سنتها الولايات . فى هذا المجال كان الحياء القضائى الذى يؤيده القاضى هولمز أصبح مسيطرا . ولكن المحكمة العليا لم تتدخل عن إعادة النظر التزمضى . وببساطة حولت انتباهها من الاقتصاديات لمجالات أخرى . فقد

أصبح إعادة النظر بمنح بحرية في الحالات المتعلقة بالسلالة ، الدين ، النيابة ، كما هو الحال في قضايا ، الخطب ، المعاشرة ، والاجراء الجنائي . في الفترة قبل ١٩٣٧ استعملت المحكمة العليا التقاليد المرعية والسابقة كدليل لها . وسعت للمحافظة على ممارسات الماضي لإثبات الوضع الراهن . ماذا كان دليل المحكمة بعد ١٩٣٧ عند التحول من الأمور الاقتصادية للاجتماعية ؟ إذا أفردنا الصفات المميزة التي تصف بدقة قرارات المحكمة الرئيسية للعقود الثلاثة الماضية ولو بالتلمس يكون أمرا صعبا وقد يكون في حماية الأقليات ما يوحي بأن يكون علامة مميزة . وقد بحث العديد من القضايا في شهود ياهو ، السود ، الشيوعيين ، الملحدون ، والمجرمين المزعومين . وقد اتسع مجال التعديلات الواحد والرابع عشر للغاية ، كما أصبح الدفاع العادل هو النعمة المسيطرة في القانون .

تولت المحكمة دور صياغة السياسة الجديدة بدلا من دور الحارس عليها ، وقد قامت بعمل تغييرات مفاجئة وكاسحة في القانون . إن قرارا مثل براون ضد مجلس إدارة التعليم الذي يحرم العزل في المدارس الأهلية ، ورينولدز ضد سيمز الذي يطلب التمثيل على أساس سكاني في مجلسي الولاية التشريعيين كان ثوريا في طابعه .

نظريا تفرض المحكمة الدستور فقط عندما تبطل تشريعا قوميا أو أصدرته ولاية ، ولكن حسب نظرية « مذهب الفعالية » (الذي يقضى باستعمال القوة عند الضرورة) المستخدم بموجب اتجاه قاضي القضاة وارين ، أصبح ما قد تنشره المحكمة كقانون لا حد له . من الصعب أن تجد أي شيء في دستور الولايات المتحدة يتطلب من مجلسي ولاية التشريعيين التوزيع حسب السكان ، ومع ذلك فإن محكمة وارين قد فرضت قاعدة كهذه على الولايات .

سواء وافق الإنسان أو اختلف بضرورة التشريع الاجتماعي الذي تشهده المحكمة ، فانه من العسير تبرير الوسائل التي أوجدها . وقد رأى القاضي ستيوارت ، في اختلاف الرأي في قضايا إعادة التقسيم ما يأتي :

إنني مقتنع بأن هذه القرارات تسجل تراجعا طويلا إلى العهد التعيس عندما وقر في ذهن الكثير بأن أكثرية أعضاء هذه المحكمة قد أقنعوا أنفسهم ونظراءهم بأن حاجات الدستور يجب أن تقاس ليس بما نقوله ، ولكن بتصوراتهم للنظرية السياسية الحكيمة ... وكل ما فعلته المحكمة أن قلبت فلسفة سياسية معينة إلى قاعدة دستورية ، تقيد كلا من الخمسين ولاية من ألاسكا إلى تكساس ، دون النظر ودون احترام للصفات العديدة والمتفردة والمميزة لكل ولاية ، وهي صفات نابعة من تاريخ الولاية المتميز ، وجغرافيتها الواضحة ، وتوزيع سكانها الفاصل ، وتراثها السياسي المختلف .

الدستور الحى

يستعمل الاصطلاح « دستور » أحيانا للدلالة على القانون الأعلى للدولة مجملا في وثيقة مكتوبة ، ويتبنى بإجراء معين ، عرضة للتغير بإجراء معين فقط ، ويخضع للتغيير بإجراء معين ، وأسمى من المطابق للقانون. وبهذا المعنى قد استخدم هذا الاصطلاح إلى هذا الحد في هذا الفصل في أوقات أخرى تستعمل كلمة دستور للتعبير عن القانون العفوى الأساسى أو مبادئ حكومة دولة ، سواء كتابة أم لا . على هذه الصورة ، بينما ليس لدى إنجلترا وثيقة مكتوبة على الإشارة لها كقانون الدولة الأعلى ، فإن اقتراحا مقدما للبرلمان يكون تعسفيا ، ومجافيا للحق والمنطق ، ومضادا للاستعمال المرعى والعرف سينكر لكونه « غير دستورى » .

عندما استعمل دستور الولايات المتحدة بهذا المعنى الأوسع يكون ، بلا شك ، مختلفا إلى حد بعيد اليوم عن الدستور (أعنى النموذج الأساسى للحكومة) لعام ١٧٨٩ . لا توجد وثيقة كتبت منذ ١٨٥ عاما ، في بداية الثورة الصناعية ، يمكن احتمال وجود نصوص تشمل مشاكل الحكومة في القرن العشرين . إن قرار المشاكل الحاضرة للقانون الدستورى في حدود المعنى الذى قصد إليه الآباء المشيدون . والحقيقة الناصعة تؤكد أن الآباء الأوائل لم يخطر ببالهم سلطة وادى تنيس أو مأمورية الطاقة الذرية ، وإن الدستور الأمريكى الحى يعتبر معتمدا قليلا على الدستور المكتوب إلى هذا الحد ، فإن التمييز بين الدساتير الأمريكية والإنجليزية في بنود وثيقة مكتوبة قد فقدت الكثير من معناها ، إذ تكمن التفرقة الحقيقية هنا في الموقف القضائى في كلتا الديمقراطيتين العظيمين .

يعتبر الدستور المكتوب وقرارات المحكمة العليا جزءا من الدستور الحى ، بل وجزءا حيويا ؛ ولكن الدستور الحى أكثر رحابة . إذ تمثل الوثيقة المكتوبة مجرد هيكل للدستور الأمريكى يؤخذ بعين الاعتبار والتقدير . وإن اللحم والدم قد أضافها قوانين الكونجرس وكيفية الاستعمال .

القوانين الوضعية :

يكون كثير من قوانين الكونجرس أساسية لدرجة اعتبارها جزءا من الدستور الحى . يمكن توضيح أهمية النظم الأساسية من خلال تحليل بناء السلطة القضائية الأهلية . يمنح الدستور فقط لمحكمة عليا واحدة ومحاكم أخرى حسب ما يسنه الكونجرس . فانه بقرار الكونجرس تأسست إحدى عشرة محكمة للاستئناف وتسعون محكمة إقليمية وتحدد حق تصرفها الشرعى . وبالمثل ، فانه من خلال قرارات الكونجرس تأسست الاثنتا عشرة

إدارة تنفيذية للحكومة وتحددت وظائفها . ولا شك ، أنه بأمر الكونجرس يتحدد عدد الأعضاء في الكونجرس . كانت بعض قوانين الكونجرس أساسية مثل قانون القضاء لعام ١٧٨٩ ، وقانون شيرما المضاد للتجمع الرأسمالي لعام ١٨٩٠ . إن مثل هذه القوانين التي يجب أن تدرج لتشكيل جزءا من الدستور الحى ، من البديهي ، لأنها تعتمد على طريقة استخدامنا للاصطلاح .

النمو خلال العرف :

« يعتبر دستورنا دستورا تقادمية ، لأنه دستور قد عايشته سلطته الوحيدة زمنا متناهيا في القدم ... وهو استدلال بالقريضة لمصلحة أية خطة مقررّة ضد مشروع لم يختبر ، الذى عاشت في ظلاله أمة وترعرعت » . هذا البيان المتقن لطبيعة النظام الدستوري البريطاني بقلم السياسى المحافظ العظيم ، آدموند بيرك ، سيكون مبالغا فيه إذا طبق على دستورنا . ولكن مع أننا بدأنا بوثيقة ، فأننا أيضا قد ترعرعنا طويلا تحت الخطة المتفق عليها والتي منحها الأساس فقط ، وقد فعلنا الكثير من خلال تطوير العادات البناءة التى قد أصبحت أجزاء فطرية من استخدامنا الدستوري .

أمثلة :

لايحتوى الدستور المكتوب على إشارة للأحزاب السياسية ، وليس هناك قانون وضعى للمؤتمرات القومية لتعيين مرشحين للرئاسة ؛ ومع ذلك فانه منذ ثلاثينيات القرن الماضى أقامت الأحزاب السياسية مؤتمرات قومية ، ومن المسلم به أن تجتمع مثل هذه المؤتمرات كل عام لانتخابات الرئاسة . ولا يذكر الدستور المكتوب مجلسا للوزراء ، والاصطلاح « مجلس وزراء » قد تفادى بدقة في قرارات الكونجرس حتى عام ١٩٠٧ ، ومع ذلك ، فان مجلس وزراء مكونا من رؤساء الإدارات التنفيذية كهيئة استشارية للرئيس قد أصبحت سنة مقررّة بعد انتهاء فترة رئاسة جيفرسون الثانية ، واستمرت هكذا حتى وقتنا الحالى . بحكم العادة ، فان أعضاء مجلس الرئاسة لايتحدثون في قاعة أى من مجلسى الكونجرس ؛ بحكم العادة ، فان أعضاء الكونجرس يكونون ، باستثناءات نادرة من سكان الناحية التى تنتخبهم ؛ وبحكم العادة ، فان التعيينات للمراكز الفيدرالية لا يؤيدها مجلس الشيوخ تخطيات لمعارضة شيوخ الولاية ؛ وهكذا . يعتبر الإنسان صنيعة العادة ، وتشاطره حكومته صفاته .

وسائل أخرى للنمو :

إن نمو الدستور الحى من خلال الشريعة والعرف قد ذكر هنا للتأكيد : هذه الطرق للنمو قد تميزت لا اعتبار خاص يعتبر شاملا على الاطلاق فى هذا المجال . ويمكن تطوير تصانيف أخرى مثل « تأويل الرئيس » أو « تفسير الشعب » بسهولة . على سبيل المثال الاستخدام المتزايد للاتفاقات التنفيذية بدلا من المعاهدات الرسمية تبين تحولا هاما للدستور من خلال تفسير الرئيس ، وإن رد فعل الجمهور لحكم المحلفين ، وفى طرق أخرى تقرر استخدام تشريع الحقوق المدنية فى النهاية ، وبطرق عدة يتغير الدستور الحى ليلائم الظروف المتغيرة .



الفصل الرابع الفيدرالية

« إن أعظم مظهر أصالة لنظام الحكومة في ظل دستور الولايات المتحدة يكون الاتحاد الفيدرالي بتوزيعه الجغرافي للقوى بين الأمة والولايات. وقد شرح جيمس ماديسون أن المصطلح « قومي » قد طبق على الحكومة المتوقعة بمقتضى الدستور ، لأنه لم يكن هناك تسمية فنية أو ملائمة توافق النظام الجديد العديم النظير . »

يتأمل هذا الفصل طبيعة الاتحاد الفيدرالي الأمريكى ، حقوق الدولة ضد السيطرة القومية ، حالة الولايات ، دور المدن ، والتعاون الحكومى .

طبيعة الاتحاد الفيدرالى

استعمل المصطلح (اتحاد - تحالف) فى الفصل الأول تحت عنوان (تصنيف الحكومات) ويقدم هنا تفسيراً أكمل لطبيعة الاتحاد الفيدرالى فى ظل دستور الولايات المتحدة .

التأثيرات التاريخية :

كان الاتحاد الفيدرالى فى ظل الدستور نتاجاً لتجربة بقدر ما فيه من منطق . ويساعد التفكير فى أصول الاتحاد على فهم طبيعته .

العوامل المؤدية للمحلية :

نزعت عوامل معينة فى التجربة الاستعمارية للتفرقة بين المستعمرات البريطانية فى أمريكا ، كى تعطىها روح النزوع للتحرر من ربة الجماعة ، وتنمى فيها ارتباطاً عاطفياً بالحكم الذاتى المحلى . فقد تم تكوينها الواحدة تلو الأخرى . فكبر كل منها فى عزلة فعلية وأنتج ممارساته السياسية . فى الحقيقة ، اتحد الكل تحت سلطة مركزية واحدة ، التاج ؛ ولكن التاج وجد من الملائم له تأكيد الانفصال .. كانت هناك اختلافات معلمة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وفى التنظيم السياسى بين مستعمرات المزارع فى الجنوب ومستعمرات الفلاحة والتجارة فى الشمال . وطالما تحدث الناس بفخر عن أنفسهم لكونهم فرجينيين أو من بنسلفانيا . وضعت قاعدة ثابتة لمستقبل يشيع فيه الولاء للدولة :

العوامل المؤدية للقومية

بالتباين ، في نفس هذه التجربة الاستعمارية توجد عوامل أخرى تتجه لجذب المستعمرات بالاتحاد . عندما تكونت الثلاث عشرة مستعمرة بين الأطلنطي والأبلاشين ، كانت تمثل وحدة جغرافية ، ووحدة جنسية أيضا ، لأنه على الرغم من تشرب « الأجانب » فقد كان غلبة السكان من الإنجليز - ٨٢ ٪ حسب التقدير الأكثر وثوقا . كانت الديانة بصفة عامة هي المسيحية ، وأكثريتها بروتستانتية .

قدم القانون العام الانجليزي خلفية صلبة للقوانين في جميع المستعمرات . كان المفهوم الأساسي للحكومة هو النمط التمثيلي حسب تطوره في دستمنستر : بالاختصار ، فإن المستعمرين كانوا يمتلكون العناصر الضرورية للقومية ، بما في ذلك الوعي بالطموح السياسي العام المتولد عن الكفاح ضد عدو مشترك : كان العدو في البداية هو الهنود ، ثم الفرنسيين ، وفي النهاية كان العدو هو الحكومة الانجليزية بالذات :

تعريف الاتحاد الفيدرالي :

يعتبر الاتحاد الفيدرالي اتحادا لعدة حكومات محلية تحت حكومة مركزية ، بحيث تمارس كل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية مناطق نفوذ مستقلة : وتكون العلامة المميزة هي وجود قومية مزدوجة ، محلية وقومية ، بجوار الحكومة المحلية والقومية بمقدورها الحكم مباشرة على مواطنهم : يكون الاتحاد الفيدرالي الأمريكي مركبا من حكومة قومية موحدة وقوية وخمس حكومات للولايات قوية نسبيا ، ومجالات سلطة تلك الحكومات مبينة ، نظريا على الأقل ، في دستور الولايات المتحدة . وليست حكومة الولايات المتحدة مجرد وكيل قد تحول السلطة بناء على إرادة الولايات ، ولكن على الأصح حكومة أسمى ومستقلة ضمن حدود سلطة معينة ؛ وليست الولايات مجرد جزئيات تابعة للحكومة القومية ، ولكن ذاتية مستقلة نسبيا ، تمتلك سلطات فطرية متأصلة .

كان الرجال المجتمعون في فيلادلفيا على بينة من صورة الحكومة في ولايات وحدوية مثل بريطانيا العظمى وفرنسا ، وقد عاشوا بموجب قوانين الاتحاد . وقد وافقت الأكثرية العظمى على أنهم بحاجة لحكومة مركزية قوية . وفي نفس الوقت اعتبروا أن الحكومة

الذاتية المحلية لا غنى عنها للحرية ، ولم يرغبوا في خلع سلطات فائقة على الحكومة المركزية .
وبتعبير آخر ، اتحاد فيدرالى .

المزايا والأضرار :

تكون المزية الرئيسية للاتحاد الفيدرالى فى أنها تهىء وسيلة لمزج الحكم الذاتى المحلى فى أمور ذات اهتمام محلى مع الوحدة القومية فى أمور ذات اهتمامات عامة . إن الاصطلاحين فيدرالية وديموقراطية ليستا على أى حال مترادفين ، لأن ديموقراطية تتعلق بحكم الشعب ، بينما تنتمى الفيدرالية إلى تقسيم السلطة بين مستويين من الحكومة . ومع ذلك ، فإنه يصعب تصور ديموقراطية على أراض شاسعة بدون درجة عظيمة لحكومة ذاتية محلية ، وتعتبر الفيدرالية وسيلة ملائمة لبلوغ هذه الغاية .

يساعد تقسيم السلطة بين الولايات والحكومة القومية فى الحفاظ على الحكومة القومية من التماهى فى التضخم . يكون التعقيد ، وانعدام التأثير ، والمسئولية غالبا مصاحبة للتضخم ، إن المشاركة بين دولار تصرفه الحكومة ودولار يتم تحصيله عن طريق الضريبة يكون أوضح عند المستويات المحلية للحكومة .

تخدم الخمسون ولاية إلى حد ما كعامل لاختبار أفكار جديدة فى حكومة . فصادفة ممارسة مفيدة فى إحدى الولايات يحتمل تعميمها فى ولايات أخرى . يكون التعقيد بين مساوى الاتحاد الفيدرالى ، الناتج من تعارضات الإدارة ، بالصلابة ، الملازمة لدستور مكتوب ، وتداخل الأداة الحكومية .

توزيع السلطات :

يكون التوزيع المناسب للسلطات بين الحكومات المحلية والمركزية المشكلة المركزية فى اتحاد فيدرالى . فى المؤتمر الدستورى لعام ١٧٨٧ ، اقترح روجر شيرمان من كونتيكت أن يمنح الكونجرس سلطة « صنع القوانين » . فى جميع الحالات التى تهتم المنافع العامة للاتحاد ، ولكنه لا يتدخل فى أمور الولايات الفردية الخاصة بالسياسة الداخلية التى تحترم الحكومة لمثل هذه الولايات فقط ، وفى أى شىء تكون المنفعة العامة للولايات المتحدة ليس لها دخل ؛ ولكن هذا الاقتراح رفض ، لأن الدستور ، كما تقرر ، منح سلطات معينة للحكومة القومية ؛ وقرر التعديل العاشر (١٧٩١) إن « السلطات التى لم ينحها الدستور للولايات المتحدة ، ولم يحرمها على الولايات تكون محجوزة للولايات ، كل فى اختصاصه ، أو للشعب » .
ويستخدم تبويب السلطات الآتى عادة كوسيلة لوصف سلطات حكومات القومية والولايات :

السلطات المخولة :

يذكر الدستور هذه السلطات خاصة على أنها تخص الحكومة القومية : يحتوى القسم الثامن من البند الأول على ثمانى عشرة فقرة تحدد هذه السلطات : ولذا تسمى أحيانا « السلطة المحصاة » وقد فسر هذا على أنه تحديد سلبي لسلطات الحكومة القومية ، لأن إحصاء سلطات محقة منطقيا يستبعد ممارسة سلطات لم تخصص . لهذه النظرية ، مع ذلك ، تحديدات معينة . فن ناحية ، نجد قائمة السلطات المحددة ذاتها تنهى بقسم مطاط ، ومن المهم ، أن المحاكم قد أعطت اعترافا للحقيقة التاريخية التى تقضى بأن حكومة الولايات المتحدة تملك سلطات خاصة ، على الخصوص فى إدارة العلاقات الخارجية ، قيل تبنى الدستور ، وفى هذا المجال لا تعتبر محددة بأية نظرية عن التوكيل :

السلطات الضمنية :

لم يفسر الدستور سلطات الحكومة القومية ألبتة ، ولكنها متضمنة فى السلطات الموكلة . فى القسم الثامن عشر من البند ١ ، القسم الثامن ، الذى أدرجت فيه سلطات الكونجرس ، تفصل الآتى : سيكون الكونجرس السلطة « لصنع كل القوانين التى ستكون ضرورية ومناسبة لتنفيذ السلطات الخارجية ، وجميع السلطات التى ينحوها هذا الدستور لحكومة الولايات المتحدة ، أولاية إدارة ، أو موظف منها » . إن أهمية استخدام السلطات الضمنية ستشرح فيما بعد فى هذا الفصل فقد أصبح مدى السلطات الضمنية . جد شاسع .

السلطات المحفوظة :

تعتبر هذه السلطات مخولة لحكومات الولايات ، المشتملة على جميع السلطات التى لم تمنح للحكومة القومية أو حرمت على الولايات . ولم تخص هذه السلطات فى دستور الولايات المتحدة أو فى أى مكان آخر ، وعليه لم تحدد بتركيب سلبي ، كما حدث لسلطات الحكومة القومية ، لتأكيد حقيقة أن الولايات كانت تمتلك هذا المدى الشاسع من سلطات قبل تبنى الدستور ، فان صفات مثل « الغريزية » أو « أصلية » واستعملت أحيانا كترادفات للصفة « محجوز » فى هذه المناسبة . يستعمل الاصطلاح « السلطة البوليسية » للدلالة على السلطة المطلقة لولاية لتقييد حرية الفرد أو حقوق الملكية لمصلحة الصحة ، الاخلاقيات ، الأمن ، والخير العام للمواطنين .

السلطات المتوقعة :

هناك سلطات تمتلكها كل من الحكومة القومية وحكومات الولايات ، على سبيل المثال ، سلطة فرض الضريبة . وحقيقة أن سلطة معينة قد خولت للحكومة القومية لاتعنى

بالضرورة أن هذه السلطة مملوكة للحكومة خاصة : ولو أن الدستور يمنع الولايات من ممارسة سلطات معينة ممنوحة للحكومة القومية نهائيا (مثل ، إبرام المعاهدات) ففي معظم الحالات تكون طبيعة السلطة ذاتها التي تقرر إن كانت ممارسة الحكومة القومية لها تمنع عمل الولاية في هذا المجال . إن سلطة الكونجرس في إعلان الحرب تعتبر مطلقة بالضرورة ومن ناحية أخرى ، فإن حالات معينة من الاتجار بين الولايات قد تكون تابعة لتنظيم الولاية مادامت ليست متعارضة مع النظم القومية . ولكن عندما يتعارض صراحة أو ضمنا ، قانون ولاية مع قانون قومي ، يعتبر قانون الولاية لاغيا .

سلطات محرمة :

تكون هناك سلطات محرمة على الحكومة القومية أو الولايات ، أو الاثنين معا . لأن الحكومة المقيدة تعتبر مظهرا أساسيا لنظم الدستور الأمريكي . إذ تكون بعض السلطات محرمة كحماية للولايات ؛ مثل « سوف لا تمنح أفضلية بأى قانون متاجرة أو دخل لموانئ ولاية زيادة عما هو معمول به في أخرى » . كما تحرم سلطات على الولايات كحماية للحكومة القومية ؛ مثل « لا يحق لولاية ضرب النقود ، أو إصدار صكوك على الحكومة . ومع ذلك ، فإن سلطات أخرى تحرم على الحكومة القومية أو الولايات ، أو كليهما ، كحماية للشعب . مثل ، ممنوع على الحكومة القومية منع الأمر باحضار شخص مسجون . بلا محاكمة إلا في حالة الثورة أو الغزو ؛ تكون الولايات ممنوعة من الاخلال بالتزام العقود كما هو محرم على الحكومة القومية والولايات حرمان أى إنسان من الحياة ، الحرية ، أو الممتلكات دون إجراء قانوني . إن القيود المفروضة على سلطات الحكومة لمصلحة الحرية المدنية ستناقش في الفصل الخامس . إن القيود المقررة لمنع تعدى الدولة والحكومة القومية على مجالات سلطة بعضها تشكل جزءا من الفصل الحالى .

حقوق الدولة ضد السيادة القومية

إن الجدل حول السلطة المخولة للحكومة القومية قد بدأ قبل تبنى الدستور ، ولم تخمد قط . كما عبر عنها وودرو ويلسون « إن مسألة العلاقة بين الولايات والحكومة الفيدرالية تكون هي المسألة الرئيسية لنظامنا الدستوري ... ولا شك أنها لا يمكن أن تتقرر بفكرة جيل واحد ، لأنها مسألة نمو ، وكل مرحلة متعاقبة لتطورنا الاقتصادى والسياسى تمنحها مظهرا جديدا ، وتجعلها مسألة جديدة » .

ماك كولوخ ضد ماريلند :

من البداية ، وجد المسيطرون على الحكومة المركزية أنه من المناسب استخدام السلطات الضمنية عوضا عن الالتزام التام بالسلطات المقررة على التحديد في الدستور .

وقد منحت الموافقة القضائية لهذه الممارسة في القضية المشهورة ماك كولوخ ضد ماريلند ،
المبينة في ١٨١٩ . نشبت هذه القضية من محاولة ولاية ماريلند فرض ضريبة على فرع بنك
للولايات المتحدة مركزه بليمور . قبل المجادلة في شرعية ضريبة الولاية ، فان قاضي
القضاة مارشال عند إثبات رأى المحكمة العليا بدأ بمناقشة مسألة سلطة الحكومة القومية
للترخيص لأحد البنوك ، فقال :

بين السلطات المقررة ، لا نجد ما يوضح تأسيس بنك أو إنشاء شركة . ولكن لا يوجد
مقطع في الوثيقة ، التي هي مثل مواد الاتحاد ، تحرم السلطات الطارئة أو الضمنية ، والتي
يعوزها أن كل منحة يجب أن تكون موصوفة بدقة ووضوح

ومع أنه لا نجد بين السلطات المتعددة للحكومة كلمة « بنك » أو « شركة » فاننا نجد
السلطات الكبيرة لتحصيل الضرائب وفرضها ، اقراض النقود ، تنظيم التجارة ، لإعلان
الحرب وإدارتها ، إنشاء الجيوش والقوات البحرية وإعانتها . وبعد تأمل متأن ، فانه
باجماع الرأى الثابت لهذه المحكمة فان قرار تضمين بنك الولايات المتحدة يكون قانونا قد
أوجد وفقا للدستور ، ويعتبر جزءا من القانون الأعظم للبلاد ...

الإبطال والانفصال :

كانت الآراء القومية المكتوبة في القانون الدستوري بقلم جون مارشال مقبولة في
جميع العالم . وفي قرارات فرجينيا وكتكى عام ١٧٩٨ ، فقد شرح جيفرسون وماديسون
نظرية الدستور كموجز بين ولايات متكافئة ذات سيادة . تكون الحكومة القومية عند
ممارسة السلطات المخولة لها مسئولة أمام الولايات ، وإذا مارست الحكومة القومية سلطات
غير مخولة لها ، تكون أفعالها غير المسموح بها باطلة ولاحكم لها ، وعليه فان هذه القرارات
تعتبر العلاج المناسب . وفيما بعد تطور مذهب حق الولاية في الانفصال عن الاتحاد . بينما
لم يكن محصورا في أية مساحة جغرافية معينة في البداية ، فان هذا المذهب قد لاقى شهرة
فائقة في الجنوب ، وقد اتبع نتيجة لقضية الرق . وقد تقرر مسألة احتمال انفصال ولاية
عن الاتحاد بالنفى بفضل قوة جيوش الشمال المتفوقة في الحرب الأهلية . في عام ١٨٦٩
أقرت المحكمة العليا القرار . ولكن الحرب الأهلية لم تقر بأى حال جميع المسائل الفيدرالية
وقد حاربت جيوش الاتحاد للحفاظ على الدستور والاتحاد الفيدرالى وليس لتفتيته تحت
ذلك . إن المجالات المناسبة لسلطة الحكومات الأهلية والولايات ظلت مشكلة معقدة
كالعهد بها .

توسع السلطة القومية :

إن توسع نشاط الحكومة المصاحب لتقدم الثورة الصناعية ، وعلى الأخص في هذا القرن الماضي ، تعتبر قصة مألوفة . فقد تزايد النشاط الحكومي في كلا المستويين القومى والولاية ، ولكن معدل الزيادة كان أسرع على المستوى القومى . إن إحصاء كاملا لطرق تزايد سلطات الحكومة القومية يفرض ضرورة تضمين تكرار لمعظم ما أثبت في الفصل الثالث عن نمو الدستور . فن المواد الدستورية التي خدمت كمصدر للقوى القومية مادة المتاجرة والمادة التي تخول للكونجرس حق فرض الضرائب للمنفعة العامة تعتبر ذات أهمية خاصة . والأكثر أهمية بين المواد التي خدمت كأساس لمنع القضائى على سلطات الولاية تنحصر في عملية الاستحقاق ومادة الحماية المتكافئة للتعديل الرابع عشر .

مادة المتاجرة :

حجرت مادة المتاجرة لوقت ما توسع القوى القومية لفشل المحكمة العليا من التحقق لتوعية التجارة بين الولايات المتغيرة والتي سببتها الثورة الصناعية . حتى عام ١٩٣٦ سعت المحكمة للمحافظة نسبيا على تمييز شاق وثابت بين المتاجرة ، والتصنيع ، وأحيانا اعتبرت مواد للكونجرس لاغية على أساس أنها سعت لتنظيم التصنيع ، الذى فسرت أن سيطرتها محجورة للولايات تحت التعديل العاشر . مع ذلك ، وكنتيجة « للثورة الدستورية المقيدة » التي أعقبت هذا التاريخ ، فقد اتسعت سلطة الكونجرس لتنظيم المتاجرة بين الولايات إلى حد بعيد .

في عام ١٩٦٤ وتحت غطاء تنظيم المتاجرة بين الولايات ، أصدر الكونجرس قانونا يحرم على مالكي الفنادق ، المطاعم ، دور السينما ، وغيرها من أماكن الراحة العامة رفض خدمة أى إنسان بسبب جنسه . وتحقق أكثر مساندى القرار تحمسا بأنه في سن القانون توجيه لكمة قاصمة لمبدأ الفيدرالية والحكم الذاتى المحلى . وقد دعمت المحكمة العليا القرار في قضية هيرت من أطلانطا ضد الولايات المتحدة (١٩٦٤)

في الطبعة السابعة من هذا الكتاب استنتجنا أن « الشرعية الفيدرالية قد ماتت بقدر ما تنسب للموانع الشرعية الممكنة التنفيذ على سلطات الحكومة المركزية في نصوص التعديل العاشر » . كان هذا الاستنتاج غير دقيق . ففي ١٩٧٦ اعتبرت المحكمة العليا قرارا من قرارات التعديل العاشر بنوع خاص لاغيا . وبناء على التطبيق المبدئى لقانون مستويات العمل العادلة نجده يستثنى الولايات وأجزاءها السياسية من تغطيتها ، مع ذلك ، فإن التعديل الصادر في ١٩٦٤ الخاص بمد ساعات العمل الدنيا والقصى بحيث يشمل

مستخدمى الولايات والحكومات المحلية مقابل أجر إضافى ، فى عام ١٩٧٤ تعرض التعديل العاشر للتحدى من قبل عصبة المدن القومية ضد يوزرى . عن رأى المحكمة ، كتب القاضى رينكويس :

« لا يشك الإنسان أن نسبة سيادة الدولة تتركز فى تقرير الأجور التى ستدفع لمن توظفهم بغرض القيام بأعمال الحكومة ، وعدد الساعات التى سيعملونها ، والمقابل الذى يقدم عندما يطلب من العاملين للقيام بعمل إضافى ونحن نرى أن عمل التعديلات المتحدة لإزاحة حرية الولايات لبناء العمليات الداخلية فى مجالات الأعمال التقليدية للحكومة فإنها لن تدخل فى حدود سلطة الكونجرس . وبالمخالفة ، عارض القاضى برينان رأى الأغلبية على أنه « غطاء شفاف يهدف لإبطال رأى الكونجرس الذى يختلفون معه . فليس من المقبول اعتبار النسق القضائى أسمى من النسق السياسى فى هذا المجال . وفى ظل الدستور لا يجب أن يتعدى دور السلك القضائى الذى يؤديه اكتشاف عدم قانونية حكم غير معتدل أصدره الكونجرس عن ماهية « المتاجرة » .

منح المساعدة :

طالما استخدم الكونجرس سلطاته المالية كوسيلة لتوسيع سيطرته القومية . بدءا بأوهايو فى ١٨٠٢ ، فى حالات عديدة خلال القرن التاسع عشر قدم الكونجرس منحا من أرض للولايات تستخدم كمصادر لاعتمادات مالية لأغراض التعليم . كان أبرز هذه القرارات لأجل : هذا الغرض قرار موريل لعام ١٨٦٢ ، الذى منح مساحات شاسعة من الأرض لاستخدامها فى تأسيس كليات ذات مناهج لتقوية الزراعة والفنون الميكانيكية . فى خلال القرن الحاضر كان هناك توسع فائق فى مدى نشاطات الولاية بمساندة اعتمادات فيدرالية وتوسع ملحوظ للسيطرة الفيدرالية على كيفية إنفاق هذه الاعتمادات .

يعتبر ١٩١٣ عاما خطيرا فى تاريخ الفيدرالية الأمريكية . فقد كان العام الذى عدل فيه الدستور لإزالة المعوقات لتحصيل ضريبة الدخل الفيدرالية . فقد بلغت جملة المنح الفيدرالية للمساعدة ١٢ مليون دولار فقط . ببرامج حديثة للتوسع الزراعى ، والطرق العامة ، والتعليم الحرفى ، والصحة العامة ، وبحلول عام ١٩٢٢ كانت منح المساعدة الفيدرالية ١١٨ مليون دولار — وبإضافة إعانات للمعاونة العامة ، التجديد العمرانى ، وبرامج أخرى بمقتضى الصفقة الجديدة ، أصبحت جملة الإعانات الفيدرالية للمساعدة ٩٤٥ مليون دولار . وقدمت المئات من البرامج بمفهوم المجتمع العظيم لفترة ١٩٦٠ الذى وصل بالمنح للمساعدة إلى ٢٥ بليون دولار فى ١٩٧٠ وإلى ٥٥ بليون فى ١٩٧٦ . كما جاوز المنصرف لإدارة الصحة ، والتعليم ، والترفيه ما أنقصته إدارة الدفاع . بينما شكلت

المنح الفيدرالية أقل من ١ ٪ من دخل الدولة والحكومات المحلية ، وقد زاد هذا الرقم في عام ١٩٧٦ عن ٢٢ ٪ كما تغيرت نوعية النظام الفيدرالى الأمريكى بسرعة بفضل منح المساعدة .

وقد أتى التنظيم الفيدرالى مصاحبا للتمويل الفيدرالى . فلم يكن غريبا على الكونجرس أن يقر بيانا إجماليا لمبدأ بقانون وينحول وكالة إدارية لصياغة اللوائح لإنجاز هذه السياسة . وعلى سبيل المثال ، فإن القسم ٥٠٤ للأنظمة رد الاعتبار لعام ١٩٧٣ تقضى بأن أى شخص معوق ومؤهل فى نفس الوقت يجب ألا يلتقى عنتا من أى برنامج أو نشاط يتلقى معونة مالية فيدرالية .

وبثول ذلك « كأمر شرعى لإنهاء التمييز ، وجلب المعوقين فى الاتجاه السائد للحياة الأمريكية » . فى ٢٨ ابريل ١٩٧٧ ، أعلن سكرتير الصحة ، والتعليم ، والخدمات الاجتماعية HEW أنه عازم « بشدة لإنجاز هذا الأمر الشرعى والعمل به » إن النظم التى أصدرها لهذا الغرض شغلت ١٨ صفحة للسجل الفيدرالى الصادر فى ٤ مايو ١٩٧٧ . وقدر بنفسه أن مبلغ ٢,٤ بليون دولار هو التكاليف اللازمة لإنجاز الاحتياجات لتقديم التعليم الإلزامى للأطفال المعوقين بقدر الإمكان . يمكن للمعونات الفيدرالية للمساعدة أن تكون شاملة للمنافع والأضرار معا . إذ يمكن استخدامها للوفاء بأقل مستويات فى مجالات مثل العناية الصحية والخدمات الاجتماعية ، ولبلوغ أهداف تضع لها الأمة جزءاً . من ناحية أخرى ، قد تكون متلفة ومدمرة للثقة بالحكومة .

تعلق معظم النقد الموجه للمعونات الفيدرالية بالطريقة التى تقدم بها المنح ، وليس بقيمتها . وقد قدمت المنح الفيدرالية عشرات الوكالات ذات وظائف متداخلة ، مما نتج عنه ارتباك وفير . وقد وضعت الأمة ثقها فى الرئيس كارتر للزعامة لإصلاح هذا الوضع .

دعوى الاستحقاق وبنود الحماية المتساوية :

تغيرت طبيعة الاتحاد الفيدرالى بدرجة فائقة بعد تبني التعديل الرابع عشر بعد الحرب الأهلية . قبل عام ١٨٦٨ كانت حماية الحريات المدنية فى البداية مسئولية حكومات الولاية . ويقضى التعديل بأنه لا يجب على أية ولاية « حرمان أى شخص من الحياة ، والحرية ، أو المتاع ، دون إجراء قانونى ، ودون دعوى استحقاق شرعية ، ولا تمنع عن أى شخص خاضع لسلطانها الشرعية الحماية المساوية حسب القوانين ، أخضعت عمل الولاية لانتهاك الحقوق للتقصى وحق رفض المحتمل من المحاكم الفيدرالية .

والحالات عن هذا الموضوع مشروحة في الفصل الخامس ، التي تناقش الحقوق المدنية ، ولكن تشابكها مع الطبيعة الفيدرالية مع الاتحاد يجب مراعاتها هنا . بالمخالفة في قضية مورجان عام ١٩٤٦ قرر القاضي بيرتون « من المفاهيم المعروفة في دستورنا أنه عندما تكون الظروف متباينة فإن حل المشاكل الناتج عنها قد يأتي عن طريق تطبيق علاج يتفق والحاجات المتباينة حسب ما تقرره الحكومات المحلية » . ولم تنتصر وجهة النظر هذه .

مشاركة الدخل :

في رسالته للاتحاد في فبراير ١٩٧٣ لاحظ الرئيس نيكسون : « إذا وجب علينا الاستمرار في توسيع الحكومة الفيدرالية بمعدل العقود العديدة الماضية ، فإنها ستستنفدنا كلية قريباً .: فانه من الضروري في وقتنا هذا أن نجد إحساساً أعظم بالمسؤولية في الدولة وعلى المستوى المحلي ، وبين الفرد الأمريكي » . ولانجاز هذا الهدف ، اقترح الرئيس :

١ - كفالة ولا مركزية الفرع التنفيذي للحكومة الفيدرالية .

٢ - بتر ووقف الكثير من برامج المجتمع الراقى الكثيرة الكلفة التي بدأت في الستينيات . بدلا من العديد من البرامج الممولة والمراقبة فيدرالياً ، فقد ألزم الرئيس بصفة أساسية برنامج للمشاركة في الدخل . وبموجب هذا البرنامج تقدم الحكومة الفيدرالية منحاً مالية للدولة والحكومات المحلية تستخدم بتوسع حسب ما يرويه مناسباً .

ميز جورج رومني ، السكرتير السابق للأسكان والتوسع المدني ، برنامج الرئيس بالآتي : « تمثل الفيدرالية الحديثة دورة كاملة للخلف في سياسة الحكومة . لأنها تضع ثقة عظيمة في الذكاء والقدرة ، ليس فقط في المنتخبين محلياً من الموظفين ، ولكن في المواطنين الذين انتخبوهم لمراكزهم ويحاسبونهم على تصرفهم . وبالنسبة لسياسة العمل يجب أن نستمر في تقوية الدولة والحكومة المحلية ونعش المسؤولية الخاصة لحل المشاكل » .

أجاز الكونجرس قانون مشاركة الدخل ، في أكتوبر ١٩٧٢ ، وكان خطوة عملاقة للأمام لبرنامج الرئيس . فقد خصص ٣٠,٢ بليون دولار سندات ائتمان تستخدم على مدى خمس سنوات لمشاركة الدخل مع الدولة والحكومات المحلية . كان ثلث هذا المبلغ يستحق الدفع للحكومات المحلية ، والباقي لحكومات الاقاليم والمجالس البلدية . وبينما يكون بمقدور الدولة والحكومات المحلية مراقبة صرف هذا الاعتماد بكثرة ، فإن الكونجرس قد وضع بعض القيود . كان أحد القيود الملحوظة هو تحريم استخدام الاقاليم والمجالس

للبلدية لاعتمادات مشاركة الدخل في برامج التعليم والخدمة الاجتماعية، كان برنامج مشاركة الدخل مشهورا بين موظفي الدولة والحكومات المحلية ، ولذا فان الكونجرس قد خصص في عام ١٩٦٦ أموالا لإنجاز البرنامج قدرها خمسة بلايين دولار في العام على مدى السنوات الأربع التالية . في محيط التضخم ، كان هذا كيفما كان في الواقع تحقيقا للبرنامج .

موقف الولايات

يعني الدستور ، في كل نصوصه ، باتحاد لايفنى مكون من ولايات لا تدرس . يناقش هذا القسم إدخال ولايات جديدة ، التزام الحكومة القومية قبل الولايات ، والتزامات الولايات قبل بعضها البعض ، وقيود دستورية على الولايات .

إدخال ولايات جديدة :

يتكون الاتحاد الفيدرالى الأمريكى من ثلاث عشرة ولاية بصفة أصلية ، يعنى الولايات التى أقرت الدستور - إلى جوار سبع وثلاثين ولاية « ولايات جديدة » كما ينص البند الرابع من الدستور « يمكن إدخالها في هذا الاتحاد بأمر الكونجرس ؛ ولكن سوف لا تشكل ولاية جديدة أو تشيد في داخل السلطة التشريعية لولاية أخرى ؛ ولا تشكل أية ولاية بضم ولايتين أو أجزاء من ولايات ، دون موافقة المجالس التشريعية ، للولايات المعنية مثل موافقة الكونجرس » . تكونت خمس ولايات ، فيرمونت ، كنتوكى ، تنسى ، مين وغرب فرجينيا من أراض كانت تخص ولايات أخرى ؛ وأدخلت جمهورية تكساس السابقة بقرار إجماعى للكونجرس كجزء من التسوية عام ١٨٥٠ ؛ وثلاثون ولاية أخرى ، تكونت من أراض مكتسبة أو أصلية ، قد ضمت بعد فترة حكم كأراض منسقة .

للاضمام كولاية في الاتحاد ، لايفرض طلبات معينة بالنسبة للسكان ، منزلة الحكومة المحلية ، أو نوعية تكوين الولاية المقترحة ، مع أن هذه العوامل وغيرها تؤثر في أعضاء الكونجرس عند تقرير ما إذا كانت الأراضى مستعدة للولاية . أدخلت ألاسكا كولاية في عام ١٩٥٩ ، يسكنها ٣٨٢ ألف مواطن في ١٩٧٦ ، وتعتبر أصغر من أية ولاية في الاتحاد تبلغ مساحة أراضها ٥٨٦,٠٠٠ ميل مربع ، مع ذلك ، فهى أكبر من أى من الولايات ، لكونها ضعف مساحة تكساس . وأدخلت هاواى ، أيضا في عام ١٩٥٩ ، ومجموع سكانها ٨٨٧,٠٠٠ في عام ١٩٧٦ . والعديد من الولايات لديه عدد سكان أقل . ليرتبط ضم بيورتوريكو بميل معين لها ، كالولاية الحادية والخمسين في الاتحاد .

التزام الحكومة القومية قبل الولايات :

بعض نصوص الدستور ، تطورت منطقيا في هذا وفي معظم المتون تحت عناوين تؤكد أوجه مخالفة لفحواها ، وقد تعتبر حدودا على سلطات الحكومة القومية بقصد حماية الولايات . ا. وهكذا فان نص المادة الرابعة بأن « ولايات جديدة قد يدخلها الكونجرس في هذا الاتحاد ؛ ولكن لا يجب تكوين ولايات جديدة أو تشييدها داخل السلطة القضائية لأية ولاية أخرى ؛ ولا تتشكل أية ولاية بضم ولايتين أو أكثر أو جزء من ولايات ، دون موافقة المجالس التشريعية للولايات المعنية كمثل الكونجرس » تكون ضمانا مؤكدا لعدم تجزئة الولايات . والمائل لذلك في الأهمية من وجهة النظر هذه الفقرة الشرطية في مادة التعديل الخامسة بأنه « لا يجب حرمان ولاية من تمثيلها المائل في مجلس الشيوخ دون موافقتها » . يتركز الالتفات هنا ، مع ذلك ، ليس على الفقرات السلبية ، ولكن على النصوص الايجابية من المادة الخامسة ، كالآتي :

ستضمن الولايات المتحدة لكل ولاية في هذا الاتحاد الشكل الجمهوري للحكومة ، وسوف تحمي كلا منها ضد الغزو ، وعند طلب المجلس التشريعي ، أو الحكومة التنفيذية (عندما لا يمكن جمع المجلس التشريعي) ضد الهياج الأهلى .

ضمان شكل حكم جمهورى :

تستعمل الاصطلاحات « حكومة جمهورية » و « حكومة ديموقراطية » بالتبادل ، مع أنه ، كما بين ماديسون « يضع الأول تأكيداً على استعمال النواب الممثلين بدلا من العمل المباشر للشعب » إن تعريف آرثر هولكوم للحكومة الجمهورية على أنها واحدة « تكون فيها مشيئة الشعب أعلى مصدر للسلطة وتبحث لتأويلها وتنفيذها عن وكلاء مسئولين يعملون حسب أنماط القانون » طالما استشهد بها . لا يحاول الدستور قط تعريف المصطلح كما رفضت المحكمة العليا باصرار أن تفعل هكذا .

وفي قضية لوثر ضد بوردن ، أعلنت المحكمة العليا أن الذى ينظم الشكل الجمهورى للحكومة ينحصر فى المسألة السياسية وتسويتها ليس عن طريق المحاكم ولكن بفروع الحكومة السياسية ، يعنى الرئيس والكونجرس . هذه الحالة الخاصة قد نجمت عن ثورة بقيادة توماس دور فى عام ١٨٤١ ضد حكومة رودايلند التى كانت تعمل بموجب الدستور الأصيل لهذه الولاية . تبنى أتباع دور دستورا جديدا وانتخبوه محافظا ؛ ولكنه عندما حاول وضع الحكومة الجديدة للعمل ، أعلن المحافظ الشاغل للمنصب حسب الدستور الأصيل الأحكام العرفية واستغاث بالرئيس تايلر للمساعدة . وقد اعتبره الرئيس المحافظ

الحقيقي واتخذ الاجراءات لمساندته عندئذ نحدث الثورة . وقد أثبتت مسألة أى من المحافظين المتنافسين يعتبر هو القانونى فى قضية لوثر ضد بوردين . كان لوثر معضدا لدور . بينما دخل بوردين وآخرون ، يعملون كموظفين فى الحكومة المرخصة ، منزل لوثر للقبض عليه . قاضى لوثر بوردين لانتهاكه حرمة منزله ، وهكذا أثار مسألة شرعية الحكومة المرخصة التى أصدرت أمر توظيف بوردين . وقد أخذت فى اعتبارها القانونى حقيقة أن الرئيس قد اعترف بالحكومة المرخصة واعتبرت نفسها مرتبطة بهذا القرار .

كان الاستعمال الشامل الوحيد الذى استخدم لمادة الحكومة الجمهورية طرد النواب والشيوخ من الولايات الجنوبية خلال فترة إعادة البناء على أساس أن هذه الولايات ليس بها حكومات جمهورية .

الحماية من الغزو والهياج الأهلى :

يعتبر غزو دولة أجنبية لولاية من الولايات ، ولاشك ، غزوا للولايات المتحدة ، ولذا فان ضمان العون للولايات فى هذه الظروف لا يحتاج لشرح . . أما الضمان ضد الهياج الأهلى ، فإنه بند له بعض الأهمية . فى الواقع ، أن مسألة التدخل الفيدرالى فى حالة الهياج الأهلى تكون متروكة للرئيس ولا يمكن لولاية فعل أى شئ إذا رفض الرئيس العمل عندما يستنجد به . ومع أن الرئيس هاردينج غير قراره فيما بعد فى عام ١٩٢١ فإنه كان قد رفض فى البداية طلب محافظ غرب فرجينيا للقوات الفيدرالية للمساعدة فى قمع المشاغبات الناشبة فى الولاية نتيجة للاضرابات التى طال أمدها لعمال مناجم الفحم . ومن ناحية أخرى ، فان الرئيس لا يجب أن ينتظر دعوة من سلطات الولاية للتدخل لمصلحة الحكومة القومية . فى عام ١٨٩٤ عندما تعارض لإضراب البولمان فى شيكاغو مع تدفق التجارة بين الولايات وتسليم البريد ، أرسل الرئيس كليفلاند الجيوش الفيدرالية لاستعادة الأمن ، على الرغم من احتجاج المحافظ التجلد . فى عام ١٩٥٧ بعث الرئيس أيزنهاور بالقوات الفيدرالية للتييل روك ، أركنساس لمنع التدخل فى إدخال تسعة طلاب للمدرسة العليا المركزية ، حسب أمر محكمة الاقليم الفيدرالية . ظلت قوات الجيش النظامى فى المدرسة من ٢٥ سبتمبر إلى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٧ . ثم استبدلوا بحرس قومى فيدرالى ظلوا بالمدرسة على مدى ما تبقى من السنة الدراسية . ومنذ عام ١٩٦٥ استخدم الحرس القومى مرارا لحماية الحقوق المدنية .

التزامات الولايات قبل بعضها البعض :

تفرض المادة الرابعة من الدستور أربعة التزامات على كل ولاية فى علاقاتها مع

الولايات الأخرى . توجد هذه الالتزامات في البنود التي تبحث في الثقة الكاملة والاعتقاد ، الحقوق القومية بين الولايات ، والنقل .

الثقة التامة والاعتقاد :

تقول الجملة الافتتاحية في المادة الرابعة : « ستمنح الثقة التامة والاعتقاد في كل ولاية للأعمال العامة ، والسجلات والإجراءات الشرعية في كل ولاية أخرى » بينما هذه الفقرة جد واسعة بحيث تشمل القانون والأعمال الإدارية ، فإن أكثر استخداماتها تركزت في إجبار محاكم الولايات الإخوة لكي تمنح الثقة الكاملة والاعتقاد لأحكام محاكم الولايات الإخوة في الاتحاد ، ومن باب المجاملة ؛ فإن محاكم ولاية غالبا ما تسلم وتفرض أحكام ولايات أخرى ؛ ولكن في الولايات المتحدة ، فإن التسليم بأحكام ولايات الاتحاد من قبل ولايات أخرى لا يعتبر مجرد مسألة مجاملة ، لأنه التزام دستوري . يمكن شرح تطبيقها كآتي : إذا اعتزم (أ) أن يقاضى (ب) في كاليفورنيا وحصل على حكم ضده بمبلغ ٥٠٠٠ دولار ، فإن ب لا يمكنه تفادي السداد بانتقاله بجميع متعلقاته إلى أوريجون قبل تنفيذ الحكم . لأن أسيرفع دعوى لفرض الحكم في محاكم أوريجون . فلا يتحتم عليه أن يعيد القضية ؛ إذ يجب على محاكم أوريجون أن تمنح حكم محاكم كاليفورنيا الثقة الكاملة والاعتقاد .

ولا يجب تأويل هذا الشرح العام كأنه يعني ألا تكون هناك دفاعات كيفما كانت يمكن فعلها في محكمة أوريجون لحكم تم في كاليفورنيا . إذ أنه من بين الدفاعات الممكنة يكون الغش في الحصول على الحكم ، أو افتقار حق التصرف الشرعي في محكمة كاليفورنيا لإقرار الحكم .

قضايا الطلاق : يمثل تنوع قوانين الطلاق بين الولايات واحدا من أشق العوامل في الإجراء المرضى لفقرة الثقة التامة ؟ حصل في كارولينا الشمالية أن من يدعى ولينز أحدث طلاقا في نيفادا ، وعاد لموطنه ليتزوج ثانية ، من أجل ذلك قدم للمحاكمة بتعدد الزوجات أوقفت كارولينا الشمالية ولينز لفترة ٤٢ يوما إقامة في نيفادا بمعسكر للسياح من أجل حصوله على طلاق بحسن نية بمحل إقامة شرعي . من واقع الحقائق المقدمة ، فقد وجد محلف أن ولينز لم يكن يبغى جعل نيفادا محل إقامة له ؛ فقد ترتب على ذلك أن نيفادا لم يكن لديها السلطة الشرعية لمنحه الطلاق لأن القاعدة العامة القانونية تقضي بأن أية ولاية يمكنها منح الطلاق للأفراد المقيمين فيها فقط . وفي الاستئناف رفضت المحكمة العليا قرار محكمة كارولينا الشمالية الذي أعقب قرار المحلفين .

التسليم :

« أى شخص منهم فى أية ولاية بالخيانة العظمى ، أو جريمة ، أو غيرها من الجرائم ، الفار من العدالة ، ويوجد فى ولاية أخرى ، سيسلم بناء على طلب السلطة التنفيذية للولاية التى فر منها وينقل للولاية التى لها السلطة الشرعية . بخصوص الجريمة » . فى أوائل ١٧٩٣ أنجز الكونجرس هذا النص الدستورى بقانون يرسم الإجراء الذى يتبعه محافظ الولاية بحيث يمكنه أن يلتمس ، أو حتى يطلب ، تسليم الهارب الذى أبق لولاية أخرى . ومع ذلك ، فانه لم يقدم الوسائل لتنفيذ القرار ، ومن المشكوك فيه إن كان له السلطة لفعل ذلك . « سوف » تكون عادة مفسرة على أنها ملزمة ، وبند التسليم يقرر أن الهارب « سوف » يسلم . « ومع ذلك ، قال قاضى القضاة تانى فى القضية الرئيسية بهذا الخصوص : بالنظر لجوهر موضوع هذا القانون والعلاقات التى تحملها الولايات المتحدة والولايات العديدة مع بعضها البعض ، فانه فى رأى المحكمة أن الكلمات « سيكون الواجب » (فى قرار عام ١٧٩٣) لم تستعمل بصيغة الأمر والجبر ، ولكن بصورة خطابية للواجب الأخلاقى الذى أوجده هذا الأمر ، عندما اشترط الكونجرس طريقة نقلها إلى حيز التنفيذ . فى عام ١٩٢٥ رفض المحافظ ميريام فيرجسون من تكساس إعادة هارب من العدالة لماثيوس ستس وكتب خطابا للمحافظ فولار كالآتى : « لدى سوابق عدة ، إما خطأ أو صواب ، ولكن أوضحها فى ذاكرتى منها جميعا ما فعله محافظ ماثيوس ستس منذ زمن قصير مضى برفضه تنبيه طلب استدعاء للمحافظ جون كورنويل من فرجينيا الغربية حسب اتفاقية التسليم بين الولايات لعبد منهم بجنائية فى فرجينيا الغربية ، الذى لجأ لولايتكم كدار الأمان الذى وجده لديكم » .

وهكذا يبدو أنه مع توفر الالتزام الأخلاقى المتورط فى التسليم ، فى الحقيقة ، سواء أعيد الهارب للولاية التى تهمه بالجريمة التى اقترفها فإن التسليم يعتبر أمرا اختياريا بالنسبة لمحافظ الولاية التى فر إليها . ويبدو مع ذلك ، أنه من الصواب الاستنتاج أن رفض المحافظ تسليم الهارب ، يكون عملا ترجيحيا ، ينتهك روح بند التسليم من الدستور وحرفيته .

دور المدن :

كان أكثر التغيرات استوقافا للنظر فى الحياة الأمريكية خلال القرن الماضى إنشاء المدن ونموها ، إن تغير المجتمع الزراعى إلى مجتمع صناعى ، دعا المؤسسات الحكومية للاستجابة للتغيرات البيئية ، وإنه لمن الطبيعى أن يؤثر إنشاء المدن فى طريقة عمل النظام الفيدرالى . تعتبر مشاكل المدن مشاكل الشعب الأمريكى كافة والتعاون بين جميع مستويات الحكومة يكون ضروريا لمقابلة التحديات التى تواجه أمتنا .

نمو المدن :

في عام ١٧٩٠ عندما أخذ أول إحصاء قومي ، كان ٩٥ ٪ من تعداد الولايات المتحدة البالغ ٣,٩ مليون فرد من القرويين . كان تعداد سكان نيويورك أكبر المدن لا يتعدى ٥٠,٠٠٠ نسمة . كان معدل السكان بالبلاد حوالي ٤,٥ نسمة للميل المربع . وبمساعدة الهجرة ، ارتفع عدد السكان إلى ٢٣ مليون في عام ١٨٥٠ ، ولكن نسبة سكان المدن لم تتجاوز ١٥ ٪ من عدد السكان . وزادت المساحة الجغرافية للولايات المتحدة ثلاثة أضعاف ، والنتيجة أن عدد الأفراد لكل ميل ظل صغيرا للغاية - ٣,٩ . كان التحرك للغرب هو الناحية البارزة في نمو الأمة .

شاهدت الفترة التي أعقبت الحرب الأهلية نمو المدن الأمريكية ، ولكنه حتى عام ١٩٢٠ لم يتفوق سكان المدن على الزراعيين . وقد استمرت الحركة للمدن . فأصبح سكان المدن ٧٢ ٪ تقريبا من عدد السكان في عام ١٩٧٢ ، ثم طفر ليصبح ٨٥ ٪ في نهاية القرن .

كان مبنى التأمين بشيكاغو ذو الطوابق العشر الذي تم إنشاؤه في ١٨٨٥ أول ناطحات السحاب . في العقود التالية ميزت مداخل المدن الكبرى ، المباني السامقة الرائعة ، بدلا من أبراج الكنائس . في العقود الثلاثة الأولى للقرن العشرين ، نمت المدن المركزية بطريقة أسرع من المساحات المحيطة بها . وبعد ذلك أصبح معدل النمو في الضواحي أسرع ، ومنذ الحرب العالمية الثانية تزايد عدد سكان الضواحي بينما ظل عدد سكان وسط المدن ثابتا أو أخذ في الهبوط .

بينما بدأ عدد السكان البيض في التدهور منذ الحرب العالمية الثانية ، فإن السكان السود قد تزايد عددهم بصورة بارزة . بحلول عام ١٩٧٠ كان نحو ثلاثة أرباع السكان السود يعيشون في العاصمة وحوالي الثلاثة أخماس في المدن المركزية ، في العقد المنحصر بين ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ تزايد عدد السكان السود في مساحات العاصمة بنحو أربعة ملايين وقد أصبح عدد سكان عشرين مدينة من السود حوالي ١٠٠ ألف نسمة أو يزيد في عام ١٩٧٠ . في حوالي أربعة من عشرة من السود كانوا يقطنون في واحدة من المدن . والمدن الكبيرة ذات الأغلبية السوداء كانت واشنطن . لاس نيوارك ، نيو جيرسي ، وأتلانطا ، وجورجيا .

المشاكل المعاصرة :

يترعرع الفن ، الموسيقى ، العلم ، والتعليم في المراكز المالية والتجارة ، ويصاحب تقدم المدنية عادة مع المدن . ولكن بجانب مدينة النور ، يكون هناك أحيانا مدينة للظلام . ومناطق للجريمة والفساد .

والشائع بين المشاكل الجارية في المدن الأمريكية أنه يوجد الحى اليهودى ومستوى معيشته المنخفضة وارتفاع معدل الجريمة ، إن الانحلال فى الحى التجارى بالمدينة الناتج عن الاستعمال المستمر للمباني البالية ، ازدحام وسائل النقل ، الاسكان دون المستوى ، تلوث الجو ، المدارس الفقيرة ، انحراف الشباب ، أمراض الجسم والعقل ، عدم التوازن الاقتصادى « إن ما يطلق عليه » مشاكل الضواحي « تبرز فى تخوم المدن وتشمل معظم القضايا الأخلاقية التى تواجه مجتمعنا الصناعى »

المعونة الفيدرالية للمدن :

قبيل حكومة الرئيس فرانكلين د. روزفلت ، كانت معونات المساعدة للمدن من الحكومة الفيدرالية قليلة . ولكن منذ عهد الصفقة الجديدة أصبحت تلك المساعدات عادية . وتشمل الوظائف التى من أجلها تمد الحكومة الفيدرالية المدن بتلك المعونات المالية الفائقة ووحدات الحكومة المحلية بما فى ذلك المساكن العامة المنخفضة القيمة التجارية تطهير الأحياء المزدهمة بالمساكن الحفيرة ، تجديد الأحياء ، معونة للمدارس فى النواحي الفيدرالية المتأثرة ، تطوير المطار ، فرض القانون ، تسهيلات معالجة الأقدار (النفاية) ، التخطيط العمرانى ، والمدن النموذجية . العلامات المميزة للتعاون بين الحكومات الفيدرالية والمحلية كانت برنامجا التزامه محليا (مثلا ، إنشاء سلطة إسكان بمعرفة البلدية) ومساعدة فيدرالية مع تخطيط ، إدارة ، وتمويل .

يستلزم معدل نمو وحجم المنح الفيدرالية للمدن عادة تقدير موقع المدن فى النظام الفيدرالى الأمريكى . ومن وجهة نظر قانونية اعتبرت المدن بصفة تقليدية على أنها مجرد مخلوقات للولايات . وحسب تعبير قرار تاريخى أصدرته المحكمة العليا فى ١٨٦٨ .

« تدبىر المجالس البلدية فى أصولها ، وتستمد سلطاتها وحقوقها بالكامل من ، المجلس التشريعى . لأنه يدفع فيهم نبض الحياة ، الذى بدونها لا يمكنها البقاء » وكما أنها تخلق فانها تحطم . فاذا حطمت على سبيل الاحتمال ، فانها قد توجز وتسيطر . وما لم يتوافر قيد دستورى على الحق ، فان المجلس التشريعى ، بقرار مفرد ، إذا أمكننا افتراض كونه قادرا على التردى فى مثل هذا الجنون الفائق والخطأ العظيم ، فيكتسح من الوجود جميع المجالس البلدية فى الولاية ، ولا يمكن للمجالس منعه ، فنحن نعلم أنه لا يوجد قيد على هذا الحق بقدر تورط المجالس ذاتها . لأنهم يكونون حسب التعبير ، مجرد المقيمين برغبة المجلس التشريعى .

وتسمى هذه العبارة بقاعدة ديللون نسبة للقاضى الذى كتبها . بينما مازال القانون الرسمى - يعتبر تبسيطا مبالغا فيه عند التطبيق كوصف للدور الفعلى للمدن فى النظام

الحكوى الأمريكى الجارى . إن حق الحكم الذاتى المحلى له مكانة قوية فى التقليد الأمريكى ، وتضمن دساتير العديد من الولايات قدرا واسعا من الحكم الأهلى للمدن .

وفضلا عن ذلك ، فإن القوة السياسية للمدن لا يمكن التغاضى عنها . فى الممارسة تتمتع المدن بقدر فائق من الحكم الذاتى ، وليس ، هناك ما يمكن اكتسابه من رفض الاعتراف بدورها الحقيقى فى التعاونية الفيدرالية الموجودة فى أمريكا حاليا .

التعاون بين الحكومات :

لقد أدى التأكيد على المبادئ الدستورية فى هذا الكتاب إلى هذا الفصل بتحليله المفصل للفيدرالية كموضوع للقانون الدستورى . قبل ترك الموضوع ، مع ذلك ، نرجو التأكيد على حقيقة أن الفيدرالية تعتبر مسألة سياسة حكومية ، وأيضا مسألة قانون دستورى .

يجنح الدستور الحى أن يكون ما يصنعه كل جيل . فالى جوار الأوجه الدستورية ، التى هى على غاية من الأهمية ، فإن الفيدرالية تعتبر مبدأ حيا وجوهريا للحكومة الأمريكية ، فالعوامل التى تحفظ هذه الحيوية توجد فى القوة الذاتية للمبدأ الفيدرالى ، تنظيم الأحزاب السياسية على أساس خطوط الولاية ، وتقليد الشعب . وقد قيل الكثير عن صراعات السلطة بين حكومات الولاية والأهلية ، وليس ما يكفى حول التعاون بين الحكومات .

التعاون بين حكومات الولايات والقومية :

الحكومة القومية تعاون الولايات : كمثل للتعاون الدائم للوكالات القومية مع وكالات الولاية ، يمكن الإنسان أن يذكر تعاون وكالة المتاجرة بين الولايات ووكالات الولاية فى تنظيم خطوط السكك الحديدية ، تعاون المكتب الفيدرالى للتحقيق مع وكالات فرض قانون الولاية لإلقاء القبض على المجرمين ، وتعاون الادارة الزراعية مع كليات الزراعة بالولاية لكشف وإشاعة المعلومات العلمية للانتاج الزراعى . ولطالما أقر الكونجرس تشريعات تهدف خاصة لمعاونة الولايات فى تأييد قواتها البوليسية أو لجمع الضرائب عندما تظهر التجربة ضرورة مثل هذه المعاونة . مثلا ، فى عام ١٩٤٩ قرر الكونجرس قانونا يكلف جميع دور تنظيم البريد التى كانت تباع السجائر فى المتاجرة بين الولايات أن تقدم صورة طبق الأصل لفاتورة مثل هذه الصفقات لمندوبى وكالات تحصيل الضريبة عن الولايات التى ترسل لها الشحنات . كان الهدف المحدد لهذا القانون هو مساعدة الولايات فى فرض عقوبات ضد الأفراد الذين كانوا يسعون لتفادى سداد ضرائب الولاية على السجائر . إن تغطية كاملة لهذا الموضوع ، تستلزم بالضرورة تكرار ما سبق تغطيته تحت عنوان (التزامات الحكومة القومية قبل الولايات) .

إعانة الولايات للحكومة القومية :

من منشأها ، تلقت الحكومة القومية إعانة بالغة من حكومات الولاية : تعتبر ثلاثة أمثلة تلميحية لهذا النوع من الإعانة :

- ١ - يدير الانتخابات القومية موظفو الولاية الذين يعملون غالبا تحت قوانينهم ؛
- ٢ - تتولى الخدمات المختارة عن الحكومة القومية وكالات الولاية والمحلية ؛
- ٣ - لا يمكن الاستغناء عن الوكلاء الزراعيين للولاية والمقاطعة لطريقة عمل البرنامج الزراعي للحكومة القومية .

التعاون المتبادل :

سيلاحظ أن بعض الأمثلة المستخدمة سابقا تكون تبادلية ، لكون التعاون مشتركا . تمثل إدارة العدل شاهدا آخر على حسن الصلة القائمة بين الولاية والحكومة القومية . عندما تنسق المحاكم الفيدرالية والتابعة للولاية حق التصرف في إحدى القضايا ، يكون مفهوما ضمنا أن الحكومة التي تحصل على حق التصرف القضائي أولا سيكون لها الحق في التمسك به . وكقاعدة فإن المحكمة القومية سترفض النظر في قضية معلقة وفي انتظار قرار في محكمة الولاية :

ليس لمحكمة ولاية حق التحفظ على شخص معروف بوصفه تحت سلطة الحكومة القومية ليقدم أمامها : لكن بموافقة السلطات الفيدرالية المتورطة فيها ، وقد يجلب مسجون فيدرالي كى يمثل أمام محكمة ولاية ليواجه المحاكمة من أجل الاتهامات الموجهة له «مادامت لا توقف تنفيذ حكم المحاكم الفيدرالية ولا تعرض المسجون للخطر» ، في بعض الحالات ، صفح الرئيس عن مسجونين فيدراليين للإفراج عنهم تماما ليواجهوا حق تصرف الولاية الشرعى التي أحيلوا فيها للمحاكمة بتهمة القتل .

التعاون بين الولايات :

إن التعاون بين الولايات من خلال الاتفاق بينها ، وفي تسليم الهاربين ، والتسليم باللوائح الشرعية والدعوى القضائية وامتداد الامتيازات الجوهرية ، والحصانات التي سبق مناقشتها . يبحث هذا العنوان الفرعى عن الوكالات الحديثة التشكيل نسبيا لتعاون أبعد بين الولايات .

مجلس حكومات الولايات :

تكون مجلس حكومات الولايات ، في عام ١٩٣٥ ، وخلال عشر سنوات أصبحت جميع ولايات الاتحاد الأمريكى أعضاء . يدير المجلس مجلس مديرين ، مكون من أعضاء

من كل ولاية مختارين بتكليف تعاوون من داخل الولاية وبعض الأعضاء بحكم المنصب ، بما فيهم أعضاء من لجنة المجلس التنفيذي : ويجتمع مؤتمر المجلس سنويا للنظر في المسائل القانونية والإدارية . تتكون هذه الجمعية من ثلاثة مندوبين من كل ولاية ، واحد يمثل مجلس شيوخ الولاية ، والثاني مجلس النواب ، والثالث يمثل المحافظ . يحتفظ المجلس بسكرتارية مركزية في شيكاغو حيث يتولى البحث ، وينشر كتاب الولايات الدائم وحكومة الولاية ، الشهرى ، وتقوم بأعمال السكرتارية لعدد من الاتحادات الأخرى ، بما في ذلك اتحاد المشرعين الأمريكى ، الاتحاد القومى لنواب الولايات العامين ، والاتحاد القومى لسكرتارية الولاية .

مؤتمر المحافظين :

عقد الاجتماع الأول لمؤتمر محافظى الولايات فى البيت الأبيض فى ١٩٠٨ ، وذلك لمذاكرة المشاكل الهادفة للمحافظة على الموارد الطبيعية بصفة أساسية . مع كون الرئيس ثيودور روزفلت متحمسا لاحتمالات العمل التعاونى عبر مثل هذه المؤتمرات ، فقد كانت فى معظمها حشودا اجتماعية لطيفة . يعقد المؤتمر سنويا ، ومنذ ١٩٣٥ أبقي على سكرتارية دائمة متصلة بمجلس حكومات الولاية .

أنشأ مجلس لينولنجلند مكونا من المحافظين لولايات نيولنجلند الست ، فى عام ١٩٢٥ : وفيما بعد ، أسست مجالس مشابهة فى مناطق أخرى من الولايات المتحدة . وقد وصلت هذه المجالس الإقليمية لنتائج أكثر صلابة من مؤتمر المحافظين القومى .

مؤتمر قومى للأمناء لقوانين الدولة الموحدة :

نتيجة لنمو العمل الرائد لولاية نيويورك بالتعاون مع اتحاد المحامين الأمريكى ، تأسس مؤتمر قومى للأمناء لقوانين الدولة الموحدة فى عام ١٨٩٢ . يتكون هذا المؤتمر من أمناء من كل ولاية وإقليم ، يختارون عادة ، للخدمة دون مقابل . يعمل المؤتمر حسب نظام محكم من اللجان ، ويقدم مسودات لقوانين موحدة لمواضيع متنوعة ، وبعضها ، فى مجالات القانون التجارى على الخصوص والاجراءات المدنية ، مادامت مستعملة بكثرة . وتبنت جميع الولايات لائحة موحدة للعدد المتداولة ، وفى بعض الأقاليم ، وبعض البلاد فى أمريكا اللاتينية ؛ كما تبنت معظم الولايات لائحة موحدة لتحصيلات مخازن الاستيداع ولائحة مبيعات .

المعهد العلمى للقانون الأمريكى :

نظم هذا المعهد فى واشنطن عام ١٩٢٣ وقام بنشر عدد من الكتب كان لها تأثير خطير على قوانين العديد من الولايات ، وتوحى العناوين الآتية بطبيعتها (التصريح بقانون العقود ، القانون النموذجى للإجراءات الجنائية ، القانون النموذجى للدليل) وهناك عدد من الوكالات شبه العامة تعمل على نمط خطوط مماثلة فى مجالات أكثر تحديدا . :



الفصل الخامس

الحقوق المدنية

يستعمل الاصطلاح « حقوق مدنية » بمعان متنوعة ، ولكن اثنين منها يستحقان الذكر . إذ أنهما يطبقان على اللوائح التشريعية مثل لائحة الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ التي صممت لصيانة حقوق مجموعات الأقلية العنصرية ضد التمييز من قبل خاصة الأفراد . تكتسب الحقوق المدنية وتخضع للنظم الحكومية . ولكن الاصطلاح يشير أيضا لحقوق الأفراد المصانة بالدستور من جور الحكومة ذاتها . ويذكر الدستور بمثل هذه المواد : مثلا ، يقرر التعديل الأول أن « الكونجرس لن يسن قانونا بخصوص مؤسسة دينية ... » كما يقرر التعديل الرابع « سوف لا تشكل ولاية أى قانون أو تفرضه إذا كان سيقبل من امتيازات لمواطنى الولايات المتحدة وحصاناتهم ... » وهذه الحقوق المدنية من وجهة النظر هذه لا يمكن التصرف فيها كحقوق للأفراد ، وتعتبر محصنة ضد سيطرة الحكومة . فكل من :

(أ) الموانع الدستورية على سلطة الحكومة والمقصود بها حماية الحريات الفردية ، والتي تعتبر المفهوم التقليدى للحقوق المدنية .

و (ب) استخدام الحكومة للقوة لضمان حقوق أفراد أقليات عنصرية ضد التفرقة من قبل أفراد تناقش في هذا الفصل :

في أى مجتمع ، تصان حقوق الفرد إلى حد ما بالعرف والرأى العام ، وبخلاف كون الحكومة استبدادية — فإن سننا معينة تضمنى الاستقرار لوضع الفرد يحتمل أن ينظر إليها على أنها جوهرية . إن المساهمة الأمريكية للمشكلة الدائمة الوجود للتوفيق بين حرية الفرد وسلطة الحكومة كانت النظرة التي تمارسها الحكومة بموجب دستور مكتوب يعرف ويحدد سلطات الحكومة . إذا سعت حكومة ، « سواء قومية أو ولاية — للتعدى على حقوق الفرد التي يصونها الدستور ، فلربما يدافع الفرد عنها بالالتجاء للمحكمة ، المخولة بسلطة عليا في المسائل الدستورية » وهكذا تصبح القيود على سلطات الحكومة فعالة لتوفر أداة فعالة لتنفيذها . إن عدالة القضاء فى محاكنا ، التي سيتم شرحها فى القسم التالى ، تكون خطيرة للغاية فى هذا الخصوص . ولكن يجب الأخذ فى الاعتبار أن قضاة محاكنا ليسوا معصومين ، وأن قيمة هذا الفحص القضائى تعتمد على الطريقة التي تستخدم بها هذه السلطة .

العدالة :

بحلول القرن الرابع عشر أصبحت المحاكم الانجليزية العامة جامدة في تصرفاتها ، متمسكة بالأشكال المقررة بدقة . ولأن هذه الدقة ، في حالات توسط ظروف غير عادية كان من المستحيل معها تحقيق العدالة في دور المحاكم . وقد تدخل الملك في مثل هذه الحالات بصفته المصدر الأصلي للعدالة . كما فوض سكرتيره ، المدعو حامل أختام الملك لفصل في الحالات التي لم تتوافر لها العدالة الكاملة والكافية في المحاكم . وبهذه الطريقة فان مكتب قاضي القضاة ظهر للوجود ، وقد خول سلطة خدمة العدالة في قضايا الإنصاف — أعني ، في الحالات التي لم ينص عليها القانون .

تميزت العدالة بالمرونة ، بحيث تمكن القضاء من تشكيئها في المناسبات الشاذة . كان علاج القانون لنقض العقد ينحصر في التعويضات فأضافت العدالة العلاج باجراء معين . وهكذا ، إذا أمضى جونز عقدا مع سميث بشراء مساحة أرض سوداء ورفض سميث إنفاذ العقد ، فان جونز قد يحصل على تعويضات مالية للإخلال بالعقد في المحكمة . ومع ذلك فقد يريد جونز تسلم الأرض وليس النقود . في هذه الحالة يمكنه أن يتقدم للمحكمة طالبا العدالة بأمر سميث بتنفيذ العقد . كانت العدالة المانعة إضافة كبيرة للعدالة ، بضمائها استخدام الإعلام القضائي بالإندار . إذا هدد خارج على القانون بالتلاف غابة ، فان احتمال تحصيل تعويضات مالية عن الضرر عن طريق القضاء يعتبر بعض المؤاساة لصاحب الغابة ، ولكن إنذارا من محكمة إنصاف لكبح جماح الخارج على القانون من تقطيع الغابة يكون أكثر إقناعا ..

في إنجلترا يكون وجود نظام منفصل من المحاكم للقضايا القانونية ولدعاوى الإنصاف مشروحا باصطلاحات لتطور تاريخي للنظام القانوني الانجليزي . لم يكن مطبقا ألبتة وجود نظامين للمحاكم ، ومنذ لائحة السلطة القضائية لعام ١٨٧٣ ، توحدت المحاكم الانجليزية في نظام واحد .

يمارس القضاة في الولايات الأمريكية سلطات إنصاف من بدء تاريخنا القومي ، ولكن قلة من الولايات لديها محاكم منفصلة للإنصاف . كان الاتجاه في القرن العشرين ينجح للدمج بين القانون والإنصاف . يمارس القضاة في المحاكم الفيدرالية سلطة الإنصاف ولكن الولايات المتحدة لم يكن لديها نظام المحاكم المنفصلة لتناول الإنصاف .

إن حقيقة العلاجات المنصفة والقانونية وإتمامها في نفس المحكمة لاتعني أن التمييز بين نوعي العلاج يكون نافها . فمن ناحية ، عند إدارة معونة الإنصاف ، يقرر القاضي عواقب

الحال دون الالتجاء للمحلفين . عند إصدار تنبيهات يمتلك القضاة الفيدراليون إدراكا واسعا . توجد شرائع قليلة عن الموضوع : مثلا ، القوانين التي تحد من استخدام التنبيهات في نزاعات العمل ؛ ولكن على العموم فإن مدى السلطة الانذارية للقضاة الفيدراليين غير محدود . وهذا يساعد القضاة لأداء الدور الرئيسي وتعريف مدى الحريات المدنية في الولايات المتحدة .

الحقوق حسب الدستور الأصلي :

تصمم بعض القيود الدستورية على سلطة الحكومة لحماية الحياة والحرية ؛ وغيرها لصيانة المتاع . ومن ثم فإنهم ينعتون أحيانا « بالحقوق الذاتية » و « حقوق المتاع الشخصي » . بعض الفقرات ، مثل المحاكمة بواسطة المحلفين ، تنتمي للطريقة أو الأسلوب ، وغيرها مثل حرية الكلام ، لماهية الحق . لهذا السبب ، فإن بعض النصوص تستخدم « الحقوق الإجرائية » و « الحقوق الجوهرية » كقاعدة للتصنيف . تكون بعض المواد مجرد قيود على الحكومة القومية ؛ وغيرها قيودا على حكومات الولاية ؛ وأيضا غيرها ، تكون قيودا على كلتا الحكومتين . ويخدم هذا غالبا كقاعدة لمدخل التصنيف . ولا يحاول هنا الالتجاء لتصنيف معين ؛ لتفادي التكرار ، فإن الضمانات الدستورية للحقوق الشخصية التي لم تناقش في أجزاء أخرى من هذا الكتاب يتم شرحها هنا بتوسع بالترتيب الذي حدث فيه في الدستور .

حسب الاختيار الأساسي ، فقد احتوى الدستور على قلة نسبية من المواد تتعلق بالحقوق المدنية . نظر الآباء المؤسسون للحكومة القومية على أنها حكومة تمتلك فقط تلك السلطات المخولة لها بعبارات جازمة ، وقد أعطى المؤتمر الفيدرالي اهتماما قليلا لحماية المواطنين من غزو حقوقهم المدنية من قبل حكومة ولايتهم . من وجهة النظر السائدة ، كانت هناك حاجة زهيدة للتقرير بالنفي لاصطلاحات القيود المفروضة على إحدى الحكومتين . مع ذلك ، فإن قيودا قليلة على سلطات كل من الحكومة القومية وحكومات الولاية قد أدرجت في الدستور .

الإعلام القضائي باحضار شخص للمثول بين يدي المحكمة :

يشترط الدستور ألا يعطل امتياز الإعلام القضائي باحضار شخص للمثول بين يدي المحكمة ، إلا إذا اقتضت ظروف الأمن العام في حالات الثورة أو الغزو . إن أهمية هذا النص ليس من المحتمل التأكيد عليها أكثر من اللازم . يعتبر الإعلام القضائي بالأمر بالمثول « الإعلام القضائي العظيم » المشتق من القانون العام . إنه يقدم طريقة إحضار أي مسجون

أمام القاضي المدني ، ويضمن إطلاق سراحه إذا لم تقدم الأدلة القانونية الكافية ، ج . ه .
إن الأفراد المحجوزين بطريقة غير مشروعة ، أو المسجونين نتيجة لمحاكمة تكن طبقا
للطريقة القانونية المناسبة ، قد يضمن حريتهم خلال إجراءات الإعلام القضائي . وتكون
الأنواع الأخرى من الإجراءات القانونية شاقة أحيانا للبت فيها لأن الشخص المعنى غالبا
ما تصادفه صعوبة في إظهار اهتمام معين لمنحه مركزا في المحكمة . ولكن كل شخص
يهم بحريته وبحرية سواد ؛ ومن ثم فإن الإعلام القضائي بالمثل يكون متاحا على الفور
لامتحان شرعية أى سجن .

التجربة الحديثة :

استخدمت المحاكم الفيدرالية الإعلام القضائي للاستدعاء بصفة يسيرة كوسيلة للهجوم
على أحكام محاكم الولاية . إن الالتجاء المباشر لمحكمة الولاية العليا ثم إلى محكمة الولايات
المتحدة العليا كان الإجراء الطبيعي في القضايا الجنائية . ومع ذلك ففي عام ١٩٦٠ ،
وحسب خطوط مرشدة وضعها قاضي القضاة وارن بدأ قضاة الولايات المتحدة في
محاكم الاقاليم في استخدام أمر المثل بحرية كإجراء لمراجعة قرارات محاكم الولاية . لمنع
إساءة استعمال حرية التصرف أجاز الكونجرس قانونا في عام ١٩٦٦ يشترط عند الاستماع
لأمر المثل في محكمة فيدرالية ، أنه يجب افتراض أن حكم محكمة الولاية المتورط
صحيح حتى يثبت العكس بالدليل المقنع .

يحرم التعديل الرابع للدستور التفتيش غير المعتدل والحجوزات ، ويشترط التعديل
الخامس أن الشخص « سوف لا يجبر في أية قضية جنائية أن يكون شاهدا ضد نفسه »
بينما لا يذكر الدستور بنوع أخص أن الدليل الذي تم الحصول عليه نتيجة لبحث غير
قانوني ، وكذلك الضبط سوف لا يستخدم في المحاكمات الجنائية ، في ١٨٨٦ تبنت المحكمة
العليا قاعدة تحرم بموجبها مثل هذا الدليل من محاكمات المحاكم الفيدرالية . وأخيرا في
١٩٦١ ، جعلت المحكمة العليا نفس القاعدة مطبقة في محاكم الولاية والفيدرالية .

إن التعليل العقلي وراء التحريم يكمن في كونها تقدم وسيلة لجعل ضباط تنفيذ القانون
يحترمون التحريم الدستوري على استخدام التفتيش المتعسف والحجوزات ، وقد رأى
أن ضباط البوليس سيخشون دليل الحجز دون إذن إذا ظهر أن الدليل الذي تم الحصول
عليه بهذه الوسيلة لا يمكن استخدامه في محاكمة جنائية . ومع ذلك ففي ١٩٧٦ ، بدأ العديد
من القضاة في الشك في حكمة التوسع في استخدام القاعدة الاستثنائية . إن الفكرة التي
حوتها قضية ستون تقضي بأنه « حيث منحت الدولة الفرصة لمحاكمة شاملة وعادلة فيجب

منح السجين أمر إسعاف فيلدى بالمثل على أساس أن الدليل المتحصل عليه من بحث غير دستورى أو حجز قد قدم فى محاكمته .

وثيقة تجريد المرء من الحقوق المدنية :

إن هذه الوثيقة مرسوم قانونى ينزل عقوبة دون محاكمة . وفى تاريخها الباكر استخدم البرلمان البريطانى الطريقة التعسفية لمعاملة أعدائها السياسيين ، والأمثلة على مثل هذه الوثيقة وقعت فى تاريخنا الاستعمارى . فإذا كانت العقوبة المفروضة فى مثل هذا الحكم أقل من الموت ، أطلق على الحكم وثيقة الآلام والقصاص .

يشترط دستور الولايات المتحدة أنه « لن تجاز وثيقة تجريد المرء من حقوقه المدنية » وقد تمت بعض هذه المحاولات القليلة . مكتوب فى دستور ميسورى خلال الحرب الأهلية قسم اختبار وقانون للكونجرس فى ١٨٦٥ يقضى بأن جميع الأفراد الممارسين لعمل الوكيل فى الحاكم الفيدرالية عليهم أن يؤدوا يمينا قوامه أنهم لم يحملوا أسلحة قط فى وجه الولايات المتحدة أو لم يقدموا معاونة ومواساة لأعدائها ، وقد أصبحت لاغية فى عام ١٨٦٧ .

فى قضية الولايات المتحدة ضد لوفيت فى ١٩٤٦ ، أعلنت المحكمة العليا إلغاء ، كوثيقة تجريد المرء من الحقوق المدنية ، كتعقيب ، كلائحة امتلاك بوضع اليد بشرط أن يكون ذلك بعد ١٥ نوفمبر ١٩٤٣ ، على أنه لا يجب دفع ماهية أو تعويض لثلاثة أفراد معينين . كان أولئك الموظفون فى إدارة الداخلية بين تسعة وثلاثين من الموظفين الحكوميين سبق دمعهم من قبل لجنة مجلس الأمن الداخلى بأنهم « غير مسئولين ، غير ممثلين ، غريبو الأطوار ، بيروقراطيون ، راديكاليون . » وينتسبون كأعضاء « لجهة المنظمات الشيوعية » . فى عام ١٩٦٥ ألغت المحكمة كوثيقة تجريد قرارا دستوريا يحرم عضو الحزب الشيوعى ويحرمه من الخدمة كوظف فى اتحاد للعمل .

ألقاب الشرف :

ممنوع على الولايات المتحدة والولايات منح « أى لقب شرف » لم يكن هذا النص هدفا للمنازعة :

القوانين ذات المفعول الرجعى :

ممنوع على الولايات المتحدة والولايات إصدار قوانين ذات أثر رجعى تؤول حرفيا ، فالاصطلاح يغطى جميع القوانين الرجعية ، ولكن فى القضية المبكرة لكولدر ضد بول قررت المحكمة العليا أن التحريم كان محصورا فى نطاق القوانين الرجعية للعقوبات : فرصة موالية للمتهم . يكون التحريم ضد ثلاثة أنواع من قوانين العقوبات :

- أولا : قانون يجرم عملا لم يكن جريمة عند ارتكابه ويوقع به عقوبة لهذا الغرض .
- ثانيا : قانون يزيد العقوبة لجريمة ويطبق العقوبة بأثر رجعي .
- ثالثا : قانون يجعل أسلوب إدانة في جريمة أسهل ويطبق هذا الإجراء الجديد بأثر رجعي .

فقرة العقد :

يكون العقد اتفاقا ملزما قانونا . مثلا ، إذا اقترض شخص مائة دولار على أساس رد هذه القيمة بفائدة ٦ ٪ في نهاية عام واحد ، فقد أمضى عقداً . يشترط الدستور أنه لا يخق لولاية إصدار قانون « يفسد التزام العقود » . وعليه فإن قانونا يحدد ٥ ٪ كفائدة إذا ما طبق على العقود يجعل ما عمل منها بمعدلات أعلى ، لاغيا ، لكونه متلفا لمثل هذه العقود . والكثير من المحافل المرخصة لديها مجالس إدارة من الأمناء المتجدين ذاتيا إلى جوار تبرعات كبيرة وتحميها فقر العقد . نخلوها من التدخل السياسي . مازال احترام العقود عاملا هاما في تطور الرأسمالية الأمريكية .

المحاكمة بواسطة المحلفين :

إن حق الشخص المتهم بجريمة في المحاكمة أمام محلفين يعتبر جزءا من ميراثنا من القانون العام . « محاكمة جميع الجرائم باستثناء المحاكمة البرلمانية » . البند الثالث من الدستور ستكون بواسطة المحلفين ؛ وتعتقد مثل هذه المحاكمات في الولاية حيث ارتكبت الجريمة المذكورة ؛ ولكن إذا لم تكن قد ارتكبت في أية ولاية ، فإن المحاكمة تتم في أي مكان أو أمكنة حسبما يقرها الكونجرس حسب القانون . تكرر حق المحاكمة بالمحلفين في المحاكم الفيدرالية في التعديل السادس . وفي عام ١٩٦٨ قضت المحكمة العليا بأن حق المحاكمة بالمحلفين في محاكم ولاية قد أصبح لازما بالتعديل الرابع عشر بموجب فقرة إعلان الدعوى لاستحقاق الوفاء . بالاتفاق على هذا القرار ، كتب القاضي فورتاس « أولا ولو أنني أتفق مع قرار المحكمة ؛ عندما نحكم متأثرين بالتعديل السادس بأن إعلان الدعوى المستحق الوفاء يحتاج لموافقة الولاية على حق المحاكمة بالمحلفين لكل فيما عدا الأخطاء التافهة ، فنجدنا نستورد تلقائيا جميع القواعد الثانوية التي تطورت اتفاقا لحق المحاكمة في المحاكم الفيدرالية . وإنني لا أرى مبررا ... لفرض الضرورات الفيدرالية مثل القرار الإجماعي أو اثني عشر محلفا على الولايات » .

في ١٩٧٢ أيدت المحكمة العليا قانونا للوزير يانايخول الإدانة في قضايا غير الإعدام بتأييد تسعة محلفين ضد ثلاثة أصوات ؛ وفي عام ١٩٧٣ أيدت محاكمة مدنية في محكمة فيدرالية بمحلفين يبلغ عددهم ستة . لايعوز القانون العام المحاكمة بالمحلفين في القضايا

التأهبة التي تستوجب العقاب بالسجن أقل من ستة أشهر واستثناءات أخرى
المحاكمة بالمحلفين تنحصر في محاكمات الإنصاف وقضايا إهانة المحكمة .

لقد تقلص حق المحاكمة بالمحلفين في السنين الأخيرة بالتوسع في السلطان القضائي
في الإنصاف . ويصدق هذا على الخصوص بموجب نصوص الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ .
اشترط القانون الجنائي بصفة تقليدية عقوبة لمخالفته ، والشخص المتهم بمخالفة القانون
يحكم بالمحلفين . لم تشترط لائحة ١٩٦٤ عقوبات معينة لكن يجب تنفيذها بالانذارات
القضائية وبأحكام أخرى تصدرها المحكمة للمخالفة التي توقع المتهم في اعتباره مزدريا
للمحكمة ويعاقبه القاضي .

الخيانة :

إن ذكرى الانتهاك الذي عمل في إنجلترا في معاقبة الخيانة أدت بمشكلى الدستور
الأيربكي إلى تعريف الجريمة بالمصطلحات الدقيقة الآتية :

تكن الخيانة ضد الولايات المتحدة في شن حرب ضدها فقط ، أو مشايعة أعدائها ،
وتقديم العون والراحة لهم . ولا يقدم شخص للمحاكمة بالخيانة إلا بشهادة شاهدين بناء
على اللائحة الصريحة ، أو الاعتراف في محكمة مفتوحة .

في محاكمة آروون بير لمؤامراته المزعومة لتأسيس امبراطورية في الجنوب الغربي :
فقد وضح بأنه قد وضع خططا ذات طبيعة متآمرة ؛ ومع ذلك حكم ببراءته لأنه لم
يثبت أنه حشد جنودا ضد الولايات المتحدة أو اتصل بأعدائها . وقد ترأس قاضى
القضاة مارشال بصفته قاضى دائرة محاكمة بير في ريتشموند . واستبعد معظم الأدلة التي
قدمها الاتهام . وكان حكم البراءة بناء على « الأدلة المقدمة » .

وكنتيجة للتعريف الصارمة التي وضعها مارشال . فقد كان هناك قلة من المحاكمات
من أجل الخيانة . ومع ذلك ، ففي حالتين مترتبتين عن الحرب العظمى الثانية عدلت
المحكمة العليا عن موقفها السابق . فقد تأكدت خيانة هانس ماكس هاوبت . كان هاوبت
منها بتقديم المساعدة والراحة للعدو . وعلى الخصوص ، كان متها بفرش مأوى
وملاذ لعميل للرايخ الألماني ، مساعدا إياه للعمل في مصنع للعدسات ، وساعده في شراء
سيارة . كان عميل العدو هو هربرت هاوبت ، ابن هانس ماكس هاوبت ، وكان دفاع
هانس ماكس مبنيا على أساس أن فعاله لم تكن تتفق واللائحة الصريحة للخيانة ، ولكن
مجرد أعمال طبيعية للمعاونة من والد لولده . وقد رأت المحكمة ، مع ذلك أنها مسألة
بقرارها المحلفون إن كانت أفعال المدافع بدافع من العناية الأبوية المفرطة لولده ، أو

بالتمسك بهدف العدو : وكما أوضح القاضي دوجلاس في رأى اتفاق « أن اللائحة الصريحة والنية التي تم بها العمل هما عناصر للجريمة مختلفة وبعيدة بعضها عن بعض . فالنية لا تحتاج لإثبات بشاهدين ولكنها قد يستدل عليها من الظروف المحيطة باللائحة الصريحة ، وهكذا فإنه يبدو من آخر أحكام المحكمة العليا ، أنه فعل يترتب عليه محاكمة بالخيانة لا يعوزه أن يكون خيانيا بالفطرة ، مثل نقل معلومات ذات قيمة حربية ، ولكنه قد يكون فعلا يساعد العدو إذا تم بهذا الغرض .

إن نص الدستور يقرر أنه « سوف لن يتسبب أى حكم بفقدان الحقوق بسبب خيانة عن فساد دم أو سقوط حق إلا خلال حياة الشخص المحكوم عليه » كان ماديسون يعنى بذلك ، كما شرحها في « الفيدرالى » ، منع العقوبة لتجريد الإنسان من الحقوق المدنية - يعنى ، الحكم التأديبي - « من امتداد عواقب الإثم إلى ما وراء شخص مرتكبها » خلال الممارسة الانجليزية المبكرة ، عندما كان الرجل يجرم بالخيانة ، فإن كلاً من متاعه وممتلكات خلفه تصدر للتاج .

يجب ملاحظة أن التعريف المحدد للخيانة في الدستور لن يمنع الكونجرس ، عند ممارسته سلطاته المخولة ، مثل سلطة الحرب ، من اشتراط عقوبة لأعمال متباينة من عدم الولاء وخاصة الخيانية في نوعها ولكنها ليست مدرجة في التعريف الدستوري للخيانة . تعتبر لائحة التجسس لعام ١٩١٧ مثلاً لمثل هذا القانون .

التعديل الأول الحريات :

أضيفت للدستور عام ١٧٩١ وثيقة الحقوق ، التي تتضمن التعديلات العشرة الأولى . نصوصها قيود على الحكومة القومية فقط ، ولكن معظمها كانت مندمجة في فقرة إعلان دعوى الاستحقاق من التعديل الرابع عشر ببناء قضائي كقيود على الحكومة القومية . ويصح هذا على كل نصوص التعديل الأول . هذه النصوص تبحث في حرية العقيدة ، والكلام والتجمع ، قد أعطتها المحكمة العليا مكاناً ممتازاً في السنوات الأخيرة .

حرية العقيدة :

لو أن أسباب الاضطهاد وسفك الدماء سجلت عبر التاريخ ، لاحتل التعصب الديني مكانة عالية . والكثير من المستعمرين الذين قدموا لأمريكا بسبب الاضطهاد الديني في أوروبا ما أسرع ما أصبحوا مذنبين لممارستهم البغيضة لنفس الاضطهاد الذي فروا من وجهه : لقد وضعت علامة تقدم للحرية الفردية بتضمين التعديل الأول ، « لن يقر الكونجرس أى قانون بخصوص مؤسسة دينية ، أو يحرم الممارسة الحرة منها » .

يتمتع الأمريكيون بحرية فائقة في الدين ؛ ولكن من طبيعة الأشياء ضرورة اعتبارها نسبية . لن يؤيد أحد أن شخصا بمقدوره ممارسة القتل باسم الحرية الدينية . وكذلك ممارسة ما يتعارض والسياسة العامة ، مثل تعدد الزوجات ، قد تحرم ولو أن بعض المذاهب تعتبرها ممارسة دينية . إن مشكلة رسم الخط بين ما هو مسموح به باسم حرية الدين وما ليس بالمسموح به كان مشكلة عويصة للمحاكم . في عام ١٩٤٠ حكمت المحكمة العليا بأن أعضاء شهود يهوا يمكن طردهم من المدارس العامة إذا رفضوا تحية العلم . وبعد مضي ثلاث سنوات ، عكست المحكمة موقفها بخصوص هذه النقطة . في عام ١٩٢٩ قضت المحكمة بأن قوانيننا لا تسمح بمنح حقوق الجنسية للأفراد الذين لا يقسمون بأنهم سيحملون السلاح دفاعا عن الولايات المتحدة .

يستدعي القانون أن يحاف طالب التجنس « بأن يؤيد ويدافع عن دستور الولايات المتحدة الأمريكية وقوانينها ضد كل الأعداء ، الخارجيين والأهليين ... » دون إجراء أى تعديل في القانون ، في عام ١٩٤٦ عكست المحكمة موقفها السابق وقضت بأن ستينى يوم سابع الذى لم يكن راغبا في حمل السلاح للخدمة في القسم الطبي للجيش كان لاثقا للتجنس . في سلسلة من القضايا نظرت بين ١٩٤٠ ، ١٩٤٦ ، عكست المحكمة العليا قراراتها حيث جرم شهود يهوا بالدنو من أناس في الشارع في جماعة من الكاثالكة الرومانيين ، وهم يعزفون اسطوانات تشجب البابوية ، ويتنقلون من منزل لمنزل ويقرعون أجراسها بغرض الدعاية الدينية ، ويوزعون مشورات دينية في الشوارع بدون ترخيص . في عام ١٩٦٣ قضت المحكمة بمنع صرف تعويض بطالة عن ستينية اليوم السابع لرفضها قبول العمل في اليوم السابع ، يوم سبت عقيدتها ، ينقص حقها لحرية الممارسة الدينية : وفي عام ١٩٧٢ اعتبرت المحكمة أن فقرة « حرية الممارسة » تبطل تطبيق قانون التعليم الإلزامى بوسكنسون الذى يقتضى حضور المدرسة حتى سن السادسة عشرة بالنسبة لأتباع ديانة أميشن الذين تعتبر طريقة حياتهم الحقلية ضرورية لعقيدتهم الدينية .

تأسيس الديانة :

لايتعلق التعديل الأول فقط بحرية العقيدة ، ولكن بتأسيس الديانة أيضا . لن يضع الكونجرس أى قانون يختص بتأسيس دين ... » تعترف بعض الدول الأجنبية بكنيسة معينة بصفة رسمية وتساندها الحكومة ماليا ؛ هذه الدول لها « كنيسة مقررة » لم تحاول أى من الولايات في الاتحاد الأمريكى تأسيس ديانة بالمعنى الواسع لهذا المصطلح ؛ ولكن الفصل الكامل بين الكنيسة والدولة يعتبر مستحيلا في مجتمع متدين ، وفي السنوات الحالية شغلت المحكمة العليا نفسها كثيرا بالمسائل الخاصة بالكنيسة والدولة .

في عام ١٩٤٧ أيدت المحكمة العليا قانونا أصدرته نيوجيرسي يحول استخدام الأموال العامة في سداد قيمة نقل الأطفال للمدارس بغير ربح ، بما في ذلك مدارس الرزوم الكاثوليك ومع ذلك ، فإن القرار في قضية ماك كولم ضد إدارة التعليم في السنة التالية أوضح نزعة فصل دقيق بين الكنيسة والدولة . نجح فاشتي ماك كولم ، الملحد المعترف ، في الحصول على إنذار مكتوب يأمر مجلس إدارة التعليم بمقاطعة شامبين ، اللينوى ، لا تبني وفرض قواعد .:. تحرم كل أمر في التدريس الديني في كل المدارس العامة في دائرة اختصاصها كان مجلس الإدارة يسمح لممثلين للعقائد البروتستانتية والكاثوليكية واليهودية على أساس تطوعي ، لإعطاء دروس في التربية الدينية في ساعة معينة كل أسبوع ، وبناء على طلب مكتوب من أولياء أمورهم ، كان الطلبة يمنحون « وقتا مطلقا » لحضور هذه الفصول .

في عام ١٩٥٢ ساندت المحكمة برنامجا للوقت المطلق للتعليم الديني في مدارس مدينة نيويورك . اختلف هذا البرنامج عن مثيله في ماك كولم بصفة بالغة في كون الفصول الدينية لم تكن تعقد في مباني المدارس العامة .

يؤكد رأي الأغلبية أن الدستور يحرم فقط إجازة قوانين « بخصوص مؤسسة دينية » أو تحرم « الممارسة الحرة » منها و « ولاتقول من كل جهة ووجه بأنه سوف لا يكون هناك انفصال بين الدولة والكنيسة » . فيما عدا ذلك ، أوضح القاضي دوجلاس ، « أن ملحدا سريعا الغضب أو قليل الدراية بالوحي الإلهي بمقدوره أن يعترض على الابتهاال والتضرع الذي تفتح به المحكمة كل دورة : ليحفظ الله الولايات المتحدة وهذه المحكمة المحترمة »

في خروج ثلاثة قضاة التأكيد بأن نيويورك كانت تستخدم قوانين مدرستها الإلزامية لمساعدة الطوائف الدينية على أخذ طلبة . « ليس هذا فصلا ولكنه توحيد للكنيسة والدولة » . قال القاضي بلاك .

في عام ١٩٦٠ أثبتت المحكمة قوانين تشرط إغلاق أماكن العمل في يوم الأحد : اتفقت معظم المحاكم على أن قوانين « إقفال المحال يوم الأحد » كما هو مكتوب حاليا ويدار يعتبر ذا طابع دنيوي أكثر منه ديني ، وأنه حاليا لا يحمل أية علاقة بالمؤسسات الدينية »

في قضية أقامها ملحد ، في ١٩٦٣ ، أصرت المحكمة بأنه لا يوجد قانون ولاية أو مدرسة قد تحتاج لعبارات من الإنجيل أو تلاوة صلاة الرب في المدارس العامة . وفي ١٩٦٨ اعتبرت المحكمة قانونا مضادا لنظرية التطور التي يحرم تلقينها في المدارس العامة لأنها يقول بأن الانسان تطور من أنواع أخرى للحياة .

ساندت المحكمة عدة أنواع من المعونة غير المباشرة للمعاهد الدينية . وفي عام ١٩٦٨ ساندت المحكمة أمرا مألوفاً في نيويورك بتقديم الكتب المدرسية بالهجان للتلاميذ من المرتبة ٧ إلى ١٢ ، ويشمل الذين في مدارس الأبروشيات ، وفي عام ١٩٧١ دعمت المحكمة اللائحة التي بمقتضاها تقدم الحكومة الفيدرالية منحاً للبناء للكليات ، بحيث تشمل الذين ينتسبون لهيئات دينية . وفي نفس العام ، مع ذلك ، اعتبرت دفع الدولة جزءاً من مهيايا المدرسين في المدارس الدينية غير دستوري ، في عام ١٩٧٣ لم تعترض المحكمة على معونة مالية مقدمة من كارولينا الجنوبية لعمل إنشائي في كلية المعمدان في شارلوتون . لم يكن هناك أى دليل يبين أن الكلية تضع تأكيداً خاصاً على التدريس الطائفي . ولكن المحكمة من الناحية القانونية قد لاحظت حقيقة أن تعاليم المذهب الكاثوليكي تدرس في المدارس الابتدائية والثانوية التابعة للكنيسة الكاثوليكية الرومانية ومن ثم شطبت برامج مقدمة من نيويورك وبنسلفانيا لتقديم معونة مباشرة لمدارس معمدانية أو إعانة غير مباشرة بتعويض الآباء بجزء من أجر التعاليم المدفوع لإرسال التلميذ لمثل هذه المدارس : وقد بذلت المحكمة جهداً ضعيفاً للتمييز بين التعويض عن أجر السيارة والتعويض عن أجر التعليم .

حرية الكلام :

ينص التعديل الأول بأن « الكونجرس لن يجيز قانوناً ... ينقص من حرية الكلام أو الصحافة ... » لأن هذه الحرية تعتبر ضرورية للأحرار ، ولكنها ليست مطلقة . كما قال القاضي هولمز ، لا يعتقد أحد أن رجلاً له حق الصراخ كذباً « حريق » في مسرح مزدحم « تنحصر المسألة في كل قضية في كون الكلمات المستعملة في هذه الظروف ذات طبيعة قد تحدث خطراً واضحاً وحاضراً ... »

التحريض على الفتنة :

إن جرائم القانون العام « للكلام الذي يحرض على الفتنة » و « هتك السمعة التحريضي » (بالنسبة للمطبوعات) و « المؤامرة التحريضية » لم تحدد بوضوح ، ولكنها تنطوي على مفهوم تعمد التشنيع بعضو من العائلة المالكة أو الحكومة ، أو إثارة الرغبة لمحاولة تغيير الحكومة بطرق غير قانونية : ليس هناك قانون عام للجرائم ضد الولايات المتحدة ، أو محاولات فرض قوانين موجهة للتحريض على الفتنة لم تكن فعالة .

تحمم لائحة سميث لعام ١٩٤٠ على أى شخص « أن يؤيد متعمداً وباصرار ، ويشجع وينصح ، أو يدرس ، ضرورة ، أو مناسبة تدمير أية حكومة في الولايات المتحدة بالقوة

أو العنف :: :: « لم تعتبر المحكمة العليا هذه اللائحة غير دستورية ، ولكنها كانت مبالغة إلى عكس الإدانات على أسس فنية ، كمنع التنفيذ الفعال لهذا التشريع وغيره المضادة للشبيوعية التي شرعها الكونغرس .. إن الولايات المتحدة مفتوحة على مصراعها للدعاية الهدامة .

الكلام الرمزي :

في عام ١٩٣١ اعتبرت المحكمة العليا قانونا من كاليفورنيا حسب الظاهر لاغيا لأنه يجرم أي واحد ينشر علما أحمر « كعلامة ، أو رمز ، أو شعار للمعارضة لحكومة منظمة » كان هذا القانون الخاص بالكلام الرمزي مطبقا تكرارا في أوائل الستينيات لعكس إدانة السود لمشاركتهم في مظاهرات العقود في التسهيلات المعزولة عنصريا في الجنوب ، في عام ١٩٦٥ عكست المحكمة إدانة قائد مظاهرة قوامها ٢٠٠٠ أسود بقرب دار المحكمة في باتون روج . وبمجرد عكس الإدانة كثر عدد المخالفين على المحكمة ، وصرح القاضي جولد برج للأكثرية « إننا بالتأكيد نرفض الرأي ... بأن التعديلين الأول والرابع عشر يمنحان نفس النوع من الحرية للذين ينقلون أفكارا بالكلام الظاهر » . في عام ١٩٦٧ أبدت المحكمة الإدانات « للتطاول الكيدي » من جانب المتظاهرين على أرضيات سجن المقاطعة لماثي أسود رفضوا التفرق بناء على طلب الشريف . وفي السنة التالية أبدت المحكمة إدانة جورج أوبراين لإحراقه بطاقته الانتخابية على عتبة محكمة في بوسطن « لا يمكننا قبول وجهة النظر بأن أنواعا لاتحد من السلوكيات الظاهرة يمكن نعتها بـ «خطاب» في أي وقت يقصد فيه الشخص التعبير عن رأي » كتب رئيس القضاة وارين . مع ذلك أظهر القرار في تنكر ضد مدرسة ده موانز التي بحثت فيما بعد ، أن مفهوم الكلام الرمزي لم يمت بعد

حقوق طالب :

يرى كثيرون أن المظاهرات العنيفة والاضطرابات التي حدثت في بيركلي ، كولومبيا ، هارفارد ، وغيرها من الجامعات خلال الستينيات كانت معتمدة إلى آخر المدى من قبل أعلى محكمة في البلاد : لا يمكن أن يكون شيء أكثر خطأ . لأن المحاكم الفيدرالية ، بما في ذلك المحكمة العليا ، كانت جد كريمة في مساندة سلطات المدارس في مسألة النظام . في الظروف فوق العادية وحدها حيث كان واضحا إساءة استعمال اجتهاد الرأي ، عكست المحاكم الفيدرالية ، أو التابعة للولاية ، (قرارات السلطات) المدرسية في هذه المنطقة :

معظم الحالات التي تدخلت فيها المحاكم في السنوات القليلة الماضية كانت تنضج بالفرقة العنصرية ، مثلا ، قضايا تنطوي على الطرد العاجل للطلبة السود للمشاركة في مظاهرات الجلوس احتجاجا على التفرقة في المناطق العامة خارج حرم الجامعة ؛ في قليل من القضايا طلبت المحكمة أن يعطى الطلبة فرصة لاستماع شكواهم قبل الفصل من المدرسة ، إن أكثر قرار « تحررا » أبرمته المحكمة العليا في الموضوع كان تنكر ضد مدرسة ده موانز المستقلة ، ولكن عند التحليل سيظهر أن الراديكاليين الذين يسعون لتمزيق الجامعات الأمريكية سوف لا يريحهم هذا القرار . كان جون تنكر البالغ من العمر خمسة عشر ، وأخته ماري بث ، وعمرها ثلاثة عشر ، بين عدد قليل من طلبة المدارس العامة في ده موانز الذين ، بناء على طلب الآباء ، لبسوا شريطا أسود حول الذراع تحديا للأنشطة المدرسية ؛ كان أبناء تنكر ضمن مجموعة من الطلبة الباقعين الذين اجتمعوا وأصروا على الإعلان عن معارضتهم للحرب في فيتنام بلبس الشريط الأسود . وبناء على النظم التي تبنتها مدارس ده موانز ، فقد أوقف الطلبة الذي يتمنطقون بالشريط الأسود حتى يعودوا بدونه للمدرسة . وقد لجأ أولياء أمورهم للمحاكم الفيدرالية طلبا للنجدة .

خسر آل تنكر في المحاكم الدنيا ، ولكن عند الاستئناف حكمت المحكمة العليا لصالحهم ؛ وقد قرر القاضي تورتاس نيابة عن أكثرية المحكمة :

كان ارتداء الشريط على الذراع في هذه القضية منفصلا تماما عن السلوك المختل فعلا أو محتملا من الذين شاركوا فيه . فقد كان أقرب « للكلام المحض » الذي اعتبرناه مرارا ، مستوجب الوقاية الشاملة بناء على التعديل الأول...

يطبق التعديل الأول ، في ضوء الصفات المميزة لبيئة المدرسة ، ومتاحة للطلبة والمدرس . ومن العسير المجادلة في أن الطلبة أو المدرسين قد أهدروا حقوقهم الدستورية لحرية الكلام أو التعبير في داخل المدرسة . مادامت هذه المحكمة قد تمسكت بهذا المبدأ دون خطأ محتمل على مدى يقارب الخمسين سنة .

من ناحية أخرى ، أكدت المحكمة الحاجة لتأكيد سيطرة الولايات الواسعة وسلطات المدرسة ، المتوافقة والضمانات الدستورية الجوهرية ، لوصف السلوك في المدارس ومراقبته :

لقد ارتدت قلة من ١٨,٠٠٠ طالب بالمدرسة الشريط الأسود فقط . أوقف خمسة طلبة منهم فقط . وليس هناك دليل بأن العمل بالمدرسة قد تعطل . وخارج حجرات الدرس أبدى القليل من الطلبة أشارات معادية للأطفال المرتدين الأشرطة السوداء ، ولكن لم تكن هناك تهديدات أو أعمال عنف داخل مبنى المدرسة

إن حقوق الطالب .. لا تشمل مجرد ساعات غرفة التدريس عندما يكون في الكافيتيريا ، أو في ملعب الكرة ، أو في حرم المدرسة خلال الساعات المقررة ، فقد يعبر عن آرائه ، حتى في المسائل الجدلية مثل الصراع في فيتنام ، فإذا فعل هذا دون التدخل ماديا وجوهريا في ... النظام اللائق بالعمل في المدرسة « ودون التصادم وحقوق الآخرين .. » ولكن سلوك الطالب داخل الفصل أو خارجه ، الذي لأى سبب - سواء نجم عن وقت ، مكان أو نوع سلوك - يفكك عمل الفصل أو ينطوى على شغب أو التهجم على حقوق الآخرين يكون ، لاشك ، غير محصن بالضمانات الدستورية لحرية الكلام .

يمين الولاء :

في العقود القليلة كان يمين الولاء عاما في من الشرائع في الولايات والكونجرس ، كما احتاجت بعض الأعمال الخاصة يمين ولاء كشرط للعمل . إن شرعية القوانين التي قد نازعتها نصوص التعديل الأول لحرية الكلام والاجتماع ، كما هو متضمن في إعلان دعوى الاستحقاق في التعديل الرابع عشر . إن اليمين الجازم بمساندة الدستور وقوانين الولايات المتحدة كانت مطلوبة عرفيا من الموظفين العمامين . يكون يمين الولاء تحت ضغط الهجوم سلبيا في طبيعته ، بسبب أن الشخص الذي يحلف اليمين يؤمن به ، ولا يكون عضوا في أية منظمة تساند قلب حكومة الولايات المتحدة بالقوة والعنف .

خلال العقدین الأخيرین اعتبرت المحكمة العليا دستورية لكثير من قوانين الولايات التي يعوزها موظفون عموميون ، بما في ذلك المدرسين ، أن يحلفوا يمينا يقرر أنهم لن يدافعوا عن قلب الحكومة بوسائل غير مشروعة ، أو ينتموا لمنظمة لها أهداف مماثلة . في الخمسينيات من هذا القرن اعتبرت المحكمة العمد عاملا مقرررا في مثل هذه القوانين . وبموجب هذه القرارات ، فإن شخصا على علم بأهداف هذه المنظمة الهدامة يمكن منعه من الأعمال العامة لعضويته في المنظمة ، ولكن الشخص الذي تردى في عضوية منظمة هدامة بنية حسنة يمكن عدم فصله من الخدمة على هذا الأساس . وهكذا فإن قانونا يشترط طرد شخص يرفض حلف اليمين بأنه لم يكن عضوا قط في منظمة وصفها المدعى العام بأنها جبهة شيوعية يجب اعتبارها باطلة ؛ كما سيعتبر قانون مماثل يحتوى على « بعلم بمضمون الهدف » قانونيا . ولكن محو القانون ، يجب تقييده ، وأن يكون للقسم المطلوب هدف شرعى . في الستينيات تبنت المحكمة وجهة نظرا أكثر إحكاما . كما؟ اعتبرت قانونا من اركانساس لاغيا إذ يطلب من كل مدرس في المدارس التي تعينها الولاية أن يسجل إقرارا كتابيا كل عام في قائمة كل منظمة انتسب إليها خلال السنوات .

الخمس السابقة . وبناء على رأى الاغلبية « إن إلغاء القانون إطلاق وبدون تمييز :... يأتي به ضمن خطر قضايانا السابقة . إن تدخل القانون الشامل والحرية المقارنة يتعدى ما قد يكون قابلا للتبرير في ممارسة تحقيق الولاية القانوني حول لياقة المدرسين وقدراتهم .

بحلول ١٩٦٦ طورت المحكمة نظرية جعلت من المستحيل فرض أى قسم مضاد للشيوعية . بناء على هذه النظرية ، فإن لكل منظمة أكثر من غاية . لربما كان المأرب الأسامى للحزب الشيوعى قلب حكومة الولايات المتحدة بالقوة والعنف ؛ ولكن مع ذلك قد يكون لها أهداف أخرى ، مثل تقديم التسلية ، وقد ينضم إليه شخص لهذه الأهداف الأخرى . وقد فرقت المحكمة بين معرفة الأهداف غير الشرعية لمنظمة والنية المحددة من قبل أحد أعضائها لإنفاذ هذه الأهداف غير المشروعة . فى عام ١٩٦٦ اعتبرت المحكمة قانوننا من أريزونا لاغيا : « لأنه قانون ينطبق على عضوية دون « هوية محددة » لإنفاذ أهداف غير شرعية للمنظمة يتعدى دون مبرر على حريات المصانة » .

فى ١٩٦٧ نحت المحكمة جانبا تطبيق قانون من نيويورك الذى جعل العضوية العارفة فى الحزب الشيوعى لأول وهلة دليلا على عدم الأهلية للعمل كمدرس فى المدارس العامة . لإثبات المخالفة كتب القاضى كلارك : « يقول الأكثرية أن قانون فينبرج سىء لأن به « اكتساح جانبي » ويؤسفى القول .. بأن الأغلبية قد اكتسحت من على السطح واحدا من أغلى الحقوق ، أعنى حق المحافظة على البقاء » .

أغرب قرار صادر فى ١٩٧٢ عن بعض التعديل فى موقف المحكمة . يطلب القانون من جميع الموظفين مساتشوستس قد دعم ، فأصبح يقرر « أحلف بنحشوع (أو أؤكد) بأننى أؤيد وأدافع عن دستور الولايات المتحدة الأمريكية ودستور الكومنولث لمساتشوستس وإننى أقاوم قلب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو لهذه الكومنولث بالقوة ، العنف ، أو أية طريقة غير شرعية أو دستورية » .

المنع السابق :

من فترة مبكرة مارس التاج منعا فعالا على المنشورات بطلب موافقة مسبقة . وجه جون ميلتون فى « أريوباتيجا » (١٦٤٤) ضربة قاصمة للرقابة ، فألغيت الممارسة فى إنجلترا فى ١٦٩٥ . وصف بلاكستون الرقابة فى (تفسيرات) المشهورة بأنها قصر مسبق .

لم تمارس الرقابة قط فى الولايات المتحدة ، ولكن تطبق قاعدة ضد المنع المسبق لمنع المحاكم من إصدار تكليفية ضد المنشورات التى تشتمل على معلومات ذات فائدة

عامة . لذلك ، اعتبر قانون ، صادر في مينسوتا يمنع نشر الدوريات الخبيثة ، الشائبة ،
الثالبة للصيت ، باطلا ، كما طبق على « السترداي برس » التي يدعى أنها تنشر عادة مثل
هذه المواد المحرمة . في الواقع ، فإن الحكم ضد المنع السابق قد فسر بأنه يشمل أيضا منعا
ضد المنع للمنشور المستمرة أو إضافية لمجلة دورية خبيثة . إن الجدل حول كون قانون
مينسوتا يقصد به منع تداول الفضيحة المقصود بها إقلاق الأمن العام وإثارة الغارات
وكانت مأمورية الجريمة لا طائل تحتها . « إن تهم السلوك الذي يستوجب الزجر . وخاصة
سوء استعمال الوظيفة الرسمية ، تسبب بلاشك فضيحة عامة ، ولكن نظرية الضمان ،
الدستوري تقضى بأن ضررا عاما أسوأ بكثير سيحدث نتيجة لسلطة منع النشر » . علل
قاضي القضاة هيوز : توجد حالات استثنائية يكون فيها قاعدة المنع المسبق لا تنطبق ،
مثل مطبوعات ذات طبيعة فاحشة ، مثيرة للشهوة ، أو داعرة في طبيعتها ، أو منشورات
تعوق إدارة العدالة في المحاكم . ولكن الالتزام ضد الإنذارات لمنع المنشورات موضح
في قضية النيويورك تايمز ضد الولايات المتحدة . عندما حصلت النيويورك تايمز على
وثائق مبنية مسروقة من الحكومة أثناء الحرب الفيتنامية وبدأت في نشرها ، وسعت
الحكومة للحصول على إنذار على أساس تعرض الأمن القومي للخطر :

وقد أصدرت محكمة منقسمة على نفسها حكما ضد الحكومة :

مخبرو الصحف :

في ١٩٧٢ حكمت المحكمة بأن المخبر الذي يستدعي للشهادة أمام هيئة محلفين كبرى.
لا يمكنه رفض البوح بمصدر معلوماته الخاصة بالجرائم المنشورة في الجريدة على أساس
أنه وعد بعدم إفشاء شخصية مبلغة : وقد خالف أربعة قضاة الالتزام بالقانون .

الصور المتحركة :

على أساس أن الصور المتحركة تمثل « عملا في بساطة خالصة فإنها لم تمنح أية حماية
بمقتضى التعديل الأول والرابع عشر قبيل عام ١٩٥٢ . ولكن في هذه السنة ، عكست
المحكمة العليا موقفها واعترفت بالصور المتحركة كـ « موصل خطير لنقل الأفكار »
وقررت أن الدولة لا يمكنها حظر فيلم على أساس استنتاج الرقيب بكونه مدنساً للمقدسات »

وهذا لا يعني ، مع ذلك ، أن الأفلام لا يمكن منعها لأي سبب . إن بمقدور محكمة
ولاية منع عرض فيلم فاحش المضمون على الجمهور . مرارا أمر قضاة التحقيق بأن
يعرض الفيلم أمامهم كخير دليل في هذه القضية .

استثناءات لقاعدة الحرية :

يقصر القضاة والأدباء الذين يكتبون المقالات المطولة عن حرية الكلام غالبا شروحيهم على المبادئ المطبقة مبدئيا على حرية مناقشة الأفكار السياسية . يعتبر هذا المجال الذى يناقش بمعظم القرارات القضائية عن حرية الكلام . وتوجد مجالات أخرى توجد فيها حرية الكلام أقل كثيرا . ويوجد هناك استثناءات معترف بها لقاعدة حرية الكلام . على هذا النمط ، فإن شخصا متبها للحصول على عقار بادعاءات كاذبة أو بالغش لا يمكنه استعمال حرية الكلام كدفاع بنجاح ، لأن القذف ، والفحش ، الكلمات النابية تكون دائما معرضة للهجوم .

الكلمات النابية :

يوضح هذا المفهوم القرار فى قضية تشابلنسكى ضد نيوها مبشير . كان تشابلنسكى متبها بمخاطبة الشاكي بهذه الكلمات « أنت فاشستى ملعون ! » وقد أدين بانتهاك قانون يحرم زجر أى شخص آخر بألقاب قبيحة وكريهة ملؤها السخرية فى شارع عمومى أو مكان عام . وقد أكدت المحكمة الإدانة والحكم التأديبى .

الفحش :

يمنع قانون فيدرالى من البريد كل « كتاب فاحش ، مثير للشهوة ، ماجن ، أو قذر .. أو مطبوعات أخرى ذات طابع مناف للحيثية » ؛ وقوانين ولاية التى تجرم نشر قضية فاحشة تعتبر عادية . من المسلم به بصفة عامة أن حرية الكلام لا تمتد لنشر المسائل الفاحشة ، ولكن من الصعب أن نصادف المستوى لتقرير ما هو « الفاحش » . فى قضية روث ضد الولايات المتحدة نبه قاضى التحقيق المحلفين بأن الكلمات « فاحش ومثير للشهوة وداعر » تعنى هذا النوع من البذاءة التى تنمى لعدم الطهارة الجنسية وتجنح لإثارة الأفكار الشهوانية . ويكون الاختبار فى كل قضية راجعا للأثر الذى يخلفه الكتاب ، والصورة أو الإذاعة ككل ... على الإنسان العادى فى المجتمع . « إن إدانة مثل هذه التهمة قد أجازها خمسة إلى أربعة أصوات للمحكمة العليا . خلال الستينيات ، مع ذلك ، عكست المحكمة العليا معظم الإدانات فى اتهامات الفحش ، نشدت المحكمة تطبيق مستوى قومى « لنماذج المجتمع » وقد احتاجت لدليل جازم بأن المادة المحرمة لاعتبارها فاحشة كانت « لافكاك من انعدام قيمتها الاجتماعية كلية » عبء من الصعب احتماله فعلا . لإدراك عدم صلاحية تأثيراتها وضررها لقواعدها فى ١٩٦٠ ، تخلت المحكمة عنها . ورأت أنه « لن يطلب من المحلفين تقرير إن كان العمل ، ككل ، يستهوى « الميول الشهوانية » أو

يكون « واضح الخبث » فإن الأعضاء قد « يستنتجون قياسا على مستويات مجتمعهم » : وأن عملا « واضح الخبث » لا يحتاج بالضرورة أن يكون « لا فكاك من انعدام قيمتها الاجتماعية كلية » . أن يصادر . ليست له أية حماية ضمن التعديل الأول إن لم يكن له « قيمة خطيرة أدبية ، سياسية ، أو علمية » .

التشهير :

قبل عام ١٩٦٤ لم يطبق المحكمة العليا قط مفهوم حرية الكلام للحد من سلطة الدولة للمكافأة عن الأضرار في دعاوى التشهير ، ولكن في قضية النيويورك تايمز ضد سوليفان تبنت سياسة إخضاع الأحكام في قضايا التشهير لاختبارات قضائية مبتدعة يقصد بها تشجيع حرية التعبير . كوفي سوليفان ، رئيس بوليس في مونتجمري بنصف مليون دولار كتعويض في قضيتيه ضد التايمز لاتهامها المدعى زورا باتهامه باستخدام الإرهاب والعنف ، إلى جوار إغلاق قاعة الطعام في كلية للسود في محاولة لتجويد الطلبة للإذعان . في عكس الحكم ، اعتبرت محكمة الولايات العليا أن دليل التلقيق في التقارير المنشورة ليس أساسا كافيا لتقرير المجازاة للأضرار . وقد كتب القاضي برينان نيابة عن المحكمة : يحتاج الضمان الدستوري ، كما نعتقد ، لقانون فيدرالى يحرم على موظف عمومى استعادة تعويضات بسبب تزوير للتشهير يتعلق بسلوكه الرسمى ما لم يثبت أن التقرير قد رتب « بحقد فعلى » أعنى ، بعلم تام بأنه باطل ، أو « بعدم اهتمام طائش إن كان باطلا أم لا » . يلاحظ أن القيد المعلن في قضية التايمز ، قد صيغ في سياق قضية تشهير من قبل موظف عمومى . وقد اتسعت هذه القاعدة بسرعة لتشمل « الأشخاص العموميين » مثل رئيس مدرسى كرة القدم في جامعة ولاية . كان جزء من تحليل المحكمة الفعلى يقضى بأن الأشخاص العموميين لديهم وسيلة وصول للأخبار ، الأمر الذى يمكنهم من مقاومة تأثير البيانات التشهيرية المزعومة .

شملت المحكمة البيئة ببعض الوقاية ضد قضايا التشهير من قبل عامة الناس . إذ يحتم عليهم إثبات : ١ - الإهمال من ناحية الوسط ٢ - الضرر الناتج من ذلك . فضلا عن ذلك يجب على الولايات تقييد الانتعاش من الضرر التأديبى للقضايا التى يتبدى فيها الكيد الفعلى .

المخالطة :

بينما لا يحتوى الدستور على أية مادة عن الموضوع ، فقد وجدت المحكمة العليا حقا متسعا للمخالطة متضمنا في نصوص حرية الكلام و « حق الناس في الاجتماع بسلام » وأن يقدموا التماسا للحكومة للتعويض عن الأذى ، وهكذا فقد وجدت المحكمة عدم

دستورية إجبار ألباما فرع الـ NAACP المحلى لكشف قائمة بأسماء أعضائه . فى عام ١٩٧٢
أعتبرت المحكمة أن اشتراك مجموعة من تلاميذ المحليين مع التلاميذ الأهليين لجمعية
ديموقراطية ليس سببا قانونيا لرفض الاعتراف بها من قبل كلية ولاية كنكتكت المركزية.
لقد تجمعت لمفهوم « الجرم بالمشاركة وحدها » واستمسكت بأنه لمنع ميزة بسبب المشاركة
« يقع على الحكومة عبء تأسيس إدماج معروف مع تنظيم له أهداف ومرام غير قانونية ،
وقصد محدد لترويج هذه الأهداف غير الشرعية » . وأضافت المحكمة ، مع ذلك ، فإن
عدم الاعتراف بمجموعة تلاميذ يمكن تأسيسها على أسباب « موجهة لنشاط المنظمة أكثر
من فلسفتها ... لاحتياج أنشطة منظمة لاحتياها حيث تنعدي على قوانين معقولة لحرم
الجامعة ، وتفوق الحصص ، أو تتدخل جوهريا فى وقت تلاميذ آخرين لتحصيل
المعرفة » .

شروط أخرى لوثيقة الحقوق

حق حمل السلاح :

يقضى التعديل الأول : « لضرورة وجود ميليشيا حسنة التنظيم لتأمين حرية الدولة ،
أن حق الشعب لاقتناء وحمل الأسلحة سوف لا ينتقص » إن الأمن الذى يوجد فى
ميليشيا مدنية كان معززا من قبل المستعمرين الإنجليز ، حيث كانوا ينحشون الجيش
الدائم ويكرهونه : حوت الميليشيا جميع الذكور القادرين على حمل السلاح جسديا ،
وحسب المؤلف عند الاستدعاء للخدمة كان المنتظر من هؤلاء الرجال أن يحضروا حاملين
أسلحتهم التى يقدمونها من أنفسهم ومن النوع الشائع الاستعمال فى هذا الوقت . يضمن
التعديل حق حمل الأسلحة ، حد على الحكومة القومية فقط ، يجب تفسيره فى ضوء
الفرض المتمثل فى صيانة ميليشيا حسنة التنظيم . إن حمل أسلحة مخبأة لا يضمن أى حق ،
وقد ساندت المحكمة العليا نصوص لائحة الأسلحة النارية القومية لعام ١٩٣٤ التى تنظم
امتلاك واستخدام بنادق الرش المقروطة - أضيف باب عن الأسلحة النارية فى التحكم
فى جريمة الحافلة ولائحة الشارع الأمن لعام ١٩٦٨ : وثبتت اللائحة أن كل شخص يتاجر
فى بيع الأسلحة النارية يجب أن يحصل على ترخيص من سكرتير الخزانة ويجب أن يحفظ
سجلات باسم ، وسن ، ومحل إقامة جميع المشترين .. وحتى الباعة المرخصين محرم
عليهم شحن الأسلحة النارية بخلاف البنادق وبنادق الرش فى المتاجرة بين الولايات لأى
فرد خلاف بائع آخر مرخص أو لضباط بوليس معينين .

إيواء الجنود •

واحدة من الشدائد المثبتة في إعلان الاستقلال ، كانت « إيواء عدد كبير من الجنود المسلحين بيننا » . يقرر التعديل الثالث « سوف لا يقدم مأوى لجندي ، في زمن السلم ، أو يسكن في أى مسكن دون موافقة المالك ، ولا في زمن الحرب ، ولكن بطريقة يقررها القانون » . هذا الأمر الشرعى قد روعى بدقة حتى أنه لم تبرز أية قضايا إساءة استعمال مدعاة .

التفتيشات والحجوزات :

إن اقتحام الحرية البيئية للمنزل الانجليزى في أيام الاستعمار بإصدار « إعلام قضائى للمساعدة » . أو أوامر بحث شاملة ، تخول لسلطات الجمارك تفتيش أى منزل بحثا عن البضائع المهربة قد فضح أمرها جيمس أوتيس بصراحة ، مكونا أحد أسباب الثورة الأمريكية . ينص التعديل الرابع للدستور على « أن حق الشعب فى الأمن الشخصى ، منازلهم وممتلكاتهم الشخصية ، ووثائقهم ضد التفتيشات والحجوزات غير المعقولة ، سوف لا تنتهك حرمتها ، وسوف لا تصدر أية أوامر إلا بناء على سبب محتمل ، يؤيده قسم أو تأكيد ، ويصف المكان الذى سيفتش خاصة ، والأشخاص أو الأشياء التى تحجز » . وهكذا ، لن يصدر أمر بالإيقاف لشخص أو تفتيش لمنزل أو مكتب لمجرد الشك أو لمجرد التأكيد بأن الشخص الذى يسعى للأمر يعتقد بأن المتهم مذنب فى جريمة ما . يجب أن تتوفر حقائق كافية « للسبب المحتمل » وقد تم التأمين على الشركات ، والأفراد على سواء ، ضد التفتيش غير المعقول أو الحجز على مستنداتهم أو متاعهم . وقد يستدعون بأمر إحضار لتقديم الشهادات المناسبة لتحقيق مرخص قانونا ، ولكن « تجريدة التفتيش » فى جميع كتبهم ومستنداتهم على أمل ظهور شىء يكون انتهاكا للضمان الدستورى . يجب أن تكون المستندات المطلوب تقديمها معقولة فى حدود دائرة البحث القانونى . بالضرورة ، « فان هذا لا يمكن اختزاله لمجرد وصفه ، لمطابقة وكفاية أو الإفراط فى اتساع أمر الإحضار تكون مسائل متباينة فى نسبتها للطبيعة ، الأهداف ومدى التحقيق » .

الاستثناء من قاعدة الحاجة للتفويض :

توجد قاعدة الاستثناء من الحاجة لتفويض فى التفتيشات والحجوزات قبيل إلقاء القبض بصفة قانونية ، كان قديما جزءا لا يتجزأ لإجراء تنفيذ القانون للولايات المتحدة والولايات الفردية . إذا توفر لدى أساس معقول للاعتقاد بأن شخصا قد اقترف جريمة ،

فإنه قد يلتقى القبض عليه ؛ وقد يلتقى القبض على فرد ارتكب سوء سلوك في حضوره .
في كلتا الحالتين ، يكون إجراء تفتيش لمكان العمل أو المسكن قبيل مثل هذا القبض
قانونيا بدون ترخيص . كما يجب ملاحظة أنه عندما يكون لدى الضابط سبب يحمله على
الاعتقاد بأن قانونا قد انتهك ، فإنه قد يفتش سيارة دون ترخيص ، أو مركبا ، أو أية
مركبة أخرى . ولكن مجرد شك لا يكون سببا محتملا . في عام ١٩٦٨ أيدت المحكمة حق
رجل شرطة لإيقاف شخص مريب في الشارع ويفتش ملابسه الخارجية بحثا عن أسلحة .
عندما تبرر الملابس الاعتقاد بأن سلامة رجل البوليس أو سواه تكون في خطر .

الرسائل :

الخطابات والطرود المختومة ... في البريد تكون محروسة تماما من التفتيش والتحقيق ،
بخلاف شكلها الخارجي ووزنها ، وكأنها قد حفظها مقدموها في محل إقامتهم ... بينما
في البريد يمكن فتحها فقط واختبارها بموجب ترخيص مماثل ... للذي يكون مطلوبا
عندما تتعرض المستندات للتفتيش في مسكنه .

استراق السمع وبذل أسلاك التليفون :

اعتبرت المحكمة العليا في عام ١٩٢٨ أن بذل أسلاك تليفون شخص ما لا تكون بحثا
وحجرا غير معقول ضمن المعنى في التحريم الدستوري . في ١٩٦٧ عكست المحكمة هذا
القرار واعتبرت المكالمات تدخل في نطاق حماية التعديل الرابع . اشتبه في رجل يدعى
كاتز باذاعة معلومات مراهنه بالتليفون من لوس أنجلوس إلى مين وبوسطن انتهاكا
لقانون فيدرالى .

وقد أوصل عملاء المخابرات جهاز تسجيل أليكترونى من خارج كشك التليفون العام
الذى يوصل مكالماته . وقد استعملت هذه التسجيلات المأخوذة بهذه الطريقة ضد كاتز
في المحاكمة التى حاكمته . عندما عكست المحكمة حكمها التأديبي ، اعتبرت أن تصنت
الحكومة من هذا النوع كان محرما دستوريا ما لم يرخص به قضائيا ويكون الترخيص
الصادر بسبب محتمل ومقيد بالضرورة للظروف . لاحظ ، مع ذلك ، أن معارضة
استخدام الدليل المقتصب يبذل السلك دون ترخيص يمكن تقديمه كدفاع فقط من
الشخص الذى تكون محادثته متضمنة أو الشخص الذى تم بذل السلك التليفونى غير
القانونى في مسكنه .

إن لائحة رقابة الجريمة بالحافلات لعام ١٩٦٨ تحرم اعتراض مسار أى سلك أو مكالمات
شفوية من خلال استخدام أى اختراع ميكانيكى إلا حسب التحديد ، ويحرم الدليل

المستحوذ عليه مخالفا لشروطه بعدم استخدامه كدليل ضد شخص مظلوم « في أى إجراء قانونى ، محلى ، قومى ، أو ولاية تقرر اللائحة على سبيل الحصر أنه لايجب تفسير أى من شروطها بأنه يحد من سلطة الرئيس لاتخاذ مثل هذه الإجراءات التى يراها ضرورية لحماية السلامة القومية . وفضلا عن ذلك ، فإن رجال البوليس القوميين ، والولاية ، والمحليين مصرح لهم بتأمين التراخيص التى تخول بذل الأسلاك التليفونية والتصنت تحت ظروف مماثلة التى تحكم منح تراخيص التفتيش . ويشترط اللائحة أيضا أنه تحت « ظروف طارئة » فإن البوليس قد يعترض طريق سلك تليفونى أو محادثة شفهوية :

الانهاى من قبل هيئة المحلفين الكبرى :

« سوف لايجز شخص لسؤاله عن جريمة كبرى أو شائنة : إلا أن تكون مقدمة أو إقامة الدعوى من قبل هيئة محلفين كبرى ، أو فى الميليشيا ، أثناء الخدمة الفعلية فى زمن الحرب أو خطر عام » حسب الوارد بالتعديل الخامس . يشترط قانون صادر من الكونجرس أن تشكل هيئة المحلفين الكبرى من عدد لا يقل عن ستة عشر ولا أكثر من ثلاثة وعشرين شخصا . لم تعط المحكمة العليا تعريفا واضحا للمصطلح « جريمة شائنة » ولكن على العموم فإنها تشمل جميع الجنايات أو الجرائم التى تعاقب بالسجن فى إصلاحية فيدرالية . ليست هيئة المحلفين مخولة إعادة إقامة دعوى ما لم يكن الدليل ضد متهم كافيا ، مانعا للدحض أو مضعفا لإدانته تكون اجتماعات هيئة المحلفين الكبرى سرية ولا يحق للمتهم المثل أمامها ، بيد أنه قد يولى هذا الامتياز . إن المنافع القضائية بمنع شخص من المحاكمة بجريمة ما لم تهمه هيئة محلفين كبرى يعتبر أمرا لايتخفى على أحد : شخص يجنب مشقة المثل للمحاكمة بموجب اتهامات هشة ؛ وتجنب الحكومة مصاريف محاكمات لاتهامات لا تستند لأساس من الواقع .

الخطر المضاعف المحقق بمتهم (أمام المحكمة) :

لا أحد ، يقرر التعديل الخامس « سيتعرض من أجل اتهام واحد لمواجهة خطر فقد الحياة أو أحد أطرافه » . يواجه الشخص الخطر « عندما يواجه محاكمة ، أمام محكمة ذات سلطة كافية على تهمة أو معلومات كافية شكلا وموضوعا لدعم الإدانة ، وثم اختيار هيئة المحلفين الذين أقسموا اليمين لمحاكمته » بمجرد مواجهته المحاكمة ، فإن من حق المتهم أن يستمع لحكم المحلفين الذين أقسموا اليمين لمحاكمته ، وليس للحكومة حق سحب التهم لعدم كفاية الأدلة . وإذا كان الحكم بالبراءة ، فلا يمكن أن يحاكم المتهم ثانية بنفس التهمة .

لا يعنى هذا أنه لا توجد أية حالة قد يحاكم فيها شخص مرتين لنفس التصرف . فانه يمكن أن يحاكم لنفس التصرف أمام محكمة فيدرالية ومحكمة الولاية ، شريطة كون الجريمة

ضد كل من الولايات المتحدة والولاية . وفضلا عن ذلك ، فإن الحماية ليست ضد المحاكمة مرتين لنفس التهمة ، ولكن ضد مواجهته الخطر لنفس التهمة مرتين . إن عملا مفردا ، مثل الإسراع في طريق مفرد الاتجاه ، قد تشكل أكثر من جرم واحد .

تعتبر البراءة من تهمة قتل اعتراضا حسنا مبطلا لدعوى القتل بغير عمد ، وعلى العكس فإن حكم البراءة من تهمة قتل بغير عمد ستكون للمحاكمة بالقتل ، ولكون المتهم غير مذنب في الحالة الأولى في تهمة القتل بغير عمد ، وليس بالقتل ، ولكن بالقتل بغير عمد ، فلا يمكن اعتباره مذنبا بالقتل بغير عمد تحت ظروف متفافة فتضخمها لتصبح قتلا عن عمد .

اتهام الذات :

يقرر التعديل الخامس أنه لا يمكن « إجبار أى شخص في أية قضية جنائية على الوقوف كشاهد ضد نفسه » هذه الحماية ضد اتهام الذات تطبق ليس على المتهم عند المحاكمة أمام هيئة محلفين ، ولكن في الإجراءات القضائية قبل المثل أمام هيئة محلفين كبرى ، أو لجنة تحقيق تابعة للكونجرس ، أو أية إجراءات قانونية . ويمتد هذا للشهود بمثل الأشخاص قيد المحاكمة ، وينطبق هذا في القضايا المدنية والجنائية على حد سواء . ويمكن للفرد أن يرفض الإجابة على الأسئلة ، ولكن أيضا أن يقدم دفاتر خاصة وأوراقا قد تؤدي إلى إلى تجريمه .

إن حقيقة رفض المتهم تعريض نفسه أو يشهد دفاعا عن نفسه ولا يمكن لحامي الخصم أو القاضي استدعاؤه أمام هيئة المحلفين الكبرى : ولكن عندما يتخلى منهم عن امتيازاته الدستورية في الصمت بالمثل للشهادة لصالحه . فإن للمدعى الحق في مناقشته : لا يمكن استخدام الاعترافات المأخوذة بالقسر في محاكمة جنائية ، وعندما يرغب المدعى في تقديم الاعتراف كدليل ، فإن مسألة كون الاعتراف قد أخذ عن طيب خاطر أو قهرا يجب تقريرها بعيداً عن سماع المحلفين الذين يحاكمونه ، إما بمعرفة القاضي أو محلف خاص .

تكون الحصانة الدستورية ضد اتهام الذات حماية للأفراد ولا « تقدم أية حماية للشركات أو موظفيهم ضد تقديم سجلات طبقا لنظام مشروع » . وسجلات ودفاتر محفوظة « بصفة تمثيلية وليست شخصية ولا تكون خاضعة لمصلحته الشخصية ضد اتهام الذات ، حتى ولو كان تقديم الأوراق قد يؤدي لإدانة المتولى حفظها شخصيا » .

تفرض الممارسة العامة على القاضي بمحكمة التحقيق أن يقرر أن للمتهم حق رفض إجابة بحجة اتهام الذات : ويعتبر قراره هذا ، وفي أمور أخرى ، عرضة للاستئناف . في

السنوات القريبة العهد تحت المحكمة العليا لتبنى وجهة نظر جون مارشال بأن الشاهد ، الذى يعرف وحده الاجابة ، يكون خير قاض للإجابة ، عما إذا كانت إجابة السؤال قد تدينه ، ويتمسك بحقه فى عدم الإجابة .

إعترافات :

إن كلا من المحاكم الفيدرالية والولاية ، قد حرمت من زمن طويل استعمال الاعتراف القسرى كدليل فى المحاكمات الجنائية ، مثلا ، الاعترافات المحرزة نتيجة للتعذيب أو الوعيد ، لأن الحقائق فى كل من الحالتين قد اختبرت للتأكد من أن ضغطا فائقا قد وقع على المتهم للحصول على الاعتراف ، ولكن فى قضية ميراند ضد أريزونا أعلنت محكمة وارين طريقة جديدة أبطلت استخدام جميع الاعترافات تقريبا .

قبض البوليس على أرنيست ميراندا البالغ من العمر ٢٣ سنة ، فى فيكس أريزونا للتحقيق معه فى قضية اغتصاب . ووضع فى صف مع أربعة آخرين من الشباب المكسيكى جميعهم من نفس عمره تقريبا ، والطول ، والبناء : وقد تعرفت عليه فتاة فى الثامنة عشرة من عمرها ، هى الشاكية ، على أنه الرجل الذى ساقها عنوة واغتصبها : وبعد استجوابه بمعرفة البوليس على مدى ساعتين اعترف ميراندا ، الذى أمضى ثمانى سنوات فى المدرسة بالجريمة ، وقد حول الاعتراف إلى كتابة ، وقيل التاريخ المحدد للمحاكمة فى القضية ، قدم محامى ميراندا مذكرة قصد بها ادعاء الجنون : وبعد سماع المحاكمة ، وجدت المحكمة ميراندا عاقلا ، وأمرت باستمرار القضية : ووجد مذنباً وحكم عليه بالسجن عشرين عاما . فى نفس دورة المحكمة فى قضية أخرى أدين ميراندا فى سرقة وتهجم بغرض اغتصاب فتاة أخرى .

عكست المحكمة العليا للولايات المتحدة إدانة ميراندا على أساس أن إدخال اعترافه الذى أمضاه فى أقواله شاهدا ضد نفسه ، مخالفا بذلك الحماية الدستورية ضد اتهام الذات :

وقد تلخص قاضى القضاة وارين الحكم بالآتى :

يتلخص الموضوع ، فى أننا نرى أنه عندما يتقل فرد للحجز أو بطريقة أخرى يحرم من حريته بواسطة السلطات بأية طريقه خطيرة ويتعرض للسؤال ، فإن امتياز ، واتهام الذات تكون معرضة للخطر . ويجب استخدام حمايات إجرائية لحماية الامتياز ، وان لم تتخذ وسائل فعالة للغاية لإفهام الشخص بحقه فى السكوت والتأكيد بأن ممارسته للحق سيراعى ويحترم بدقة فائقة ، ويقتضى توفر الاجراءات الآتية . يجب أن يحذر قبل أى سؤال بأن له الحق فى التزام الصمت ، وأن أى شئ يقوله قد يستغل ضده فى المحكمة ،

وأن له الحق في استدعاء محام ، وإن لم يكن بمقدوره إحضار محام فإن الحكومة تعين له محاميا قبل أن يسأل إذا أراد ذلك . يجب أن تتوفر الفرصة لممارسة هذه الحقوق له طوال فترة الاستجواب : بعد تقديم مثل هذه التحذيرات ، وتقديم مثل هذه الفرصة ، فإن الفرد قد يتخلى عن هذه الحقوق ويوافق على الإجابة على الأسئلة أو يقدم تقريراً . ولكن ما لم وحتى يبرهن الاتهام في المحاكمة على هذه التحذيرات والتخلى عن الحقوق ، فإنه لا يمكن استخدام أى دليل تم الحصول عليه نتيجة للاستجواب .

في عام ١٩٦٨ سعى الكونجرس لتخفيف أثر قرار ميراندا . يوجد شرط في لائحة ضبط جريمة الأومينيوس ينص على أنه في محاكم الولايات المتحدة يعتبر الاعتراف « مقبولا » كدليل إذا أعطى بطريقة اختيارية بلا إكراه » وتدل اللائحة أن « القاضي المحاكم عند تقرير مسألة التطوع سيأخذ في اعتباره جميع الظروف المحيطة بإعطاء الاعتراف .. » أخذاً في الاعتبار كذلك العوامل التي تقضى بما إذا كان المدعى عليه قد نصح بحقه في محام وإن كان يعلم طبيعة الجرم المتهم به . إن وجود أو غياب أى عامل لن يكون قاطعاً في مسألة التطوع بناء على اللائحة .

وقد أطاقت المحاكم الفيدرالية سراح كثير من المجرمين بموجب انتهاك قواعد ميراندا من جانب ضباط البوليس . وبمرور السنين ، مع ذلك ، عدلت المحكمة العليا تطبيق هذه القواعد . في عام ١٩٧١ اعتبرت المحكمة الاعتراف غير المقبول بموجب قواعد ميراندا يمكن استعماله في قضايا المحاكمة للشك في صدق شهادة المتهم . وكما قرر قاضي القضاة بيرجر « إن الدرع الذي منحه ميراندا لا يمكن إساءة تفسيره ليكون ترخيصاً لاستخدام التلميذ الكاذب كدفاع ، خلو من المجازفة بمواجهة أقوال سابقة متناقضة . وعليه ، فإننا نرى أن صدق الملتزم قد جرح على نحو ملائم باستخدام أقواله السابقة المتعارضة » .

الدليل المادى :

دعمت المحكمة العليا استخدام الدليل الممكن الحصول عليه بإجراء اختبار للدم المأخوذ من سائق سكران ، معتبرة ذلك دليلاً مادياً ، وليس بيئياً . وبالمثل فإن إجبار مشتبه فيه لعرض نفسه في صف من أجل التعرف عليه بالشهود قد اعتبر عدم انتهاك امتياز مضاد لاتهام الذات .

أسلوب الحصانة :

إذا رفض شاهد أن يشهد على أساس اتهام الذات ، فهل هناك طريقة لإجباره على الإدلاء بشهادته ؟ إن لائحة الشهادة الإيجابية لعام ١٨٩٣ تشترط عدم إعفاء أى شخص

بحجة اتهام الذات من الشهادة أو تقديم مستندات إذعانا لأمر حضور رسمي من وكالة المتاجرة بين الولايات . « ولكن سوف لا يحاكم أى شخص أو يتعرض لأى جزاء أو غرامة من أجل أو بناء على أية صفقة ، مسألة ، أو شيء ، التى بموجبها يقدم شهادته ... فى أى عمل كهذا » فإن القوة لإجبار شاهد يطالب بالحصانة امتدت بالتبعية لعدد من الوكالات الحكومية بما فيها وكالة الطاقة النووية ، ووزير الزراعة . تبسط لائحة الحصانة لعام ١٩٥٤ قوة مماثلة للجان الكونجرس وهيئة المحلفين الكبرى الفيدرالية عندما تحقق أمورا تختص بالأمن القومى . ولكن فى كلتا الحالتين ، يجب ضمان أمر صادر من قاضى الناحية قبل أن يجبر شاهدا على أداء الشهادة . من البديهي ، قد يظل الشاهد مصرا على عدم الشهادة ولكن فى هذه الحالة سيكون عمله إهانة للمحكمة . لقد دعمت دستورية قانون الحصانة .

معاونة محام :

« فى جميع المحاكمات الجنائية ستتوافر للمتهم معاونة محام من أجل الدفاع عنه » هذا ما يقرره التعديل السادس . فى عام ١٩٣١ اتهمت مجموعة من الأولاد السود بالاغتصاب فى ألباما . بعد إقامة الدعوى بستة أيام تمت محاكمتهم وحكم عليهم بالإعدام فى محاكمة لم تدم إلا يوما واحدا . أعلن القاضى أن جميع أعضاء المحكمة سيعاونون السود فى المحاكمة ، ولكنه لم يعين أى محام بصفة خاصة . عكست المحكمة العليا الأحكام ، معتبرة أن الحق فى محام فى محاكم الولاية كان مطلوبا بموجب الإعلان المستحق الوفاء للتعديل الرابع عشر ، ولم يتوفر للسود المحامى الكفء فى هذه القضية . وقد مدت القضايا اللاحقة حق معاونة المحامى فى جميع القضايا التى تتضمن عقوبة السجن . وفضلا عن ذلك ، فقد أصرت المحكمة العليا على أن الشخص الذى يوضع فى الحبس بأمر الولاية له أن يقدم محاميا فى كل مرحلة حرجية من سير الإجراءات ضده ، بما فى ذلك سؤاله فى البوليس قبل المحاكمة . إذا كان الشخص الذى يوضع فى الحبس فقيرا ، فانه من واجب الولاية أن تقدم له المحامى .

أملاك الحكومة الشهيرة :

يعنى هذا المصطلح حرفيا الملكية الكبرى ، ويستخدم للدلالة على قوة الحكومة . لأخذ الملك الخاص للاستعمال العام . يقتضى التعديل الخامس أن تدفع الحكومة القومية للعقار الذى تستولى عليه ، وتقرر كلمات التعديل « ولن يؤخذ الملك الخاص بغرض الاستعمال العام بدون مقابل عادل » وتقرر فقرة إعلان دعوى الاستحقاق فى التعديل الرابع عشر تحديدا مماثلا على حكومات الولاية .

حماية متنوعة للمتهمين بجريمة :

يحتوى التعديل السادس على مجموعة من الضرورات الإجرائية للقانون الجنائى ، وتنص على الآتى :

فى جميع المحاكمات الجنائية سيتمتع المتهم بالحق فى محاكمة عامة وسريعة ، بمحلفين منصفين من الولاية والناحية حيثما ارتكبت الجريمة ، وأية ناحية تحققت آنفا بحكم القانون ، وأن يخطر بطبيعة الاتهام وسببه ؛ على أن يواجه بالشهود الذين سيلقاهم ؛ ويكون له مساعدة محام للدفاع عنه .

يقضى التعديل الثامن بالآتى :

الكفالة المبالغ فيها ليست ضرورية ، ولا فرض الغرامات الفاحشة ، ولا العقوبات القاسية غير المألوفة .

تعديلات أخرى عن الحقوق المدنية

التعديل الثالث عشر :

يشترط التعديل الثالث عشر أنه « لا العبودية أو التجنيد الاجبارى ، إلا كعقوبة لجريمة سيحاكم عنها المتهم كما ينبغي ، سيوجد داخل الولايات المتحدة أو أى مكان يخضع لسلطانها القانونى » . وقد تفادت لجنة العلاقة والتدبير فى المؤتمر الفيدرالى لعام ١٧٨٧ استخدام كلمة عبودية ولو أن الدستور أشار إليها مرتين فى النظام :

كما أن الرئيس لنكولن قد أصدر من قبل إعلان التحرير كاجراء حربى فى ١٨٦٣ وقبلت ولايات الجنوب إلغاء العبودية نتيجة للحرب ، فقد ظهر القليل من القضايا نسبيا نتيجة للحرب بحسب هذا التعديل : إن النص على الخدمة الإجبارية قد استعمل من آن لآخر فى حالات السخرة ، التى أجبر فيها أشخاص للعمل فى أعمال معينة ضد رغبتهم : وفى إحدى الحالات استعملت لإبطال ما يدعى السخرة الناتجة عن قانون لدليل ظنى للاحتيال إذا ما هجر عامل عمله قبل إنجاز عقد العمل الذى تقاضى عنه مقدم أجر .

يجب مراعاة أن التعديل الثالث عشر ، ليس قاصرا على عمل « ولاية » : إنه لا يقول بأن لا الحكومة الفيدرالية ولا حكومات الولاية ، يجب أن تؤيد الاستعباد ، إنه يقرر أنه « لا العبودية ولا الخدمة الاجبارية ... سوف لا توجد داخل الولايات المتحدة » بذلت محاولة للعثور على سلطة فى هذا التعديل للكونجرس لإجازة نص التوفيق العمومى للحقوق المدنية لأئحة عام ١٨٧٥ . مع ذلك رفضت المحكمة العليا المحاولة قائلة « سيكون

في ذلك إلقاء مناقشة العبودية إلى الأرض لجعلها تنطبق على كل لائحة للتمييز التي قد يراها الإنسان مناسبة للعمل بحيث تناسب الضيوف الذين يكرمهم أو يسمح بالدخول لحفلة الموسيقى أو مسرحه ، أو يتناقش في أمور المخالطة أو العمل .

في عام ١٩٦٨ ، مع ذلك ، عكست هذا الموقف . إذ اعتبرت أن القوة لمنع الحرية قد مكنت الكونجرس من منع الشخص الأبيض من رفض ، من أجل نوعه ، أن يبيع منزلا لشخص أسود . مع ذلك ، فقد أعادت للحياة قانونا سن في الأيام المرة لإعادة البناء التي أعقبت الحرب الأهلية وطبقته بطريقة كاسحة . وبعد مضي ثماني سنوات اعتبرت المحكمة المدارس الخاصة المدارة اقتصاديا لا يحق لها رفض التحاق السود بها . وقد اعتمدت في هذا القرار على باب من الحقوق المدنية لعام ١٨٦٦ الذي ينص على « كل الأشخاص ... سيكون لهم نفس الحق ... في عمل العقود وتنفيذها . . . كما يتمتع بها المواطنون البيض . . . »

التعديل الرابع عشر :

هذا التعديل تبنى عام ١٨٦٨ مع فقرات « إعلان الاستحقاق » و « الحماية المتساوية » ويعتبر حاليا أشد القيود الدستورية خطورة على حكومات الولاية . في السنوات التي أعقبت تبنيه مباشرة ، كانت المحكمة العليا ميالة لإعطاء التعديل معنى محدودا . أما الاتجاه الحالي فانه ينحو لتوسيع مدى تطبيقاته . ولكن من أجل التأثير المستمر للقرارات السابقة على التركيب القضائي ، فانها تقدم هنا أولا .

عمل الولاية :

ينص التعديل الرابع عشر على أن « لاتعمل أى ولاية أو تنفيذ » أنواعا معينة من قوانين « ولاتمنع أية ولاية شخصا » من حقوق معينة . وقد طورت المحاكم على أساس هذا النص مفهوم عمل الولاية كما تتميز عن العمل الفردي ... إن استيعاب هذا المفهوم ، الذي لم يعرف بعد ، ضرورى لإدراك أكثر المساحات تعقيدا من قانوننا الدستورى .

حالات الحقوق المدنية لعام ١٨٨٣ . أجاز الكونجرس في ١٨٧٥ لائحة تنص على أن « جميع الأشخاص الحاضرين لسلطة الولايات المتحدة الشرعية سيكونون مستحقين للتمتع الكامل المتساوى في وسائل الراحة ، والمنافع ، والتسهيلات وامتيازات الفنادق والنقل على الأرض أو الماء ، والمسارح ، وغيرها من أماكن التسلية العمومية ، بحيث يخضع فقط للأحكام والقيود التي يقررها القانون ، والمطبقة بصفة مماثلة على المواطنين من كل جنس ولون ، بصرف النظر عن أى ظرف سابق من عبودية » أدخرت العقوبات

المدينة والجنائية لنقض هذه اللائحة . وقد أدى تزايد هذا العدد من قضايا ، إلى أن اعتبرتها المحكمة العليا ممثلة لقضايا الحقوق المدنية ، ويقرر القاضي برادلى عند إعلانه لائحة الكونجرس باطلة : «

إن الجزء الأول من التعديل الرابع عشر (الذى يعول عليه) بعد إعلان كينونة مواطن الولايات المتحدة ، والولايات العديدة ، يكون مانعاً فى نوعه وتحظيراً على الولايات . لأنه يعلن أنه « سوف لا تشكل أى قانون أو تفضه بالقوة يترتب عليه اختزال امتيازات أو حصانات مواطنى الولايات المتحدة ، ولا يحق لولاية حرمان أى شخص من الحياة ، أو الحرية ، أو المتاع بدون دعوى استحقاق الوفاء القانونية ؛ ولا ينكر عن أى شخص يتمتع بالحماية المتساوية للقانون » . إن عمل الولاية على سبيل التخصيص هو ما يحرمه القانون . إن التهم المرفى على حق الفرد لا يعتبر جوهر موضوع التعديل .

تمديد مفهوم عمل الولاية :

إن الموقف المختار فى قضايا الحقوق المدنية لم ينقض قط ، ولكن مدى تطبيقه قد تدهور فى السنوات الحالية . ويعتبر التصويت إحدى المساحات الهامة التى يصدق عليها هذا الوضع . اعتبر عمل موظفى الحزب فى إدارة الانتخابات التحضيرية من أعمال الولاية وإن الضباط الذين يتعرضون لقضايا تعويضات فى المحاكم الفيدرالية لمنعهم للمواطنين من الاقتراع بسبب اللون أو الجنس . ومساحة أخرى تتركز فى الاتفاقات المانعة لوضع اليد على المتاع . وعلى سبيل المثال فإن السود لا يمكن منعهم من مساحات المناطق السكنية المعينة بموجب فقرات مانعة فى وثائق الأرض أو باتفاقات خاصة بين الملاك . ويمكن عمل هذه الاتفاقات ولكنها لا يمكن للمحاكم الولاية أن تفرضها ، لأن مثل هذا الإرغام يعتبر عملاً محرماً على الولاية بموجب التعديل الرابع عشر . تكمن المساحة الثالثة فى طوايا المحكمة الجنائية . فقد حكم بالأشغال الشاقة على ضابط بوليس فى عام ١٩٥١ لضربه فريسة وتعذيبه كى يحصل منه على اعتراف بالذنب ، كان الضابط يعمل تحت لون من قانون ولاية . فى ١٩٦١ اعتبرت المحكمة أن استبعاد أسود للونه فقط من مطعم يديره مالك خاص فى مبنى مشيد بأموال عامة وتملكه سلطة ويلمنجتون لموقف السيارات ، ولكنه مستأجر للمدير الخاص لمدة عشرين عاماً ، كان من أعمال الولاية التمييزية المخالفة للتعديل الرابع عشر .

تحرّم لائحة الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ التمييز العنصرى فى أماكن الراحة التى تؤثر فى التجارة بين الولايات ، مما يقلل المساحة التى تكون فيها القضايا المتضمنة لمشكلة « بروز عمل الولاية » لكن أهمية التمييز بين العمل الخاص والعمومى لم تزل كلية من قانوننا ، والقضايا التى تثير مسألة ماهية « عمل الولاية » ضمن فحوى التعديل الرابع عشر ستظل ذات أهمية ملحوظة للغاية .

براون ضد لجنة التعليم وغيرها من القضايا التي تتضمن العزل العنصري في المدارس العمومية ، التي تبحث فيما بعد ، كانت من قضايا « عمل الولاية » بعد توحيد المدارس العامة في الجنوب بزمان طويل ، استمر العزل في المدارس العامة في الشمال والغرب ، مع القليل من الاستثناءات ، وكان التمييز في الجنوب ينعت بالشرعي من أجل أنه ، من سنين مضت ، كان مقروا بصفة شرعية : أما العزل في الشمال فكان ينعت بأنه واقعي لأنه قد ظهر للوجود من خلال نماذج السكن والعادة أكثر منه بواسطة القانون : وتوعد الكثيرون هذا النظام المزدوج من القانون الأهلي لأنه « نفاق أثيري » . مع ذلك فقد استمرت المحكمة العليا على إقرار التطبيق المتباين للقانون الأهلي على أساس إقليمي حتى حلول عام ١٩٧١ :

إعلان دعوى الاستحقاق قانونا :

بحرم التعديل الخامس على الحكومة الفيدرالية حرمان أي شخص من « الحياة ، الحرية ، أو المتاع دون دعوى الاستحقاق القانونية بينما يضع الرابع عشر نفس القيد على حكومات الولاية . لم يمنع أي تعريف مقنع قط عن « إعلان دعوى الاستحقاق قانونا » ، وتفضل المحكمة العليا تقرير كل حالة على علاقتها ، ولذا فسواء اشتهر قانون بكونه معقولا يتوقف بداية على أشخاص المحكمة في وقت معين :

تفسر المحكمة العليا حاليا فقرة إعلان دعوى الاستحقاق بحيث تجعل جميع النصوص المثبتة في وثيقة الحقوق قابلة لتطبيق الولايات : ومادام نظام حكومتنا الدستوري يجعل السيادة للقانون بحيث لا يمس ، بحيث يتأكد الفرد أن حقه في الحياة والحرية والمتاع لن تحرمه منه حكومة قومية أو ولاية بأية طريقة تعتبرها المحكمة العليا في الوقت الحاضر جائرة . عندئذ تكون كل من الحريات المادية والاجرائية مصانة .

الاجراءات :

تستعمل فقرة إعلان دعوى الاستحقاق لضمان إجراء حكومي عادل : من الظلم ، وعليه فهو يجافي إعلان دعوى الاستحقاق ، محاكمة شخص متهم بجريمة له مصلحة مالية في نتيجة المحاكمة ، مثلا ، يتسلم قاضي جزءا من الغرامات التي يحددها . بينما تستلزم دعوى الاستحقاق أن ينذر الشخص ويسمع قبل أن يؤخذ العمل الحكومي بصفة حيوية بما يؤثر في حياته ، حريته ، أو متاعه . وعليه فان قانوننا يحول الدائن تزويق أجور المدين قبل إنذاره بالأمر يعتبر هذا القانون باطلا ، أو مبدأ يقضي بإيقاف طالب في مدرسة عالية دون السماح له ولو بجلسة سماع غير رسمية . إن جميع الاحتمالات غير المعقولة والكثير القاطع منها تعتبر باطلة . في قضية توت ضد الولايات المتحدة اعتبر قانون فيلرالى باطلا

لأنه يشترط عند العثور على أسلحة نارية في حوزة هارب من العدالة فإنه يزعم أن الأسلحة قد شحنت في مركب في متاجرة بين الولايات . مجلس إدارة التربية والتعليم بكليفلاند ضد لافلير ، إن قاعدة تخلق احتمالا قاطعا بأن مدرسة حاملا في أربعة أو خمسة أشهر تكون غير كفء للاستمرار في أداء واجباتها اعتبرت تعسفية وباطلة .

مادة :

في أواخر القرن التاسع عشر وبتزايد في القرن العشرين كذلك ، بدأت المحكمة تطبيق فقرة إعلان دعوى الاستحقاق كتحفظ على مادة القوانين . فانه يدعى سلطة لتقرير فيتو قضائي على محتوى أى قانون يعتبر غير معقول أو ظالم . ولذا ، فانه في قضية سميت ضد إيمز ، ١٨٩٨ ، اعتبرت المحكمة ثمن تذكرة القطار باطلة لأنها تقرر بأمير المجلس التشريعي للولاية على أساس أن الثمن لا يسمح بعائد مناسب للسكة الحديد بناء على تقدير عادل لاستثماراتها . إن المحاولات من قبل الحكومات الفيدرالية والولاية لتقرير أجور أدنى وساعات عمل قصوى قد تكرر اعتبارها باطلة قبيل ١٩٣٧ . ونظرة للماضى ، توضح لنا أن السلطة القضائية استبدلت رأبها عن حكمة السياسة الاقتصادية من أجل السلطة التشريعية .

منذ عام ١٩٣٧ حدثت ثورة في التأويل الدستوري من قبل المحكمة العليا . وقد أصبحت الآن فقرة دعوى الاستحقاق الحصن الأكبر لحماية حياة الفرد وحرية أكثر منها كونها دثارا لحقوق الملكية . إن القرارات في قضايا الإجهاض والتي تكون عقوبتها الإعدام تعتبر بين القرارات الحديثة الأكثر جدلا في المحكمة . اعتبرت المحكمة ، في قضية رو ضد ويد قانونا صادرا في تكساس ، يحرم جميع الاجهاضات ليس بالضرورة لانقاذ حياة الأم ، باطلا . طبقا لقرار المحكمة ، فان اهتمام الولاية بحماية حياة محتملة لاتصبح ملزمة بالضرورة لتبرير تحريم الإجهاض قبيل بلوغ الجنين الدور الأخير من الحمل وقابل للحياة ، اعتبرت قضية فيرمان ضد جورجيا باطلة بالنسبة لحكم الإعدام كما تشرطها ثلاثة قوانين أمام المحكمة . ومع ذلك ، فان معظم القضاة قد كتبوا رأيهم إما بالموافقة أو بالمخالفة . وقد اتخذ القضاة برينان ومارشال الموقف القائل « بأن مستويات الحشمة قد تطورت للدرجة بحيث لم يعد احتمال عقوبة الإعدام » . كريج ضد جورجيا أكد مكان جورجيا - فيرمان قانون حكم الإعدام الذى احتوى على ضمانات إجرائية تحد من استعماله دستوريا بتعريف (الظروف المشددة . القرار ٢ - ٧ المشهور) يقضى بأنه « أكثر الدلائل وضوحا لتقبل المجتمع حكم الإعدام للقتل يكون في استجابة السلطة التشريعية لقرومان صادقت المجالس التشريعية لحمس وثلاثين ولاية على قوانين جديدة تجيز الحكم بالاعدام على بعض

الجنابات على الأقل والتي يترتب عليها موت شخص آخر : كما أقر كونجرس الولايات المتحدة في ١٩٧٤ ، قانونا يقضى بعقوبة الاعدام للقرصنة الجوية التي يترتب عليها القتل :

حماية متساوية :

يحرم التعديل الرابع عشر على أية ولاية حرمان « أى شخص فى نطاق سلطتها الشرعية الحماية المتساوية التي تقرها القوانين » ، « الحماية المتساوية » مثل « دعوى الاستحقاق » يصعب تفسيرها . ولاشك أن بند الحماية المتساوية لايعنى حرفيا أن كل قانون يجب أن ينطبق بنفس الطريقة على كل شخص . يعتبر من الضروري وجود تصنيفات معقولة لأى نظام قانونى . على سبيل المثال ، يكون أدنى عمر تصنيفا قانونيا عند تعريف الناجين ، وهكذا يكون شأن الجنس فى القوانين التي تتطلب الخدمة العسكرية ، والتدريب الحرفى عند الترخيص للأطباء . والذي يحتاجه بند الحماية المتساوية ينحصر فى أن يركز هذا التصنيف على قاعدة صحيحة وأن تكون مرتبة لهدف مشروع ، تكون المشكلة واحدة تمد خطوطا فاصلة بين التصنيف المعقولة وغير المعقولة ، وعند رسم هذه الخطوط يكون لما يتعلق منها بالمحاكم حرية تصرف واسعة : من أجل المصلحة الجارية ، يقدم استعراض هنا لبعض المسائل الناشئة عن التصنيفات القانونية المبنية على العنصر وعلى الجنسية :

التصنيف بالجنسية :

لأى غرض تكون الجنسية أساسا قانونيا للتصنيف فى القانون ؟ يسمح للمواطنين وحدهم بالتصويت ، ويمكن شغل الوظائف العامة بمواطنين فقط . تقصر العديد من الولايات على المواطنين ممارسة مهن المحاسب ، طبيب الأسنان ، وطبيب ، والعديد من الأشغال ، بما فى ذلك الانجسار فى الحمر ، والمخنط ، وطبيب العظام . لقد أجازت دستورية هذه القوانين المحكمة العليا للولايات المتحدة فى عام ١٩٢٣ ، ولكن فى ١٩٥٢ اعتبرت المحكمة العليا لكاليفورنيا أن قانونها باطل :

فى حالات سابقة أقرت المحكمة العليا دستورية قوانين ولاية بمنع الأجانب من إدارة مكاتب المراهنة على الخيل ، أعمال الانشاء العامة ، والمشاركة فى الموارد الطبيعية ، بما فى ذلك السمك والطيور الجارحة . فى ١٩٤٨ ، مع ذلك ، أبطلت المحكمة قانونا فى كاليفورنيا يحول دون إصدار تصاريح تجارية للصيد لأفراد غير لائقين للانتخاب : ينطبق هذا القانون على الياباني المقيم ، لأنه فى هذا الوقت سمحت قوانيننا المتعلقة بالهجرة بمنح حقوق الجنسية للبيض والسود فقط . فى عام ١٩٧٣ تقدمت المحكمة للأمام نحو تأكيد الحماية المتساوية للأجانب . فأعلنت إبطال قانون من نيويورك يقضى بأن مواطنى الولايات

المتحدة فقط يشغلون مراكز في الطبقة المتنافسة على الخدمة المدنية في الولاية : أقرت المحكمة سلطة الولاية لإضافة الجنسية « ليس فقط لمؤهل الناخبين ، ولكن أيضا للأشخاص الذين يشغلون مراكز انتخابية ، أو مراكز هامة غير انتخابية وتنفيذية ، تشريعية ، ومراكز قضائية » ولكنها أعلنت أن قانون نيويورك شاسع للغاية .. وفي نفس الوقت ألقت طلب كونكتكت لمنح حقوق ابن الوطن كمؤهل لممارسة القانون في تلك الولاية .

إن التأكيد هنا على الاستثناءات لا يجب الترخيص به ليغطي على حقيقة أن حرية الديانة ، حرية الكلام ، ومعظم الضمانات الدستورية الأخرى لحقوق الفرد لتطبق على الأجانب انطباقها على المواطنين ، وأنه في معظم مناحي الحياة يصعب التفرقة بين الأجنبي والمواطن ، والكثير من رعايا دول أجنبية يمضون حياتهم هنا دون الحصول على حق جنسية الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فإن مجرد وجود الأجانب في الولايات المتحدة يكون « مسألة تصريح ورحابة صدر » . قد يأمر الكونجرس بترحيلهم لأي سبب يراه مناسباً ، وسياسة كهذه ، مع كونها سياسية بطبيعتها ، لا تكون خاضعة للنقص من قبل السلطة القضائية .

التصنيف بالجنس :

تضمن الكثير من القضايا الناشئة بموجب بند الحماية المتساوية شرعية التصنيف حسب الجنس . في قضية بليسي ضد فيرجيسون ، التي فصل فيها عام ١٨٩٦ ، أجاز قانون من لويزيانا يساند « المساواة في وسائل الراحة للسود والبيض ولكنها منفصلة » . كان بليسي وهو أفريقي ، قد سجن لرفضه الركوب في عربة قطار جنبت للسود : وفقاً لقرار القاضي براون ، فإن التعديل الرابع عشر « لم يقصد به إلغاء الامتيازات المؤسسة على اللون أو فرض مساواة اجتماعية كما تتميز عن المساواة السياسية ، أو اختلاط الجنسين بشروط مجحفة لكل منهما » وقال ، إن القضية تلخصت في سؤال إن كان القانون تنظيماً معقولاً ، و « في تقرير مسألة التنظيم » والسلطة التشريعية « لها حرية العمل حسب العادات المرعية ، والتقاليد والعرق بين الناس مع الأخذ في الاعتبار رفع مستوى راحتهم ، والحفاظ على الأمن العام والنظام الطيب » .

لقد بحثت شرعية « مساو ولكن منفصل » بدقة وروجعت بنجاح في مجالات عدة قبل استبعادها على وجه التخصيص من قبل المحكمة العليا في ١٩٥٤ .

في قضية براون ضد هيئة الثقافة بحثت المحكمة دستورية قوانين معمول بها في كنساس ، كارولينا الجنوبية ، فرجينيا وديلاوير ، تسمح وتطالب بصيانة مدارس ابتدائية وعالية

منفصلة للطلبة السود والبيض . وبرأى اجتماعى كتبه قاضى القضاة وارين ، اعتبرت المحكمة أن الاعتبار التى أدت لرفض المدارس المنفصلة فى مستويات التخرج والتخصص « تنطبق بقوة زائدة على الأطفال فى مدارس التدرج والعليا . وانفصلهم عن آخرين فى نفس السن والمؤهلات فقط ، من أجل الجنس يولد شعور بانحطاط النوع بالنسبة لظروفهم فى المجتمع التى قد تؤثر فى قلوبهم وعقولهم بطريقة لا يمكن تشتيتها ... إن أية لغة فى بليس ضد فيرجسون مضادة لهذا القرار مرفوضة . ونحتم بأنه فى مجال التعليم العام ليس هناك مجال لمبدأ « مساو ولكنه منفصل » .

أجرى الدمج العرفى بخطوات أسرع فى ضاحية كولومبيا وولايات الحدود وأكثر منها فى ولايات الجنوب العميق . وقد زاد المعدل بظهور لائحة الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ ، التى اضافت ضغطا مالياً كوسيلة لإنجاز الدمج العرفى . بموجب شروطه ، إن كل وكالة فيدرالية تقدم معونة مالية لآى نشاط كمنحة ، قرض ، أو عقد كان مصرحاً به لتوطيد الدمج العرفى ، وتحبس المعونة عن أى كيان سياسى أو مستلم يفشل للامتثال لقواعد الدمج العرفى . وكانت القواعد التى أعدتها مكاتب ثقافة الولايات المتحدة ذات أهمية خاصة فى إنجاز هذا القانون . وكشرط للاستمرار فى تاقى اعتمادات فيدرالية ، كان على مدارس الضواحي أن تقدم خططاً للدمج العرفى وحصولها على موافقة الجهات المختصة .

لم يعرف بوضوح قط مفهوم مدارس « العزل » ، وبمجرد تطبيق الدمج فى الجنوب غيرت المحاكم الفيدرالية تعريفاتها تدريجياً . فتحركت من مذهب الدولة المحايدة (القانون يعتبر مصاباً بعمى الألوان) إلى مبدأ عمل دولة إيجابى يتضمن بند الشعارات الأخرى لبلوغ التوازن الجنسى . حرية اختيار الخطط التى بموجبها يختار أولياء الأمور المدرسة التى يلتحق بها أطفالهم رفضتها المحاكم لأنها لا تحقق الدمج . عرف الكونجرس فى لائحة الحقوق المدنية الدمج العرفى بأنه « تعيين الطلبة فى المدارس العمومية ضمن مثل هذه المدارس دون النظر لجنسهم ، لونهم ، ديانتهم ، أو أصلهم القومى ، ولكن « الدمج العنصرى » سوف لا يعنى تقييد الطلبة فى مدارس عمومية مجرد التغلب على عدم التوازن الجنسى ، وفضلاً عن ذلك ، تشترط اللائحة بنوع أخص « لاشئ من هذا سيمكن أى موظف أو محكمة فى الولايات المتحدة من إصدار أمر سعيًا وراء بلوغ توازن جنسى ، فى أى مدرسة بطلب نقل الطلبة أو التلاميذ من مدرسة لأخرى أو من ناحية مدرسة لأخرى لكي ينجز مثل هذا التوازن الجنسى .. » بالرغم من هذه اللائحة ، أمرت محاكم الناحية الفيدرالية باستخدام جميع الوسائل لبلوغ الحصص النسبية فى مدارس الجنوب ، أبدت المحكمة العليا الإجراء ، معتبرة أن المحاكم كانت تمارس سلطات فطرية ليست تابعة لللائحة الكونجرس .

وقد سبق النظر للمسألة كمشكلة الجنوب ، أصبح الدمج العنصرى مشكلة قومية مع هجرة السود للشمال والغرب . هبطت النسبة المئوية في الأمة من السكان السود الذين يسكنون الجنوب من ٩١ ٪ إلى ٤٧ ٪ في عام ١٩٧٠ . زادت هجرة السود من المناطق الزراعية في الجنوب إلى المدن الصناعية في الشمال والغرب في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية . التقرير الذى أصدرته اللجنة الاستشارية القومية عن الاضطرابات المدنية تضمن البيانات الآتية :

يكاد نمو السكان السود أن يقع داخل نطاق العاصمة في وسط المدن الاثنى عشرة مدينة المركزية الكبرى - نيويورك - شيكاغو ، لوس أنجلوس ، فيلادلفيا ، دتريوت ، بالتيمور ، هوستون ، كليفلاند ، واشنطن D.C. ، سانت لويس ، ميلويكى ، وسان فرانسيسكو - تحتوى حاليا على مايربو على ثلثي السكان السود خارج الجنوب ، وثلث مجموع سكان الولايات المتحدة تقريبا

إن البيان الكثيب للتعليم العام لأطفال الأحياء الفقيرة يزداد سوءاً . ففي المهارات الدقيقة - والقدرة الشفهية والقراءة - يتخلف السود كثيرا عن البيض في كل سنة كاملة بالمدرسة . مثلا ، في العاصمة يبدأ معدل التلاميذ السود في الشمال الشرقى في المرتبة الأولى بدرجات أدنى من البيض في معدل اختبارات التحصيل ، ويكونون متخلفين بمقدار ١,٦ درجات عند بلوغهم المرتبة السادسة وينقصون ٣,٣ درجة في المرتبة الثانية عشرة .

إن فشل المدارس العامة في تجهيز هؤلاء التلاميذ بمهارات شفوية أساسية تنعكس على أدائهم في الاختبار الذهني للخدمة الاختيارية . خلال الفترة يونية ١٩٦٤ - ديسمبر ١٩٦٥ سقط في الامتحان ٦٧ ٪ من الطلبة السود . بينما كان معدل سقوط البيض ١٩ ٪ .

تعتبر الأغلبية اعظمى للمدارس داخل المدينة معزولة بصراحة . في ٧٥ مدينة مركزية تم مسحها بمعرفة لجنة الحقوق المدنية بالولايات المتحدة في دراستها عن « العزل الجنسى في المدارس العامة » . واظب ٧٥ ٪ من كل التلاميذ السود في الدرجات الابتدائية على الدراسة من تسجيل بلغ ٩٠ ٪ أو يزيد من السود . يكاد يواظب على الدراسة ٩٠ ٪ أو يزيد من الطلبة السود . يكاد يحضر الدراسة ٩٠ ٪ من مجموع الطلبة السود ، في المدارس التي تكون أغليبتها من الطلبة السود . في نفس المدن يحضر ٨٣ ٪ من مجموع الطلبة البيض في هذه الدرجات للدراسة مع أن معدل القيد يتراوح بين ٩٠ إلى ١٠٠ ٪ من الطلبة البيض .

أصبحت مدارس المدن أكثر اتجاهها للعزلة ... بحلول عام ١٩٧٥ ، فانه يقدر ، إذا تابرت المدارس على اتجاهات السياسات وميولها ، فان ٨٠ ٪ من جميع الطلبة السود في

العشرين مدينة العظمى ، بما يشكل نصف تعداد السكان السود سيفضلون مدارس السود بنسبة تراوح بين ٩٠ ، ١٠٠ ٪ ...

في عام ١٩٧٣ أعطت المحكمة العليا رأيها الأول في قضية مدرسة دمج عنصرى تحيط بمدينة خارج جنوب - دنفر ، كلورادو . لم يعمل نظام مدرسة المدينة بموجب شروط قانونية من أجل الدمج العنصرى . ولكن انحصر الإبهام في القضية في أن مجلس المدرسة وحده « باستخدام أساليب فنية مثل تحريك منطقة الحضور ، اختيار موقع المدرسة ، وسياسة جوار المدرسة ، تنشأ وتدعم عنصريا ... مدارس تفرقة عنصرية في جميع منطقة المدارس ... » وقد وجدت محكمة الناحية دليلا للعزل المتعمد في مساحة واحدة فقط في ناحية مدرسة دنفر ، وأمرت بالعمل العاجل لتحقيق الدمج العنصرى في هذه المساحة وحدها فقط . أفتت المحكمة العليا ، مع ذلك ، أن الدليل على الفصل العنصرى في مساحة من ضاحية مدرسة يعتبر لأول وهلة دليلا عن نظام مدرسة مزدوج للضاحية ككل . وينتقل بذلك عبء دحض الفصل العنصرى المتعمد على كاهل إدارة المدرسة ، وفشلها في هذا الإثبات يضع عليها نفس الواجب التأكيدى لتحقيق الدمج العنصرى في تلك المنطقة للمدرسة في الجنوب .

في فكرة اتفاقية للقاضى باول طالب بالتخلي عن التمييز في الواقع - وفقا للشرع وتطبيق نفس المبادئ الدستورية في طول البلاد وعرضها . « لقد انتقلت الآن البؤرة للتمييز العنصرى المدرسى من الجنوب إلى الوطن ككل . تمت عملية التطوير في معظم الأماكن بكرة تجر جر أقدامها ، وقد تحقق تقدم جوهري في ولايات الجنوب نحو بلوغ الإدماج . ولم تحقق تقدما مماثلا في مدن غير جنوبية كثيرة بها أقلية كبيرة من السكان في البدء بسبب التمييز بين (في الواقع - وفقا للشرع) الذى غذته المحاكم وتقبلته نفس الأصوات التى نددت بشروط الفصل العنصرى المدرسى في الجنوب . ولكن إذا ركزنا اهتمامنا القومى على الذين يدخلون هذه المدارس بدلا من تخليد قانونية متأصلة في التاريخ وليس في الحقيقة الحاضرة ، يجب أن نعلم أن ضرر تشغيل مدارس منفصلة ليس بأقل في دنفر منه في أطلانتا .

التمثيل :

في ١٩٦٢ قررت المحكمة العليا أن لائحة الحماية المتساوية يمكن استخدامها كقاعدة لمناجزة تخصيص التمثيل في المجلس التشريعى للولاية . وعكست قرارات سابقة تعتبر أساس التمثيل أن يكون مسألة سياسية ، واعتبرت أن الحق في حماية متساوية في التمثيل كان

« في تناول الحماية القضائية بموجب التعديل الرابع عشر » . في ١٩٦٤ قضت المحكمة بأن التمثيل في كلا المجلسين يجب تخصيصه على أساس عدد السكان ، انتقد القاضي فرانكفورت قرار المحكمة كى تقتحم المجال الجدل للتمثيل « كانكار ضخيم لجماع ماضينا » والإصرار على « السلطة القضائية الحديثة اهدامة » نتج عنها مرافعة جمعة ، وأصبحت معظم الولايات مواجهة بأوامر قضائية لتخصيص مجالسها التشريعية .

أصرت محكمة وارين على تطبيق صارم بقضى بقاعدة « رجل واحد صوت واحد » . ومع ذلك ، فقد خفضت هذا محكمة القاضي بيرجر . فى عام ١٩٧٣ أجازت المحكمة خطة إعادة تخصيص من فرجينيا بتفاوت يقدر بنسبة ١٦,٤ ٪ بين سكان المراكز الكبرى والصغرى . واعتبرت أنه « قد يكون صالحا لولاية أن تستخدم خطوط التقسيم السياسى إلى مدى أبعد لتوطيد المراكز التشريعية للولاية بدلا من المراكز المتعلقة بالكونجرس » بينما تظل توسع التمثيل الشامل فى الولاية مع التأكيد على جعله عمليا .

الجنس :

تكون التصنيفات المؤسسة على الجنس معرضة للتدقيق الشديد من قبل المحكمة العليا ، ولا تعتبر كل هذه التصنيفات باطلة . فى عام ١٩٧١ . أبطلت المحكمة قانونا من ايوا هو يشترط أنه عندما يكون شخصان بخلاف ذلك مؤهلين بالتساوى للتعين كمدير لعقار ، يجب تفضيل الذكر على الأنثى . فى عام ١٩٧٣ اعتبرت المحكمة لائحة الكونجرس باطلة لأنها فرقت بين الأعضاء الذكور والإناث فى الخدمات المتماثلة بالنسبة للمطالبات من أجل المعونة الزوجية . بناء على القانون ، يمكن لرجل فى الخدمة العسكرية الادعاء بأن زوجته تعتمد عليه دون النظر إن كانت فى الواقع معتمدة عليه لأية معونة . أما الموجودة فى الخدمة العسكرية من ناحية أخرى فلا يمكنها الادعاء بأن زوجها معتمد عليها إلا إذا كان فى واقع الأمر معتمدا عليها بأكثر من نصف معونته . وبالعكس ، فى عام ١٩٧٤ أيدت المحكمة قانونا من فلوريدا بمنح ٥٠٠ دولار إعفاء من ضرائب المتاع للأرامل ، وليس للرجال الأرامل . وقد كتب القاضي دوجلاس عن المحكمة : « ليس هناك أى شك فى المصاعب المالية التى تواجه امرأة وحيدة ... لأنها تفوق كثيرا ما يواجه الرجل » .

المسكن :

دون محاولة تعيين اللائحة الدستورية التى ينشأ عنها الحق ، فقد وضعت المحكمة حق السفر كحق أساسى ، وبعض الشروط المثالية حتى تتضمن المسكن قد أبطلت على الأساس المزعوم بأنها تعترض سبيل حق السفر . مثلا ، فى عام ١٩٦٩ أبطلت المحكمة لوائح

تشريعية حتى قررت السكن لمدة عام شرطا لتلقى معونة اجتماعية . هذا التصنيف لطلاب المعونة كسكان أو غير سكان قد دفعت على أنها انتهاك للحماية المتساوية للقانون . كتب قاضي القضاة وارين لكونه مخالفا : « يكشف قرار المحكمة قمة جبل الثلج فقط . بينما يمكن تحتها عالم من المواقف فرضت فيها الولايات ضرورات المسكن المتضمنة الأهلية للتصويت ، الالتحاق بمهن معينة وأشغال أو يحضر جامعة تعيينها الولاية . ولو أن المحكمة تبذل الجهود لتفادي إقرار تشعب قرارها ، فإن ملاساتها لا يمكن التغاضي عنها - إنني أخالف »

في عام ١٩٧٢ اعتبرت المحكمة قانون ولاية يستدعي مسكنا لمدة عام كشرط للتسجيل من أجل التصويت . نيابة عن المحكمة ، كتب القاضي مارشال : « تعاقب قوانين المسكن الدائم أولئك الأشخاص الذين سافروا من مكان لمكان لتأسيس مسكن جديد خلال الفترة المحددة . مثل هذه القوانين تقسم السكان إلى طبقتين ، سكان قدامى وسكان جدد ، وتميز ضد الآخرين إلى حد رفض منحهم فرصة التصويت . فيكون السؤال الدستوري المقدم : هل تسمح لائحة الحماية المتساوية للتعديل الرابع عشر لولاية بالتفرقة على هذا النحو بين مواطنيها . ولا ترى المحكمة « أية مصالحة ملزمة » في الحاجة للسكن لمدة عام . في قضية تالية أقرت المحكمة طلب خمسين يوما إقامة للقيود .

الثروة :

« يؤكد كل من الحماية المتساوية ودعوى الاستحقاق الهدف المركزي لجماع نظامنا القضائي - كل الأشخاص المهتمين بجريمة بقدر ما يسمح انقانون « يواصلون سيرهم أمام منصة القضاء في كل محكمة أمريكية في مساواة » كهذا كتب القاضي بلاك في جريفيين ضد اللينوا . طلب جريفيين ، وهو معوز ، نسخة بدون أجر لاجراءات المحاكمة التي أدين فيها بالسطو المسلح . وادعى ، أن هذا المحضر ، كان ضروريا لمعاونته في استئناف إدانته . ولفشله في محاكم الولاية ، استأنف جريفيين أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة . في هذا الحكم الذي كان لصالح جريفيين ، استمر القاضي بلاك : ليس هناك تمييز له معنى بين قاعدة تمنع الفقراء حق الدفاع عن أنفسهم في محكمة نظر دعوى وواحد ينكر على الفقير إعادة نظر استئنافية لكل من لديه النقود الكافية لدفع الثمن مقدما » .

في عام ١٩٧٤ اعتبرت المحكمة أنه في غياب الوسائل البديلة المعقولة للوصول الاقتراع فان الولاية قد لا تطلب من مرشح معوز مصاريف القيد البالغة ٧٠١ دولار لاثبات اسمه في كشف الاقتراع في انتخاب مبدئي اتعيين مرشح لمركز مراقب ولاية . اعتبرت

المحكمة الرغبة في تحديد دخول الاقتراع لمرشحين ذوى شأن وهكذا تنفادى ،
اقتراعات « كشف الغسيل » ، ولكنها اقترحت تقديم عرائض بمضيها عدد وفير من
أصحاب الأصوات كبديل لسداد المصاريف .

تشريع الحقوق المدنية :

إن الحقيقة الكامنة وراء نصوص الدستور قد وضعت على التخصيص لحماية حقوق
الفرد تكون بداية قيودا على سلطة الحكومة ، ولايعنى هذا أن الحكومة القومية خلو من
السلطة كافة لاتخاذ عمل إيجابى لحماية مواطنيها من الضرر على يد الأفراد . من خلال ممارسة
سلطاتها المخولة ، وخاصة سلطة تنظيم التجارة بين الولايات ، تمارس الحكومة القومية
سلطة بوليسية فائقة على موضوع القضايا المحدودة . توجد الأمثلة المعروفة فى لائحة العبد
الأبيض ، لائحة الخطف الفيدرالية ، لائحة مستويات العمل المعتدل ، ولائحة الطعام النقي
والدواء . كان تكوين مكتب التحقيق الفيدرالى فى عام ١٩٠٩ بداية لقوة بوليس فيدرالية
فعالة . فى السنوات القريية أعطت إدارة العدل تأكيدا خاصا لحماية الحقوق المدنية . فأنشأت
قسما للحقوق المدنية داخل الإدارة فى عام ١٩٣٠ . بينما يقتصر التعديل الرابع عشر للتطبيق
على « عمل ولاية » فان أهمية قسمه الختامى لايمكن إعمالها . فهو ينص على أنه « سيكون
للكونجرس السلطة لفرض شروط هذه اللائحة ، بموجب تشريع مناسب » وتحويل تعديلات
عدة سلطة أخرى مماثلة للكونجرس .

لوائح الحقوق المدنية للأعوام ١٩٥٧ و ١٩٦٠ : بعد مناقشة شاملة ، أجاز
الكونجرس لوائح الحقوق المدنية فى ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ ، و ١٩٧٠ .
أنشأت لائحة ١٩٥٧ وكالة للحقوق المدنية ، مكونة من ستة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية
بتأكيد من مجلس الشيوخ . وقد امتدت فترة بقاء الوكالة بتشريع لاحق . وتحقق دعاوى
التمييز العنصرى ، تقدر السياسة الحكومية الخاصة بالحماية المتساوية ، وتخدم كدار معارضة
للمعلومات . لقد صممت أكثر اللوائح شيولا لعامى ١٩٥٧ و ١٩٦٠ ، لتعزيز النصوص
القانونية والأداة الإدارية لصيانة حقوق التصويت .

لائحة الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ :

بموجب شروط هذه اللائحة ، سيكون جميع الأفراد مخولين بخدمات متساوية
للوازم المعيشة العامة (بما فى ذلك انفرادى ، المطاعم ، المسارح ، والملاعب الرياضية)
دون أى تمييز بسبب الجنس . وتكون محاكم الأقاليم بالولايات المتحدة مخولة بمنح معونة ،

بما في ذلك التوصيات ، ضد إنكار هذا الحق ردا على دعاوى إما من قبل شخص مظلوم أو النائب العام .

تحرّم لائحة عام ١٩٦٤ على أى مستخدم يبلغ الخامسة والعشرين أو أفراد أكثر أن يميز في ممارسة العمل ضد أى واحد من أجل الأصل ، الدين ، أو الجنس ، أو أن تستخدم اتحادات العمال هذه المعايير في إدخالها الأعضاء . تأسست وكالة قوامها خمسة أعضاء « فرصة العمل المتكافئة » للمعاونة في الإذعان التطوعى للدمج في العمل ، ومساعدة المدعى العام للحصول على إنذارات من المحاكم في قضايا المقاومة ، يحرم التمييز العنصرى في أى نشاط تسانده الولايات المتحدة ماليا بموجب لائحة عام ١٩٦٤ ، وكل إدارة فيدرالية ، ووكالة تكون مخولة وضع القواعد القانونية وتقديمها ، بما في ذلك استرداد الاعتمادات ، المقرر لمنع التمييز العنصرى . هذه القواعد يجب اعتمادها من رئيس الجمهورية .

لائحة حقوق التصويت لعام ١٩٦٥ :

إن أثر اللائحة الرئيسى ينحصر في تحريم اختبارات محو الأمية كؤهل للتصويت في ألبانا ، ألاسكا ، جورجيا ، لويزيانا ، ميسيسى ، كارولينا الجنوبية ، فيرجينيا وبعض المقاطعات في كارولينا الشمالية . وينجز هذا بموجب القسم الرابع من اللائحة التى تمنع استخدام أى « اختبار أو حيلة » في ولاية أو أية شعبة يكون أقل من ٥٠ ٪ من الأشخاص البالغين سن التصويت يقيمون فيه ثم قيدهم في أول نوفمبر ١٩٦٤ . « اختبار أو حيلة » تعرف كإى حاجة لازمة للتصويت لهذا الشخص .

١ - يقيم الدليل على قدرته على الكتابة والقراءة ، الفهم ، أو تفسير أى شئ .

٢ - يظهر أى إنجاز تعليمى أو معرفته لأى موضوع معين .

٣ - يمتلك سمعة أخلاقية حسنة .

٤ - يثبت مؤهلاته في مستند الحاصلين على حق التصويت المسجلين أو أعضاء أى طبقة أخرى .

خلافا لما سبق توضيحه ، تقيم اللائحة احتمال استخدام ولايات معينة اختبارات محو الأمية كوسيلة للتمييز العنصرى في التصويت وتلقى عبء التغلب على هذا الرغم عليهم ، لإزالة هذا العجز الفيدرالى المفروض ، يجب على الولاية أو التقسيم السياسى الذى ينطبق عليه أن يرفع قضية على الولايات المتحدة في محكمة الناحية من مقاطعة كولومبيا ويحصل على حكم خطائى يقضى بأنه لم يمارس أى تفريق عنصرى في حقوق التصويت خلال الخمس سنوات (عشر سنوات بموجب تعديل ١٩٧٠) السابقة لتسجيل القضية .

يكون محرما على محاكم المقاطعات بخلاف الموجوده في مقاطعة كولومبيا إصدار أى إنذار ضد تنفيذ اللائحة بالقوة .

يجب على أية ولاية أو تقسيم سياسى خاضعة لللائحة ١٩٦٥ الاستحواز على موافقة قبل حدوث أى تغيير فى قوانين انتخابها ، فمثلا ، تغيير فى مقاطعات الانتخاب . يجب الحصول على هذه الموافقة من محكمة المقاطعة كولومبيا أو من النائب العام . بموجب شهادة من النائب العام بأن تعيين موثقين فيدراليين يكون ضروريا لأى تقسيم سياسى لولاية تشملها نصوص اللائحة ، ستعين وكالة الخدمة المدنية ممتحنين ، ضباط استماع ، وأفراد آخريين حسب الحاجة لتولى التسجيل فى المراكز المقررة . بموجب التواعد المقررة من قبل الوكالة ، سيختبر الموثقون الفيدراليون الطالبين ويسجلون الذين لديهم المؤهلات التى قررها قانون الولاية ولم يبطلها القانون الفيدرالى . وترسل القوائم المسجل بها أسماء الأفراد إلى موظفى الانتخاب المحليين .. يجب السماح للشخص المسجل بهذه الطريقة بالتصويت ، مادام اسمه مقيدا بالقائمة المرسله للموظفين المعينين للانتخاب على الأقل ٤٥ يوما قبل موعد الانتخاب .

بينما تحرم نصوص اللائحة استخدام امتحانات محو الأمية القابلة للاستعمال فى ثمانى ولايات فقط ، فإن نصا يحرم أية ولاية من وضع شرط على حق الشخص فى التصويت بموجب قدرته على القراءة أو شرح أى شىء باللغة الانجليزية . وقد اعترض على دستورية هذا النص فى قضية اختبار قدرة ولاية نيويورك على رفض حق التصويت لمقيمين من كوستاريكا الذين كانوا لا يعرفون قراءة الانجليزية . وقد ألغت المحكمة قانون نيويورك وأجازت القانون القومى .

لائحة الحقوق المدنية لعام ١٩٦٨ :

تقرر هذه اللائحة جزاءات للتدخل مع أى شخص من أجل لونه أو دينه ، فى ممارسة عدة حقوق معينة ، تشمل التصويت ، التقدم لوظيفة ، وحضور الحفلات السيماية . كما تقرر جزاءات لاستخدام التسهيلات للمتاجرة بين الولايات فى ترويج شغب ؛ وعينت حقوقا عديدة للهنود الحمر ، الأمريكيين . ولكن قلب اللائحة يتناول « المسكن النظيف »

تحرم اللائحة ماتعتبره « ممارسة إسكان تمييزية » على أى مالك لأى عقار أن يوضح أفضلية مبنية على الجنس عند بيع أو تأجير أى مسكن ؛ ويشمل المصطلح « مسكن » كما هو مستخدم فى اللائحة « أى أرض فضاء تعرض للبيع أو الايجار للبناء أو الإسكان عليها » ابنى مصمم للاستعمال فى السكنى . بموجب نصوص اللائحة ، يعتبر غير جائز شرعا رفض

تأجير أو بيع أى مسكن اشخص بسبب جنسه ، أو « يضع ، يطبع ، ينشر ... أية ملاحظة ، إفادة ، أو إعلان ، بخصوص البيع أو الإيجار لمسكن تدل على أية أفضلية ، قيد ، أو تمييز مبنيًا على الجنس ... » بخلاف الحظر ضد الإعلان عن أفضلية جنسية ، لا تنطبق تحريمات اللائحة على :

١ - منزل عائلة مفرد باعه أو أجره مالكه (مادام لا يمتلك أكثر من ثلاثة بيوت مماثلة ولا يستخدم خدمات وكيل الملك الثابت) أو :

٢ - « غرف ، أو وحدات سكنية فى مساكن تشتمل على محلات إقامة مشغولة أو يقصد شغلها بلا أكثر من أربع عائلات تعيش منفصلة بعضها عن بعض ، إذا كان المالك يحتفظ لنفسه فعلاً ويشغل أحد مساكن المعيشة هذه كماوى له » زد على ذلك ، فإن اللائحة لا تحرم ناديا خاصا « يكون هدفه الأساسى أو أهدافه تجهيز مساكن يمتلكها أو يديرها لغير أهداف تجارية ، من تحديد الإيجار أو أشغال مثل هذا المسكن لأعضائه أو من إعطاء أفضلية لأعضائه » .

تعديلات حقوق التصويت لاعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٥ :

هذه اللوائح أجرت تعديلات بسيطة فى نصوص متفرقة للخليط من النصوص الموجودة فى فصل ٤٢ من القانون المدنى للولايات المتحدة ، وأضافت نصوصا جديدة لها أهميتها .

إن خطر استخدام اختبارات محو الأمية كصفة مؤهلة للتصويت قد أصبحت دائمة وتشمل أرجاء الدولة كلها .

كان استخدام مواد الانتخاب ذات اللغتين ، بما فى ذلك الاقتراع ، مطلوبًا فى أى تقسيم سياسى بموجب تصميم مدير الإحصاء .

١ - إن أكثر من ٥ ٪ من المواطنين الذين بلغوا سن التصويت فى مثل هذا التقسيم السياسى كانوا هنودا أمريكيين .

٢ - إن معدل الأمية بين مثل هؤلاء الأشخاص كمجموعة كانت أعلى من نسبة الأمية القومية . بمقدور تقسيم سياسى للحصول على نجدة من حاجة الانتخاب بلغتين بإقامة الدليل لمحكمة الأقاليم المحلية بالولايات المتحدة أن معدل الأمية لأقلية جموع لغتها كانت أدنى من معدل الأمية القومية .

إذا كان أقل من ٥ ٪ من المواطنين البالغين سن التصويت في ولاية أو تقسيم سياسى لديه أقلية لغوية قوامها ٥ ٪ صوتت في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٢ ، فإنها أصبحت خاضعة لتقييد كامل للأئحة حقوق التصويت لعام ١٩٦٥ حسب تطبيقها الأصلي على سبع ولايات جنوبية : لاتغير في قوانينها الانتخابية يمكن تطبيقها حتى يتم التصديق عليها من قبل النائب العام للولايات المتحدة ، وكان أسلوبها الانتخابي قيد ملاحظة ومباشرة الموظفين الفيدراليين .



الفصل السادس

القومية والهجرة

المواطن حسب تعريف قاموس ويبستر هو « عضو في دولة ، يدين بالولاء للحكومة ومستحق للحماية منها ؛ — معارض للأجنبي » يبحث هذا الفصل بداية في تعريف القومية ، والطرق التي بموجبها تكتسب القومية أو تفقد ، وسياستنا حول الهجرة .

المواطنون والناخبون الممتازون :

إن حقيقة قصر تقديم الامتيازات والحقوق السياسية على المواطنين فقط وليس للأجانب تثير سوء فهم عام بأن القومية والتمتع بحقوق سياسية تكون اصطلاحات مترادفة . لا يمكن أن يصدق هذا في ديمقراطية من الطهارة بحيث لا تفرقة تعمل على أساس تصنيف تقليدي كالسن والإلمام بالكتابة والقراءة .

في الولايات المتحدة ، يكون المصطلحان « مواطن » و « ناخب » مترادفين على الإطلاق . يكون الناخب شخصا مؤهلا بموجب قوانين دولة للتصويت ؛ ويستبعد القاصرون المجذوبون ، ومجاميع معينة من المواطنين على وجه العموم من هيئة المنتخبين .

الدولة وحقوق المواطن القومية :

تعتبر القومية المزدوجة وصفا مميزا للحكومة الأمريكية ، ولاية وقومية : بالحصول على الاستقلال ، أصبح الرعايا الانجليز السابقون مواطني ثلاث عشرة ولاية منفصلة ، وظلوا على هذا الحال بموجب مواد الاتحاد . وقد احتوى الدستور ، كما كتبه المؤتمر الفيدرالي لعام ١٧٨٧ ، إشارات لكل من القومية الأهلية والولاية ، ومع ذلك فانه لم يتضمن تعريفا لأي منها ، وفي الفترة الكائنة قبل الحرب كانت هناك مناقشة واسعة حول أي من القوميتين كانت لها أهمية أسبى : عندما ربط الجنرال روبرت لي مصيره باتحاد الجنوب اعتبر ولاءه لفرجينيا متقدما على ولائه للولايات المتحدة .

في قضية دورد سكوت ضد سانفورد حكمت أكثرية المحكمة العليا بأن الأسود لا يمكن أن يصبح مواطنًا للولايات المتحدة . وقد غير التعديل الرابع عشر للدستور هذا المفهوم وأصبح ساري المفعول في عام ١٨٦٨ : أبكر من عام ١٩١٧ ، حكمت المحكمة بأن سلطة

الكونجرس بموجب اللائحة الأولى قسم ٨ « لتأسيس حجم موحد لمنح حقوق الجنسية » كان مانعا ، ومنذ تبني التعديل الرابع عشر ، غيمت القومية الأهلية في أمريكا على قومية الولاية . وإن يكن التمييز بين الاثنين مازال جزءا هاما لقانوننا الدستوري .

القومية بالمولد :

تعتبر القاعدتان المستخدمتان في الأمم الحديثة المتحضرة لتقرير القومية بالمولد Ius soli والأصل (Ius Sanguinis) . تستعمل الولايات المتحدة القاعدتين معا .

القومية بمكان الولادة :

ينص التعديل الرابع عشر على أن « جميع المواطنين المولودين أو الداخلين في جنسية الولايات المتحدة ، والخاضعين لسلطانها الشرعية ، يكونون مواطنين للولايات المتحدة والولاية التي يقطنونها » . يوجد أهم قرار يتضمن تفسير هذه الفقرة في قضية الولايات المتحدة ضد وونج كيم آك الصيني والمعترف بمولده في الولايات المتحدة ، رفض موظفو الهجرة الأمريكيون دخول وونج البلاد بعد زيارة مؤقتة للصين . وقد بنى هذا الزعم على أساس أن وونج لم يكن مواطنا للولايات المتحدة بسبب والديه ، مع أنه يسكن الولايات المتحدة ، فقد كانا من رعايا إمبراطور الصين وغير لائقين للقومية بموجب قوانين الولايات المتحدة ، مع ذلك ، فقد حكمت المحكمة العليا أن وونج كان مواطنا للولايات المتحدة . وكتب القاضي جراي يقول :

يؤكد التعديل الرابع عشر القاعدة القديمة والأساسية للقومية بالمولد داخل البلاد ، بالولاء وتحت حماية البلاد ، ويشمل جميع الأطفال المولودين هنا لمقيمين أجانب باستثناءات أو صفات (القديمة قدم القاعدة ذاتها) من أطفال حكام أجانب أو وزراءهم (دون القناصل) ، أو مولودين على سفن عمومية أجنبية ، أو أعداء في الداخل وأثناء احتلال معاد لجزء من أراضينا ، وبالإستثناء الإضافي لأطفال أعضاء القبائل الهندية الذين يدينون بالولاء المباشر لقبائلهم المتعددة . يحتوي التعديل ، في كلمات واضحة وقصد صريح ، على الأطفال المولودين داخل أراضى الولايات المتحدة من جميع الأشخاص الآخرين ، أية سلالة أو لون ، مقيم داخل الولايات المتحدة . كل مواطن أو رعية بلد آخر ، أثناء سكناه هنا ، يكون داخلا في الولاء والحماية ، ومن ثم خاضعا للسلطة القضائية للولايات المتحدة .

إن القومية بالمولد ، كما يعرفها الدستور ، لا يمكن تقييدها ، ومع ذلك فإن الكونجرس حر في مد القومية بالمولد كما يراه مناسبا . بموجب لائحة الهجرة والجنسية لعام ١٩٥٢ ، يعتبر الآتون مواطنين للولايات المتحدة بمكان المولد :

١ - شخص ولد في الولايات المتحدة (بما في ذلك بيورتوريكو ، جوام ، والجزر العذراء للولايات المتحدة) والتابعة للسلطة القضائية منها .

٢ - شخص ولد في الولايات المتحدة لعضو من قبيلة هندية ، إسكيمو ، ألوشيان أو غيرها من القبائل الأبوريغينيات (الأصلية) .

٣ - شخص لأبوين محولين وجد في الولايات المتحدة لم يتجاوز الخامسة من عمره . حتى ظهوره ، قبيل بلوغه الحادية والعشرين من العمر ، ولم يكن قد ولد بالولايات المتحدة .

القومية بالأصل :

القوانين القديمة : القومية بالأصل ، معترف بها في قانون عام ، تبنته الولايات المتحدة من زمن قديم . في ٢٦ مارس ١٧٩٠ صادق الكونجرس على أن « أطفال مواطني الولايات المتحدة الذين قد يولدون وراء بحر أو خارج حدود الولايات المتحدة سيُعتبرون كمواطنين طبيعيي المولد ، مادام حق القومية سوف لا يهبط لأشخاص لم يقطن أبائهم الولايات المتحدة قط » . هذه اللائحة ولوائح عام ١٨٠٢ و ١٨٥٥ اللاحقة ، المتضمنة لنفس المبادئ ، قد وطد القومية بالأصل على قومية الأب وحده . لأن قومية الزوجة اعتبرت أنها قومية الزوج قبيل لائحة كابل لعام ١٩٢٢ ، ولكن هذه اللائحة اعترفت بالمركز المنفصل والمستقل للزوج والزوجة بالنسبة إلى القومية . ولائحة مايو ١٩٣٤ اعترفت بالقومية عند المولد من والديه من أي من الوالد أو الأم ، وإذا كان أحد الأبوين أجنبيا يجب على الطفل أن يعيش في الولايات خمس سنوات متواصلة قبل يوم مولد الثامن عشر كي يحصل على الجنسية .

لائحة الهجرة والجنسية لعام ١٩٥٢ :

بموجب هذه اللائحة ، وتعديلها ، يكون الشخص مواطنا للولايات المتحدة عند المولد إذا كان كلا والديه مواطنين ، بشرط إقامة أحد الوالدين في الولايات المتحدة . وقد يصبح شخص مواطنا عند المولد أيضا إذا كان واحد من والديه مواطنا أمريكيا ، ولكن في هذه الحالة فإن الوالد المواطن يجب أن يكون قد أقام بالولايات المتحدة بصفة مستمرة لمدة عامين فيما بين سن الرابعة عشرة والثامنة والعشرين من مولده .

التأقلم (منح حقوق الجنسية) :

من وقت لآخر يضفي الكونجرس حقوق الجنسية على مجموعة من الناس . وبموجب هذا الشكل من التأقلم الجماعي ، فإن الجنسية قد أُسبغت على سكان جوام ، بيورتوريكو ، والجزر العذراء .

تكون السلطة التشريعية لمنح حقوق المواطن لأفراد مقيمين داخل أراضيهم . حولة للمحاكم الإقليمية للولايات المتحدة ، وفي جميع المحاكم المسجلة في أية ولاية أو إقليم بالولايات المتحدة لديها ختم ، كاتب ، وسلطة تشريعية تكون فيها القضايا المعروضة وقيمتها غير محدودة . وبموجب طلب كاتب محكمة مرخصة ، فان النائب العام سيقدم النماذج الضرورية لإجراءات التأقلم .

صلاحيات التأقلم :

لابد أن يكون المهاجرون قد سمح لهم بالدخول لإقامة دائمة ، وعمرهم ثمانية عشر عاما على الأقل ، ولا بد أن يكونوا قد أقاموا في الولايات المتحدة لمدة خمس سنوات ، وفي الولاية التي يقدم فيها الطاب لمدة ستة أشهر سابقة للتقدم بطلب التأقلم . وخلال هذه الفترة يتحتم عليه أن يتصرف بسلوك خلقى حسن ، متعلقا بمبادئ دستور الولايات المتحدة ، وحسن التطبيع والخضوع لنظام هذا البلد ونعمته . يجب أن يبرهن على فهم اللغة الانجليزية ، ومبادئ حكومة الولايات المتحدة وتنظيمها . إن لائحة المؤهلات الجنسية السابق وجودها قد ألغيت تماما . توضيح لائحة عام ١٩٥٢ أن « حق الشخص كى يصبح مواطنا متجنسا بالولايات المتحدة سوف لا ينتقص بسبب الجنس أو العرق أو لكونه متزوجا » . المصطلح « غير لائق للجنس » الذى كان يشغل مكانا هاما في الماضي ، أصبح الآن محصورا في طبقتين من الأشخاص :

- ١ - أجنبي أدانته مجلس عسكري أو محكمة مختصة لكونه محتالا أو هاربا ،
- ٢ - أجنبي تقدم بطلب ومنح إعفاء من الخدمة العسكرية على أساس أنه أجنبي .

حالات خاصة :

- ١ - زوجات : قد تمنح زوجة مواطن للولايات المتحدة حق المواطنة بعد إقامة ثلاث سنوات .
- ٢ - أطفال : يصبح طفل الأجنبي تحت السادسة عشرة من عمره ، مواطنا دون الإذعان لضرورات المقيمين الآخرين مادام لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر ، ومقيما بالولايات المتحدة مع والديه المواطنين .
- ٣ - المواطنون السابقون : قد يحصلون ثانية على جنسيتهم دون فترة الإقامة المقررة .
- ٤ - الأجانب ذوو الخدمة العسكرية : الأجنبي الذى خدم بشرف في مركزه العسكري خلال الحرب العالمية الأولى أو الثانية قد يحصل على الجنسية دون الحاجة للإقامة المقررة .

أجنبي خدم بشرف في القوات المسلحة للولايات المتحدة في أى وقت على مدى ثلاث سنوات يكون مؤهلاً للتجنس إذا قدم طلبه أثناء وجوده بالخدمة أو خلال ستة أشهر بعد انتهاء مثل هذه الخدمة .

٥ - أجنبي نوتى . سمح له بالدخول قانوناً للإقامة الدائمة ، قد تعتبر إقامة إنشائية في الولايات المتحدة لخدمته لفترات من الزمن على ظهر سفينة مملوكة للولايات المتحدة تعتبر الولايات المتحدة مرسأها الوطنى .

الإجراءات :

يجب أن يقدم الطالب أولاً التماساً مبدئياً (نموذج ن - ٤٠٠) في مكتب الهجرة وخدمة التجنس . وعندئذ قد يمكنه تقديم عريضة في مكتب كاتب محكمة التجنس ، بالتماس من نسختين للتجنس . يجب أن يكون هذا التماس على نموذج يحدده النائب العام ويحتوى على جميع الحقائق المثبتة والتي يراها جوهريّة . ولا يمكن اجتماع جلسة المرافعة لمثل هذا التماس قبل مضي ثلاثين يوماً بعد تقديم التماس . قبل جلسة الاستماع تقوم إدارة الهجرة والتجنس ببحث عن أهلية مقدم الطلب وتقدم توصياتها للمحكمة التي يكون التماس منظوراً أمامها .

يجب أن تكون جلسة المرافعة النهائية في محكمة مفتوحة ، ما لم يكن قد تم اجتماع عمومى كجزء من التحقيق بواسطة المصلحة سابقاً . في كل حالة يسمح لها بالدخول في القومية ، يجب أن يحلف الطالب انمين في محكمة مفتوحة متعهداً :

١ - أن يؤيد دستور الولايات المتحدة .

٢ - أن يقطع عن ويتبرأ تماماً من كل ولاء لأى قوة أجنبية سواء كان مواطناً سابقاً فيها أو تابعاً لها .

٣ - يدعم ويدافع عن دستور الولايات المتحدة وقوانينها ضد جميع أعدائها ، قوميين أو أجانب .

٤ - يحمل نية حسنة وإخلاصاً لنفس الشيء .

٥ - (أ) يحمل السلاح من أجل الولايات المتحدة عند الحاجة بحكم القانون ، أو

(ب) إذا منع من حمل السلاح ، أن يقوم بأى خدمة غير قتالية في قوات الولايات المتحدة المسلحة إذا طلب منه ذلك بحكم القانون ، أو

(ح) إذا كان معترضاً على الخدمة في القوات المسلحة ، أن يؤدي عملاً ذا أهمية

قومية تحت إدارة مدنية عندما يطلب منه ذلك قانوناً . وكجزء من إجراءات التجنس ، فقد يغير المهاجر اسمه .

نقض التجنس :

وفقا لنص الدستور الحاكم ، فان بمقدور المواطن المتجنس أن ينقض تجنسه على أساس أنه قد حصل عليه بإخفاء حقيقة مادية أو بتحريف متعمد . إن اتخاذ محل إقامة دائم في بلد أجنبي خلال خمس سنوات بعد التجنس يجعله لأول وهلة دليلا على عدم الرغبة من جانب المواطن المتجنس عندما تجنس للإقامة بصفة دائمة في الولايات المتحدة ، ومن ثم يكون أساسا لنقض القومية . بالمثل ، بموجب نص القانون ، فإن عضوية في أو الاشتراك مع منظمة هدامة خلال الخمس سنوات التالية للتجنس تعتبر لأول وهلة دليل افتقار للارتباط بدستور الولايات المتحدة في وقت التجنس .

إن صعوبة تطبيق مثل هذا المعيار ، مع ذلك ، توضحه العبارة الآتية للقاضي فرانكفورت : « إن نقض التقدم للتجنس لأن العقل القضائي لم يكن مقتنعا بأن اختبار الولاء لم يكن ملائما يشكل معضلة جد مختلفة عن نقض شهادة التجنس بمجرد صدور أمر الدخول في المجتمع الأمريكي الجنسية ... حيث يتضمن طلب « عدم الشرعية » في الحقيقة مسائل العقيدة أو الخداع ، يكون الإثبات مخادعا ، والحكم الموضوعي ، حتى من قبل أعظم العقول تنظيما ، لا يؤمن له . ولهذا فان الحرمان من الحقوق المدنية بناء على هذا النمط يستدعي إثباتا راجح الوزن .. » .

فقدان الجنسية :

تعلن لائحة الهجرة والرعاية لعام ١٩٥٢ عشر فقرات بموجبها قد يفقد مواطنو الولايات المتحدة ، سواء بحسب المولد أو بالتجنس ، جنسيتهم . بين هذه الفقرات يكون : الحصول على جنسية دولة أخرى ، وحلفه بمين الولاء لدولة أجنبية ، خدمته في القوات المسلحة لدولة أجنبية « ما لم يكن مخولا بفعل ذلك بصريح العبارة بقوانين الولايات المتحدة » التصويت في انتخابات سياسية لدولة أجنبية ، الفرار من الخدمة العسكرية للولايات المتحدة في زمن الحرب أو عند الضرورة القومية بغرض تفادي الخدمة العسكرية ، وارتكاب أحد أعمال الخيانة . في عام ١٩٥٨ اعتبرت المحكمة العليا الهروب من القوات المسلحة أساسا لفقدان الجنسية . كان القرار بخمسة أصوات ضد أربعة ، وقد عكست سلسلة الآراء تباينا شاسعا في وجهات النظر . فقد رأى ثلاثة قضاة (وارين ، بلاك ، ودوجلاس) أن الكونجرس ليست لديه السلطة لتجريد أي شخص من جنسيته ؛ ورأى قاضيان (برينان وهويتكر) بينما يمكن الكونجرس أن ينفي مواطنا من أجل بعض أعمال معينة ، مثل التصويت في انتخاب أجنبي ، فانه يتعدى سلطاته عند فرضه النفي لقاء الهروب ؛ أربعة قضاة (فرانكفورت ، بورتون ، كلارك ،

وهارلان) رأوا أن الكونجرس قد تصرف في حدود سلطاته وأن « الدستور لم ينحل
القضاة للمحكم على ما يفعله الكونجرس والشعبة التنفيذية » .

في عام ١٩٦٣ أبطلت المحكمة العليا شرط لائحة القومية الذي يعلن أن مواطن الولايات
المتحدة سيفقد جنسيته بموجب « الانصراف عن أو المكوث خارج السلطة الشرعية
للولايات المتحدة في زمن الحرب ... بغرض تفادي التدريب أو الخدمة في القوات المسلحة
للولايات المتحدة ... » في عام ١٩٦٤ اعتبرت المحكمة النص الذي يشترط أن المواطنين
المتجنسين سوف يفقدون جنسية الولايات المتحدة بالإقامة المستمرة لمدة ثلاث سنوات
في الدولة الأجنبية التي كان مواطناً فيها . في هذه الحالة كتب القاضي دوجلاس : « لقد
بدأنا من المقدمة المنطقية التي تقضي بأن الحقوق القومية للمولود في الوطن والشخص
المتجنس تكون لها نفس المقام الرفيع والتعایش ... » وفي النهاية ، في عام ١٩٦٧ ، اعتبرت
المحكمة الفقرة الشرطية التي تقضي بأن مواطن الولايات المتحدة يفقد جنسيته إذا أدلى
بصوته في انتخاب سياسي لدولة أجنبية . اتخذ أغلبية القضاة موقفاً يعتبر التنازل الاختياري
هو الطريق الوحيد الذي بموجبه يمكن فقدان قومية الولايات المتحدة . وخالف أربعة
قضاة ، آخذين في الاعتبار أن الاغتراب يعتبر السبب الوحيد كمبرر شرعي لممارسة
سلطة الكونجرس .

ازدواج الجنسية :

من تطبيق قواعد *ius soli* ، *ius sanguinis* ، فإن من الممكن أن يحصل
إنسان عند مولده على جنسية كل من الولايات المتحدة ودولة أجنبية أخرى .
فإن ما يكون سبباً لفقدان مواطن أمريكي من هذه الفئة لجنسيته الأمريكية لم يتضح بعد .
فقد أبطلت المحكمة العليا العديد من الفقرات الشرطية للائحة الصفة القومية عن فقدان
الجنسية حتى فقد القانون الكثير من قوته كدليل يهتدى به . في قضية نظرت في عام
١٩٥١ فقد ياباني أمريكي فيها جنسيته الأمريكية ، واستقر رأي المحكمة العليا :
« كما سبق لنا القول ، بأن الجنسية المزدوجة مسألة مسلم بحقوقها سلفاً في كلتا الدولتين .
ولا يمكنها البقاء إذا كان ادعاء الحقوق أو افتراض المسئوليات القانونية لأحدهما قد
قد اعتبرت متنافرة مع الاحتفاظ بالأخرى . مثلاً ، عندما يحمل إنسان جنسية مزدوجة ،
فإنها لا تكون بالضرورة متعارضة مع جنسيته في إحدى الدولتين ، استخدام جواز سفر
يدل على جنسيته في الأخرى ... ومن ثم ، فإن استخدام المتظلم لجواز سفر ياباني في
رحلته للصين ، واستعماله القيد الكوزيكي للحصول على عمل في معسكر « أوياما » ،
الانحناء للإمبراطور ، وتقله للأوراق التهديدية من الحكومة اليابانية قد لا تعني بصفة

معقولة أكثر من قبول بعض المسائل الطفيفة التي تيسرها جنسيته اليابانية بموجب جنسيته المزدوجة » .

المهاجرة :

لاشك أن نمو عدد السكان الأمريكيين ، باستثناء الهنود ، يعتبر نتيجة حتمية للهجرة بموجب الدستور ، فان السيطرة على الهجرة تتوقف على الكونجرس الأمريكي .

خلفية تاريخية :

في تاريخنا القديم لاقت المهاجرة تشجيعا ، وقبل عام ١٨٨٢ ، كانت اللائحة الوحيدة للكونجرس المنظمة للموضوع تحتاج ببساطة لقائمة بعدد المهاجرين القادمين على كل سفينة . وقد تسببت المنافسة بين العمال الأمريكيين والصينيين على الساحل الغربي عن ظهور أول قوانين قومية مقيدة للمهاجرة .

العمال الصينيون غير المهرة ، الذين يجلبهم مديرو المناجم بكثرة كعمال في المناجم أو السكك الحديدية ، كانوا في أول الأمر يقابلون بالترحاب ، ولكن عندما زاد عددهم ، فان المنافسة غير العادلة للعامل الأمريكي الناتجة عن وضاعة مستوى معيشة العمال الصينيين أصبحت هدفا لهجوم العمالة المنظمة . فقد بدأت بأقل من ألف صيني عام ١٨٧٠ إلى أن بلغت ٧١,٠٠٠ في ١٨٨٠ ، وزاد عدد السكان الصينيين على الساحل الغربي إلى ٧١,٠٠٠ نسمة في ١٨٧٠ ، حتى بلغ ١٠٥,٠٠٠ في ١٨٨٠ ، ثم ١٣٢,٠٠٠ في ١٨٨٢ . في هذا العام أجاز الكونجرس لائحة منع الصينيين ، ولائحة أخرى تمنع المحكوم عليهم ، والمجانين ، المعتوهين والمتسولين .

في الوقت الذي حجبت فيه المهاجرة الصينية ، كان المهاجرون اليابانيون للولايات المتحدة ، قليلين نسبيا ، يبلغون ٢,٦٠٥ نسمة فقط قبل ١٩١٠ . في عام ١٩٠٧ أمضى الرئيس تيودور روزفلت اتفاقية جنتلمان مع اليابان بموجبها لا تصدر الحكومة اليابانية جوازات سفر للولايات المتحدة للعمال اليابانيين إلا في ظروف معينة . وبعد ذلك ، تدنت الهجرة اليابانية بشدة .

المهاجرون القدامى والجدد :

أثناء « المهاجرة القديمة » ، كانت أغلبية المهاجرين من شمال أوروبا وغربها ، وخاصة من الجزر البريطانية ، ألمانيا ، البلاد الاسكندنافية ، فرنسا ، هولندا ، وسويسرا بعد ١٨٨٠ ، مرحلة المهاجرة الحديثة ، تزايد العدد بشكل فائق وتغير واضح في

جنسيات المهاجرين . كان المصدر الرئيسى للمهاجرين الجدد من جنوب أوروبا وشرقها وخاصة إيطاليا ، بولندا ، النمسا ، المجر ، وروسيا .

تبنى نظام الحصص :

بمواجهة تدفق متجدد من المهاجرين عقب الحرب العالمية الأولى ، تبنى الكونجرس عام ١٩٢١ نظام الحصص . إن المميزات الأساسية لهذا النظام حسب تطوره عندما ألغى بموجب لائحة عام ١٩٦٥ كانت كما يلي :

نظام الحصص :

كان لكل بلد مستقل ، مستملكة مستقلة ، إقليم تحت الانتداب ، وإقليم تحت الوصاية الدولية مساحة معينة . كانت حصص أية مساحة مقتطعة تمثل سدس الواحد في المائة من عدد السكان في الولايات المتحدة القارية في عام ١٩٢٠ يمكن إضافته بالأصول القومية لمثل هذه المساحة ، بمعدل أدناه مائة لأية مساحة مقتطعة يمكن قيده بها كانت المساحة التي ولد بها . وهكذا فإن السويدي المولود في فرنسا كان يحين ضمن الحصص الفرنسية .

كانت الحصص الأكبر مخصصة لبريطانيا العظمى ، إيرلندا ، بولندا ، وإيطاليا . لم يكن نظام الحصص مطبقا على البلاد المستقلة في نصف الكرة الغربي .

قوانين المهاجرة الحالية :

كان إلغاء نظام الحصص جزءا من برنامج الرئيس ليندون جونسون من أجل مجتمع كبير . تمشيا مع المساواة السائدة في هذا الوقت ، ألغت لائحة المهاجرة لعام ١٩٦٥ التمييزات السابق تأكيدها بالقانون موازنة التكوين القومى والعرقى للسكان الأمريكين . فلم يعد يخصص للدول الأوروبية حصص قوامها ١٤٩,٣٧٢ مهاجرا بالمقارنة بـ ٣,٦٦٦ لآسيا و ٤٦٧٣ لأفريقيا . من الآن فصاعدا ستمتع دول أوروبا ، آسيا ، وأفريقيا بمعدل متكافئ . وضعت تفاصيل القانون الجديد في أسفل . كانت النتيجة التي تستوقف الانتباه لتطبيقه زيادة في عدد المهاجرين من آسيا لدرجة زيادة عددهم عن العدد الذي سمح به للقادمين من أوروبا وأفريقيا معا .

بموجب لائحة المهاجرة كما عدلت عام ١٩٧٦ تم تقسيم المهاجرين إلى ثلاث طبقات :

١ - ذوى القربى المباشرين :

يسمح بدخول ذوى القربى المباشرين بأعداد غير محددة . ويندمج تحت هذه الطبقة الأولاد غير المتزوجين تحت الحادية والعشرين من العمر ، زوجات ، ووالدا مواطني

الولايات المتحدة البالغين ، وفي عام ١٩٧٥ ، بلغ عدد الذين سمح لهم بالدخول بموجب هذا النسق ٩١,٥٠٤ نفسا .

٢ - مهاجرون مخصوصون :

هذا النسق يشمل المهاجرين السابق دخولهم للإقامة الدائمة بعد العودة من إقامة بالخارج ، مواطنون سابقون للولايات المتحدة يطالبون بإعادة حصولهم على الجنسية ، قساوسة الطوائف الدينية ، بعض موظفي حكومة الولايات المتحدة من الأجانب وزوجاتهم المصاحبين لهم ، أزواج ، وأطفال . في عام ١٩٧٥ بلغ عدد الذين سمح لهم بالدخول من هذه الفئة ٧,٠٨٠ فردا .

٣ - مهاجرون خاضعون لحدود رقمية :

وضع حد أعلى لعدد المهاجرين (بخلاف ذوي القربى المباشرين والمهاجرين المخصوصين) الذين يصرح لهم بالدخول سنويا - ١٧٠ ألفا للأجانب المولودين في نصف الكرة الشرقى ، ١٢٠ ألفا للأجانب المولودين في نصف الكرة الغربى . ولن يتوافر لأكثر من ٢٠ ألفا سنوياً من الأجانب المولودين في دولة واحدة ، ولا أكثر من ٦٠٠ أجنبي مولود في مستعمرة أو بلد تابع لدولة أجنبية . يقيد المهاجرون مقابل الدولة التي ولدوا فيها باستثناء حالات معينة . يمكن قيد المهاجرين المولودين في بلد مكفول مقابل الحدود العددية لوطنهم الأم ونصف الكرة الذي يقع فيه البلد المكفول .

يمنح الأشخاص الخاضعون لحدود رقمية تأشيرة على جوازات سفرهم على أساس الأسبق للحصول على الجنسية والنسبة المئوية للتخصيصات :

١ - الأبناء والبنات غير المتزوجين فوق الـ ٢١ سنة من العمر من أبوين مواطنين بالولايات المتحدة - أول ٢٠ ٪

٢ - زوجات وأبناء وبنات غير متزوجين لأجانب مقيمين - ٢٠ ٪ من الجملة مضافا إليها أى جزء لم يستغل من طبقة ١ . .

٣ - أعضاء الحرف ، علماء ، وفنانون - ١٠ ٪ من المجموع .

٤ - الأبناء المتزوجون لمواطنين بالولايات المتحدة زائد أى جزء لم يستعمل من طبقات ١ إلى ٣ .

٥ - إخوة وأخوات مواطني الولايات المتحدة مادام مثل هؤلاء المواطنين على الأقل يبلغون ٢١ سنة - ٢٤ ٪ من المجموع زائد أى جزء لم يستعمل من طبقات ١ حتى ٤ .

٦ - المهرة من الأفراد وغير المهرة القادرين على ملء عجز معين في العمالة بالولايات المتحدة - ١٠ ٪ .

٧ - اللاجئون من الدول الشيوعية ، أو مساحات يسيطر عليها الشيوعيون ، ومن مساحات بالشرق الأوسط ، واشخاص انتزعوا نتيجة لنكبة طبيعية - ٦ ٪ (حسب تميزه عن الأجانب في الطبقات الأخرى ، الذين سينالون تأشيرات المهاجرين الذين أقاموا بالولايات المتحدة لمدة لا تقل عن سنتين) .

٨ - فيما عدا ذلك ، المهاجرون المؤهلون في الترتيب المدون تاريخيا لمؤهلهم - أى جزء من جملة عدد التأشيرات المرخصة والتي لم تستغل بالطبقات من ١ حتى ٧ .
يوجد لدى بعض قناصل الولايات المتحدة في بلاد أجنبية كشف انتظار لطلبات إذن دخول منتظرة الموافقة على مدى يزيد عن العام .

مهاجرون منحوا حق'الدخول بموجب مكان مولدهم

| مكان المولد | عام ١٩٦٥ | ١٩٧٥ | نسبة التغير المثوية |
|-----------------|----------|---------|---------------------|
| أوروبا | ٢٩٦,٦٩٣ | ٣٨٦,١٩٣ | ٣٠,٢ + |
| آسيا | ٢٠,٦٨٣ | ١٣٢,٤٦٩ | ٥٤٠,٣ + |
| أميركا الشمالية | ١٢٦,٧٢٩ | ١٤٦,٦٦٨ | ١٥,٧ + |
| أميركا الجنوبية | ٣٠,٩٦٢ | ٢٢,٩٨٤ | ٢٥,٨ - |
| أفريقيا | ٠٣,٣٨٣ | ٦,٧٢٩ | ٩٨,٩ + |
| الأوقيانوسية | ١,٥١٢ | ٣,٣٤٧ | ١٢١,٤ + |

أشخاص غير مؤهلين :

تعين لائحة المهاجرة بعض طبقات الناس بأنهم غير مؤهلين لتلقى إذن بدخول الولايات المتحدة . ومن بين هؤلاء الأجانب المتخلفون عقليا ، أو المصابون بأمراض معدية ، المتسولون ، والمومسات ، و . . .

« ... الأجانب الذين يسعون لدخول الولايات المتحدة من أجل عمل يحتاج لمهارة أو لا يحتاج لمهارة ، إن لم يصدق وزير العمل أن تشغيل مثل هذا الأجنبي لن يعود بالضرر على ظروف العمل ومرتبات العمال الذين يمتنون نفس العمل في الولايات المتحدة » :

التسجيل :

منذ عام ١٩٤٠ طلب من الأجانب تسجيل أنفسهم وإخطار السلطات الفيدرالية بعنوانهم . بموجب لائحة عام ١٩٥٢ ، يتحتم على الأجنبي أن يخطر المدعى العام كتابة بعنوانه الحالي سنويا في خلال ثلاثين يوما بعد الأول من يناير وخلال عشرة أيام لأي تغيير للعنوان ، كما يقدم أي معلومات أخرى قد يطلبها المدعى العام . يجب على الأجنبي الموجود بالولايات المتحدة بتأشيرة دخول مؤقتة أن يخطر المدعى العام بعنوانه كل ثلاثة أشهر . إن عقوبة التخلف المتعمد عن الوفاء بمتطلبات التسجيل تكون الترحيل .

الترحيل :

يكون الأجانب عرضة للترحيل لأسباب متعددة ، بما فيها الدخول غير الشرعي ، عضوية أو الانتماء لجماعات هدامة ، الحكم عليه بجناية تتضمن الفسوق في خلال خمس سنوات بعد دخوله ، أو الحكم عليه في جريمتين من نفس النوع في أي وقت . أي أجنبي يطرد بموجب مسوغ قانوني يكون محظورا من الدخول ثانية بتاتا في الولايات المتحدة بصفة شرعية . وقد تم ترحيل عدة آلاف من الأجانب بنفس الطريقة خلال العقود الأربعة الحالية .

الإبعاد :

تخول سلطة إدارة قوانين المهاجرة والجنسية بداية للمدعى العام ، بعمله من خلال مصلحة المهاجرة والجنسية لدائرة العدل ، التي يرأسها عضو لجنة . هذه المصلحة مكاتب إقليمية في اثنتين وثلاثين مدينة بالولايات المتحدة ، وفي فرانكفورت ، هونج كونج ، مدينة المكسيك ، وروما . وفي معظم المدن الكبرى يمكن العثور على ممثل للمصلحة بمراجعة العناوين الفرعية تحت القيد «الولايات المتحدة» في دفتر التليفون المحلي لها . مكتب الأمن والأعمال القنصلية لإدارة الولاية لديه سيطرة عامة على إصدار الباسپورتات وتأشيرات الدخول . ويعمل تحت إشرافها الموظفون القنصليون للولايات المتحدة في الدول الأجنبية ، وتعقد جلسات الاستماع الأولية وتمنح أذونات الدخول التي لن يتمكن المهاجر بدونها من الدخول في الولايات المتحدة . بمجرد وصول المهاجر إلى أحد موانئ الوصول يمر بامتحانات نفسية وجسدية بمعرفة أطباء من موظفي الصحة العامة بالولايات المتحدة ، وكذلك صلاحيته للدخول يتم إجراؤها بمعرفة موظف هجرة . إذا لم تدبّن صلاحيته دون أي شك ، فإنه يحتجز لاستجواب آخر من قبل موظف تفتيش مختص . يمكن استئناف قرارات المفتش المختص أمام لجنة استئناف الهجرة بمكتب

١٠ ادعى العام . تكون قرارات اللجنة المكونة من خمسة أعضاء نهائية ما لم ينقضها النائب العمومي .

جوازات السفر :

يعتبر جواز السفر وثيقة صادرة من موظف دولة تثبت جنسية حامله وتطلب الحماية له في الخارج . خلال معظم تاريخنا لم تكن هناك حاجة قانونية لكي يحمل مواطن الولايات المتحدة جواز سفر سواء لكي يترك الولايات المتحدة أو يدخلها . استثناء هذه القاعدة ظهر في زمن الحرب أو في فترات الطوارئ المعلنة من رئيس الجمهورية . ومع ذلك لم يكن جواز السفر ضرورة قانونية لترك الولايات المتحدة في زمن السلم ، قد يكون امتلاك هذه الوثيقة ضرورة عملية كالدخول في بلد أجنبي الذي قد يعتمد عليها . منذ عام ١٩٥٢ أصبح جواز السفر القانوني ضرورة لدخول الولايات المتحدة أو مغادرتها .

خولت سلطة إصدار أذونات السفر لوزير الدواة الذي عليه أن يصدرها « بموجب القواعد التي قد يفرضها رئيس الجمهورية » وحدود اجتهاد رأيه ليست واضحة ، ولكن في عام ١٩٥٨ اعتبرت المحكمة العليا أن الوزير قد تجاوز سلطته الشرعية بطلبه من طالب جوازات السفر أن يعلن مع حلف اليمين أنه سواء في الحاضر أو الماضي لم يكن عضواً في الحزب الشيوعي .

غير المهاجرين :

الأجانب الذين يسمح لهم بدخول الولايات المتحدة لفترات مؤقتة يعتبرون غير مهاجرين . هناك عدة تصانيف في ذلك النسق . باستثناء مواطني كندا والمكسيك الذين يدخلون هذه البلاد مرارا كعابري حدود ، وباستثناء الملاحين ، فقد سمح لعدد من غير المهاجرين بلغ مجموعه ٧,٦٥٤,٤٩١ بالدخول في الولايات المتحدة خلال السنة المالية ١٩٧٧ . وكان الزائرون بغرض الترفيه عن النفس يمثلون معظم الزائرين من غير المهاجرين وقد جاء معظم الزائرين من المكسيك ، كندا ، المملكة المتحدة ، اليابان ، وألمانيا . لقد جاء أكبر عدد من الطلبة الأجانب الذين سمح لهم بالدخول في السنة المالية ١٩٧٦ والبالغ عددهم (١٢١,٣١٧) نسمة من آسيا وقوامهم (٤٧,٨٧٨) . أما أعداد الطلبة من القارات الأخرى فقد بلغ (٣٥,٥٧٦ طالبا) من أمريكا الشمالية ؛ (١٢,٧٥٢) من أوروبا (١٢,٤٩٥) من أمريكا الجنوبية ؛ ٩,٣٦٨ أفريقيا ؛ و (٣,٢٤٨) الأوقيانوسية .

اللاجئون :

منذ الحرب العالمية الثانية أجاز الكونجرس عددا من الاوائح تجيز دخول اللاجئين ، وقد سمح لأكثر من مائة ألف شخص بالدخول تحت هذه المقولة ، وكان أكثرهم قادمين من كوبا ، بولندا ، ألمانيا والمجر .

المهاجرون غير الشرعيين :

لا تتوفر الأرقام القطعية ، ولكن في عام ١٩٧٧ كان من المسلم به أن مئات الآلاف من المهاجرين قد دخلوا الولايات المتحدة بدون تصريح ولم يمثلوا قط بقوانين التسجيل. ولقد أصبحت كيفية معاملة هؤلاء اللاجئين غير الشرعيين موضوعا يجرى على جميع الألسنة .

الفصل السابع

الأحزاب السياسية والانتخابات

في ظل حكم ديموقراطي يكون الناس أحراراً في التعبير عن أنفسهم وتكوين جمعيات ذات أغراض متباينة ، ويكون من الطبيعي أن يسعوا إلى تشكيل منظمات ذات فاعلية سياسية أعظم . وقد أصبحت الأحزاب السياسية هي المؤسسات الأعظم لمثل هذا العمل السياسي ، وتكون السياسات في الدول الديمقراطية في الغالب سياسات حزبية . كما يكون وجود الأحزاب السياسية سمة مركزية للديموقراطيات الحديثة . وهناك إجماع على أن الحكومات الديمقراطية صعبة الوجود في العالم العصري بدون أحزاب . وقد ذهب أحد المحللين إلى حد القول بأن « الأحزاب السياسية قد خلقت الديمقراطية » وأن الديمقراطية العصرية « ليست مقصورة إلا بشرط وجود الأحزاب » وقد أكد آخر بأن « الأحزاب والديموقراطية قد نشأت معا ، كما عاشت وازدهرت في علاقة متكافلة متينة ، وإذا قدر لأحدهما أن يضعف ويموت ، فإن الآخر سيموت حتماً معه » . وهكذا فإن الأحزاب كما يبدو ، ضرورة للنظم الديمقراطية المعاصرة .

فلو وهبنا الأهمية العظمى للأحزاب السياسية في الحكومات الديمقراطية في وقتنا الحاضر ، فقد يبدو لنا بالأحرى كيف أن آباءنا الأمريكيين قد نظروا للأحزاب السياسية بازدراء . لم يضمن واضعو الدستور وثيقتهم أية إشارة للأحزاب السياسية . وقد أُنذر جورج واشنطن مواطنيه في « خطاب وداعه » المشهور بنحشوع ، بخطورة الأحزاب السياسية ، والـ « تأثيرات المدمرة للروح الحزبية عامة » .

في الواقع ، فإنه قبيل انعقاد المؤتمر الدستوري في ١٧٨٧ لم يكن الأمريكيون بصفة عامة مدركين دور الأحزاب السياسية وعملها . وقد ساءوا بين الأحزاب والشلل والفئات الدائبة على ملاحقة مصالحها الأنانية للدرجة العبث بمصالح الأمة ككل . كانوا ينحشون خاصة ما اعتبروه التأثيرات المسيبة للخلاف والانشقاق للأحزاب . لذلك ، اعتقدوا بأن النظام الحزبي الجديد الذي كانوا يسعون لتأسيسه سيكون أفضل حالاً بدون الأحزاب السياسية ، مع ذلك ، فقد تطورت الأحزاب السياسية بسرعة في الأمة الجديدة ، خارج

نطاق التركيب القانوني للحكومة ، وقد لعبوا دورا هاما في السياسات الأمريكية على مدى أكثر من ١٧٥ عاما .

ما هو الحزب السياسي ؟ ولو أن كتابا مختلفين قد عرفوه بطرق متباينة ، فقد نقول أنه في نظام ديمقراطي يكون الحزب السياسي جمعية من المتطوعين من أصحاب الأصوات يكون هدفها الأساسي السيطرة على الوظائف الحكومية وسياساتها بتعيينهم وانتخابهم أعضاء من بين جمعيتهم للوظائف العامة . يصور هذا التعريف الحزب بداية من وجهة نظر هدفه ، الذي لا يهدف للسيطرة على الحكومة ، ولكن أيضا من وجهة نظر سياسته . مع ذلك فإن هاتين الصفتين للحزب — إحداهما تتصل بأفراد الحكومة ، والأخرى بسياساتها — ليستا على نفس المستوى من الخطورة . ولو أن الأحزاب تعتبر توجيه السياسة ذا أهمية ، فإنها تكون أكثر انشغالا بالاستيلاء على المناصب الحكومية والتمسك بها وإعلانها لسياساتها .

من أجل الأغراض القانونية أصبح من الضروري صياغة تعريف عملي للحزب . ونتيجة لذلك ، فإن قوانين الدولة والفيدرالية تنهت لتعريف الحزب ، ليس بوصف عمله وأهدافه ، ولكن بشروط قوة التصويت الموضحة — النسبة المئوية للأصوات العامة التي حصلت عليها جمعية سياسية في الانتخاب السابق .

منذ عملت الأحزاب السياسية في كل مكان من العالم في دول ذات أشكال متباينة من النظم السياسية ، فقد وجب توضيح الاختلاف بين الأحزاب في الديمقراطيات ونظيرتها في البلاد الديكتاتورية ، لوجود اختلافات بينه وبينها . ففي الديمقراطيات ، تكون الأحزاب عبارة عن تكتلات كبيرة تسعى لزيادة مجموع أعضائها ، وتتميز بالقليل من النظام وعدمه . وهم يسعون وراء أهدافهم بوسائل سلمية وديموقراطية ، كما يقدر دور الأحزاب المعارضة بدرجة بالغة . حتى أن الانجليز يتكلمون عن « زعيم معارضة صاحبة الجلالة المخلص » الذي تدفع له الحكومة لقاء عمله في المعارضة . في الديمقراطيات ، من الممكن إسقاط حزب غير محبوب في انتخاب ويستبدل بالحزب المعارض . وهكذا فإن الحكومات الديمقراطية يصعب وجودها دون وجود معارضة .

من ناحية أخرى ، فإن الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ، أو في الصين ، لا يعتبر تكتلا تنظيميا سياسيا ذا عضوية مفتوحة ، لأنه يحتفظ به عن عمد ليكون هيئة صغيرة نسبية . تكون العضوية انتقائية بدرجة عالية ومحددة في دائرة ضيقة . يكون النظام مقيدا جدا . وفضلا عن ذلك ، فإنه يكون الحزب السياسي المسموح به ، ويحتكر مجال النشاط

السياسى المنظم ، الحقيقة التى تجعل الانتخابات فى البلاد الشيوعية مدعاة للسخرية . كما يعتبر الشيوعيون والديكتاتوريات الأخرى لقب « زعيم معارضة صاحبة الجلالة المخلص » أمرا مضحكا . لأنهم ليس بمقدورهم فهم أنه فى الديمقراطية يمكن لفرد أن يكون مواليا للنظام بكل ما فى الكلمة من معنى ، ولكن فى نفس الوقت يعترضون على الموظفين المعيّنين بمناصب خاصة وسياساتهم .

بناء على ذلك ، فإن الأحزاب الديمقراطية تتميز عن الأحزاب الديكتاتورية فى مدى عضوية الحزب وطبيعته ، فى الوسائل التى يسعون بموجبها للحفاظ على السلطة ، فى وجهة نظرهم قبل المعارضة والخلاف ، فى حكومتهم وتنظيمهم ، وفى وضوح وضعهم القرار ، وفى طرق أخرى .

الأعمال الأساسية للأحزاب السياسية الأمريكية :

لماذا تعتبر الأحزاب السياسية على غاية الأهمية فى السياسات الأمريكية ؟ ما هى الأعمال التى ينجزونها ؟ تقوم الأحزاب السياسية الأمريكية بمختلف الأعمال ذات الأهمية الفائقة . فهم يخدمون غاية واسعة فى صنع أداة لتنظيم أعداد فائقة من الناخبين لعمل جماعى سياسى . فى الولايات ، مع وجود هيئة منتخبة محتملة يزيد قوامها عن ١٥٠ مليون ناخب ، وحيث كان عدد الأصوات التى اقترعت فعلا فى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٦ تقارب الثمانين مليونا ، فانه من المستحيل تصور نظام ديمقراطى منظم دون توافر نظام أحزابنا السياسية الرئيسية . وتنظم الأحزاب وتؤسس الصراع من أجل السلطة السياسية . ويتم هذا عن طريق الترشيحات ، تدبير الحملات والانتخابات . يعتبر اختيار المرشحين المنتخبين للوظائف من أهم أعمال الأحزاب . من خلال عمليات الترشيح يضيق الأحزاب الاختيار بين المتقدمين للوظائف وبذلك يساعد الناخبين لعمل اختيارات أكثر معقولة . تساعد المنافسة بين الأحزاب فى المعارك الانتخابية لإنعاش الاهتمام المؤلف فى الشؤون العامة . ومع أن الأحزاب قد تبدى انحرافا ، فانها تمد الجمهور عامة بمعلومات هامة عن المرشحين ونتائج الانتخابات .

عند اختيار المرشحين وتقديمهم ، يرى الكثيرون من المراقبين أنها تخدم العمل الهام جدا لتجنيد القادة لمراكز قادة الوظائف العامة السامية لملاء الوظائف العامة بالتعيين . ويقول أحد المراقبين أن أهم أعمال الأحزاب الأمريكية تنحصر فى « العمل كوكالة ضخمة للأفراد » .

وتمارس الأحزاب عملاً آخر يجعلها المعارضة ممكنة . يكون مفهوم المعارضة الشرعية للحزب الحاكم ، كما تبيننا ، من المسائل الهامة في النظام الديمقراطي . إذ ينتظر من المعارضة أن تكون متيقظة للحزب الحاكم ، وأن تنتقد وتعارض اقتراحاته وتبين أخطائه . فإذا لم تكن هناك معارضة ، فلن يكون هناك خيار للناخبين ، ولن يكون للانتخابات أى معنى حقيقى . وسوف لا يكون لعواقب المعركة الانتخابية أن تناقش أو تحلل .

في التركيب السياسى الأمريكى الغريب لفصل السلطات ، والذي يتميز غالباً بالصراع بين الفروع التشريعية والتنفيذية والتعارض ، فإن النظام الحزبى الأمريكى قد بلطف للدرجة ما من أضرار مثل هذه العلاقات المتوترة وكذلك يحفز التعاون بين الفرعين . مع ذلك ، فمن المحتمل أن يكون الحزب المعارض أحد الموانع الأكثر فعالية في النظام الأمريكى المعقد لمنع والتوازن .

بواسطة هذه العوامل وغيرها . تخدم الأحزاب السياسية الأمريكية أهداف الحكومة الديمقراطية .

أنواع النظم الحزبية

في معظم الأحيان يصنف العلماء والسياسيون النظم الحزبية بموجب عدد الأحزاب السياسية التى تحصل بانتظام على أنصبه كبيرة من الأصوات الشعبية في الانتخابات ، وتأسيساً على هذا المعدل ، تنسق النظم الحزبية ، كحزب واحد ، حزبين ، وأحزاب متعددة .

نظام الحزب الواحد :

لربما كان نظام الحزب الواحد ينخرط في معظم الأحيان تحت نظم الديكتاتورية الحديثة الذى يحتكر فيها حزب واحد مجال النشاط السياسى المنظم وتحرم فيه أحزاب المعارضة أو المنافسة بحكم القانون . يعتبر نظام الحزب الواحد الشيوعى في الاتحاد السوفيتى أقدم ولربما أحسن مثل لمثل هذا النظام .

وتوجد نظم للحزب الواحد الشيوعى أيضاً في الصين . وفي الدول الشيوعية في شرق أوروبا التى تدور في فلك روسيا . وقد تميزت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية بنظام الحزب الواحد أيضاً . نجحت نظم الحزب الواحد في السنوات الحاضرة في أسبانيا ، وفي بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا .

ولو أنه ، توجد علاقة حقيقية بين نظام الحزب الواحد والنظم الديكتاتورية ، فإن نظام الحزب الواحد ليس بالضرورة مناقضاً للحكومة الديمقراطية . إذ يمكنه العمل داخل

إطار نظام ديموقراطي إذا أحسن تنظيمه ، وتوجد الفئات المعارضة داخل الحزب ، أو إذا ظل حق الأحزاب المعارضة في الوجود غير مقيد : فلطالما قبض حزب واحد رئاسة متسلطة على ولايات في الاتحاد الأمريكي بحيث يجوز وصفها بولايات الحزب الواحد، ولكنها ليست نظماً ديكتاتورية على الإطلاق حيث تحرم فيها أحزاب المعارضة وتكون حرية التعبير والاجتماع معطلة . منذ الحرب الأهلية حتى عام ١٩٥٢ فاز الحزب الديموقراطي في جميع الانتخابات فعلا في جورجيا ، ألباما ، والمسيسي ، بينما كسب الحزب الجمهوري معظم الانتخابات في مين ، نيوهامبشير ، وفيرمونت . يمكن للمنافسة بين المرشحين المتنافسين والفئات للفوز بالتعيين للانتخاب الابتدائي للحزب المسيطر في ولاية أن تكون بالحدة بحيث تماثل المنافسة بين حزبين أو عدة أحزاب . ويجب ملاحظة أن ولايتي ، مينيسوتا ونبراسكا تنتخبان مجالس ولايتيها التشريعية بالاقتراع غير الحزبي ، كما تستخدم أكثر من نصف المدن الأمريكية الاقتراعات غير الحزبية .

نظام الأحزاب المتعددة :

يتميز نظام الأحزاب المتعددة بوجود ثلاثة أحزاب أو أكثر (أكثر في العادة) التي تقسم بصفة منتظمة أجزاء هامة من التصويت الشعبي والمراكز العامة . وغالبا يكون أكثر من اثني عشر حزبا ممثلين في المجلس التشريعي للدولة متعددة الأحزاب . ولن يحصل حزب واحد بانتظام على الأصوات الكافية للحصول على السيطرة على الحكومة ، وعليه فإن المجالس والوزارات في الدول متعددة الأحزاب تكون عادة مكونة من ائتلاف لحزبين أو أكثر . وكثيرا ما يؤدي الاختلاف والاحتكاك بين الأحزاب التي يتألف منها الائتلاف إلى حل المجلس وسقوط الحكومة . وتسود نظم الأحزاب المتعددة في ديموقراطيات أوروبا الغربية واسكنديناويا وأيضاً في إسرائيل .

نظام الحزبين :

توصف السياسات الأمريكية في معظم الأحيان بأنها مؤسسة على نظام الحزبين . تأخذ الانتخابات في أمريكا شكل المنافسة بين حزبين عظيمين وخاصة أن الأغلبية الراجعة تعطى أصواتها للمرشحين من الحزبين الأعظم ، وينتظر أن يحصل أحدها عادة على أغلبية واضحة من المقاعد في الكونجرس والمجالس التشريعية للولايات . وغالبا في القرن الماضي ، كان الكونجرس مكونا بأكمله من ديموقراطيين وجمهوريين . وتتميز المنافسة في انتخابات الرئاسة بنموذج مماثل للحزبين . منذ عام ١٨٢٨ ، مع استثناءات قليلة ، حصل الحزبان الأعظم على أكثر من ٩٠ في المائة من الأصوات الشعبية في انتخابات

الرئاسة : لقد تقبل الشعب الأمريكي بصفة عامة نظام الحزبين . ويتميز نظام الحزبين أيضا عن الديموقراطيات في الدول التي تتكلم الإنجليزية ، بما فيها إنجلترا ، كندا ، نيوزيلند ، وأستراليا .

بينما تكون الحزبية المزدوجة علامة بارزة للسياسات الأمريكية ، فإن الأحزاب الأخرى تكون حرة في اقتحام المعترك السياسى . وطالما ظهرت أحزاب من الدرجة الثالثة من وقت لآخر على المسرح السياسى ، ومع أنها نادرا ما مثلت بأعداد كافية بحيث تمنع واحدا أو الآخر من الأحزاب الأعظم من الحصول على الأغلبية المطلقة في المجالس التشريعية ، فقد أثرت إلى حد ما في السياسات الأمريكية . ففي بعض الأحيان . أثرت في نتيجة انتخاب . كان أعظم عمل للأحزاب الأصغر في السياسات الأمريكية أن تركز الانتباه على المسائل الجدلية أو المدافعة عن إصلاحات معينة .

بما أن الأحزاب الأصغر أو الفوج الثالث حرة في الانتظام ، فإن السؤال دائما يبرز : لماذا يكون لنا حزبان بدلا عن نظام متعدد ؟ وقد حاولت عدة نظريات شرح ظاهرة نظام الحزبين الأمريكى . وتؤكد النظرية الأكثر انتشارا أهمية نظامنا الانتخابى بما أنه المحدد الرئيسى لنظام الحزبين . إن انتخاب أعضاء الكونجرس والمجالس التشريعية للولاية في الأقاليم ذات العضو الواحد تفضل الأحزاب الأكبر ويحرمون الأحزاب الأصغر من أى جزء من النصر . ويكاد يكفى التحقق غالبا من الهزيمة لردع مرشحي الأحزاب الأصغر . تناقش هذه النظرية أيضا المعكوس ، إن الأقاليم المتعددة الأعضاء والتمثيل النسبى ستولد نظم تعدد الأحزاب . بموجب هذا النظام ، فإن كل حزب يمنح نسبة مئوية من الممثلين حسب النسبة المئوية للأصوات المطروحة للحزب . وبالمثل فإن نظام انتخابنا للرئيس يدعم نظام الحزبين ، لأن الأغلبية المطلوبة من أصوات الناخبين قد لا تتحقق إذا كانت المنافسات ليست محددة بالضرورة بين حزبين كبيرين .

يلقى تعريف آخر لنظام الحزبين عاتقا آخر في النموذج السائد للرأى العام ، وتناقش وجهة النظر هذه بأن الإجماع السائد بين الأمريكيين حول الأساسيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وحيث يوجد مثل هذا الإجماع ، تكون الأحزاب المنشقة أقل قدرة على جذب الموالين بأعداد كافية لتصبح ذات أهمية سياسية . يعكس المجتمع الأمريكى عدم وجود انقسام عميق وتمزق على المسائل الأساسية التى تميز مجتمعات الأحزاب المتعددة .

وفي النهاية ، فانه مما يشبط الأحزاب الأصغر غالبا وجود عقبات قانونية جسيمة تواجههم في الولايات المختلفة تجعل من وضع مرشحين للاقتراع أكثر صعوبة وتكلفة .

القاعدة الجماهيرية لسياسات الأحزاب :

تتميز سياسات الأحزاب في الولايات المتحدة غالبا بكونها مؤسسة على قاعدة جماهيرية إذ يعتقد كل من الحزبين الكبيرين مصالح مختلفة ويسعى لكي يروق في أعين أوسع مجموعة من أصحاب حق التصويت . ويجذب الحزبان بعض العون في الواقع جميع الأجناس مهنية ، دينية ، محترفين ، وجمهور آخر في المجتمع . يكون المجتمع ممثلا خير تمثيل داخل الأحزاب الكبرى . وهكذا ، فإن الأحزاب تكون بالضرورة ائتلافات لأعداد عظيمة من مجاميع شتى . ويعنى هذا أن كلا من الحزبين سيحتوى على رفاق غرباء ، مثل أحرار فكر غيورين «ومحافظين» أوفياء .

مع ذلك ، توجد خلاقات خطيرة في تكوين الحزبين الكبيرين ، لأن كل حزب يجنح لاجتذاب العون بغير تناسب من جموع مختلفة من الناخبين . منذ صفقة فرانكلين و روزفلت الجديدة ، حصل الحزب الديمقراطي عادة على معظم الدعم من بين ناخبي المدن الكبيرة ، اتحاد العمل ، والحضر ، وذوى الياقات الزرقاء من العمال ، الأمريكيين السود ، والشباب الأمريكي . ويكاد يتجه أكثر تصويت الكاثوليك ، اليهود ، لمساندة الحزب الديمقراطي . بينما يحصل الجمهوريون بصفة تقليدية على معظم العون من الضواحي ، المدن الصغيرة والناخبين بين الفلاحين ، الحرفيين ، الإداريين ، المحترفين ، وعجائز الناخبين . ويمنح البروتستانت أصواتهم في الغالب للجمهوريين . ولكن لا يمتلك أى حزب احتكار أصوات كاملا من مساعدة أية جماعة . وأيضا ، فإن المجاميع قد تنقل مساعدتها في بعض الأحيان من حزب لآخر . وعلى العموم ، فإن الحزب الديمقراطي يجنح ليكون أكثر تنوعا ومختلف الأجناس في التكوين الاجتماعى من الحزب الجمهورى .

عضوية الحزب وإثبات هوية الحزب :

إن العضوية في كلا الحزبين السياسيين الأمريكيين الكبيرين تعتبر مسألة غامضة نوعا ما . فليس للحزب الجمهورى أو الديمقراطى ، تذكرة عضوية محددة ، وعضوية باشتراك محدد . فانه لكي تصبح عضوا ، يعتبر أمرا سهلا للغاية . ولجميع الأغراض العملية ، فإن الأفراد يصبحون أعضاء بمجرد إعلانهم أنفسهم أعضاء في حزب أو الحزب الآخر . وفي بعض الولايات يطلب من الشخص أن يعين عضويته عند التسجيل للتصويت ، وفي ولايات أخرى يطلب من الشخص أن يوضح عضويته في حزب في الوقت الذى يذهب أو تذهب للتصويت في انتخاب ابتدائى .

ولكن بينما لا توجد عضوية رسمية بالمعنى الدقيق ، فإن معظم الناخبين يحققون هويتهم

مع واحد من الحزبين . إن إثبات هوية الحزب تشير إلى ارتباط الشخص وولائه إلى أو تعاطفه مع حزب سيامى . وتظهر بيانات البحث الإحصائى بأن هوية الحزب بين الناخبين الأمريكيين تنذبذب على مدى فترة من الزمن . بناء على دراسة تذكارية حديثة عن الناخبين الأمريكيين ، فقد حدد ٨٦ فى المائة تقريبا هويتهم مع أحد الحزبين الكبيرين . وقد حاز الحزب الديموقراطى أفضلية بمقدار ٥٢ ٪ من الديموقراطيين بينما نسب ٣٤ ٪ أنفسهم للجمهوريين . واعتبر الـ ١٤ ٪ الباقية أنفسهم مستقلين . بحلول ١٩٧٦ حدث فى التكوين الحزبى للناخبين الأمريكيين تغير خطير . إذا انخفض عدد الناخبين الأمريكيين المنتسبين لأحد الحزبين الكبيرين بشدة من ٨٦ إلى ٦٠ ٪ . وهبطت نسبة المنتسبين للحزب الديموقراطى من ٥٢ إلى ٤٢ ٪ ، بينما هبطت نسبة الجمهوريين من ٣٤ إلى ١٨ ٪ . وهكذا أصبح ٤٠ ٪ من الناخبين لا ينتمون لحزب معين ولكنهم اعتبروا أنفسهم مستقلين .

إن هذا الهبوط فى الانتساب للحزب والاصطخاب الزاخر المقابل فى عدد الناخبين الذين يعتبرون أنفسهم مستقلين قد سمى بأعظم التغيرات السياسية الدرامية بين الجمهور الأمريكى فى العقود الحديثة . ومن الواضح أن الناخبين الأمريكيين فى ١٩٧٧ قد أصبحوا أقل تعلقا بالأحزاب السياسية عنهم فى نصف القرن الماضى . يرى بعض المراقبين فى هذا دليلا على ارتفاع درامى فى مستوى الزهد العام فى المسألة السياسية وباعثا على قلق عظيم على نظام الحزبية الأمريكى .

إن الانخفاض - منذ ١٩٤٠ - فى عدد الأمريكيين المنتسبين للأحزاب السياسية ، مع ذلك ، لم يؤثر على التوازن بين الحزبين الكبيرين . إذ استمر الديموقراطيون فى التمتع بتفوق ظاهر على الجمهوريين فى عدد المنتسبين إليهم . ولكن المنتسبين للجمهوريين ، رغم قلة عددهم ، كانوا أكثر احتمالا للذهاب للتصويت من الديموقراطيين . يعتبر الجمهوريون أكثر احتمالا للعمل فى المعارك الانتخابية لمساندة حزبهم وأكثر احتمالا للمساهمة ماليا . يحتاج الحزب الجمهورى لإيجاد المرشحين الذين يروقون فى أعين المستقلين والديموقراطيين ويقنعونهم بالتصويت للجمهوريين . إن مشكلة الحزب الديموقراطى تنحصر فى الإبقاء على المنتسبين إليهم وتجعلهم يحضرون الانتخابات . تقليديا ، تميل نسبة تجمعات عالية من الناخبين الديموقراطيين للحضور فى الانتخابات .

يظهر بحث المساحة أن الانتساب للأحزاب ينجح للنمو أكثر فأكثر كلما طال أمد احتفاظ الشخص بعضويته . وأيضا ، فإن معظم الناخبين الأمريكيين يصوتون عادة حسب انتسابهم الحزبى . عند الحاجة ، مع ذلك ، فإن المنتسبين لحزب قد يرتدون فيصوتون لمرشح الحزب الآخر . الكثير من مؤيدى الحزب الديموقراطى تحولوا للتصويت لإيزنهاور

في ١٩٥٢ و ١٩٥٦ ، ومرة ثانية لنيكسون في ١٩٧٢ بالمثل ، تحول الكثيرون من الجمهوريين في ١٩٦٤ فصوتوا لليندون جونسون .

إن هذا النوع من الانحراف أو التحول في التصويت يكون أكثر احتمالا في الانتخابات الرئاسية بسبب الإعجاب بالمرشح لرياسة ولأن الناخبين في انتخابات الرياسة يكونون أكثر ويحتوون على أكثرية أصوات ذوات انتساب حزبي ضعيف . في انتخابات الكونجرس والولاية ، تكون علاقة الانتساب للحزب والصوت الانتخابي عادة جد مرتفعة .

مصادر إثبات هوية الحزب :

إن تفسير كيفية مجيء الإنسان لتحقيق هويته مع حزب سياسي معين ويسانده تشتمل على عوامل عديدة مجتمعة . وتكون أهم هذه العوامل كالتالي :

العائلة :

تكون العائلة أحد العوامل الأكثر تأثيرا في عملية الانضمام السياسي وفي تقرير حزبه وإثبات هويته . يبدو أن الكثير من الناخبين يرثون حزب والديهم وإثبات هويته ليس بطريقة مغايرة للطريقة التي يرثون بها اختيارهم الديني . وعادة ما تكون معرفة الشخص لهوية الأبوين الحزبية دليلا يعتمد عليه لجره للانتساب للحزب . بينما العائلة مازالت ذات تأثير فعال في الانتساب للحزب ، فإن دراسة حديثة انتهت إلى أن انتقال الانتساب الحزبي من الأبوين إلى الأطفال قد وضح اضمحلالها في السنوات القليلة العهد .

المصلحة الاقتصادية :

سيختار كثير من الأفراد أحزابهم السياسية على أساس ما يعتبرونه مصالحهم الاقتصادية . قد تكشف معرفة مهنة الشخص أو خلفيته الاقتصادية كثيرا عن سياساته . وقد تبين جيمس ماديسون أن المصلحة الاقتصادية عامل رئيسي . لاحظ جيمس ماديسون ، في الفيلسوف إلى : « أن أكثر المصادر المشتركة دواما للأحزاب كان التوزيع المتباين وغير المتساوي للمتعاقب ... مصلحة أرضية ، مصلحة صناعية ، مصلحة تجارية ، مصلحة مالية ، مع كثير من المصالح الأقل أهمية ، قد تمت بالضرورة في الأمم المتحضرة ، فقسمتها إلى طبقات مختلفة ، حركتها الميول ووجهات النظر المختلفة » . لاشك أن المصلحة الاقتصادية تعتبر عاملا على غاية الأهمية في تقرير الانتساب للحزب ومساندته .

عضوية الجماعة الجنسية :

تعتبر أمريكا أمة مهاجرة ، مكونة من شعب من خلفيات متباينة . بينما نجحت البوتقة الأمريكية في استيعاب الملايين من بلاد مختلفة بكيفية مؤثرة ، فإن هذا التنوع في الخلفيات

لم يتلاش تماما . فقد كان عامل الجنسية وما زال ذا أهمية في السياسات الأمريكية ، ويمكن للخلفية الجنسية أن تكون عائقا هاما للانتساب الحزبي . يعتبر الأمريكيون السود واحدة من أكبر الجماعات الجنسية في أمريكا ، لأنهم يمثلون ١٠ ٪ تقريبا من مجموع السكان .

كان مركز الأمريكيين السود عاملا هاما في السياسات الأمريكية . ففي القرن التاسع عشر ، سيطرت مسألة العبودية على السياسات . في العقود الحالية فإن الحقوق المدنية ومعاملة الأمريكيين السود تصدرت صدر صورة للجدل السياسي . فكل من الحزبين الكبيرين والأمة ككل قد انغمسوا بشدة في مبدأ المساواة الأساسي حسب القانون . ولكن الحزب الديمقراطي كان أكثر صراحة في الدفاع عن حقوق المواطنين السود ، وقد كان الناخبون السود في العقود الحالية من أكبر المساندين للحزب الديمقراطي . ففي الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٦ تلقى الرئيس جيمي كارتر والحزب الديمقراطي ما يربو على ٩٠ ٪ من أصوات الأمريكيين السود . والجماعات الجنسية الكبيرة الأخرى في أمريكا تشمل على : الأمريكيين الأسبان ، الأمريكيين الإيرلنديين ، الأمريكيين البولنديين ، الأمريكيين الإيطاليين ، والأمريكيين اليابانيين من هاواي . وقد سعى كل من الحزبين الكبيرين لاستهواء هؤلاء وغيرهم من الجماعات الجنسية .

التعصب الاقليمي :

كان التعصب الأقليمي واحدا من أبرز القواعد للانتماء الحزبي في الولايات المتحدة . من بعد نهاية إعادة البناء وخاصة منذ تحول القرن حتى أوقاتنا الحاضرة أظهر الجنوب تفضيله للحزب الديمقراطي وأطلق عليه « الجنوب الصلب » ونوعية من التفضيل الإقليمي للجمهوريين قد تميزت به أجزاء من نيوانجلند والغرب الأوسط . منذ ١٩٣٢ ، مع ذلك ، فإن تأثير التعصب الإقليمي على الانتماء الحزبي قد تدنى . فالجنوب لم يعد ديمقراطيا صلبا وخاصة في انتخابات الرئاسة ، ولو أن مقاعد الكونجرس والولاية والوظائف المحلية ، مازال يسيطر عليها الديمقراطيون ، فإنها لم تعد احتكارا ديمقراطيا .

الدين :

في أوروبا والبلاد الأخرى يكون الدين أكثر القواعد أهمية للأحزاب السياسية ، وتلعب الأحزاب الموجهة دينيا دورا جد خطير في السياسات . في الولايات المتحدة لا توجد أحزاب سياسية لها حجم كبير وتكون موجهة دينيا في نفس الوقت ، وعادة لا يلعب الدين دورا هاما في السياسات الأمريكية . في عام ١٩٢٨ ، كانت الانتخابات غير عادية من هذا القبيل . في عام ١٩٢٨ بعد هزيمة الفريد سميث ، الكاثوليكي الذي

كان مرشحا ديموقراطيا للرئاسة ، اعتقد الكثيرون أن التعصب الديني سيمنع سواء ترشيح أو انتخاب الكاثوليكي لمركز الرئاسة . في عام ١٩٦٠ ، مع ذلك ، رشح الحزب الديموقراطي وانتخب أول رئيس جمهورية كاثوليكي للأمة ، جون . ف كنيدي ، ودلت التحليلات لانتخابات ١٩٦٠ على أن التأثير الحاصل للمسألة الكاثوليكية ربما كان حصول كنيدي على أصوات انتخابية أكثر مما فقدته بسبب ديانته .

وبوجه العموم ، فقد أثر الكاثوليك الأمريكيون واليهود الأمريكيون تفضيل الحزب الديموقراطي بصفة تقايدية . ريثما بقي هذا التفضيل ، أظهرت الدراسات أنه في السنوات الحديثة قد أصبح كل من اليهود والكاثوليك أكثر استقلالاً . ومن ناحية أخرى فإن البروتستانت الأمريكيين ، كانوا أكثر احتمالاً للانتساب للحزب الجمهوري . في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٦ ، أوضح تحليل كشوف الانتخاب أنه بينما تلقى الرئيس كارتر أغلبية مطلقة من الناخبين الكاثوليك واليهود ، فقد حصل على معدل تحت المتوسط من أصوات الناخبين التي يتألفها عادة مرشحو الرئاسة الديموقراطيون ، وبينما لم يحصل كارتر على أغلبية بين ناخبي البروتستانت ، فإن مكسبه بين هؤلاء الناخبين فوق المرشحين الديموقراطيين السابقين يوازن التدنى في المساندين الكاثوليك واليهود .

قضايا وسياسات :

إن واحداً من أعظم الانتقادات شيوعاً الموجهة لنظام الحزبين الأمريكي هو عدم فروق جوهرية بين الحزبين الجمهوري والديموقراطي .

يقول النقاد غالباً أن الحزبين لا يقدمون بدائل بينية . وقد لاحظ جيمس برنس في كلاسيكيته المشهورة « الكومنولث الأمريكي » المكتوبة منذ حوالي قرن مضى ، أن كلا الحزبين الكبيرين ليس لهما مبادئ واضحة المعالم . وقارن بينهما وزجاجتين ، كل منهما تحمل بطاقة ، ولكن كل واحدة كانت فارغة . وقد رد آخرون نقد برايس . ميز بعض النقاد بسخرية الفروق بين الجمهوريين والديموقراطيين بأنها ليست أكثر أهمية من الفرق بين « تويد لديلدي » و « تويد لديلدم » .

حقيقة أنه في المبادئ الجوهرية الأساسية ، ليست هناك فروق حقيقية بين الأحزاب الديموقراطية والجمهورية . فكلا الحزبين متمسك بالمبادئ الديموقراطية الدستورية ولنظام مشروع الاقتصاد الحر . على عكس الأحزاب السياسية الأوروبية التي تختلف حول مثل هذه المسائل الأساسية مثل حكومة ديموقراطية ضد فاشية والسوق الحر ضد نوع ما من الاقتصاد الموجه . فالحزبان الأمريكيان متفقان على المسائل الجوهرية السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية .

مع ذلك ، بينما يتفقون على الأساسيات فإنهم يختلفون على السياسة بشكل واضح والمواقف التي يتخذونها . في الماضي اختلف الحزبان بشدة على مسائل مثل التعريفة ، لائحة السكة الحديد ، السيطرة على الاحتكارات ، والسياسة المالية . في العقود الحالية ، اعتبر الحزب الديمقراطي بصفة عمومية بأنه حزب الإصلاح ، التغيير ، والتجديد ، بينما نظر للحزب الجمهوري على أنه الحزب الأكثر محافظة . إلى حد ما ، فإن سياسات الحزبين الكبيرين قد عكست مصالح الجماعات السائدة ووجهة نظرها في كل حزب . شارك الحزب الديمقراطي في الدفاع بشدة عن الحقوق المدنية . كما يظهر تفضيله أن تلعب الحكومة دورا أكبر في الاقتصاد ، وخاصة ، مع النظر للحفاظ على العمالة الشاملة . وكان أشد عموما في مساندة برامج المساعدة للعمل ، الصحة ، الخدمة الاجتماعية ، والتعليم . يعارض الحزب الجمهوري عامة أي امتداد زائد للحكومة في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

كما يحقق هويته بقوانين أقل للعمل والاقتصاد ، والمبدأ المحافظ المالي ، ومعارضة برامج العمل والخدمة الاجتماعية . بينما يهتم الحزبان بالتضخم ، فإن الجمهوريين يبدوون أكثر انزعاجا من التضخم ، كما يبدوون قلقا فائقا للبطالة . عند النظر في مسألة اختلافات السياسة بين الحزبين ، يجب أن نكون مدركين لأخطار المبالغة في التعميم . يجب التأكيد أن هذه المواقف السياسية ، لا يؤمن بها جميع المؤيدين لكل حزب . غالبا ما يكون الأعضاء داخل الحزب مختلفين على هذه المسائل وغيرها . يحتوى كلا الحزبين « لبراليين » و « محافظين » وقد يوجد أعضاء في الكونجرس في أكثر الأحيان في جانب الحزب الآخر أكثر من كونهم مع حزبهم .

ولكن يبدو أن الناخبين الأمريكيين أكثر تكييفا بالمسألة . فتنتهى الدراسة الحالية المؤثرة لناي ، فريبا وبيتروسيك إلى أن الأمريكيين قد أصبحوا أكثر تكييفا بالمسألة بينما انحطت العصبية . أصبح الناخب المعاصر في رأي ناي ، فريبا وبيتروسيك أكثر دراية بالمسائل السياسية عما كان عليه الحال في الماضي ، ويكون الأمريكيون أكثر احتمالا لنبد هوية حزبهم على أساس موقفهم من المسألة . هذه المسائل لأعوام ١٩٦٠ و ١٩٧٦ خاصة مثل الجنس ، الحقوق المدنية ، حرب فيتنام ، الجريمة ، أزمة الحضر ، ووترجيت ، الفساد في الحكومة ، الإجهاض ، العفو العام ، الانحسار الاقتصادي ، كان لها أثر عميق على الناخبين الأمريكيين .

إعادة تنظيم الحزب ما له وما عليه :

إن الرغبة الملحة لإعادة تنظيم الأحزاب الأمريكية بحيث يكون أحدهما محافظا بشكل واضح والآخر مستقل الرأى بجلاء يعتبر جدلا موضوعيا دائما . تمضى المناقشة لمصلحة إعادة التنظيم على هذا النمط . تعتبر إعادة تنظيم الحزب ضرورية إذا وجب علينا وجود حكومة حزب مسئولة . إن الناخب الذى يعطى صوته لمرشح من الحزب الليبرالى يجب أن يعرف أن المرشح ، لو انتخب ، سيصوت فى المجلس التشريعى لبرنامج الحزب المستقل الرأى . إن اندماج الديموقراطيين الجنوبيين والجمهوريين المحافظين فى الكونجرس لا يمكن السماح به . إن خطة الحزب وبرنامجها أن تفسر رسميا على المستوى القومى بلجنة من قبل لجنة الحزب القومية . يجب على اجتماع الحزب التمهيدى فى الكونجرس أن يصل إلى قرار ملزم لأعضائه . يجب عمل تفويضات اللجنة على أساس الولاء للحزب والمنفعة وليس على أساس الأقدمية .

تدور المناقشة ضد إعادة تنظيم الحزب على هذه الطريقة . إن تضمين مصالح متباينة داخل حزب تؤدي حتما للاعتدال . فإذا كان جميع أفراد الحزب يدينون بنظرة واحدة وأولئك المعارضون لهم يدينون بعدم الإنصاف لبعض المصالح ، أو حتى بالعنف . فإن الاتفاق المتبادل يكون ثمن الاتحاد . تأسس دستورنا على مبدأ الحكومة النيابية ، وليس الديموقراطية المباشرة . وقد يعتور الكونجرس الضعف كما يعمل حاليا ، ولكنه أسمى بكثير لحزب سياسى كنظام لتبنى سياسة قومية . يكون البحث ، الحصانة ، والحكم الناضج عناصر أكثر أهمية لحكومة موثوق بها من انتظام التصويت كأسلوب للحزب .

تاريخ الحزب فى الولايات المتحدة

أيام فترات الاستعمار والاتحاد من تاريخنا ، كان هناك اختلافات فى الرأى على المسائل السياسية أشبه بالوجود حاليا ، ولكن كان هناك دليل وافر بأن المندوبين لدى المؤتمر الدستورى لم يتوقعوا قيام نظام حزبي بموجب الدستور . وقد شعر جيمس ماديسون الذى كان من أعظم الأعضاء نفوذا أن أعظم فضائل النظام الفيدرالى الجديد تتركز فى إقصاء الجماعات السياسية المنافسة أو ، كما صرح ، « متحزب » . مع ذلك ، ولو أنه لم يحسب له حساب فى الدستور ، لم تكن الأحزاب محرمة ، ويشعر كثير من أصحاب السلطة بأنها لا مفر منها . قبل نهاية مدة رئاسة الرئيس جورج واشنطن الثانية انتظم أتباع هاملتون وجيفرسون فى مجموعتين متنافستين ، أصبحتا تعرفان بالفيدراليين والجمهوريين .

وهكذا ألصق نظام الحزبين نفسه بحياتنا القومية . إن الفيدراليين ومعارضهم في الفترة ما بين تبنى الدستور والتصديق عليه لم يمثلوا كلية للتعريف الحديث للأحزاب السياسية . لم يكن هناك تنظيم محدد ، بل كانت المسألة الأساسية تنحصر في قبول الدستور أو رفضه . على أنه ، مع وجود استثناءات ملحوظة ، جنح الفيدراليون فيما قبل التصديق على الدستور لاتباع قيادة هاملتون بينما جنح المضادون للفيدرالية لقبول النمط الجمهوري لجيفرسون لكونه أقل الضررين .

تاريخ الأحزاب المبكر :

عندما حلف جورج واشنطن اليمين لتوليه منصب الرئاسة للولايات المتحدة ، واجهه ضرورة تنظيم الإدارة التنفيذية . كانت لديه سابقة بسيطة لإرشاده ولا توجد تعليمات دستورية بخلاف النص الموجود باللائحة ، القسم الثاني بأنه قد « يحتاج للرأى ، كتابة من الموظف الرئيسى فى كل من الإدارات التنفيذية » . لقد أنشأ الكونجرس ثلاث إدارات مماثلة . توماس جيفرسون ، وزير الدولة ، ألكسندر هاملتون ، وزير الخزانة ، وهنرى توكس وزير الحرية يتممون جميعا مع آدموند راندولف ، النائب العمومى ، مجلس وزراء الرئيس . كان من المعروف أن جيفرسون وهاملتون لديهم وجهات نظر مختلفة عن سلطات الحكومة وأعمالها ، ولكن الرئيس واشنطن الذى كان يعارض قيام الأحزاب السياسية ، رأى فى هذه الحقيقة انفرصة السانحة لوجود مصالح متباينة ممثلة فى مجالسه .

كانت ضرورة مباشرة أن تواجه الإدارة الجديدة تدبير الأموال للنفقات القومية . كان «ابيعيا أن توكل القيادة فى هذا الموضوع لهاملتون ، الذى اقترح برنامجا ماليا يتكون من خمس توصيات :

- ١ - تمويل الدين القومى - أعنى ، وضع الخطط لسدادها حسب جدول مواعيد .
- ٢ - انتحال الحكومة القومية لديون الولايات التى تجشمتها فى الحرب من أجل الاستقلال .

٣ - بنك للولايات المتحدة كوكالة مختصة بمالية الحكومة .

٤ - تعريف لكل من الإيراد والحماية .

٥ - ضرائب رسم إنتاج .

كان هاملتون يفضل حكومة قومية قوية بخلاف ما يعتقد جيفرسون فى « حكومة معتدلة » ذات سلطة أكبر فى الولاية وسلطات شرعية محلية وبالأكثر لمساندة واشنطن المتزايدة لأفكار هاملتون ، استقال جيفرسون فى نهاية عام ١٧٩٣ من المجلس . وقد

أصبحت فلسفته السياسية أساس إنشاء الحزب الجمهورى (أو الديموقراطى الجمهورى) المعارض لفيدرالية هاملتون .

أدت شهرة الرئيس واشنطن الشخصية ، إلى جوار حقيقة أن أساليبه لم تكن قد استقرت بعد خلال فترة رياسته الأولى ، لانتخابه بالإجماع لفترة رئاسة أخرى فى ١٧٩٢ وقد نشبت منافسة ، مع ذلك ، فى عام ١٧٩٦ ، بسبب رفضه ترشيحه لفترة رئاسة ثالثة . وقد انتخب جون أدامس المرشح الفيدرالى لمنصب الرئاسة بأغلبية قليلة من أصوات الناخبين على توماس جيفرسون الذى أصبح نائباً للرئيس ، هذه الغرابة التى يتسم بها انتخاب الرئيس ونائب الرئيس من أحزاب مختلفة تبحث عن الشرط الدستورى الذى يقضى بأن كل ناخب يصوت لاثنتين من المرشحين لمركز الرئيس ، و « الشخص الحاصل على العدد الأكبر من الأصوات سيكون الرئيس ، أو كان هذا العدد يمثل أغلبية مجموع عدد الناخبين المعيّنين و ... بعد اختيار الرئيس ، فإن الشخص الحاصل على أعظم عدد من أصوات الناخبين يصبح نائباً للرئيس » .

خلال إدارة أدامس أصبحت الأحزاب أكثر تنظيماً وكانت المنازعة على المسائل على أشدها . وهذه المسائل المتنازع عليها كالتى :

| المسائل | الفيدراليون | الجمهوريون |
|----------------------|--|---|
| ١ - طبيعة الاتحاد | حكومة قومية قوية وسيادة قومية | دولة قوية وحكومات محلية وحقوق الولايات |
| ٢ - تفسير الدستور | تركيب فضفاض : سلطات متضمنة للكونجرس | بناء دقيق . يكون للكونجرس السلطات التى تحددها اللائحة ١ القسم ٨ . |
| ٣ - المالية | يفضلون التعريفة الوقائية ، رسوم الانتاج ، وبنك الولايات المتحدة | يعارضون برنامج الفيدراليين المالى |
| ٤ - السياسة الخارجية | فضلوا إنجلترا فى الحرب مع فرنسا لكونها المدافع عن الحكومة المحافظة المنظمة | يفضلون فرنسا لكونها حاملة لواء الديموقراطية |
| ٥ - القوات المسلحة | فضلوا أن يكون الجيش والبحرية تحت السيطرة القومية | فضلوا الميليشيا تحت سيطرة الولاية . |

أتى انتخاب عام ١٨٠٠ بنهاية سيطرة الفيدراليين على الحكومة . فقد حصل توماس جيفرسون وآرون بير ، المرشحان الجمهوريان على أغلبية ساحقة ، ولكن تماثلت أصواتهم الانتخابية . هذه العقدة الانتخابية ، يقررها مجلس النواب ، الذى قرر أن يكون جيفرسون الرئيس و بير نائب الرئيس ، أثبتت حقيقتين هامتين : الأولى ، أن الأحزاب السياسية قد نظمت على المستوى القومى ، والثانية ، أن طريقة الإدلاء بأصوات الناخبين لم تكن ملائمة لحكومة الحزب . لتضييق احتمال تكرار انتخاب العقدة ، فإن التعديل الثانى عشر ، اشترط أن يدلى كل ناخب بصوت للرئيس وصوت لنائب الرئيس وقد أقر التعديل فى عام ١٨٠٤ . لقد جعل هذا التعديل من غير المحتمل أن يتم انتخاب الرئيس ونائبه من حزبين متعارضين .

المنافسة بين الفيدراليين والجمهوريين ١٨٠١-١٨١٧ :

أعيد انتخاب جيفرسون فى ١٨٠٤ جيمس ماديسون ، جمهورى ، انتخب فى ١٨٠٨ وثانية عام ١٨١٢ ، ولكن الفيدراليين ، على الأكثر بنمضل السيطرة على المحاكم ، التى عين واشنطن وأدامس معظم قضاتها ، استمرت فى المعارضة . ما بين ١٨٠١ و ١٨١٧ ، حدثت تغيرات هامة تخاصت بوفرة المحاكم من خلافات الفيدراليين والجمهوريين - فقد انتهك جيفرسون حرمة البناء الشديد التحفظ عندما اشترى لويزيانا فى ١٨٠٣ ، فأجيزت تعريفة وقائية فى ١٨١٦ ، وفى نفس العام رخص لبنك الولايات المتحدة الثانى لمدة عشرين عاما (رفض الكونجرس الجمهورى تجديد رخصة بنك الولايات المتحدة الأول عندما انتهت فى ١٨١١) . ضعف الحزب الفيدرالى الآن ، وشبت فيه المنازعات نتيجة لمؤتمر هارتفورد لعام ١٨١٤ ، واختفى عن الوجود كتنظيم قومى فعال قبل نهاية فترة رئاسة ماديسون الثانية .

« حقبة الشعور الطيب » ١٨١٧ - ١٨٢٩ انتخب المرشح الجمهورى ، جيمس مونرو ، أمام معارضة ضئيلة فى ١٨١٦ ، ثم أعيد انتخابه فى ١٨٢٠ ، مع معارضة صوت واحد ضده فى الهيئة الانتخابية . وهكذا ، لأول مرة منذ قيام الأحزاب ، كان هناك تنظيم حزبى قومى واحد . مع ذلك ، استمر وجود الحلافات ، وتطورت الفئات المنشقة داخل الحزب الجمهورى . بعد الانتخاب المرير المتنازع لعام ١٨٢٤ ، الذى تقرر فى مجلس النواب لمصلحة جون كوينسى أدامز ، اتسعت الهوة . فقد حصل أندو جاكسون ممثل الديموقراطية للحزب الجديد ، على أكبر عدد أصوات انتخابية شعبية ، ولكن ليست الأكثرية المطلوبة بموجب الدستور . علاوة على أدامس وجاكسون كان وليم

كروفرورد من جورجيا وهنرى كلاى من كنتكى مرشحين وانقسمت أصوات الناخبين على الأربعة .

لم يترك جاكسون أى شك فى عقل أى شخص بأنه شعر بجرمانه غير العادل من الرئاسة ، وأنه سيرشح نفسه ثانية . وقد هزم أدامس فى انتخابات ١٨٢٨ وما عرف به «حقبة الشعور الطيب» قد بلغت نهايتها .

منافسة دعاة الثورة ضد إنجلترا من الديمقراطيين ١٨٢٩-١٨٦١ :

أطلق على القسمين داخل الحزب الجمهورى فى البداية «القوميون» و «الديموقراطيون» وقد أسقط المساندون لجاكسون المصطلح «جمهورى» من بطاقهم الحزبية وأطلقوا على أنفسهم ببساطة الحزب الديموقراطى ، لاعتقاد الرئيس «جاكسون» فى سلطة تنفيذية قوية أطلق عليه أعداؤه لقب «الملك أندرو الأول» . وهكذا ، فإن حزب المعارضة الذى تكون خلال حكومته الأولى ، اتخذ اسم الحزب الانجليزى المعارض للملك فى ذلك الوقت «Whigs» . وقد تماسك حزب الهويجز بمعارضته «الحكم الغاشم» . وقد ألزم بالاصطلاحات الداخلية ، تعريفه وقائية ، وإحياء بنك الولايات المتحدة ، ولم تتفق جميع عناصر الحزب على هذا البرنامج . وبتعيينهم أبطالاً عسكريين ، فازوا بالرئاسة فى ١٨٤٠ وثانية فى ١٨٤٨ ؛ ولكن الحزب لم يكن من القوة الكافية بحيث يحتمل مشكلة إقليمية . فتفرق مزقاً بسبب مسألة العبودية . إذ استولى على مكانه فى المشهد القومى الحزب الجمهورى الجديد ، الذى عارض امتداد العبودية عبر الحدود القائمة فى ذلك الوقت . بداية قدم هذا الحزب مرشحاً للرئاسة فى معركة عام ١٨٥٦ : نتيجة للانقسامات الحادة فى الحزب الديموقراطى على مسائل إقليمية ، فقد نجح فى انتخاب إبراهيم لنكولن لرئاسة الجمهورية فى عام ١٨٦٠ .

المنافسة بين الديمقراطيين والجمهوريين ١٨٦١-١٩٣٢ :

نظم الحزب الجمهورى منذ البداية كحزب يكرس جهوده لمصالح الرجل الصغير العامل ، المديون ، الفلاح البسيط ، والعبد ؛ ولكنه ما أسرع أن جذب إلى صفوفه أصحاب المصالح المحافظة الصناعية والمالية . تحت قيادته لحقت الهزيمة بجيوش الاتحاد ، وتححر العبيد ، وأمكن الحفاظ على اتحاد الولايات . وقد أصبح الحزب السياسى المسيطر بخلاف ولايات الجنوب ، وانتخب أربعة عشر من الستة عشر رجلاً الذين تولوا الرئاسة من ١٨٦١ حتى ١٩٣٣ . كان العقد السابق لعام ١٨٩٦ مليئاً بالسخط الذى طالب فيه المزارعون والعمال بنقود رخيصة وتنظيم حكومى للمصالح التجارية الكبرى . أعطت

حركة الحزب الشعبي الثالث المحافظين القليل في انتخابات ١٨٩٢ ، ولكن الاضطراب من أجل الإصلاح خمد في فترة الرواج التي أعقبت الحرب الأمريكية الأسبانية لعام ١٨٩٨ أصبح انقسام الأحزاب على العلاقات الاقليمية شديد الظهور . أحرز الحزب الديمقراطي مركزا احتكاريًا في الجنوب الصلب وأحيانًا كسب ولاية حدود ، لكن « في المعدل ، فإنه كان يفوز بولايتين كل انتخاب بين الإحدى والثلاثين ولاية في الشمال والغرب من عام ١٨٩٦ حتى ١٩٣٢ . كان الحزب الديمقراطي في الجنوب والجمهوري في الشمال يسيطر عليهما المحافظون . كانت المشاكل الاقليمية تفرق بين الأحزاب أكثر من أي عامل آخر .

المنافسة بين الجمهوريين والديموقراطيين ١٩٣٢ - ١٩٧٨ :

أتى الهبوط الاقتصادي الأكبر بالحزب الديمقراطي للحكم في انتخاب ١٩٣٢ ، وتحت قيادة فرانكلين . و . روزفلت . وقد أعيد تشكيل سياسة الحزب على خطوط تقدمية وليبرالية خلال العشرين عاما التي تربع فيها روزفلت وترومان على كرسي الرئاسة ، جنحت المشاكل الاقليمية للتحطم على أساس مساندة خطوط الحزب لبعضها البعض ، وتتضاءلت سلطة محافظي الجنوب بكثرة في دوائر الحزب الديمقراطي خارج الكونجرس ، انتقل مركز ثقل الحزب إلى المراكز الصناعية في الشمال ، حيث ممثلو أقلية المهاجرين العرقية والعمالة المنظمة تمارس سلطة فائقة .

استغل الحزب الجمهوري شهر دوايت إيزنهاور البطل العسكري ، لكسب الرئاسة عام ١٩٥٢ ، والحفاظ عليها في انتخاب ١٩٥٦ ، على الرغم من نصر الديمقراطيين في كلا مجلسي الكونجرس . لكن في ١٩٦٠ استعاد الحزب الديمقراطي الرياسة تحت قيادة جون . ف . كيندي ، السيناتور النابض بالحياة ، من ماثيوسستس ، وفي عام ١٩٦٤ لم يفقد الرئيس جونسون سوى ست ولايات للجمهوريين .

فقد الديمقراطيون منصب الرئاسة في انتخابات ١٩٦٨ و ١٩٧٢ بينما كانوا مسيطرين على مجلس الكونجرس . في عام ١٩٦٨ كان الحزب منقسما بعضه على بعض بشكل سيء حول الحرب في فيتنام .

تسبب الفساد ، البرامج المتشابكة ، عدم كفاية القوات المسلحة في تحرير الجمهور من الوهم بوعد الرئيس جونسون بمجتمع عظيم والحرب ضد الفقر . في مارس ، أعلن الرئيس جونسون بأنه لن يرشح نفسه ثانية ، وفي يونيو ، قتل السناتور روبرت كيندي المرشح الديمقراطي صاحب أعظم جاذبية شعبية . وقد اقتضى توافر عملية بوليسية فائقة

سرع مظاهري الجناح المتطرف من تمزيق المؤتمر الديمقراطي القومي المعقود في شيكاغو في شهر أغسطس . وقد بدا للكثير من المراقبين أن الحزب الديمقراطي على وشك أن يتمزق إربا . كسب الحزب الجمهوري تحت قيادة ريتشارد نيكسون بفضل تنظيمه الأفضل .

في عام ١٩٧٢ كان الحزب الديمقراطي مازال في حالة سيئة للغاية من الانقسام : نجحت مجموعة يرأسها السيناتور جورج ماكجفرن في فرض نظام الحصص في اختيار المندوبين عن الحزب للمؤتمر القومي الذي كان يفضل السود ، النساء ، والشباب . كسب ماكجفرن التعيين للرئاسة من قبل الحزب الديمقراطي ، ولكنه هزم بشكل مريع في الانتخابات التي أعيد فيها انتخاب الرئيس نيكسون باكتساح ، بصوت شعبي بلغ ٤٧ مليون والتصويت الانتخابي ٤٩١ ولاية . كسب ماكجفرن ٢٩ مليون صوت شعبي ، وأصوات ولاية واحدة (مانشوسنس) ومقاطعة كولومبيا . أظهر إحصاء جالوب أن غير البيض كمجموعة السكان الوحيدة والأساسية التي ساندت ماكجفرن .

التهامات الموجهة لاسبير أجيديو بالأنشطة الاجرامية بينما كان محافظا لميريلند أدت إلى استقالته كنائب للرئيس في ١٩٧٣ . فعين جيرالد فورد ، الزعيم الجمهوري بمجلس النواب ، عين وقتئذ كنائب للرئيس من قبل الرئيس نيكسون وصادق عليه المجلسان في الكونجرس .

وفي السنة التالية ووجه الرئيس نيكسون بالاختيار بين الاستقالة أو مواجهة محاكمة للتقصير أو الخيانة بينما موازينه قد ثقلت بالاثم ضد مصلحته . وقد نبعت الاتهامات ضده من حادثة ووتر جيت . في ١٧ يونيو ١٩٧٢ وسط معركة انتخاب الرئاسة ، في الساعة ٢,٣٠ صباحا ألقي القبض على رجلين وهم يسطون ليلا على مركز قيادة الحزب الديمقراطي في مبنى ووتر جيت بواشنطن . كان واحد من اللصوص موظفا في لجنة إعادة انتخاب الرئيس نيكسون . باءت المحاولات لإدانة الرئيس نيكسون بالفشل ، ولكن تحقيقا مذاعا بالتلفزيون أجراه مجلس الشيوخ أظهر أن نيكسون قد سعى لستر معاونيه خلال التحقيق الجنائي لحادث ووتر جيت .

في انتخابات الرئاسة للصيفة لعام ١٩٧٦ ، هزم المرشح الديمقراطي ، جيمي كارتر ، المنافس الجمهوري جيرالد فورد ، بـ ٢٩٧ صوتا انتخابيا مقابل ٢٤٠ صوتا و ٤٠,٨٢٧,٢٩٢ صوتا شعبيا مقابل ٣٩,١٤٦,١٥٧ . وهكذا ، بعد مضي ثمان سنوات من سيطرة الجمهوريين ، عادت رئاسة الجمهورية للديموقراطيين : أصيب الجمهوريون بجرح بسبب الحالة الاقتصادية وفضيحة ووتر جيت . كان من أغرب مظاهر المعركة

الانتخابية للرئيس ونائبه لعام ١٩٧٦ تلك المناقشات المذاعة بالتلفزيون والتي كانت أول معركة تعرض على الجمهور بهذه الصورة . إن مناقشات الرئاسة ، الأولى بين المتحدى ورئيس متقلدا منصبه ، اعتبرت عاملا كبيرا في نتيجة الانتخاب . في الانتخاب جمعت ولايات الجنوب صفوفها في كتلة صلبة من الأصوات الانتخابية وأعطتها للديموقراطيين . كان كارتر أول شخص مولود بولاية في الجنوب ويعيش فيها يصبح رئيسا للجمهورية منذ زخاري تيلور من فرجينيا في عام ١٨٤٨ . كما احتفظ الجمهوريون بالأغليات الساحقة في كلا المجلسين للكونجرس ، والتي كسبت في أعقاب فضيحة ووترجيت في انتخابات الكونجرس لعام ١٩٧٤ . وبذا ، أعادوا سيطرتهم على الرئاسة وكلا المجلسين في آن واحد .

تنظيم الحزب :

يمكن الهدف الأساسي لتنظيم الحزب في كسب الأصوات وبذلك يسيطر على الوظائف العامة ؛ ومن ثم يكون التنظيم مبنيا حول وحدات حكومية التي من أجلها توجد وظائف اختيارية ؛ الأمة ، الولايات ، وأنواع مختلفة من المساحات المحلية . وهي تلتى تعبيرا رسميا في لجان على جميع مستويات الحكومة وفي المؤتمرات ، عند بعض المستويات يكون المؤتمر مكونا من جماعة أكثر عدداً من اللجنة ويجتمع أقل تكرارا ، وبتعبير أوسع ، قد يقال عن المؤتمر أنه المجلس التشريعي للحزب وتعتبر اللجنة السلطة التنفيذية .

المؤتمر :

تسكن السلطة العليا داخل الحزب في المستوى القومي في المؤتمر القومي . وتتبدى أهمية المؤتمر القومي بحقيقة كونه الوكالة التي تعين مرشح الحزب لمنصب الرئاسة وتضع البرنامج السياسي للحزب . يعطى الفصل الثامن وصفا مفصلا للمؤتمرات القومية للحزبين الكبيرين .

تكن السلطة العليا داخل الحزب في مستوى الولاية في مؤتمر الولاية ، المكون من مندوبين معينين من قبل منظمات الحزب المحلية أو منتخبين بواسطة أعضاء الحزب من المقاطعات أو المساحات المحلية الأخرى . يتبنى المؤتمر القواعد التي تحكم عضوية الحزب والتنظيم ، من قبل أن تكون مثل هذه الأمور قد فرضها قانون الولاية . إن سلطة المؤتمر وأهميته في كل من مستويات الولاية والمحلية قد خفضت بادخال الانتخابات المباشرة الأولية ، وهي طريقة ، قد شرحت بأسباب أكثر في هذا الفصل فيما بعد ، والذي

بموجبه يتم اختيار مرشحي الحزب للمناصب المحلية وفي الولاية بواسطة أصحاب حق التصويت .

اللجان :

نادراً ما تجتمع المؤتمرات ويكون اجتماعها لعدة أيام فقط . يمثل التنظيم الحزبي الدائم مجموعة من اللجان . وهناك تباين بين ولاية وأخرى ، ولكن على العموم فان نموذج تنظيم الحزب الرسمي متشابه في كلا الحزبين الكبيرين في جميع الولايات المتحدة .

اللجنة القومية :

في الفترة بين مؤتمرات حزب قومية ، تلقى المسئوليات على عاتق لجنة الحزب القومية ، وهي وكالة دائمة لتنظيم حزبي . حتى وقت قريب تكونت اللجان القومية لكلا الحزبين من رجل واحد وامرأة واحدة من ولاية وإقليم .

في عام ١٩٥٢ تبنى الجمهوريون نظاما حافظا ، علاوة عن رجل وامرأة من ولاية وإقليم ، أضافوا رؤساء الجلسات لكل ولاية تمنح أصواتها الانتخابية لمرشح الرئاسة الجمهوري في الانتخاب السابق ، التي كان لها محافظ جمهوري ، أو كان لها أكثرية جمهورية وفدها للكونجرس . في عام ١٩٦٨ منح الجمهوريون عضوية آلية لرؤساء الجلسات في المنظمات الجمهورية في كل ولاية أو إقليم .

أعيد تشكيل اللجنة الديمقراطية القومية في اجتماع المؤتمر الديمقراطي القومي في ميامي في ١٩٧٢ الذي جعل حجمه ٣٠٣ أعضاء بينهم ٢٣٤ صوتا . وقد أضيف رئيس جلسة الولاية وأعلى موظف مكانه من الجنس الآخر لكل حزب ولاية ديمقراطي ، وهكذا أصبح العدد الأدنى أربعة من الأعضاء لكل ولاية ، وقد وزع من واحد إلى ثمانية أعضاء إضافيه لعشرين ولاية بموجب قاعدة تستخدم حجم صوت الولاية الانتخابي . وحجم صوتها الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الثلاث الماضية كمقياس أساسي وقد زيد أعضاء اللجنة إلى ٣٦٠ في عام ١٩٧٦ .

ينتخب أعضاء اللجنة القومية بطرق مختلفة ، بواسطة مؤتمرات الولاية ، بواسطة مندوبي الحزب في الولاية لدى مؤتمر الترشيح القومي ، بواسطة لجان الولاية ، وبواسطة انتخابات الحزب الأولية . وهكذا يتأكد الاختيار بطريقة متكلفة بواسطة المؤتمرات القومية :

تكون أعمال لجنة الحزب القومية متباينة . ويكون التخطيط للمؤتمر القومي للترشيح وتنظيمه من الأعمال الخاصة . ويشمل هذا اختيار الوقت والمدينة التي سيعقد المؤتمر فيها

ويصدر نداء للمؤتمر ، يخطط للترتيبات المادية ، يعد كشفاً مؤقتاً للمندوبين ، ويوصي بموظفين مؤقتين . تشمل الأعمال الأخرى جمع الأموال ، المعونة في معركة الحزب لانتخاب الرئيس ، تدبير الورش لعمال الحزب ، يقدمون المتكلمين عن شئون الحزب ، إدارة برامج الشئون العامة ، وتجميع معطيات التصويت ودراستها ، ويكون ملء الوظائف الشاغرة في قائمة الحزب القومية من الأعمال الهامة التي يندر ممارستها . في معركة ١٩٧٢ ، اختارت اللجنة الديمقراطية القومية سارجنت شرايبر ليحل محل السيناتور توماس إيجلثون كمرشح الحزب لنائب الرئيس عندما استقال إيجلثون . ومع أن اللجنة القومية قد وقع اختيارها عليه بصفة رسمية ، فقد كان شرايبر مختار المرشح للرئاسة جورج ماكجفرن .

رئيس الجلسة القومي :

لكبر حجم اللجنة القومية واجتماعاتها النادرة ، فإن عمل اللجان القومية الأساسي يقع على عاتق رؤساء الجلسات وموظفي مركز الإدارة القومي في واشنطن D.C. يكون رئيس الجلسة القومي أرفع موظف مكانة في تنظيم الحزب الأساسي ، ويكون المركز عادة ذا أهمية فائقة . ولو أن رئيس الجلسة القومي تنتخبه اللجنة القومية بصفه رسمية ، هو أو هي يكون عادة الاختيار المفضل لمرشح الحزب للرياسة . يستقبل غالباً رئيس الجلسة القومي للحزب الذي يخسر انتخابات الرياسة وتنتخب اللجنة القومية بديلاً له . في ظروف كهذه تعمل اللجنة القومية باستقلال أكبر . تنقلب مثل هذه الانتخابات غالباً لمنافسه للسيطرة على الحزب بين الفئات المختلفة في الحزب .

في يناير ، ١٩٧٧ أوصى الرئيس كارتر وقبلت اللجنة الديمقراطية القومية كنيث كيرتس كرئيس لها ، المحافظ السابق لولاية مين . في نفس الشهر انتخب السيناتور السابق عن ولاية تينيسي وليم بروك رئيساً للجنة الجمهورية القومية .

ينحصر الواجب الأساسي لرئيس الجلسة القومي في المساعدة في توجيه حملة الرياسة الانتخابية وتنسيق أنشطة جمع الأموال . تشمل الأعمال الأخرى على العمل كمتحدث عن الحزب ، إدارة تنظيم الحزب ، التوسط في المنازعات الداخلية في الحزب ، إدارة البحث ، الكشف عن المعلومات ، وواجبات أخرى لاتعد .

لجان الكونجرس :

لكل من الحزبين الكبيرين لجنة للمعركة الانتخابية للشيوخ ولجنة لمعركة الكونجرس . تتكون اللجان من أعضاء من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، كل فيما يخصه ، ويكون غرضهم معاونة أعضاء الحزب الذين يواجهون معارضة ضارية في المعركة الانتخابية أو إعادة الانتخاب .

لجان الولاية :

يوجد لدى الأحزاب الكبرى لجان في كل ولاية ، تختلف في الحجم حسب المساحة ، السكان ، نشاط الحزب ، وعوامل أخرى . تكون العضوية محكومة عادة بحالة تنظيم الحزب ، لكنها في بعض الولايات تنظم بقانون .

تخدم لجان الولاية أعمالا مثل إدارة الانتخابات الأولية لتعيين المرشحين للمناصب العامة ، تحديد وقت ومكان مؤتمرات الولاية وعمل الترتيبات الابتدائية لذلك ، إقرار مرشحي الحزب للموظف المناسب لإدخاله في ورقة الاقتراع في الانتخاب العام ، تعيين مندوبين لمؤتمر الحزب القومي (إن لم يكونوا قد انتخبوا بوسائل أخرى) ، جمع الأموال ، المحافظة على مكتب مركزي ، ترقية مصالح الحزب ومرشحيه .

اللجان المحلية :

تحت مستوى الولاية تكون الأحزاب الكبرى منظمة للجان أقليمية للكونجرس ، لجان ولاية أقليمية مختصة بمجلس الشيوخ ، لجان أقليمية قضائية ، لجان مقاطعة ، لجان مدينة ، لجان حراسة ، لجان دائرة اختصاص . وتقرر الظروف المحلية عدد هذه اللجان وحجمها . بالطبع ، فانه في هذه المساحات حيث يقل النشاط الحزبي ، كما هو الحال في بعض أنحاء الجنوب حيث لا يكون الحزب الجمهوري فعالا في السياسات المحلية ، حزب الأقلية ليس حسن التنظيم تحت مستوى الولاية . تتولى اللجان المحلية مثل أمور إدارة الانتخابات الأولية للوظائف المحلية وتعيين المندوبين لمؤتمرات الولاية .

الحزب القومي — ائتلاف :

توحي جدولة للجان الحزب على الورق بحكومة كاملة ، ذات سلطان ممتد لأسفل من اللجان القومية للجان المحلية . مع ذلك ، فان هذا لا يمثل الحقيقة — فالأحزاب الأمريكية تعتبر تنظيمات دولة . يشرح هذا بقياس كبير من حيث شكل حكومتنا الفيدرالية . إن لدى الحزب أعماله التي ينجزها عند مستويات الولاية والمحلية ، والكثير من رعايته يأتي من هذه المستويات الحكومية . فضلا عن ذلك ، تمارس حكومات الولاية السيطرة القانونية على تنظيم الحزب . يعتبر تنظيم الحزب القومي ائتلافا ، أو اتحادا ، لأحزاب الولاية . أفضل ما يكون الاتحاد موحدا خلال فترة المعارك الانتخابية للرئاسة عندما يعمل أمل النصر والرعاية المصاحبة له كقوى موحدة الحزب في هيئة المنتخبين ، أعني الشعب في كل الدولة الذين يحملون تذكيرة الحزب الانتخابية ويشعرون بعضويتهم ، بكونه جماعة .

غير منظمة . بالرغم من ذلك ، فان وجود مؤسسات الأحزاب القومية لها نفوذها على تنظيمات الحزب في الولاية . انتخابات الرئاسة والكونجرس بما تحوى من منازعات بين المرشحين لكلا الحزبين تخدم منع ظهور أحزاب الأقلية داخل الولايات ، وتكون مصالح بعض قطاعات الأمة جد مشتركة في عقول أصحاب الأصوات مع حزب قومي واحد بحيث يمكن فقط لمرشحي الحزب الفوز بمراكز الولاية . على سبيل المثال ، يشغل وظائف الولاية الديمقراطيون على الأكثر في جورجيا ، ألباما وميسيسي ، والجمهوريون في ولاية مين ، فيرمونت ، وداكوتا الشمالية . لكن التعصب الأقليمي قد تدنى في السنوات الأخيرة . لمنع انتخابات الرئاسة من التأثير غير المناسب على الانتخابات المحلية ، فقد غيرت بعض الولايات عن قصد موعد انتخاب موظفي الولاية لمنعه من التوافق مع سنوات انتخابات الرئاسة .

يتمسك كل من الحزبين الكبيرين بتنظيم جد محكم في كل مجلس من الكونجرس ، لكن هذا التنظيم يكون مرتبا لرعاية مركز الحزب في الكونجرس ، وليس لإدارة الحزب ككل . ولا يسيطر الحزب في الكونجرس حتى على تعيين مرشحي الحزب للكونجرس .

تأنف تنظيمات الولاية أى محاولة من موظفي الحزب القومى ، مثل ، على سبيل المثال ، الرئيس كرأس لحزبه ، أن يتدخل في تعيينات الحزب داخل الولاية ، ومن المؤلف لمرشح حزب للرئاسة وموظفيه القوميين أن يساندوا كل المرشحين للكونجرس ، بصرف النظر عن مجملهم . يشكل هذا الافتقار لنظام من الحزب القومى تناقضا للموقف في إنجلترا وغيرها من الدول الأوروبية حيث تدير المنظمة القومية وحداتها المحلية ، ويضمن مرشحو الحزب لمقاعد المجلس التشريعى موافقة مسبقة من المكتب المركزى للحزب .

أداة السياسات :

تعتبر دائرة اختصاص الانتخابات وحدة الخلية للتنظيم الحزبى . إن دائرة اختصاص عضو اللجنة ، المنتخب في الدور الابتدائى أو وقع الاختيار عليه من قبل مؤتمر حزبى ، يكون الوسيلة التى يتصل الحزب بموجبها بأصحاب الأصوات . وبمعرفة « دخيلة الأمر » يكون قادرا لتقديم خدمات للأفراد عند اتصالهم بالحكومة . على سبيل المثال ، فقد يساعد على ضمان خدمات المجلس البلدى . بإنشاء اتصالات على مدى العام ، فانه يكون قادرا على السيطرة على نواة صغيرة من أصحاب الأصوات الانتخابية .

إن مناصب الحزب من دائرة اختصاص عضو اللجنة إلى رئيس جلسة اللجنة القومية تملأ غالبا بالعمال السياسيين المحترفين أو شبه المحترفين . هذه الجماعة ، مضافا إليها عدد من

المحامين ، مديري أعمال ، وخلافهم ممن يشاركون بصفة فعالة في عمل الحزب ، على الأخص المالية منها . يمثلون نواة داخلية من عمال الحزب التي تبنى سلطة غالبية على تعيين مرشحي الحزب . عندما يخرج الحزب منتصرا في الاقتراع ، تأتي تعويضات العمال من الاعانات ومن المعاملة الحسنة في التعامل مع الحكومة . تشكل المحسوبة في مثل هذه الأمور مثل المكافأة في التعاقدات مع الحكومة ، جزءا كبيرا من الناحية القدرة للسياسة .

ظهرت سيطرة الرؤساء السياسيين على تنظيم الحزب في عدة قطاعات متباعدة للغاية من الوطن . تطور الرئاسة في أوقات على مستويات الولاية والمحلية في كلا الحزبين الكبيرين وقد يشغل الرئيس مركزا عموما بنفسه أم لا ، ولكنه يستحوذ على السلطة من خلال تنظيمه ، المكون من مجموعة كبيرة من العمال المرءوسين سياسيا داخل التنظيم الحزبي . من خلال السيطرة على التابعين ، يمكنه دفع كتلة صلبة من الأصوات للمرشح الذي يوافق عليه والذي يتوقع منه مساعدات سياسية . وينجح التنظيم بالرعاية ، ولو أن الرئيس قد ينجح أحيانا للأخذ بالثأر سياسيا ولأشكال أخرى من الإرهاب ، الرشوة ، وحتى المنح الحيرية للحفاظ على سيطرته . وفي السنوات الحالية تم إسقاط رؤساء سياسيين بتردد متزايد نتيجة لإظهار أصحاب الأصوات الانتخابية لاستقلال أكبر . إن التوسع في التعيين بالجدارة ، العناية بالمحتاج بموجب تشريع للخدمة الاجتماعية العمومية ، الارتفاع بالمستويات الأخلاقية في إدارة الحكومة ، اعتماد أكبر للمرشحين على الاتصال المباشر بالناخبين ، واهتمام أكبر من جانب المواطنين بالمسائل العامة تمثل عوامل تفضي إلى التقليل من سيطرة الأداة السياسية .

الحزب ومعركة التمويل

إن المحافظة على تنظيم حزبي فعال وإداراته وتسيير المعارك الانتخابية يستلزم صرف مبالغ ضخمة من النقود . بينما يشتغل بعض الناس بالنشاط الحزبي بدون انتظار مكافأة مباشرة ، فإنه يجب أن يتوفر للحزب أموال لصيانة مركز قيادته ، يستأجر مختبرين ، رجال إعلام ، كتاب البرامج ، عمال البحث ، عمال يوم الانتخاب ، والصرف على السفر ، إعلانات الراديو والتلفزيون ، وتكاليف أخرى . زادت تكاليف المعارك الانتخابية بشكل درامي خصوصا في العقدين الأخيرين بداية كنتيجة للاستخدام المتزايد للتلفزيون ، الذي يعتبر رغم ارتفاع تكلفته أداة فعالة للمعركة الانتخابية وضرورية .

على الرغم من قوانين تمويل المعركة التي وجدت لأكثر من خمسين سنة فإن المعلومات التامة التي يعتمد عليها عن جملة مصروفات المعركة يكون من الصعب تقريرها . ولكننا

نعرف أن مصروفات الأحزاب الكبرى تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات في كل عام انتخابي . إذ تقدر تكاليف المعارك للمراكز الانتخابية في الولايات المتحدة - فيدرالي ولاية ، ومحلية بأنها زادت من ١٤٠ مليون دولار في عام ١٩٥٢ إلى ٤٠٠٠ مليون في عام ١٩٧٢ .

مصادر التمويل :

ليس لدى الأحزاب السياسية بالولايات المتحدة أعضاء يدفعون اشتراكات كما تفعل الأحزاب في بريطانيا العظمى والكثير من البلاد الأخرى . فمن أين تأتي كل النقود إذن ؟ في مستويات الحكومة المحلية ، تمثل الرسوم المطلوبة من المرشحين للانتخابات الأولية مصدرا كبيرا من الأموال للتنظيم الحزبي . طور كل من الحزبين الكبيرين على مر السنين أساليب مختلفة خاصة لجمع الأموال . وكان أحد هذه الأساليب عشاء الحزب لجمع الأموال ، أيام حفلات عشاء جاكسون وجيفرسون ، ويتم رعاية الحزب الديمقراطي ، وأيام عشاء لنكولن برعاية الحزب الجمهوري وتدر مبالغ مالية ، فائقة وقد يدفع موظفو الحزب وغيرهم من الأوفياء للحزب مبلغ ألف دولار ثمنا للتذكرة في مثل إحدى حفلات العشاء هذه . وتعتبر برامج التلفزيون المطولة تقليدا مبتكرا للحزب الديمقراطي وأسلوبا ناجحا لجمع الأموال . ومن خلال أساليب متعددة ، سعى كل من الحزبين لاستجداء تبرعات صغيرة من عشرات آلاف المواطنين المتحمسين ، وقد جلبت هذه التبرعات الضئيلة أموالا فائقة . ولكن بينما كانت هناك بعض الزيادات في السنين الحالية في عدد التبرعات الصغيرة ، فإن عدد الأفراد الذين يقدمون الهبات للحزب أو مرشح تعتبر صغيرة نسبيا - تكون الشركات المصادر الكبرى لتمويل الحزب والمرشحين ، إلى جوار اتحادات العمال وجماعات الضغط . ولو أنه بموجب القانون فيدرالي ممنوع على اتحادات العمال والشركات المساهمة المباشرة للمرشحين ، ولكنهم يتخطون هذه الموانع القانونية بتأسيس اللجان « التعليمية » و « العمل السياسي » ويعممون تبرعاتهم من خلال مديريهم وهيئاتهم التنفيذية ولا تكتفي هذه المنظمات بالمساهمة بالمال ، ولكنهم يقدمون الهبات المادية بتقديم المعونة السكرتارية وغيرها من المساعدات للحزب أو المرشح . وقد ينتجون في الحقيقة بعض النشاط الهام للتنظيم الحزبي أثناء الموقعة الانتخابية ، مثل دفع تسجيل أصحاب الأصوات الموالين للحزب . مثل هذه الجهود للمعركة من قبل الاتحادات والتنظمات الأخرى تكون قانونية بكل معنى الكلمة وقد تعاون الحزب أو مرشحه للغاية .

في عام ١٩٧٦ ، ولأول مرة في تاريخ الأمة ، تم تمويل معركة الرئاسة جزئيا من أموال ضريبة فيدرالية من خلال تنظيم للمنع الفيدرالية .

قاعدة قانونية :

في عام ١٩٧١ سن الكونجرس لائحة المعركة الانتخابية الفيدرالية ، التي تنص على تغييرات كاسحة في القوانين الفيدرالية التي تنمى لتمويل المعارك الانتخابية للانتخاب للمراكز الفيدرالية . إن الإنشاءات الحساسة لجمع الأموال السياسية الذي لا طعم له وممارسات الانفاق التي ظهرت من تحقيقات فضيحة ووترجيت أحدثت إصلاحا لتمويل المعركة اللائحة تعديلات تمويل المعارك الانتخابية الفيدرالية لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ . إن كشف إساءة استعمال السلطة في تمويل المعركة الانتخابية أيضا في بعض الولايات نتج عنه إصلاح قوانين تمويل المعركة في السنوات العديدة الماضية في معظم الولايات . ونقدم هنا تحليلا للنصوص الأساسية للقوانين الفيدرالية التي أصبحت نافذة من ١٩٧٧ .

لجنة الانتخاب الفيدرالية :

تتكون هذه اللجنة من سكرتير مجلس الشيوخ ، كاتب مجلس النواب (بحكم المنصب بدون الحق في التصويت) وخمسة أعضاء يعينهم الرئيس ، بموافقة مجلس الشيوخ ، لفترة ست سنوات . لا أكثر من ثلاثة من الأعضاء أصحاب التصويت قد يكونون أعضاء في نفس الحزب السياسي .

تمنح اللجنة سلطة واسعة لإدارة قوانين الانتخاب الفيدرالية ، بما في ذلك سلطة استنباط لوائح ، تطلب تقارير ، تستدعي شهودا ، تقدم أفكارا استشارية ، عمل اتفاقات مصالحة (التي قد تشمل على عقوبات) تحصل على إنذار أو أية معونة مدنية من السلطة القضائية ، وإذا استدعت الضرورة ، تبلغ عن حالات للسلطات المناسبة التي لها حق فرض القانون في المحاكمات الجنائية .

حواجز للتبرع :

يحول شرط من لائحة الدخل لعام ١٩٧١ ، للأفراد على ضريبة دخلهم ، إما قرض قوامه ١٢,٥ دولار (٢٥ دولار في حالة المقابل المشترك) أو خصم مقداره ٥٠ دولارا (١٠٠ دولار في حالة المقابل المشترك) لتساهمات السياسية الموجهة لمرشح لوظيفة عمومية . يربح الأفراد ذوو الدخل المتوسط أكثر من أخذ دين بدلا من الخصم . الدين محدد بنصف القيمة للاكتتابات المقدمة ، تكون من قيمة ضريبة الدخل المستحقة ؛ يكون الخصم خصما من جملة الدخل المعدل الذي يتم تحصيل ضريبة الدخل بموجبه .

قدمت لائحة الدخل لعام ١٩٧١ شرطا آخر مصمما لإثارة الاهتمام بالمساهمة الشعبية في تمويل المعارك السياسية . كل شخص يدفع ضريبة دخل قد ينحصر ، على نموذج

الضريبة ، دون تكلفة يتحملها ، أن يدفع دولارا لاعتمادات معركة انتخاب الرئيس الذي تحفظه خزانة الولايات المتحدة . ويوجد هذا الشرط في الحطة الدستورية لمنح المرشحين لمركز الرئاسة حق اختيار تمويل معاركهم بواسطة أموال عامة أو بموجب الطرق التقليدية .

إفشاء :

يتضمن القانون تفاصيل فائقة يقصد بها إمالة اللثام عن مصدر كل التبرعات الهامة والمصاريف التي وضعت للتأثير على الانتخاب الفيدرالى .

إن المصطلح « لجنة سياسية » قد قصد به « أى لجنة نادى ، اتحاد ، أو أى مجموعة أشخاص تتلقى تبرعات ويصرف نفقات خلال العام الشمسى بمبلغ إجمالى يفوق الألف دولار » ومطلوب من كل لجنة سياسية أن يكون لها رئيس مجلس وأمين صندوق ، ولا يمكن قبول أية تبرعات أو مصاريف أو إنفاقها لصالح اللجنة بينما يكون هناك خلو فى إحدى هذه الوظائف . مطلوب من أمين الصندوق بمقتضى القانون أن يمسك حسابات :

١ - جميع التبرعات المقدمة لـ أو لأجل مثل هذه اللجنة ؛ .

٢ - إثبات هوية كل شخص يتبرع بما يزيد عن ٥٠ دولارا ، واليوم والمبلغ المدفوع من ذلك المصدر

٣ - جميع المصروفات التى أنفقت نيابة عن مثل هذه اللجنة ؛ .

٤ - هوية الشخص الذى قدمت له هذه المصروفات ..

إن التقارير المطلوب من كل لجنة عملها للجنة الانتخاب الفيدرالية يجب أن تظهر سبب كل منصرف واسم المرشح الذى من أجله قد تمت . لمنع مخادعة هذه الشروط ، فإن القانون يطلب من الشخص الذى يصرف ما يزيد عن ١٠٠ دولار « يتشفع علانية لانتخاب أو إسقاط مرشح معروف الهوية » سيقدم نفس التقارير المطلوبة من اللجنة السياسية . فضلا عن ذلك أى مصروف مستقل يفوق الألف دولار عمل خلال ١٥ يوما من يوم الانتخاب يجب أن يقدم عنه تقرير للجنة الانتخاب الفيدرالية فى ٢٤ ساعة .

القيود على مجموع التبرعات :

وتنص لائحة المعركة الانتخابية الفيدرالية على :

١ - أنه لا يجب على شخص « أن يصرف ... بالنسبة لمرشح معلوم الهوية خلال سنة شمسية ما إذا أضيف لجميع المصروفات الأخرى والتى أجراها نفس الشخص خلال العام تأييدا لانتخاب أو هزيمة مثل هذا المرشح ، تفوق الألف دولار .

٢ - ألا تتعدى المصروفات من المصادر الشخصية أو العائلية ٥٠٠ ألف دولار للرئيس أو نائب الرئيس ، ٣٥ ألف دولار بواسطة مرشحين للشيوخ ، أو ٢٥ ألف دولار بواسطة مرشحين لمجلس النواب .

٣ - يجب أن تحدد المصاريف العمومية بواسطة المرشحين لمبالغ معينة لوظائف خاصة .

اعتبرت المحكمة العليا في قضية بكل ضد فاليو هذه القيود على المصروفات باطلة كمخالفة لحرية الكلام والمشاركة التي يكفلها التعديل الأول . بالعكس ، فإن المحكمة أيدت القيود على الإعانات وشروط الإفشاء لكل من الإعانات والمصروفات . كما أيدت القيود على مجموع المصروفات للمرشح لمنصب الرئاسة الذي يتلقى أموالا فيدرالية لمعركته الانتخابية . تكون هذه القيود ١٠ ملايين دولار لمعركة الترشيح و ٢٠ مليون دولار في معركة الانتخاب ، يكون مثل هذا الشخص خاضعا لحد ٥٠ ألف دولار على مصروفاته من أمواله أو أموال عائلته .

رأس مال المعركة الانتخابية للرئاسة :

كما سبق تدوينه ، يكون كل فرد دافع لضريبة دخل مخولا أن يخصص على نموذج الضريبة ، بلا مقابل عليه ، أن يدفع دولارا واحدا لاعتمادات معركة انتخاب الرئيس قبل خزانة الولايات المتحدة . كما خصص الكونجرس لهذا الاعتماد « لكل سنة مالية ، من مبالغ الاعتماد العمومي للمالية ما لم يكن مخصصا بخلاف ذلك ، مقداراً مساويا للمقادير المخصصة لذلك في كل سنة مالية . . » هؤلاء المرشحين للرئاسة الذين يؤهلون ، بدفع هذا الاعتماد نصف تكاليف معركة الترشيح وجميع تكاليف معركة الانتخاب . ويستخدم الاعتماد أيضا ليؤدي لكل حزب كبير الذي يختار لاستخدامه ما يبلغ مقداره مليوني دولار للوفاء بتكاليف مؤتمر الترشيح للرئاسة . يكون الحزب الصغير مؤهلا لتلقى دفعة نسبية من جهة مؤتمره الترشيح للرئاسة مؤسسا على نسبة الأصوات الشعبية التي تلقاها من مرشحين من الأحزاب الكبرى .

بموجب المصطلح القانوني يكون « الحزب الكبير » أحد الأحزاب الذي ينال ٢٥ ٪ أو يزيد من الأصوات الشعبية في معركة انتخابات الرئاسة السابقة . ويكون الحزب الصغير أحد الأحزاب الذي تلقى مرشحوه ٥ ٪ أو يزيد ولكن أقل من ٢٥ ٪ من جملة التصويت الشعبي في انتخابات الرئاسة السالف للتوفيق للاعتمادات الملائمة في التعيين للانتخابات الأولية ، يجب أن يوافق المرشح على أن يقدم للجنة الانتخاب الفيدرالية جميع المعلومات التي تطلبها . يجب أن يكون المرشح قد تلقى إعانات تفوق جملتها

خمس آلاف دولار في إكتابات من مقيمين في كل من ٢٠ ولاية على الأقل ، و ٠٠٠ جملة التبرعات المعتمدة بالنسبة لأي شخص ... لا تزيد عن ٢٥٠ دولارا . لكي تكون مؤهلا لأموال الحكومة لمعركة الانتخاب ، يجب على المرشح أن يوافق على ألا يقبل تبرعات لسداد مصاريف المعركة اللازمة . في عام ١٩٧٦ تلقى خمسة عشر مرشحا للتعيين في انتخاب الرئاسة إعانات فيدرالية مالية مناسبة بلغت جملتها ٢٥ مليون دولار تقريبا . وتلقى ستة منهم حوالي مليوني دولار لكل واحد منهم . بموجب معادلة خاصة يتلقى مرشح الرئاسة من الحزبين الكبيرين مبلغا مساويا من الأموال الفيدرالية . تلقى فورد وكارتر ٢١,٨ مليون دولار ، وقيد كل منها بصرف هذا القدر فقط ، وسمح للجنتي الحزب الديمقراطي والجمهوري كل على حدة بصرف ٣,٢ مليون دولار إضافية لأجل مصلحة مرشحهم . ولعدم وجود حزب ثالث يحصل على ٥ ٪ من الأصوات الشعبية في عام ١٩٧٢ ، كان المرشحون الديمقراطيون والجمهوريون مؤهلين لتلقي الاعتمادات في عام ١٩٧٦ . تقدم الدفعات الرجعية لأي مرشح لطرف ثالث أو مستقل يحصل على ٥ ٪ من أصوات الانتخاب ، ولكن لم يحقق أحد شيئا من هذا في انتخاب ١٩٧٦ . لم يمتد التمويل العام لمعارك الكونجرس في ١٩٧٦ . في عام ١٩٧٧ اتجهت الآراء لكي يشمل التمويل العام معارك الكونجرس .

الموظفون العموميون :

إن نصوص القانون المتولدة عن لائحة هاتش لعام ١٩٣٩ تقيّد النشاط الحزبي لمعظم الموظفين الفيدراليين وكثير من موظفي الولاية والحكومات المحلية الذين تموّلهم الحكومة الفيدرالية . وقد أطلق عليه لائحة هاتش نسبة لمقدمه السيناتور كارل هاتش ويتضمن الدعوى بأن الحكومة ، كمخدوم ، تملك حق ترقية كفاءة الخدمة العامة بمنع موظفيها من « المشاركة النشطة في الإدارة السياسية أو المعارك السياسية » . رؤساء الإدارات ومساعدوهم ومقررو السياسة من الموظفين يعفون من بعض نصوص اللائحة .

تكون لجنة الإدارة المدنية مخولة صياغة القواعد لإنجاز لائحة هاتش . بموجب القواعد التي وضعت في ١٩٧٠ فإن « النشاطات المحرمة » تحتوي على :

١ - الخدمة كموظف في حزب سياسي ، قومي ، ولاية ، أو محلي ، أو كعضو في لجنة حزب .

٢ - التماس المال من أجل هدف حزبي .

٣ - أن يصبح مرشحا حزبيا .

٤ - العمل كمندوب لمؤتمر حزبي .

« الأنشطة المسموحة » لموظفي الحكومة تشمل الحق في :

- ١ - التسجيل والتصويت في أى انتخاب .
- ٢ - الإفصاح عن رأيه كفرد سواء على انفراد وجهارا عن موضوعات سياسية ومرشحين .
- ٣ - حضور مؤتمر سياسى أو اجتماع شعبى .
- ٤ - يصنع تبرعا ماليا لحزب سياسى .
- ٥ - ينشط سياسيا ولكن لا يكون منتسبا بنوع أخص لحزب سياسى .

التعيينات

يكون اختيار الموظفين العموميين في الولايات المتحدة عملية مزدوجة تتضمن : تعيين مرشحي الأحزاب ؛ والاختيار حسب الأصوات الانتخابية في انتخاب رسمى من قائمة المرشحين الذين تعينهم الأحزاب . إن أهمية مرحلة التعيين لا يمكن المبالغة في تأكيدها في الانتخابات بخلاف غير الحزبيين ، فان اختيار الناخبين يضيق الدائرة إلى أن تصبح اختيارا بين مرشحين ، لأن الحزب يعين مرشحا واحدا فقط لوظيفة معينة ، ولدينا في الغالب نظام الحزبين . في المناطق التى يسود فيها حزب واحد ، فان التعيين يكون النقطة الوحيدة التى يكون عندها أى منافسة حقيقية على الوظائف ، إذ يخدم الانتخاب التصديق الرسمى على مرشحي الحزب صاحب السيادة .

في البلاد التى تكون الأحزاب مركزة والمرشحون يجب المصادقة عليهم من اللجنة المركزية للحزب ، لاتكون لعملية التعيين مثل الأهمية التى تتمتع بها في الولايات المتحدة كلما ارتفعت درجة مركزية الحزب وسيطرته على أصوات أعضائه في المجلس التشريعى تصبح شخصية العضو الفرد الذى يعطى صوته التشريعى حسب اتجاهات الحزب أدنى أهمية . في بريطانيا العظمى حيث حزب العمال أكثر مركزية من حزب المحافظين ، ولكن كلا الحزبين تعوزه مصادقة المكتب المركزى للمرشحين للبرلمان باسم الحزب ، ولدى كلا الحزبين وسائل فعالة لتنظيم الأعضاء الذين يقصرون في مساندة برنامج الحزب . إن الطريقة التى بموجبها تعين اللجان داخل حكومة الحزب المرشحين للبرلمان تجذب القليل من اهتمام الجمهور . تكون المنافسة العامة بين الأحزاب الداخلة في الانتخاب . ويشكل هذا تباينا لما يحدث في الولايات المتحدة حيث تكون المنافسة للتعين تشابه في الأهمية ما للانتخاب ، وحيث يتخطى غالبا أعضاء الكونجرس خطوط الحزب المرسومة عند التصويت على مسائل ذات أهمية . إن وجهات نظر الموظف الحكومى الشخصية في الولايات المتحدة

تزايد في أهميتها بموجب الحقيقة التي تقضي بفضالة التفاوت النسبي بين برامج الحزبين الكبيرين . نظرا لأهمية التعيينات ، فكيف يتم إعدادها ؟

التعيين الذاتي :

التعيين الذاتي أو الإعلان الذاتي ، يعتبر طريقة سهلة لتصبح مرشحا ، وتستخدم بكثرة في الانتخابات لشغل المراكز في المجتمعات الصغيرة . والشخص الراغب في الحصول على الوظيفة يعلن ببساطة عن طريق الصحافة بأنه « بناء على إلحاح الكثير من الأصدقاء » فقد « وافق » على أن يصبح مرشحا . هذا إلى جوار إدراج اسمه لدى الموظف العمومي . المختص وسداد أية رسوم مطلوبة لإثبات اسمه على قائمة الاقتراع ، يكون كل ما هو ضروري في الانتخابات المحلية غير الحزبية (انظر أيضا الانتخابات الأولية غير الحزبية) . حتى التقدم لوظائف الولاية ، قد يثبت أى شخص اسمه على قائمة الانتخاب كمرشح مستقل بعد سداد الرسوم المقررة ، كما يقدم مظلمه تحتوي على عدد معين من الامضاءات أو يستجيب لشروط أخرى يقررها قانون الولاية . كبديل ، قد يسعى بأصوات مقيدة ، دون وجود اسمه على قائمة الانتخاب ، ولكن قلة من الانتخابات قد كسبت في كلتا هاتين الحالتين . لأن الانتخاب للمناصب فوق مستوى الحكومة المحلية ، وحتى للمراكز عند المستوى المحلي في أماكن كثيرة ، تكون مساندة الحزب السياسى لها ضرورية . قد يعان شخص ترشيحه للتعيين ، ولكن لا يمكنه استعمال التعيين الذاتي كوسيلة ليصبح مرشحا لحزب . وتناقش الطرق الثلاث التي تستعملها الأحزاب في اختيار مرشحهم .

المؤتمر الحزبي لاختيار المرشحين :

يكون المؤتمر الحزبي لاختيار المرشحين اجتماعا من أفراد ذوى أفكار متشابهة لاختيار المرشحين أو السياسات ، أو اجتماعات غير رسمية لمواطنين من ذوى النفوذ داخل المجتمع قد تمت ، بعد تطور الأحزاب السياسية ، تبنى المؤتمرات التمهيدية لتصبح أكثر تنظيما من خلال مثل هذه الخطوات كتعيين لجان دائمة أو تعيين سكرتير . إن اختيار المندوبين من المؤتمرات التمهيدية المحلية لاجتماعات الأقليم ، من اجتماعات الأقليم إلى اجتماعات الولاية ، يكون باعثا على انتهاء نظام المؤتمر للتعيين ، الذي سيناقش أدناه .

الاجتماع التمهيدى للمجلس التشريعى :

كانت اجتماعات الزمرة من أعضاء الحزب في مجلس الولاية التشريعى من أجل تعيين مرشحي الحزب لمناصب الولاية ، والاجتماعات التمهيدية للكونجرس المماثلة لتعيين المرشحين للرئاسة ، كانت تطورات طبيعية . بحلول ١٨٠٠ كان الاجتماع التمهيدى

التشريعي محفلا مقررا . فقد رشح الاجتماع التمهيدى الجمهورى فى الكونجرس جيفرسون ماديسون ، ومونرو ، وتفوقوا فى الانتخاب على مرشحى الفيدراليين الذين اختيروا من قبل الأعضاء الفيدراليين بالكونجرس . فى عام ١٨٢٤ ، مع ذلك ، بسقوط المعارضة الفيدرالية ، انقسمت العضوية الجمهورية للكونجرس بلا أمل حول اختيار مرشح . أقيم اجتماع تمهيدى ، ولكن حضره مؤيدو وليم كروفورد من جورجيا (سكرتير الخزانة) على الأخص . أما أصدقاء جون كوينسى أدامس ، أندرو جاكسون ، هنرى كلاى ، وجون كاهون ، وجميعهم متعطلون ومرشحون محتملون ، فقد غابوا عن الاجتماع التمهيدى . وكانوا كارهين للالتزام بقراره . وقد وضعت أسماء هؤلاء المرشحين بقرارات منفردة أو متعددة لمجالس ولايات تشريعية .. وقد أتى كروفورد مرشح الاجتماع التمهيدى الثالث فى الانتخاب . وهكذا وصل حكم « الاجتماع التمهيدى الملك » فى المستوى القومى للحكومة لانهاية المحتومة .

المؤتمرات :

استمرت الاجتماعات التمهيدية المحلية تعمل لترشيح الموظفين المحليين ، ولكن فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، تركت الاجتماعات التمهيدية الشرعية كوكالات لترشيح موظفى الولاية المجال لمؤتمرات الولاية ، المكونة من مندوبين مختارين من الشعب السياسية . شاهد عقد ١٨٣٠ ارتفاع المؤتمرات القومية أيضا .

لم تكن التعيينات ضرورية للمعركة ١٨٢٨ ، بينما أعان أندرو جاكسون ترشيحه بعد هزيمته فى ١٨٢٤ وجون كوينسى أدامز ، كرئيس ، كان مرشحا لتجديد انتخابه ، عندما نظم الحزب المعادى للماسونية فى عام ١٨٣١ ، لم يتمكن من الاتجاء لأى من الوسائل السابقة — الاجتماع التمهيدى للكونجرس أو الترشيح التشريعي — عند وضع مرشح فى السباق بسبب عدم وجود أعضاء له فى الكونجرس وليس بمقدوره أن يتحكم فى أى مجلس ولاية تشريعي . فان قادة الحزب الجديد دعوا لاجتماع مؤتمر قومى من أجل اختيار مرشح ، وبهذه الطريقة انتخب وليم ريت لرفع علم الحزب فى المعركة . جذبت فكرة المؤتمر القومى قادة الأحزاب الأخرى ، فعقد كل من الحزبين الديموقراطى والهابزج مؤتمرات ترشيح مماثلة فى عام ١٨٣٢ .

ومنذ هذا الوقت ، انتفع بالمؤتمر القومى لترشيح جميع الأحزاب . ولو أن طريقة المؤتمر طالما انتقدت ، وكادت تهجر كوسيلة لتعيين موظفى الولاية والمحليين وأعضاء الكونجرس ولم يبتكر بديل مناسب عنها على المستوى القومى .

الانتخابات الأولية :

السخط على المؤتمرات (أسواق السياسات) تسبب في ظهور الانتخابات الأولية كوسيلة لتعيين المرشحين للوظائف في الولاية والمحلية .

وقد ظهرت لأول مرة على طول الولاية وعرضها في ويسكونسن في عام ١٩٠٣ ، ومن ثم تبنتها كل ولاية كالوسيلة لتعيين المرشحين لبعض أو لكل الولاية والوظائف المحلية ، وفي معظم الولايات لتعيين المرشحين للكونجرس .

في الجوهر ، تعتبر الانتخابات الأولية ببساطة انتخاباً تحضيرياً يصوت فيها أعضاء الحزب مباشرة لتعيين مرشحهم . تهتد الانتخابات الأولية في نفس المكان ويحكمها القانون بنفس طريقة الانتخاب النهائي . يكون إدخال اسم شخص كمرشح في الانتخاب الأول بالتماس يوقعه عدد معين من الناخبين ، ويتوقف العدد على أهمية المركز المنشود . وقانون الولاية الحاكم ، أو بدفع رسم معين . تعقد عادة الانتخابات الأولية لجميع الأحزاب في نفس اليوم الذي يحدده القانون . في معظم الولايات يصبح الشخص الحاصل على أعلى صوت لوظيفة معينة في الانتخاب الأول مرشح الحزب للوظيفة في الانتخاب النهائي . في ولايات عديدة تكون أغلبية الأصوات العظمى مطلوبة لوظيفة معينة في الانتخاب الأول ليصبح مرشح الحزب لبعض المناصب . مثال ذلك . محافظ وسيناتور الولايات المتحدة — وما لم ينل المرشح أغلبية الأصوات العظمى في الانتخاب الأول ، يعقد انتخاب آخر بين المرشحين الحاصلين على أعلى أصوات في الانتخاب الأول .

الانتخابات الأولية المفتوحة والمغلقة :

في ولايات ثلاث فقط (ألاسكا ، لويزيانا وواشنطن) يمكن لصاحب الصوت الانتخابي أن يشترك في الانتخابات الأولية لأكثر من حزب واحد في كل مرة — تبوب الانتخابات الأولية كفتوحة أو مغلقة حسب غياب أو حضور اختبار يثبت تأكيد الحزب لأصحاب الأصوات المشتركين .

في انتخاب أولى مفتوح ، لا يطلب اختبار إثبات من الحزب ، وصاحب الصوت حر في التصويت في الانتخاب الأول لأي حزب . ويمكن الضعف فيه أن أصوات الحزبيين قد تدخل انتخابات أولية لحزب منافس وبذل جهد لضمان تعيين المرشحين الضعاف الذين يمكن هزيمتهم بسهولة في الانتخاب العام . إن الداعين لإدماج الحزب القومي يعرضون أيضاً على التأثير الذي تعطيه لأصوات غير الحزبيين مما يعتبرونه عملاً حزبياً .

في الانتخابات الأولية المغلقة ، التي تكون أكثر شيوعا ، فإن المشاركة تكون محدودة ، في أعضاء الحزب بنوعين من الاختبارات ، التسجيل والاعتراض . في حوالي نصف الولايات ، بما فيها نيويورك ، كاليفورنيا ، وبنسلفانيا ، يجب على الناخب أن يسجل كعضو في حزب من أجل المشاركة في الانتخابات الأولية . إذا طلب مثل هذا التسجيل في وقت التسجيل الرسمي للولاية ، كما هو متبع ، يعطى كاتب الانتخاب الناخب ورقة اقتراع الحزب الموضح بموجب تسجيله . تسمح ولايات قليلة بتسجيل الحزب في وقت الانتخابات الأولية . بموجب نظام التحدي ، وقبل تسليم الناخب ورقة اقتراع الحزب ، قد يطلب الموظف الرسمي منه أن يحلف اليمين بأنه صوت لمرشح الحزب في الانتخاب الأخير أو أنه يقصد مساندة مرشحه في الانتخاب المقبل ، أو كليهما . ولا شك أنه لا توجد طريقة للالتزام بحلف اليمين فيما يتعلق بانتخاب قادم ، ولا عن معرفة الناخب كيف أعطى صوته في الانتخاب الأخير . ترك الولايات الجنوبية للحزب حرية وضع قواعده للمشاركة في انتخاباتها الأولية . من الناحية العملية ، فإن انتخابات الحزب الديمقراطي الأولية في الجنوب تدار عادة كانتخابات أولية مفتوحة .

الانتخابات الأولية الاحزبية :

الاقتراع الاحزبي - أعني ، ورقة اقتراع تبين أسماء المرشحين مقابل الوظيفة التي يسعون لنيلها دون تعيين حزب - يستخدم كثيرا في تعيين مرشحين لوظائف محلية . توضع أسماء المرشحين الحاصلين على أعلى الاصوات في الانتخابات الأولية في الاقتراع للانتخاب العام ، دون تعيين حزب أيضا . تستخدم ولايتان ، نبراسكا ومينيسوتا الاقتراع الاحزبي لترشيح المرشحين التشريعيين ، وتستخدم أكثر من اثنتي عشرة ولاية هذه الطريقة لتعيين بعض موظفي الولاية ، على الخصوص القضاة ومراقبو مدارس الولاية .

الصوت الانتخابي :

حسب النص المبدئي ترك الدستور تقدير صلاحيات التصويت للولايات بكثرة . طبقا للمادة الأولى . « سينكون مجلس النواب من أعضاء مختارين كل سنتين بواسطة شعب الولايات المختلفة ، وسيكون للناخبين صلاحيات ضرورية لمعظم فروع مجلس تشريعي الولاية الوقيرة »

على الرغم من أن الفلسفة الليبرالية لإعلان الاستقلال ، كانت قله الثقة في فطنة عامة الشعب واضحة في تاريخنا القومي الباكر . فوضعت كل واحدة من الولايات الأساسية صلاحية ملكية على حق التصويت . تدريجيا ، مع ذلك ، تحررت صلاحيات الصوت الانتخابي ، وبحلول ١٨٥٠ كان بمقدور كل الذكور البالغين سن الرشد أن يكونوا مؤهلين للتصويت .

حرم التعديل الخامس عشر استخدام العنصر ، التعديل التاسع عشر الجنس ،
والسادس والعشرين السن فوق الثامنة عشرة كصلاحية للتصويت .

في قضية دن ضد بلومستين (١٩٧٢) اعتبرت المحكمة العليا باطلا كانتهاك لبند الحماية
المتكافئة للتعديل الرابع عشر قانونا من تنيسى يطلب الإقامة لمدة عام في الولاية وثلاثة
أشهر في الاقليم كصلاحية للتدوين في دفتر القيد للتصويت . راعت المحكمة مصلحة الولاية
الشرعية في طلبها إقامة غير زائفة ، ولكنها وجدت فترة الإقامة التي تطلبها تنيسى تتجاوز
الحد . في عام ١٩٧٣ أبدت المحكمة قانونا من نيويورك يحدد المشاركة في الانتخابات
الأولية للحزب على ناخبين مقيدين كاعضاء بالحزب قبل حلول الانتخاب العام -
أحد عشر شهرا قبل الانتخابات الأولية بالفعل .

الاقتراعات :

تعتمد قيمة الصوت الانتخابي في جزئها الأكبر على الأسلوب الذي قد يمارس به
الحق اذا كان الصوت يمثل اختيارا حرا ومستقلا ، يجب تقديم الضمانات التي بموجبها
يوضع صاحب الصوت قراره في سرية . ويكون ضروريا بالمثل أن يكون شكل الاقتراع
بسيطا بما يكفي وفي نفس الوقت شاملا بحيث يتيح لصاحب الصوت أن يوضح اختياره
الفعل . قبل منتصف القرن التاسع عشر ، كان التصويت الشفوي أو التصويت بمجرد
رفع الأيدي قيد الممارسة كقاعدة عامة .

نظام الاقتراع الاسترالي :

أطلق على هذا النظام من الاقتراع هذا الاسم لأنه قد استعمل في استراليا عام ١٨٥٦ ،
وفي الوقت الحاضر يتضمن عدة معالم جوهرية ، وتشير جميعها لسرية التصويت .

١ - تجهز الاقتراعات على حساب الشعب ، وتطبع بناء على السلطة الشعبية ، وتكون
موحدة عبر مساحة تصويت معينة .

٢ - مثل هذه الاقتراعات قد تدرك فقط من موظف له سلطة بعد دخول مكان الاقتراع ،
يعطى الصوت هناك .

٣ - لا يحمل الاقتراع علامات مميزة حتى يمكن معرفة هوية صاحب الصوت :

٤ - فهي تحتوي على أسماء جميع المرشحين المخول لهم دخول الانتخاب :

٥ - قد يعلم الناخب ورقة الاقتراع في الخفاء . هذا النوع من نظام الاقتراع ، استعمل
أولا في الولايات المتحدة في كنتكي في ١٨٨٨ للاستخدام في انتخابات المجلس
البلدي لاويسفيل وفي مساتشوستس لانتخابات الولاية في نفس العام ، وتستخدم حاليا ،
بتغييرات بسيطة ، في جميع الولايات المتحدة :

مجموعة المركز ضد عمود الاقتراع الحزبي :

كان الاقتراع الاسترالي الأصلي في شكل مجموعة مركز ، يعني ، كانت أسماء المرشحين مرتبة على قوائم الاقتراع حسب المركز المرشحين له . ولما كازت مساتشوستس أول ولاية تبني هذا الشكل من مجموعة المركز من الاقتراع ، فانه يطلق عليه أحيانا نمط مساتشوستس ؛ في الوقت الحاضر يوجد نوعان مختلفان عادة :

١ - « مجموعة المركز الكاملة » للاقتراع ، التي تضع شرطا للتصويت على تذكرة حزبية مباشرة .

٢ - نسق مجموعة المركز الأبر أو قطاع لقائمة اقتراع تحمل شعار الحزب ودائرة لتسهيل الاقتراع المباشر على تذكرة الحزب .

لم يكن التنظيم الأول باعثا على تناسق الحزب ، وخاصة في تلك المساحات حيث يكون الكثير من الناخبين من الأميين أو لا يعرفون أسماء مرشحي حزبهم . والثاني ، مع أنه مصمم لحفز مثل هذا الانتظام ، كان أكثر تعقيدا ليمهد السبيل للنتيجة المنشودة .

لمعالجة هذا الموقف ، أنشأت أنديانا ورقة اقتراع ترتب عليها أسماء المرشحين في جداول حسب اشتراك الحزب . هذا النوع عمود لإقلاع الحزب ، يحمل عادة شعار الحزب على دائرة أو مربع على رأس كل عمود ، مما يسهل إثبات صوت الحزب مباشرة بمراجعة المكان المعين . منذ ظهور هذا الاقتراع ، تبنته ولايات عدة ، بتنوعات متعددة .

لونج ضد اقتراع شورت :

يستخدم الاصطلاح « اقتراع لونج » للدلالة على ورقة اقتراع تغطي عددا كبيرا من المناصب . يحمل مثل هذا الاقتراع عادة أسماء المرشحين لمراكز إدارية صغيرة كمثل أسماء المرشحين للمناصب الإدارية الرئيسية والتشريعية للحكومات كل وما يخصه .

وبالعكس فان « اقتراع شورت » الذي ينتظر فيه من واضع الصوت أن يوضح اختيارا لمراكز اللجنة التنفيذية والتشريعية الكبرى للوحدة الحكومية ، تاركا للإدارة السلطة وواجب تعيين المناصب الإدارية الأقل .

لسنوات كثيرة كان هناك إصرار متزايد من جانب دارسي الحكومة بأن تبني الولايات نظام شورت للاقتراع . إن العطف على الناخب « المثقل » قد أصبح مثليا تقريبا . ليس من العسير كشف السبب الحقيقي لمثل هذه الشفقة عندما يلتقي الإنسان نظره على القليل من قوائم اقتراعات الانتخاب العام وقد أدرجت فيها أسماء المرشحين لعشرين

وظيفة أو يزيد . وليس واقعا الادعاء بأن الناخبين ، مهما كانوا أذكياء ، سيتمهلون للتعرف على قدرات كل مرشح في مثل هذه القائمة . وغالبا فإن الناخب ، ما لم يتبع تذکر الحزب مباشرة ، فإنه سيعلم اختياره لهذه الوظائف في قة القائمة ويترك الجزء المتبقى من ورقة الاقتراع فارغا . وفي الواقع ، فإن قليلا من اقتراعات الولاية تمثل مبدأ شورت في الاقتراع .

الاقتراعات الموحدة وغير الموحدة :

يحمل الاقتراع الموحد أسماء المرشحين للوظائف القومية ، الولاية ، والمحلية . في محاولة لتلافي الصعوبة التي تواجه الناخب في اقتراع يحمل أسماء كثيرة وفي بعض الحالات ليست معززة بوضوح كوحدة حكومية ، وقد تبنت بعض الولايات الاقتراعات غير الموحدة . في الولايات التي تستخدم الاقتراعات غير الموحدة . إذا كان لانتخاب موظفين قوميين ، ولاية ، أو محليين في نفس الوقت ، يوضع المرشحون للمستويات المختلفة للحكومات كما يوضعون على كشوف الاقتراعات المتباينة .

آلات الانتخاب :

إن آلات الانتخاب ، المبنية على أساس مبدأ آلة الجمع ، تستخدم حاليا بشكل فائق ، وخاصة في المساحات المتحضرة . تظهر آلة الانتخاب على سطحها أسماء المرشحين للوظيفة . على نسق مشابه لما يظهر على قائمة اقتراع مطبوعة اذا استخدم مثل لها . فوق اسم كل مرشح تكون رافعة صغيرة ، ويكون الناخب عارفا بالتلقين أن ينزل الروافع الموجودة فوق أسماء المرشحين الذين يرغب انتخابهم . والآلة مصنوعة بحيث تجعل من المستحيل عليه أن يثبت صوتين أو أكثر لنفس المرشح أو الوظيفة . اذا كان قانون الولاية أن يسمح التصويت بالتذكرة المستقيمة ، فإن الآلة تكون مجهزة برافعة رئيسية لكل حزب ، وقد يستخدم الناخب أحدها للتصويت لجميع مرشحي الحزب الذي يختار . والآلة ذاتها تشكل حجرة اقتراع ، وبينما يكون الناخب في الداخل ، فإن السرية تحميه بستار يغلقها بنفسه . والرافعة التي تفتح الستار للناخب تترك حجرة الاقتراع تسجل الصوت .

الرأى العام وجاعات الضغط :

يصعب تعريف الديمقراطية ، ويكاد يكون من المستحيل بلوغ اتفاق محكم على معنى الرأى العام . على الرغم من ذلك ، لما كانت الولايات المتحدة « حكومة من الشعب » فإن الطرق التي بموجبها يعبر الناس عن رأيهم تكون بالضرورة ذات أهمية حيوية . يعتبر

الرأى العام ميشكاليا فى طبيعته . إذ توجد جماهير كثيرة وآراء متعددة وتبدل الصور على الدوام بحيث يصعب تتبعها كعملة فى يد ساحر - تراها الآن ، والآن لا تراها . ويكون من الصعب أيضا قياسها ، لأنها نوعية كما هى كمية . ليست أقرب للمراوغة ، مع ذلك ، تكون الوسائل التى تعبر بها عن الرأى والوكالات مصممة للتأثير عليها وتشكيلها تكون الانتخابات الحرة ، حرية الرأى والصحافة ، وحرية الاجتماع وسائل يعبر بها الأفراد الأمريكيون عن وجهة نظرهم فى المؤسسات العامة ، الموظفين والسياسات . إجمالاً ، فانهم يتأثرون بالتليفزيون ، الصحافة ، الراديو ، الكنيسة ، والمدرسة . فى السنوات القريية العهد ، أصبحت إحصاءات الرأى العام متزايدة العدد . بمعدلات مختلفة الاختيار ، جربوا التدليل على الرأى العام فى مواضيع كثيرة ذات أهمية جماهيرية ، فى غاية الدقة غالباً .

الدعاية :

تكون الدعاية ببساطة محاولة لإعداد الرأى العام . فى أكثر الأحيان تحمل الكلمة دلالة سيئة ، ولكن الدعاية ليست سيئة أو زائفة ؛ وقد تكون جيدة الغرض وصحيحة فى واقع الأمر . تستخدم الكنائس ، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط من جميع الأنواع الدعاية . يعتبر التليفزيون ، الراديو ، الصحافة ، وجميع أنواع الاعلان من بين أعظم أدوات نقل الفكر للدعاية ، غالباً ، مع ذلك ، ما يكون لهذه الوسائل وظيفة دعائية مشروعة . وغالباً ، مع ذلك ، ما يكون معلقو الاخبار جد مجتهدين فى إظهار وجهة نظر معينة من « الأخبار » بحيث يجد الجمهور صعوبة فى الحصول على معلومات حقيقية .

يطلق على الاشخاص المبرزين فى فنون الدعاية الاختصاصيين فى الشؤون العامة ، وقد لعبوا دوراً هاماً فى الانتخابات القومية والولاية فى الوقت الحاضر . يعرف هؤلاء المحترفون كيف يقدمون مواد دعائية ، ينصحون باستراتيجية معينة ، والعمل كرجال دعاية .

إن مصطلح « ماديسون سكوير » (المأخوذ من شارع بمدينة نيويورك حيث توجد مكاتب شبكات الإذاعة ، وكالات الإعلان ، وشركات العلاقات العامة) قد نشأ ليوحى بنفوذ القوة السياسية الجديدة فى السياسات الأمريكية . يعتقد البعض أن المنافسات السياسية تكون نزاعات ملائمة بين شركات الإعلان أكثر من منافسات بين مرشحين . حفلات المنوعات ، الشعارات ، الاعلانات المركزة فى التليفزيون ينظر إليها خبراء العلاقات العامة على أنها أكثر جاذبية للناخبين من المناقشات الجادة ذات الأهمية السياسية الحقيقية .

جماعات الضغط :

في دراسة السياسة الأمريكية يلاحظ وجود عامل هام يكمن في وجود المئات من جماعات المنفعة تسمى من خلال منظمة لبذل الجهد بهدف التأثير السياسى . إن جماعات المصلحة المنظمة هذه تدعى « جماعات الضغط » . تركز مثل هذه الجماعات على عدة قواعد - الحرفة ، التخصص ، الدين ، العرق ، الفلسفة - ولكن أكثر هذه القواعد شيوعا هي المصلحة الاقتصادية . بزيادة التخصص في النشاط الانساني ، ظهرت للوجود جماعات ذات مصالح متشابهة لا يمثلها أعضاء من هيئات تشريعية مختارين على أساس جغرافى ، ولا شك أن منظمة تعبر عن وجهة نظر مثل هذه المصالح لها مكانها الشرعى في مجتمع ديمقراطى . ولكن من المعلوم أن جماعة الضغط لا تشمل غالبا على أغلبية من أعضاء الجماعة صاحبة المصلحة التى يفترض أن تمثلها ، ويقرر السياسة المدافع عنها من قبل المنظمة قادتها على الأكثر .

يكون من الصعب تقدير عدد جماعات الضغط في أمريكا ، إذ يعتمد الكثير على أية مجاميع مدرجة في العد . تشتبك بيوت تجارية فردية وشركات غالبا في أنشطة مكثفة لمحاولة التأثير على أعضاء الهيئة التشريعية . قدر البروفسير ف . كى في مقاله عام ١٩٦٤ أن عدد المنظمات ذات المصلحة المتواصلة في التشريع القومى ليس بأكثر من خمسمائة . والكثير منها كانت منضمة لجماعات يتجه نشاطها لمستويات الولاية والمحلية .

الجماعات البارزة :

بين أكبر جماعات الضغط في الولايات المتحدة وأكثرها سطوة يوجد التحالف الأمريكى المتحد لكونجرس العمال للمنظمات الصناعية ، ممثل العمل ، النقابة الزراعية القومية ، مكتب اتحاد الحقل الأمريكى ، اتحاد الفلاحين القومى الممثل للزراعة ، الغرفة التجارية للولايات المتحدة ، والجمعية الأهلية لأصحاب المصانع ، التى تمثل العمل ، ويوجد لكل عمل أو حرفة على وجه التقريب اتحادها القومى - مثلا ، اتحاد المعلمين القومى ، اتحاد ناشرى الصحف الأمريكى ، الاتحاد العلاجى الأمريكى ، واتحاد التعليم القومى - كما توجد منظمات نسائية (الاتحاد الأمريكى لنساء الجامعة ، التحالف العام لنوادي المرأة ، وبنات الثورة الأمريكية) ومنظمات دينية (المجلس القومى للرجال الكاثوليك ، فرسان كولومبس ، المجلس القومى لكنائس المسيح في الولايات المتحدة) ومنظمات المحاربين القدماء في الحروب الأجنبية (مشوهى الحرب من المحاربين القدماء) الاتحاد القومى لتقدم الملونين ، ويعتبر أعظم المنظمات شهرة وهو مبنى على المصلحة العرقية - إن

مدى اهتمام هذه الجماعات المنظمة وغيرها بالأثر السياسى يختلف من مجموعة لمجموعة ومن عام لعام . إن القانون المقترح الذى يخص أيا منها يكون طريقة محققة لانعاش جهودها السياسية .

الفرق بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية :

بخلاف الأحزاب السياسية ، لا تنشذ جماعات الضغط الحصول على الوظائف العامة وإدارة شئون الدولة . كما لا يحاولون التأثير فى التعيين والانتخاب لوظيفة عامة لمرشحين يعتنقون وجهة نظرهم ، ويحاولون حفر الذين يشغلون المناصب العامة لتبنى السياسات المواتية لهم وتنفيذها .

تنظيم العمل فى رواق الكونجرس والهيئات التشريعية :

يحتفظ الكثير من جماعات الضغط بممثلين يطلق عليهم الرواقيون فى كل من واشنطن وعواصم الولايات . أحيانا ، يكونون جد نشطين بحيث يشار إليهم بالمجلس الثالث للكونجرس ؛ الكثير من الرواقين بواشنطن محترفون يحصنون على أجور عالية للغاية . غالبا ما يحصل نائب منهم أو سيناتور تكون له معرفة واسعة فى دوائر رسمية على وظيفة تدر ربحا أفضل من وظيفة الكونجرس بتحويله لوكيل جماعة ضغط هامة . إن إعداد رواق واشنطن قد فرضت عبئا ثقيلا على الكونجرس ، ولم تفلت المكاتب التنفيذية والوكالات المستقلة من بذل جهود فائقة للاقناع .

قصد بالتنظيم الفيدرالى للعمل بالأروقة فى اللائحة التى أجزت عام ١٩٤٦ أن تتطلب أشخاصا وترتيبات يتناولون نفودا للتأثير فى سن الشرائع والقوانين بواسطة الكونجرس بحيث يحفظ فى ملف الكاتب أو المجلس أو سكرتير تقارير مجلس الشيوخ عن المبالغ المنصرفة والتى تم تحصيلها . وحسب تفسير المحكمة العليا ، فإن اللائحة مقيدة بالأموال المنصرفة « للهدف الأساسى » للتأثير من خلال « الاتصال المباشر » مع أعضاء الكونجرس تمرير أو هزيمة التشريع — فى عام ١٩٧٦ اعتبر الكونجرس قد فشل فى تمرير ، لائحة أكثر معنى عن العمل بالأروقة .

سلوك الناخبين

امتدت رخصة الناخبين شرعيا لمعظم المواطنين البالغين فى الولايات المتحدة ، لكن ليس لكل المؤهلين حق التصويت أو المشاركة الفعالة فى الأمور السياسية . تكون المصلحة الشعبية والمشاركة فى أعلى مراكزها فى انتخابات الرئاسة ، لكن حتى وقتئذ لا يلبى

بأصواتهم سوى ٥٠ ٪ من جميع اللاتقنين للانتخاب . ويكون هذا أقل مشاركة بكثير مما يقع في الانتخابات القومية بانجلترا ، فرنسا ، وغيرها من الديمقراطيات الغربية .

بتحليل إحصاءات الانتخاب يمكن تقرير عدة حقائق عن كيف صوت الشعب في انتخاب سابق . مثلاً ، سيظهر تحليل للأصوات في أقاليم مسكونة غالباً بالسود والكاثوليك كيف صوتت هذه المجموعات . بسؤال الناخبين أسئلة حول دافعهم ، لأن المحللين السياسيين يسعون لتحديد الهدف الكامن وراء تصويت المجموعات . إن أساليب أخذ عينات الرأي العام قد تحسنت في خلال العقد الأخير ، لكن علم نفس الناخبين لم يبلغ بعد مكانة العلم . كشفت الدراسات المتقنة عن وجود اتجاه نحو معدل أعلى من التصويت بين الأغنياء أكثر منه بين الفقراء ، بين الرجال أكثر من النساء ، وبين الأفضل تعليماً من الأقل تعليماً ؛ وأن هناك اتجاهًا نحو تصويت « ليبرالي » بين عمال المصانع الكبيرة من المصانع الصغيرة ، في المدن الكبرى أكثر من الضواحي ، وفي مجاميع الأقلية منه في مجاميع الأغلبية ؛ وأن الناخبين الشبان يميلون للتصويت للديموقراطيين والكبار للجمهوريين ، مجاميع أصحاب الدخل الضعيف يصوتون ديموقراطياً ، ومجاميع الدخل الأعلى جمهورياً ؛ الذين لم يدخلوا الجامعات ديموقراطياً ، والمتخرجون من الكلية جمهورياً ؛ اتحادات العمال ديموقراطياً ، وغير الاتحاديين ، جمهورياً .

بينما يميل الناس في مجاميع معينة للتصويت بطريقة معينة ، فانه من الخطأ الادعاء بأن نتيجة أى انتخاب معين يمكن التنبؤ بها من اعتبار هذه العوامل الخلفية . وقد يكون لعوامل أخرى أثر حاسم ، بين هذه العوامل شخصيات المرشحين ، الظروف الاقتصادية لوقت والأحداث القومية والدولية . تأثر انتخاب فرانكلين روزفلت في عام ١٩٣٢ بالكساد الاقتصادي الذي أمسك بخناق الشعب ، وتأثر انتخاب دوايت ايزنهاور في عام ١٩٥٢ بسجله كبطل عسكري . من النشاط المحموم للمرشحين ، قد يستنتج الفرد أن معظمهم يتظاهرون بأن أفضل الطرق لكسب الانتخاب هي مصافحة مع ناخبين أكثر .

يجب الإشارة إلى وجود درجة جد عالية من العلاقة المتبادلة بين المجموعات الديموجرافية بحيث يصعب تقرير العامل الغالب . مثال ذلك ، يحتمل أن يعيش الإيرلنديون والإيطاليون الأمريكيون في المناطق العمرانية ، لكونه عضواً ، في اتحادات العمل ، أو كاثوليكى العقيدة ، ومن ذوى الدخل المنخفض . والنسوة للآثى يشاركن إلى حد بعيد في الشئون السياسية ، كمثل آخر ، يكون من المحتمل أكبر سناً ، ذوات تعليم أفضل ، ومن المجتمع والمستوى الاقتصادى المرتفع ، طبيعياً ، لديهم دخول أقل من الأكبر سناً . ويبدو من المعقول الاستنتاج ، لذلك ، فإن الموقف الحالى ، كما كان في أيام فيدرالية هاملتون ، وجمهورية جيفرسون ، يكون العامل السائد المقرر للاتسابات الجمهورية والديموقراطية .

الفصل الثامن

الرئيس

الترشيح والانتخابات

كان بلوغ اتفاق حول طريقة انتخاب الرئيس من أصعب المشاكل التي واجهت المؤتمر الفيدرالي عام ١٧٨٧ - لقي الانتخاب بالكونجرس مساندة قوية ، ولكن المؤتمر تبنى في النهاية طريقة للانتخاب غير المباشر على هدى الخطوط التي سبق أن اقترحها ألكسندر هاملتون . فرض المظهر الأساسي لهذه الطريقة على كل ولاية انتخاب أعضاء هيئة انتخابية ، التي يجب عليها بالتالي ، أن تنتخب الرئيس . وما زالت الهيئة الانتخابية مستعملة للانتخاب الرسمي ، ولكن التنظيم والنشاط الحزبي قد أحدثا ثورة في الإجراء المستخدم فعلا في انتخاب الرئيس .

شروط دستورية

شروط مبتكرة :

كما شرع في اللائحة الثانية ، يجب أن تعين كل ولاية ، بالطريقة التي يقرها مجلسها التشريعي ، عددا من الناخبين مساويا لعدد الشيوخ وأعضاء مجلس النواب المقرر لها في الكونجرس . يجب أن يجتمع الناخبون في ولاياتهم الخاصة ويلقون بأصواتهم في اقتراع بين شخصين ، واحد منهما على الأقل لا يجب أن يكون مقبلا معهم في نفس الولاية . ويكون مواطنا ومولودا طبيعيا ، أو مواطنا في الولايات المتحدة في وقت تبنى الدستور ، الذي بلغ سن الخامسة والثلاثين وأقام داخل الولايات المتحدة على مدى أربعة عشر عاما ، يتحتم أن يكون لائقا ليكون رئيسا للجمهورية . قائمة بأسماء الأشخاص الذين صوتوا لصالحه يجب أن تمضي ، ويصدق عليها ، ثم توجه لرئيس مجلس الشيوخ .

في حضور اجتماع مشترك لمجلس الكونجرس ، يتحتم على الرئيس ومجلس الشيوخ فتح الشهادات ، وعندها تحصى الأصوات . والشخص الحاصل على أكبر عدد من الأصوات ، بشرط أن يكون مثل هذا العدد أغلبية عظمى لمجموع عدد الناخبين المعيّنين . يجب أن يكون الرئيس ، إذا حصل كل فرد من الاثنين مثل هذه الأغلبية وكانت الأصوات

بينها تمثل عقدة ، عندئذ يجب على مجلس النواب بموجب اقتراح أن يختار بينها . وإذا لم يحصل أى شخص على أغلبية كهذه ، يجب أن يختار المجلس رئيساً من بين خمسة أفراد ينالون أعلى عدد من أصوات الناخبين . فى كلتا الحالتين ، يجب أن يصوت المجلس بالولايات ، لكل ولاية صوت . يجب أن تتكون مجموعة ممتازة من المجلس من عضو أو أعضاء من ثلاثى الولايات ، وأغلبية من جميع الولايات ستكون ضرورية للاختيار . فى كل حالة ، بعد اختيار الرئيس ، والشخص الحاصل على أعلى عدد من أصوات الناخبين يجب أن يكون نائب الرئيس . لكن إذا بقي اثنان أو أكثر يحصلون على أصوات متكافئة ، فإن مجلس الشيوخ يجب أن يختار منهم نائب الرئيس .

تعديلات

التعديل الثانى عشر :

نشأ أول تعديل فى العملية الانتخابية نتيجة لانتخاب عام ١٨٠٠ . عندما تطورت الأحزاب ، وأجمعت أصوات الجمهوريين على انتخاب توماس جيفرسون وأروون بير . أوجد هذا الموقف فى الصوت الانتخابى عقدة ألقت بالانتخاب فى مجلس النواب ، حيث كان الفيدراليون المعجزة أكثر عددا . فانتخب جيفرسون بعد ٣٦ اقتراحا على مدى سبعة أيام قبل انتخاب عام ١٨٠٤ ، أضيف التعديل الثانى عشر للدستور ، مشروطا أنه يجب على الناخبين جميعا « أن يذكروا فى اقتراحهم اسم الشخص الذى يعطونه صوتهم كرئيس للجمهورية وفى اقتراحات معينة الشخص الذى يعطونه أصواتهم كنائب للرئيس » . واشترط فضلا عن ذلك أنه فى حالة عدم حصول أحد على أغلبية مطلقة وألقى الانتخاب فى مجلس النواب ، فإن التصويت بالولايات ، يجب أن يختار رئيسا من ثلاثة أشخاص حاصلين على أعلى أصوات انتخابية . وبالمثل إذا لم يحصل أحد على أغلبية أصوات الناخبين لنائب الرئيس ، يجب على مجلس الشيوخ انتخاب واحد من الاثنين الحاصلين على أعلى أصوات انتخابية .

التعديل العشرون :

اشترط التعديل العشرون الذى أجاز فى عام ١٩٣٣ أن المدد المحددة للرئيس ونائبه ستبدأ فى منتصف نهار اليوم العشرين من يناير . وتشترط أيضا شغل هذه المناصب فى حالات متباينة :

إذا توفى الرئيس المنتخب فى الوقت المحدد لبدء فترة رئاسته ، يصبح نائب الرئيس المنتخب رئيسا . وإذا لم يكن الرئيس قد اختير قبل الوقت المحدد لبداية فترته ، أو إذا لم

يكسب الأصوات اللازمة ، عندئذ فإن نائب الرئيس المنتخب سيعمل كرئيس حتى يتأهل رئيس آخر ، وقد ينهض الكونجرس ، بموجب القانون بأعباء حينما لم ينتخب الرئيس أو نائبه ليكون مؤهلا للمنصب .

التعديل الثاني والعشرون :

ان السابقة التي وضعها واشنطن وجيفرسون ضد فترة ثلاثة لارئاسة قد كسرها انتخاب فرانكلين . د . روزفلت لفترة ثلاثة في عام ١٩٤٤ .

هذا الاهتمام المنعش في الاقتراح ، عمل على طول تاريخنا القومي ، أن تزداد فترة الرئيس لكن يحظر إعادة الانتخاب . إن الحجج المؤيدة لنص يمنع الرئيس التنفيذي من التقدم لإعادة انتخابه تسهل عليه أن يفضل الأهلية فوق الضرورة عند وضع القرارات ، وبذلك نضمن أن الرئيس التنفيذي غير المرغوب فيه لن يعاد انتخابه لسوء استخدامه سلطة المركز - كانت الحجة ضد مثل هذا الشرط أنه يمنع مكافأة الخدمة الممتازة وقد تمنع الدولة من خدمات الشخص الأكثر خبرة والأفضل تأهيلا . إن عدم الأهلية لإعادة الانتخاب قد تقلل من سلطة الرئيس مع القوى الأجنبية ، الكونجرس ، البيروقراطية ، والجماعات السياسية الهامة الأخرى (توجد في دساتير ست عشرة ولاية نصوص تحرم المحافظ من أن يخلف نفسه أو نفسها ، وسبع ولايات أخرى لديها قيود على عدد السنوات المتتالية التي يمكن للمحافظ أن يشغل فيها منصبه)

في عام ١٩٤٧ أجاز الكونجرس تعديلا للاذعان للولايات يقضي بالآتي :

سوف لا يعاد انتخاب أي شخص لمنصب الرئيس أكثر من مرتين ، ولا يمكن لشخص شغل منصب الرئاسة ، أو عمل كرئيس ، لأكثر من عامين لفترة انتخاب لها شخص آخر كرئيس أن ينتخب لمنصب الرئيس أكثر من مرة .

وقد أعلن هذا التعديل نافذ المفعول في عام ١٩٥١ بعد أن أقرته ٣٦ ولاية . كما سبق ملاحظته ، فإن الانتخاب الرسمي للرئيس يدار طبقا لنصوص الدستور ، ولكن عمليا فإن الانتخاب يتقيد بطرق سياسية خارجة عن انطاق التشريعي . أطلق على معركة الرئاسة « مهرجان السياسات الأمريكية » و « أعظم استعراض في العالم » . ولأنها لتستحق هذين اللقبين ، لأن الملايين تتابعها باهتمام فائق ، ليس في الولايات المتحدة وحدها ، لكن في العالم أجمع . وتعتبر المعركة الانتخابية للرئاسة أمريكية نموذجية ، يصاحبها الصخب والجمععه ، والاتهامات والاتهامات المضادة ؛ ولكن عقب الانتخاب يحمده الهياج

فورا . ويحتوى الفصل السابع على رواية وصفية للتنظيم الحزبى . ونقدم هنا رواية مؤرخة بحسب ترتيب الوقائع لانتخاب للرئاسة .

المؤتمرات القومية

الاستدعاء :

يهدف الفصل الأول من هذه الأعجوبة السياسية لاستدعاء المؤتمر . تجتمع اللجنة القومية لكل من الحزبين الكبيرين بناء على طلب رئيس المجلس ليس متأخراً عن يناير من السنة الانتخابية لتقرير متى وأين سينعقد المؤتمر القومى وإصدار نداء لاختيار المندوبين للحضور . ويكون مكان الاجتماع ذا شأن ، وهناك اعتباران رئيسيان فى اختياره . أولاً توجد متطلبات مادية خاصة ، مثل مساحة القاعة العمومية (أوديتوريوم) ، لوازم معيشية فندقية ، وتسهيلات للنقل التى يمكن توفرها فى مدينة كبيرة فقط . مدينة فى ولاية أو منطقة مشكوك فيها - أى ، واحدة تكون قوة التصويت فيها للحزبين الكبيرين تكاد تبدو متساوية - قد تختار على أمل استمالة الناخبين . فى عام ١٩٧٦ اجتمع المؤتمر الديموقراطى فى نيويورك واجتمع الجمهوريون فى مدينة كانساس .

اختيار المندوبين

عدد المندوبين :

فما مضى منح كل من الحزب الديموقراطى والجمهورى لكل ولاية صوتين انتخابيين كانت محاولة لها . منذ عام ١٩٤٤ أعاد الحزبان النظر فى شروطهم والآن منحوا أصواتاً إضافية للولاية بناء على قوة الحزب فى هذه الولاية فى الانتخابات الحديثة . فضلاً عن سماح كلا الحزبين لمندوبين أصحاب أصوات انتخابية من إقليم كولومبيا ومن أقاليم من الولايات المتحدة . كان عدد المندوبين فى المؤتمرات عام ١٩٧٦ : المؤتمر الديموقراطى ٣,٠٠٨ ؛ الجمهوريون - ٢,٢٥٩ . ضاعف المندوبون المتناوبون من حجم المؤتمرات .

طرق اختيار المندوبين :

تتضمن طرق اختيار المندوبين للمؤتمرات القومية :

- ١ - الانتخاب الشعبى لانتخابات الرئاسة .
- ٢ - انتخاب الولاية أو المؤتمرات المحلية .
- ٣ - التعيين من قبل الولاية واللجان المحلية ، بتفاصيل تختلف من ولاية لولاية ، بينما تقر طريقة اختيار المندوبين بقوانين الانتخاب التى وضعتها منظمات الحزب القومى فى

السنوات القريية . إن عدم الالتزام بهذه الخطوط الهادية قد يعرقل مركز وفد الولاية في مؤتمر حزبه القومي . لهذا السبب ، أصبحت منظمات الولاية واقعة تحت ضغط فيحتال بتغييرات مناسبة في قوانين الانتخاب لولاياتهم الخاصة .

إن الانتخابات الرئاسية الأولية ، نتاج القرن العشرين ، قد أصبحت الطريقة المسيطرة لاختيار المندوبين . في عام ١٩٧٦ كان ثلاثة أرباع المندوبين تقريبا للمؤتمرات الديمقراطية والجمهورية القومية قد انتخبوا في الانتخابات الأولية ، التي عقدت في إحدى وثلاثين ولاية وأقليم كولومبيا . وقد عقد أول انتخاب أولى في ٢٤ فبراير (في نيوهامبشير) والثلاثة الأخيرة في ٨ يونيو (في كاليفورنيا ، أوهايو ، ونيوجيرسي) كلها في خلال فترة خمسة عشر أسبوعاً .

نقد ودفاع عن انتخابات الرئاسة الأولية :

مع صعودها للقمة ، صادفت الانتخابات الأولية للرئاسة نقدا . وكان بعض النقد كالاتي :

١ - المسألة معقدة للغاية . تختلف قوانين الانتخاب من ولاية لولاية ، باختلافات مهمة في مسائل مثل الضرورات لوضع اسم المرشح للرئاسة على قائمة الاقتراع ، اجراءات التصويت ، والشروط لجعل الانتخاب قرابة توزيع المندوبين .

٢ - نتائج الانتخابات الأولية الباكرة ، والتي تعقد بعضها في ولايات أقل ما يكون عدد سكانها ، تكون جد مؤثرة في حفز (أو تحطيم) آمال المرشح .

٣ - الأسلوب باهظ التكلفة . وتقدر التكلفة الإجمالية في عام ١٩٧٦ بمساييزيد عن ٥٠ مليون دولار تشمل المرشحين ، مساعديهم ، ودافع الضرائب .

يقدم مساندو الانتخابات الأولية للرئاسة البراهين الآتية :

١ - أنها أكثر ديمقراطية من الطرق الأخرى لاختيار المندوبين لأنها تورط أكثر الكثير من الشعب في عملية التعيين .

٢ - أنها تمكن خير المؤهلين ، لكن المجهولين نسبيا من المرشحين ، من نيل الاهتمام في الانتخابات الأولية فيستجمعون المساندة الشعبية وكذا المالية .

٣ - أنها تمتحن متانة جسم المرشح ، قدرته التنظيمية ، حنكته السياسية ، رزائنه تحت الضغط ، قدرته على الاتصال والإقناع ، روح الدعاية ، وغيرها من صفات أخرى مهمة في رئيس للجمهورية .

بدائل :

يكون أحد البدائل انتخاباً أولياً مفرداً يعقد في جميع أنحاء البلاد بكل ولاية لاختيار مرشحين من جميع الأحزاب السياسية . بينما يقال هذا الحل من بعض عيوب النظام الحاضر ، فإنها تقلل أيضاً بعض المزايا . ستعين المرشحين الأكثر أتباعاً قوميين بصفة مبدئية ، ويحرم المرشح الأقل أتباعاً من فرصة كسب الانتباه العام والمساندة بدخوله المعركة في انتخابات أولية لولاية مفردة . اقترح آخر ، تكون الانتخابات الأولية الإقليمية توفيقاً بين الانتخابات الأولية للرئاسة في طول البلاد وعرضها والنظام الحاضر . بموجب هذا التدبير ، فإن جميع الولايات في نطاق منطقة جغرافية معينة ، نيوانجلند على سبيل المثال ، ستعقد انتخاباتها الأولية في نفس اليوم ، مع اختلاف تواريخ الانتخابات الأولية من منطقة لمنطقة .

لا يبدو أى من هذه البدائل يحظى بمساندة قوية في الكونجرس أو من كل البلاد . يبدو أن التقدم أكثر احتمالاً لتحقيق نتيجة للجهود لتحسين النظام الحاضر لانتخابات الرئاسة الأولية . إن الإجراءات المتبعة لتقسيط المندوبين على أساس متساو ، لتقليل الممارسة غير المرغوبة مثل التصويت المتعارض والتحرك نحو نظام أكثر توحيداً في جميع الولايات .

المؤتمر :

نسوى ترتيبات متقنة لجمع المؤتمر ، تزين مدينة المؤتمر بالأعلام ، وأقشة الرايات ، وعروض تستحق المشاهدة لعلامات الحزب الرمزية . لعدة أيام مقدماً ، يتدفق في المدينة مندوبون ، بدائل ، موظفو الحزب ، محررو الأخبار ، المصورون ، والمشهدون . تزدهم الفنادق ، المطاعم ، النوادي الليلية ، وغيرها من أماكن التسلية على سعتها . تكون صور المرشحين المفضلين ، الشارات ، إعلانات في متناول اليد عند كل منعطف . مركز قيادة للمعركة محكم الصنعة ، صمم خصيصاً لاستهواء أكبر عدد ممكن من المندوبين ، الذين يقيمون في فنادق على حساب المرشحين المجتهدين .

وقاعة اجتماع المؤتمر مجهزة بمكبرات الصوت ، بما في ذلك المقعد المحجوز لرئيس مجلس وفد كل ولاية ، ومعدات راحة سخية لمثلي وسائل الإعلام . المقاعد موضحة بوضوح بلوحات ومرتبطة بأعلام لكل وفد ولاية . تجمع الفرق الموسيقية . وقبل ساعات تسقط مطرقة الافتتاح ، يصل المندوبون الرسميون ويصطف النظارة في

الشرفات حيث يرحب بهم - والعالم كافة ، عبر التلفزيون والراديو - الفنانون المشهورون قوميا .

يدعى المؤتمر للاجتماع من قبل رئيس مجلس اللجنة القومية . وعقب الصلاة وقراءة استدعاء المؤتمر ، يعلن رئيس مجلس اللجنة القومية سجل أعمال الموظفين المؤقتين ، بما في ذلك رئيس المجلس المؤقت ، الذي يكون في الغالب شخصا له مكانته القومية ، والولاء للحزب الذي لا يناقش ، والمقدرة الخطابية . إما رئيس المجلس أو شخص آخر مرموق يلقي خطبة يمجدها فضائل حزبهم ويركز الانتباه على مواطن ضعف الحزب المعارض . في عام ١٩٧٢ خالف الجمهوريون التقليد فألقيت ثلاث خطب في المؤتمر وعرض فيلم في الاجتماع الافتتاحي .

الكثير من القرارات الهامة المؤثرة في عمل المؤتمر يتم تحضيرها مقدما من خلال لجان تعيينها لجنة الحزب القومية . تكون الأربع لجان الأساسية عن أوراق الاعتماد ، القواعد ، التنظيمات الدائمة ، والخطه . تعدل غالبا تقارير هذه اللجان بعد مناقشتها في المؤتمر - تحول الاجتماع الأول للمؤتمر الديمقراطي لعام ١٩٧٢ إلى مناقشة استمرت طوال الليل حول التقرير المقدم من لجنة أوراق الاعتماد ، التي انتهت إلى إعطاء جميع أصوات كاليفورنيا لجورج ماكجفرن بموجب قاعدة (الفائز يأخذ الكل) (وقد حظر استخدامها في المؤتمرات المستقبلية) . في عام ١٩٧٦ تطور حوار فاحص في المؤتمر الديمقراطي عن محاولة لتعديل القواعد بقصد إجبار جميع المرشحين للتعيين لمركز الرئاسة لإذاعة أسماء المتقدمين لمركز نائب الرئيس معهم قبيل اختيار المؤتمر لمرشحهم لمركز رئيس الجمهورية . لأن رونالد ريغان قد ألحق الضرر بهدفه بإعلانه اسم مرشحه لنائب الرئيس قبل اختيار المؤتمر للمرشح للرئاسة . اعتقد مساندو ريغان بأنهم قد يربحون فائدة تكتيكية بإجبار الرئيس فورد على إعلان اختياره لنائب الرئيس قبل اختيار المؤتمر لمرشح الرئاسة . وقد هزم مساندو فورد الاقتراح بتعديل القواعد ، وبذلك برهنوا على أنهم من القوة بحيث يربحون النزاع الناشب من أجل التعيين . يكون الحدث الأكبر للمؤتمر هو انتخاب المرشح للرئاسة . يقرأ كاتب المؤتمر لائحة الولايات ، طالبا الترشيحات وخطابات مؤيدة مختصرة . عندئذ يأتي وقت التصويت الفعلي على المرشحين . ثم يقرأ الكاتب قائمة الولايات للاقتراع وجدولة الأصوات . يعلن رئيس مجلس كل ولاية صوتها ، الذي قد يوجه كله لمرشح واحد أو يقسم بين اثنين أو أكثر من المرشحين . إذا اعترض على الصوت المعلن ، يعتبر الوجد قد أعطى صوته . من عام ١٨٣٢ إلى ١٩٣٦ طالب الحزب الديمقراطي لثلاثي الأصوات لتعيين مرشح . وقد ألغيت قاعدة الثلثين في عام ١٩٣٦ . في

عام ١٩٦٨ رفض المؤتمر الذي تم اطلاق الترميم أيضا أن يسمح باستخدام قاعدة الوحدة التي بموجبها يعمل أغلبية المندوبين من ولاية ، بموجب قواعد الولاء للحزب ، يمكنهم إلغاء أصوات الولاية جميعها . لم يستعمل الحزب الجمهوري قط سواء قاعدة الثلثين أو قاعدة موحدة . فاذا لم يتحقق الأغلبية في الاقتراع الأول ، يطلب الكشف ثانية . تستمر العملية حتى يتقرر المرشح . في السنوات الأخيرة لم يتخط أي من الحزبين الكبيرين طلب أكثر من كشف واحد . وقد تم اختيار المرشح للرئاسة في أول اقتراع في كل مؤتمر من عام ١٩٥٨ حتى ١٩٧٦ ، في معظم الأحيان كان هناك قليل شك مقدما عن سيكون الرابع .

يعتبر تعيين المرشح لنائب الرئيس إحباطا مفاجئا . إذ ينتخب المندوبون شخصا مقبولا ، ومختارا بمعرفة المرشح لمنصب الرئاسة حسب العادة . غالبا ما يكون المرشح لنائب الرئيس من قطاع من البلاد مخالفا لرفيقه في الحركة ، وقد تكون لديه وجهات نظر إيديولوجية مختلفة ، مما يعطى البطاقة قاعدة أوسع لاغراء الناخبين . غالبا ما يتغاضى عن الأعضاء المرشحين للحزب ، إما لأنهم قد أظهروا عدم اهتمام بالترشيح أو اعتقد المرشح للرئاسة أنهم قد لا يكونون شعبيين بالنسبة لقطاعات معينة من الناخبين .

حسب السابقة التي وضعها فرانكلين روزفلت في ١٩٣٢ ، حيث يظهر المرشح لمركز الرئاسة أمام المؤتمر ليلقي خطبة يعلن فيها قبوله الترشيح . يبلغ الحماس قوته عند هذه النقطة ، ومن ثم يبدأ الأعضاء السفر إلى مواطنهم . في السنوات الحديثة استمر المؤتمر حوالي ثلاثة أو أربعة أيام .

انتخاب الرئيس

بعد المؤتمر تمر فترة سكون قصيرة ، يتم خلالها وضع استراتيجية الموقعة ، ويمضي المرشحون المنافسون للعمل . ليس هناك نموذج متكرر لا يتغير لتنظيم الحزب وتأكيده المعركة . قد يعتمد المرشح للرئاسة بكل ثقله على تنظيم الحزب القانوني الذي ترأسه اللجنة القومية وموظفوها ، ولكن في الوقت الحاضر يكاد جميع المرشحين أن يكونوا منظمات شخصية للمعركة . في عام ١٩٦٠ عين جون كيندي أخاه كمدبر للمعركة وعهد لزوج شقيقته بتقسيم القوميات بقصد جذب إعجاب الجماعات الخاصة ، واستخدم أخواته بفعالية للظهور في اجتماعات المرأة . في الممارك الحاضرة التي بضغط كبير خلقت صورة إنسانية لمرشح الرئاسة ، البار ، رجل العائلة ، تسعى لجان الحزب ، النوادي ، لجان المواطنين ، المنظمات المتطوعة ، والعمال في جميع المستويات لاستمالة الناخبين وتحاول التأكيد على أن الناس الذين يؤيدون مرشحهم يكون تأييدهم الحقيقي بالتصويت في يوم الانتخاب .

انتخاب أعضاء الهيئة الانتخابية :

إن الناس لا يصوتون مباشرة للرئيس : يجب تذكر أن الدستور ، اشترط لانتخاب الرئيس بواسطة هيئة انتخابية يكون فيها لكل ولاية عدد من الأعضاء مماثل لعدد أعضائها في الكونجرس ، مختارين ، بطريقة تتفق وما قد يوجهه الكونجرس . المحدد التعديل الثالث والعشرون لأقليم كولومبيا عددا من الناخبين « مساويا لكل عدد الشيوخ وأعضاء النواب في الكونجرس الذي يكون الأقليم محولا إن كان ولاية ، ولكن على أى حال أكثر من أقل ولاية ازدحاما بالسكان ... » يعين ناخبو الأقليم (وعددهم ثلاثة) كما يأمر الكونجرس . يكون اليوم المحدد لاختيار الناخبين حسب قرار الكونجرس ، الثلاثاء بعد الاثنين الأول من نوفمبر . في أوائل سني تاريخنا القوي ، مجالس الدواة التشريعية تختار الناخبين في معظم الحالات ، ولكن بحلول ١٨٣٦ كان الانتخاب الشعبي لناخبي الرئاسة موجودا في جميع الولايات ماعدا كارولينا الجنوبية . عند تبني الانتخاب الشعبي ، فإن بعض الولايات تحتاط لاختيار اثنين من الناخبين من الولاية بوجه عام (مطابقا لعدد أعضاء مجلس الشيوخ) وناخب واحد من كل مقاطعة انتخابية للكونجرس . بموجب هذا النظام قسمت الأصوات الانتخابية للولاية إذا لم يكن مؤيدو نفس المرشح متصيرين في كل مقاطعة أخرى . وقد غير نظام المقاطعة هذا بسرعة ليحل محله نظام بطاقة عمومية بموجبها يضع كل ناخب اقتراعه لعدد من الناخبين مماثل للعدد الذي كانت الولاية مستحقة له في الهيئة الانتخابية . في عام ١٩٦٩ أجازت ولاية مين تشريعا للعودة لنظام المقاطعة لانتخاب الناخبين في عام ١٩٧٢ ، ولكن لم تقتف أية ولاية أخرى أثر ولاية مين .

كما يعمل نظام البطاقة العامة ، فإن كل حزب ، يعمل من خلال لجنته المركزية بالولاية أو أية وكالة حزبية أخرى ، يختار قائمة مرشحين للهيئة الانتخابية مساوية في العدد لعدد الناخبين المحدد للولاية . تعتمد أسماء هؤلاء المرشحين من قبل موظفي الحزب لسكرتير الولاية أو أى موظف حكومي مناسب لإدخالها في الاقتراع . مرشحو الهيئة الانتخابية المختارون بهذه الطريقة يكونون من عمال الحزب البارزين - من المفهوم أنهم سيصوتون لمرشح حزبهم للرئاسة ، الذي يظهر اسمه عادة في الاقتراع على رأس قائمة المرشحين للهيئة الانتخابية . ولما كان اهتمام الناخبين منحصرا في سياق الرئاسة وليس مركزا خاصة على سياق الهيئة الانتخابية ، فإنهم يصوتون لقائمة مرشحي الحزب الذي يلاقي مرشعه لمنصب الرئاسة هوى في نفوسهم . والحزب الذي يحصل على أغلبية الأصوات الشعبية يظهر بجميع أصوات الهيئة الانتخابية للولاية .

الناخبون غير المرتبطين بعهد :

قبل عام ١٩٤٨ كان من المسلم به أن الناخبين سوف « يقدمون الأصوات الانتخابية لولاياتهم كما يفعل البوسطجي عند تسليمه بريده » . وكانت هناك حالة واحدة لناخب لم يصوت لمرشح حزبه . في عام ١٨٢٠ صوت وليم بلومر ، وهو ناخب من نيوهامبشير لسكوينسي أدامز . بدلا من جيمس مونرو ، مرشح حزبه . وقد عزى عمله لرغبته في الحفاظ لجورج واشنطن على الامتياز بكونه انشخص الوحيد الذي نال أصوات الهيئة الانتخابية بالإجماع ، وقال بلومر بنفسه أنه أراد أن يلفت نظر البلاد لأدامس . في عام ١٩٤٨ رفض مرشح مختار لكونه ديموقراطيا في تينيسي أن يساند الرئيس ترومان ، المرشح الديموقراطي . وقيد صوته في الهيئة الانتخابية لستورم تيرموند ، مرشح حقوق الولايات . وبالمثل ، في عام ١٩٥٦ صوت أحد الناخبين الديموقراطيين في ألباما لولتر جونز للرئاسة وهيرمان تالمادج لنائب الرئيس . في عام ١٩٦٠ تقدمت ثلاث قوائم مرشحين للهيئة الانتخابية : ديموقراطيون (متعهد بأن يساند كيندي) جمهوريون ومرشحون غير متعهدين . في عام ١٩٦٤ اختار الديموقراطيون عن ألباما ناخبين غير متعهدين في ٥ مايو ، لكن منذ أن ربح الجمهوريون انتخاب نوفمبر في ألباما ، لم ينتخب ناخبون غير متعهدين قط . في عام ١٩٦٨ صوت أحد الناخبين المختار لكونه جمهوريا في الهيئة الانتخابية لجورج ولاس ، وفي ١٩٧٦ صوت ناخب جمهوري من ولاية واشنطن لرونالد ريغان .

يمكن أن يطلب المؤتمر القومي لحزب حلف اليمين ويستبعد من عضويته المنسوبين الذين لا يعدون بمساندة خطة الحزب ومرشحيه . لكن لم تبتدع أية خطة فعالة للحزب القومي كي يسيطر بها على أعضاء الهيئة الانتخابية . والحزب عند مستوى الولاية يمكن أن يطلب وعدا بمساندة مرشح للحزب للمؤتمر القومي للرئاسة من بين جميع الأشخاص الذين أعلنهم حزب الولاية كمرشحين للهيئة الانتخابية .

الصوت الانتخابي :

منذ كان عدد الهيئة الانتخابية المختارة بالتصويت الشعبي ، كمرشحين لحزبهم ممكنة الحصر باستثناءات قليلة ، فإن نتيجة انتخاب الرئاسة تكون عادة معروفة بمجرد جولة التصويت الشعبي . في عام ١٩٥٢ وثانية في ١٩٥٦ كانت النتائج جازمة بما ينفي بالحاجة للمحافظ ستيفنسون ليتنازل عن الانتخاب للجنرال إيزنهاور قبل الانسحاب لينة الانتخاب في عام ١٩٦٠ ، كان التصويت جدمعتم حتى أصبحت نتيجة الانتخاب مجالا للشك لعدة أيام . من مجموع الأصوات الشعبية البالغة ٦٨,٨٣٦,٠٠٠ نال كيندي ٤٩,٧٪ ونيكسون

٤٩,٦ ٪ وتناثرت ٠,٧ ٪ بين مرشحي الأحزاب الأقل أهمية . وقد أعطى العد النهائي كيندي ٣٠٣ من الأصوات الانتخابية ونيكسون ٢١٩ . في عام ١٩٧٢ كانت نتيجة التصويت الشعبي ٤٧,١٠٨,٤٥٩ جمهوري إلى ٢٩,٠٨٤,٧٢٦ ديمقراطي وفي التصويت الانتخابي ٥٢١ لنيكسون إلى ١٧ لماكجفرن ، وهو ثالث أكبر انتصار هامشي في تاريخنا القومي . في ١٩٧٦ كان التصويت الشعبي متقاربا - ٤٠,٨٢٧,٢٩٢ ديمقراطي و ٣٩,١٤٦,١٥٧ جمهوري . لكن هذا منح جيمي كارتر ٢٩٧ صوتا انتخابيا ضد ٢٤٠ لجيرالد فورد ، وصوت واحد لروبالدريجان ونال المرشحون ولأحزاب الأقلية ١,٥٤٥,٢٧١ صوتا شعبيا .

لا يكون هناك اجتماع للهيئة الانتخابية كهيئة قومية . إذ يجتمع الناخبون في كل ولاية في كابيتول ولايتهم في أول اثنين بعد ثاني أرباء من ديسمبر عقب انتخابهم للتصويت للرئيس ونائبه . بمقتضى نصوص الدستور سوف يعينون في الاقتراعات الشخص المعنى بالتصويت كرئيس للجمهورية ، وفي اقتراعات مميزة الشخص الممنوح الأصوات كنائب للرئيس ، ومن عدد الأصوات الممنوحة لكل ، التي يعضون قوائمها ويعتمدونها ، ويرسلونها مختومة لعاصمة الولايات المتحدة ، موجهة لرئيس مجلس الشيوخ .

إحصاء الأصوات الانتخابية :

بموجب شروط الدستور سوف يفتح رئيس مجلس الشيوخ في حضور مجلس الشيوخ والنواب جميع الشهادات والأصوات ثم تعد . لكن من سوف يعد الأصوات ؟ وماذا يكون الاجراء المتبع اذا كان هناك اثنان أو أكثر من شهادات متناقضة من ولاية ؟ في عام ١٨٧٦ أرسلت شهادات متعارضة من قبل أحزاب سياسية متنافسة في كارولينا الجنوبية ، فلوريدا ، ولوزيانا ، وصوت واحد من أوريجون كان موضع شك . أعد الكونجرس العدة للجنة انتخابية من مجلس الشيوخ ، ومعها خمسة قضاة من المحكمة العليا لمراجعة الواحد والعشرين صوتا المشار إليها . كان ثمانية من هؤلاء الأمناء جمهوريين وكان سبعة ديمقراطيين : منحت اللجنة جميع الأصوات للمرشح الجمهوري ، (رذرفورد هايز) :

تضع لائحة الإحصاء الانتخابي لعام ١٨٨٧ المسئولية الأولية لتسوية الخلافات الخاصة بالأصوات الانتخابية في كل ولاية . تنص اللائحة على أن التسوية التي تترك وتتفق مع قانون الولاية لا أقل من ستة أيام قبل يوم اجتماع الهيئة الانتخابية ستكون نهائية . إذا لم تتم مثل هذه التسوية وأرسلت كشوف متضاربة من ولاية ، سوف ينظرها كل

مجلس في الكونغرس على حدة بقصد إجازتها : إذا اختلف المجلسان ، عندئذ مستقبل الكشف التي اعتمدها محافظ الولاية . إذا لم تعتمد الكشف بهذه الطريقة ولم يتمكن المجلسان من الاتفاق ، عندها تفقد الولاية صوتها . من حسن الطالع ، يكون الخلاف حول الصوت الانتخابي نادرا ، والعدد كما يتخذ عادة بواسطة العدادين أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الكونغرس في السادس من يناير ليس إلا مجرد إجراء شكلي : يتركز الاهتمام في هذا الوقت على خطط المباحة الرسمية للرئيس الجديد في ٢٠ يناير .

رؤساء الأقلية :

الحزب الذي يحصل على أغلبية الأصوات الشعبية في الأمة ككل قد يحصل على أقلية من الأصوات الانتخابية : لقد حدث هذا مرتين : في عام ١٨٧٦ ، بأغلبية قوامها ٤,٠٣٣,٧٦٨ أصوات شعبية ، انتخب الجمهوريون ١٨٥ ناخبا ، بينما كانت أغلبية الديموقراطيين ٤,٢٨٥,٩٩٢ صوتا شعبيا انتخبت فقط ١٨٤ ناخبا ، وفي ١٨٨٨ ، بأغلبية ٥,٤٣٩,٨٥٣ من الأصوات الشعبية ، انتخب الجمهوريون ٢٣٣ ناخبا ، مع أن الديموقراطيين بمجموع ٥,٥٤٠,٣٢٩ صوتا شعبيا انتخبوا ١٦٨ ناخبا فقط : يعتبر الرئيسان (هايز وهاريسون) الدليلين الوحيديين من « رؤساء الأقلية » إلى حد ما من رؤساء الجمهورية المنتخبين من قبل حزب حصل على أصوات شعبية أقل من خصمه : مع ذلك ، فقد كانت هناك اثنتا عشرة حالة لرؤساء جمهورية انتخبوا عندما حصل حزبهم على أغلبية الأصوات الشعبية :

الطريقة التي يمكن لحزب بموجبها الحصول على أغلبية الأصوات الشعبية من غير أن يحصل على الأغلبية العظمى للأصوات الانتخابية تفسرها الأرقام التالية من واقع انتخاب عام ١٩١٦ :

| صوت انتخابي | صوت شعبي | جمهورية | ديموقراطي |
|--------------|----------|---------|-----------|
| ١٥ جمهوري | ٣٣٧,٩٥٢ | ٢٨٣,٩٩٣ | ميتشجان |
| ١٨ ديموقراطي | ٣٦٩,٣٣٩ | ٣٩٨,٠٣٢ | ميسوري |
| | ٧٠٧,٢٩١ | ٦٨٢,٠٢٥ | |

في هاتين الولايتين نال المرشح الجمهوري (هيوز) ٢٥,١٣٦ صوتا شعبيا أكثر من المرشح الديموقراطي (ويلسون) ، مع ذلك نال المرشح الديموقراطي ثلاثة أصوات انتخابية أكثر مما حصل عليه المرشح الجمهوري .

ملخص :

إن الخطوات الأولية التي تقتضى عادة في الترشيح والانتخاب للرئاسة قد تلخص بالترتيب المسلسل بالتواريخ التقريبية كالاتي :

١ - في شهر يناير من سنى انتخاب الرئاسة أو أسبق ، تجتمع اللجان القومية للأحزاب الرئيسية ويخططون لمؤتمر قومي .

٢ - بين فبراير ويونية ، يتم اختيار المندوبين لدى هذه المؤتمرات من خلال انتخابات الرئاسة الأولية أو التعيين بواسطة منظمات الولاية السياسية :

٣ - في يولية أو أغسطس تعقد المؤتمرات التي يختار فيها المرشحون للرئيس ونائبه ويتم فيها تبني السياسات .

٤ - في سبتمبر أو أكتوبر ، كل حزب يعمل من خلال لجنة الولاية التنفيذية السالبة له ، يختار لكل ولاية قائمة بالمرشحين للهيئة الانتخابية ، مساوية في العدد للأصوات الانتخابية للولاية ، لكي توضع في الاقتراع الرسمي .

٥ - في يوم الثلاثاء التالى للثنين الأول من نوفمبر ، يصوت الشعب لأعضاء الهيئة الانتخابية .

٦ - في أول يوم اثنين بعد ثانى أربعاء من ديسمبر ، يجتمع الناخبون في كل ولاية في كابيتول ولايتهم ويلقون بأصواتهم للرئيس ونائبه :

٧ - في ٦ يناير ، في الاجتماع المشترك لمجلس الشيوخ ، والنواب ، يتم إحصاء الأصوات الانتخابية :

٨ - في ١٢ يناير ، تم مبايعة الرئيس الجديد ونائب الرئيس :

قل أن يتبين وجود فرق يربو على ١٠ ٪ بين أصوات المرشحين من الحزبين الكبيرين : تتركز المميزات السعيدة لنظام الحزبين الأمريكيين في أنه بغض النظر عن يربح الانتخاب ، يتلاشى الهياج الناشب فوراً ، وعلى قدر قلق المواطن العادى ، تستمر الحكومة القومية في العمل على نسق موحد نسبياً ، وتكون العملية الشاملة لانتخاب الرئيس معقدة ورائعة بعكس النصوص الدستورية البسيطة التي سبق شرحها :

تعديلات مقترحة

إن مبدأ النقد الموجه للهيئة الانتخابية كما تعمل الآن أنه ليس من العدل لجميع الأصوات الانتخابية لولاية أن تذهب لحزب واحد في حين أن الأصوات الشعبية تكون

مقسمة بامعان : يفضح أسلوب « الرابع يفوز بالكل » سطوة جماعات الأقلية في المراكز الصناعية ، مما يدفع كلا الحزبين الكبيرين لتبنى خطط وتتبع سياسات مرسومة لكسب رضاء هذه الجماعات : إن التأثير المانع للتصويت ، المدموك الحيك للجماعات العرقية ، حسب ما تقول الحجة ، يعتبر مستولا عن الهوة بين محافظة الكونجرس وتحرر الرئاسة • القادة السود لما يدعى جماعات «الحقوق المدنية» يباهون، وليس غير واقعي، أنهم بمسكون بتوازن القوى في انتخاب رئيس الجمهورية. في انتخابات الرابع يفوز بالكل، التي يكون فيها ميزان الاصوات غير متناسب ، فانه لا يعتد بمجرد عدد أصحاب الاصوات الانتخابية ولكن بعدد الاصوات التي يقيدونها . لذلك ، فان ناخبا في فيرمونت في ١٩٦٨ يقيد اقترعا لثلاثة أعضاء من الهيئة الانتخابية بينما ناخب نيويورك يلتقي باقتراعه لعدد ٤٣ ناخبا . إن نظرية « الرجل الواحد صوت واحد » المستعملة في انتخاب المجالس التشريعية لا يعتد بها في انتخاب الرئيس :

إن الهامش الرقيق الذي كسب نيكسون بموجبه انتخاب ١٩٦٨ لفت النظر للقوضى التي قد تعقب إذا فشلت انتخابات مستقبلية في منح أى من المرشحين أغلبية عظمى من الأصوات الانتخابية ، وبذا تلقى بالانتخاب في مجلس النواب . وقد قدمت اقتراعات متعددة لتنقيح الطريقة التي ينتخب بها الرئيس : وقد لخصت بعض هذه الاقتراعات في الفقرات التالية :

الانتخاب الشعبي :

في مارس ١٩٧٧ أوصى الرئيس كارتر بتعديل دستوري يلغى الهيئة الانتخابية ليحل محلها الانتخاب الشعبي المباشر : وأجاز مجلس النواب تعديلا مماثلا في ١٨ سبتمبر ١٩٦٩ : بموجب اقتراح المجلس ، فان المرشح الذي ينال أكبر عدد من الأصوات الشعبية ، بشرط أن تكون ٤٠ ٪ من المجموع الكلي ، سينتخب رئيسا ، واذا لم ينل أى مرشح ٤٠ ٪ ، يعقد انتخاب سريع بين المرشحين الحاصلين على أعلى صوت : إن العقبة الأساسية في مجرى مثل هذا التعديل تكمن في أن الولايات الأقل سكانا مثل ألاسكا ، نيفادا ، وايوفنج ، فيرمونت ، وديلاوير ، التي تملك الآن صوتين انتخابيين على أساس الشيخين اللذين يمثلانها سوف تضيع بموجب نظام الانتخاب الشعبي : سواء أكانت فوائد الصوت الموزون الذي تتمتع به حاليا الولايات الصغيرة في الهيئة الانتخابية أكثر من مائلة بالتأثير الموزون للولايات الصناعية في سياسة الحزب . بموجب نظام الرابع يفوز بالكل عند اختيار الناخبين تكون مسألة قابلة للأخذ والرد :

نظام المركز :

سيحفظ هذا النظام الهيئة الانتخابية ، لكن جميع أعضاء الهيئة داخل ولاية سوف لا يتم اختيارها في الولاية من أجزائها فحسب . سيختار ناخب واحد من كل مركز للكونجرس داخل ولاية ، واثنين من الولاية من أجزائها فحسب . وهكذا فإن كل ناخب في الولايات المتحدة ، بغض النظر عن مسكنه ، سيسمح له بالتصويت لثلاثة أعضاء من الهيئة الانتخابية ، والنظام الحاضر للتصويت غير المتساوي سوف تم معالجته :

النظام النسبي :

بموجب قرار لودج - كوسيت المقدم للكونجرس في عام ١٩٤٩ ، سوف يقسم الصوت الانتخابي لكل ولاية بين المرشحين للرئاسة بالنسبة للصوت الشعبي الذي حصل عليه : سيحدد الصوت الانتخابي لكل ولاية بحسب تمثيلها في الكونجرس ، كما هو الحال في الوقت الحاضر . لكن الشعب سيصوت للرئيس ونائبه مباشرة عوضا عن أعضاء هيئة انتخابية . يعتمد الحارس الرسمي على قوائم الانتخاب لكل ولاية ، وتوجه لرئيس مجلس الشيوخ : عند حصر الأصوات ، فإن كل شخص أعطيت له أصوات للرئاسة في كل ولاية تقيد لحسابه بنفس نسبة الهيئة الانتخابية التي حصل عليها من مجموع الصوت الشعبي ، ويعين الشخص الحاصل على أكبر عدد من الأصوات الانتخابية رئيسا للجمهورية ، بشرط أن يمثل العدد الحاصل عليه ٤٠٪ من الأصوات الانتخابية ، ويختار مجلس الشيوخ والنواب ، في اجتماع مشترك ، الرئيس من بين الشخصين الحاصلين على أعلى عدد من الأصوات الانتخابية . وقد أجاز مجلس الشيوخ هذا التعديل الدستوري في عام ١٩٥٠ ، ولكنه لم يزل أصوات ثلثي المجلس المطلوبة : اتهم الناقدون الاقتراح بأنه سيؤدي إلى ظهور شظايا أحزاب .

إلغاء الناخبين :

هذا الاقتراح سيحفظ الأصوات الانتخابية للولايات كما هي الآن ، ولكنه سيلغي مكتب الناخبين . يكون الهدف حل مشكلة الناخبين غير المرتبطين : سيصوت الناس للمرشحين من الأحزاب السياسية لانتخاب الرئاسة ، والحزب الحاصل على أعلى عدد من الأصوات داخل ولاية يتسلم أصواتها الانتخابية .

الانتخاب بالأغلبية :

حاليا يجب أن يحصل المرشح على أغلبية الأصوات الانتخابية كي ينتخب رئيسا للجمهورية ، وإذا لم يزل أي مرشح أغلبية ، فإن الانتخاب ينتقل لمجلس النواب : لمنع

البليلة المحتمل أن تنشب من انتخاب الرئاسة في مجلس النواب ، تقدم الاقتراح القاضي بأن المرشح الذي يكسب أكبر عدد من الأصوات الانتخابية ، سواء أكانت أكثرية أو أغلبية مطلقة يكون رئيسا .

الحلقة والراتب

بموجب لائحة عام ١٩٤٧ ، فانه في حالة وفاة كل من الرئيس ونائبه ، فان رئيس مجلس النواب يكون أول من يخلف الرئيس ، والتالى له ، الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ، فلو كانت هناك وظيفة شاغرة في كلتا الوظيفتين ، تقع الحلقة على عاتق الإدارات التنفيذية بالترتيب الآتى : وزير الخارجية ، وزير الخزانة ، وزير الدفاع ، النائب العمومى ، وزير الداخلية ، وزير الزراعة ، وزير التجارة ، وزير العمل ، وزير الصحة ، التعليم ، والشئون الاجتماعية ، وزير الإسكان وتطوير الحضر ، وزير النقل ، ووزير الطاقة ، ولكن أى واحد من هؤلاء الرؤساء للإدارات التنفيذية يصبح مجرد قائم مقام الرئيس ، إلى أن يحل محله رئيس المجلس أو الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ ، الذى بمجرد اعتلائه لمنصب الرئاسة يخدم ماتبقى من فترة الرئاسة .

العجز :

يشترط الدستور في حالة عجز الرئيس عن أداء سلطاته وواجبات وظيفته ، فانها تتول لنائب الرئيس : لكن من الذى يقرر متى يبرز هذا العجز ؟ أصيب الرئيس ويلسون بشلل في سبتمبر ١٩١٩ ولشهور بعد ذلك كان يصادف فترات متقطعة من اليقظة : مع ذلك فانه ازدرى بنصيحة أقرب أصدقائه ، الكولونيل هاوس ، بأن يقدم استقالته ، وتشبث بمنصب الرئيس . قامت مناظرة لإيجاد تعديل دستورى ليعاد إجراء من أجل تقرير متى يكون الرئيس غير قادر على أداء مهام وظيفته ، على مدى سنين عدة ، في النهاية ، في تمام ١٩٦٧ ، أجاز الكونجرس تعديلا مثل هذا : كان جوهر التعديل كالآتى : في حالة نقل الرئيس من مكتبه أو وفاته أو استقالته ، يصبح نائب الرئيس رئيسا : عندما توجد وظيفة خالية بمكتب نائب الرئيس يرشح الرئيس نائبا يتولى مهام وظيفته بمجرد للتأييد بأغلبية صوت مجلسى الكونجرس : وقد يخطر الرئيس الكونجرس بعجزه عن أداء مهام وظيفته ، ومن ثم يصبح نائبه قائما مقام الرئيس حتى يخطر الرئيس الكونجرس بأن عجزه قد زال . أيضا ، نائب الرئيس ، مع أغلبية « أما الموظفون الأساسيون للإدارات التنفيذية أو أية هيئة يشترطها الكونجرس بموجب القانون » فقد يخطر الكونجرس بأن للرئيس أصبح عاجزا ، وعليه يصبح نائب الرئيس قائما مقام الرئيس : إذا أنكر الرئيس هذا الموقف ، بعد خمسة وعشرين يوما فانه سوف يستعيد سلطات وظيفته إلى أن يقرر

الكونجرس بثلى أصوات المجلسين أنه أصبح عاجزا عن أداء وظيفته : حسب منطوق التعديل فإنه يعطى نائب الرئيس ، بمساندة أغلبية رؤساء الإدارات التنفيذية ، أفضلية ممارسة سلطات مركز الرئيس خلال الفترة التي يكون فيها موضوع عجز الرئيس ماثلا أمام الكونجرس للوصول إلى قرار فيه .

المرتب :

في عام ١٩٧٧ تسلم الرئيس مرتبا قدره مائتا ألف دولار ومصاريف عمومية قوامها خمسون ألف دولار : وكلاهما يخضع لضريبة الدخل : ويحصل الرئيس أيضا على بدل سفر مقداره أربعون ألف دولار في العام . ومؤن إضافية تقدم للرئيس تتضمن البيت الأبيض ، ومناصب تنفيذية ، أسطول من السيارات ، يخت ، طائرة ، عربة بولمان خصوصية ، طبيب ، فيلق من البوليس الخاص . تسلم الرؤساء السابقون ٦٦ ألف دولار في العام ، إلى جوار مساحة مكتب مناسبة و ٩٦ ألف دولار في العام لموظفي المكتب : كانت ماهية نائب الرئيس السنوية ٧٥ ألف دولار :



الفصل التاسع

الرئيس

المنصب والسلطات

يشترط الدستور « أن تخول السلطة التنفيذية للرئيس » ، ولكنها لا تعطى تعريفا واضحا للمصطلح « السلطة التنفيذية » . انقسم أعضاء المؤتمر الفيدرالى حول الموضوع « شرح روجر شيرمان من كونيتيكت وجهة نظر إحدى الجماعات عندما قال أنه « يعتبر الحكومة التنفيذية لا تزيد عن كونها مؤسسة لتنفيذ إرادة المجلس التشريعى ، وأن الشخص أو الأشخاص الذين يجب تعيينهم يكونون مسئولين قبل المجلس التشريعى وحده لكونه مستودع إرادة المجتمع : « لكن كما رأينا ، فإن دعاة « السلطة التنفيذية القوية » بقيادة ويلسون وماديسون ، نجحوا فى تأسيس إدارى مفرد منتخب بصفة مستقلة عن المجلس التشريعى . يخول الدستور رئيس الجمهورية عددا من سلطات معينة : « سيكون للرئيس القائد الأعلى للجيش والبحرية للولايات المتحدة : « قد يحتاج للرأى كتابة من الموظف الأول فى كل من الإدارات التنفيذية ، عن أى موضوع يتصل بواجبات مفاصهم الخاصة ، وسيكون له سلطة منح إرجاء التنفيذ والعفو : « وهم جرا :

كما سيبدو فيما بعد فى هذا الفصل ، فإن السلطات الممنوحة للرئيس بنوع أخص بموجب الدستور تعتبر ضرورية ولاشك : إن وصفا للرئاسة وملازماتها لم ، مع ذلك ، تعجز عن إعطاء صورة دقيقة للسلطة الفاتكة للوظيفة حسب تطورها . يعكس الدستور صراعا بين مفهوم السلطة التنفيذية كتابع للسلطة التشريعية العليا ومستقل بذاته وموجه ذاتى ضمن مجال واسع . لم يتوقف الصراع بين هذين المفهومين قط ، لكن على العموم فقد انتصر الثانى : وحسب شرح ادوارد كوروين « إذا أخذ على العموم ، يكون تاريخ الرئاسة تاريخ تعظيم ، لكن القصة تكون غير مستمرة بسمو : «

تضخم سلطة الرئاسة

فى الصراع الدائم على السلطة بين الرئيس والكونجرس ، كانت وحلة منصب الرئاسة عاملا قويا لمعاونة الرئيس : مع أن بعض أعضاء المؤتمر الدستورى كانوا يفضلون سلطة تنفيذية جماعية ، فانهم وضعوا فى النهاية السلطة التنفيذية فى يدي شخص واحد : الرئيس : ولكونه الرأس المفرد لحكومة قوية ، فانه مهما فعل الرئيس أو قال عن شئون

هامة يكون من أخبار الصفحة الأولى . وبالعكس ، يشارك الشيخ أو النائب السلطة التشريعية مع الكثير غيره ، ووجهات نظره أو نظرها فيما يختص بأمور معينة تكون بالضرورة أقل أهمية من المصلحة الاستراتيجية لكسب المساندة الشعبية التي بناها الرئيس من وحدة الوظيفة ، تكون أكثر نموا ودقة في الفصل العاشر .

يكون استقلال المنصب سلاحا آخر منحه الدستور للرئيس : كما سبق التنبيه فان الرئيس ينتخب لفترة محددة من مصدر خارج عن الكونجرس ، فضلا عن ذلك ، يمكن للرئيس أن يعاد انتخابه . ليس أمام الكونجرس أى طريق للتخلص من رئيس تنفيذى غير مرغوب فيه إلا عن طريق الاتهام بسوء التصرف أو الخيانة من قبل المجلس ومحاكمته أمام مجلس الشيوخ : هذه القسمات لنظامنا الدستورى تمنح رئيسنا التنفيذى استقلالاً غير معروف في النظم البرلمانية للحكومة :

بينما يشترط الدستور أساسا للتضخم المدهش لسلطة الرئيس منذ ١٧٨٩ ، وقد ساهمت عوامل أخرى في هذا النمو . في الفقرات التالية سنناقش ثلاثة من أكثر العوامل أهمية :

١ - تأثير الأفراد ذوي العزيمة القوية على الرئاسة :

٢ - طلبات زيادة سلطة الرئيس التي يسببها التعقيد المتزايد لاقتصادنا :

٣ - الحاجة الماسة لعمل تنفيذى فوق العادة عند الضرورة القومية ، وخاصة حالة الحرب . كما سيظهر لنا ، فان هذه العوامل تكون متراكبة ومتراصة .

رؤساء أقوياء :

ضخم عدة أفراد سلطة الرئاسة بدرجة فائقة بأعمال فعالة قاموا بتنفيذها أثناء شغلهم منصب الرئاسة . جاء أول رئيس لنا ، للمنصب الجديد الذي لم يختبر بعد الهيبة الشاسعة التي اكتسبها من قبل في الشئون العامة ، وأضفت شخصيته عليها الشرف والكرامة من البداية - لكن واشنطن أعطى ما هو أكثر من السمعة ، الشرف ، والكرامة للرئاسة ، فقد كان قويا ، ورئيسا تنفيذيا شديدا . عندما هدد فلاحو بنسلفانيا بالثورة بدلا عن دفع رسم الانتاج القيدرالى الجديد على الويسكى ، أرسل قوات لاختاد الثورة . في السياسة الخارجية ، أعلن واشنطن حياد أمريكا في الحرب الأوروبية التي كانت جارية ، وأرسل جينت الوزير الفرنسى لفرنسا لعدم احترامه هذا الحياد . وهذان يمثلان اثنين من أعمال كبرى قام بها واشنطن تظهر أن الدستور أضفى على الرئيس سلطة تحوله العمل التنفيذى الفعال .

أتى جيفرسون بنوع جديد من الزعامة للرئاسة : مارس جيفرسون بحكم كونه الرئيس غير المتنازع للحزب الجمهوري زعامة من خلال معاونيه في الكونجرس وسيطرته الغالبة في اجتماع الحزب التمهيدى الذى أصبح فيما بعد الاجتماع التمهيدى للكونجرس :

يعتقد بعض النقاد أن هيئة زعامة جيفرسون كانت نكسة للرئاسة : ويشيرون إلى أن الثلاثة رؤساء التالين لم يكونوا بارعين في زعامة الحزب ، وتبين لهم بسرعة أنهم محكومون بالكونجرس : وحتى هؤلاء النقاد يعترفون بأن جيفرسون قوى المنصب بـ :

١ - شرائه لأراضى لويزيانا دون ترخيص دستورى لتملك الاراضى :

٢ - تأكيده على استقلال الرئاسة عن السلطة التشريعية برفضه طلب قاضى القضاة مارشال استدعاه للشهادة في محاكمة آروون بير :

نظر أندرو جاكسون الذى انتخب « كمختار للشعب » لنفسه كممثلهم وبطلهم : وحسب تعبيره كلمة بكلمة « إن الرئيس هو الممثل المباشر للشعب الأمريكى ؛ لديه سلطات تنفيذية أصلية ويستوعب في نفسه جميع الأعمال التنفيذية والمستوليات ؛ ويكون واجبه الخاص حماية الحريات وحريات الشعب ونزاهة الدستور تلقاء مجلس الشيوخ ، أو مجلس النواب ، أو كليهما معاً » أنجز جاكسون هذا المفهوم بقوة فائقة ، سطوة ، واستقلال ، حتى أطلق عليه معارضوه الملك أندرو الأول . وطد سيطرته المتينة على الفرع التنفيذى باستخدام سلطته الحرة في استخدام سلطته بتعيين الموظفين وعزلهم : جعل استخدام القيتو مؤثرا في صراعاته مع الكونجرس ، وواجه المحيطين في كارولينا الجنوبية باعلان أن الرئيس التنفيذى لديه السلطة الوافرة للحفاظ على الاتحاد : يرجع الفضل لأندرو جاكسون في جعل الرئاسة على أقل تقدير النظير للكونجرس في السلطة والنفوذ . في عام ١٨٣٢ كان استبدال مؤتمر الحزب القومى بالاجتماع التمهيدى للكونجرس في تعيين مرشحي الرئاسة قد قوى من استقلال الرئيس عن الكونجرس .

اكتشف ابراهام لنكولن في فقرة « القائد الأعلى » الغامضة خزاناً ضخماً لسلطة الرئيس فزاد من حجم الجيش والبحرية بشكل يفوق الحدود التى وضعها الكونجرس ، حاصر موانئ الاتحاد ، حال دون وصول المراسلات الخيانية في البريد ، وضع انديانا تحت الأحكام العرفية ، أوقف الأمر بالمثل داخل بعض الولايات ، صرف أموالاً فيدرالية لأشخاص ليسوا مرخصين بتسلمها ، وقام بعدد من الأعمال غير العادية الأخرى وكل ذلك باسم أطلق عليه « سلطة الحرب » للرئيس :

نجح الرؤساء ثيودور روزفلت ، وودرو ويلسون وفرانكلين روزفلت في تضخيم سلطة الرئاسة باضافة وسائل جديدة وشحن القديم منها : عمل ثيودور روزفلت بنظرية « الإشراف » التى شرحها في تاريخ حياته كالآتى :

« رأيت أن كل موظف تنفيذي وفوق كل شيء من كان في مركز عال منهم ، كان مشرقاً من قبل الشعب والملتزم بكل ما يفعله للشعب ، ولا يكتفى بأهلية المحافظة على مواهبه غير معطلة في فوطة سفرة . رفضت تبني وجهة النظر بأن ما كان ضرورياً للأمة لا يمكن للرئيس أن يفعله إن لم يتمكن من إيجاد التفويض الصريح لفعله : كان اعتقادي أنه ليس حقه فقط لكنه واجبه أن يفعل أي شيء تقتضيه مصلحة الأمة إن لم يكن مثل هذا الفعل محرماً الدستور أو القانون . »

نظرياً ، كان وودرو ويلسون مدافعاً عن سيادة القانون التي قدمها جيفرسون لكنه أدرك زعامة الرئيس في حدود رئيس الوزارة البريطاني : تفرعت لائحة الاحتياطي للفيدرالي ، لائحة كليتون وغيرها من التشريع التقدمي لإدارته من البيت الأبيض على الأكثر : تفهم فرانكلين روزفلت المساندة الشعبية المطلوبة لبرنامج ديموقراطي بشكل أفضل ، وحصل عليها من خلال مؤتمرات صحفية أديرت بمهارة وأحاديث الراديو البعيدة عن الكلفة ، بالإضافة لرسالة سنوية ، كما بعث للكونجرس بعشرات من الرسائل الخاصة المتضمنة استغاثات لطلب تشريعات « ضرورية » . إن طابع الضرورة الذي اتسمت به فترته في الرئاسة - أولاً أزمة اقتصادية « أكبر من حرب » وأعقبها الحرب العالمية ، مرجعها الأكبر لتركيز السلطة في يدي الرئيس :

حكومة موسعة :

بينما يعزى نمو سلطة الرئاسة جزئياً إلى (وما زالت مشروطة بـ) شخصية الشخص الجالس في كرسي الرئاسة ، وأنها بمعيار أكبر تعزى إلى ومتداخلة مع التغيرات الجوهرية في جماع صمة الحكومة الأمريكية . لقد تخلت السياسة الاقتصادية بعدم التدخل لتحل محلها سياسة حكومية إيجابية عبر سلسلة امتداد واسعة ، تتضمن أنشطة متباينة ، مثل ترقية الزراعة ، الفن ، العمل ، التعليم ، العلوم ، وكشف القضاء ؛ تقييد الأجور ، الأسعار ، وظروف العمل ؛ حماية البيئة الطبيعية وتحسينها ، وبرامج كبيرة ومعقدة لترقية الصحة والأمن الاجتماعي : في هذه وغيرها من المجالات الأخرى ، طالب الشعب بأن تعمل الحكومة للخير العام ، واتجهت الأنظار للرئيس التنفيذي للرئاسة . على العموم ، فقد كان الرؤساء الشعبيون الأكثر نشاطاً في صياغة السياسة العامة وإدارتها لمقابلة مشاكل مجتمعات الصناعات المعاصرة :

من أجل افتقاره لعامل الوقت والمعرفة الفنية لعمل أكثر من رسم سياسة عامة للكثير من المجالات الحديثة للنشاط الحكومي ، فإن الكونجرس غالباً ما يمنح الرئيس موظفين

تفويضين آخرين ولجان تنظيمية مستقلة ذات فطنة في تنفيذ السياسة . عندما فرض الرئيس نيكسون تجميدا على الأجور ، الأسعار ، والإيجارات في ١٩٧١ ، كان يعمل بموجب سلطة منحه إياها الكونجرس لاستخدام مثل هذا الإجراء بفرض محاربة التضخم . تركت تفاصيل الإدارة للرئيس والفرع التنفيذي . وفي مجال التجارة بين الولايات اشترط الكونجرس أن تكون الفئات التي تتقاضاها الشاحنات « عادلة » و « معقولة » صاغت لجنة التجارة بين الولايات القواعد الصريحة التي تحكم الموضوع ، وتعتبر وكالة أنشأها الكونجرس لتنفيذ هذه السياسة :

إن جعل منظمة فرع الحكومة التنفيذ مواكبا للعصر لترقية الاقتصاد والفاعلية تكون مشكلة متواصلة . لكي يتعرف الكونجرس ، على المسؤولية المبدئية للرئيس في هذا المجال ، أجاز قرارات مكررة تشترط بأن تصبح إعادة التنظيم التي يقدمها الرئيس نافذة المفعول في وقت محدد ما لم يرفضها الكونجرس .

سلطات الطوارئ :

بينما لا يوجد شرط في الدستور بمنح الرئيس المدعو « سلطات الطوارئ » في حالات متعددة وكل الكونجرس سلطة شاسعة للرئيس للاستخدام في حالة الطوارئ أو الحرب وهكذا « خلال مثل فترة الطوارئ هذه كما يصف الرئيس ... بموجب إعلان قد يأمر ، سوف لا ينحول لبنك من نظام الاحتياط الفيدرالي أية عملية مصرفية باستثناء حد معين وطبقا لقواعد معينة :: حسب ما قد يأمر به وزير الخزانة ، بموافقة الرئيس » . « بناء على إعلان الرئيس عن وجود حرب أو تهديد بحرب أو حالة خطر أو نكبة أو طوارئ قومية أخرى : أو للمحافظة على حياد الولايات المتحدة ، فإن الرئيس ... قد يوقف أو يعدل ، للوقت الذي يراه مناسبا اللوائح والقوانين المطبقة في أي أو جميع محطات الاتصال عن بعد ... الداخلة في نطاق ولاية الولايات المتحدة كما عينتها لجنة المواصلات الفيدرالية ، وقد تسبب إقفال أي محطة للمواصلات بالراديو ... وإزالة أجهزتها من هناك ومهمات ، أو قد ينحول سلطة استخدام أو تقييد مثل هذه المحطة ... وأجهزتها ومهمات بواسطة أية إدارة حكومية بموجب هذه القواعد التي قد يفرضها ، بتعويض عادل للمالكين في حالات عدة منذ ١٩١٦ ، حول الكونجرس اغتصاب ، حسب ظروف معينة ، لمنتج ، وسيلة نقل ، مواصلات ، أو تسهيلات للتخزين ، وخلال الحرب العالمية الأولى والثانية ، نفذت عشرات الاغتصابات — والأسباب المذكورة للاغتصاب الحكومي والإجراء يتضمن المنازعات العمالية ، الفشل في ملء الأوامر الإلزامية والإدارة العاجزة . كانت المنازعات العملية في الغالب أكثر الأسباب شيوعا ، وكانت في الغالب تحل

بزيادة الأجور خلال فترة العمل الحكومية . إن مثل هذه الممارسة للسلطة الحكومية لمجال
لتنفيذ المرتفع كانت ، ولاشك ، عرضة لدفع تعويضات عادلة . اشتملت المصانع
والتسهيلات المستولى عليها سكك حديدية (ست مرات) خطوط تلفراف ، مناجم فحم ،
محاليج قطن ، شركات كاوتش ، مصافي بترول ، خطوط أنابيب وصناعات تجهيز
المحسوم :

سلطات الرئيس الخصوصية

إن صورة شاملة للرئيس الحديث ستظهره كرئيس اعتبارى للأمة ، القائد الإدارى
لبناء حكوى شامخ ، القائد الأعلى لقوات الولايات المتحدة المسلحة ، زعيم حزب
سياسى ، المشرع الرئيسى للأمة ، المدافع عن الشعب الأمريكى وفارسه ضد المصالح
الخاصة والموضعية ، حارس رفاهية الأمة الاقتصادية ، وزعيم دنيوى ودبلوماسى :
هذه القسمات المتعددة لسلطة الرئيس ومسئوليته ستناقش فى أماكن مختلفة من هذا
الكتاب . وسنفرّد فى الصفحات القليلة التالية ، لاعتبارات خاصة ، بعض سلطات
الرئاسة المدونة فى الدستور خاصة .

التعيينات :

تستعمل الولايات المتحدة اقتراعا مقتضيا — ينتخب بموجبه الرئيس ونائبه وأعضاء
الكونجرس . يكون موظفو الحكومة معينين أو مختارين عن طريق امتحانات الخدمة المدنية ؛
بخلاف تعيين موظفى وعمال المجلسين ، فإن الكونجرس لا تتوافر له سلطة التعيين . خلع
للدستور على الرئيس سلطة التعيين وبموافقة ونصيحة مجلس الشيوخ ، ولكن لا يكون
هذا مقصورا على موظفين معينين ، ولكن أيضا « جميع موظفى الولايات المتحدة الآخرين
الأمر الذى يؤيده القانون » بخلاف المرعوسين منهم . رغبا عن معارضة الرئيس أندرو
جونسون المكشوفة لللائحة إعادة البناء لعام ١٨٦٧ ، كان الكونجرس بحكم الضرورة
للدستورية مجبرا على وضع تعيين محافظى الجنوب بين يديه . لما كان تعيين من يشغلون
للو وظائف الحكومية على غاية الأهمية ، فإن سلطة الرئيس للتعيين والعزل تعتبر واحدة
من أعظم سلطاته .

يمكن القيد الرئيسى على سلطة الرئيس للتعيين فى الشرط الدستورى بأن التعيين سيكون
« بموجب ومع نصيحة و موافقة مجلس الشيوخ » ، لكن ، يقرر الدستور ، « فإن الكونجرس
قد ينحول تعيين المرعوسين ، حسب حسن تقديرهم ، للرئيس بمفرده ، فى قاعات المحاكم ،

في مناصب الادارة الرئيسية ، والمناصب التي يعوزها موافقة سيناتورية ومبوبة كوظائف سامية ، والتي تملأ بدون موافقة سيناتورية ، مراكز أدنى :

حوالي ١٢٥ ألف وظيفة يملؤها الرئيس بالتعيين بموافقة سيناتورية ، لكن هذه الموافقة تكون شكلية لجميع هذه المناصب . تعيينات ضباط القوات المسلحة ، التي تربو على ٩٠ ٪ من التعيينات ترسل لمجلس الشيوخ ، وتعتمد في مجاميع ، وتعيينات السلك السيامي الخارجي ، خفر السواحل ، الخدمات الصحية العامة ، والمساحة الساحلية تكون تلقائية . وعادة يوافق مجلس الشيوخ على المعينين للمجلس والمراكز السامية الأخرى مثل الشعراء أو أعضاء لجنة المتاجرة بين الولايات : والاستثناءات لهذه العادة تحدث عندما يكون الرئيس وأغلبية مجلس الشيوخ من أحزاب مختلفة وتحتل أخبارها الصفحات الأولى في الصحافة :

مجاملة تليق بعضو من مجلس الشيوخ :

من خلال ممارسة معروفة بمجاملة تليق بعضو من مجلس الشيوخ ، اغتصب مجلس الشيوخ سلطة الرئيس لتعيين عدد كبير من ضباط الميدان الفيدراليين يقيمون داخل الولايات الفردية ، على الأخص محصلو ضرائب ، موظفو صك النقود ، قضاة محاكم إقليمية ، عمد ، ومحامين إقليميين : اذا عين الرئيس موظفا لوظيفة من مثل هذه الوظائف دون استشارة أعضاء شيوخ الولاية التي تقع فيها الوظيفة ، بشرط أنهم كانوا من حزب الرئيس ، فان مجلس الشيوخ كهيئة سيرفض التعيين : ويكون هذا هو المعنى المبلث لمجاملة تليق بالشيوخ ، وتعتبر ممارسة رسمية :

أحيانا يكون بمقدور سيناتور من حزب الأقلية أن يجمد التعيين لمركز فيدرالي داخل ولايته لشخص « بغض بصفة شخصية » بالنسبة له أولا : ولكن لأن الولاية تستقر في أيدي عمال حزب الأغلبية ، فان السيناتور يقدم اعتراضات فقط عندما يكون الشخص للمعين بغضا في الواقع له أولا . إن قدرة السيناتور على تجميد تثبيت العضوية تعتمد على التقدير الذي يكره زملاء السيناتور له أولا :

تعيينات العطلة :

ينحول الدستور الرئيس لأن « يملأ الفراغات التي قد تحدث خلال عطلة مجلس الشيوخ ، بمنحه تعيينات ستنتهي في نهاية انعقاده التالي » : من المقرر أن كلمة تحدث باستعمالها هنا تعني قد يحدث وجودها ، وأن الرئيس قد يملأ وظيفة شاغرة حتى ولو كانت موجودة وقت انعقاد مجلس الشيوخ : مع ذلك ، فان القانون يمنع دفع الماهية لشخص معين لشغل

وظيفة شاغرة بينما كان المجلس منعقدا ، إلى أن يتأكد تعيينه من قبل المجلس . إن الشخص الذي يتسلم تعيينا في وقت عطلة يتسلم وظيفته قبل إحالة اسمه لمجلس الشيوخ ، وحتى لو رفض ، فإن المعين يظل في وظيفته الى نهاية فترة الانعقاد الثانية لمجلس الشيوخ ما لم يعزله الرئيس . وتوجد هناك حالات منعزلة عندما يحفظ الرئيس للموظف وظيفته لعدة سنوات بواسطة سلسلة من تعيينات العطلة عندما يرفض مجلس الشيوخ أن يصدق على التعيين :

تنحيات :

بصمت الدستور عن موضوع تنحية الموظفين ، لكن سلطة الرئيس للتنحية قد فسرت على أنها ملازمة للسلطة التنفيذية العامة . ولما كانت نصيحة وموافقة مجلس الشيوخ ليست ضرورية للتنحية ، فانه فيما يختص بسلطة الرئيس للتنحية تعتبر أوسع من سلطته للتعيين . مع ذلك ، فان عددا محدودا للغاية من الموظفين التنفيذيين الممارسين لأعمال بالشعبة القضائية والتشريعية لا يكونون هدفا للتنحية إلا لأسباب يحددها الكونجرس .

قضية مايرز :

يعتبر قرار المحكمة العليا الاساسيان عن سلطة التنحية في قضية مايرز ضد الولايات المتحدة وراثيون ضد الولايات المتحدة . في قضية مايرز لعام ١٩٢٦ ، اعتبرت المحكمة قانونا للكونجرس لاغيا ويرجع تاريخه لعام ١٨٧٦ لأنه يتطلب النصيحة والموافقة من مجلس الشيوخ لكل من التعيين والتنحية لمأمور البريد في درجات معينة . نحى الرئيس ويلسون مايرز من منصبه كمأمور للبريد في بورتلند ، دون أن يرجع لمجلس الشيوخ - بعد موت مايرز رفعت أرملته قضية تطالب بماهية الثمانية عشر شهرا التي حرمتها منها التنحية . في رأى أغلبية المحكمة العليا ، اعتبر رئيس القضاة أن الرئيس له سلطة ذاتية للتنحية وأن هذه السلطة لا يمكن للكونجرس أن يحددها . وقال إن هذه السلطة مستلزمة من المنحة العمومية لسلطة الرئيس التنفيذية في اللائحة الثانية ، وأن أية محاولة للحد أو معارضة سلطة الرئيس في التنحية تنتهك مبدأ فصل السلطات .

قضية همفري :

في قضية همفري عام ١٩٣٥ ، عزل الرئيس روزفلت همفري من عضويته مأمورية المتاجرة الفيدرالية : طلب الرئيس من همفري بداية أن يقدم استقالته ، قائلا له : إنك حسب علمي ، سوف تتحقق من أن عقلك وعقلي لا يتفقان سواء في سياسات أو إدارة مأمورية المتاجرة الفيدرالية . عندما رفض همفري أن يقدم استقالته ، كتب روزفلت له : منذ هذا التاريخ ، فانك تعتبر مفصولا من وظيفة مأمور بمأمورية المتاجرة الفيدرالية . لائحة

الكونجرس لإنشاء مأمورية المتاجرة الفيدرالية منحت المأمورين مدة خدمة قوامها سبع سنوات منظمة بصورة منعكسة بحيث يعين جميع المأمورين عادة بنفس الرئيس ، وخصت بالذكر الأسباب ، مثل الرشوة والتقصير في الواجب ، التي بموجبها قد يتم فصلهم . بعد موت همفري ، أقام منفذ وصيته دعوى مطالبا بماهية همفري التي حرم منها بالفصل ، تأييدا للمطالبة قال القاضي سنرلند المتحدث باسم المحكمة :

سواء تغلبت سلطة الرئيس لفصل موظف على سلطة الكونجرس لتحديد السلطة لتعيين شرط محدد يحول دون الفصل إلا بسبب يتوقف على طبيعة الوظيفة : إن قرار مايرز ، الذي يؤكد سلطة الرئيس وحده لاجراء الفصل ، يكون قاصرا على الموظفين التنفيذيين فقط . ولكن بالنسبة للموظفين من النوع المذكور آنفا قيد البحث ، نرى أنه لا يمكن الفصل خلال الفترة المقررة التي عين بموجبها الموظف ، إلا بموجب واحد أو أكثر من الأسباب المعينة في القانون المنطبق . لبلوغ هذا القرار فان المحكمة العليا ، كما هو الحال في قضية مايرز ذكرت قانون فصل السلطات ، وأعلنت أن سلطة الفصل التي يدعيها الرئيس انتهكت حرمة هذا القانون : في نظر المحكمة أن السطوة القسرية لمثل هذه السلطة تهدد استقلال المأمورية التي أحدثها الكونجرس كوكالة للإدارات التشريعية والقضائية لتنفيذ السلطات القضائية والتشريعية . ذكرت المحكمة العليا ، في قضية همفري مأمورية المتاجرة الفيدرالية فقط ، ومأمورية المتاجرة بين الولايات ، ومحكمة المطالبات كهيئات يكون أعضاؤها غير قابلين للعزل بدون أسباب . في القضايا اللاحقة قضت المحكمة بأحكام مماثلة فيما يتعلق بمأمورية مطالبات الحرب ، وعكست العديد من حالات الفصل للموظفين الثانويين باعتبارها « مجازفات أمنية » بواسطة أعضاء من مكتب الرئيس . مع ذلك ، أظهرت المحكمة عدم استعداد لجعل مدى الحصانة من الفصل المختص بالرياسة يتسم بالجسامة :

سلطات صريحة على التشريع :

نشأ الكثير من الإجراءات التشريعية في الفرع التنفيذي للحكومة . القوائم المؤثرة في مصالحها يتم تحضيرها بمعرفة الإدارات المختلفة والوكالات : بعد تصفيتها مع المدير المساعد للاسناد التشريعي في مكتب الادارة والميزانية (الوكالة التي تراجع كل المستندات التنفيذية بحيث تكون متفقة وسياسة الرئيس) ، ويقدم هذه المستندات الأعضاء المتعاطفون مع الكونجرس :

قوة الفيتو :

وضع الدستور في الرئيس فيتو ليس فقط على كل لائحة ولكن أيضا على كل أمر ،

وقرار أو صوت قد يكون ضروريا لاجتماع مجلسي الشيوخ والنواب (إلا في موضوع التأجيل) ، يناقش الفصل الثالث عشر هذه الفقرة تحت عنوان « طريق لأئحة الكونجرس » يمكن الرئيس أن يضمن عادة تعديل قانون معلق في الكونجرس بالتهديد بأن يستعمل الفيتو ضده مالم تجر عليه تعديلات معينة . يقدر أعضاء الكونجرس تماما صعوبة ضمان ثلثي الأصوات اللازمة لإبطال الفيتو الرئاسي . في الحقيقة فقد نجح الكونجرس في إبطال أكثر من ألفي فيتو لتشريعات قدمها الرؤساء بداية من واشنطن حتى كارتر .

رسالات الكونجرس :

فضلا عن الرسالة التي يلقيها عند افتتاح كل دورة للكونجرس ، فإن للرئيس أن يخطب في الكونجرس في أي وقت آخر . يقضي النص الدستوري بأن الرئيس « من وقت لآخر » يقدم للكونجرس « معلومات عن حالة الاتحاد » . بظهور الراديو والتلفزيون ، أصبحت الرسائل الشفوية التي يقدمها الرئيس أمام الكونجرس خطبا للأمة بقدر كونها موجهة للكونجرس بقدر ما تضيفه من دعاية مؤثرة في الآراء ، فإن رسالة الرئيس قد تزيد أثرها :

مراقبة اجتماعات الكونجرس :

يستطيع الرئيس أن يدعو الكونجرس لاجتماعات خاصة ، وهي سلطة مارستها الرئيس مرات متعددة في تاريخ أمتنا : في حالات قليلة دعى مجلس الشيوخ وحده لاجتماع خاص للنظر في معاهدات ويصادق على تعيينات : وبالعكس سلطة الزعيم التنفيذي في معظم الحكومات الأوروبية ، فإن الرئيس ليست لديه سلطة حل الكونجرس والأمر بانتخاب جديد : لا يرخص الدستور للرئيس أن يؤجل الكونجرس في حالة الاختلاف بين المجلسين فيما يتعلق بوقت التأجيل ، ولكن لم تحل قط مناسبة لاستخدام هذه السلطة .

العفو :

يرخص الدستور للرئيس أن « يمنح العفو وإرجاء التنفيذ للأهانات الموجهة للولايات المتحدة ، باستثناء قضايا الاتهام بسوء التصرف أو الخيانة » يعتبر إرجاء التنفيذ تأجيلا أو إيقافا للعقوبة من أجل جريمة ارتكبت ، بينما يكون العفو صفحا عن العقوبة : وليس العفو كما ينعت غالبا « محو لبقاء الذنب » وإزالة جميع عدم الأهلية لشغل مناصب الائتمان ، بدلا من ذلك ، فإنها تضع الشخص المعفو عنه في نفس الموقف كواحد قضى فترة عقوبه لقاء جريمة ارتكبتها : وقد يمنح الرئيس العفو في أي وقت عقب ارتكاب جريمة ، أما قبل أو بعد الإدانة : عادة يمنح الرئيس العفو بناء على توصية النائب العمومي بعد بحث

يجريه عقب إدانة مجرم : مع ذلك ، فإن الرئيس فورد دون انتظار محاكمة ، منح ريتشارد نيكسون عفوًا شاملاً ومطلقاً من إبداعه عن جميع الإساءات ضد الولايات المتحدة التي اقترفها نيكسون أو تحتل أن يكون قد ارتكبها أثناء رئاسته ، : إن العفو السابق للإدانة يكون عادة عفوًا عن مجموعة ، وينعت بالأمان ، ويمنح لمجموعة من الأشخاص معروفين بأنهم مذنبون في جريمة ما مع أنهم لم يقلعوا للمحاكمة بعد - مثلاً ، إعلان اندرو جونسون لعام ١٨٦٨ بمنح العفو عن خيانه ارتكبها اتحاديون خلال الحرب الأهلية وإعلان الرئيس كارتر في ١٩٧٧ بالعفو عن المخالفين لقانون التجنيد أثناء الحرب الفيتنامية - تمتد سلطة العفو للرئيس لأحكام الازدراء تحدياً للمحاكم الفيدرالية : قد يكون العفو شاملاً ، محرراً المجرم من عقوبه إضافية عن جريمته ، أو قد يكون مشروطاً بمنع المحكوم عليه من القيام بأعمال معينة بسبب عقوبة لنقضه العفو - فضلاً عن العفو ، وإيقاف التنفيذ والأمان ، قد يمنح الرئيس التخفيف الذي يخفف الحكم - على سبيل المثال ، بتخفيض مدته .

قيود على سلطة الرئيس

يعمل بناء حكومتنا الفيدرالية كضابط لسلطات الرئيس ولو أنه أقل من رادع حالياً عنه في الأيام الأولى للجمهورية . وبالضبط ، قد يجد الرئيس أنه من الصعب تنفيذ برامج قومية تواجه عداوة شعبية في الولاية أو المستويات المحلية : ويمكن أن تكون هذه العداوة من الصعب تخطينها إذا كانت البرامج في مساحات تجديد اجتماعي وإصلاح : ويمكن رادع آخر على الرئيس في البروقراطية الفائقة والمعقدة التي تقرر الفرع التنفيذي بالذات : رؤساء الإدارة والوكالة ، القادة العسكريين ، رؤساء المكاتب ، والأقسام ، والمراكز والآلاف من الموظفين الحكوميين والعسكريين ، الذين يشغلون مناصب إدارية ذات مسئولية لديهم أفكارهم الخاصة عن الحدود المناسبة لسلطة الرئيس واختصاصه - لأنهم يكونون في مركز طيب للتأثير على سياسات الرئاسة وبرامجها ، لأنه بدون ولائهم ومساندتهم النشطة لن يكون للرئيس إدارة فعالة ، وتمارس أيضاً الصحافة ، ومنابر الخطابة والوعظ ، والأحزاب السياسية ، والعمالة المنظمة ، وغيرها من المؤسسات ، ردعا غير مباشر مختلفة درجاته على الرئيس : إن فصل السلطات بموجب دستورنا إلى ثلاثة فروع للحكومة تلامزه موانع وموازنات تمكن الكونغرس والمحاكم من ممارسة ضوابط على سلطة الرئاسة : ما هي تلك الضوابط وما مدى تأثيرها :

هوابط الكونجرس

الاستدعاء للمحاكمة بتهمة سوء التصرف والخيانة :

من الناحية النظرية ، يتحتم أن تكون سلطة الكونجرس لعزل الرئيس عن طريق المحاكمة لسوء التصرف والخيانة قوة ضاغطة للغاية ، لكن جيفرسون وصفها بحق بأنها « كخيال المآته » . وقد جربت مرة واحدة فقط . في عام ١٨٦٨ تمكن مجلس النواب من حشد أغلبية الأصوات اللازمة لمحاكمة أندرو جونسون ، ولكن مجلس الشيوخ فشل في محاكمته بصوت واحد من بين الحاضرين من الشيوخ . (يطلب الدستور ثلثي أصوات الشيوخ الحاضرين للمحاكمة) في ١٩٧٤ واجه الرئيس نيكسون استدعاء للمحاكمة يكاد يكون مؤكدا من المجلس والاحتمال الواضح للادانة من مجلس الشيوخ ، فأصبح أول رئيس في التاريخ يقدم استقالته من منصبه .

الرقابة المالية :

إن أعظم للقيود فعالية لدى الكونجرس على الرئيس ينحصر في سيطرته على الضرائب والتملك . يمكن تنفيذ برامج قليلة لأية فترة من الزمن دون مساندة مالية ، ويجب على الرئيس أن يحصل على مخصصات من الكونجرس قبل عمل المصروفات . إن رقابة الكونجرس على الأمور المالية يمكن استخدامها كضابط ليس فقط على برامج الرئيس الأهلية ولكن أيضا لإدارة العمليات الحربية والشئون الخارجية : في عام ١٩٧٣ أجاز الكونجرس ه.ج.س. ٦٣٦ بشرط الآتي « رغما عن أي نص قانوني ، في ١٥ أغسطس ١٩٧٣ أو بعده لا يجب إخضاع أية أموال من هذا أو فيما مضى تم الحصول عليها أو صرفت لتمويل أنشطة قتالية مباشرة أو غير مباشرة للقوات الحربية للولايات المتحدة في أو فوق أو من شواطئ فيتنام ، فيتنام الجنوبية ، لاوس ، وكبوديا » : في عام ١٩٧٥ رفض الكونجرس التصويت على إعانة تركيا مالم توقف غزوها لقبرص : وفي نفس العام أوقف الكونجرس بيع المعونة العسكرية لكبوديا وخفض معونة فيتنام الجنوبية ماديا ، وبذلك أسرع باستيلاء الشيوعيين على هذين الشعبين :

تحقيقات :

بينما يستخدم الكونجرس التحقيقات بداية كوسيلة للحصول على المعلومات ، فإنها تستخدم أيضا كقيد على الرئيس وإدارته . تدار التحقيقات باستمرار بمعرفة اللجان الدائمة لكل من المجلسين وأحيانا بواسطة لجان خاصة . يعتبر الرأي العام قوة فعالة في الحكومة

الأمريكية ، وتخدم جلسات الاستماع بتعريف كل من الكونجرس والشعب بما يجرى في فرع الحكومة التنفيذي . بتركيز انتباه الشعب على الأنشطة المحرمة لبعض الأعضاء في المراكز العالية لإدارة نيكسون ، فإن الإذاعة التليفزيونية لأعمال لجنة الشيوخ المختارة عن تحقيقاتها للنشاطات في معركة الرئاسة قد ساهمت في الخط من شأن الرئيس نيكسون في أعين الشعب الأمريكي . إن جلسات الاستماع هذه والتحقيقات المصاحبة التي يجرها المدعى الخاص في مكتب المدعى العمومي أدت في النهاية لاستقالة الرئيس نيكسون .

إلى أي مدى يمكن أن تذهب لجان الكونجرس في طلب المعلومات من الموظفين للتفويضين ليس أمراً محققاً . فإن طلب الاستدعاء الصادر لموظفين تنفيذيين قد لا يطاع غالباً ، ولكن لا مجلس الشيوخ أو مجلس النواب استدعى موظفاً بتهمة الاحتقار لإخفاء معلومات بأمر من الرئيس . وقد سبق إقامة لجنة فحص الولاء داخل الشعبة الإدارية للحكومة ، في ١٥ مارس ١٩٤٩ ، أصدر الرئيس ترومان أمراً عمومياً يحرم على أي إدارة تنفيذية أو وكالة أن تقدم معلومات تتعلق بولاء موظفيها لأي محكمة أو لجنة أو للكونجرس . وخلال الجدل الناشب بين مكارثي والجيش في عام ١٩٥٤ ، أعطى الرئيس ليندهاوس تعليماته لأعضاء إدارة الجيش ألا يمثلوا أمام لجنة مجلس الشيوخ الفرعية للتحقيق الخاص بالاتصالات بين موظفي الفرع التنفيذي للحكومة : من الجلي ، أنه توجد فترات قد يكون للرئيس فيها كل الحق لحظر معلومات - على سبيل المثال ، عندما يكون في إفشاء هذه المعلومات ما يعرض الأمن القومي للخطر ، لكن المجال المشروع لتحقيق للكونجرس قد يحبطه انعدام التعاون من قبل الرئيس :

إدارة التنظيم :

من خلال سلطة الكونجرس لخلق وإبطال الوكالات ، وتحديد معالمها التركيبية ، ووضعها داخل أو خارج الفرع التنفيذي ، فإن للكونجرس الكلمة الفاصلة عن كيفية تنظيم البيروقراطية الفيدرالية . في العقود الحالية منح الكونجرس المبادأة في اقتراح التغييرات التنظيمية . مع ذلك ، فإن الكونجرس مازال يحتفظ بسيطرة حازمة على مثل هذه التغييرات وقد أحبطت جهود العديد من رؤساء الجمهوريه لانجاز إعادة تنظيم رئيسية للبيروقراطية :

تحفظات قضائية :

يقدم تاريخنا الدستوري ككل فرصاً نادرة لممارسة تحفظ خطير على الرئيس بواسطة السلطة القضائية . مع ذلك فإن السلطة القضائية قد تردع عمل الرئيس الذي تجده غير دستوري : وقد تبدت هذه السلطة في عام ١٩٥٢ في القرار الذي نقض أمر الرئيس ترومان باستيلاء

الحكومة على مصانع الصلب الرئيسية في الدولة : يعتبر هذا القرار أعظم القرارات أهمية في تعيين حدود سلطة الرئيس : ولتقدير هذا الحكم ، يجب ملاحظة أن الاختبار تضمن ظروفًا تركت سلطة الرئيس أكثر تعرضًا للهجوم ، أعنى الأعمال التي لم تكن يساندها التشريع فقط ، ولكنها كانت متعارضة أيضا مع السياسة التي صادق الكونجرس عليها مؤخرا :

كانت لائحة تافت هارتلي لعام ١٩٤٧ مصممة خصيصا لمعالجة مثل هذا النوع من المناسبات المشتركة : وقد نوقشت مسألة أمر الرئيس بالاستيلاء ورفض : أظهر الكونجرس عزمه لمنع هذه السلطة عن الرئيس مع أنه أعرب عن ذلك بكلمات عديدة كما قرر القاضي فرانكفورت ، ملخصا وجهة نظر يتفق معها أغلبية القضاة : بالضرورة ، عندئذ ، فإن الحكم يدل على أن الرئيس لا يمكنه بمجرد قرار تنفيذي أن ينفذ سياسة أهلية تتعارض مباشرة مع سياسة تبناها الكونجرس : ولم يعرب القضاة الثلاثة المخالفون عن أي مخالفة لهذا الرأي : لقد اتخذوا وجهة نظر مخالفة للموقف الواقعي ، معتبرين أن الرئيس قد تصرف لانتفاذ الموقف حتى يتمكن الكونجرس من التصرف :

إن عرضا محمدا لمدى سلطة الرئيس لم يقدم ولن يقدم قط ، لأن سلطتي الرئيس للدستورية والقانونية تكون مشروطة بالظروف القائمة في كل حالة : مثلا ، أوقفت المحكمة العليا أمر قاض فيدرالي يطالب الرئيس نيكسون بتقديم مواد تختص بمكالمات البيت الأبيض . كانت المواد مطلوبة في محاكمة جنائية ناتجة عن مسألة ووترجيت . قالت المحكمة العليا عن إيقاف أمر القاضي الفيدرالي أنه عندما يكون تصريح الرئيس ذا صفة تنفيذية يكون قائما على مصلحة مطلقة في سريتها لا تقدر أن تتسلط على المطالبات الجوهرية لإعلان دعوى الاستحقاق للقانون في إدارة العدالة الجنائية المعتدلة :

مجلس وزراء الرئيس

لم يقرر الدستور أي شرط لمجلس الوزراء . إنه يحتوي على إشارات لرؤساء الإدارات وقد تعودنا للتفكير في رؤساء الإدارات التنفيذية أنهم المتولون لمجلس وزراء الرئيس بحيث إننا نعتبر المصطلحين « مجلس » و « رؤساء الإدارات » مترادفين . ويتضح الاختلاف بين المصطلحين عندما نتذكر أن كل حكومة ولاية لديها رؤساء إدارات ، ولكن رؤساء هذه الإدارات لا تؤلف مجلس وزراء المحافظ . يتم اختيار رؤساء الإدارات في الحكومة القومية كإداريين وقادة سياسيين . ويتولى المساعدون تنفيذ معظم الواجبات الفنية للإدارات :

هيئة استشارية :

تكون السلطة التنفيذية مخولة للرئيس ، ويعتبر المجلس هيئة استشارية محضة : يوضح أهمية التصويت في المجلس بالإعلان الكلاسيكي المنسوب للنكولن الذي خالف فيه جميع أعضاء مجلسه « سبعة لا ، واحد نعم - وتغلبت النعم » : تم انشاء ثلاث ادارات : الخارجية ، الخزانة والحرب - ووظيفة المدعى العمومي في عام ١٧٨٩ ، في البداية ، طلب الرئيس واشنطن آراء مكتوبة من كل وزير على حدة ، ولكن عادة استدعاء الوزراء معا للمشاورة تطورت بسرعة ، وأصبح المجلس المشكل من رؤساء الادارات الرئيسية عاجلا وضمعا أمريكيا مقررًا :

اعتمد بعض الرؤساء على مشورة أشخاص من خارج المجلس أكثر من أعضائه : اندرو جاكسون ، على سبيل المثال ، أقنع عن عقد اجتماعات منتظمة للمجلس ونشد النصيح من جماعة غير متجانسة من الرجال ينعمهم الشعب بامم « مجلس المطبخ » : لم يكن هاري هوبكنز عضوا في المجلس خلال معظم الفترة الطويلة التي خدم كأكبر مستشار لفرانكلين روزفلت ، كما لم يكن هنري كيسنجر ، أكبر مستشار للرئيس نيكسون في السياسة الخارجية ، مجرد عضوا في المجلس حتى ١٩٧٣ عندما أصبح وزير الخارجية :

أهل الرؤساء الحاليون عموما المجلس كهيئة استشارية في الأمور السياسية الهامة : عوضا عن ذلك ، اعتمدوا على تشكيله مجلس شوري لتطوير سياسة وتنسيقها والنصح في المجالات المتخصصة ، مثل الأمن القومي ، الاقتصاديات الدولية ، التوعية البيئية ، استقرار الأجور والأجور ، ومصادر الطاقة : تتكون عضوية هذه المجالس عادة من ممثلين للرئيس خصوصيين ورؤساء الإدارات والوكالات (أو ممثلهم) الأكثر اهتماما بالمسائل قيد البحث :

مجلس الحكومة ضد المجلس الرئاسي

إن الفرق الأساسي بين الحكومة الرئاسية كما هي مستعملة في الولايات المتحدة ومجلس الحكومة كما هو الحال في إنجلترا يكمن في علاقة التنفيذي بالنسبة للتشريعي :

بعكس النظام الأمريكي يوجد في إنجلترا القليل من فصل السلطة بين فرعي التنفيذ والتشريع في الحكومة : يعتبر الرئيس الحقيقي للحكومة الانجليزية رئيس الوزراء ، الملك ، للزعيم الشرفي للحكومة ، يعين رئيس الوزراء ولكن اختياره ينحصر في اختيار زعيم يمكنه الحصول على أغلبية الأصوات في مجلس العموم : يعين رئيس الوزراء الأعضاء الآخرين للمجلس ، الذين يختلف عددهم ، ولكنه عادة حوالي العشرين : وهم يختارون من بين

أعضاء البرلمان ، على الأكثر من مجلس العموم : في الحقيقة ، فإن مجلس العموم الهيئة الحاكمة الحقيقية ، بكل إدارة الحكومة للجنة من أعضائه : مادامت الإجراءات المقدمة تنفق ورأى مجلس العموم ، يظل المجلس قائما ، إذا هزم بسبب مسألة تشريعية هامة ، يقدم المجلس استقالته عادة ، ويعين الحاج رئيسا جديدا للوزارة : مع ذلك ، إذا شعر المجلس بأن مجلس العموم ليس ممثلا بصفة حقيقية وأن الشعب سيساند سياسة المجلس بدلا من السياسة التي يناصرها مجلس العموم ، فإن رئيس الوزراء ، باسم الملك ، قد يحل البرلمان ويدعو لانتخاب جديد . تمنح هذه السلطة المجلس حرية تقرير موعد الانتخابات التي يجب أن تعقد كل خمس سنوات على الأقل :

يتكون مجلس اللوردات على الأكثر من أعضاء بالوراثة ، ذوي سلطة منحلة : منذ لائحة البرلمان لعام ١٩٤٧ ، بموافقة التاج . يمكن أن تصبح قائمة مالية قانونا برلمانيا خلال شهر واحدا بعد أن تمر هذه القائمة في مجلس العموم ثم تقدم لمجلس اللوردات ، سواء أعطى مجلس اللوردات موافقته أو لم يمنحها ، مادامت قد أجازها مجلس العموم في دورتي اجتماع متعاقبتين وعلى الأقل يمر عام بين مرورها الأول والنهائي :

المزايا النسبية :

تلور المناقشة الرئيسية لصالح الحكومة الرئاسية حول عقيدة فصل السلطات : أظهرت التجارب أن فصل السلطات يعتبر أفضل وقاية ضد الطغيان : وبالنسبة لفترة الأربع سنوات للرياسة ، يعتبر البعض أن من الأفضل عقد انتخابات في فترات محددة بدلا من ترك أمر الاستدعاء للانتخاب للسلطة التنفيذية في أي وقت تشاء : ولجحد أن حكومة المجلس قد نجحت في إنجلترا لا يعتبر تأكيدا بأنها ستلقى نفس النجاح في أميركا :

تؤكد المناقشات لمصلحة نظام المجلس الحاجة للتوافق بين السلطة التنفيذية والتشريعية ويقال أن التنفيذية مسئولة بصفة أكبر عندما تكون مدة ولايتها المنصب معتمدة على الهيئة التشريعية ، فضلا عن أنه يقال أن نظام المجلس يضع الحكومة في أيدي زعماء قوميين معترف بهم لدى الجمهور . حسب تصريح البروفسير لاسكي « إن العضو المتوسط بمجلس وزراء بريطاني قد اختبر وامتحن على مدى فترة طويلة في نظر الرأي العام : بينما قل أن يمثل المجلس الأمريكي المتوسط أي شيء على الإطلاق » :



الفصل العاشر

الرئيس

والعلاقات الخارجية

من بداية حكومتنا في ظل الدستور كان أعظم أدوار الرئيس درامية ينحصر في العلاقات الخارجية : وبالنظر لمسئوليات الولايات المتحدة الدولية في عصر النبرة ، فقد بلغ هذا الدور علواً بالغ العظمة . وهكذا ، فإن سيطرته على العلاقات الخارجية للولايات المتحدة انفردت من بين سلطاته المتعددة في فصل منفصل لتأكيد مدى سلطة الرئيس وأهمية هذا الموضوع :

سيتم فحص هذا الدور الرئيسي في ضوء نصوص الدستور الملائمة وعوامل سياسية معينة ذات أهمية : كما سيقدم تحليل مقتضب لتاريخ الولايات المتحدة الدبلوماسية ، مع تأكيد على زعامة الرئيس في تشكيل السياسة الأمريكية الخارجية ؛ وأخيراً ، فإن دراسة للحكومة القومية الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين ستكون غير واقعية إذا اعتبرت الولايات المتحدة كوحدة منعزلة ، إن المشاركة الحالية ، للولايات المتحدة في الوكالات الدولية والمنظمات ستفحص أيضاً . إن سيطرة الحكومة القومية على إدارة العلاقات الخارجية قد تم مناقشتها في فصل الفيدرالية ، ولن تتكرر هنا :

نصوص دستورية

سلطات الرئيس :

مع أن الدستور ينص على تقسيم السلطة بين فرعي السلطة التنفيذية والتشريعية للحكومة في مباشرة العلاقات الخارجية ، فإنه يعطي الرئيس دوراً سائداً :

فقد منح الرئيس سلطة « عمل المعاهدات مادامت قد أقرها ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين » على « تعيين سفراء ، ووزراء عموميين آخرين وقناصل » وأن « يستقبل السفراء والوزراء العموميين الآخرين » . من هذه المنح المحددة يحصل الرئيس على سلطات رئاسية أخرى ؛ على سبيل المثال ، فإن سلطة تعيين السفراء واستقبالهم يترتب عليها كل من سلطة الاعتراف بحكومات أجنبية وقطع العلاقات الدبلوماسية معها :

لا تكون سيطرة الرئيس على العلاقات الخارجية محصورة مطلقاً بالنصوص السابقة في الدستور أو السلطات المتضمنة فيها . فأنها تنبع بالأكثر من نصوص دستورية تسوى منحاً عمومية من سلطة تنفيذية ، على الأخص البنود التي تحول الرئيس « سلطات تنفيذية » غير محددة كما تعهد للرئيس بواجب « تولى رعاية تنفيذ القوانين بأمانة » وجعل الرئيس قائداً أعلى للقوات المسلحة . تعتبر سلطة عزل الموظفين ملازمة لسلطة الرئيس التنفيذية : تتمثل قوة سلطة العزل في عزل الرئيس ترومان هنري والاس كوزير للتجارة في ١٩٤٦ لأن والاس انتقد علانية السياسة التي يتبعها جيمس بيرنز وزير الخارجية : كذلك كان عزل الرئيس ترومان القاطع لجنرال دوجلاس ماك آرثر من قيادة الشرق الأقصى في ١٩٥١ : ومشتق آخر له مغزاه من منحه الرئيس للسلطة التنفيذية هو قدرته على التفاوض لعقد اتفاقات تنفيذية مع قوى خارجية ، وسيناقش هذا الموضوع فيما بعد : مع سلطة الرئيس لإبرام المعاهدات . في عصر سياسات القوة ، يمكن مركز القائد الأعلى للقوات المسلحة الرئيس لممارسة سلطة فائقة على العلاقات الخارجية . قد يرسل الرئيس القوات المسلحة الأمريكية للخارج في وقت السلم كما هو الحال في الحرب ، وطالما اتخذ رؤساء سابقون أعمالاً عسكرية بعيدة المدى « دون الحرب » بمبادأة شخصية . يزخر تاريخنا باستخدامها ، دون تفويض مسبق من الكونجرس ، قوات مسلحة للخارج لحماية المصالح الأمريكية ، وأكثرها تأثيراً كانت « عملية البوليس » في كوريا من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣ (واستخدام القوات المسلحة الفاتكة في فيتنام ١٩٦٠ - الستينيات) . مع أن الكونجرس وحده لديه سلطة إعلان الحرب ، فإن بمقدور الرئيس أن يدير عمليات جريئة ، ويخلق مواقف تستدعي في واقع الأمر الحرب : في حقيقة الأمر فإن إعلان الكونجرس للحرب كان دائماً مجرد إقرار بحالة الحرب :

سلطة الكونجرس :

يعطى الدستور الكونجرس على التعيين سلطة « تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية » ، « تأسيس نظام موحد للتجنس » ، تعريف ومعاينة القرصنة والجنايات المرتكبة في أعالي البحار ، والجرائم المضادة لقوانين الأمم ، و « إعلان الحرب » ، ومنع خطابات التفويض بمهاجمة وسلب سفن العدو والانتقام منه ، ووضع القواعد الخاصة بالأسر سواء في البحر أو اليابسة : فضلاً عن ذلك ، يعطى الدستور مجلس الشيوخ سلطة الموافقة على المعاهدات والتعيينات الدبلوماسية : وتعتبر بعض هذه السلطات ذات أهمية قليلة في العالم المعاصر - ثم ، كما رأينا من قبل ، فإن سلطة إعلان الحرب تكون اسمية أكثر منها فعلية : ومن ناحية أخرى ، فإن سلطة تنظيم التجارة الخارجية تكون ذات عاقبة كبرى ، لأنه من خلال ممارستها فإن الكونجرس قد يعرقل أو يحرم التجارة بين الولايات المتحدة وأمة معينة : من

سلطة تأسيس نظام موحد للجنس ، استمد الكونجرس حق تنظيم دخول الأجانب للولايات المتحدة : وسلطة أخرى سبق ذكرها ، ألا وهي سلطة إقرار المعاهدات ، التي ستناقش فيما بعد في نفس الفصل :

يبدل الكونجرس قصارى جهده في المجال العام للتشريع حول العلاقات الخارجية : تكاد تحتاج معظم السياسات الخارجية التي يقترحها الرئيس نوعا معينا من سن القوانين : عندما تقدم هذه المقترحات للكونجرس في شكل مشاريع قوانين ، تتوفر فرصة رحبة للمجلس ومجلس الشيوخ على حد سواء لتعديلها أو رفضها كلية ، لاشك أن بمقدور الكونجرس أن يجيز قوانين مبادأة منه تؤثر كثيرا على العلاقات الخارجية : الأمثلة على مثل هذه التشريعات تتمثل في التعريفة المرتفعة للأنثمة سموت هولي - لعام ١٩٣٠ التي أدخلت في فترة انعزال اقتصادية ، ولوائح الحياد لعام ١٩٣٠ التي كانت تهدف لحفظ الولايات من للتورط في حرب عالمية عظمى أخرى مثل الحرب العالمية الأولى :

يمارس الكونجرس سلطته في تخصيص الأموال التي تعتبر أبعد أثرا في تصريف السياسة الخارجية : بحبس الكونجرس الأموال أو منحها يمكنه أن يقيد حجم القوات المسلحة وقوتها ، وهكذا يؤثر في سلطة الرئيس المتعلقة بالسياسة الخارجية : بحبس الأموال يمكن للكونجرس أن يجبر الرئيس على وقف الأنشطة القتالية في مساحات معينة ، كما هو الحال في كمبوديا في ١٩٧٣ . يمكن للكونجرس أيضا أن يؤثر في عمليات وزارة الخارجية ووكالات أخرى متورطة في تنفيذ سياسة خارجية : من الواضح ، أن الكونجرس يمكنه ممارسة سلطة شديدة على برامج السياسة الخارجية التي تتطلب إنفاق مقادير طائلة من النقد مثل البرامج التي تقدم معونة عسكرية لبلاد أجنبية :

يجب ذكر قوتين للكونجرس باختصار : سلطة التحقيق وسلطة إصدار القرارات : بموجب سلطته في التحقيق يمكن للكونجرس أن يركز الانتباه على مواضيع معينة بالاستماع الشعبي ووسائل أخرى ، وهذه الوسيلة تؤثر في تشكيل السياسة الخارجية : يمكن لإقرار الصادر ، من أي من المجلسين أو كليهما ، الكونجرس من توضيح وجهات نظره في السياسة الخارجية مع أن مثل هذا القرار ليست له مكانة قانونية ، فانه يثبت وجهات نظر الكونجرس في محضر ، وقد يؤثر في موقف الرئيس بخصوص مسألة معينة . من خلال هذه الحيلة كشف الكونجرس في عام ١٩٤٩ عن قبوله المسبق لحلف شمال الأطلسي :

السيادة القومية والزعامة الرئاسية .

السيادة القومية :

لا تنشأ الزعامة الرئاسية في العلاقات الخارجية عن مجرد نصوص دستورية لموضوع معين ، ورغم أهميتها ، بوصفها من طبيعة مركز الرئيس كزعيم دولة مستقلة ذات سيادة ؛ وهكذا فإنه يتمتع بسلطة عظيمة وليس عالة على منح إيجابية من الدستور توضح قضية الولايات المتحدة ضد شركة كيرتس رايت للتصدير (١٩٣٦) أنه لا الحقوق الأساسية المحفوظة للولايات ولا فصل السلطات تعمل كموانع على الحكومة القومية في ميدان العلاقات الخارجية : في مايو ١٩٣٤ خول الكونجرس رئيس الجمهورية أن يحرم بيع الأسلحة أو الذخيرة لتلك البلاد الملتحمة في حرب الشاكو عندما تبين له أن هذا الخطر سيساهم في توطيد السلم بمجرد تسلمه هذا التفويض ، أصدر الرئيس روزفلت حظرا وقدمت شركة كيرتس رايت للتصدير لانتهاك الخطر ، عارضت الشركة بأن قانون الكونجرس تضمن تفويضا غير دستوري من سلطة تشريعية . في إنكار هذه الحجة اعتبرت المحكمة العليا أنه ، حتى ادعاء (لكن ليس تقرير) عدم دستورية مثل هذا التفويض من السلطة من أجل الشؤون الداخلية ، فإن القانون على الرغم من ذلك كان مطابقا للحقيقة عند قصره على الشؤون الخارجية أن اتحاد [الولايات الأمريكية] وجد قبل الدستور :... و... كان المالك الأوحد للسيادة الخارجية غير معتمد على المنح الموجبة من الدستور :... في هذا العالم الخارجى الشاسع ، مع مشاكله المعقدة والمهمة الدقيقة والمتنوعة ، فإن الرئيس وحده لديه السلطة للتكلم أو السماع كممثل للشعب : كما يعمل المعاهدات بموجب نصيح الكونجرس وموافقة ؛ لكنه الوحيد الذى يجرى المفاوضات : وفي مجال المفاوضات لا يمكن للكونجرس أن يتدخل ؛ ويكون الكونجرس ذاته لاحول له لاقتحامها : كما قال مارشال في مجادلته في ٧ مارس ١٨٠٠ ، في مجلس النواب ، « يعتبر الرئيس لسان حال الأمة الأوحد في علاقاتها الخارجية ، وممثلها الوحيد لدى الدول الأجنبية :

... من الواضح جدا أنه للحفاظ على علاقاتنا الخارجية ، فإن الإحراج - ربما إحراج خطير - يجب تفاديه ، ونجاح أهدافنا تتحقق ، فإن تشريع الكونجرس الذى يجب جعله نافذا من خلال مفاوضات وتحقيق داخل المجال الدولى يجب أن يضمن على الرئيس رتبة شرف وتحرر من كل قيد قانونى الذى سوف لا يكون مسموحا به إذا كانت الشؤون القومية وحدها المتورطة فيها - فضلا عن ذلك ، فإنه ، وليس الكونجرس تتوافر له فرصة أفضل لمعرفة الظروف السائدة في الدول الأجنبية ، وعلى الأخص يكون هذا

صحيحاً في وقت الحرب : فلهذه مصادر سرية للمعلومات : فلهذه عملاؤه في شكل رجال السلك السياسي والقنصلي :

لأن السرية الخاصة بالمعلومات التي يجمعونها قد تكون ضرورية للغاية ، وأن إفشاءها السابق لأوانه قد ترتب عليه نتائج ضارة : : : .

لرئيس مزايا عديدة هامة على الكونجرس في السيطرة على العلاقات الخارجية كزعيم للفرع التنفيذي يكون الرئيس دائماً ميسوراً ، بينما يكون الكونجرس غالباً ليس منعقداً : تسمع وحدة المركز للرئيس للعمل بسرعة و - عند الضرورة - بسرية ، الأمر الذي لا يفكر الكونجرس المشكل من مئات الأفراد على فعله : يمتلك الرئيس مصادر أفضل للمعلومات عن التطورات الخارجية الجارية ، ومساعدين دائمين من الخبراء لتحليل هذه المعلومات : وقد تبقى هذه المعلومات طي الكتمان ، أو قد تعلن بغرض مساندة سياسات الرئيس : كالرأس المدير لحكومة الولايات المتحدة تكون تصريحات الرئيس لافتة للأنظار دائماً ، سواء في الداخل أو الخارج : هكذا يكون الرئيس في موقف أفضل من الكونجرس لاستغلال الصحافة ، والراديو ، والتلفزيون لتعبئة الرأي العام : ومن ناحية أخرى ، فإن الرئيس يمكنه العمل بسرعة وبسرية ، فقد يواجه الكونجرس والأمة بالأمر الواقع قبل أن تتوفر فرصة لمناقشة عامة .

وللرئيس أفضلية أخرى على الكونجرس في مساندة مساعديه الفائقة : إن إحدى الوظائف الأولية لوزير الداخلية هي تقديم النصيحة للرئيس في شئون السياسة الخارجية - كما يقدم مجلس الأمن القومي للرئيس خلعمانه التي تجمع بين وجهات النظر الأساسية للفرع التنفيذي عن السياسة الخارجية إلى جانب الأمور الأخرى المؤثرة في الأمن القومي عند مستوى مجلس الوزراء . تمتد وزارة الخارجية ، ووكالة المخابرات المركزية ، وغيرها من الوكالات والمصالح ، الرئيس بمعلومات ضرورية لإدارة الشئون الخارجية .

صلة الرئيس بالكونجرس :

في مجال العلاقات الخارجية ، كما في غيرها ، يعتمد العمل الناجح اشكل حكومتنا الرئاسية على التعاون النشط للكونجرس : على طول السنين استعمل الرئيس وسائل متباينة لتحقيق هذا التعاون : فقد استشار أعضاء الكونجرس شخصياً : كما طلب النصيحة من الأعضاء ، وعلى الأخص زعماء الكونجرس ، في شئون السياسة الخارجية ، ونحو مشاورات مماثلة لأعضاء مجلس الوزراء وغيرهم من الموظفين : وأتاح للكونجرس المعلومات المناسبة التي حصل عليها الفرع التنفيذي . وسمح لموظفي الحكومة اللائقين بتقديم المعلومات

عند شهادتهم أمام لجان الكونجرس ، في السنوات قريبة العهد سعى الرئيس لتنمية العلاقات الودية مع الكونجرس بالاحتفاظ بخبراء اتصال من الكونجرس ضمن أركانهم ، كما استعملت الإدارة التنفيذية أيضا المختصين من ضباط اتصال الكونجرس .

بغض النظر عن الوسائل المستخدمة لضمان التعاون مع الكونجرس في مجال العلاقات الخارجية ، التي لاشك في الحاجة الماسة لها . يكون تعاون الرئيس والكونجرس ضروريا دائما في عمل المعاهدات ، ويكون غالبا ضروريا لتنفيذ الاتفاقات التنفيذية التي أبرمها الرئيس مع الدول الأجنبية : لا يمكن للرئيس أن يتجاهل هيئة خولها الكونجرس سلطة فرض الضرائب ، سلطة تجنيد القوات العسكرية ومساندتها ، وغير ذلك من السلطات الهائلة ؛ عندما أرسل الرئيس نيكسون قوات أمريكية في هجوم مفاجئ داخل كمبوديا ، عبر الكونجرس عن استنكاره بإجازة تشريع يحول دون استخدام القوات الأرضية للولايات المتحدة في أي مكان من الهند الصينية بخلاف فيتنام الجنوبية :

من عهد قريب كتب الكثير حول تعدى الرئيس على سلطات الكونجرس الدستورية في مجال العلاقات الخارجية ، وخاصة في ممارسة السلطات الحربية . كما سبق إيضاحه ، يحول الدستور سلطات حربية هامة للرئيس والكونجرس ولكنه لا يرسم خطأ واضحا بين سلطة الرئيس والكونجرس : تمثل المساحات المتداخلة ما وصفه القاضي جاكسون بمنطقة الغبش التي قد يكون فيها للرئيس والكونجرس سلطة مشتركة ، أو التي يكون فيها توزيعها غير محقق . لذلك فقد يمكن قصور الكونجرس الذاتي ، واللامبالاة أو الهمود أحيانا ، إن لم يحرص ، على فرض تدابير على مسئولية الرئيس المطلقة : في هذا المجال ، يكون أي اختبار فعلي للسلطة ربما يكون معتمدا على حتمية النتائج غير قابلة للوزن في نفس الوقت فضلا عن النظريات المجردة للقانون ، بالموازية ، تبدو مشكلة النزاع في هذا المجال أن تكون سياسية بصفة مبدئية - وليست دستورية - ويحتمل أن يعتمد الحل على التفاعل المستمر ، المشاورة ، والتعاون بين فرعي الحكومة :

المعاهدات والاتفاقات التنفيذية

المعاهدات :

ينص الدستور على أن الرئيس « ستكون له سلطة إبرام المعاهدات بموافقة ومشورة مجلس الشيوخ ، بشرط موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين من الشيوخ » أظهرت التجربة المرة صعوبة ضمان ثلثي الأصوات اللازمة لتصديق مجلس الشيوخ على المعاهدات : إن دخول معاهدة مجلس الشيوخ « كما كتب وزير الخارجية جون هاي ، أشبه بثور ذاهب

إلى حلبة المصارعة ، لا أحد ، لكنه القول كيف أو متى ستقع الضربة القاضية لكن شيئا واحدا يكون محققا - أنه لن يترك الحلبة حيا ، من الواضح أن هذه مغالاة ، لأن أربعة أحماس الألف معاهدة التي قدمت لمجلس الشيوخ قد تمت الموافقة عليها بلا قيد أو شرط ، تكون التضمينات ، مع ذلك ، مثيرة .

الكثير من المعاهدات التي قدمها الرئيس إما شوهت بتعديلات مفسدة أو تم رفضها فورا . قل أن يسيطر حزب الرئيس على أصوات ثلثي أعضاء الشيوخ ، وقد أظهرت التجربة أن شرط الثلثين يعتبر حجر عثرة ، في أكثر الأحيان يمنع تنفيذ رغبة الأمة . لم تكن الاقتراحات بتعديل هذه النقطة من الدستور مفقودة ، ولكن تركز الانتباه في السنوات الأخيرة بصفة أكثر على استخدام الاتفاقات التنفيذية بدلا من الالتجاء للتعديل الدستوري .

الاتفاقات التنفيذية :

تستخدم اصطلاحات متعددة ، مثل مؤتمر ، بروتوكول ، ميثاق ، وتسوية مؤقتة لوصف اتفاقيات دولية ؛ لكن لا يظهر هناك أي معيار صحيح أو قاعدة منطقية في قانون دولي تفرق بين هذه الأنماط . إن الاختلاف بين المعاهدات والاتفاقات التنفيذية في القانون الدستوري الأمريكي ، تكون مبنية على الأكثر ، إن لم يكن كلية ، على الإجراء الذي بموجبه تم إنجاز الاثنين . يستعمل المصطلح معاهدة للدلالة على أي اتفاق دولي الذي قبل إقراره من الرئيس يجب الموافقة عليه بثلثي أصوات أعضاء مجلس الشيوخ . يعتبر الاصطلاح « اتفاقية تنفيذية » سلة مريخة تحتوي على جميع الاتفاقات الدوائية بخلاف المعاهدات التي يقصد بها ربط الولايات المتحدة وحكومة أخرى لفترة وافية من الوقت ولو أن الاتجاه العام ينحو لاستخدام المعاهدات للاتفاقات الدولية ذات الطبيعة الدائمة ، تتحدى حقائق تاريخنا الدستوري أية محاولة للتمييز بدقة بين المعاهدات والاتفاقات التنفيذية باستخدام « مهم » و « غير مهم » أو « دائم » و « مؤقت » كعيار ؛ حسب تعبير السيناتور وايم فولبرايت « إن اتفاقية تنفيذية أجيزت بقرار مشترك تختلف عن المعاهدة ، على الأكثر في الاسم فقط » .

الاختيار بين المعاهدة والاتفاقية التنفيذية :

قد يتم الرئيس وحده اتفاقية تنفيذية ، أو بمعرفة الرئيس وموافقة الكونجرس ، إما قبل إتمام الاتفاقية أو بعدها . كالباقي بالمفاوضات نعقد اتفاقية دولية ، فإن الرئيس يقرر أسلوب للعمل : يزخر تاريخنا بأمثلة توضح بجلاء الاستخدام المتبادل للمعاهدات والاتفاقيات

التنفيذية : مثلا عندما يرفض مجلس الشيوخ إقرار معاهدة مع سانتو دومينجو في ١٩٠٥ دخل الرئيس تيودور روزفلت في اتفاقية تنفيذية مع هذا البلد تعتبر تجسيدا لنصوص المعاهدة المرفوضة . في بداية الأشهر الأولى للحرب العالمية الثانية ، نصح الرئيس روزفلت رئيس الوزراء تشرشل بضرورة وجود معاهدة لتحويل خمسين مدمرة قديمة من البحرية الأمريكية للإنجليزية ، لكن في عام ١٩٤٠ تمت مقايضة هذه المدمرات بالاعارة لمدة ٩٩ عاما على أسس بحرية باتفاقية تنفيذية . بموافقة الكونجرس عقدت عدة اتفاقيات تنفيذية تتضمن إنفاق بلايين الدولارات مع الحلفاء سواء خلال الحرب العالمية الثانية أو بعدها ، أدى الاستخدام البعيد المدى للاتفاقيات التنفيذية في السنوات الأخيرة للنسائل : هل سيحل هذا النوع من الاتفاق الدولي بكثرة المعاهدات ؟ يرى بعض المراقبين في الاتفاق التنفيذي تملصا من الدستور : ويعتبرها البعض أفضل الوسائل المناسبة لمنع أقلية في مجلس الشيوخ من عرقلة عمل يقصد به الخير القومي الذي يتفق ورغبة الأغلبية : من وجهة النظر الأخيرة ، يكون نص الدستور الخاص بالمعاهدات مسوغا وليس مقصورا عليه دون غيره : هذه الطريقة المنفردة لعمل الاتفاقيات الدولية توضح في الدستور ، لكن هذا لا يلغى طرقا أخرى تتفق واشتراطات الدستور ، تعتبر المفاضلة بين الاتفاقية التنفيذية والمعاهدة كالأجراء المناسب لبلوغ تفاهم دولي معين يكون بلاشك سياسيا في ماهيته ، يحتمل أن يكون السؤال السوي للمهاج بحيث يهره المادة وفضيلة الاتفاقية :

التأييد :

توجد مجالات معينة يمكن الرئيس أن يفرض الاتفاقيات التنفيذية حتى ولو تضمنت السياسة ما يناقض الرغبة الصريحة للكونجرس . إن الصراع من أجل حق إقامة القانون هنا كما هو كائن في مكان آخر تبين الصراع بين السلطة التنفيذية والتشريعية المتأصلة في كل بنائنا الدستوري : لكن في معظم المجالات ، يمكن الكونجرس ككل أن يعوق برزانه أو يلغى كلية الاتفاقيات التنفيذية : إذا لزم المال لتنفيذ الشروط ، فقد يرفض الكونجرس أن يملكه : بإبطال فيثو تنفيذي ، يمكن للكونجرس أن يجيز تشريعا متضاربا وهكذا يلغى اتفاقية تنفيذية من جميع الوجوه :

الإنهاء :

فقد يلاحظ بهذا الخصوص أن طرق إنهاء الاتفاقيات التنفيذية والمعاهدات تكاد تكون متشابهة : قد يتم إنهاء أيها ، على سبيل المثال ، بتجديد المفاوضات بين الفريقين ، انتهاء فترة صلاحيتها ، التبدل التنفيذي ، أو من تشريع مضاد : يتضمن فسخ اتفاق دولي من جانب واحد مسألة بأمانة ، يحترم بالالتزامات ، والأمانة المطلقة ، لكن عندما

لا تكون الاتفاقية لوقت معين ، فان من الواضح أن تغيير الشروط قد تسبب في جعل الاتفاقية بالية وهكذا يمكن تبرير إبطالها ؛

تعديل بريكر المقترح :

نشأ جدال شديد في السنوات الأخيرة بشأن صلاحية معاهدة أو اتفاقية تنفيذية تتعارض مع الدستور : ينص البند السادس من الدستور أن « الدستور ، وقوانين الولايات المتحدة التي سيتم إنجازها متابعة منه ، وجميع المعاهدات المبرمة ، أو التي ستبرم ، تحت سلطان الولايات المتحدة ، ستعتبر قانون البلاد الأعلى » . تعليقاً على بند المعاهدة لعام ١٩٢٠ لاحظ القاضي هولمو أنه « مسألة مفتوحة للمناقشة إذا كانت سلطة الولايات المتحدة تعني أكثر من البنود الرسمية التي تفرض تهيئة المؤتمر » :

في عام ١٩٥٣ تولى السيناتور بريكر القيادة للتكفل بتعديل دستوري ينص على أن المعاهدات يمكن أن تكون نافذة المفعول كقانون داخلي في الولايات المتحدة : « من خلال تشريع يكون ملزماً في عدم وجود معاهدة » : لربما جعل التعديل المقترح الاتفاقيات التنفيذية أيضاً عرضة لموافقة الكونجرس : خمد الاهتمام بتعديل بريكر في عام ١٩٥٧ عندما حكمت المحكمة العليا على وجه التخصيص أن المعاهدات تعتبر خاضعة للدستور :

الرئيس والسياسة الخارجية حتى ١٩٤٥ :

يمكن فهم دور الرئيس في تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية بدراسة التاريخ الدبلوماسي للولايات المتحدة . سيظهر القليل من أجزاء هذا التاريخ كيف تباين هذا الدور حسب :

١ - مفهوم الرئيس ملق على عاتقه السياسة الخارجية المناسبة لأمريكا في ضوء أهدافها ، مصالحها ، التزاماتها وموقف قوتها النسبي عند نقطة معينة في التاريخ :

٢ - نجاح الرئيس في الحصول على مساندة الكونجرس وتأييد الشعب .

٣ - أعمال الدول الأجنبية في مساندة أو معارضة الأعمال الأمريكية في المعترك الدولي :

واشنطن وعدم التدخل :

حتى نهاية القرن التاسع عشر ، كانت سياسة أميركا الخارجية متأثرة بشدة بالحروب الأوروبية وصراعات السلطة ، والبعد الجغرافي للولايات المتحدة عن أوروبا وحجم أميركا الشالية ومواردها الطبيعية العظيمة ، وضعف الولايات المتحدة النسبي خلال العقود الأولى لوجودها القوي ، بالنظر لهذه العوامل : وطد رئيس الجمهورية الأول

سياسة حيادية بخصوص الحروب الأوروبية ، وتوجد العبارة الكلاسيكية ضمن خطاب وداعه في ٧ سبتمبر عام ١٧٩٦ .

إن لدى أوروبا مجموعة من المصالح الأولية التي لاتعنى شيئا لنا أو أن علاقتنا بها نائية للغاية . وعليه يجب عليها أن تشغل بمجادلات متوالية ، التي تعتبر أسبابها جد غريبة علينا ... (انذلك يجب على الولايات المتحدة) أن تمارس الأمانة والعدل مع جميع الشعوب وتحرص على السلام والتوافق مع الجميع . عند تنفيذ خطة كهذه لا يكون شئ أكثر أهمية من الكراهية الدائمة المتأصلة ضد أم معينة والارتباطات العاطفية لآخرين التي يجب تبذرها ، كما يجب أن تتعهد المشاعر الطيبة نحو الجميع والانصاف كبديل لها إن القاعدة الأعظمى للسلوك لدينا بالنسبة للدول الأجنبية تنحصر في توسيع علاقاتنا التجارية وتجعل علاقاتنا السياسية على أضيق نطاق ...

بينما تقيد معظم رؤسائنا الأوائل بهذه السياسة الحيادية ، فان الرئيس ماديسون اتخذ موقفا عنيفا ضد إنجلترا حول الاحتكاك فوق البحار الناتج عن الحروب النابوليونية . كانت رسالته للكونجرس تهم إنجلترا بالتأثير في البحارة الأمريكيين ، حصار موانينا ، وإثارة الهنود الحمر على رجال حدودنا كانت الإشارة بإعلان حرب « حرب مستر ماديسون » لكن بعد هذه الفترة تجنبت الولايات المتحدة التورط في الحروب الأوروبية حتى وقعت الحرب الأسبانية الأمريكية لعام ١٨٩٨ . كانت بريطانيا العظمى القوة الوحيدة في أوروبا التي تستطيع تهديد أمن الولايات المتحدة خلال هذه الحقبة وأصبحت الحرب بين هذين البلدين المتماثلين في الثقافة ووجهة النظر لا تخطر على بال بعد ١٨١٥ .

إن سياسة الحياد التي اتبعتها معظم الرؤساء في القرن التاسع عشر أخذت في اعتبارها محدودية أمريكا للتأثير في الشؤون العالمية ، خلال هذه الحقبة كان الرؤساء ، يساهم الشعب عامة والكونجرس ، مؤسسا على استراتيجيات قومية على أساس أن مستقبل أميركا مرتبط بالاتساع القاري وتنمية موقف مسيطر في نصف الكرة الغربي . بينما استدعت هذه الاستراتيجية تفادى المعاهدات الرسمية مع القوى الأجنبية ، لأنها لم يعوزها عدم مخالطتهم ومن بداية الأيام الأولى لجمهورية الولايات المتحدة ، عقدت معاهدات معهم في الأمور ذات المصلحة المشتركة ، وواصلت توسيع تجارتها بصفة عامة . أحيانا كان الرؤساء راغبين في مطابقة أعمال الولايات المتحدة مع أعمال سلطة أجنبية ، ولو أنه من خلال ترتيبات غير رسمية مثل ما تم مع بريطانيا العظمى عند إعلان مبدأ مونرو :

مبدأ مونرو :

عندما اكتسحت جيوش نابليون أسبانيا والبرتغال في ١٨٠٧ ، بدأت المستعمرات

الأمريكية لهذه الأمم التابعة تثور : بحلول ١٨٢٢ ، ظلت كوبا وبورتوريكو فقط تحت السيطرة الإسبانية ، وفي تلك السنة أعلنت البرازيل استقلالها عن البرتغال ، مستفيدة من العلاقات التجارية الأكثر تحمرا الناتجة عن استقلال المستعمرات البرتغالية والأسبانية السابقة وخشية أن تحاول المعاهدة المقدسة للملك أوروبا إخضاع هذه الدول الأمريكية الجديدة ، اقترحت إنجلترا على الرئيس مونرو إعلان بيان مشترك ينكر أى عزم من جانب بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة للاستيلاء على أراض أسبانية - أمريكية كما تنكر حق الدول الأخرى في القيام بنفس الإجراء . وقد رفض الرئيس مونرو الاتحاد مع بريطانيا العظمى في إعلان مشترك . وعوضا عن ذلك ، أعلن في رسالته السنوية للكونجرس في ٢ ديسمبر ١٨٢٣ للعالم السياسة القومية التالية :

تكون القارات الأمريكية بموجب الظروف الحرة والمستقلة التي انتحلها وتحافظ عليها ، تعتبر من الآن فصاعدا ليست هدفا لاستعمار مستقبل من قبل القوى الأوروبية ... :
في الحروب بين القوى الأوروبية على الأمور التي تخصهم لم نأخذ جانبا قط ، ولا يتفق مع سياستنا فعل ذلك بالتحركات في نصف كرتنا فأننا نكون بالضرورة أكثر ارتباطا بدون حائل ... ونحن ندين بها ، لذلك ، للصراحة وعلاقات الصداقة القائمة بين الولايات المتحدة وهذه القوى بإعلان أننا سنعتبر أى محاولة من جانبهم لمد نظامهم لأى جزء من نصف الكرة هذا خطرا على أمننا وسلامتنا .

ولا اعتقاد بريطانيا العظمى أن مبدأ مونرو سيمهل تجارة بريطانيا مع أميركا اللاتينية ويساعد على المحافظة على توازن القوى في أوروبا ، ساندت بقوة الولايات المتحدة في هذه السياسة . وإلى عهد قريب كان التحدى الوحيد لمبدأ مونرو هو المحاولة الفاشلة لنابليون الثالث لإقامة دولة عميلة في المكسيك تحت رئاسة الأرشيدوق ماكسيميليان خلال الحرب الأهلية الأمريكية . يعتبر بعض الثقات في العلاقات الدولية أن العلاقات الوثيقة بين كاسترو وكوبا والاتحاد السوفيتي تمثل انتهاكا لمبدأ مونرو . ومن ناحية أخرى ، فإن كاسترو بجاء للسلطة من خلال جهوده الشخصية ، وأنه أبعد ما يكون عن اللعبة في يد الاتحاد السوفيتي .

سياسة الباب المفتوح :

في نهاية القرن التاسع عشر ، بدأت الولايات المتحدة في الظهور كقوة عالمية . وقد صاحب توسعها القارى الذى كان خارقا في نموه الصناعى وتزايد مصاحب في التجارة والاتصالات الدولية . وقد أدت هذه الاتصالات للمشاركة الفعالة بحلول ١٨٩٥ . عقب هذه الحرب انتهزت القوى الأوروبية فرصة ضعف الصين لانتزاع مستأجراتها ومناطق نفوذها . وارتفعت بريطانيا العظمى التي كانت تتمتع بأكبر نصيب من التجارة الخارجية

في الصين واقترحت على الولايات المتحدة أن تتحد معها في الجهود الرامية لضمان فرص تجارية متساوية لجميع الدول الأجنبية . وكسبت بريطانيا الرئيس ماكنلي لهذه الفكرة ، وفي عام ١٨٩٩ من خلال مكاتبات دبلوماسية اتخذ وزير الخارجية هاي الخطوة الأولى لتأسيس « سياسة الباب المفتوح » على الصين لبلوغ مأربه .

سياسة روزفلت لحسن الجوار ونتيجتها الطبيعية :

في ٦ ديسمبر ١٩٠٤ أثناء إلقاء الرئيس تيودور روزفلت لرسالته السنوية للكونجرس أعلن ما أصبح معروفا « بنتيجة روزفلت الطبيعية لمبدأ مونرو » الذي يطلق عليها بصفة مختصرة ، دعت هذه النتيجة الولايات المتحدة لاستخدام قوة بوليس دولية في نصف الكرة الغربي . تمشيا مع هذه السياسة ، تدخلت الولايات المتحدة من وقت لآخر لإخماد اضطراب أهلي في نيكاراغوا ، هايتي ، كوبا وجمهورية الدومينيكان . أثار هذا الاجراء عداوة دول أميركا اللاتينية ضد « جبار الشمال » .

بمجرد التحقق من أعمال البوليس في أميركا اللاتينية لا تكسب للولايات المتحدة إلا عداوة جيرانها في الجنوب . في عام ١٩٣٠ أصدرت وزارة الخارجية مذكرة دبلوماسية عن مبدأ مونرو تتبرأ فيها من نتيجة روزفلت ، خلال فترة السنوات الأولى من رئاسته ، أتم مبدأ عدم التدخل في دول أميركا اللاتينية وقربه لفهم الجمهور بتسميته « سياسة حسن الجوار » .

الحرب العالمية الأولى وعاقبتها :

عندما نشبت الحرب في أوروبا في ١٩١٤ ، أعلن الرئيس ويلسون حياد الولايات المتحدة ، وطالب الأمريكيين بمراعاته فكريا وعمليا . من البداية ، مع ذلك ، كانت ميول أغلبية الشعب الأميركي نحو بريطانيا العظمى وحلفائها ، على الرغم من بعض الانحاء للامان ، على الأخص الغرب الأوسط . كان فشل ألمانيا في مراعاة حرية البحار الأصيلة في حرب الغواصات المطلقة أدى بالولايات المتحدة للدخول الحرب في عام ١٩١٧ . وبمجرد دخول المعركة ، حاول الرئيس ويلسون أن يحيلها إلى حرب صليبية « لجعل العالم آمنا للديموقراطية » . كانت فكرته المركزية للأمن الجماعي من خلال منظمة دولية متجسدة في ميثاق عصبة الأمم : انحصرت هفواته التكتيكية في فشله لأخذ أعضاء من الحزب الجمهوري ضمن من يثق بهم وفي ضم الديموقراطيين وحدهم للوفد لمؤتمر السلام مما أدى إلى رفض مجلس الشيوخ لمعاهدة فرساي .

العزل :

لم ترفض الولايات المتحدة الانضمام للعصبة فقط ؛ فانه خلال الفترة بين الحربين العالميتين كانت رافضة لفرض السلطة الانجائية القوية التي تمتلكها كقوة عالمية عظمى ، إن تشريع الحياد المجاز الثلاثينيات والذي يعكس فكرة أن الولايات المتحدة سوف لا تذهب للحرب ما لم تتعرض مصالحها الحيوية للخطر .

كانت هذه المقاييس نتاج عاطفة انغزالية سائدة في الكونجرس ورفض الملتمسون بها التسليم بالمفاهيم الضمنية للتحركات الألمانية العدوانية خلال عقد الثلاثينيات حتى نشوب الحرب في سبتمبر ١٩٣٩ . تحدى الأعضاء البارزين في الكونجرس الرئيس روزفلت علنا اعتقاده في الخطر الداهم للحرب :

ف . د . ر . والحرب العالمية الثانية :

على الرغم من القيود التي يفرضها تشريع الحياد ومعارضة الكونجرس لوجهات نظره كان الرئيس روزفلت عازما على مساعدة الحلفاء بكل الوسائل المفتوحة له ، بينما كان يعد أميركا لما كان يعتقد بأنه دخول أميركا المحتوم في الحرب . في ١٩٤٠ ، بدون استشارة الكونجرس ، أنجز اتفاقية تنفيذية تمنح المملكة المتحدة خمسين طرادا جدد ضرورية عوضا عن استعمال القوات المسلحة الأمريكية لقواعد بريطانية على أساس بدون إيجار لمدة ٩٩ سنة . في ١٩٤١ ، وبموافقة جرينلند وإيسلند نشر قوات الولايات المتحدة لهذه البلاد : بمساندة شعبية قوية ، أقنع الكونجرس في أوائل ١٩٤١ بأجازة قوانين (الاعارة والتأجير) التي تيسر الإمدادات الحربية للحلفاء بشروط متحررة للغاية ، وأسس قوافل بحرية لسفن الولايات المتحدة العابرة للأطلنطي تحمل الإمدادات للقوات المتحالفة ؛ استهجن أفعال قوات المحور في أوروبا ؛ وأصر على أن تتخلى اليابان عن فتوحاتها في الصين والهند الصينية : نتج عن هجوم اليابان على بيرل هاربور أن أعلن الكونجرس الحرب في اليوم التالي ، ودخلت الولايات المتحدة الحرب بصفة مكشوفة إلى جانب قوات الحلفاء :

بعد دخول أميركا الحرب ، طلب روزفلت وحصل على سلطة الكونجرس لإرسال بعثات حربية للدول الصديقة : كما أجاز الكونجرس قوانين ضرورية لتبني الولايات المتحدة ، تجهز ، تدرب ، وتمد ما أصبح أعظم قوات حربية في العالم . ومنحت روزفلت سلطة لتوسيع والإشراف على موارد أميركا الصناعية الشاسعة من أجل تموين القوات الحربية الأمريكية والحلفاء بالأسلحة والمواد المطلوبة لكسب الحرب :

في أثناء فترة الحرب ، تعاون روزفلت مع قادة قوات الحلفاء العظمى في تخطيط

وتنفيذ الإستراتيجية الحربية ضد قوات المحور (ألمانيا ، إيطاليا واليابان) : والتقى بستانلن وتشرشل لمناقشة سياسات ما بعد الحرب ، ولعب دورا رئيسيا في تأسيس الأمم المتحدة . لم ينس فشل ويلسون في كسب موافقة مجلس الشيوخ الأمريكى لالتحاق أميركا بعصبة الأمم ، كما ورط أعضاء انكونجرس من كلا الحزبين في التخطيط للنشط الذى أدى لتأسيس الأمم المتحدة في ١٩٤٥ . وباقتراب الحرب من نهايتها في أوروبا ، مات روزفلت فجأة في إبريل ١٩٤٥ .

تولى الرئيس الجديد ، نائب الرئيس السابق هارى س ترومان دور الزعامة الذى كان يلعبه روزفلت بين زعماء الحلفاء - وقد ركز قوة الولايات المتحدة الحربية على الحرب في الباسفيك ، وأنهى الحرب هذه المرة بطريقة درامية ومريعة بقراره بإلقاء القنبلة الذرية الحديثة التطور على اليابان .

سنوات ما بعد الحرب والاستراتيجية الشاملة

فما يتصل بسياساتها الجديدة الرامية لتنمية السلام والأمن بالمشاركة في الأمم المتحدة ، حافظت الولايات المتحدة على الممارسة التقليدية من تسريح سريع لقواتها المسنحة في نهاية الحرب . من ناحية أخرى ، فإن الاتحاد السوفيتى بينما أجرى تخفيضات مادية في قواته المسلحة ، احتفظ بها على مستويات سامية للغاية أكثر من مثيلتها في الولايات المتحدة وقوات الحلفاء في أوروبا . استغل الظروف المختلة النظام لظروف ما بعد الحرب وبمعاونة جيش فاقت قدراته القوات المتحالفة مجتمعة للعالم الغربى ، لجأ حكام الاتحاد السوفيتى لسياسات القوة . سرعان ما توارت أوروبا الشرقية خلف « ستار حديدى » من السيطرة السوفيتية ، وأصبح استقلال اليونان وتركيا مهددا بخطورة . في الشرق الأقصى ، جدد الشيوعيون الصينيون حربهم ضد شيانج - كاي - شك وقواته القومية ، بنجاح متزايد بحلول نهاية ١٩٤٦ وقع العالم في قبضة « الحرب الباردة » التى أصبح فيها السوفييت والولايات المتحدة بطلى المأساة .

امتدت الحرب الباردة عبر فترات حكم الرؤساء ترومان ، إيزنهاور ، كيندى وجونسون ، حاول كل منهم أن يقلل من الضغوط بين الولايات المتحدة والبلاد الشيوعية كانت هناك إنجازات قليلة في هذا الاتجاه - مثلا ، مفاوضات معاهدة لإنهاء الاختبار النووى في الجو وإنهاء اتفاقات لتبادل زيارات علماء السوفييت والأميريكين ، مع ذلك ، فإنه حتى حلول إدارة الرئيس نيكسون ، عندما قلت الضغوط بما يكفى لتشكيل حركة مؤكدة نحو الانفراج . من ١٩٤٤ إلى ١٩٦٩ كانت الحرب الباردة مستقرة ، أحيانا تنفجر إلى حرب « ساخنة » في كوريا وأندونيسيا . في أوقات أخرى يتوقف الصراع

لأقرب ما يكون حرباً معننة لكنه يحدث مواجهات خطيرة بين الولايات المتحدة والقوات الشيوعية ، كما في ١٩٦١ عندما حاول الشيوعيون منع الحلفاء من دخول برلين وفي ١٩٦٢ عند حاول الاتحاد السوفيتي نصب قاذفات صواريخ في كوبا .

نظر رؤساء جمهورية الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة للاتحاد السوفيتي كزعيم لكتلة دول مصممة على إخضاع العالم للحكم الشيوعي . كما اعتقدوا أن واجب الولايات المتحدة ، لكونها أقوى وأعنى القوى غير الشيوعية ، أن تتولى قيادة إعاقة هذا الهدف الشيوعي . لهذا الغرض طوروا استراتيجية احتواء مصممة لمنع الدول الشيوعية من التوسع أكثر من حدودها الفعلية .

كان من الممكن تحقيق الاحتواء من خلال :

- ١ - ترتيبات الأمن الجماعي الذي تشارك فيه الولايات المتحدة وغيرها من بلاد العالم الحرة ؛
- ٢ - مساهمة الولايات المتحدة في المساعدة الاقتصادية (منح وديون) والمساعدة الحربية (أسلحة ، مواد وتدريب) للدول المحتاجة .
- ٣ - الاستخدام الفعلي للقوة الحربية أو التهديد بها .
- ٤ - تعزيز وحشد قوات فعالة من الولايات المتحدة والقوات المتحدة لردع العدوان .
- ٥ - خلق وصيانة شبكة صناعة أسلحة وإجراءات مدنية للاستعداد المدني لمساندة المجهود الحربي .

الأمن الجماعي :

لمزايلة سياسة الولايات المتحدة الزادىكالية التقليدية ، أبرم الرئيس ترومان معاهدات ترتب عنها عضوية الولايات المتحدة في العديد من الأحلاف الإقليمية : معاهدة المعونة المتبادلة بين الأمريكيتين في ١٩٤٧ ، حلف شمال الاطلنطي ١٩٤٩ ، ومعاهدة الدفاع الثلاثية (Anzus) مع استراليا ونيوزيلند ، أبرمت في ١٩٥١ وأصبحت نافذة المفعول في ١٩٥٢ . كما أبرم أيضا وبموافقة مجلس الشيوخ موائيق دفاعية مع الفلبين واليابان في عام ١٩٥١ .

واصل الرئيس إيزنهاور تدخل الأمن الجماعي : بواسطة أسلوب المعاهدة في ١٩٥٤ : ارتبطت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، فرنسا ، استراليا ، نيوزيلند ، الفلبين ، تايلند وباكستان في تشكيل معاهدة منظمة جنسوب شرق آسيا (Seato) ، وافق كل عضو فيها أنه في حالة هجوم مسلح في منطقة (Seato) فإنها سوف تعمل على مواجهة

الخطر العام طبقا لأسلوبها الدستوري . أثناء إدارة الرئيس لينزهاور كونت الولايات المتحدة ائتلافا مع معاهدة المنظمة المركزية (Cento) المكونة من ايران ، باكستان تركيا ، والمملكة المتحدة ، مع أنها لم تصبح عضوا فيها . أبرمت الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية معاهدة دفاع متبادل في ١٩٥٣ ومعاهدة مماثلة مع الصين القومية في ١٩٥٤ ؛ في ١٩٥٩ أبرم الرئيس لينزهاور اتفاقية تنفيذية ذات طبيعة دفاعية مع تركيا ، ايران ، وباكستان ، واتفاقية تعاون مع ليبيا في حالة انعدوان على البلاد .

المعونة العسكرية والاقتصادية :

استجاب الكونجرس في ١٩٤٧ لرجاء الرئيس ترومان لبرنامج معونة لليونان وتركيا لمنع الاستيلاء الشيوعي على هذه البلاد . وبعد ذلك ، امتد برنامج المساعدة هذا ليصبح برنامج استعادة لاوروبا بموجب مشروع مارشال . تصرف الكونجرس حسب توصية الرئيس ترومان في ١٩٥١ فأجاز لائحة الأمن المتبادل ، نقلت التأييد للمعونة العسكرية ، مع استمرار المعونة الاقتصادية . تطالب اللائحة أن تقدم اللوثة تعهدا معيناً للولايات المتحدة لمصلحة الأمن المتبادل لتلقى المعونة بموجب البرنامج الجديد . كانت برامج المساعدة المتبادلة من ثم تؤسس للصين الوطنية ، جمهورية كوريا ، وبلاد آسيوية أخرى ، أفريقيا ، وأمريكا اللاتينية . وبازدياد خبرتها في برامج المعونة ، اتجهت الولايات المتحدة لإعطاء المزيد من معونتها الاقتصادية في شكل ديون ذات فوائد بسيطة بدلا من المنح المباشرة . وقد رأت أيضا فوائد متزايدة في انتشار العون بواسطة المنظمات المتعددة الجوانب مثل البنك الدولي ، حسب تناقضها مع اتفاقات المعونة ذات الجانبين ، لأن المعونة من منظمات كهذه تخلق مشاكل أقل تورط الكبرياء القومي والسيادة .

الاستخدام الحقيقي للقوة والتهديده :

عندما هاجمت كوريا الشمالية جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) في ١٩٥٠ ، تكفل الرئيس ترومان بمساندة الأمم المتحدة في مقاومة هذا الاعتداء بمعونة قوات الولايات المتحدة وغيرها من القوات القومية تحت علم الأمم المتحدة . ولو أن البعض انتقد الطريقة التي أديرت بها « العملية البوليسية » اللاحقة بعد تدخل الصين الشيوعية لجانب كوريا الشمالية ، وقد ساند أعضاء الكونجرس والشعب الأمريكي بصفة عامة تصرف الرئيس ترومان .

كان الاستخدام الأساسي للقوات المسلحة في عهد لينزهاور يتبع استراتيجية موجهة لمنع هجوم سوفيتي على الولايات المتحدة أو حلفائها . لمقاومة تفوق السوفييت في القوات

للأرضية ، أعلن وزير الخارجية فوستر دالاس أن الولايات المتحدة سترد على أى هجوم سوفيتى على بلاد حلف شمال الأطلسى بتوجيه هجوم قوى مكثف على الاتحاد السوفيتى .

تبني الرئيس كيندى إستراتيجية أصبحت معروفة باسم « مبدأ الردع والرد المرن » استمرت هذه الاستراتيجية للهجوم المكثف للمقابلة بالمثل كوضع إدارة ليندنهاور ، بينما يعزز بسرعة قوات الولايات المتحدة غير الفرية لمكافحة أى اعتداء عسكري لا يرقى لحرب ذرية . حاول كيندى أيضا تطبيق مبدأ الاحتواء بقوة أكبر ، خاصة ولمساعدة البلاد المهددة بحرب عصابات وأشكال أخرى من الاعتداء المقنع . بينما اجتنبت الحرب المكشوفة بين الولايات المتحدة والقوات الشيوعية في معظم المناطق العالمية (أحيانا بصعوبة كما هو الحال في كوبا وبرلين) . أدت استراتيجية الرئيس كيندى لتزايد تورط الولايات المتحدة في الصراع بين فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية .

وبعد حلف اليمين لتولى منصب الرئيس كيندى كخلف له ، أعلن الرئيس جونسون بأنه سيستمر في تنفيذ سياسة سلفه الخارجية والدفاعية . وبمرور الوقت طور سياسة « الرد المقيد » لتنفيذ هذه السياسات . « يجب أن تكون قواتنا المسلحة منظمة بحيث يمكن استخدامها بطرق مقيدة وحازمة كأداة مرنة لمساندة سياستنا الخارجية . فشلت إستراتيجية الرد المقيد في قمع اعتداءات فيتنام الشمالية على فيتنام الجنوبية ، وتصاعدت الحرب في الهند الصينية الى أن بلغ عدد المشتركين فيها نصف مليون جندي من الولايات المتحدة .

التعزيز الحربي :

لمساندة إستراتيجيتها الحربية أثناء الحرب الباردة ، أنشأت الولايات المتحدة قوات هجومية نووية شديدة مكونة من طائرات قاذقة للقنابل ، صواريخ موجهة في قواعد أرضية ، وغواصات نووية الطاقة . كما سعت لإنشاء قوات غير ذرية كفيلة بردع الاعتداء الشيوعي ولا ينقصها إلا السلاح النووي . كما طورت الولايات المتحدة صناعة للتسلح شاسعة لتجهيز هذه القوات وصيانتها ، وكفلت برامج أبحاث غالية التكاليف أسلحة جديدة وتطوير أنماط أسلحة وتشجيع تنظيمات « Thunk tank » للقيام بأبحاث على مدى واسع وتقديم النصح للعسكريين حول سلسلة واسعة من المسائل . من أجل العلاقة المثينة التي ازدادت بين زعماء الصناعة والقادة العسكريين في هذه التحسينات فقد أطلق على نظام الدعم الفائق هذا والبعيد الانتشار « مركب عسكري - صناعي » . إن تأثير هذا المركب على الاستراتيجية العسكرية ، العلاقات الدولية ، الاقتصاد الأهل ، تخصيصات الكونجرس ، ومجالات أخرى تخطى باهتمام قوى جعلتها ينظر إليها بارتياح

من قبل شخصيات عامة كثيرة بما فيها الرئيس ليننهور ، الذى حذر الشعب من الأخطار الكامنة فى مثل هذا المجال .

الاستعداد المدنى :

فى العقد الأول من الحرب الباردة وضعت أهمية شديدة على العديد من خطط الاستعداد والأنشطة اشتملت هذه الخطط على وسائل الإنذار ووقاية موظفى الحكومة الرئيسيين ، والمدى الذى يعتبر من الممكن تنفيذه ، الشعب فى حالة الحرب النووية ، تكون وادخار مواد خام ذات أهمية حرية واستراتيجية ، ، تجهيز خطط للسيطرة على الأجور ، الاسعار ، الاجارات ، توزيع الضرورات ، وخطة للانعاش القومى عقب هجوم قوى على الولايات المتحدة .:

إن التطوير المستمر والسريع لأسلحة التدمير الشامل قد نتج عنه ازدياد خطورة قادتنا العسكريين وزعمائنا للظن بأن أفضل استراتيجية منطقية كانت فى ردع الهجوم القوى بواسطة تأمين وصيانة قوات ذرية بمقلورها البقاء على قيد الحياة بعد الضربة الأولى وتوجه للعلو هجمة ثأرية مدمرة . وهم يعتبرون الدفاع ضد هجمات ذرية مقدمة بمجرد تنفيذها يكون عبثا . انعكس هذا على التأكيد المختصر من جانب القادة الإداريين على برامج الاستعداد المدنى وأنشطته والمخصصات المنحطة فى الكونجرس لمثل هذه الأغراض . فى بداية فترة رئاسة الرئيس نيكسون الثانية ، أصدر أمرا تنفيذيا صادق عليه الكونجرس ، أنزل فيه درجة الاستعداد المدنى بإلغاء أعمال تخطيطها وتنسيقها من المكتب التنفيذى للرئيس .

المساندة الشعبية :

من بداية حقبة الحرب الباردة لآخرها ، سعى القادة الإداريون لرفع الروح المعنوية وكسب المساندة الشعبية لأستراتيجيتهم وسياساتهم على الأخص من خلال مؤتمرات الأنخب والمقابلات الصحفية للرئيس ورجالات الحكومة فى المناصب العليا ، نشر المعلومات ، الظهور على شاشة التليفزيون وبيانات للأمم ، شهادة أمام لجان الكونجرس ، وتقارير الرئيس للكونجرس والشعب الأمريكى . كانت هذه الجهود ظاهريا فعالة فى كسب مساندة الشعب والكونجرس للإدارة العسكرية وإجراءات مالية لحماية الولايات المتحدة ، وحلفائها الأساسيين ضد التهديدات الشيوعية . لقد كانت أقل فاعلية فى كسب المساندة لبرامج المعونة التى تقاوم الاعتداء فى أجزاء أخرى من العالم ، ولاقوا فشلا ذريعا فى فيتنام .

أعطى الشعب فى البداية على الأقل مساندة المشاركة الأمريكية فى حرب فيتنام ، ولما طال أمد الحرب ، مع ذلك ، عارضتها بشدة قطاعات لها صوتها من الشعب ، متأثرة

بسخط الشعب ، وبطريقة متزايدة بدأ أعضاء الكونجرس معارضة استمرار الحرب : أصبحت المعارضة للحرب مرة لدرجة جعلت الرئيس جونسون يوقف إلقاء القنابل على فيتنام الشمالية في ١٩٦٨ على أمل الوصول إلى تسوية سلمية . باتفاق الآراء ، أعلن الرئيس أنه لن يتقدم للانتخاب مرة ثانية . خلال فترة رئاسة نيكسون تمت مقاضات الصلح وانسحاب القوات الأمريكية . ضمن مسابقة التقاليد الليبرالية الأمريكية ، فانه من المشكوك فيه أنه يمكن لأي برنامج إداري أن يكسب ويستحوز على مساندة شعبية لمثل الصراع غير المألوف الذي يندلج إدراكه كالحرب في فيتنام .

مبدأ نيكسون والتكاملات اللاحقة :

عندما تولى نيكسون الرئاسة في ١٩٦٩ ، فقد العالم الشيوعي تلاجه نتيجة للصراع المستمر والمنافسة بين الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية ، ولو أنه مازال معاديا للولايات المتحدة . استرجع حلفاء الولايات المتحدة الأساسيون حيويهم الاقتصادية ، وأصبحوا أكثر قوة عسكريا عما كانوا عليه في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وكانوا أقل ميلا لاقتضاء أثر الولايات المتحدة كزعيم في الشؤون العالمية . كان يبدو على الولايات المتحدة آثار الجهود التي خلقتها التزاماتها في جميع أنحاء العالم . في ضوء هذه التغيرات ، أعلن الرئيس نيكسون سياسة جديدة (مبدأ نيكسون) لتحقيق أهداف سياسة الولايات المتحدة الخارجية .

تألف مبدأ نيكسون من العناصر الكبرى الآتية :

سابق الولايات المتحدة على معاهداتها وتحترم تعهداتها العمومية ، ولن تستجيب قط أوتوماتيكيا لكل اعتداء شيوعي . وسوف تنظر الولايات المتحدة أي التزام جديد من وجهة نظر مصالحها القومية وقدرتها على الوفاء بمثل هذا الالتزام مقابل قيمة مقبولة ستستمر في تقديم درع لحماية حلفائها (وبلاد أخرى حيوية لأمن الولايات المتحدة) ضد التهديد بهجوم ذري . في حالة الهجوم غير الذري ، ستساعد الولايات المتحدة إذا كانت مصالحها تواجه تهديدا مباشرا ، ويكون تدخلها عاملا مقرررا . ولكن يجب على الأمة التي تواجه التهديد المباشر أن تقدم القوة البشرية وتكون مسئولة مباشرة عن دفاعها .

لقد أنهى مبدأ نيكسون سياسة الاحتواء ، وارتبط بمحركة دبلوماسية لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والقوى الشيوعية . كانت زيارات الرئيس نيكسون للصين الشيوعية والاتحاد السوفيتي في ١٩٧٢ عناصر درامية في هذه الحركة ، التي نتج عنها فورا تحسينات جوهرية في علاقات الولايات المتحدة مع كلتا الدولتين .

عندما أصبح مستر فورد رئيساً في ١٩٧٤ ، واصل سياسة نيكسون الخارجية . خلال فترة رئاسته ، وضعت الولايات المتحدة تأكيداً قائماً على الدبلوماسية والاجراءات الاقتصادية في أثناء المحافظة على وضع حربي دفاعي قوي ، لبلوغ أهدافها الدولية .

كان المثل البارز لهذا المدخل الجديد يتجلى في تورط الوزير كيسنجر المباشر في مساعدة اليهود والعرب في مفاوضاتهم لحل خلافاتهم في الشرق الأوسط . وعلى أسس أكثر روتينية ، استمرت الولايات المتحدة في بذل جهودها لتأمين تقارب موحد بين الدول الصناعية لمشاكل الطاقة الناتجة عن الزيادة العنيفة في أسعار البترول ، ولتنمية التعاون الدولي في التعامل مع المشاكل البيئية . كما عملت الولايات المتحدة أيضاً على تشجيع التعاون الدولي في حل المشاكل الناتجة عن التوقعات المتزايدة في الأمم المتخلفة ، تزايد السكان وقلة الطعام ، استغلال موارد المحيط وقاع البحر ، خطف الطائرات ، الإرهاب وتجارة المخدرات المحرمة دولياً .

بدأ الرئيس كارتر إدارته بوقفه سياسة خارجية شبيهة بسياسة الرئيس فورد . مع ذلك بدأ مستر كارتر يضع تأكيداً أكبر على جهود ترمي لتحديد الأسلحة الذرية وتحريمها في النهاية . ولبلوغ هذه الغاية جاهد من أجل معاهدة شاملة لمنع جميع اختبارات الأسلحة النووية ، وضغط على الزعماء السوفيت من أجل معاهدة جديدة تهدف لتقليل قدرات السلاح الذري لكلتا القوتين العظميين .

في مجالات أخرى للعلاقات الدولية ، طالب الرئيس كارتر جميع الأمم باحترام حقوق الإنسان الفرد ، قائلاً أن الولايات المتحدة لن تقف دون مبالاة لموت الحرية في خلاف هذا المكان . حفزت وجهات نظر الرئيس كارتر الصريحة الزعماء السوفيت لاتهمه بالتدخل في شئون الاتحاد السوفيتي الداخلية . وبالمثل ضايق ، وأعلن العديد من حكومات أميركا اللاتينية أنها ستبطل المعونة العسكرية الأمريكية لأن الولايات المتحدة متضررة من الاجراءات التعسفية في بلادهم . تزامنت على بيانات الرئيس كارتر المتعلقة بحقوق الإنسان زردود فعل مختلطة داخل الولايات المتحدة ، وبمساندة بعض المحرزين بالافتتاحيات المؤيدة وغيرها التي تنبأ على محاولاته لحقن السلطة الأخلاقية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية .

المشاركة في المنظمات الدولية

كما بين في الصفحات السابقة ، ألقت جانباً عزلتها التقليدية خلال الحرب العالمية الثانية ومن وقتها أرست سياستها الخارجية على التعاون الدولي . بداية من الرئيس فرانكلين

روزقلت ، اعتبر جميع رؤساء الولايات المتحدة المنظمات الدولية أدوات مفيدة لإنجاز السياسة الأمريكية الخارجية . يوضح هذا الاتجاه مشاركة الولايات المتحدة في ثلاث منظمات تلعب في أنشطتها دورا قياديا وأحيانا غالبا : الأمم المتحدة ، منظمة الدول الأمريكية وحلف الأطلسي .

الأمم المتحدة

في عام ١٩٤٣ انضم الرئيس روزقلت إلى ممثلي بريطانيا العظمى ، الاتحاد السوفيتي ، والصين في إعلان « ضرورة تأسيس منظمة دولية عامة في أقرب وقت ممكن ، مؤسسة مبدأ المساواة في السيادة لجميع الدول المحبة للسلام ، وتكون مفتوحة لعضوية جميع مثل هذه الدول ، كبيرة كانت أو صغيرة ، للحفاظ على السلام الدولي والأمن » . في اجتماعات لاحقة ، بلغت ذروتها في مؤتمر بسان فرانسيسكو في ١٩٤٥ ، أنجرت خطط لمثل هذه المنظمة وضمنت في ميثاق الأمم المتحدة . وافق مجلس شيوخ الولايات المتحدة على التمسك بالميثاق في أواخر هذا العام . بحلول يناير ١٩٤٦ ، تاريخ أول اجتماع للجمعية العمومية للأمم المتحدة ، كان ٥١ دولة بما فيها الولايات المتحدة ، أعضاء . في يناير ١٩٧٧ ، كان هناك ١٤٧ دولة تمارس العضوية ، أصبح نصفها مستقلا منذ ١٩٤٥ . كان ثلثا الدول الجديدة من أفريقيا (كان هناك أربع دول مستقلة - مصر - أثيوبيا ، ليبيريا واتحاد جنوب أفريقيا في نهاية الحرب العالمية الثانية) .

كما بين في ميثاق الأمم المتحدة فإنها تحاول :

- ١ - صيانة السلام الدولي والأمن .
- ٢ - تنمية العلاقات الحسنة بين الدول .
- ٣ - تحقيق التعاون الدولي وتشجيع احترام حقوق الإنسان .
- ٤ - الخلية كمرکز لتنسيق أعمال الدول لبلوغ هذه الغايات المشتركة . لدى الأمم المتحدة منظمة متقنة لبلوغ هذه الأهداف تعتبر وسائلها الرئيسية : الجمعية العمومية ، مجلس الأمن ، السكرتارية ، محكمة العدل الدولية ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس الأمناء . خمس عشرة منظمة هامة دولية - وكالة الطاقة الذرية الدولية ، وأربع عشرة وكالة ، يطلق عليها « وكالات متخصصة » - كانت متمية للأمم المتحدة باتفاقات معينة . تعتبر هذه منظمات مستقلة بسياستها ووسائل تنفيذية ، سكرتارية ، وترتيبات المالية . تبعث الوكالات المتخصصة بتقاريرها مباشرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وتعتبر وكالة الطاقة الذرية ، مسئولة مباشرة قبل الجمعية العمومية ، ومجلس الأمن والمجلس الاجتماعي والاقتصادي كصديق فقط .

تعترف الأمم المتحدة بخمس لغات رسمية : (صينية ، إنجليزية ، فرنسية ، روسية ، وأسبانية) . وتعتبر اللغة العربية لغة رسمية في الجمعية العمومية .

الجمعية العمومية :

تعقد الجمعية العمومية دورة انعقاد منتظمة مرة في السنة . وتدعى الجمعية لانعقادات خاصة من قبل السكرتير العام بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية من الدول التابعة للأمم المتحدة . وقد عقدت عدة اجتماعات خاصة منذ الاجتماع الأول القانوني في ١٩٤٦ ، بما في ذلك اجتماعات لمناقشة الالتزامات الناتجة عن الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط : كل دولة عضو قد ترسل حوالى خمسة أعضاء وخمسة بدلاء لانعقاد الجمعية العمومية ولكن لكل دولة صوت واحد . يمكن للجمعية العمومية أن تناقش أى موضوع داخل نطاق ميثاق الأمم المتحدة ، وقد يقدم توصيات لأعضاء الأمم المتحدة ولجميع وسائل الأمم المتحدة في كل موضوع بخلاف المقيد على أجندة مجلس الأمن . تنتخب الجمعية العمومية السكرتير العام للأمم المتحدة ، أعضاء المجلس الاجتماعي والاقتصادي ، الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ، و - مقترنا بمجلس الأمن - قضاة محكمة العدل الدولية . يمكن للجمعية العمومية أن تلفت نظر مجلس الأمن لأى موقف تراه قد يعرض السلام العالمى والأمن للخطر . إذا فشل المجلس في تنفيذ واجبه في مكافحة تهديد السلم العالمى ، فإن الجمعية يمكنها التوصية بأن تأخذ الأمم المتحدة إجراء جماعيا .

مجلس الأمن :

يعتبر مجلس الأمن الأداة ذات المسئولية الأولية للحفاظ على الأمن الدولى ، ويظل في اجتماع متواصل لهذا الغرض . وبمقتوره استخدام تدابير تختلف من مجرد استدعاء الفرقاء لجدل من أجل تسوية خلافاتها بسلام إلى منهى استخدام العقوبات الاقتصادية والحربية : تكون الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، والصين أعضاء دائمين للمجلس . علاوة على ذلك يوجد عشرة أعضاء غير دائمين ، ينتخبون لفترة قوامها سنتان من قبل الجمعية العمومية . يوزع الأعضاء غير الدائمين كالآتى : خمسة من أفريقيا وآسيا ، واحد من أوروبا الشرقية ، اثنان من أميركا اللاتينية ، واثنان من أوروبا الغربية ومساحات أخرى . وتصويت تسعة أعضاء بالموافقة يكون كافيا لإجازة موضوع لإجرائى ولكن في جميع الحالات فإن أى صوت بالرفض من عضو دائم كفيل بحجب الموضوع

ويطلق عليه قوة الفيتو وقد استعملها الاتحاد السوفيتي بحرية والولايات المتحدة استعملته مرات قليلة وغيرها من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

السكرتارية :

يعتبر السكرتير العام أكبر موظف إداري في الأمم المتحدة ، وتنتخبه الجمعية العمومية بناء على توصية مجلس الأمن . والسكرتير العام وكيل تنفيذي لبعض برامج الأمم المتحدة وأنشطتها ، وقد يلتفت نظر مجلس الأمن لأي موضوع قد يرى فيه تهديدا للأمن والسلام العالمي . ويساعده سكرتيرون عموميون عدة وأركان حرب من الموظفين المدنيين الدوليين يبلغ العدد آلاف . توجد القيادة العامة الدائمة في مدينة نيويورك . والسكرتير العام الحالي هو كيرت فالدهايم من النمسا .

محكمة العدل الدولية :

تعتبر محكمة العدل الدولية الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة ، وموضعها الدائم في لهاي . أصبح جميع أعضاء الأمم المتحدة بصفة حتمية أطرافا تابعين لقانون المحكمة ، وبموجب ظروف معينة تكون خدمات المحكمة متاحة للدول ليست أعضاء في الأمم المتحدة ، قد توافق الدول على قبول ولاية المحكمة دون قيد أو شرط أو بتحفظات لا تتعارض وقانون المحكمة . تنظر المحكمة القضايا المعروضة عليها من كلا الطرفين أعضاء كانوا أو غير أعضاء في الأمم المتحدة عن طيب خاطر ، وتقديم النصح أيضا لأجهزة الأمم المتحدة في المسائل القانونية التي تنشأ داخل مجال أنشطتها . إذا لم ينفذ أحد أطراف النزاع حكما للمحكمة ، فإن الطرف الآخر قد يحمل الأمر لمجلس الأمن ، الذي قد يقدم توصياته أو يقرر الإجراءات التي تمنح الحكم التأثير اللازم .

مجلس الوصاية :

أقام ميثاق الأمم المتحدة نظام وصاية دولي لأراضي الوديعه ، دول إدارة وديعة ومجلس وصاية يعمل تحت سيطرة الجمعية العمومية ومجلس الأمن . ينظر مجلس الوصاية في التقارير الواردة من دول إدارة وديعة ، ويفحص التظلمات ، ويبعث بتأسيات لعمل دراسات أولية في أراضي الوديعه . كانت سلطة المجلس الشرعية تشمل أحد عشر من الأراضي ، لكن بحلول ١٩٧٥ قل هذا العدد إلى أن أصبح واحدا - - جزر الباسيفيك وتديرها الأمم المتحدة : أما أراضي الوديعه الأخرى فقد أصبحت إما مستقلة أو انضمت للأمم مستقلة أخرى :

منظمة الدول الأمريكية

يشترط البند الثالث من ميثاق الأمم المتحدة أن مجلس الأمن سوف يشجع تشكيل وكالات إقليمية للتعامل مع المشاكل العالمية المؤثرة في منطقة معينة ، بشرط أن تكون أنشطة مثل هذه الوكالات متفقة بما رتبته الأمم المتحدة ومبادئها . بموجب لائحة شاربولتيك التي صنعت بمؤتمر بين الأمريكيتين في مدينة ميكسيكو في مارس ١٩٤٥ تعهدت الحكومات الأمريكية بالحماية المتبادلة في حالة قيام دولة أمريكية كمثل دولة غير أمريكية بهجوم : في السنة التالية في بوجوتا ، كولومبيا ، أمضت الإحدى والعشرون جمهورية أمريكية معاهدة تشكيل منظمة الدول الأمريكية كوكالة إقليمية في الأمم المتحدة . أسست هذه المنظمة للعمل من أجل السلام والعدل بين الدول الأمريكية ، وتنمية تضامنها ، تقوية مشاركتهم والدفاع عن سيادتها ، سلامة أراضيها ، واستقلالها . تسعى OAS منظمة الدول الأمريكية لبلوغ هذه الأهداف من خلال :

١ - مؤتمرات واجتماعات ممثلي الدول الأعضاء .

٢ - العمل اليومي لعدة هيئات تنفيذية وإدارية .

الجمعية العمومية :

تعتبر الجمعية العمومية الهيئة الأعلى لـ OAS التي تقرر السياسة وبرامج المنظمة كما تقرر تشكيل وإعمال هيئات الـ OAS ووكالاتها ، تعتمد ميزانية الـ OAS ، وتقرر حصص الدول الأعضاء . ويمكنها النظر في أي موضوع يمس العلاقات الطيبة بين الدول الأعضاء .

تجتمع الجمعية مرة واحدة في العام ، وبموجب ظروف معينة يمكن طلب انعقاد اجتماع خاص بواسطة المجلس الدائم إذا وافق ثلثا الدول الأعضاء : كل دولة ، دون النظر للحجم ، تملك صوتا واحدا في الجمعية العمومية ، وتقر القرارات عادة بأغلبية بسيطة - على الرغم من أنه في بعض الحالات ، بما في ذلك التصويت على بنود الميزانية وتبني اليوميات ، فإن أغلبية الثلثين تكون مطلوبة . وتكون أماكن الاجتماع بالمناوبة بين الدول الأعضاء .

اجتماع المشورة :

يبحث اجتماع المشورة لوزراء الخارجية في الأمور الهامة . وقد تطلب دولة عضو انعقاد اجتماع المشورة ويتم الاجتماع بموافقة الأغلبية في المجلس الدائم ، الذي يعتبر الهيئة التنفيذية الدائمة لـ OAS .

المجلس الدائم :

يتكون المجلس الدائم المسئول المباشر أمام الجمعية العمومية ، من ممثل واحد من كل دولة عضو ، ويكون حائزا على رتبة سفير . والمجلس الموجود بواشنطن D.C ، يكلف بالأمور التي تخيلها إليه الجمعية العمومية واجتماع المشورة للوزراء ، وينجز قرارات هاتين الهيئتين التي ليست معينة لوكالات OAS أخرى للتنفيذ . يسهر المجلس على صيانة العلاقات الطيبة بين الدول الأعضاء ويساعدها على تسوية خلافاتها بسلام . في حالة وقوع هجوم مسلح أو تهديد للسلام ، يدعو رئيس المجلس لاجتماع مشورة ، ويعمل المجلس بذاته كهيئة مؤقتة للمشورة إلى أن يتم الاجتماع القانوني . يشرف المجلس على أعمال السكرتارية العمومية ؛ ويقدم توصياته للجمعية العمومية عن أعمال الـ OAS ، ويشجع التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى .

مجالس مؤسسة الدول الأمريكية OAS الأخرى :

يعتبر المجلس الأمريكي الاقتصادي والاجتماعي المتبادل ، ومجلس التعليم المتبادل ، والفن ، والثقافة مسئولية مباشرة أمام الجمعية العمومية للأنشطة الواقعة في نطاق سلطتها الشرعية :

مؤتمرات متخصصة :

تعتبر المؤتمرات المتخصصة اجتماعات بين الحكومات تستدعيها إما الجمعية أو اجتماع المشورة لوزراء الخارجية ؛ تبحث هذه المؤتمرات في الأمور الفنية والنواحي المعنية للتعاون الأمريكي المتبادل في مناطق عديدة ، بما فيها الزراعة ، الاقتصاد ، التعليم ، تطوير الطرق العمومية ، الصحة والوقاية ، الحفاظ على الموارد الطبيعية ، رعاية الطفل وأساليب الاحصاء .

وكالات OAS الأخرى وحيثياتها :

تكون اللجنة الشرعية الأمريكية المتبادلة ولجنة حقوق الإنسان الأمريكية المتبادلة تحت السيطرة المباشرة للجمعية العمومية . مع ذلك ، فإن العديد من المأموريات الخاصة والوكالات يكون لها استقلالها النسبي لكن تتعاون مع العديد من هيئات OAS في الأمور ذات المصلحة المشتركة للدول الأمريكية . تغطي أعمالها مجالات مختلفة ، تتضمن أمور الدفاع ، الاحصاءات ، حقوق الإنسان ، والطاقة النووية .

السكرتارية العامة :

السكرتارية العامة ، الاتحاد الأمريكي العام سابقا ، يقع مركزه في واشنطن D.C

ويقدم خدمات إدارية وفنية للعناصر المختلفة للمنظمة ، ويحافظ على العلاقات مع المنظمات القومية والدولية ، ويدير برنامجا إعلاميا ، ويوجه العمل في مراكز السكرتارية للدول الأعضاء وينسقها ويرأسها السكرتير العام ، الذي يشارك في مؤتمرات Oas واجتماعاته ولكنه لا يمكنه التصويت - تتكون الهيئة من رعايا الدول الأعضاء .

منظمة حلف شمال الأطلسي

كان الهدف الأول للدول التي أمضت حلف شمال الأطلسي في ١٩٤٩ تشكيل معاهدة عسكرية دفاعية فعالة ضد الاتحاد السوفيتي . لهذا الغرض أنشئت قيادة موحدة ، تشمل على مؤسسة قيادات Nato بالتسهيلات المعتادة كالمطارات ، المواصلات ، ونظم التنبيه الرادارية . امتد التعاون إلى التخطيط الاستراتيجي المشترك ، توحيد العتاد ، والتعاون المتبادل في تطوير الأسلحة وإنتاجها . يعتبر Nato ، مع ذلك ، أكثر من معاهدة حرية . فهو يخدم عدة مجالات غير حرية أيضا : سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، فنية ، إعلامية ، وثقافية :

تركز السلطة العليا لـ Nato في مجلس شمال الأطلسي ، الذي يمثل فيه كل من الخمسة عشر حكومة عضو أو أكثر من موظفيها بدرجة وزير . بينما لا يملك المجلس السلطة لصنع القرارات الملزمة لحكومات Nato ، فإنه يقدم ذرائع بواسطتها يمكن لهذه الحكومات أن تصل لاتفاقات تطوعية مع بعضها البعض . بالإضافة ، إلى عمل المجلس توصيات للحكومات الأعضاء ، تخدم كوسط لتبادل وجهات النظر والمعلومات ، وتقدم الهداية للعناصر المرؤوسة لـ Nato يقوم الممثلون الدائمون ، الحاصلون على درجة سفير بأعباء للعمل اليومي للمجلس ، الذي يجتمع على مستوى الوزراء مرتين في العام أو ثلاث مرات ، ثم اجتماعات المجلس ، على نمط اجتماعات الممثلين الدائمين في بروكسل :

تعتبر اللجنة العسكرية أعلى سلطة عسكرية في Nato . إن اللجنة التي تتكون من ممثلين على مستوى رئيس الأركان من الدول الأعضاء فيما عدا فرنسا ، تجتمع أحيانا فقط ، وتركز على السياسات الحربية العريضة . يقوم الممثلون الدائمون مقام أعضاء اللجنة العسكرية عندما لا تكون منعقدة . تحمل هيئة أركان دولية موحدة كأداة تنفيذية للجنة العسكرية :

تعتبر القيادة المتحالفة لأوروبا أكبر وكالات Nato العاملة شهرة . هذه القيادة ، بمركز قيادتها (Shape - القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا) وتقع بقرب مونتر ، بلجيكا ، وتحتوي على معظم القوات المسلحة المعينة حاليا للدفاع عن القارة الأوروبية :

وهناك قيادة عظمى أخرى هي القيادة المتحالفة للاطلنطي ، المعنية للدفاع عن منطقة شمال المحيط الاطلسي : ووكالة عاملة ثالثة ، لجنة البوغاز وقيادته التابعة لها ، ملق على عاتقها تخطيط الدفاع عن القناة الانجليزية والمنطقة الجنوبية لبحر الشمال . ورابعة الوكالات العاملة هي مجموعة التخطيط الإقليمية لكندا والولايات المتحدة ، التي تهتم بالدفاع عن شمال القارة الأمريكية .

يعتبر Nato ترتيبا تعاونيسيا ، ليس فوقحكومي . بينما يتكون كيان قيادة موحدة ، سواء كانت القوات المسلحة لبلد مشتركة في Nato موضوعه تحت السيطرة المباشرة له Nato فان ذلك يكون مرجعه للبلد بمفرده لتقريره .

في الواقع ، احتفظ عدة أعضاء ، بما فيها الولايات المتحدة ، بالسيطرة المباشرة على جزء كبير من قواتها : في عام ١٩٦٦ سحب الجنرال ديجول الذي كان دائم الانتقاد المبر لكيان القيادة الموحدة له Nato ، القوة العسكرية الفرنسية من كيان قيادة Nato ، وطلب من حلفاء Nato سحب قواتها الحربية وتسهيلاتها من فرنسا بحلول ابريل ١٩٦٧ ، مع ذلك ، فان فرنسا لم تنسحب من Nato ولم تشترك في العديد من أنشطته .

لا في Nato ، مثل جميع الأحلاف احتكاكات ، وانتهاكات ، واختلافات بين الولايات المتحدة والأعضاء الأوربيين حول السياسة الحربية والاستراتيجية ، على الخصوص فيما يتعلق باستخدام القوات النووية والسيطرة عليها : وقد طورت فرنسا وهي واحدة من الأعضاء قدرات ذرية مستقلة ، كما أسست مركزا منعزلا تقريبا في الأمور الحربية ، واتبعت سياسة خارجية مستقلة . كما خلق حلفاء آخرون المصاعب للولايات المتحدة : في ١٩٧٤ ، وقد شعرت بأن الولايات المتحدة وغيرها من حلفاء Nato لم تقدم لها المساندة المناسبة أثناء صراعها مع تركيا حول المسألة القبرصية ، سحبت قواتها من المشاركة التامة في قيادة الكيان العسكري الموحد له Nato . مع ذلك ، استمرت اليونان في المشاركة في أنشطة Nato الأخرى ، بما فيها التخطيط الحربي . وخلقته الولايات المتحدة مشاكل لحلفائها بغيض تصرفاتها في المعترك الدولي . على الرغم من هذه الانتهاكات فقد ظل Nato ناجحا بصورة فائقة في هدفه الأصلي في مقاومة العدوان الشيوعي ضد أعضائها ، وتطور ليصبح أداة مفيدة للتعاون ليس فقط في المسائل العسكرية ، ولكن في مشاكل المجالات السياسية ، الاقتصادية ، العلمية ، والثقافية أيضا .

الفصل الحادى عشر

وظائف وخدمات

توجد الحكومات لأغراض معينة . وقد بينت أغراض حكومة الولايات المتحدة فى مقدمة الدستور « ... لتكوين اتحاد أكثر كمالاً ، تأسيس العدالة ، ضمان الأمن الداخلى . الاستعداد للدفاع المشترك ، تنمية الرفاهية العمومية ، توطيد نعم الحرية » . مع أن الأهداف المقررة فى المقدمة مازالت مطابقة للحقيقة كما كانت عام ١٧٨٩ ، فإن أعمال الحكومة المنجزة والخدمات المقدمة لبلوغ هذه الأهداف قد تغيرت بصورة ذريعة فى السنوات المتخللة .

سوف يصف هذا الفصل الاعمال والخدمات التى توطد السكينة العامة ، يستعد للدفاع المشترك ، وتنمية الرفاهية العمومية .

صيانة القانون والنظام

لا يمكن مجتمع أن يظل موجوداً لفترة طويلة ما لم يهيء لمواطنيه بيئة آمنة ومنظمة . تكون القوانين والنظم مطلوبة لضبط المرور ، الضوضاء ، وإقلاق الراحة ، وأيضاً حياة الأشخاص ضد السطو ، السرقة ، القتل ، وجرائم أخرى . فى مجتمعنا الصناعى المعقد ، تعوزنا القوانين والنظم أيضاً لتنظيم الصناعة ، مبيع المواد الخطرة والبضائع ، وتقليل ظروف العمل غير المأمونة والمضرة بالصحة ، ومكافحة الكثير من المعائل الأخرى والظروف التى تدمر الصحة ، الأخلاق ، الأمن ورفاهية المواطنين . إن حق عمل مثل هذه القوانين والنظم وتنفيذها بالقوة تمثل سلطة بوليس الدولة . تكون هذه السلطة بموجب الدستور واحدة من تلك السلطات المنجزة للولايات بمقتضى التعديل العاشر . مع ذلك ، وكما سنرى وشيكا ، فإن الحكومة القومية لديها سلطات بوليسية هامة ، يستمدة من بعض سلطاتها المحدولة المعينة .

يناقش هذا القسم تاحية سلطة البوليس التى تتعلق بحفظ الأمن والنظام ، والجزء الأكبر من قوانيننا لهذا الغرض تعتبر قوانين ولاية أو محلية ، ويقوم على تنفيذها موظفو الولاية والمحليات . فى الحالات القصوى مثل الشعب ، والقتل ، وغيرهما من الاضطرابات التى هى على مستوى كبير ، فقد يستدعى محافظ الولايات الحرس القومى أو ميليشيا الولاية لاستعادة الأمن ، وقد يطلب من الرئيس إرسال قوات فيدرالية .

يحدد الدستور خمس جرائم فقط تقع في نطاق السلطان الفيدرالى :

١ - جريمة موجهة للقانون الدولى :

٢ - القرصنة والجنايات المرتكبة فى أعالى البحار :

٣ - الجرائم المرتكبة فى إقليم كولومبيا وعلى أراضى أو ممتلكات خاصة بالحكومة الفيدرالية .

٤ - الخيانة ضد الولايات المتحدة .

٥ - تزيف السندات المالية والنقود المتداولة للولايات المتحدة .

من خلال ممارسة الكونجرس ، لسلطاته الضمنية ، أضاف الكثير لهذه القائمة :
فمثلا جعل ارتكاب جرائم معينة ضد العمال الفيدراليين جريمة فيدرالية وخاصة أثناء تنفيذهم واجباتهم الوظيفية ، سرقة البريد ، عمل بيانات زائفة عن ضريبة الدخل ، وكذلك القيام بأعمال أخرى تتدخل فى الممارسة الصحيحة للسلطة الفيدرالية . وأحد السلطات الأكثر استعمالا من قبل الكونجرس للمحقق التصرف الشرعى تنحصر فى سلطاتها على المتاجرة بين الولايات : بالاستعانة بهذه السلطة ، أجاز الكونجرس : تتعلق بالاختطاف ، والاستيلاء على الطائرات ، تجارة الرقيق الأبيض ، وأنشطة إجرامية أخرى قد تتخذ سمه فيدرالية من خلال استغلالها لقنوات من المتاجرة بين الولايات . فى السنوات القريبه حرم الكونجرس الانغماس فى عدد من الأنشطة التى تؤدى لمنع المواطنين من حقوقهم الدستورية . على العموم فان قائمة الجرائم ضد الولايات المتحدة المحددة بقوانين فيدرالية تعتبر قائمة طويلة .

تتحمل وزارة العدل المسئولية الأساسية لفرض القوانين الجنائية الفيدرالية . ولايجاز هذه المهمة فإنها تحتفظ بأركانها فى واشنطن D C ، إلى جوار منظمة ميدانية ضخمة من نواب الأحكام وعمد البلاد ومنلوبهم : مكتب التحقيق الفيدرالى ، وأيضا فى وزارة العدل ، يتم تحقيق انتهاكات جميع القوانين الفيدرالية فيما عدا المخصص منها لأقسام إدارية أخرى . كلما كان ممكنا يستعين مكتب التحقيق الفيدرالى FBI بخدمات وكالات التحقيق المحلية والتابعة للولاية وتقوم وزارة العدل :

١ - بفرض قوانين فيدرالية تتعلق بالمجره والتجنس ، تهريب المخدرات والمارجوانا ، القضايا ضد التجمع الضخم للرأسمالية ؛ وانتهاكات الحقوق المدنية والممارسات التمييزية:

٢ - تدبير المنع الفيدرالية لتقوية نظم تنفيذ القانون المحلى والولاية .

٣ - تشغيل الاصلاحيات الفيدرالية ، وغيرها من المؤسسات التصحيحية .

لدى الخدمات العسكرية لوزارة الدفاع سلطة التحقيق ، والقبض ، والحبس ، والمحاكمة أمام مجلس عسكري ، الأفراد العسكريين العاملين (والمدنيين تحت ظروف معينة) الذين ينتهكون القوانين العسكرية ولوائحها . تفسر الترتيبات التعاونية عادة بين الموظفين العسكريين ورجال فرض القانون المحليين للتعامل مع مخالفات القانون المدني . يمكن استعمال الخدمات العسكرية بأمر الرئيس لقمع الشعب والعصيان المسلح والسيطرة عليها ، وغيرها من أعمال إفساد النظام التي تتدخل في الأعمال الفيدرالية . وقد يستخدم الرئيس الحرس القوي أيضا لنفس الغرض . في حالة الـ In the Debs قضت المحكمة العليا باحتمال استخدام قوات الأمة بأكملها « لتفرض في أى جزء من البلاد الممارسة الحرة للسلطات القومية جميعا » .

تتمتع وكالات عدة في وزارة الخزانة بواجبات فرض القوانين . يوكل للخدمات السرية للولايات المتحدة بحماية الرئيس وأعضاء عائلته المباشرين ، الرئيس المنتخب ، نائب الرئيس . أو أى شخص آخر يكون من أوائل خط الخلافة لمركز الرئاسة ، نائب الرئيس ، رئيس سابق يطالب بهذه الخبايا ، ومرشحين لمكتب الرئيس . فضلا عن ذلك ، فإن المخابرات تكون مسئولة عن تفهم الأشخاص الذين ينتهكون القوانين الفيدرالية المتعلقة بالعملة والقبض عليهم ، وكذلك التزامات وضمانات الولايات المتحدة والحكومات الأجنبية ، وعمليات مالية أخرى معينة لحكومة الولايات المتحدة . بفرض العوايد وخدمة الدخول الأهلى القوانين المتعلقة بأعمالها النسيية .

خفر سواحل الولايات المتحدة (أحد مكونات وزارة النقل) أما على مسئوليتها أو بالتضامن مع وكالات فيدرالية أخرى ، تفرض قوانين فيدرالية تنطبق على أعالي البحار والمياه الصالحة للملاحة في الولايات المتحدة وممتلكاتها .

يوكل لوكالات فيدرالية متعددة سلطة فرض قوانين هامة . تنفذ خدمة بريد الولايات المتحدة القوانين التي تحرم إرسال الأسلحة بالبريد ، والأشياء الفاحشة ، والمواد المستخدمة في اليانصيب ، التهديدات ، الابتزازات ، التزييفات ، وقلب الأوضاع . إدارة الطعام والدواء التابعة لوزارة الصحة ، التعليم ، والرعاية الاجتماعية تحقيق الانتهاكات المشتبه فيها للقوانين الفيدرالية الخاصة بالطهارة ، مستوى الفاعلية ، ووضع البطاقات الإعلامية الصادقة على الأطعمة ، الأدوية ، السموم ، مواد التجميل ، والمواد الخطرة . يتم إبلاغ إدارة العدل الانتهاكات مع توصية بالمصادرة ، المحاكمة الجنائية ، أو قضايا الإنذار في المحاكم الفيدرالية . إن قائمة الوكالات الفيدرالية ذات المسئوليات التحقيقية أو فرض القوانين الأخرى حسب أنشطتها تتضمن مكتب رقابة الصادر في إدارة التجارة ، وكالة الطيران الفيدرالية والعديد من المأموريات التنظيمية المستقلة .

الدفاع القومى

يعتبر الدفاع ضد العدو الأجنبي في منزلة صيانة الأمن والنظام كعمل أولى للحكومة :
تعاونت الرئيس في هذه الواجبات كقائد أعلى للقوات المسلحة ، في ١٧٨٩ أنشأ الكونجرس
وزارة الحرب ، المشرفة على البحرية والجيش على حد سواء ، وتصرف الشؤون الهندية
أيضا والأراضي الحكومية . ونقلت السيطرة على الشؤون البحرية فورا لإدارة البحرية ،
التي أنشئت في ١٧٩٨ . كما نقلت السيطرة على الشؤون الهندية والأراضي الحكومية
للإدارة الداخلية عند إنشائها في ١٨٤٩ .

أظهرت التجارب في الحرب العالمية الثانية أن الحرب الحديثة تحتاج لدرجة عالية
من توافق جميع القوات الحربية . لائحة الأمن القومى ١٩٤٧ ، والمعدلة في ١٩٤٩
و ١٩٥٨ ، أنشأت إدارة للدفاع تحتوي على ثلاث إدارات حربية : الجيش ، البحرية ،
والقوة الجوية . وأصبح وزير الدفاع مسئولاً لتأسيس سياسات وبرامج لإدارته ولممارسة
السيطرة على الإدارات الحربية الثلاث ، بما في ذلك تحضير ميزانياتها ومراقبة صرف
ولإنفاق مخصصاتها . مع ذلك ، فإنه لم يمنع سلطة إدماج الإدارات الحربية ، التي يجب أن
تعمل بقدر فائق من الاستقلال . تمشيا مع السياسة القومية المؤسسة على السيطرة المدنية على
الوكالات المسؤولة عن الدفاع الأهل ، فإنه يجب أن يكون وزير الدفاع ونائبه مدنيين لم
يمارسا الخدمة العسكرية كضابطين يحملان براءة الرتبة في تشكيل نظامي للقوات المسلحة
خلال السنوات العشر السابقة للتعين : عمليا ، يكون وزراء الإدارات الثلاث مدنيين
أيضا .

تجند إدارة الدفاع ، تدريب ، تصون ، تساند وتقود القوات العسكرية الكفيلة بالرد
على أعمال العدو بداية بحرب للعصايات حتى الحرب الذرية العامة . في عام ١٩٧٧ بلغ
عدد أفراد القوات المسلحة ٢,١ مليون تقريبا والعمال المدنيين حوالي ٩٥٠ ألفا . بلغت
نفقات الدفاع في ١٩٧٧ حوالي مائة بليون أو ٢٣ ٪ من مجمل مصروفات الحكومة
الفيدرالية خلال ١٩٧٧ . وفي الواقع فإن مصروفات الدفاع كنسبة إلى مجمل المصروفات
الفيدرالية قد انخفضت في السنوات القليلة .

تلعب إدارات ووكالات أخرى دورا هاما في الدفاع القومى : يقدم مجلس الأمن
القومى النصائح الرئيس الجمهورية حول أوجه معينة للأمن القومى : تفاوض وزارة الخارجية
معاهدات التحالف مع البلاد الأخرى ، تحافظ على العلاقات الحسنة مع القوات الأجنبية ،
وعلى العموم تنمى الدفاع القومى من خلال أنشطتها الدبلوماسية . تكون لجنة الطاقة الذرية

مسئولة عن تطوير الأسلحة الذرية وتصنيعها . تقدم وكالة المخابرات المركزية المعلومات عن أنشطة معينة ، قنصيات ، وأهداف القوات الأجنبية وتنسق المعلومات عن الأنشطة الحديثة لوكالات الحكومة الأخرى . تطور إدارة الخدمات العمومية سياسة للتخزين الاستراتيجي للمواد الخام والصناعية الحرجية . معظم الإدارات والوكالات الفيدرالية لديها برامج طوارئ تقوم بتنفيذها تحت إشرافه وتنسيق وكالة الاستعداد الفيدرالية في إدارة الخدمات العمومية . يحافظ نظام الخدمة الانتخابية على استعداد يناسب احتياجات التعبئة للقوة البشرية خلال الضرورة القومية .

يتم تحقيق هذا الاستعداد من خلال أنشطة المجالس المحلية في كل ولاية ومقاطعة كولومبيا ، التي تسجل ، تختبر ، وتصنف الشبان حسب صلاحيتهم للخدمة العسكرية في المجالس المحلية ، مجالس المناشدة ووكالات خدمة انتخابية أخرى في ولاية تعمل تحت الإشراف العام لمدير الولاية ، الذي يعينه مدير الخدمة الانتخابية بناء على توصية المحافظ .

الشئون الخارجية والمالية

لاحظنا من قبل كيف تحاول الولايات المتحدة تنمية الأمن القومي بتأسيس مفاوضات جريئة تقدم المعونة الحربية والاقتصادية للبلاد الصديقة وتعقد اتفاقات للسيطرة على التسليح ونزع السلاح مع القوات الأجنبية . تقدم الولايات المتحدة رضاء المواطنين الأمريكيين من خلال تنمية التجارة الأجنبية والسفر ، إصلاح واستقرار النظم المالية الدولية ، تسهيل المواصلات بالأقمار الصناعية وغيرها من النظم ، وتشجيع التعاون الدولي في السيطرة على الجريمة ، المرض ، والتلوث البيئي .

تعتبر عدة وكالات فيدرالية مسئولة عن هذه الأنشطة . من الأمثلة المشهورة :

- ١ - إدارة الدفاع التي تدير المعونة العسكرية وبرامج التدريب وراء البحار .
- ٢ - إدارة التجارة التي تنمي التجارة الخارجية للولايات المتحدة وتساعد مصالح الولايات المتحدة التجارية ضمن أنشطتها الواسعة الانتشار في الخارج .
- ٣ - إدارة الزراعة ، التي تشرف على برامج مختلفة لتوسيع المشتريات الخارجية لمنتجات الولايات المتحدة الزراعية .
- ٤ - إدارة الخزانة ، التي تلعب دورا هاما في تنمية وتنفيذ سياسات الولايات المتحدة المالية ، الاقتصادية ، والنقدية .

٥ - ممثل الرئيس الخاص للمفاوضات التجارية ، الذي يدير مشاركة الولايات المتحدة في المفاوضات التجارية مع الأمم الأجنبية ؛

٦ - بنك الولايات المتحدة للتصدير والاستيراد ، الذي يقدم المساعدة من خلال عملياته المالية ، تبادل السلع بين الولايات المتحدة والبلاد الأجنبية ؛

٧ - وكالة إعلام الولايات المتحدة ، التي تسعى لتنمية أفضل لفهم الولايات المتحدة سكانها وسياساتها ، من خلال وسط مثل إذاعة الراديو ، التلفزيون ، السينما المتحركة ، مراكز الاعلام وراء البحار والمكاتب . يكون الأفراد السابق ذكرهم ووكالات فيدرالية أخرى أكثر من ٨٠ ٪ من جميع أفراد الحكومة الأمريكية الذين يخدمون في الخارج (باستثناء الجنود الخاضعين لقيادة عسكرية محضة) ، إن الوكالة الفيدرالية التي تلعب الدور الرئيسي في تنسيق الأنشطة وراء البحار لجميع أفراد هذه الوكالات ، إلى جوار أنشطتها الخاصة ، هي الإدارة الخارجية ؛

تقابل الإدارة الخارجية « وزارة الخارجية » في معظم البلاد . بينما تنحصر المسئولية الشاملة في يد الرئيس لإدارة السياسة الخارجية وعمل القرارات الحيوية ، فإن وزير الخارجية يعتبر المستشار الرئيسي في هذا المجال وتكون الإدارة الخارجية الوكالة المسئولة عن تنفيذ السياسة الخارجية من يوم ليوم .

الخدمة الأجنبية :

يقوم بأعمال الإدارة الخارجية في الخارج موظفون من وزارة الخارجية يخدمون في مناصب دبلوماسية أو قنصلية : يدعى الموظفون الدبلوماسيون سفراء ، وزراء ، أو قائم بأعمال ، حسب الرتبة ، يمثل الولايات المتحدة في الخارج في معاملتها مع القوى الأجنبية ويسعى لتنمية العلاقات الطيبة بين الولايات المتحدة والبلاد المعتمد لديها . موظفو القنصلية المعينون في معظم المدن الهامة في جميع أنحاء العالم ، يوكل إليهم كواجب أساسي تنمية التجارة والمصالح الأمريكية . ولدى الولايات المتحدة أيضا بعثات دبلوماسية خاصة لعدة منظمات دولية ، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، منظمة معاهدة شمال الأطلسنطي الأمم المتحدة ، ومنظمة الدول الأمريكية .

المعونة :

تعتبر وكالة التعمير في الدولة وكالة نصف مستقلة ضمن وزارة الخارجية ، وقد أنشئت في عام ١٩٦١ لتولي برنامج الولايات المتحدة للمعونة الخارجية (باستثناء المعونة العسكرية

التي ظلت تحت سيطرة إدارة الدفاع) - وتولت الأعمال التي كانت تابعة لإدارة التعاون وتنمية أموال الإعارة .

رقابة الأسلحة ووكالة نزع السلاح :

أنشئت في ١٩٦١ بموجب قانون من الكونجرس ، وتساند هذه الوكالة وتدير البحث وتطور سياسة رقابة الأسلحة ونزعها من نواحيه المتباينة . وتدير مشاركة الولايات المتحدة في المفاوضات الرامية لإبرام اتفاقية دولية لرقابة الأسلحة ونزعها - ويعمل رئيسها الذي يعتبر المستشار الأول للرئيس ووزير الخارجية لرقابة الأسلحة ونزعها تحت الإشراف المطلق لوزير الخارجية .

ترويج العمل والتجارة

تبرز النصوص الدستورية المتعددة الاهتمام بانعاش العمل والتجارة المشتملة على تلك النصوص التي تحول الكونجرس سلطة التشريع المتعلق بالافلام ، حقوق التأليف والاختراع ، صك النقود ، تنظيم التجارة الخارجية وبين الولايات . بدأت الحكومة القومية بمساندة العمل والتجارة منذ الإدارة الأولى لواشنطن ، بتأسيس بنك الولايات المتحدة ، إجازة قوانين التعريف لحماية الصناعة الأمريكية من المنافسة الأجنبية ، وأعمال مفيدة أخرى . زادت المعونة الفيدرالية بنمو الولايات المتحدة ، واليوم فإنها تشتمل على خدمات متعددة .

تروج إدارة التجارة بيع السلع الأمريكية في الخارج بوسائل عدة ، تتضمن مساندة مؤتمرات التجارة الدولية ، المعارض ، البعثات ، والمراكز ، وتوزيع المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية على رجال الأعمال الأمريكيين . تجمع إدارة الإحصاء وتنشر المعلومات المفيدة لرجال الأعمال في التخطيط للعمليات المستقبلية : مكتب التنبؤات بحالة الجو تعتبر على غاية الأهمية لعمليات الخطوط الجوية وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالعمل . يقدم المكتب القوي للمقاييس الخدمات المتعلقة بوحدات القياس للمساحة الأساسية ، بحث المواد ، المعدلات الهندسية والتقنية التطبيقية ، واستخدام التردد ونظم المواصلات البعيدة .

تقدم عدة إدارات ووكالات أخرى مساعدة قيمة للعمل والتجارة : تعمل إدارة النقل باستمرار لتحسين نظام النقل القومي . تسهل الخدمة البريدية إيصال المواد المتعلقة بالعمل وتقدم وسائل قليلة التكلفة للدعاية ونقل البضائع :

إن نظام الاحتياطي الفيدرالي ، جمعية التأمين الفيدرالية ، جمعية التوفير والإعارة

الفيدرالية ، والعديد من الوكالات الأخرى التي تساعد مجتمع العمل في مجالات الأعمال المالية ، الائتمان ، والتأمين : تقدم إدارة العمل الصغير الديون للأعمال الصغيرة التي لا تقدر على اقتراض نقود من مصادر أخرى بشروط ميسرة :

تنظم الحكومة القومية مجتمع العمل بطريقة تحقق المصلحة العامة . في الأوقات العادية تغطي التنظيمات الحكومية مجالا شاسعا للممارسات العملية ، وتتضمن تأسيس معدلات الشحن التأمين وبيع شهادات الأسهم ، وضع بطاقات المنتجات والاعلان عنها ، تشغيل وفصل العمال ، التوقيعات عند تقييد حرية التجارة ، والأنشطة الضارة بالصحة العامة والأمن : أثناء الضرورة القومية قد تكون لائحة الحكومة متناهية الشمول ، وقد تتضمن السيطرة على الأسعار ، الأجور والمرتبات ، تقنين الطعام والوقود ، تخصيص المواد النادرة والخدمات ، تقييد الانتاج ، وإجراءات أخرى .

خدمات للفلاحين وسكان المناطق الريفية

في عام ١٧٩٦ ، في خطابه النهائي للكونجرس ، أشار واشنطن للأهمية الفائقة للزراعة للولايات المتحدة الأمريكية الشابة . مع ذلك ، لم يؤسس الكونجرس إدارة للزراعة حتى ١٨٥٢ ، ولم تبلغ الإدارة مكانها في المجلس حتى عام ١٨٨٩ . منذئذ اتسعت الإدارة لتصبح واحدة من أكبر الوكالات الفيدرالية ، على الرغم من التناقض المثار في سكان الحقل .

ظهر الاهتمام الفيدرالي الخطير بالزراعة لأول مرة في مجالات التعليم والبحث : في ١٨٦٢ ، أجاز الكونجرس قانون المنحة الأرضية لكلية (موريل) الذي نظم وسائل للتعاون اللصيق بين إدارة الزراعة وكلليات الولايات للزراعة . في ١٨٨٧ أجاز الكونجرس قانون هاتش ، الذي قدم إيرادات لتمويل محطات تجارب زراعية في الولايات لتطوير المهارة التقنية للكلليات والفلاحين على سواء . في ١٩١٤ ، أحدث قانون سميث ليفر امتداد الخدمة التعاونية ، خدمة مشاركة - ولاية - إقليم - في التعليم خارج الفصول المقصود به تشجيع تبنيه في الحقل في بيت الحقل لتحصيل آخر تجارب المحطات . بعد ثلاث سنوات ، أسس قانون سميث - هيوز برنامجا للتعليم الحرفي في المدرسة الثانوية في الزراعة واقتصاديات المنزل : في ١٩١٦ ، بدأت الحكومة القومية في تقديم قروض للفلاحين من خلال نظام من بنوك أرض فيدرالية وبنوك خاصة تنتمي إليها : ثم تطوير نظام للتسليف أكثر شمولا في ثلاثينيات هذا القرن ، ومازال معمولاً به كإدارة تسليف للحقل :

حدث أعظم توسع في المعونة الزراعية الفيدرالية بموجب إدارة الصفقة الجديدة لفرانكلين د. روزفلت : عندما أجاز قانون التسوية الزراعي في ١٩٣٣ ، وأعلنت المحكمة العليا عدم دستوريته ، أجاز AAA معدل في ١٩٣٨ ومن ثم دعمته المحكمة .

أكدت المشاركة في برنامج الـ AAA للفلاحين لمساندة سعر محاصيلهم بما يشابهه ، بسعر معدل يقصد به منح الفلاحين ثمنا عادلا لمنتجاتهم في حدود تكاليف البضائع التي اشتروها . أتى مع المعادلة تخصيصات عدد الفدادين ، نسبة حصة التسويق ، العقوبات على زراعة أكثر من عدد الفدادين المعينة ، وقد استمر العمل ببرنامج AAA مع تعديلات معينة . مازال الاهتمام الفيدرالي بسكان الحقل قويا ، ولو أن هذا القطاع من السكان يمثل حاليا أقل من ٥ ٪ من عدد السكان . على العموم ، تمنح الحكومة القومية خدمات مختلفة واسعة للفلاحين وسكان المناطق الريفية .

يتم تثبيت دخول الفلاح عن طريق إعانات السعر ، تخصيص المسافة المزروعة ، حصص الإنتاج ، قروض البضاعة ، الإعانات ، ووسائل أخرى . برامج أخرى لاتفيد الفلاحين فقط . ولكن سكان آخرين للجاعات الريفية - الديون الطويلة الأجل ذات نسبة الربح المنخفضة تقدم للتعاونيات والمجاميع الأخرى لتمويل كهربة الريف ومشاريع التليفون ، القرض ومعونة الإدارة البارة تكون في متناول الفلاحين وسكان آخرين للريف لأغراض متنوعة ، يدخل فيها شراء الحقول ، بناء المساكن العائلية ومباني الحقل الضرورية وتحسينها ، تطوير نظام مياه المجتمع ، وتشيد المساكن لعمال الحقل الأهليين ومساكن الأجرة للمسنين .

ينفذ برنامج للمحافظة على التربة القومية بالتعاون مع ملاك الأرض وعاملين وحكومات الولاية والمحلية . يجري البحث للكشف عن طريق تحسين منتجات الحقل ، ولزيادة استخدام الجمهور لمثل هذه المنتجات . يوزع فائض منتجات الحقل من خلال برامج تغذية المدارس ووكالات الخير . إن فتح الأسواق الخارجية لمنتجات حقول الولايات المتحدة يتم ترويجها بواسطة وسائل مختلفة ، بينما العمل الترويجي للملحق الزراعي ، ترتيبات صفقات المبادلة مع التجار الدوليين ، وبرنامج الطعام للحرية . وأخيرا ، تتعاون الحكومات الولاية والفيدرالية والمحلية في خدمة قومية موسعة تساعد الفلاحين وسكان الريف على تطبيق المعلومات والمهارات الفنية لتحسين حقولهم ، منازلهم ، ومجتمعاتهم .

خدمات وقوانين العمال

في غضون القرن التاسع عشر عندما كان الأمريكيون يعيشون في الحقول وكانوا يتمتعون باكتفاء ذاتي ، كانت الحكومة راضية عن اتباع مبدأ عدم تدخلها في الشؤون

الاقتصادية التي وجدت شرحها الكلاسيكى فى كتاب آدم سميث « ثروة الشعوب »
بتحول أميركا إلى مجتمع صناعى ، تم العلول عن هذه السياسة . استغلال الإدارة للعمال
يرفض رب العمل توظيف عدد من المستخلمين أكثر أو إنقاص ساعات العمل كوسيلة
لاستيعاب هؤلاء المستخلمين (الاصرار على تشغيل رجلين لإنجاز عمل رجل واحد) عن
طريق إضراب الاتحادات وإغلاق رب العمل مصنعه كليا أو جزئيا لإكراه العمال على
الرضا بشروطه الأمر الذى يتعارض مع تعويض البضاعة المطلوبة والخدمات ، وقد
أصبحت نواحي أخرى لعلاقات الإدارة بالعمال موضع الاهتمام الجماهيرى الحيوى حاليا :

بموجب القانون الإنجليزى ، يحرم تجمعات العمال ويعتبرها مؤامرات ، وفى أوائل
عهدها لاقت العمالة المنظمة أحوالا غير واثية وعنيفة فى المحاكم الأمريكية ، على أساس
أنها تتبع نظاما قانونيا إنجليزيا . كانت لائحة شيرمان لعام ١٨٩٠ ، مصممة من قبل
للكونجرس بغرض منع تجمعات العمل التى تقيد التجارة ، وفسرتها المحاكم على أنها تنطبق
على اتحادات العمال . استخدم كل من محاكم الولاية والفيديرالية الانذارات القضائية بكثرة
لتقييد اتحادات العمال فى استخدام الاضرابات ، أكثر أسلحتها فعالية فى المساومة . كان
استخدام المحاكم الفيديرالية للانذارات القضائية تحده لائحة كلينتون لعام ١٩١٤ ولائحة
نورليس لاجوارديا لعام ١٩٣٢ . ولكن محاولات الكونجرس ومجالس الولاية التشريعية
لمنع استخدام العقود « الكلب الأصفر » التى يتنصل فيها العامل من انتمائه لنقابة عمال
ويتعهد بعدم انتسابه إليها طوال فترة استخدامه ، التى أحبطتها المحاكم . فقد أصرت المحكمة
العليا على أن « حرية العقد » تتضمن حق عمل عقود الكلب الأصفر .

اعترفت لائحة الاسترجاع الصناعى القومى بحق العمال فى التنظيم والمساومة بالتضامن ،
وأست لائحة (واجنر) لعام ١٩٣٥ (لجنة علاقات العامل القومية) لمنع العاملين من
الدخول فى ممارسات عمل غير عادلة ، وخاصة التى تعارض حق العاملين فى الانضمام
لاتحادات العمل والمساومة الجماعية بواسطة ممثلين يختارونهم بحرية .

فى ١٩٣٨ أجاز الكونجرس لائحة القواعد القانونية للعمل العادل : لقد جرمت هذه
اللائحة ممارسات معينة ، مثل تشغيل الأطفال العاملين ، وقررت حدا أدنى لأجور العمال
المؤمن عليهم : وقد تم تعديلها عدة مرات لزيادة الحد الأدنى لساعات العمل ، ومدت
مظلتها لتغطى عمالا أكثر ، وطالبت بأجر يوم ونصف للعمل الزائد عن أربعين ساعة فى
الأسبوع . لا تنطبق اللائحة على الموظفين التنفيذيين ، الإداريين ، أو المحترفين .

أظهرت التجربة خلال الحرب العالمية الثانية أن الاتحادات كالمستخلمين قد يكونون
مذنبين بممارسات عمل جائرة : وضع قانون علاقات إدارة العمل (تافت - هارتلى)

لعام ١٩٤٧ ، قيودا على الاتحاد مماثلة للقيود الموضوعة على المستخدمين : يعتبر التأجير بواسطة قاعات الاتحاد ومحاولة إجبار العمال على الدفع لقاء خدمات لم تقدم أمرا ممنوعا : يكون مكتب اتحاد (أحد المكاتب يتم استئجار العمال منها بشرط انضمامهم للاتحاد) مصرحاً به ، ولكن المكتب المعلق (مكتب يمكن استخدام العمال الاتحاديين فقط منه) يعتبر خارجا على القانون .

ينحول قانون تافت هارتلى استخدام الانذار لوقف الاضرابات تحت ظروف معينة : يعين الرئيس لجنة تحقيق لجمع الحقائق حول الإضراب : إذا قررت هذه اللجنة أن الإضراب يؤثر في الصحة للقومية والأمن ، فإن الرئيس ، بواسطة النائب العمومي ، يمكنه أن يلتمس من محكمة فيدرالية إصدار إنذار يأمر الاتحاد بوقف الإضراب لمدة ثمانين يوما . إذا فشلت خدمة الوساطة للفيدرالية في تسوية الإضراب في خلال ٨٠ يوما للفترة التي عينها الانذار ، فإن للرئيس يبلغ للكونجرس .

كان هناك تشريع عمل كبير في الخمسينيات أيضا : إدارة العمل : الإبلاغ والانشاء : قانون (لاندروم جيريفيت) لعام ١٩٥٩ ، الذي صمم لمنع الفساد في الإدارة الداخلية للاتحادات ، يطلب من الاتحادات تقديم حسابات مفصلة لأنشطتها المالية وغيرها مع الحكومة .

بمقتضى مبدأ الكونجرس (احتلال المجال) يفسر التشريع القوي بأنه يبطل تشريع الدولة عن معظم نواحي علاقات إدارة العمل - يعين قانون تافت - هارلى ، مع ذلك ، بأنه لا يجب تفسيره على أنه يبطل ، قوانين للدولة عن « حق العمل » . لدى عدة ولايات قوانين تبطل كلا من مكاتب الاتحاد والمكاتب المغلقة . من وجهة نظر تنظيمية ، كانت مصالح العمال مراعاة في ١٨٨٤ عندما أنشأ الكونجرس مكتب عمل في وزارة الداخلية : بعد مضي أربع سنوات تغير هذا المكتب ليصبح إدارة للعمل المنفصلة ، لكن بدون مركز تنفيذي . في ١٩٣٣ ، عاد لمركز مكتب في إدارة للتجارة والعمل : بعد مضي عشر سنوات قسمت هذه الإدارة إلى إدارة للتجارة وإدارة للعمل ، لكل منها مركزها للتنفيذ : وفقا للقانون العضوي للصادر في ٤ مارس ١٩١٣ ، يعتبر الغرض من إدارة للعمل (لا عانة ، ترقية ، وتطوير رفاهية الذين يحصلون على أجورهم في الولايات المتحدة تحسين ظروف عملهم ، وترقية فرصهم لأعمال مربحة) سعت إدارة للعمل لإنجاح هذا الهدف بواسطة برامج المجالات الرئيسية : إدارة للقوة البشرية ، تدبير علاقات العمل ، مستويات للعمل ، إحصاءات للعمل ، وشئون للعمل الدولية :

ترقية النقل

طالما اعتبرت الحكومة القومية والولايات أن أمن أمتنا ، رخاؤها ، وخيرها العام يعتمد على وسائل نقل اقتصادية وقادرة . في الأيام الأولى للجمهورية ، تركّز اهتمام الحكومة على المستوى القومى والولاية على مساعدة الصناعة البحرية وتطوير وتحسين الطرق للعمومية والطرق الملاحية (المائية) ، القنوات على الخصوص .

بدأت المعونة الفيدرالية للصناعة البحرية بحلول قانون التعريف لعام ١٧٨٩ الذى منح السفن الأمريكية فائدة جوهرية على السفن الأجنبية من جهة الرسوم الجمركية وضرائب حمولة السفن بالطن . علامة المعونة المميزة لهذه الصناعة تكمن في قانون البحرية للتجارية لعام ١٩٣٦ ، الذى قدم إعانة مالية ، من أجل مصلحة الدفاع القومى ، لإنشاء السفن الأمريكية وتشغيلها كوسيلة لمقابلة المنافسة الأجنبية منخفضة التكلفة .

بدأ تحسين السكك الحديدية وبنائها قبيل وقوع الحرب الأهلية وبلغت قمتها في الفترة التى أعقبت نهاية الحرب . تقدمت الحكومة القومية للصفوف بتقديم منح من أراضي الحكومة ومشاعات مالية أخرى لشركات السكك الحديدية . كما قدمت عدة ولايات وبعض المدن مساهمات كبيرة لإنشاء السكك الحديدية التى ستخدم خطوطها . وقد انتهت هذه التبرعات من جميع هذه المصادر من زمن طويل ، ولم تعد للسكك الحديدية للقطاع المفضل لصناعة النقل .

دخلت السيارة في عهد بناء الطرق العمومية العظيم . قبل السيارة كان تشييد الطرق والطرق العمومية مسئولية ولاية أو محلية للغاية . مازالت الولايات تتحمل المسئوليات الكبرى وتكاليف بناء الطرق ، ولكن خلال العقود القليلة الأخيرة ، فإن المثل البارز للمعونة القومية يكمن في التطوير المستمر لنظام طرق عمومية تربط ما بين الولايات .

انتفع النقل الجوى من المعونة الفيدرالية ، والولاية ، والمحلية . فقد منحت حكومات الولاية والمحلية معظم معونتها في صورة تطوير المطار ، الإنشاء ، العمل ، والصيانة . أنفقت الأموال الفيدرالية في الغالب لمساندة بناء وعمل نظام الطرق الجوية القومية . أسست إدارة النقل القومى في ١٩٦٦ بواسطة الكونجرس ، الذى نقل للإدارة الجديدة عددا من الأعمال ، السلطات ، وواجبات كانت تتبع من قبل إدارات أخرى ووكالات . أصبحت الإدارة الجديدة مسئولة عن تطوير سياسات للنقل القومى بأقل سعر يتفق وهذا الهدف :

إن أقدم نظام للمواصلات وربما أكثرها أهمية - الخدمة البريدية - وتعتبر احتكارا فيدراليا : إن المشروع الخاص ، مع ذلك ، يقدم مساهمة جوهرية لهذا النظام لأنه ، فيما

عدا التوزيع المحلي ، فان البريد ينقل غالبا بالسكك الحديدية ، الخطوط الجوية ، وشركات الملاحة البحرية ، بمقتضى عقود مع الخدمة البريدية للولايات المتحدة . تفتح مكاتب البريد عادة في مبان تملكها الحكومة الفيدرالية ، لكن في بعض الأحيان تؤجر مساحات مكتبية من مصادر خاصة .

لعقود عدة كانت الخدمة البريدية النظام القومى الوحيد للمواصلات في الولايات المتحدة . حتى لو لم تكن خدماتها متيسرة فورا لأفراد كثيرين ، وخاصة للذين يقطنون بالريف : إذ أن إدخال التوزيع الحر الرينى ثم في ١٨٩٦ ، مع ذلك ، كانت الخدمة للبريدية مبسرة لجميع السكان في الواقع : توزع المطبوعات التعليمية ، الدينية الفنية ، وما شابهها بأسعار ضئيلة نسبيا ، ولا يحصل أى رسم كلية على توزيع بعض البريد — على سبيل المثال ، بعض المراسلات الحكومية ، مؤلفات خاصة بالعميان ، والنشرات الزراعية ومحطات التجارب :

باختراع وتطوير للتلغراف ، التليفون ، الراديو ، للتليفزيون ، وأخيرا أقمار المواصلات الصناعية ، كما أصبحت وسائل مواصلات أخرى متاحة للجمهور الأمريكى : على العموم ، فيما عدا التجارب والتطوير ، تركت الحكومة الفيدرالية للمشروع الخاص تطوير نظم تستخدم هذه الوسائل . مع ذلك ، فقد مارست الحكومة حق تنظيم الأنشطة للشركات التى تقدم خدمات للجمهور عن طريق هذه الأشكال من الاتصالات ، ووسيلتها الأساسية لإتمام هذا الغرض يكون بواسطة لجنة الاتصالات الفيدرالية التى أنشأت عام ١٩٣٤ .

الأمن الاقتصادى ومعونة الرفاهية

في سنوات الجمهورية الأولى أخذت الحكومة الفيدرالية على عاتقها مسئولية مباشرة ضئيلة لأمن الشعب الأمريكى الاقتصادى . ولاشك أن الحكومة قلمت اعاتات غير مباشرة للأمن الاقتصادى بعملها في مساندة التجارة ، العمل ، الزراعة ، النقل ، والاتصالات ، كما لاحظنا في النصفحات السابقة . قبيل الكساد العظيم الذى بدأ في ١٩٢٩ مع ذلك ، فإن مساهمة الحكومة الفيدرالية المباشرة لضمان الاقتصاد ورفاهية الأفراد في ذاته اشتملت على أكثر على معاشات للمحاربين القدماء ورجال البحرية التجارية ، بعض المؤن لرفاهية الهنود ، وبعض التشجيع للولايات لتقديمها النجدة للأطفال المعوزين :

في عام ١٩٣٥ أقر الكونجرس أول قانون للأمن الاجتماعى ، وقد وصفه الرئيس فرانكلين روزفلت بأنه « أعظم قطعة تشريع ذات فائدة جوهرية استرعت على طول

المدي لمصلحة الأمريكيين الذين يكسحون من أجل لقمة العيش ، وقد عدل هذا القانون مرارا لمدفائده لعدد أكبر من الأشخاص وزيادة قيمة المقدمة ونوعيتها . في بعض الأحيان كان الكونجرس ، بدلا من تعديل قانون الأمن الاجتماعي ، يوصل المعونة لبعض الطبقات من الناس عن طريق إصدار تشريع جديد ؛

إن الجهود الفيدرالية لترقية الأمن الاقتصادي والرفاهية عموما ، تتضمن برامج معونة عمومية ورفاهية ؛ تأمين للبطالة ؛ للطاعنين في السن ، للتأمين ، وتأمين للعجزة ، وخدمات للفرد الاجتماعية .

المعونة الحكومية والرفاهية :

تقدم الحكومة الفيدرالية برنامجا يضمن أدنى دخل شهري للمسنين ، العميان ، والأشخاص المعجزة . إن الذين يتلقون هذه المعونة يكون مسموحا لهم بمعونة فيدرالية مخفضة . قد تضيف للولايات الى الدفعة الفيدرالية ، وإذا شاءت فإنها قد تدخل في اتفاقات من أجل صيانة فيدرالية على هذه الإضافات . تقدم الحكومة الفيدرالية أيضا منح معونة للولايات لمساندة برامج لمعونة عائلات تعول أطفالا . لكي تتلقى هذه المعونة يجب أن تدعن للولاية لأدنى مستوى فيدرالى يطبق في مثل هذه الأمور كاستخدام أشخاص إداريين حسب نظام الأفضلية والتحفظات ضد التفرقة للعنصرية يتلقى المستفيدون وسواهم من عائلات ذات دخل منخفض أيضا فوائد بموجب برامج أخرى ، تشمل المسكن ، للصحة ، التعليم ، وطوابع الطعام .

تأمين البطالة :

بدلا من عمل برنامج تأمين بطالة ، تقدم الحكومة الفيدرالية منحا للمعونة للولايات من أجل هذه الغاية . لتشجيع (أو إجبار كما يجب) الولايات أن تؤسس برامج لتعويض البطالة ، ضريبة فيدرالية قدرها ٣,١٪ من كشف المهاييا تفرض على كل مستخدم لأربعة أفراد أو أكثر — لكن المستخدم يكون مسموحا له بفرض قوامه ٢,٧٪ من كشف مهاييا المستحق عليها الضريبة للمساهمة التي يدفعها في رأس مال تأمين بطالة الولاية للذي يوافق المواصفات الفيدرالية :

تحتوى مثل هذه المواصفات على شروط لحماية حقوق العمال في الأرباح ولحماية أموال للفائدة . تختلف التي تدير الولايات بموجبها برامج تأمين البطالة كثيرا جدا في مثل هذه الأمور من حيث طول التغطية النقدية ، اللياقة الانتخابية ، والأرباح المدفوعة . لدى جميع الولايات برامج والأكثرية من قوة عمال الولايات المتحدة يتم تغطيتها بواسطتها .

تشترط البرامج عموماً ستة وعشرين أسبوعاً للتغطية الأساسية مع تغطية إضافية تحت ظروف خاصة .

الشيخوخة ، الباقون على قيد الحياة ، وتأمين العجز :

هذا الجزء من برنامج الأمن الاجتماعى ، الذى تديره الحكومة الفيدرالية مباشرة ، يسمح للعمال بتكوين دخل مستمر لأنفسهم ولعائلاتهم بواسطة دفعات دورية كبديل جزئى من دخولهم الضائعة بسبب الوفاة ، التقاعد نتيجة للعجز ، أو الشيخوخة . تأتى الأموال اللازمة للبرنامج من ضريبة مفروضة على العمال والمستخدمين وعن الدخل الصافى للأشخاص ذوى المهن الحرة . منذ بداية البرنامج فإن كلا من معدل الضريبة وأساس الماهية الذى يستحق عليه الضريبة قد أخذ فى الزيادة المستمرة بانتظام . يجب على العامل أن يسدد القيمة الكاملة للضريبة كل ثلاثة شهور لمدير المقاطعة للدخل الداخلى ، مع أن المستخدم قد يقطع نصف الضريبة من مأجوره . يدفع العمال ذوى المهن الحرة ضرائب بهذا الخصوص بناء على كشف ضريبة دخلهم السنوية .

يكون أكثر من ٩٠ ٪ من جميع عمال الولايات المتحدة مؤهلين للتغطية بموجب برنامج تأمين الشيخوخة ، الباقون على قيد الحياة ، والعجز . تكون الاستثناءات الكبرى بين المستخدمين المدنيين الفيدراليين (الذين يختصون بنظام تقاعدهم) وطبقات معينة من الأشخاص ذوى الدخول الضئيلة للغاية . إن قيمة الأرباح التى يتلقاها الفرد تقرر لها عدة عوامل ، بما فيها السن ، طول مدة بقاء الفرد تحت غطاء البرنامج ، متوسط الدخل الشهرى علاقة الفرد بمن يعولهم ، وفى حالة أرباح العجز ، مدى بقاء العجز المنتظر . إن الفرد الذى يتمتع بتغطية كاملة يكون جديراً بفوائد تقاعد الشيخوخة فى سن الثانية والستين . وفضلاً عن فوائد سن الشيخوخة لعامل مؤمن عليه ومتقاعد ، يمنح القانون فوائد للذين أو اللاتى يعول . كما يمنح أيضاً فوائد لأفراد معينين من عائلة العامل الذى يموت فى أى سن ، مادام العامل مؤمناً عليه فى وقت الوفاة . إذا أصبح العامل عاجزاً عن العمل ، فإن كلا من العامل ومن يعول يتلقون فوائد عجز شهرية .

فى عام ١٩٧٦ تلقى سبع مجموع سكان الولايات المتحدة فوائد شهرية بموجب برنامج تأمين الشيخوخة ، الباقون على قيد الحياة ، والعجز . تدفع المعاشات وفوائد أخرى من أموال الائتمان الاجتماعى التى بلغت خمس المصروفات الفيدرالية .

فى السنوات الأخيرة شك الناقدون فى السلامة المالية لنظام الائتمان الاجتماعى . وقد أكدوا أنه إذا لم تقدم أموال إضافية ، فإن أموال العجز سوف تستنفد فى أوائل ١٩٧٩

وأموال التقاعد والباقيين على قيد الحياة في أواسط ١٩٨٣ . لازالة هذا الخطر ، قدمت إدارة كارتر اقتراحات تشريعية في مايو ١٩٧٧ ، طالبة من الكونجرس إجراء تغييرات جوهرية في طريقة تمويل البرامج : إن أحد التغييرات سيلغى حد الدخل السنوي ، أو أساس الأجور التي يجب أن يسدد العامل بموجبها ضرائب الائتمان الاجتماعي . (سيبقي كشف قاعدة الأجر معمولاً به بالنسبة للعمال) . واقترح آخر سيجعل دخول الضريبة العامة متاحة لأموال وديعة الائتمان الاجتماعي عندما يزيد معدل البطالة عن ٦ ٪ .

نظم تقاعد أخرى :

تدعم الحكومة الفيدرالية بضعة نظم للتقاعد والمعاش ليست متصلة بالائتمان الاجتماعي : تقدم الخدمة المدنية راتباً سنوياً للمستخدمين المدنيين الفيدراليين الذين يعزلون الخدمة بسبب السن أو العجز . يتم دعم النظام بالخصم من مهايا المستخدمين ، يضاف لها المخصصات الفيدرالية . وأعضاء القوات المسلحة الذين يقضون عدد السنين المطلوبة مخولين معاشات تدفع بالكامل من أموال فيدرالية . تدير الحكومة الفيدرالية نظم تأمين للتقاعد والبطالة لعمال السكك الحديدية . يساند نظام التقاعد ضرائب تحصل من عمال السكة الحديد والمستخدمين ، يساند عمال السكة الحديد وحدهم نظام تأمين البطالة . تدفع الحكومة الفيدرالية أيضاً معاشات المحاربين القدماء المعيّنين ومن يعولون . وحوالي ثلاثة أرباع الأشخاص الذين يعملون بحكومة ولاية أو محلية تغطيهم نظم تقاعد تديرها الولايات أو المحليات .

الخدمات الاجتماعية والفردية :

تمنح عدة برامج فيدرالية معونة للولايات والمحليات لمساعدتهم في تقديم خدمات اجتماعية وفردية لمجموعات معينة . والأمثلة الهامة للأنشطة التي تتلقى المعونة هي التي تقدم الخدمات الطبية للمحتاج ، ، والتي ترد الاعتبار للأشخاص الذين يعانون من واحد أو أكثر من الأمراض المتنوعة والعوائق ، والتي تمد المتلقين للمساعدة الحكومية بخدمات مثل رعاية الأطفال ، تخطيط الأسرة ، العون القانوني ، والنصح الخاص بالإدارة المنزلية والمالية .

نقد برامج الخدمة الاجتماعية :

في السنوات القليلة العهد تعرضت برامج الخدمة الاجتماعية الفيدرالية للتشهير من أوساط طلبة الإدارة العامة ، وغيرهم لكونها : معقدة ومعطمة للدرجة تعوق الإدارة الفعالة والمعتدلة ؛ من السهل على الأفراد غير المؤهلين للاستفادة منها أن يستغلوها بسهولة ،

تنجز بطريقة تشجع الأشخاص الأقوياء الأجسام على الاعتماد على الخدمة الاجتماعية أكثر من السعى وراء عمل أو التسجيل في حاقّة تعليمية ؛ وباهظة التكلفة بحيث تهدد الاستقرار المالى لبعض الولايات ، وتوصى بالآتى :

١ - تدعم جميع برامج الخدمة الاجتماعية فى برنامج واحد .

٢ - تثبيت أقل أجر قومى مع التغيرات المسموح بها فقط لتباين المناطق فى نفقات المعيشة .

٣ - الأشخاص الأقوياء الأجسام مطلوبون لتسجيل أسمائهم للعمل .

أعطى الرئيس كارتر أسبقية عالية لاصلاح نظام الخدمة الاجتماعية الذى ورثه ، وقال أنه سيعلم بحلول أول مايو ١٩٧٧ ، خطته لتحقيق ذلك . وقد ثبت أنها مهمة صعبة ، ولم يتمكن الرئيس كارتر بحلول ٢ مايو من عمل أكثر من إذاعة أهداف الاصلاح العريضة مثل : إيجاد بناء خدمة اجتماعية مبسط ، مفهوم ، وتسهل إدارته ؛ التخلص من التدليس ، الإبقاء على عائلات الخدمة الاجتماعية معاً ؛ تشجيع الرغبة فى العمل ؛ وتقديم العمل للفقراء الذين يمكنهم العمل ، والنقود للذين لا يقدرّون . وفى نفس الوقت وجه الرئيس معاونيه للاستمرار فى بذل الجهود لإيجاد خطة عمالية لتحقيق هذه الأهداف .

العناية العامة والعناية الطبية

حتى حلول النصف الثانى من القرن التاسع عشر لم تتحقق الضرورة لإجراء شامل لشئون الصحة العامة . اقتفاء لأثر مساتشوستس ، التى بدأت بإنشاء وكالة للصحة العامة فى ١٨٦٩ ، بدأت الولايات بتأسيس إدارات للصحة العامة ، وبحلول ١٩٠٩ أصبح لكل ولاية فى الاتحاد وكالة مسئولة عن الصحة العامة بصفة شاملة .

أظهرت الحكومة الفيدرالية اهتمامها بأمور الصحة العامة فى ١٧٩٨ ، عندما أجاز الكونجرس قانوناً يحول المستشفيات العناية ببحارة السفن التجارية الأمريكية . إلى جانب تقديم العناية الطبية لأعضاء القوات المسلحة وعائلاتهم ، كان هذا العمل الفيدرالى الوحيد فى مجال الصحة العامة خلال السنوات الأولى للجمهورية .

بحلول القرن التاسع عشر تغير سلوك الكونجرس نحو الصحة والشئون العلاجية ، صادق الكونجرس على عديد من الإجراءات التى تؤثر فى الصحة العامة بطريقة هامة . تعتبر بعض هذه الإجراءات تنظيمية بطبيعتها وتنى الجمهور ضد جلب الأمراض من

الخارج وبيع الأطعمة القنرة ، والضارة ، أو العديمة الفائدة ، الأدوية ، الأدوات العلاجية ، ومستحضرات التجميل . بينما تنسى غيرها الصحة العامة بطريقة إنجائية مباشرة . مثلاً ، يجرى المعهد القومى للصحة برنامج بحث واسع عن السرطان ، أمراض القلب ، وأمراض رئيسية أخرى . قدمت هبات المعونة للمساعدة فى بناء المستشفيات وتسهيلات طبية أخرى ، لمساندة تعليم الأطباء ، المرضعات ، والفنيين العلاجيين ، ولتشجيع إعداد مستشفيات وخدمات طبية لفئات معينة ، تتضمن المحتاجين والعجائز ، الأمهات ، والأطفال .

يعتبر جزء كبير من كافة سكان الولايات المتحدة جديراً بنوع ما من المساعدة الحكومية الطبية أو المستشفى ، إما لقاء أجر مادي أو العلاج فى المستشفيات الفيدرالية والعيادات . ويدخل فى هذه الفئات أعضاء القوات المسلحة ومن يعولون ، المحاربون القدماء ، المستخدمون الفيدراليون الذين أصيبوا أثناء تأدية الواجب ، الهنود الأمريكيون ، والسجناء الفيدراليون . يكاد يكون جميع الذين تخطو الخامسة والستين من العمر مؤهلين للاستفادة بموجب (Medicare) برنامج التأمين الصحى الفيدرالى للمسنين الذى أجاز فى عام ١٩٦٥ . يقدم هذا البرنامج فوائد مستشفى للأفراد البالغين الخامسة والستين من العمر أو يزيد ، تدفع من تحصيل ضريبة عن الدخل . ويتضمن البرنامج فوائد طبية ، تمول بدفعات شهرية من أشخاص يبلغون الخامسة والستين أو يزيد الذين يسجلون فى البرنامج وبدفعات مماثلة من الدخل العام للحكومة الفيدرالية . وقد تضخم برنامج « ميديكير » بشكل خطير فى ١٩٧٣ بإضافة أشخاص من طبقات أخرى ، بما فيها الأراامل العجزة ، والتابعون من الأراامل الأعزاب ما بين سن الخمسين والخامسة والستين ، والعجزة من العمال دون النظر لسن . أشخاص محسوبون على المعونة ، بما فيهم الأطفال التابعون والمحتاجون البالغون الخامسة والستين وأكبر ولا يغطيهم برنامج « ميديكير » ، يكونون مؤهلين للرعاية الطبية على حساب الولاية ، أو انخليات ، أو الحكومة الفيدرالية . يدخل العمال المدنيون الفيدراليون ، العامل منهم أو المتقاعد ، ومن يعولون تحت مظلة خطة العلاج بالمستشفيات التى يساندها العمال والحكومة الفيدرالية . ويغطيهم برنامج « ميديكير » فى سن الخامسة والستين . تقدم الكثير من حكومات الولاية والمحلية خطاطا مماثلة لموظفيها . تقدم الولايات أيضاً العناية الطبية لنزلاء المؤسسات مثل السجون ، المستشفيات العقلية ، وملاجئ ضعاف العقل .

لقد تضاعفت الانفاقات على الخدمات الصحية والرعاية العلاجية ثلاث مرات منذ عام ١٩٦٥ ، ولو أن القطاع الخاص مازال يتحمل أكثر من نصف تكاليف هذه الخدمات فإن الأموال الحكومية قد غطت جزءاً متزايداً من المجموع . لقد تضاعفت النسبة المئوية

الفيدرالية وزيادة منذ ١٩٦٥ . يظهر تقرير لجنة مجلس الشيوخ الفرعية في ١٩٧٦ أن ما يقرب من ١٠٪ من ميزانية الرعاية لعام ١٩٧٦ قد صرفت في مطالبات مزورة باسم أطباء ، أصحاب المعامل ، عمال بيوت الترفيه ، وغيرها ، وقد بلغت المدفوعات لمثل هذه المطالبات إلى رقم البلايين . وقدم تشريع لمجلس الشيوخ في ١٩٧٦ لإنشاء وحدة تفتيش ومراقبة لرصد التزوير وغيره من الفضائح في هذه البرامج .

معونة التعليم

يعتبر التعليم العام في الولايات المتحدة مسئولية الدولة الأولى والحكومات المحلية ، لم يشرع الكونجرس قط برنامجا لمعونة التعليم . مع ذلك ، فانه عبر تاريخنا قد شجع التعليم بطرق محددة ولأهداف معينة . قانون الشمال الغربي في ١٧٨٧ نحى الفصل السادس عشر في كل بلد تتمتع بسلطات من أراضي الشمال الغربي (من أجل صيانة المدارس الحكومية في البلد المذكور) . وأتبع هذا النص عندما ضمت أوهايو للاتحاد في ١٨٠٢ وقدمت منح مماثلة لولايات عديدة أخرى . منحت لائحة موريل لعام ١٨٦٢ لكل ولاية ٣٠ ألف فدان من الأرض لكل سيناتور ونائب كانت للولاية وقتها في الكونجرس . كانت الأموال المحصلة من بيع هذه الأراضي تستخدم كمنح للكتليات التي تدرس الزراعة والفنون الميكانيكية . أعطت قوانين لاحقة معونات مالية إضافية لمثل هذه الكليات ، التي أسست واحدة منها على الأقل في كل ولاية . بداية من لائحة هاتش لعام ١٨٨٧ ، قام الكونجرس باعباء مساندة التعليم الحرفي والفني تحت مستوى الكلية من أموال فيدرالية . قدمت عدة وكالات فيدرالية معونات مالية لبرامج تغذية المدرسة خلال فترة رئاسة فرانكلين د. روزفلت ، وقد نظمت هذه المعونة من وقتها بموجب لائحة غذاء المدرسة القومي ، ووثيقة G. L. لحقوق ، التي أجازها الكونجرس في ١٩٤٤ ، ادخر لها من أجل تعليم قدماء المحاربين للحرب العالمية الثانية وتدريبهم على حساب الحكومة ، ومد الكونجرس فيما بعد هذه الفوائد لقدماء المحاربين للحرب الكورية ، وفي ١٩٦٦ قدمت مساعدة مالية لتعليم قدماء المحاربين الذين خدموا منذ الحرب الكورية وتدريبهم . أنشأ قانون فولبرايت برنامجا للتبادلات الدولية في مجال التعليم .

منذ عام ١٩٥٠ خصص الكونجرس أموالا لمساعدة التعليم الابتدائي العام ووكالات المدارس الثانوية التي تأثرت بالضد بوقع أنشطة فيدرالية معينة ، بما في ذلك التزايد الفائق في نسبة الحضور المترتبة عن أنشطة فيدرالية مباشرة .

في ١٩٥٨ أجاز الكونجرس لائحة تعليم الدفاع القومي للمساعدة في ضمان إمكان

الحصول على القوة البشرية المدربة المناسبة للدفاع القوي . بموجب هذه اللائحة كما عدلت . اعتمدت الأموال لأغراض شتى واسعة ، تشتمل على : قروض لطلبة الكليات ، منح مالية للدراسة للمدرسي الكليات المنتظرين ؛ هبات للجامعات التي تقدم برامج جديدة موسعة للخريجين ، هبات مناسبة لولايات وقروض بلا ربح للمدارس الخاصة الابتدائية والثانوية لشراء معمل أو أدوات خاصة أخرى ؛ معاهد تدريب للمدرسين لمواضيع معينة ؛ رواتب للمدرسين يتلقون تدريبا متقدما في مواضيع معينة ؛ وشراء كتب للمكتبة .

في السنوات الحديثة اتسعت المساعدة الفيدرالية للتعليم بتشريع ذي هدف خاص . مد هذا التشريع المساعدة الفيدرالية للبرامج السابق ذكرها ، بينما تقدم المساعدة لأغراض أخرى ، بما فيها إنشاء تسهيلات للتعليم العالي ، خدمات مكتبة ، تعليم للحرف الصحية ، تطوير القوة البشرية وتدريبها ، تعليم اللغة الأجنبية ، الاستشارة ، تعليم خاص للأطفال المحذودين ، وقروض وهبات لطلبة الكليات والجامعات .

إن الوكالة ذات المسؤولية الرئيسية للأنشطة الفيدرالية في التعليم هي مكتب التعليم في إدارة الصحة ، والتعليم ، والخدمة الاجتماعية . يعمل هذا المكتب مع وكالات فيدرالية لديها برامج في مجال التعليم . بينما ازدادت المصروفات الفيدرالية على التعليم بسرعة فائقة في السنوات الأخيرة ، فإنها مازالت تمثل جزءا ضئيلا من مجملها . في عام ١٩٧٧ أنفقت الحكومة الفيدرالية حوالي جزء من اثني عشر فقط للتعليم العام كما فعلت حكومات الولايات والحماية . من المعترف به بشكل واسع أن التعليم يعتبر مسألة ذات أهمية قومية وأن أموالا فيدرالية متزايدة يتطلبها تحسين فرص التعليم والمساواة بينها في نفس الوقت ، فقد كانت المعارضة للمعونة الفيدرالية للتعليم قوية للغاية لأسباب ، بما فيها الخوف من السيطرة الفيدرالية على المدارس العامة ، والاختلاف حول ضرورة تقديم أموال فيدرالية للمدارس الأبروشية وخشية استخدام الحكومة القومية للتهديد بمنع الأموال للاسراع بتطبيق الدمج العرقي في المدارس .

لاحظ الكونجرس الخوف من السيطرة الفيدرالية على المدارس العامة والمسائل الدينية بوضع الشروط الآتية في لائحة المدارس الابتدائية والثانوية لعام ١٩٦٥ : فصل (٦٠٤) لاشيء في هذا القانون سيثول بتحويل أية إدارة ، وكالة ، موظف ، أو مستخدم للولايات المتحدة لممارسة أي توجيه ، رقابة ، أو سيطرة على مناهج التعليم ، برنامج إرشادات ، إدارة ، أو أفراد في أي منشأة تعليمية أو نظام مدرسي ، أو حول اختيار موارد مكتبة ، مراجع ، أو مطبوعات أخرى ، أو مواد تعليمية منشورة من قبل أي مؤسسة تعليمية أو نظام مدرسة .

فصل (٦٠٥) ليس في محتوى هذا القانون ما سوف يفسر بتحويل الإجابة عن أية دفعة بموجب القانون أو بموجب أى قانون معدل بمقتضى هذا القانون ، للعبادة الدينية أو التهذيب .

ينحول قانون الحقوق المدنية الرئيس حق منع المعونة الفيدرالية عن أى برنامج أو نشاط ، بما فيها البرامج التعليمية والأنشطة ، التي ترفض مشاركة أو فوائد لأي شخص المدعى العنصر ، اللون ، أو الأصل القومى . هذا القانون قد استخدمه مكتب تعليم الولايات المتحدة للإسراع بالدمج العرقي للمدارس .

الاسكان وتطور الأهالى

مادامت غالبية المجتمع الأمريكى ريفية ، فان الحكومة - سواء أكانت قومية ، ولاية ، أو محلية - تنهت قليلا الاسكان العام . ولاشك ، أن الفضل يرجع لمدينة الكبرى التي ركزت الانتباه على الحاجة لعمل حكومى في هذا الاتجاه . في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، في ممارسة قوانينها البوايسية ، سنت عدة مدن قوانين تبحث في طرق التشييد أخطار الحرائق ، والظروف الصحية .

وقد تم إنجاز القليل ، مع ذلك ، قبل القرن العشرين على المستوى القومى ، الولاية ، أو المحلى لتهيئة إسكان جديد أو أفضل . في عام ١٩٠١ أجازت مدينة نيويورك قانون إسكان شامل ، مقرر معايير لمنع تدهور الظروف في العمارات الكبيرة التي تم إنشاؤها مع الأخذ في الاعتبار التحسينات في المنشآت الجديدة . في العقدين التاليين أجازت عدة ولايات ومجالس بلدية قوانين إسكان معدلة على نسق قانون نيويورك على الأكثر .

قبل ١٩٣٢ اشتمل النشاط الفيدرالى على مجال الاسكان وعلى الأخص على إعداد المساكن لعمال صناعة الحرب في الحرب العالمية الأولى . في عام ١٩٣٢ أسس الكونجرس إدارة بنك قرض المنزل الفيدرالى ليقدم القرض للبنوك المحلية ليتمكنوا من التسليف بقصد منع الرهونات العقارية عن أصحاب المنازل المضغوطين . في السنوات القليلة التالية ، أقر الكونجرس عدة إجراءات تساعد ملاك المنازل وصناعة الاسكان بضمان ديون الرهونات على الخصوص على منازل العائلات وبتقديم ديون ضئيلة الفائدة للملاك مباشرة . خلال هذه الحقبة أنشأ الكونجرس سلطة الاسكان للولايات المتحدة لإدارة برنامج إسكان عام بأجر قليل للمستأجرين ذوى الدخل المنخفض نتج عن الاهتمام والتورط الفيدرالى في الاسكان العام ، ازدياد مستمر في السنوات التالية الكساد الكبير . من أمثلة هذا الاهتمام بناء مساكن أثناء الحرب العالمية الثانية لأفراد القوات المسلحة وعمال الصناعة الحربية في

المساحات التي كانت المساكن فيها قليلة بشكل خطير ؛ معاملة خاصة لقدامى المحاربين للحرب العالمية الثانية والحرب الكورية في الحصول على قروض إسكان ، قروض لتشييد مستشفيات وتسهيلات للكلية ؛ تأمين الرهن العقاري على منازل التمريض ومساكن المسنين ؛ قروض ومنح لازالة الأحياء القديمة والتجديد الحضري ؛ دفعة فيدرالية مباشرة من جزء من الربح الخاص بالأفراد والعائلات ذوات الدخل المنخفض .

اهتدت هذه الجهود الفيدرالية للإسكان بمبدأين أساسيين . أولهما جعل مبادأة حل مشاكل الإسكان من اختصاص الولايات ، الحكومات المحلية المنظمات العمومية على مستوى المجتمع والمشروع الخاص . والمبدأ الثاني يجعل المسؤولية الفيدرالية منحصرة بداية في :

١ - تقديم المعونة في الأمور المالية بتقديم قروض ، منح للمعونة ، ضمان الرهونات العقارية ، وهبة مباشرة من الإيجارات للأشخاص المحتاجين .

٢ - تحسين ظروف الإسكان بصفة عامة بتقرير معدلات وتنفيذها ، إجراء بحث عن المهارات الفنية ، ونشر المعرفة والنصح عن الإسكان والمشاكل المتعلقة به . تكون الوكالة صاحبة المسؤولية الأولى لأنشطة الإسكان الفيدرالية هي إدارة الإسكان وتطوير الريف .

تدير إدارة الإسكان وتطوير الريف عدة برامج لتطوير المجتمع أيضا . تقدم هذه البرامج منحاً وقروضا للمجتمعات لمثل هذه الأغراض مثل : إزالة الأحياء القديمة . وتجديد الريف ؛ تغيير ، تملك الأرض الفراغ وتطويرها ؛ بناء عدة مدن لتكون نماذج للتعامل مع مشاكل الأحياء الفقيرة والمساحات التالفة ؛ وتشيد تسهيلات للمجتمع من مياه ومجارى ، وضواحي أخرى . كما تقدم الوكالة النصح للمجتمعات المحلية عن التخطيط ، الإدارة ، والتقنية ، ولديها برنامج تطوير وبحث فائق عن المشاكل المتعلقة بالإسكان وتطوير المجتمع .

أرباح المحاربين القداماء

يرجع اهتمام الكونجرس بالمحاربين القداماء لأيام الثورة . بداية من الحرب الثورية ، سن الكونجرس قوانين تفيد المحاربين القداماء في جميع الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة . حتى حلول ١٩٣٠ ، كان مكتب المعاشات بوزارة الداخلية ووكالات أخرى متناثرة في جميع الحكومة الفيدرالية ، يديرون أرباح المحاربين القداماء . في عام ١٩٣٠ أنشأ الكونجرس وكالة مستقلة لإدارة المحاربين القداماء لتدبير شئونهم كانت الوكالة من بدايتها واحدة من أكبر الوكالات الفيدرالية كافة . وفي عام ١٩٧٧ لم يتفوق عليها في عدد الأفراد سوى إدارة الدفاع والخدمة البريدية . فضلا عن

مركز قيادة للموظفين في واشنطن . C : D ، ولدى إدارة المحاربين القدامى مكاتب فرعية ومحطات ميدانية في جميع الولايات المتحدة . تتضمن أرباح المحاربين القدامى الآتى : معاشات لجنود العجزة ، مستشفيات ورعاية طبية ، أجهزة طبية تعويضية ، مساعدة مالية للتعليم والتدريب ، خدمات للتأهيل الحرفي ؛ ضمانة فيدرالية للقروض للمنازل ، الحقول ، والأعمال ؛ معاملة تفضيلية للحصول على أشغال فيدرالية ؛ حقوق إعادة الاستخدام ، تعويض البطالة ؛ مساعدة تعليمية لتمامى المحاربين القدامى الذين ماتوا في سبيل الواجب ، معاشات وفوائد أخرى للأرامل ومن يعولهم المحاربون القدامى ، حق الدفن في مقبرة قومية . بينما يكاد يتمتع جميع قدامى المحاربين ببعض المنافع ، فان العجزة منهم ومن يعولون يكونون مفضلين بصفة خاصة .

أبحاث الفضاء ، استكشافه ، وتقنيته

يهدف برنامج الفضاء في الولايات المتحدة نحو الحصول على زعامة العالم في استكشاف الفضاء الخارجى وفي إحراز المعرفة الفنية والتقنية المتعلقة بالفضاء - منذ ١٩٦٥ حتى ١٩٧٢ ، تركز الجزء الأعظم من جهود الولايات المتحدة في الفضاء على برنامج أبولو لإتزال رواد الفضاء على القمر . كان البرنامج مركزا لتطوير المركبات ، الأجهزة ، والتسهيلات المطلوبة للعمليات المتوقفة في الفضاء ، وللحصول على الخبرة المطلوبة لمثل هذه العمليات . منذ إتمام برنامج أبولو ، تركزت جهود الولايات المتحدة في الفضاء على استكشاف الكواكب والفراغ الخارجى ، وتطوير مختبرات الفضاء التى يقودها الرواد ، مكوك فضاء يقوده الإنسان ، ونظام للإرساء .

يتضمن برنامج الفضاء للولايات المتحدة أيضا تطوير ، إطلاق ، وحمل أقمار الأرض الصناعية للأرصاد الجوية ، الاتصالات ، جمع المعلومات الفنية ، وأغراض أخرى . تم الأبحاث المستفيضة وأنشطة التطوير لمساندة برنامج الفضاء .

تهتدى جهود الولايات المتحدة في الفضاء الخارجى التى تهدف لجعل استكشاف الفراغ وتسخيريه يتحتم أن يكون للأغراض السلمية ولمنفعة الجنس البشرى . لهذا الهدف تتعاون إدارة الفضاء وفن الملاحة الجوية القومى ، الذى يتولى الجزء الأكبر من برنامج الولايات المتحدة ، مع وكالات دول أخرى ، بما فيها الاتحاد السوفيتى ، في استكشاف الفضاء وتبادل المعلومات الفنية عن الفضاء .

وقاية البيئة

طول فترة الاستعمار وأول قرن لوجودنا القومى . أبدى الموظفون العموميون اهتماما قليلا للاحتفاظ بالموارد المقدمة من الغابات ، الحقول ، المراعى ، رواسب المعادن والبتروول ، النيران اليونانية ، الأنهار ، الجداول والشواطىء . فى سنوات القرن التاسع عشر الختامية اتخذت خطوات متواضعة نحو برنامج صيانة قومى .

تأسس مكتب للغابات فى إدارة الزراعة ، فوض وزير الداخلية لوقاية مواقع خزان ومساحات أخرى قد تكون لازمة لمشاريع الرى مستقبلا . سمح قانون للكونجرس فى ١٨٩٤ لكل ولايات الغرب أن تؤخذ من أملاك الحكومة العمومية مايون فدان لأغراض الإصلاح . لم يحدث أن تبنت الحكومة القومية برنامجا للصيانة ذى أهمية كبيرة قبل تولى ثيودور روزفلت رئاسة الجمهورية .

جعل ثيودور روزفلت بمساعدة صديقه كليفورد بنشوت حارس الغابات الرئيسى الأمريكين أكثر اهتماما بالصيانة . خلال إدارة روزفلت وضعت الحكومة القومية أكثر من مائتى مليون فدان من الأرض من أجل برنامج صيانة متباينة ، بما فيها مكرسة لاعادة تشجير الغابات ، تطوير المتنزهات القومية ، إصلاح الأراضى البور ، والحفاظ على أراضى المعدنية ومواقع القوة المائية .

ولو أن الرؤساء الذين جاءوا بعد روزفلت ساندوا ممارسات الصيانة . كان فرانكلين د . روزفلت تانى الفرسان العظام للصيانة . أثناء إدارته حدثت تقدمات جوهرية فى مجالات كثيرة . ثم عمل محاولة نحو الصيانة عندما شكلت سلطة وادى تنيسى — مشروع يهدف لتطوير موارد منطقة متداخلة فى ولايات مختلفة :

استمرت صيانة الموارد الطبيعية حتى استحوزت على اهتمام الحكومة ، فنظرت للمشكلة ومكانتها المتزايدة الاتساع : فى السنوات الحديثة وجهت الحكومة برامجها ليس فقط لمنع التالف والاستبدال الموقوت لموارد التجديد ؛ وقد سعوا أيضا لترقية إدارة ذكية لمواردنا الطبيعية من أجل رفع شأنها ، كمينها ، وإمكان الحصول عليها فى الوقت الحاضر والاستخدام المستقبل :

لدى عدة وكالات فيدرالية برنامج لتحقيق أهداف الأمة للصيانة ، مع جعل المساواة الكبرى لإدارة الداخلية : فى ١٩٧٤ امتدت السلطة الشرعية لإدارة الداخلية لتغطى ٥٠٠ مليون فدان من الأرض الفيدرالية . تضمنت الواجبات الرئيسية للصيانة ، التطوير ، والانتفاع بالمعادن ، المياه ، الأسماك ، موارد النيران اليونانية ؛ إصلاح الأراضى البور

بواسطة الرى ، إدارة النظم الهيدروليكية المماوكة فيدراليا ؛ إدارة مجموع المنزهات القومية ، الآثار ، المواقع التاريخية ، ومساحات الانعاش ، وتنسيق برامج الانعاش فى انعراء للولاية والفيدرالية منها .

فى السنين الحديثة خاطبت جهود الأمة للمحافظة مشاكل ضبط التلوث والتخفيض تأسست وكالة وقاية البيئة فى عام ١٩٧٠ لتنسيق جهود الحكومة الفيدرالية للتعامل مع تلوث الماء والهواء والضوضاء ، والتحكم فى مبيدات الحشرات ، تدبير المخلفات الصلبة والسامة ، وإدارة الاشعاع . تنجز هذه الوكالة هذه المسئولية بواسطة أبحاث مختلفة ، المراقبة ، معيار التركيب ، وتنفيذ الأنشطة - يكون هدفها تحسين نوعية البيئة المتناغمة مع الجهود لتقليل تكاليف مثل هذه التحسينات لحكومات الولاية والفيدرالية والمحلية والصناعة الخاصة .

لدى الولايات برامج صيانة للبيئة وحمايتها ، ولكن المدى والتأكيد يختلف ، حسب احتياجات الولايات الذاتية . فى حالات مختلفة كونت ولايتان أو أكثر اتفاقا لحل المشاكل على سبيل المثال ؛ دخلت نيويورك ، ديلاوير ، بنسلفانيا ، ونيوجيرسى فى اتفاق لتطوير حوض نهر ديلاوير ، وأخذت تكساس ولويزيانا على عاتقها مشروع ولايتين لتطوير القوة الكهربائية لمساقط مياه نهر سابين . تتعاون جميع الولايات بهمة مع الحكومة القومية للمحافظة على التربة والعديد من برامج الصيانة ، وعلى تطوير البرامج المحلية الفعالة لتخفيض التلوث .

إن التأثيرات على علم أثر البيئة على الصناعة ، الفلاحة ، التعدين ، النقل ، وأشكال المشاريع الأخرى ، سواء أكانت عمومية أم خاصة ، تكون معقدة عادة ، متورطة للغاية ، وغامضة بصفة مألوفة . إن الحقائق التى تعوز الحكومة تكون فى أغلب الأحيان مجهولة أو معلومة جزئيا ، وقد تكون تدخل الحصول عليها قبيل العمل المتأمل . بالنظر الى ذلك فهما كان السبيل الذى تسلكه الحكومة فمن المحتمل أن يكون عرضه للنقد من بعض أو جميع الأطراف المشتركة . على سبيل المثال ، يطالب رجال الصناعة بأن متطلبات الحكومة عن تقييد التلوث (أ) تزيد من تكاليف الإنتاج للغاية وهكذا تساهم فى التضخم و (ب) تحول رأس المال عن الاستخدامات المربحة ، وفى بعض الحالات ، تدفع لخلق المصانع وآلاتها ، وكلاهما يزيد من نسبة البطالة . من ناحية أخرى يتمسك البيئيون بأن تلوث البيئة يحمل عبئا ثقيلا غالبا بعبارات تنبئ عن أمراض مهنية ، متاعب عامة ومضايقة ، وتخطم القيم الجمالية . ويناضلون بأن تلك المسئولية عن تدمير البيئة - وليس من يعانون - يجب أن يتحملوا تكاليف تنظيفها ، وأن الأكثر وليس الأقل ، فان تدخل الحكومة مطلوب .

عند المحاسبة ، فإنه يبدو من الأسلم التكهن بأن البرامج البيئية ربما تكون مصدرا للمناقشة لبعض الوقت الآتى .

وظائف مالية ونقدية

يتأسس الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادى على السوق حيث توجه الخاصة الجزء الأكبر من الإنتاج للسلع والخدمات وتوزيعها . لكن الحكومة (فيدرالية ، ولاية ، ومحلية) تلعب دورا تكميليا وحيويا كأعظم مستخدم مفرد ومشتري فى الاقتصاد . كما سبق لنا أن لاحظنا فى قسم آخر من هذا الفصل ، إن الحكومة تحسن استعمال سلطة هامة على النشاط الاقتصادى بواسطة خدمات وتنظيم العمل والتجارة .

إن الحكومة الفيدرالية ، على الأخص ، تنجز عملا على غاية من الأهمية من خلال جهودها لشد عجلة العمل بحيث تمنع أو على الأقل تطف الرواج المتعاقب وفترات الأزمات الاقتصادية . تحاول الحكومة الفيدرالية بلوغ هذه الغاية بواسطة الممارسة الحاذقة للسياسة المالية والنقدية .

السياسة النقدية ووظائفها

يعطى الدستور الكونجرس سلطة « صك النقود » ، تنظيم القيمة لها وللنقد الأجنبي . تعتبر هذه السلطة مطلقة ، لأن الدستور يحرم بنوع أخص على الولايات « صك النقود » إصدار صكوك على الحكومة « أو « عمل أى شئ » بخلاف عرض نقود ذهبية وفضية وفاء لدين » . وقد مارس الكونجرس سلطاته النقدية بداية بطريقتين ؛ فأنشأ دار صك للنقود وكون نظاما بنكيا قوميا له سلطة إصدار النقود الورقية (أبعد الكونجرس بنك الدولة عن عملية إصدار العملة الورقية ، عندما ، فرض ضريبة مانعة قيمتها ١٠ ٪ على إصدار أوراق الدولة المالية) تمثل النقود والعملية الورقية ما هو معروف « بالعملة المتداولة » وتلعب دورا هاما فى عمليات التجارة المالية . مع ذلك ، فإن أكثر من ٧٥ ٪ من المدفوعات التجارية تتم بالشيكات .

يعتبر الدفع بالشيكات البنكية (قومية أو ولاية) كالنقود الحاضرة تماما ؛ تدعى الأموال فى هذه الحسابات (وديعة تحت الطلب) ولذلك تسمى « نقود بنكية » فى غضون التعامل الطبيعى ، يمكن للبنك أن يوجد العديد من الدولارات من « النقود البنكية » لكل دولار وديعة . وتتوقف القيمة الفعلية على قوانين الحكومة السارية المفعول وقتها . لهذا ، فإن البنوك تلعب دورا كبيرا فى إيجاد الاحتياطى النقدى من أجل اقتصادنا .

يتم ترخيص بنوك الدولة بموجب قانون حكومي ، ويراقبها موظفو الولايات المختصون .
الى الحد الذي يحول البنك توفير العملة وإتاحتها بتكاليف رخيصة في أوقات الركود أو
الكساد ، أو يعرقل القرض في أوقات الضغط التضخمية ، كما يعاونون السياسة النقدية ،
أعني ، للظروف التي تحكم كمية النقد المتاح .

مع ذلك ، فإن الحكومة الفيدرالية تلعب الدور الغالب في السياسة النقدية ، بما لديها
من الوسائل المتعددة من مد أو ضغط القروض . وبعض هذه الوسائل ، مثل شركة
الادخارات الفيدرالية وتأمين القرض ، إدارة الأعمال الصغيرة ، إدارة قرض الحقل ،
 وإدارة بنك قرض المنزل الفيدرالي ، قد سبق ذكرها في هذا الفصل . ولكن أعظم أداة
أهمية في سياسة النقد الفيدرالية تركز في نظام الاحتياطي الفيدرالي . تم إنشاء نظام الاحتياطي
الفيدرالي في ١٩١٣ بموجب قانون الاحتياطي الفيدرالي .

نحول هذا القانون سلطة رقابية واسعة على النظام في يد مجلس إدارة محافظين مكون
من سبعة أعضاء معينين لفترة أربعة عشر عاما بأمر رئيس الجمهورية وبتصديق مجلس
الشيوخ . بموجب السلطة التي ينحولاها القانون ، تنقسم الولايات المتحدة إلى اثني عشر
مركزا يوجد منها بنك احتياطي فيدرالي . لاتخدم هذه البنوك الجمهور ، كما تفعل « البنوك
التجارية » . يكون عملها إنجاز خدمات للحكومة القومية والبنوك التجارية الأعضاء في
نظام الاحتياطي . فبالنسبة للأول ، فإنهم يعملون كستودعات ووكلاء ماليين يساعون
في المسألة واسترداد سندات حكومية ، وإنجاز أعمال مالية أخرى . وهم يعملون كلور
مقاصة للبنوك الأعضاء ونواب تحصيل . وهم يحتفظون بوديعة الأرصدة الاحتياطية المطلوبة
من البنوك الأعضاء ، ويخفزون الصكوك ، الحوالة المالية وغيرها وغيرها من الورق
التجاري المقدم كضمان للديون . كما سبق الإشارة إليه في الفقرة السابقة ، يكون أحد
نظم الأعمال مراقبة السياسة النقدية .

يراقب نظام الاحتياطي الفيدرالي السياسة النقدية بثلاث طرق رئيسية :

١ - برفع الاحتياطيات المطلوبة في عمليات السوق المفتوح أو خفضها (بيع السندات
الحكومية وشراؤها) ، وعلى هذا النمط يتغير حجم أرصدة الاحتياطي الفعلية المتوفرة
لدى البنوك .

٣ - بتنظيم إعادة خصم القيمة ، أعني ، قيمة الفائدة التي يسمح للبنك الاقتراض من
بنوك الاحتياطي الفيدرالي لأغراض إعطاء قرض للعمل على أمد قصير للمستعيرين
من الطراز الأول . وباختصار ، ينظم نظام الاحتياطي الفيدرالي القدر من النقود
الموجودة لدى البنوك ، وهكذا ينظم كمية النقد المتوفر لدى المستعيرين من البنوك .

السياسة المالية ووظائفها :

يقرر قانون الخدمة الصادر في ١٩٤٦ ، « أنها السياسة المستمرة ومسئولية الحكومة الفيدرالية أن تستخدم جميع الوسائل العملية ... ارفع الخدمة للنهية العظمى ، والإنتاج ، والقوة الشرائية » . وقد لاحظنا من قبل كيف يمكن استخدام السياسة النقدية لهذه الأغراض . مساويا لخفض الضغوط التضخمية ، وهكذا يهدىء دورة العمل . وأداة الحكومة الفيدرالية الكبرى الثانية ، لبلوغ هذه الأغراض تكون السياسة المالية التي بموجبها تستخدم سلطات الحكومة في فرض الضرائب والإنفاق لمقاومة الضغوط التضخمية في اقتصادنا . نظام ضريبة الدخل المدرجة أوتوماتيكيا تنجح لموازنة الاقتصاد بأخذ نصيب أكبر من دخل شخص عندما يرتفع ، كما يكون أمرا محتملا لمعظم العمال خلال فترات الرواج ، وبأخذ جزء أصغر عندما ينخفض ، كما يحتمل في الكساد والارتداد . يبذل تأثير مماثل بتعويض البطالة معونة الحقل وغيرها من برامج الخدمة الاجتماعية .

مع ذلك ، فإن الحكومة الفيدرالية لايعوزها الاعتماد على هذه الموازنات الأوتوماتيكية للقيام بالعمل كله . بالتغير المتعمد لمعدلات ضريبة الدخل وتركيبها يمكن زيادة القوة الإنفاقية المتيسرة للمستهلكين والمستثمرين أو تخفيضها ، بزيادة أو تخفيض المصروفات للأعمال العامة والبرامج الأخرى ، يمكن الحكومة أن تنظم الاقتصاد . إن الموازنات التي من هذا النوع ، مع ذلك ، تأخذ بعض الوقت عادة كي تنطلق ، وفي الواقع فإنها قد تصبح مؤثرة بالكامل عندما تكون الحاجة لها قد انصرفت .

يمكن الحكومات عند كل المستويات أن تستخدم السياسة النقدية ، لموازنة الاقتصاد . مع ذلك لايمكن للحكومة الفيدرالية الاعتماد على العمليات المالية للخمسين ولاية التي ليس لها عليها سلطة شرعية . وبينما قد تشجع الولايات والسلطات الشرعية المحلية على التعاون ، فليس بمقدورها توجيهها لتفعل ذلك .

جميع الإدارات الفيدرالية والوكالات التي لديها تتضمن صرف أو إقراض أموال إما مباشرة أو بصفة غير مباشرة ، لتلعب دورا في تطوير السياسة المالية وإنجازها . وزارة الخزانة التي تقدم النصيح للرئيس عن السياسة الضريبية والشئون المالية الأخرى ، مكتب السياسة والميزانية الذي يعد الميزانية السنوية بعد الاستماع للحجج والمشاورة مع الإدارات والوكالات ، ومجلس المستشارين الاقتصاديين ، الذي يقدم النصيح للرئيس عن النمو الاقتصادي ومئاته كما يلعب دورا قياديا . إن النتيجة الحاصلة لسياسة الولايات المتحدة

المالية حدود ميزانية الدخول والمصروفات خلال السنوات الأخيرة كانت تضخمية .
يشارك الفرع التنفيذي في المسئولية عن هذه السياسة مع الكونجرس ، والتي ألغت الفيتو
الرياسي ضد برامج تورط نفقات فائقة .

لتشجيع تعاون الصق في السياسة المالية والتقديية ، أوصت لجنة النقد والقرض في ١٩٦٢
بأن يعين الرئيس رئيسا للمجلس ونائبا للرئيس لمجلس الاحتياطي الفيدرالى من بين عضوية
المجلس لفترة أربع سنوات بحدود مشتركة مع الرئيس . ولو أنه كانت هناك بعض المناقشة
حول هذا الاقتراح ، ولم يظهر الكونجرس أى ميل للعمل بموحها إيجابيا :

الفصل الثانى عشر

الادارة القومية

الإدارة مصطلح مستخدم لوصف حشد من الأنشطة والعمليات التي تهدف لتحقيق سياسات الحكومة وتنفيذها . وبإدراك واسع ، فإنها تتضمن أنشطة الحكومة في ممارسة جميع سلطاتها السياسية على كل المستويات : قومي ، ولاية ، ومحلي . بالإدراك المقيد المستعمل هنا ، يقصد بالادارة أنشطة الفرع التنفيذي للحكومة القومية ، موصوفة بإسهاب بحيث تشمل على أنشطة الهيئات المتعددة التي تنجز أعمالا شبه تشريعية وشبه قضائية . قد تقسم عملية الادارة الفعلية إلى فئات ثانوية مثل التخطيط وبرامج تطوير لبلوغ أهداف وأغراض مرغوب فيها ؛ تنظيم العمل الحكومى إلى وحدات سهلة الانقياد ؛ اختيار أفراد ومراقبة أعمالهم ، تخصيص الميزانية وتخصيص الموارد ومراقبة إنفاقها ؛ تنسيق عمل وكالة مع غيرها من الوكالات ، وعلى العموم ملاءمة الادارة الحكومية للمواقف المقررة .

بتحويل رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية وتكليفه « برعاية تنفيذ القانون بأمانة » يجعل الدستور الرئيس الزعيم الادارى . وهكذا فانه قد أصبح على رأس منظمة إدارية شاسعة بلغ مجموع موظفيها في ١٩٧٧ حوالى الخمسة ملايين ، بما فيهم حوالى ٢٠١ من العسكريين في الخدمة العاملة . إن من واجب الرئيس أن يدرك أن هذه المنظمة تعمل بطريقة فعالة ذات كفاية .

بالضرورة يوكل الرئيس معظم مسئولياته الادارية لرؤساء الادارات والوكالات التي يحتوى عليها النزع التنفيذى . مع ذلك ، فإنه لا يكتفى أن يكون هؤلاء الرؤوسون إداريين أكفاء ؛ بل يجب عليهم أن يخدموا أيضا كطلائع سياسية للرئيس . وإذا قدر لهم أن يساعدوا في تنفيذ برامج بطريقتهم فعالة ، يجب عليهم الحفاظ على علاقات حسنة مع الكونجرس ، الصحافة ، والشعب عامة ، رؤساء المصالح والوكالات الآخرون ، ومع المنظمات والحكومات الأجنبية في بعض الحالات . يكون لدى رئيس المصلحة أو الوكالة عادة العديد من الموظفين المكلفين بالعلاقات العامة، على وجه الخصوص .

تتضمن الواجبات الادارية لرؤساء المصالح والوكالات تصريف عناصر التخطيط المختلفة ، الميزانية ، التنظيم ، التوظيف ، التنسيق ، وتقديم التقارير . هذه الأعمال المألوفة

من ميزانية ، توظيف ، وتنظيم تشكل صعوبات لرئيس مصلحة أو وكالة لا يواجه دائما إداريين لمنظمات غير حكومية ، جديرين باحترام خاص .

عملية الميزانية

تعتبر الميزانية المقدمة للكونجرس في يناير من كل عام خطة الرئيس المالية لإدارة الحكومة الفيدرالية ولانجاز برامجها الكثيرة . عند مراجعة هذه الميزانية وتعديلها ، وفي النهاية إقرار الكونجرس لها ، فإنها تؤلف أعظم أداة أهمية لعكس الأوليات القومية وتخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة .

تتكون عملية الميزانية الشاملة من أربعة أوجه مترابطة :

١ - الصياغة التنفيذية .

٢ - عمل الكونجرس .

٣ - تنفيذ الميزانية ورقابتها .

٤ - إعادة النظر وفحصها .

الصياغة التنفيذية :

بحلول الربيع تقدم الإدارات التنفيذية والوكالات برامجها ، وتطابق بين المسائل السياسية ، تغييرات في مسودة البرنامج وتجديدها ، عمل خطط أولية للبرنامج ومستلزمات الميزانية ، وتقديم هذه الخطط للرئيس ، وبمساعدة مكتب الإدارة والميزانية ، يراجع الخطط ويقرر الميزانية العامة والخطط الهادفة للسياسة المالية للسنة المالية التي تبدأ من أول أكتوبر التالي. تصوغ الإدارات الذاتية والوكالات ميزانياتها على أساس هذه الخطوط الهادية . تراجع هذه الميزانيات الفردية وتوحد في ميزانية شاملة بواسطة مكتب الإدارة والميزانية خلال فترة الحريف من كل شتاء ، ثم تقدم للرئيس في دوسيه السياسة المالية الشاملة - إن الميزانية التامة ، التي يقدمها الرئيس بعد انقضاء ١٥ يوما من انعقاد الكونجرس في يناير ، تتضمن توصيات الرئيس للبرامج الفردية وأيضا للمصروفات الكاملة والإيرادات المفصلة عن حالة الاقتصاد . فيما بعد من نفس العام قد يقدم الرئيس التماسات إضافية لسلطة الميزانية والنفقات لاحتياجات غير منظورة في وقت تحضير الميزانية .

قبيل تقديم الميزانية الرسمية في يناير ، يجب على الرئيس أن يقدم بحلول العاشر من نوفمبر الخطط التقديرية لسلطة الميزانية والنفقات اللازمة للبرامج الموجودة والتي تستمر في السنة المالية القادمة . تشكل هذه الخطط ما ينعى « ميزانية الخدمات القومية » .

عمل الكونجرس :

تبدأ مراجعة الكونجرس عندما يقدم الرئيس ميزانيته للخدمات العامة في نوفمبر . يبدأ النشاط بمجرد وصول الميزانية الجديدة في يناير . يمكن للكونجرس ، لا جرم ، أن يعدل برامج ، ويحتز لها كلية ، أو يضيف برامج لم يسبق طلبها من الرئيس . ويمكنه أيضا خفض الاعتمادات المقترحة لتمويل البرامج القائمة أو الجديدة أو زيادتها .

قبل الأخذ في الاعتبار المخصصات المقدرة لبرنامج معين ، يجيز الكونجرس أولا تشريعا ينحول وكالة تنفيذ هذا البرنامج ، الكثير من البرامج تكون مأذونا بها لسنوات عدة أو إلى ما لا نهاية ، بينما تحتاج غيرها لترخيص سنوي ، في أغلب الأحيان ، يكون منح سلطة الميزانية لصرف نقود على هذه البرامج عملا منفصلا ولاحقا . في حالات كثيرة ، تصبح سلطة الميزانية متوفرة كل عام فقط حسب تصويت الكونجرس . في حالات أخرى ، يصوت الكونجرس من أجل سلطة ميزانية دائمة وبموجبها يتم توفير الأموال سنويا دون اتخاذ أي عمل من جانب الكونجرس .

بموجب إجراءات حديثة مفوضة من قانون الميزانية للكونجرس لعام ١٩٧٤ ، يراعى الكونجرس المجموعات الكلية للميزانية قبل تمرير المخصصات المالية الفردية . يوص قانون الميزانية على الإجراءات التالية والمواعيد .

| في أو قبل | العمل الواجب إتمامه |
|-----------------------------|--|
| ١٠ نوفمبر | الرئيس يقدم ميزانية الخدمات العامة |
| ١٥ يوما بعد اجتماع الكونجرس | يقدم الرئيس الميزانية |
| ١٥ مارس | تقدم اللجنة الدائمة تقريراً عن السياسة المالية للجان مجلس الشيوخ والنواب . |
| أول ابريل | يقدم مكتب ميزانية الكونجرس تقريراً عن السياسة المالية للجان الميزانية |
| ١٥ ابريل | تعد لجان الميزانية تقاريرها عن الميزانية لمكانتها الخاصة . |
| ١٥ مايو | تعد اللجان الدائمة لوائح تنحول سلطات ميزانية حديثة . |
| ١٥ مايو | يتبنى الكونجرس مشروع قرار متوافق يتضمن أهداف الميزانية |

| في أو قبل | العمل الواجب إتمامه |
|------------------------|---|
| سابع يوم بعد يوم العمل | يتم الكونجرس العمل على اللوائح الخولة لسلطة الميزانية |
| ١٥ سبتمبر | يتم الكونجرس العمل لتحديد الحد الأعلى للميزانية |
| ٢٥ سبتمبر | يتم الكونجرس العمل على أى لائحة أو قرار مصالحة |
| ١ أكتوبر | تبدأ السنة المالية |

إذا فشل الكونجرس في إجازة لوائح المخصصات الضرورية بحلول بداية السنة المالية ، فإنه قد يجيز « مشروع قرار مستمر » لمنح السلطة للوكالات المتأثرة لكي تعمل إلى أن تتم الموافقة على مخصصاتها الرسمية .

تنفيذ الميزانية ورقابتها :

بمجرد الموافقة على الميزانية تصبح الأساس المالى لعمليات الوكالة خلال السنة المالية ، يمد مكتب الإدارة والميزانية الوكالات بالسلطة المتعلقة بالميزانية وموارد الميزانية الأخرى بموجب نظام تخصيص مصمم لضمان الاستخدام الفعال والمنظم للسلطة المتوفرة .

قد ينسق الفرع التنفيذي معدل الصرف بارجاء الإتاحة أو اقتراح حذف من سلطة الميزانية ، ويكون كلا العاملين متوقفاً على موافقة الكونجرس . لا يمكن أن يستمر الإرجاء إلى ما بعد نهاية السنة المالية وقد يليه مجلس النواب أو الشيوخ في أى وقت . يظل الحذف بصفة دائمة سلطة الميزانية الموجودة ، ويجب أن يجيزها المجلسان مجتمعين : إذا فشل الكونجرس في الموافقة على إرجاء مقترح خلال خمسة وأربعين يوماً من اجتماع مستمر فإن الأموال المحجوزة يجب أن توفر كالزام قانوني .

ضبط الحسابات ومراجعتها :

تكون الوكالات الفردية مسئولة عن تأكيد أن الالتزامات التي يقعونها والمصروفات الناتجة تكون متفقة مع القانون والقواعد المتعلقة بها . يراجع مكتب الإدارة والميزانية برنامج وتقارير الوكالات المالية ، ويقوم مكتب المحاسبة العام ، ووكالة من الكونجرس وتفحصان بانتظام ، وتقديمان للكونجرس التقارير عن البرامج الفيلرالية .

علاقة سلطة الميزانية بالنفقات :

لأسباب متعددة ، تفوق سلطة الميزانية على العموم لسنة مالية الالتزامات أو النفقات من هذه السلطة في هذه السنة المالية . تغطي سلطة الميزانية لبعض الانشاء الكبير وبرنامج

التحصيلات التكاليف الكلية التقديرية في الوقت الذي بدأ فيه البرنامج ، حتى ولو وقعت النفقات على مدى عدة سنوات . تمثل سلطة الميزانية لأموال الوديعة على الأخص متحصلات من ضرائب خاصة أو جبايات ، مثل التي تساعد تأمين البطالة ، الشيخوخة ، وتأمين العجز ، ونظم تقاعد مختلفة . تستخدم مثل هذه المتحصلات على مر السنين لأهداف حددتها القانون . وكنتيجة للملاسات السابقة ، ترحل سلطة ميزانية لم تصرف من سنوات سابقة . تكون معظمها مخصصة لأهداف محددة ، وليست متاحة لبرنامج جديدة .

التوظيف والخدمة المدنية

لاحظنا سابقا سلطتم الرئيس لتعيين (وبموافقة مجلس الشيوخ) « كبار » الموظفين في الفرع التنفيذي . أما فيما يخص بالموظفين دون المتوسط ، فإن الدستور يعطي الكونجرس الحق بتحويل تعيينهم للرئيس ، المحاكم ، أو رؤساء الإدارات . وعلى العموم ، فقد أضفى هذه السلطة على رؤساء الإدارات والوكالات . يكون رؤساء الإدارات والوكالات مسئولين عن الإدارة الفعالة تحت إشرافهم . لهذه الغاية يمكنهم البت في حدود معينة في عدد الأفراد المطلوبين لوكالاتهم ، وتوصيف واجباتهم ، وتقرير مرتباتهم ، الترقية ، إعادة تعيينهم ، وفصلهم ، يستأجر أعمال أفراد آخرين يكونون ضروريين للعمل المحكم للوكالة . لا يمكن لأي مدير إدارة أو وكالة كبيرة أن يكرس انتباهه أو انتباهها لجميع هذه الأمور . فتحول إلى رئيس مكتب الأفراد وكبرى القلم والمكتب .

يتحتم على كبرى القلم والمكتب وموظفي الأفراد مراقبة قيود معينة وحدود عند التعامل مع أفراد الإدارة . قد يقرر الكونجرس الحد الأعلى للقوة البشرية للوكالة . تعتبر قيمة الاعتماد المناسب للوكالة قيدها على العموم . مع ذلك ، فإن أعمال أفراد الوكالة يجب أن تكون مطابقة لقانون أفضلية قداماء المحاربين وأن توافق نظم الخدمة المدنية . تنطبق هذه النظم على مسائل مثل توظيف الأفراد ، الترقيات ، النقلات ، إعادة التعيين ، الإيقافات ، الفصل ، الأعمال التنظيمية ، تدبير الأجازات المرضية والسنوية ، وتكون ضرورية لوجود الخدمة المدنية الناجمة .

أصل الخدمة المدنية :

قبل عام ١٨٢٠ كانت التعيينات لمعظم الوظائف في الفرع التنفيذي للحكومة الفيدرالية تم حسب اختيار الرئيس ، ولكن القليل من العزل كان يتم لأسباب سياسية . استشرى نظام أسلاب بموجبه عزل الحزب المنتصر أعداءه السياسيين في معظم حكومات الولاية ، وأدخل في الحكومة القومية أثناء إدارة أندرو جاكسون . نخص السيناتور ولیم مارسی

من نيويورك شعور أتباع جاكسون في عبارة فادحة مشهورة في ١٨٣٢ : يخص المتصرون أنفسهم بالأسلاب ، تصادف أن كان عزل الإداريين بالجملة من الخدمة العامة من قبل إدارة طارئة من حزب سياسي مختلف في المذهب السيامي صورة مميزة للسياسات الأمريكية ، كان التناوب في المكتب ينعت بالديموقراطية . مع ذلك ، أصبح الانطباع السائد ، يكاد أن يكون بمقدور أى فرد أن يشغل الوظائف الحكومية ، وكان من المسلم به توزيع الخوخ السيامي كمكافآت لعمال الحزب . مع ذلك ، فإن ملء الوظائف الصغيرة بأشخاص يتفقون مع وجهة نظر الإدارة يعتبر توافقا وقلرة مضافة للحكومة .

حفزت التقدمات التي أحرزتها الحكومة البريطانية وقادتها عدة مجلات قومية ، حركة إصلاح للخدمة المدنية التي أصبحت ذات صوت مسموع بشكل متزايد بعد ثلاثة عقود من تجربة نظام الأسلاب . كان الاتهام الأساسي ضد نظام الأسلاب هو استبدال الوفاء للحزب بالكفاية ، الاستحالة ، بتوجب نظام التعاقب في المكتب ، لأى شيء يقارب مسلكا معيشيا في الخدمة العامة الذي سيكون معزيا للشباب المقتدر أن التكاليف الباهظة ، المتصمة في ملء وظيفة ذات سيطرة وجدانية بالنسبة لشخص كفء ، وشروط الهيئات السياسية الموحدة من تخمينات الرئيس جارفييلد من قبل ساع لوظيفة أدى بالكونجرس لإجازة قانون بندلتون ، الذي مازال يعتبر قانون خدمتنا المدنية الأساسي .

النواحي البارزة الرئيسية للنظام الحاضر :

تكون المناصب في الخدمة المدنية التنفيذية أما مصنفة أو غير مصنفة ، ويكون التعيين في الخدمة المصنفة بامتحان مسابقة . في البداية ، وضعت نسبة مئوية بسيطة من المناصب الحكومية في الخدمة المصنفة ، ولكن مع التقدم المطرد من عام لعام وبأوامر من الرئيس . بموجب السلطة المتعلقة التي حولها الكونجرس . أو بقوانين الكونجرس المحددة ، فإن الخدمة المصنفة (يعنى المراكز بموجب نظام الأحقية) الآن تشتمل على ما يزيد عن ٩٠ ٪ من الخدمة المدنية .

لجنة الخدمة المدنية :

لمساعدة الرئيس في عمل القواعد ، ولعانة الموظفين في اختيار الأشخاص المؤهلين للمراكز في الخدمة المصنفة ، وللممارسة مراقبة عامة على امتحان المتقدمين والأمور الأخرى المتعلقة بالإدارة في قوانين الخدمة المدنية ، تعين لجنة خدمة مدنية مكونة من ثلاثة أفراد لايزيد ، اثنان منهم يكونان تابعين لنفس الحزب ، ، يعينها الرئيس بتصديق مجلس الشيوخ لفترات غير محددة يساعد هذه اللجنة عشرة مناصب إقليمية ، تقع في مدن رئيسية

في جميع أنحاء البلاد . تقدم شبكة من المناصب الإقليمية لممثلي الخدمة المدنية الخدمات الميدانية ، العديد من نقط الامتحان في مراكز بريد الولايات المتحدة ، وعدة مئات من لجان المتقدمين للخدمة المدنية الكائنة في المباني الفيدرالية . لاتدير اللجنة امتحانات المسابقة للدخول في الخدمة المدنية فقط . ولكنها تقوم أيضا بعدد من الواجبات المتعلقة بها ، بما فيها تصنيف الرتب ، تحقيق اتهامات العمل السياسي ، وإدارة نظام تصنيف محكم وتقاعد ، وجميعها تهدف لتحسين الخدمة الفيدرالية .

التعيينات :

يعلن عن امتحانات المناصب للخدمة المصنفة في الجرائد والاعلانات الملصقة في الأماكن العامة . تسجيلات الأفراد الصالحين لامتحانات المسابقة تحفظ في مكاتب اللجنة بواشنطن أو في المكاتب الإقليمية ، وعندما يظهر مكان شاغر يقدم للضابط المشرف على اثنين ثلاثة أسماء حاصلين على أعلى تقدير في قائمة المؤهلين للمناصب المحددة . يجب على ضابط التعيين أن يختار واحدا من الثلاثة ، أو يقدم الأسباب التي دعت لرفضهم وطلب أسماء أكثر . وتوضع أسماء المرفوضين ثابته على رأس قائمة السجل . وطبقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العريق للتعيينات ، يقضي القانون « كأوثق ما تقضي به الادارة الحسنة » فان التعيينات للخدمة المدنية في واشنطن ستخصص بين الولايات المختلفة والأراضي على أساس تعداد السكان الذي أثبتته الاحصاء السابق تقل فرصة التأثير السياسي (لكن لاتحذف) ولكن النص القانوني القاضي بأن « لاتقبل توصية من سيناتور أو عضو مجلس نواب أو تؤخذ في اعتبار أي شخص مسئول عن عمل أي امتحان أو تعيين إلا فيما يختص بأخلاق أو محل إقامة المتقدم » في الخدمة المصنفة .

أفضلية قدماء المحاربين :

بموجب قانون أفضلية المحاربين القدماء لعام ١٩٤٤ بعد تعديله ، يتمتع المحنلون السابقون والمجنندات وبعض من يعولون بمعاملة تفضيلية في الحصول على خدمة وطنية وحفظها . وقد أضيفت خمس نقاط لتصنيف امتحان الاستحقاق للمحاربين القدماء غير العاجزين ، كما أضيفت عشر نقاط لتصنيف الآتي : العجزة نتيجة لعجز متسبب عن الخدمة ، زوجات العجزة ، الأرمال ، أمهات الذين ماتوا أو أصيبوا بعجز كامل أثناء الخدمة إذا ترمنت الأم ، طلفت ، أو تزوجت شخصا عاجزا . فضلا عن ذلك ، يمنح المحاربون القدماء أفضليات على غيرهم من المتقدمين الآخرين في التعيين ل ، والاحتفاظ بـ ، معظم مناصب الخدمة المدنية ، ويكون المحاربون وحدهم مؤهلين لمراكز معينة .

العزل :

قبل تسلم التعيين القاطع في الخدمة المصنفة ، يعين الموظفون الجدد في مرتبة لمهنة مكيفة لمدة ثلاث سنوات ، تعتبر السنة الأولى منها فترة تحت التجربة ، يكون الموظفون في الخدمة المدنية عرضة للعزل ، من قبل السلطة التي عينتهم عادة ، ولكن بموجب أسباب مقيدة كتابة ، من حيث ترقية الخدمة ؛ « الشخص الذي يتوخى عزله سيتلقى إنذارا عن نفس الاتهام أو الاتهامات المنسوبة إليه ، ويتسلم نسخة منه ، ويسمح له أيضا بوقت معقول للإجابة شخصيا كتابة عن نفس الشيء ، ولكن لا يلزم عمل امتحان لشهود أو أية محاكمة أو استماع إلا حسب توجيه الموظف الأمر بالعزل . » تعد نسخ من إجراءات العزل كجزء من سجلات الإدارة أو المكتب ، بحيث تكون جاهزة عند طلب الشخص الذي لحق به الضرر ولجنة الخدمة المدنية .

تنظيم الفرع التنفيذي وإعادة تنظيمه

يذكر الدستور القليل عن كيفية تنظيم الفرع التنفيذي وكيفية عمله . تدل المادة الثانية على وجود إدارات حربية ومدنية بالنص على أن الرئيس سيكون القائد العام للجيش والبحرية وأنه قدم للرأي ، كتابة ، من الضابط الأكبر في كل من الإدارات التنفيذية . تدل المادة الثانية أيضا على وجود مركز أجنبي بالنص على أن الرئيس سيعين سفراء ووزراء عموميين آخرين وقناصل . كما يقترح إنشاء فرع تنفيذي بإشارته إلى « رؤساء الإدارات » و « موظفين أدنى » . وفوق هذه الخطوط الهادية القليلة ، يصمت الدستور عن البناء التنظيمي وعن مسألة مسئولية إنشاء هذا البناء وتغييره . وكما هو الحال في بعض الأحيان للصحف الدستوري ، فإن الأعمال السياسية على مر الزمن قد وطدت سوابق أصبحت الآن ملزمة .

عندما أجاز الكونجرس التشريع بتأسيس وزارات الخارجية ، والخزانة والحرب ، فإنه أفرد الكثير عن بنائها الداخلي . مثلا ، يشترط التشريع أن يكون للخزانة خمس إدارات مميزة - وزير ، مراقب - مراجع حسابات ، أمين صندوق ، ومسجل - ووضح بتعابير لا لبس فيها واجباتهم في بعض تفاصيل . ومجالس الكونجرس التالية قد حذت حذو سابقه الكونجرس الأول ، ويعتبر بناء الفرع التنفيذي الحالي على الأكثر نتيجة من الشرائع الدستورية . لم تكن هذه المبادأة من الكونجرس هدفا لتحدي المحاكم أو الفرع التنفيذي ؛ حتى الرئيس نيكسون الذي كان مدافعا وفيما عن الامتيازات التنفيذية اعتبر أن « المسئولية الأساسية والامتيازات لإعادة تنظيم الإدارات العاملة والوكالات يكون أمره متروكا لمن ينتخبهم الشعب من واضعي القانون . لا يدر الرئيس إعفاءهم منها . ولكن بمقدور الرئيس

ويتحتم عليه عمل كل شيء في طاقته كي يطبق على مقياس أصغر ، على مستويات الموظفين الأشد قربا منه ، هذه المبادئ التنظيمية التي يطلب من الكونجرس أن يطبقها على مقياس عملاق عبر المؤسسة الفيدرالية كافة .

اعترف بيان الرئيس نيكسون بالحاجة لعمل الكونجرس والرئاسي للملازمة البناء الإداري الفيدرالي لتغيرات الحاجات المستمرة لبرامج الحكومة وأنشطتها . ولاشك أن معظم رؤساء الجمهورية ومجالس الكونجرس المتعاقبة في الخمسين سنة الأخيرة قد اعترفوا بهذه الحاجة وحاولوا أن يوفوها بجميع الوسائل المختلفة المتاحة .

في عام ١٩٤٧ وثنائية في ١٩٥٣ حول الكونجرس لجنة مؤيدة من الحزبين لتنظيم الفرع التنفيذي للحكومة - وقد اختارت اللجنتان الرئيس السابق هربرت هوفر كرئيس للمجلس وأجرتا دراسات موسعة . وقد شكلت تقريرها الأساسى لتغيرات هامة مختلفة في التنظيم الإداري .

اتبع الكونجرس في العقود الحالية الدأب على تحويل الرئيس تقديم خطط إعادة التنظيم لتحقيقه من أن الفرع التنفيذي أقدر من الفرع التشريعي على مكافحة معضلة إعادة تنظيم الوكالات . تصبح هذه الخطط نافذة المفعول بعد مضي ستين يوما من تقديمها ، بشرط أن يكون الكونجرس في دور انعقاده مستمر في هذا الوقت ولم يجر أى مجلس قرارا بعدم الموافقة . في ابريل ١٩٧٧ أقر الكونجرس قانونا يحول الرئيس كارتر مثل هذه السلطة على مدى ثلاث سنوات ، لكن الكونجرس فرض بعض القيود على سلطاته بموجب القانون . كان أشد قيد أهمية أن الرئيس ، بموجب سلطة القانون ، لا يمكنه تقديم خطة من أجل « إنشاء إدارة تنفيذية ، تلغى أو تنقل إدارة تنفيذية أو وكالة تنظيمية مستقلة أو جميع الوظائف من ذلك ، أو دمج إدارتين تنفيذيتين أو أكثر أو وكالتين تنظيميتين مستقلتين أو أكثر أو جميع الوظائف من ذلك المصدر » . بينما يمكن الرئيس أن يقترح مثل هذه التغيرات ، فإنه يجب اتباع القنوات التشريعية والاجراءات العادية .

لم يستجب الكونجرس عادة لاقتراحات تتطلب تغييرات فائقة في تنظيم الفرع التنفيذي . يمكن أن تكون هذه التغيرات سببا في اضطراب العلاقات الطويلة الأمد بين لجان الكونجرس ، البيروقراطيين والرواقين لمصلحة مجموعات معينة ، وبالتالي ينظر إليها كثير من أعضاء الكونجرس بالشك أو العداء . وهكذا ، فإن جهود الرئيس كارتر من أجل أن يسترد الوعد الذي قطعه على نفسه في المعركة الانتخابية كي يعمل لإعادة تنظيم فائق للفرع التنفيذي كانت من المؤكد أن تواجه معارضة جوهريّة . في نفس الوقت ،

عندما تولى المسئولية في ١٩٧٧ كرئيس تنفيذي كان عليه أن يضع ببناء مسطح سيء التناسق مكون من مكتب تنفيذي للرئيس ، أحد عشر إدارة ، وحوالي سبعين مما يدعى « بوكالات مستقلة » بموجب تشريع تمت إجازته على مر السنين ، قد خصص للكثير من هذه الإدارات والوكالات أعمالا تتعارض وأحيانا تتداخل مع عمل الإدارات الأخرى والوكالات. يعتبر رؤساء وكالات عدة - الوكالات التنظيمية - مسئولة أمام الكونجرس فقط ، ولو أنها تحتفظ ببعض العلاقات مع الرئيس وبعض إدارات تنفيذية ووكالات .

المكتب التنفيذي للرئيس

أنشئ المكتب التنفيذي للرئيس في ١٩٣٩ لمعاونة الرئيس في المهمة التي تكاد أن تكون مستحيلة لإدارة فرع الحكومة التنفيذي . ويتكون من عدد من المكاتب ومساعدى الرئيس ، ويؤدي الأغراض الآتية : تسهيل الاتصال برؤساء الإدارات والوكالات الفيدرالية ، أعضاء الكونجرس ، الصحافة وعامة الشعب . وتداوم على إخطار الرئيس بالتطورات للقومية والدولية ، وخاصة ماله تأثير على الأمن القومى والاقتصاد الأهلى. يعاون الرئيس فى تجهيز الخطب والأحاديث للمناسبات المختلفة بما فيها الظهور أمام الكونجرس . تقوم بعض المكاتب بأعمال تنسيق هامة وتساعد غيرها فى تطوير سياسة للشئون الخارجية والأهلية والاقتصادية .

خلال الأربعين سنة الماضية منى معظم الرؤساء بخيبة أمل لفشلهم فى السيطرة على المؤسسة التنفيذية المنسطة . لربما عكس الرئيس ترومان وجهات نظر معظم الرؤساء الجدد عندما علق على المصاعب التى تكاد تسقط على الرئيس المنتخب أيزنهاور : « مسكين آبك . لأنه سيجلس هناك ويقول « أفعل هذا » « أفعل ذلك » ولاشئ يحدث . فلن يكون الحال كما هو فى الجيش » . يمكن للرئيس أن يستخدم المكتب التنفيذى كأداة لإدارة مسيطرة فى محاولة لرقابة المؤسسة التنفيذية الشاسعة ، والمعقدة ، وأحيانا غير المتعاونة . توجد عيوب خطيرة ، مع ذلك ، لوضعه المكتب فى سلسلة القيادة بينه ورؤساء الإدارات التنفيذية والوكالات الفيدرالية الهامة .

فى بداية دورة رئاسة نيكسون الثانية كان لديه مساعد للرئيس لكل من المجالات الآتية : إدارة مكتب البيت الأبيض ، الأمور الأهلية ، الشئون الخارجية ، الشئون الاقتصادية ، والإدارة التنفيذية . كانوا يعملون بموجب تعليماته المباشرة لاتمام وتوحيد السياسات والعمليات فى كل الفرع التنفيذى . وبعبارة الرئيس نيكسون ، كانوا يكلفون بأن يتأكدوا من توافر المعلومات الكاملة ، التحليل الصريح ، وقدر كامل من التوصيات

والاختيارات تتدفق باستمرار في عملية صنع القرار الرئاسي من جميع التنفيذيين بين زمرة الإداريين . و لفترة قصيرة استخدم الرئيس نيكسون مستشاري الرئيس لتنسيق تطور السياسة والعمليات بين الإدارات والوكالات الكثيرة التي تتعامل مع الموارد الطبيعية ، الموارد الإنسانية ، وتطور المجتمع . هذا النظام من مساعدى الرئاسة و مستشاريه ساعد الرئيس نيكسون على تقليل اتصالاته المباشرة برؤساء الوكالات والإدارات جوهريا ، ولكن كان لها عيوبها . لقد جعله هذا النظام معتمدا على نزاهة ، حكم ، والقدرة الإدارية لمساعديه ، وأقصت بعض رؤساء الإدارات والوكالات ، الذين شعروا بأنهم معاقون لمنعهم من الاتصال المباشر بالرئيس . بعد التدمير الذى لحق بإدارته من مصيبة ووترجيت عاد الرئيس نيكسون للاقترب الأكثر تقليدا للتعامل المباشر مع رؤساء الإدارات والوكالات .

أظهرت تجربة الرئيس نيكسون بطريقة درامية أن المكتب التنفيذى للرئيس يعتبر أداة إدارية مرنة دائمة التغير . منذ إنشائها ، تعرضت لتغيرات كثيرة تحت وطأة أعمال الرئيس والكونجرس . ويحتمل أن تستمر عملية التحول . بعد انتخاب الرئيس كارتر مباشرة أعلن بأنه سيعتزل المكتب بصفة مساعدين فقط ، لأنه مصمم على تعيين سكرتارين « ذوى قدرة تامة لإدارة فروعهم » .

مكتب البيت الأبيض :

يساعد هذا المكتب الرئيس فى تعامله مع الكونجرس ، رؤساء الإدارات التنفيذية والوكالات ، الصحافة ، وغيرها من أوساط الأعلام ، والشعب عامة . يتضمن موظفو البيت الأبيض مديرا للاتصالات بالفرع التنفيذى ، سكرتير صحافى ، مساعد حربى ، طبيب رئاسى ، سكرتير اجتماعى ، العديد من المستشارين والمساعدين ، وعددا كبيرا من العمال .

مكتب الإدارة والميزانية :

يرأس هذا المكتب مدير ، يخدم كأركان حرب للرئيس لتحسين الإدارة والتنظيم فى الفرع التنفيذى لتصفية الاقتراحات التشريعية الواردة من الوكالات الفيدرالية ، ولأعمال إدارية أخرى ، بما فى ذلك معاونة الرئيس فى تقدير أهداف البرنامج الفيدرالى وإخباره بصفة مستمرة عن التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف . وأحد أهدافها الهامة تكون المساعدة فى تجهيز الميزانية الفيدرالية وتديرها .

مجلس الأمن القومي :

يتكون مجلس الأمن القومي من الرئيس ، نائب الرئيس ، وزير الخارجية ، وزير الدفاع كأعضاء دستوريين . يسمح القانون الذي أنشأ المجلس للرئيس بتعيين سكرتارين ومعاونيه من إدارات تنفيذية أخرى والإدارات الحربية كأعضاء إضافيين للمجلس . كما شارك موظفون حكوميون آخرون على أساس يتعلق بهذا الموضوع . رئيس مجلس رؤساء أركان الحرب المشترك ومدير وكالة المخابرات المركزية الذي يحضر الاجتماعات بصفة استشارية . ولدى المجلس هيئة من المحترفين ، إداريين ، وسكرتيرين ، الذي يعملون تحت إشراف المساعد الخاص للرئيس لشئون الأمن القومي .

ينحصر عمل مجلس الأمن القومي في تقديم النصح للرئيس بخصوص شئون الأمن القومي .

إن عمل مجلس الأمن القومي يكون في نصح الرئيس بخصوص تشكيل وإتمام السياسات الأهلية الخارجية والحربية ، والتي تتعلق بالأمن القومي في الواقع ، فإنها تؤلف « مجلس أمن » للرئيس . يعتمد نفعها في هذا الخصوص كلية على الرئيس ، واعتمد بعض الرؤساء عليه أكثر وفرة بكثير من سواهم .

وكالة المخابرات المركزية :

تأسست عام ١٩٤٧ تحت مجلس الأمن القومي ، تنسق الـ CIA الأنباء الخارجية لأنشطة إدارات الحكومة المختلفة والوكالات بدافع الأمن القومي . يرأس الوكالة مدير ، يحضر بانتظام اجتماعات المجلس ويقدم النصح للمجلس عن شئون الأخبار المتصلة بالأمن القومي . يداوم المدير على إبقاء الرئيس على بينة بأمور المخابرات الهامة من خلال الملخصات الشخصية ووسائل أخرى . علاوة عن دورها في التنسيق ، فإن الـ CIA ، تعلق ، وتقدم المخابرات عن الأمن القومي ، وتنشرها للوكالات والرسامين المناسبين . تقيد عمليات مخابراتها بقانون لأنشطة في بلاد أجنبية . وتنجز أيضا أعمالا أخرى (متصلة بالمخابرات) حسب ما قد يأمر به الرئيس ومجلس الأمن القومي .

المجلس الأهلي :

يتكوّن المجلس الأهلي من الرئيس ، نائب الرئيس ، رؤساء جميع الإدارات التنفيذية فيما عدا الخارجية والدفاع ، مدير مكتب الإدارة والميزانية ، رئيس مجلس المرشدين الاقتصاديين ، وغيرهم من الموظفين الذين قد يعينهم الرئيس . ومثل مثيله الأهلي للمجلس القومي للأمن ، فإنه يقدر الحاجات الأهلية للأمة ، يوفق أوليات المؤسسة الأهلية ، يقدم

سياسة النصح للرئيس عن ضغط المسائل الأهلية ، ويفحص السياسات المتعلقة بالبرامج الجارية تنفيذها . ويقوم مساعد الرئيس للشئون الأهلية بدور مدير المجلس التنفيذي .

مجلس المستشارين الاقتصاديين :

يتكون هذا المجلس من ثلاثة أعضاء يعينهم الرئيس بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته . تنحصر واجباته الأساسية في تحليل الاقتصاد القومي في قطاعاته المختلفة ويقدم النصح للرئيس عن التطورات الاقتصادية ، ليقرر البرامج الاقتصادية وسياسات الحكومة الفيدرالية ، يقرر للرئيس سياسات النمو الاقتصادي والاستقرار ، ويعد التقارير الاقتصادية للرئيس ليقدمها للكونجرس .

مجالس ومكاتب أخرى :

فضلا عما سبق ذكره ، أدرج المكتب التنفيذي في يناير ١٩٧٧ ، أيضا ، المجلس المختص بسياسة الاقتصاد الدولي ، المجلس المختص بالنوعية البيئية ، مجلس الأجور واستقرار السعر ، مجلس موارد الطاقة ، مجلس الملكية الفيدرالية ، مكتب النائب الخاص لمفاوضات التجارة ، مكتب المواصلات البعيدة ، مكتب سياسة إساءة استخدام العقاقير ، ومكتب السياسة الفنية والتقنية .

الإدارات التنفيذية

تتكون الإدارة من وحدة عظيمة لمنظمة إدارية شديدة حول مجال مستقل لنشاط حكومي . تعتبر الوحدة التقليدية ينفذ من خلالها لب الإدارة الفيدرالية . تستخدم وكالات سلطات ، إدارات ، مجالس ، لجان ، شركات ، وكيانات تنظيمية أخرى للجديد ، التجريبي ، وأعمال الطوارئ وللأنشطة العادية التي لا تحتاج لرعاية رئاسية . في يناير ١٩٧٧ ، من المجموع البالغ ٢,٨ مليون عامل مدني في الفرع التنفيذي ، كان حوالي ١,٥ مليون عامل في الإدارات التنفيذية .

يدعى رئيس الإدارة عادة بلقب وزير ، ولو أن هذا غير صحيح بصراحة بالنسبة للمدعى العمومي . في إدارة الشؤون المصلحية ، فإن لدى السكرتير معونة الوكيل أو العديد من السكرتيرين المساعدين ، الذين يتم تعيينهم بواسطة الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ ونصيحته . حوالي أربعة أخماس المكتب ورؤساء المكتب ، الذي يعرف «بالإدارة المتوسطة» يكونون من المهنيين .

تنقسم الإدارة إلى عدد من الأقسام - خدمات ، مأموريات ، مكاتب وأقسام - والأقسام الكبرى بدورها تنقسم إلى وحدات أصغر . لدى جميع الإدارات فيما عدا الإدارة

الخارجية مكاتب إقليمية لإدارة عمل عمالها في الميدان ، الذين يمثلون إجمالاً ٩٠ ٪ من حملة عدد العمال المدنيين في الحكومة الفيدرالية ، إن الوحدات الجغرافية المؤسس عليها الخدمات الميدانية تتباين للغاية من إدارة لأخرى ولو أنها تظهر فروقا شاسعة داخل إدارة واحدة ، مع أن العديد من الإدارات وبعض الوكالات الفيدرالية المستقلة قد تبنت تركيب عشر مناطق كمعيار لضبط برامج منح المعونة التابعة لها ولبرامج معينة أخرى . تم إنشاء ثلاث إدارات - الخارجية ، الخزانة ، والحرب - ومكتب المدعى العمومي في عام ١٧٨٩ . ومن ثم ، أنشئت إدارات تنفيذية أخرى منح رؤساؤها عضوية مجلس الوزراء ، كما هو مبين في الجدول إن عدد الإدارات الذي بلغ اثنتي عشرة في ١٩٦٦ قد خفض إلى أحد عشر في ١٩٧١ عندما حولت إدارة مكتب البريد لشركة حكومية مستقلة ، خدمة بريد الولايات المتحدة - وبإنشاء إدارة الطاقة في ١٩٧٧ ، أصبح مجموع عدد الإدارات اثنتي عشرة مرة ثانية .

في الفصل العاشر علقنا على معظم الأعمال المهمة والخدمات التابعة من الإدارات التنفيذية . مع ذلك ، لم تناقش بعض الأعمال الهامة لإدارات الخزانة ، العدل ، والطاقة لعدم اتصالها مباشرة بالموضوعات التي يغطيها هذا الفصل . في الفقرات التالية سنعرف هذه الوظائف .

إدارة الخزانة :

يوجه القسانون الصادر في ١٧٨٩ ، الذي أنشئت بموجبه وزارة الخزانة ، وزير الخزانة يقدم تقريره مباشرة للكونجرس عن وضع المالية القومية . تصور الكسندر هاملتون ، أول وزير للخزانة ، على أنه الصلة بين الكونجرس والرئيس . مع ذلك ، فقد رفض الكونجرس أن يسمح لوزير الخزانة أن يمثل على منصبه ، وعلى الفور شكل لجانا من أعضائه للنظر في التشريع المسالي . ونتيجة لذلك ، فإن وزير الخزانة لم يحز مركز زعامة في السياسة المالية يمكن مقارنته بنظيره البريطاني حامل أختام الملك . إن مكتب الميزانية ، تحت الإدارة المباشرة للرئيس منذ إنشائه في عام ١٩٢١ ، قد فصل تماما عن إداره الخزانة في ١٩٣٩ ونقل إلى المكتب التنفيذي للرئيس .

تنحصر المسئولية الأولية لإدارة الخزانة في تنفيذ أعمال الحكومة القومية ، تهيمن خدمة الدخل الداخلية ، بفروع مكاتبها المنتشرة في طول البلاد وعرضها ، على جمع الضرائب على الدخل وجباية الضرائب الفيدرالية الداخلية الأخرى . مكتب الحفر والطبع يرسم ويطبع أوراق النقد ، سندات الحكومة ، وطوابع البريد .

يضرب مكتب صك النقود العملة المعدنية . تقع دور صك النقود في فيلادلفيا وبنفر : يتولى مكتب الرسوم الجمركية فرض الضرائب وتحصيل رسوم الدخل ويحاول منع التهريب : يقوم مكتب مراقب العملة بأعمال هامة متعلقة بتنظيم ، عمل ، وتصفية حسابات البنوك القومية .

جدول الإدارات التنفيذية الحاضرة

| إدارة | تاريخ الرتبة في المجلس |
|-------------------------------------|------------------------|
| الخارجية | ١٧٨٩ |
| الخزانة | ١٧٨٩ |
| الداخلية | ١٨٤٩ |
| العدل | ١٨٧٠ |
| الزراعة | ١٨٨٩ |
| التجارة | ١٩١٣ |
| للعمل | ١٩١٣ |
| الدفاع | ١٩٤٩ |
| للصحة ، التعليم ، الشؤون الاجتماعية | ١٩٥٣ |
| الإسكان وتطوير الريف | ١٩٦٣ |
| النقل | ١٩٦٦ |
| الطاقة | ١٩٧٧ |

إدارة العدل :

أنشئ مكتب المدعى العموى في ١٧٨٩ وكان هذا الموظف العموى عضوا في مجلس وزراء الرئيس منذ بدايته : لكن لم يصبح العمل بمكتب المدعى العموى جد متمتع للدرجة حفزت الكونجرس لإنشاء إدارة للعدل . يقدم النائب العموى ، كرئيس للإدارة ، الآراء القانونية للرئيس ولرؤساء الإدارات التنفيذية والوكالات التنفيذية . ومعظم هذه الآراء لا تناضلها المحاكم ، وعليه تعتبر نهائية . إن آراء النائب العموى المنشورة لها أثر يستحق الاعتبار وإن لم يكن نهائيا على أى حال ، على التفسير القضائى للقوانين . وقد يظهر النائب العموى في قضية ذات أهمية غير عادية تكون الحكومة فيها طرفا ، أمام المحكمة العليا : مع ذلك ، يكون الاجراء العادى لوكيل القضايا العام أن يمثل الحكومة في مثل هذه القضايا . وتشرف إدارة العدل على محامى المنطقة ومارشالات المناطق القضائية المتعددة :

فضلا عن فرض الأنشطة القانونية السابق ذكرها في هذا الفصل تؤدي إداره العدل الأعمال المهمة التالية :

١ - تحقق وتحاكم القضايا الناتجة عن الانتهاكات والقوانين للترسات الاحتكارية الفيدرالية تعالج المنازعات في المناطق الفيدرالية ومحاكم الاستئناف المتعلقة بقوانين معينة تقيمها الوكالات التنظيمية الفيدرالية .

٢ - تمثل الحكومة الفيدرالية في جميع أنواع القضايا المدنية وإجراءاتها ، وفي القضايا المدنية والجنائية الناتجة عن قوانين الدخول الداخلي .

٣ - تفرض جميع القوانين الفيدرالية التي تؤثر على الحقوق المدنية ، وتعاون المجتمعات والأفراد على تسوية المنازعات المتعلقة بالممارسات التمييزية المبنية على اللون ، الجنس الأصل القومي .

إدارة الطاقة :

استجابة لاقتراح من الرئيس كارتر ، أسس الكونجرس في أغسطس ١٩٧٧ إدارة للطاقة لتسيير أعمال فيدرالية وبرامج تتصل بأمور الطاقة كانت تنفذها سابقا إدارة الطاقة الفيدرالية ، إدارة أبحاث الطاقة الفيدرالية وتطويرها ، إدارة أبحاث الطاقة وتطويرها ، ولجنة القوى الفيدرالية . كما حولت لإدارة الطاقة أعمالا معينة متعلقة بالطاقة لعدة إدارات أخرى ووكالات . تتشاور إدارة الطاقة مع إدارات ووكالات فيدرالية ذات اهتمام مشترك لصياغة وإنجاز سياسة قومية وبحث مشاكل الطاقة قصيرة - متوسطة - وطويلة الأجل .

تتضمن أنشطة الإدارة أعمالا أخرى مهمة تتصل بالإدارة بجميع أشكالها لإنتاج الطاقة واستخدامها . إجراءات موارد الطاقة على أراض فيدرالية ؛ بحث جميع أوجه الطاقة الشمسية ، الحرارة الأرضية ، إعادة الدورة ، ولدورات الوقود الحفري وموارد الطاقة النووية ؛ جمع ، تحليل ، ونشر المعلومات والأخبار المختصة ببرامج الأمة المختلفة وأنشطتها إدماج أهداف وقاية البيئة القومية في برامج الطاقة ؛ بعض أوجه الأمن القومي لبرامج الأسلحة الذرية ؛ إدارة وتصريف المواد الذرية المتخلفة ؛ التعاون مع حكومات الولاية والمحلية في شئون الطاقة القومية ؛ تأكيد المنافسة بين الأطراف المشتبكة في تزويد الطاقة والوقود ؛ تنمية اهتمامات المستهلكين بتقديم إمداد كاف من الطاقة يركن إليه بتكاليف معقولة ؛ ووقاية الطاقة .

تثبيت الأسعار وغيرها من الأعمال التنظيمية التي تنجزها لجنة تنظيم الطاقة الفيدرالية ،

المكونة من خمسة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية بمشاورة مجلس الشيوخ وموافقته ومع أن هذه اللجنة في داخل إدارة للطاقة فإن أعضاءها وعمالها لا يكونون مسئولين لأى موظف عامل ، أو وكيل لأى طرف آخر من الإدارة . قد يقترح سكرتير الإدارة قواعد وبيانات للسياسة العامة عن أمور تؤثر في أعمال تدخل في نطاق سلطة اللجنة التشريعية ، لكن أعمال اللجنة فيما يختص بهذه الاقتراحات تنحصر في الرقابة تحت الظروف العادية . في الظروف الطارئة لتجاهل الأهمية القومية ، قد يوجه الرئيس السكرتير بتحمل المسئولية المفردة لإعلان القوانين ، لكن مثل هذه القوانين يجب عرضها على الكونجرس .

الوكالات المستقلة

تدعى الوكالات الخارجة عن الائتلى عشرة إدارة تنفيذية «وكالات مستقلة» . في يناير ١٩٧٧ ، كان هناك أكثر من سبعين وكالة كان الكثير منها لجانا ، مجالس إدارة ، مأموريات أو سلطات ، ولديها مهمات محدودة وموظفون محدودون . الكثير منها لديها مهمات مهمة وتستخدم أعدادا كبيرة نسبيا من الأفراد . ولدى العديد منها عمال أكثر من بعض الإدارات التنفيذية ، وإحداها ، خدمة بريد الولايات المتحدة تمتلك عمالا أكثر من أية إدارة بخلاف إدارة الدفاع .

لاحظنا في مناقشتنا للأعمال القومية والخدمات عمل العديد من الوكالات المستقلة : يجب إثبات أنشطة معينة لواحدة من هذه الوكالات لأهميتها البالغة للإدارة العامة للحكومة الفيدرالية . تساند الإدارة العامة للخدمات عمل جميع الإدارات الفيدرالية والوكالات من خلال مثل هذه الأنشطة كمثل : إنشاء المباني الفيدرالية وصيانتها ، إدارة عقار الحكومة وبياناته ، تدبير الامدادات والمهمات وتوزيعها ، إدارة وتنسيق جمع المعلومات عن الموارد الحكومية وتوزيعها على نطاق واسع ، عمل وصيانة نظام اتصال عن بعد شامل لاستخدام الإدارات والوكالات الفيدرالية :

على عكس رؤساء الإدارات الذين يكونون جميعا أعضاء في إحدى اللجان أو المجالس التى فى مستوى مجلس الوزراء وتتمتع باتصال مباشر بالرئيس أحيانا على الأقل ، فرؤساء معظم الوكالات الفيدرالية لهم اتصال شخصى قليل بالرئيس . ويتحتم على معظمهم العمل مع أحد مساعدى الرئيس أو أحد أعضاء هيئة البيت الأبيض — على الرغم من ذلك فإن معظم الوكالات الفيدرالية تعتبر مسئولة قبل الرئيس عن أنشطتها ، ويكون الاصطلاح «وكالة مستقلة» مضللا نوعا ما . لأنها مستقلة فقط لعدم تبعيتها لأحد الإدارات التنفيذية . ومع ذلك يوجد للعديد من الوكالات المستقلة إلى حد كبير عن سيطرة الرئيس أو الكونجرس

ويشار لهذه الوكالات عادة « باللجان التنظيمية المستقلة » الخوذة سلطات تنظيمية فائقة على
على الشئون الاقتصادية .

اللجان التنظيمية المستقلة :

تطور التنظيم الحكومي للصناعة ببطء في الولايات المتحدة ، ولاشك أنه مادام
المشروع الخاص على الأكثر من الأعمال الصغيرة الذي يدار على مقياس محلي وفي ظروف
المنافسة الحرة ، فقد قلت الحاجة للتدخل الحكومي . واتخذت علاقة الحكومة بالعمل على
العموم شكل التعصيد ، مثل تعريفات الحماية ومنح القرض العام وموارد بناء القنوات
والسكك الحديدية .

في النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، مع ذلك ، تحرك التصنيع بسرعة مذهلة إذ
مكنت نظم المواصلات والنقل المناسبة رجال الأعمال من استغلال أسواق أوسع . واضطر
المشروع الصغير الممتلك محليا لمنافسة الشركة العملاقة ، التي يمتلكها الآلاف من حملة
السندات لم يعرفوا سوى القليل سواء عن المشروع الذي يساهمون فيه بأموالهم أو سياسات
المشرفين على إدارته . تركزت السلطة المالية والصناعية في أيدي قليلة نسبيا من السكان ،
واتجه العمل الكبير لكي يصبح احتكاريًا . إن التخلص من المنافسة الذي لا يرحم ، رشوة
الموظفين الرسميين ، واستغلال العمال كانت جميعها منتشرة .

الحاجة لقانون :

كان العمال ، الفلاحون ، صغار رجال الأعمال ، والمستهلكون تحت رحمة من
يتحكمون في الصناعة . وجاء منهم طلبات تدعو الحكومة أن تتدخل !. في غياب تشريع من
الكونجرس ، فقد عملت محاولات في البداية من قبل مجالس الولايات التشريعية لإجراء
تشريع . بحلول ١٨٨٦ أجازت ثمان وعشرون ولاية من الولايات الثماني والثلاثين
الموجودة عندئذ تشريعا لمكافحة الفئات المميزة ومساوي أخرى للسكك الحديدية . لاقت
محاولات الولايات للتنظيم مصاعب خطيرة في ١٨٨٦ عندما قضت محكمة الولايات المتحدة
العليا بأن محاولة مجلس تشريع الولاية لتنظيم أجور السكك الحديدية تعتبر انتهاكا لسلطة
الكونجرس في التجارة ، مع أن الكونجرس لم يشرع أية قوانين عن الموضوع . عقب
هذا القرار ، أجبر طلب الجمهور الكونجرس على أن يتخلى عن سياسة عدم التدخل
وينظم السكك الحديدية .

بواعث اللجان :

أنشئت لجنة المتاجرة بين الولايات في ١٨٨٧. من ثم، كونت ثمان لجان تنظيمية أخرى، مجالس، ووكالات. ومن بين الأسباب المؤدية لذلك كان إلحاح الشعب لخدمات حكومية موسعة، قلة الوقت والمعرفة الفنية من جانب الكونجرس، والحاجة لحسن التقدير في تطبيق السياسة العامة على الحالات الفردية. في كثير من الموضوعات المعقدة للتشريع الحديث، لم يكن بمقدور الكونجرس إلا أن يقرر سياسة عامة وينتدب لها وكالة متخصصة، ويملاها بموظفين محترفين، سلطة عمل القوانين والنظم الضرورية لتنفيذ السياسة العامة. وهكذا وصف الكونجرس بأن الأجور المفروضة للانتقال في المتاجرة بين الولايات سوف تكون «عادلة ومعقولة»، ووضع سلطة واسعة في يد لجنة المتاجرة بين الولايات لإنفاذ هذه السياسة. بالمثل فوضت لجنة التجارة الفيدرالية «لمنع الطرق الظالمة للمنافسة في التجارة والأعمال الجائرة أو الاحتيالية في التجارة»؛ لجنة المواصلات الفيدرالية، والتي تعمل في ضوء «راحة الشعب، مصلحته، الضرورة». تكون مخولة بإصدار التراخيص لمحطات الراديو، تصنيف المحطات، تقرير الخدمات التي تقدمها كل محطة حسب درجتها، الموجات المعينة، وعلى العموم «لعمل قوانين ليست مخالفة للقانون كما تعتبرها ضرورية» لتنظيم الاتصال بالسلك والراديو: يكون النشاط الخاص في معظم الأمور الاقتصادية منظمًا بموجب لجنة تنظيمية أو أكثر.

نحول الكونجرس سلطة في أمور تنظيمية هامة في لجان أو مجالس بدلا من مديرين مفردين. تتكون ست من اللجان التسع القائمة من خمسة أعضاء لكل منها، ويبلغ أعضاء لجنة المتاجرة بين الولايات أحد عشر عضوا. وتتراوح مدة بقاء العضو في اللجان المختلفة من أربعة الى أربعة عشر عاما. عادة، تراجع الفترات بحيث تكون انتهاء فترة عضو واحد فقط من اللجنة ينتهي في أي سنة واحدة. يعتبر الأعضاء «مستقلين» بموجب أسباب حددها الكونجرس. في معظم الحالات يشترط القانون المكون للجان بأنه لن يكون أكثر من أكثرية بسيطة من الأعضاء سيكونون أعضاء في نفس الحزب السياسي.



الفصل الثالث عشر

الكونجرس

تقرر الكلمات الافتتاحية للمادة الأولى من الدستور أن « جماع السلطة التشريعية الممنوحة في هذا ستكون مقررة في كونجرس » ومن الأمور التي لها مغزاها أن الفلاحين قد وضعوا للمجلس التشريعي نصوص المادة الأولى التي تعتبر أطول من المواد الست الأخرى مجتمعة فقد تصوروا الكونجرس كأداة حال مركزية في الحكومة القومية فقلده السلطة العظمى . في نقل السلطة والنفوذ على مر السنين بين فروع الحكومة الثلاثة ، فتضخم التنفيذى والقضائى ليمارسا مجالا من السيطرة أكبر نسبيا مما كان مقررا لهما في الأصل ؛ ولكن يبقى « الكونجرس في أعين الكثيرين » أفضل أمل دنيوى لحكومة نيابية .

في العقود الحديثة ، كانت المبادأة في تشكيل معظم التشريعات الرئيسية تأتي على الأكثر من رئيس الجمهورية ، لكن رفض الكونجرس لبعض المقترحات والتعديلات والمصادقة على سواها هو ما أضفى الشرعية على سلطة الحكومة بموجب نظريتنا عن حكومة نيابية . اعتبر جون ستيوارت ميل أن « الحلقة الصائبة لاجتماع نيابى تكون في مراقبة وتقييد الحكومة » وهذا عمل مازال الكونجرس يمارسه باستقلال ملحوظ . إن كونجرس الولايات المتحدة لم ينزل قط من عملياته لمركز يماثل مجلس اللوردات الانجليزى . لا يعمل الكونجرس بحرفية نظام الحزب الذى يرأسه الرئيس التنفيذى . إنه يراجع التشريع المقترح يدخل تغيرات ، ويقارن بين الفرعين التنفيذى والقضائى للحكومة بطريقة لها معناها .

تكوين الكونجرس

يعتبر كونجرس الولايات المتحدة هيئة ذات مجلسين تشريعيين ، مكون من مجلس النواب والشيوخ . ويحدد الدستور تكوين مجلس الشيوخ في النص على شيخين من كل ولاية . يكون تحديد تشكيل المجلس بموجب قانون من الكونجرس . في الكونجرس الخامس والتسعين المجتمع في ٣ يناير ١٩٧٧ ، كان يوجد بالمجلس ٦١٨ رجلا و ١٧ امرأة ، كان جميع السبع عشرة امرأة في المجلس . كان بالمجلس ستة عشر من السود وواحد في مجلس الشيوخ . يكون أكثر أعضاء الكونجرس من المحامين طبقاً للأصل ، رجال أعمال تنفيذيين ،

المعلمين ، وفلاحين . وقد لعب المحامون على الأخص دورا بارزا على الدوام في الكونجرس والسياسات الأمريكية على العموم . في الكونجرس الخامس والتسعين ، كان المحامون المجموعة الأكبر بكثير بعدد ٢٩١ عضو كونجرس يحملون درجات قانون عالية . وكانت هناك ظاهرتان بارزتان للكونجرس الخامس والتسعين .

١ - صغر سن الأعضاء النسبي .

٢ - عدد الأعضاء الجدد .

كان متوسط عمر أعضاء المجلس ٤٦,٨ فأقل بينما كان متوسط العمر في الكونجرس الرابع والتسعين حوالي ٤٩,٨ تقريباً، والأصغر من أى مجلس منذ الحرب العالمية الثانية . هبط متوسط عمر أعضاء مجلس شيوخ الولايات المتحدة في الكونجرس الخامس والتسعين إلى ٥٤ و ٥٥ من ٥٥ و ٥٥ في الرابع والتسعين . كان فرق العمر في المجلس ٢٧ إلى ٧٧ ؛ في مجلس الشيوخ ٣٤ إلى ٨٠ . أتت انتخابات ١٩٧٦ بعدد كبير يفوق العادة من الأعضاء للكونجرس بعدد ٧٦ عضواً جديداً في المجلس وثمانية عشر في مجلس الشيوخ .

مجلس الشيوخ

عدد الأعضاء :

يتكون مجلس الشيوخ من ١٠٠ عضو ، أعني ، عضوين من كل ولاية من الولايات الخمسين . ولو أنه ليس أمراً ديمقراطياً إذا أخذنا في الاعتبار الاعداد وحدها لتقرير التمثيل المعادل لولايات تنباين باتساع فائق في عدد السكان مثل كاليفورنيا (عدد السكان ٢١,١٣٣,٠٠٠) وألاسكا (٣٨٢,٠٠٠)

مدة الأعضاء وأهليتهم

تكون فترة عضوية الشيوخ ست سنوات ، وتتعاقب المدد بحيث ينتهي ثلث الأعضاء كل سنتين - من ثم فإن وصف مجلس الشيوخ على أنه « هيئة مستمرة » كانت مجالس الولايات التشريعية تنتخب الشيوخ ، ولكن التعديل السابع عشر ، الذي أجاز في ١٩١٣ ، نص على الانتخاب الشعبي . ينص الدستور على أنه « لن ينتخب أى فرد لمنصب الشيوخ ما لم يبلغ سن الثلاثين عاماً ، وكان مواطناً في الولايات المتحدة لمدة تسع سنوات ، والذي سوف لا يكون ، عند انتخابه مقيماً في هذه الولاية التي سيُنتخب عنها ، كما يحتوى على النص - الانكارى الذي يقرر « لا يعين أى نائب أو شيخ خلال وقت انتخابه ، في أى وظيفة مدنية بموجب سلطة الولايات المتحدة ، التي سوف تكون قد أوجدت ، أو

الايادات التي من أجلها تكون الزيادة خلال مثل هذا الوقت ، وسوف لا يكون أى شخص يتولى أية وظيفة فى الولايات المتحدة ، عضواً فى أى من المجلسين خلال استمراره فى الوظيفة .

مجلس النواب

عدد وتخصيص الأعضاء :

يتكون المجلس من ٤٣٥ عضواً محصية بين الولايات حسب تعدادها . لا يحدد الدستور عدد النواب ولكنه يذكر فقط « سوف لا يزيد عدد النواب عن واحد لكل ثلاثين ألفاً ، لكن سوف يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل » ، تحدد عدد النواب بعدد ١٠٦ بعد إحصاء ١٧٩٠ ، و ١٤٢ بعد إحصاء ١٨٠٠ ، و ١٨٦ بعد إحصاء ١٨١٠ ، وهكذا زاد باستمرار إلى أن بلغ ٤٣٥ بموجب قانون من الكونجرس فى ١٩١١ . كان الكونجرس غير راغب فى إضافة زيادة حجم مجلس النواب . وقد حرمت الولايات التى زادت بمعدل أكبر فى السكان لعقد كامل حقهم الكامل فى التمثيل فى كلا المجلسين والهيئة الانتخابية .

للتأكد من عدم تكرار الفشل فى تخصيص التمثيل ، أجاز الكونجرس فى ١٩٢٩ قانوناً يرخص بالتخصيص المستقبل بواسطة الرئيس على أساس الأرقام المقدمة من مكتب الإحصاء . وقد تحدد عدد أعضاء المجلس بصفة دائمة عند ٤٣٥ ، وقد طلب من الرئيس أن يقدم لأول اجتماع للكونجرس بعد كل إحصاء عقدي جدولاً يبين سكان كل ولاية وعدد النواب المخول لكل منها ، إن التمثيل بموجب التخصيص الجديد من قبل الرئيس يعتبر نافذ المفعول فى الكونجرس اللاحق ما لم يستنبت الكونجرس بنفسه فى خلال سنتين يوماً من تقديمه ويتبنى تخصيصاً مختلفاً .

المدة والأهلية :

تكون مدة النواب سنتين . والانتخاب الشعبى يعتبر الوسيلة الوحيدة التى بموجبها قد يصبح الشخص نائباً . إذا حدثت وظيفة خالية فى مجلس الشيوخ ، فيمكن لمحافظة الولاية أن يعمل تعييناً مؤقتاً للملئ ، لكن إذا حدث خلو فى تمثيل أى ولاية فى مجلس النواب ، فإن بمقدور المحافظ أن يصدر دعوات انتخابية لملء الفراغ . ترك الدستور أمر عقد الانتخابات للنواب للمجالس التشريعية للولايات ، لكن الكونجرس خول حق تغيير مثل هذه النظم .

يقرر الدستور « سوف لا يكون شخص نائباً ما لم يبلغ سن الخامسة والعشرين ، وكان مواطناً فى الولايات المتحدة لسبع سنوات ، والذي سوف لا يكون ، عند

انتخابه مقبياً في هذه الدائرة التي سيتم اختياره فيها . ولا يوجد نص قانوني على أن يكون النائب مقبياً في الإقليم الذي سيُنتخب فيه ، ويعتمد هذا الشرط على حكم العادة وحدها . يفضل معظم محرري الجرائد الممارسات الانجليزية الأقل صلابة في هذا الأمر . ينتخب أعضاء البرلمان عادة من مراكز إقامتهم ، لكن السياسي الذي يتمتع بشهرة قومية يكون ، إذا دعت الظروف ، بمقدوره عادة الاستحواز على الانتخاب في دائرة أخرى .

دوائر الكونجرس :

إن سلطة مجلس تشريعي الولاية لتنظيم الدوائر الجغرافية المستخدمة في انتخاب النواب أسوأ من البداية استعمالها من خلال ممارسة يطلق عليها gerrymandering . بموجب هذه الممارسة الملتوية يقسم الحزب المسيطر على مجلس الولاية التشريعي الدوائر بما يتفق ومصلحته ، وكان هذا التقسيم للدوائر يتم بحيث تبدو المعارضة ، وكأنها قوية ومتناسقة في جميع الدوائر ، فلا تقدر على انتخاب عضو كونجرس في أي منها . أو ، إذا بدت هذه الخطة مخوفة بالمخاطر ، فتقسم الدوائر بحيث تحظى المعارضة الحزبية بعدد قليل من الدوائر بأغلبية ساحقة ، تاركة ما تبقى تحت السيطرة المأمونة للحزب الذي كان يشرف على تنظيم الدوائر .

لسنين عدة كان هناك تفاوت شاسع في سكان دوائر الكونجرس ، مرجعه على الأكثر للأعمال الملتوية الموجبة تماماً مثل الأعمال « الملتوية الصامتة » أعني ، فشل المجالس التشريعية للولاية على مدى عقود كثيرة لإعادة تقسيم الولايات . وقد رفضت المحاكم الفيدرالية المعونة الدخيلة من التفاوت المترتب على عدم المساواة في التمثيل على أساس أن المسألة كانت سياسية بالضرورة في نوعها . في عام ١٩٦٤ ، مع ذلك ، حكمت المحكمة العليا بأن مثل هذا الجور في التمثيل كان غير دستوري . قالت المحكمة « بينما قد لا يكون من الممكن رسم دوائر للكونجرس بدقة حسابية ، فإنه لا يوجد عذر يبرر إهمال هدف دستورنا الواضح لجعل التمثيل عادلاً لأعداد متساوية من الناس ، وهو ما يعتبر الهدف الجوهرى لمجلس النواب » .

يسمح لولاية تتلقى زيادة في التمثيل بموجب إعادة التخصيص بانتخاب ممثلها الإضافيين من الولاية بوجه عام — من ثم فإن المصطلح « التمثيل بوجه عام » ؛ وولاية تعاني من نقص في التمثيل وإلى أن يتم تشكيل الدوائر الجديدة ، قد تنتخب جميع ممثلها بوجه عام :

الأجور ، العلاوات ، الامتيازات :

في عام ١٩٧٧ ارتفعت مهالبا أعضاء الكونجرس من ٤٤,٦٠٠ دولار إلى ٥٧,٥٠٠ دولار . قبيل عام ١٩٦٧ قرر الكونجرس قانوناً يتحتم بموجبه أن رفع المهالبا في كلا

المجلسين يتطلب أخذ الأصوات للموافقة عليه : من المتعارف عليه ، فان صرف هذه العللوات لن تتحقق إلى أن يتم انعقاد الكونغرس التالي . قرر قانون صدر في ١٩٦٧ صرف همولة عمل فيدرالية خاصة . بموجب الإجراءات التي أقرها القانون ، إذا لم يرفض أى من المجلسين توصيات زيادة الماهية التي قدمتها اللجنة وأقرها الرئيس ، فان زيادات أعضاء الكونغرس ، القضاة الفيدراليين ، وقة رؤساء الموظفين الفيدراليين تصبح نافذة المفعول . إن الحجم غير العادى لقفزة رواتب أعضاء الكونغرس ، التي تكاد تبلغ ٣٠ ٪ ، والاجراء الجديد لإنجاز قفزة الماهية قد أدت لنقد جسم والتماس أن يطلب من الكونغرس التصويت على أى زيادة أجر مقترحة . يتناول أعضاء الكونغرس زيادات متنوعة واسعة من ضروريات أخرى تتضمن مكافآت لبرالية لمساعدات إدارية وأعمال أخرى ، مستديمة ، سفر ، اتصالات تليفونية طويلة المدى ، إيجار مكتب في دائرتهم أو ولايتهم ، امتيازات بريدية مجانية ، وخدمة طبية مجانية . بعد خدمة خمس سنوات ، يؤهل الأعضاء أيضا لاستحقاق امتيازات تقاعد لبرالية بموجب نظام التقاعد الفيدرالى العام . يعتبر أعضاء كونجرس الولايات المتحدة أعلى المشرعين أجورا في العالم بما فيها نظراؤهم في الأمم الصناعية الغنية في الغرب .

ينص الدستور على أن النواب والشيوخ : — باستثناء الخيانة ، الجرائم الكبرى ، والإخلال بالأمن — سيتميزون بعدم الحجز خلال فترات اجتماعهم في مجالسهم الخاصة بهم ، وفي ذهابهم إليها والعودة منها ، ومن أجل أى خطاب أو مناقشة داخل أى من المجلسين ، وسوف لا يتم استجوابهم في أى مكان آخر . يعتبر النص أشبه ما يكون بمثيل له موجود لإعلان الحقوق الإنجليزية لعام ١٦٨٩ كشمرة للصراع بين الملك والبرلمان . إن ميزة عدم الحجز أثناء انعقادات الكونغرس « وفي الذهاب إلى والعودة من نفس المجلس » لم تكن ذات أهمية واضحة . وقد فسرت المحاكم الفقرة « باستثناء الخيانة ، الجرائم الكبرى والإخلال بالأمن » ، بأنها تتضمن جميع الجرائم القابلة للطعن ؛ من ثم فان الاستثناء ينطبق على الأعمال المدنية فقط . لكن فإنه يكون من الأهمية استحالة نقلهم من واجبه الرئيسى لإعداد السياسة العامة بإجبارهم للعمل في هيئة محلفين أو أن يستدعوا في قضايا مدنية .

إن الرغبة الصادقة لتمكين أعضاء الكونغرس من التعبير عن أنفسهم بحرية في المناقشة تكون واضحة . إن الضمانات الدستورية ضد استجوابهم « في أى مكان آخر » — يعنى ، المحاكم — قد قصد بها حماية الأعضاء من قضايا القذف أو الافتراء التي ربما تنشأ عن ملاحظات تبدي في الكونغرس . بناء على قرار المحكمة العليا ، فان هذه الحصانة تنطبق « على أشياء

تم بصفة عامة في اجتماع المجلس (أو مجلس الشيوخ) من أحد أعضائه بالنسبة للعمل قيد البحث . ولا يتضمن هذا المناقشة الرسمية فقط ، ولكن التقارير أيضاً ، والبيانات ، وإجراءات اللجنة . وهكذا ، مادامت ضمن حدود اللياقة التي تتبع بمقتضى قوانين المجلس ومجلسي الشيوخ ، يتمتع أعضاء الكونجرس بحرية كلام تامة أثناء قيامهم بواجباتهم الرسمية .

المصالح وآداب المهنة :

ازداد تصارع المصلحة العامة للاهتمامات من جانب أعضاء الكونجرس وعمال الكونجرس في ستينيات هذا القرن بعدد من الطوارئ الدرامية . في عام ١٩٦٣ استقال روبرت بيكر ، سكرتير أغلبية مجلس الشيوخ ، عندما رفعت عليه دعوى تهمة باستعمال سلطته للحصول على عقود في مصانع دفاع لمصلحة شركة له فيها مصالح ؛ في ١٩٦٧ رفض المجلس تنصيب آدم كليتون باول D., N. Y. العضو المنتخب ورئيس سابق للجنة التعليم والعمل ، لاحتقار المحكمة في نيويورك وعدم اللياقة ، وفي نفس العام انتقد مجلس الشيوخ واحداً من أعضائه ، توماس ج. رور لتهمة سوء استخدام التبرعات المتعلقة بالمعركة الانتخابية . في ١٩٦٨ تبنى المجلسان قواعد تهدف لتوجيه السلوك الأخلاقي للأعضاء والعاملين ويطلب بتقارير عن دخولهم . مع ذلك ، فقد ظهر أن هذه القواعد كان لها أقل الأثر . فقد كانت الاتهامات بسوء السلوك أكثر عدداً من ذي قبل في ١٩٧٦ وقد أعطيت استقالة النائب وين هيزز دعاية واسعة عندما واجه تحقيقاً يتعلق بما إذا كان قد احتفظ بعشيقه على جدول الرواتب العمومية .

في أوائل ١٩٧٧ أجاز كلا المجلسين قوانين أخلاقية أشد صرامة . يتطلب قانون كل مجلس تقريراً لمعلومية الشعب من كل عضو ومن كل عامل محترف عن أمواله .. يجب أن تتضمن هذه التقارير مصدر الدخل كله ومقداره ، هوية وقيمة جميع المنافع المكتسبة ، وجميع التعاملات في السندات المالية . يحرم على العضو المكاسب من أعمال خارجية تفوق ١٥ ٪ عن ماهية الكونجرس أو من الاحتفاظ بمكتب محاسبة غير رسمي . ممنوع على عضو المجلس قبول أكثر من ٧٥٠ دولاراً كأتعاب لمخاضرة أو مقال ؛ يكون الحد الأقصى للسيناتور ١٠٠٠ دولار فقط .

وقد أجاز في ١٩٧٧ قانون الأخلاقيات كقرار للمجلس ، ومجلس الشيوخ كقرار لمجلس الشيوخ . توجد اختلافات بين النصين . أما مجلس الشيوخ أو النواب فقد يفرض قانونه بمثل هذه الإجراءات كالتوبيخ أو الطرد . هل يمكن تطبيق دستور أخلاقي كقانون يحتوي على عقوبات ممكنة التنفيذ في المحاكم لتكون لها معناها .

التنظيم السرى

مجلس النواب :

تنتهى فترة عضوية جميع أعضاء المجلس فى آن واحد ؛ ومن ثم يجب إحداث تنظيم جديد فى افتتاح كل كونجرس جديد . يدعو كاتب المجلس السابق لانتخاب مجلس جديد للانعقاد لينادى على الأعضاء المنتخبين عن الولايات بالقائمة . يستخدم الكاتب قائمة رتبها من هذه القائمة ويرأس المجلس إلى أن يتم انتخاب الرئيس المخول فى شخص الكاتب بحكم القانون . ويتم الاختيار لهذه الوظيفة الهامة قبل الاجتماع الرسمى للكونجرس بواسطة الحزبين الكبيرين ، وينتخب الشخص المرشح من قبل حزب الأغلبية .

يكون حلف اليمين لشغل المركز تقليديا بالنسبة للرئيس الجديد ، ويتم بواسطة العضو الحاصل على أطول فترة خدمة مستمرة بالمجلس . وبالمثل يقوم الرئيس بتحليف اليمين للأعضاء الآخرين جملة .

مجلس الشيوخ :

لما كان انتخاب ثلث أعضاء المجلس يتم كل عامين ، فعند اجتماع المجلس ، يكون ثلثا الشيوخ حالفين اليمين كأعضاء عند اجتماع المجلس الجديد من قبل ؛ لذلك يكون هناك منظمة عاملة فى ذلك الحين . غالبا يكون ضروريا مجرد أن يحلف الأعضاء الجدد يمين الوظيفة . منذ بداية تاريخنا القومى ، اعتبر مجلس الشيوخ هيئة مستمرة وقواعد تصرفها ثم تناقلها من كونجرس إلى الكونجرس التالى . إن المحاولات الرامية لمناهضة هذا الاجراء الذى يجرى عند افتتاح كل كونجرس جديد خلال العقد الماضى قد باءت بالفشل :

ليست هناك قاعدة معينة يتم اتباعها عند الاعتراض على حق شيخ حديث الانتخاب فى حلف اليمين للوظيفة . والحالات العديدة قد عولجت جميعاً حسب أحقيتها الفردية ؛ أحيانا يسمح للشيخ المنتخب بحلف اليمين ويشغل مقعده فى غضون تحقيق ؛ فى حالات أخرى فعليه أن « ينتحى جانبا » فى أثناء التحقيق .

الرئيس وموظفو المجلس الآخرون :

إن منصب رئيس المجلس يعتبر الأعظم أهمية على الإطلاق فى مجلس النواب . على الأرجح يكون الموظف الذى يرأس اجتماعا يبلغ عدد أعضائه عدة مئات ، ذا أهميته ، ويكون مكتب الرئيس لمجلس النواب كذلك ، ولاشك بموجب السلطة المخولة له بحكم قوانين المجلس وزعلته المعترف بها فى حزبه . وللحقيقة ، فإن سلطته قد خفضتها « ثورة »

قوانين المجلس في ١٩١٠ و ١٩١١ ، وبذلك رفع اسم الرئيس من عضوية لجنة القوانين وجرّد من سلطة تعيين أعضاء اللجان الدائمة ، مع ذلك ظلت مكانته الأكثر تأثيراً في الكونجرس وأحد المراكز الرئيسية في كل الحكومة القومية . إذ يكون مخولاً السلطة ، إلى جوار أشياء أخرى لتقدير الأعضاء الراغبين في ارتقاء منصة المجلس ، لتفسير القوانين الاجرائية وتطبيقها ، يقرر مسائل النظام ، بجدول التشريع من حيث أولوية المتحدثين ، يعين ترتيب التكلم عن التشريع على المنصة ، يعين الأعضاء للجان المختارة والمؤتمرات ، ويحيل اللوائح والمسائل الأخرى على اللجان . في عام ١٩٧٤ ، ازدادت هذه السلطات عندما منح الاجتماع التمهيدى الديموقراطى الرئيس الديموقراطى سلطة التعيين المباشر لجميع الأعضاء الديموقراطيين للجنة القوية للقوانين بالمجلس ، وبصفته رئيس اللجنة الديموقراطية للاجتماع التمهيدى للتوجيه ، فانه يشارك حالياً في تعيين الأعضاء الديموقراطيين للكونجرس في اللجان .

ويقوم الرئيس بدور المتحدث بلسان المجلس الهام وبالنيابة عن حزبه ، ويعتبر التالى لنائب الرئيس في خط خلافة الرئيس . وتستحوذ رئاسة المجلس على زيادة في المرتب وعلاوات . يعتبر جيمس نو كس بولك رئيس المجلس الوحيد الذى أعتلى منصب رئاسة الولايات المتحدة ، لكن لعب هنرى كلاى ، جيمس بلين ، توماس ريد ، جوزيف كانون ، جون جارنر ، سام ريبورن ، وغيرهم من رؤساء المجلس أدواراً حيوية في تاريخنا القومى .

ينتخب المجلس موظفين آخرين منهم : كاتب ، ضابط النظام ، قسيس ، حاجب ، ومأمور بريد . بعكس رئيس المجلس ، فان هؤلاء الموظفين ليسوا أعضاء في المجلس . فضلاً عن ذلك فانه يوجد حوالى العشرين موظفاً صغيراً المعيّنين ، بما فيهم كتبة للقراءة ، كاتب حساب ، صراف ، رئيس الحجاب .

موظفو مجلس الشيوخ :

يؤدى نائب رئيس الولايات المتحدة وظيفة الإشراف ويدعى رئيس مجلس الشيوخ ، لكن مجلس الشيوخ ينتخب رئيساً مؤقتاً ليرأسه في غياب نائب الرئيس . بعكس رئيس مجلس النواب ، فان نائب الرئيس ليس عضواً في الهيئة التى يرأسها ، ويمكنه التصويت فقط لفك عقدة مستعصية . وقد يكون أو لا يكون عضواً في الحزب المسيطر في الكونجرس وحسب المؤلف لا يعتبر زعيم حزبه في مجلس الشيوخ المعترف به .

ينتخب المجلس موظفين آخرين مثل : سكرتير تماثل واجباته أعمال كاتب المجلس ؛ قسيس ، ضابط نظام ، له واجبات أشبه ما تكون بالواجبات المجتمعة لضابط

النظام ، الحاجب ومأمور البريد في مجلس النواب ؛ سكرتير للأغلبية ، الذي يخدم حزب الأغلبية لمائدة التصويت ، يراقب جميع أنشطة مقاعد المجلس (بما في ذلك الإشراف على خدم المجلس) ، يوزع المذكرات والتعديلات على المقاعد ، يتلقى الرسائل من الرئيس ومن مجلس النواب ، ويتعهد استدعاء مؤتمرات الحزب ، وسكرتير للأقلية ، يخدم حزب الأقلية لمائدة التصويت ، ويتعهد استدعاء مؤتمرات الحزب ، وعند غياب سكرتير الأغلبية ، يشرف على أنشطة مقاعد المجلس . لدى مجلس الشيوخ أيضاً عدد من الموظفين الصغار المعيّنين .

قواعد الإجراء :

يمنح الدستور كل مجلس الحق في « تقرير قواعد إجراءاته » . ولأهميتها الفائقة ، فإن التشديد يعطى هنا للقواعد التي تحكم تقييد إيقاف المناقشة في مجلس النواب والشيوخ .

قواعد المجلس :

تكون قواعد المجلس معقدة للغاية ، مكونة من « أشد القواعد ضبطاً ودقة ، والمتوازنة فنياً ، وأعلى القواعد القانونية لأية هيئة برلمانية في العالم » . والناحية الملحوظة لهذه القواعد تكون في تركيز السلطة في أيدي زعماء حزب الأغلبية – أعني ، رئيس المجلس ، أعضاء الأغلبية في لجنة القواعد ، رؤساء اللجان الدائمة ، زعيم مقاعد الأغلبية ، ولجنة توجيه الحزب . « فادونهم ربما تؤكد الأغلبية إرادتها في جميع الأوقات في وجه أعظم معارضة للأقلية شدة وعزماً » .

تحمق قاعدة لمجلس النواب – ترجع إلى عام ١٨٣١ – على العضو أن يشغل أكثر من ساعة في مناقشة أي مسألة . وتكون قاعدة المجلس في إنهاء أي مناقشة « القضية السابقة » . أي عضو يرغب في إنهاء أي مناقشة حول موضوع قد يحرك القضية السابقة . ويقدم رئيس الجلسة الاقتراح كالآتي : « السيد من – يطلب القضية السابقة . كما يوجد الكثيرون الذين يطلبون القضية السابقة ينادون « نعم » ويقول الكثيرون الذين يعارضون « لا » – إذا قدمت أغلبية الأعضاء الموافقة على هذه الحركة ، يترتب على ذلك قطع كافة المناقشة ومطالبة المجلس بتصويت مباشر على المسألة العاجلة التي طلب التصويت بموجبها . مع ذلك ، فإنه يسمح بالكلام لمدة أربعين دقيقة إذا أثبتت القضية السابقة باقتراح سبقت مناقشته .

لجنة القواعد في المجلس :

تكون تسعة أعشار القرارات تقريباً التي يجيزها المجلس ليست خلافية في ماهيتها ، وتعالج بواسطة إجراءات سريعة كالموافقة الإجماعية . إن إجراءات النظر في المسائل

الخلافية ، التي يصل عددها تقريباً مائة في الدورة ، وتحكمها في أكثر من نصفها القرارات الخاصة من لجنة القواعد . تعتبر هذه اللجنة محظوظة ، بخولة الإبلاغ عن القواعد الخاصة في أى وقت والنظر فيها على الفور . تنص قاعدة على الوقت لمباشرة لائحة معينة وطول الزمن المحدد لمناقشتها . إن القواعد التي تبلغ عنها اللجنة يجب تبنيها بأغلبية الأصوات للمجلس عملياً ، تكون أغلبية الأصوات هذه مضمونة بسرعة ، لأن أعضاء لجنة القواعد يكونون من الزعماء أصحاب النفوذ ، على اتصال باتجاه المجلس . قد تحرم القاعدة المغلقة تقديم تعديلات لمشروع قانون معين .

وحقيقة أن مشروع قانون قد أخطرت اللجنة الدائمة عنه ووضع في تقاويم المجلس لا يكون تأكيداً بأن المجلس سيأخذه في الاعتبار . عند تقديم رئيس اللجنة مشروع القرار فقد يلتمس لجنة القواعد لاستماع بمجرد منح قرار معين لمشروع قرار لجنته . وتقرر لجنة القواعد ، مع ذلك ، احتمال منح مثل هذا الأمر .

قواعد مجلس الشيوخ :

إن لدى مجلس الشيوخ نصاً مطبوعاً أقل اتساعاً للقواعد البرلمانية من مجلس النواب . كما يعتد بأعضاء مجلس الشيوخ كأفراد بشكل يفوق أعضاء مجلس النواب ، وبموجب قواعد مجلس الشيوخ تمنح حقوق الأقليات حماية أكبر . تؤكد قاعدة قفل باب المناقشة بأخذ الأصوات في الشيوخ حرية المناقشة مما قد يجعل مجلس الشيوخ أعظم ندوة عامة في العالم . قد يكون من الصعب تأكيد أهمية القاعدة التي تضمن حرية المناقشة . يمكن رئيس جمهورية الولايات المتحدة ، بمعاونة زعماء حزب الأغلبية ، تمرير تشريع عنوة من مجلس النواب بسرعة مذهلة بحيث يتعذر على أعضاء حزب الأقلية ، والأغلبية أيضاً ، في هذا الموضوع ، تفهم ما يجري عمله أو تقديم معارضة فعالة . لا يمكن تحقيق مثل هذه التكتيكات في مجلس الشيوخ حيث حرية المناقشة تقف حجر عثرة في وجه استبداد الحزب ونزعاته نحو الديكتاتورية التنفيذية :

تخدم حرية المناقشة غرضاً مفيداً لإلقاء الضوء على كل جوانب المسائل قيد البحث ، ولكنها تستخدم أحياناً كوسيلة لتعطيل تشريع مقترح أو إحباطه .

يستخدم مصطلح (Fililuster) لوصف التكتيكات المعوقة مثل الطلبات المتكررة على الأعضاء لعدم أو التكلم بتطويل يكون المقصود به عرقلة المشروع المقدم .

وقد هزمت إجراءات عدة هامة ومستحسنة من الأغلبية بواسطة المعوقين . في ١٩٥٧ وضع السيناتور ستروم تيرموند رقماً قياسياً جديداً للقدرة المطولة على الكلام بالتحدث

باستمرار لمدة ٢٤ ساعة و ١٨ دقيقة لمعارضة لائحة حقوق مدنية متوقعة ، في النهاية أجزت قبيل ١٩١٧ لم يكن هناك حد للوقت الذي يناقش فيه سيناتور لائحة قانونية ، وتعتبر قاعدة قفل باب المناقشة المتبناة في تلك السنة (لائحة رقم ٢٢) من الصعب تطبيقها حتى أنها قد استغلت بنجاح في سبع عشرة حالة في العقدين الأخيرين . إن نصوص هذه اللائحة ، كما عدلت في ١٩٧٤ ، تكون كالآتي :

إذا رغب ستة عشر سيناتور في وضع نهاية لمناقشة حول لائحة قانونية ، فقد يوقعون التماسا بهذا الخصوص ويضعونه على منصة رئيس المجلس . بعد مضي يومين يجب على الرئيس أن يقدم لمجلس الشيوخ طلب صوت (نعم) أو (لا) بلا مناقشة للسؤال ، « هل يشعر مجلس الشيوخ أن المناقشة يجب أن تغلق ؟ » ، فإن كانت الإجابة بالموافقة بثلاثة أخماس الأعضاء ، أو ٦٠ صوتاً ، فإن الإجراء المنتظر يصبح عملاً لم يتم لمجلس الشيوخ ويجب التخلص منه قبل مباشرة أى شيء آخر ، من بعد ذلك ، فإن أى سيناتور قد لا يتكلم لأكثر من ساعة واحدة عن لائحة قانونية أو أى تعديل أو استدعاء يتصل بالموضوع . لا استدعاءات مثبطة أو تعديلات تكون صالحة ، أو نقاط من الطراز ، بما فيها المسائل المناسبة ، يمكن أن يقرها رئيس المجلس دون مناقشة . مع أن قاعدة المناداة بالأصوات لغلق المناقشة النافذة المفعول من ١٩٧٤ يجعل من المتيسر إحباط الغلق عما كانت عليه الحال بموجب اللوائح السابقة ، إن التعويق وحتى مجرد التهديد به ، لا يزال مظهراً هاماً للسياق الاجرائي في مجلس الشيوخ .

دورة انعقاد مثالية للمجلس

يجتمع كل من مجلسي الشيوخ والنواب عادة في الساعة ١٢ ظهراً أيام الأسبوع فيما عدا الأحد . (تستغرق ساعات الصباح في العمل المكتبي واجتماعات اللجان) في الساعة ١١،٤٥ قبل الظهر تدق أجراس الانذار في جميع المكاتب وتضاء أنوار صغيرة في ساعات المكاتب . ثلاث دقائق جرس أو أنوار تنذر باجتماع المجلس .

ويدق جرس واحد في الظهر ، ويقف جميع الحاضرين في المجلس ، ويجلس رئيس المجلس في مقعده ، ضابط النظام يرفعان الصولجان على قاعدته ، وينادي الرئيس على القسيس لافتتاح المجلس بصلوة . منذ ١٧٨٩ ، عندما انعقد أول اجتماع ، فإن المجلس لم يفتح قط بدون هذه الصلاة . يستغنى عادة عن التلاوة السابقة للإجراءات اليومية ويبدأ إجراء بموجب قاعدة « الدقيقة الواحدة » . ويلاحظ الرئيس أى عضو يطلب « الموافقة الاجماعية للتحدث للمجلس لدقيقة واحدة » . بمجرد منح هذا الامتياز ، يبدأ عضو بخطبة

قصيرة عن أى موضوع . بناء على طلب ، فانه قد « يعدل ويوسع ملاحظاته » للقيـد ويلـرج ما يـزيد عما يـمكنه قوله فى وقت التـخاطب المـسموح به . فى نـهاية وقت قـاعدة الدقـيقة يـعمل نـصاب الحـاضرين مراراً قبل مـباشرة العـمل اليـومى المـقرر .

فى نـهاية العـمل اليـومى ، يـتقدم زعماء الأغلـبية والأقلية (أحد من يـنوب عنهم) بالـتماسات خاصـة عن أعضـاء مثل السـماح بإضـافة نـبذ إخبارية فى ملحق سـجل الكونـجرس ؛ عندئذ تستدعى « أوامر خاصـة » . بعـد هـذا يـطلب زعيم الأغلـبية أو من يـنوب عنه بتأجيل انعقاد المـجلس . ويـكون هـذا عـادة بين الخامسة والسادسة بعـد الظـهر .

نظام اللجان

يـعتبر نظام اللـجنة جزءاً من التـنظيم الرسمى للكونـجرس ، لكن تستوجب أهميتها النظر لها كموضوع منفصل . يـتم معظـم العـمل فى الكونـجرس بـواسطة اللجان . ومن بين أنواعها المتباينة تعتبر اللجان الدائمة أكثرها أهمية .

اللجان الدائمة :

تكون اللجان الدائمة مستمرة ، سواء لجان المجلس أو مجلس الشيوخ . فى ١٩٧٧ كان هناك اثنان وعشرون لجنة دائمة فى المجلس تتباين فى الحجم من ١٢ إلى ٥٥ ، ومعظمها حوالى ٣٥ عضواً . تقسم معظم هذه اللجان إلى لجان فرعية صغيرة . يـعمل أعضـاء المـجلس إما فى واحدة أو اثنتين من اللجان الدائمة ، فى مجلس الشيوخ كان يوجد ١٩ لجنة دائمة ، معظمها يقل أعضاؤها عن لجان المجلس . لا يخدم السيناتور فى أكثر من ثلاث لجان .

أسماء اللجان :

تشابه أسماء اللجان الدائمة فى المجلسين على العموم . وتسمى لجنة فرض الضريبة باللجنة المالية فى مجلس الشيوخ ولجنة الطرق والموارد فى المجلس . يكون حق التصرف الشرعى للجان المختلفة فى كلا المجلسين موضوعاً معقداً ، غالباً موضوع مناقشة .

تعيينات اللجان :

يـنتخب أعضـاء اللجان الدائمة فى مجلس النواب بالتصويت فى المجلس ، لكن هـذا فى الواقع مجرد تصديق على قوائم اللجان التى تقرر من قبل بـواسطة أداة الحزب . بحكم العادة ، تخصص عضوية اللجان بين الأحزاب تقريباً وفقاً لقوتها النسبية . مثلاً ، إذا كان لأحد الأحزاب ٦٠ ٪ من عضوية المجلس ، فسيكون له عادة خمسة عشر مقعداً فى لجنة قوامها خمسة وعشرون عضواً . وهكذا ينال حزب الأغلبية دائماً أكبر عدد من المقاعد فى كل لجنة ، وأيضاً الرئاسة .

قبيل ١٩٧٤ ، فإن الأعضاء الديمقراطيون للجنة الطرق والموارد بالمجلس المختارين بواسطة المؤتمر الحزبي الديمقراطي للاختيار ، قد خدموا كلجنة على لجان لها سلطة تعيين ديمقراطيين للجان . في عام ١٩٧٤ تحولت السلطة لعمل تعيينات اللجان للجنة السياسة والتوجيه إلى المؤتمر الحزبي الديمقراطي للاختيار ، التي يتربع على مقعد رئاستها رئيس المجلس ويسيطر عليها . مع ذلك ، تعتبر قرارات اللجنة قابلة للتصديق عليها بواسطة المؤتمر الحزبي الديمقراطي للاختيار بأكمله . في عام ١٩٧٤ منح المؤتمر الحزبي الديمقراطي رئيسه سلطة التعيين المباشر لجميع الأعضاء الديمقراطيون للجنة قواعد المجلس الفعالة ، وبذلك تزايدت سلطة الرئيس وتأثيره للغاية .

يختار الجمهوريون في مؤتمر مجلسهم لجنة على اللجان لإنجاز نفس العمل لإقرار التعيينات . تتكون هذه اللجنة من واحد من كل ولاية لديها عضو جمهوري في المجلس ، ولكن صوت كل عضو يوزن بحسب عدد الأعضاء الجمهوريين من ولايته في المجلس .

يستحوز إجراء مماثل لإقرار تعيينات اللجنة في مجلس الشيوخ ، حيث تعتمد التعيينات التي تقرها لجنة الحزب في مؤتمر لكل حزب على حدة . تعلن التعيينات التي تتم على هذا المنوال من فوق مقاعد مجلس الشيوخ بواسطة زعماء الأحزاب . في عمل التعيين ، يحكم كل من الحزبين عادة مبدأ الأقدمية وأرجحية العضو الشخصية . بمجرد التعيين في اللجنة ، يكون بمقدور العضو البقاء فيها كما يشتهي أو تشهى ويستمر في كونه عضوا بالكونجرس .

الوظائف :

تحال جميع اللوائح ومشاريع القوانين المقدمة لأي مجلس للجنة المخولة حق التصرف الشرعي للدراسة . لا يَحتمل تقديم سوى اللوائح التي تتركها اللجنة لقاءات اجتماع الكونجرس للنظر . وهكذا يكون عمل المجلس ومجلس الشيوخ بداية الموافقة ، ربما بعد عمل التعديلات . عدم الموافقة على عمل لجانه المستديمة .

تكون اللجان الدائمة حسنة التجهيز للنظر في اللوائح المقدمة لهم . من خبرة السنين ، يكون لدى العديد من الأعضاء معلومات من مصدرها الأصلي عن الموضوع الذي تغطيه اللائحة . فضلا عن هيئة كتبها ، تكون كل لجنة مخولة لتعيين أعضاء محترفين دائمين قابلين للعزل بأغلبية أصوات اللجنة ، يقدم مكتب المحاسبة العام ، مكتب التقدير التقني . وخدمة الكونجرس للبحث عن حرية الكونجرس - المعونة . تكون الوكالات الحكومية والبنية المقدمة من موظفي الحكومة ، وممثليها من الجماعات التنظيمية ، والمواطنين العسكريين في جلسات الاستماع العمومية مصادر أخرى للمعلومات .

فضلا عن تقديم توصيات عن التشريع ، تستعرض اللجان الدائمة إدارة هذه القوانين وتنفيذها ، أو أجزاء قوانين ، يكون موضوعها داخلا في نطاق السلطة التشريعية لهذه اللجنة .

رؤساء المجالس :

تعتبر رئاسة لجنة كونجرس مركزا له سلطة وسمعة فائقة ، ومكانة يشتهها أعضاء الكونجرس . في هذا المركز ، يمكن رئيس اللجنة التأثير في قدر الوثائق التي تأتي تحت السلطة التشريعية للجنة أو للجنة .

يرأس رئيس اللجنة اجتماعاتها ويفتي في الشئون الإجرائية . يكون تنظيم الأجندة من اختصاصات رئيس اللجنة ، يؤجر ويفضل الموظفين ، يعين اللجان الفرعية ويحيل إليها اللوائح ومشاريع القوانين . في المجلس يتحمل رئيس اللجنة المسئولية الرئيسية عن اللائحة خلال مناقشتها في المجلس ، تخصيص الوقت للمتكلمين عنها ، وفي لجنة المؤتمر .

تمنح الرئاسة بصفة تقليدية ، على أساس الأقدمية . بموجب هذا المبدأ ، غير المقيد في أى شيء كقاعدة رسمية لكن مبنى على العادة ، وينتخب عضو حزب الأغلبية الذى خدم أطول فترة متصلة في لجنة يختار رئيسا لهذه اللجنة ، كانت قاعدة الأقدمية من أعظم النواحي البارزة جدلا للتنظيم في الكونجرس . ولو أن نظام الأقدمية مازال يحكم اختيار رئيس اللجنة على الأكثر ، فإن النظام قد كسر بصورة لها دلالتها ولأول مرة في السنوات الأخيرة ، ولم تعد مسألة آلية أن يصبح عضو حزب الأغلبية الذى يتمتع بأطول فترة من الخدمة المستمرة في لجنة رئيسا لهذه اللجنة . إذ يمكن لعوامل مخالفة للأقدمية أن تؤخذ حاليا في الاعتبار .

تقع المسئولية المطلقة لتعيينات اللجنة واختيار الرؤساء على عاتق المؤتمر الحزبي لاختيار المرشحين أو المؤتمرات في كلا المجلسين . منذ ١٩٧٥ أخرج المؤتمر الديمقراطي للمجلس العديد من رؤساء اللجان واللجان الفرعية الرئيسيين المعروفين بالقوة في الماضي واستبدلهم بأعضاء من ذوى المكانة العالية في حزب الأغلبية . يبيع الجمهوريون بالمجلس انتخاب ذوى المكانة المرموقة بواسطة مؤتمر المجلس الجمهورى . ومن المنتظر أن يرقى العضو الأصغر باللجنة إلى مركز الرئاسة باللجنة إذا حصل حزبه أو حزبها على أغلبية . سابقاً ، كان عضو الأقلية ذو سجل الخدمة الأطول في لجنة يرقى آليا للمنصب التالى للرئيس . يسمح الجمهوريون بمجلس الشيوخ لأعضاء حزبهم في اللجان الدائمة بانتخاب العضو الجمهورى للمركز الذى يلي رئيس اللجنة من حيث المقام . مازال الديمقراطيون بمجلس

الشيوخ يحافظون بدقة على الأقدمية في اختيار الرؤساء والعضو التالي لهم . هكذا ، بينما تكون قاعدة الأقدمية عاملاً أساسياً في اختيار رؤساء اللجان والأعضاء الذين يلونهم ، فقد عدلت القاعدة جوهرياً ولم تعد تعمل آلياً . يقترح بعض المؤيدين لإصلاح الكونجرس كبديل لقاعدة الأقدمية ، عمل دورة تعاقبية لوظائف اللجنة ورياساتها بموجب هذا المخطط ، لن يخدم عضو الكونجرس لفترة تزيد عن وقت محدد ، ست أو ثماني سنوات ، كرئيس لجنة أو عضو للجنة معينة .

لجان أخرى :

يستعمل مجلس الشيوخ والنواب فضلاً عن اللجان الدائمة ثلاثة أنواع أخرى من اللجان : مشتركة . مختارة ، أو خصوصية . ولجان مؤتمر . تتكون اللجان المشتركة من أعضاء من كلا المجلسين ، لم يستخدموا بكثرة .

تعتبر اللجنة المشتركة للطباعة مثلاً لهذا النوع من اللجان . تتكون لجان المؤتمر من عدد قليل من أعضاء كل مجلس تجتمع من أجل التوفيق بين الخلافات التي تعترض إجازة المجلسين لقانون . تعين اللجان المختارة والخصوصية لتنفيذ مهام خاصة ، كالتحقيقات .

تنظيم الحزب

ينتخب معظم أعضاء الكونجرس لكونهم ديمقراطيين أو جمهوريين . ويعتبر الحزب الحاصل على أغلبية الأعضاء حزب الأغلبية في المجلسين والآخر حزب الأقلية . وتتوافر الأغلبية لأحد الحزبين في المجلسين معاً ، ولكن هذا الوضع لا يكون هو الوضع الدائم .

إن ضمان السيطرة على المجلسين معاً ومنصب الرئاسة لحزب واحد يؤدي لتوافق أكبر في الحكومة . التنظيم الذي يدعمه حزبان كبيران له تأثير كبير على حسن سير العمل الرسمي في مجلسي الشيوخ والنواب ، لكن لن تنتج عنه وحدة و « حكومة حزب » مماثلة للحكومة السائدة في إنجلترا .

المؤتمرات واللجان التنظيمية :

يدعى اجتماع جميع أعضاء حزب في مجلس النواب أو الشيوخ مؤتمراً أو لجنة تنظيمية . يعقد مثل هذه المؤتمرات الأعضاء الديمقراطيون والجمهوريون لكل مجلس قبل بضعة أيام عن يوم افتتاح الكونجرس أو في نفس اليوم . وتهدف الانعقادات لترشيح أعضاء الحزب للمناصب الانتخابية في المجلسين ، ولتنظيم الحزب باختيار الزعماء واللجان . بعد ذلك يكون عمل الحزب موكلاً تنفيذه لأولئك الزعماء . تدعى مؤتمرات إضافية خلال

دورة انعقاد الكونجرس للنظر في سياسة الحزب التشريعية . يكون للقرارات التي تصل إليها المؤتمرات عن سياسة الحزب أثر بعيد ، لكنها لا تكون ملزمة للعضو المفرد . يمارس أعضاء الكونجرس رأيا مستقلا في التصويت على التشريع ، وهناك الكثير من التجاوزات لخطط الحزب في كلا المجلسين .

لجان السياسة ، أو التوجيه :

لكل حزب لجنة سياسية ، أو توجيه في كل مجلس . تعتبر هذه اللجان اللجان التنفيذية التي يختارها المؤتمر أو اللجان التنظيمية وتضم بين عضويتها أعظم زعماء الحزب سلطة . تمارس لجان السياسة في مجلس الشيوخ سلطة كبيرة على التشريع ، على الأخص اللجنة السياسية لحزب الأغلبية ، التي تشكل سياسة الحزب . يجول رئيسها ، مع رؤساء اللجان الدائمة ، ترتيب العمل الذي يجب اتباعه داخل مجلس الشيوخ . في المجلس يعمل زعيم الأغلبية ورئيس لجنة الفتوى معا في تخطيط توضيح التشريع لأخذه بعين الاعتبار داخل قاعة المجلس .

زعماء الردهة وحاملو السوط (١)

لكل حزب زعيم ردهة وحامل سوط في كل مجلس . يكون زعيم الردهة لحزب الأغلبية أكثر الأعضاء سلطة في مجلس الشيوخ . وفي مجلس النواب ، يتحتم على زعيم الردهة لحزب الأغلبية أن يعمل بتعاون وثيق مع لجنة القواعد ورئيس المجلس ، ولا يرجح رئيس المجلس في سلطته . في كلا المجلسين يكون لصوت زعيم ردهة الأغلبية وزنه في تقرير إستراتيجية الحزب وفي تخطيط الترتيب الذي يباشر به التشريع . يعمل كل من زعيم الأغلبية وزعيم الأقلية كمتحدث عن حزبه في قاعة المجلس .

ولدى كل زعيم ردهة مساعد يدعى حامل السوط ، ويكون لحامل السوط عدد من المساعدين بالتالي . يعتبر حامل السوط ، العضو بالمجلس الذي يخدم أو تخدم فيه ، همزة وصل لنقل المعلومات ويدقق في معرفة رأى الأعضاء ، يحاول إبقاء الأعضاء متوافقين مع سياسة الحزب ، ويتأكد من وجودهم عندما تقدم إجراءات أو لوائح قانونية للتصويت .

طريق لائحة قانونية عبر الكونجرس

بعد استعراض بناء مجلس النواب والشيوخ وتنظيمهما ، ستقدم الآن طريق لائحة قانونية عبر الكونجرس ، وشرح ما يجري في مراحل الطريق المختلفة .

(١) حامل السوط ، عضو في المجلس تعهد إليه حزبه بتطبيق الأنظمة الحزبية وحمل نواب الحزب على حضور الجلسات الهامة .

الوائح والقرارات :

اللائحة مسودة قانون مقدمة للكونجرس للمصادقة عليها . يكون أسلوب فقرة التصديق :
« ليكن التصديق عليها من قبل مجلسي الشيوخ والنواب لمثل الولايات المتحدة الأمريكية
في الكونجرس المجتمع ، الذي . . . » علاوة على اللوائح ، يجيز الكونجرس قرارات
مشتركة ، وقرارات أحادية المجلس .

يوجد فرق بسيط بين قرار مشترك ولائحة مختلفة عن أسلوب الفقرة المشترعة والأغراض
التي يستعمل كل منها فيها . إن جميع القرارات المشتركة المصدق عليها في حينها من كلا
المجلسين (فيما عدا التعديلات المقترحة للدستور) ترسل للرئيس ، وإذا صادق عليها يكون
لها القوة الكاملة للقانون . وتستعمل مبدئياً في سن الشرائع الخارقة للعادة ، مثل تصحيح خطأ في
قانون تشريعي ، موجود ، أو عمل تخصيص معين لأغراض طارئة . إن القرارات
المتحدة ، المستخدمة على الأكثر للأغراض عن وجهة نظر لاتقدم للرئيس ، وليس لها
عادة قوة القانون . يعبر عن القرارات المشتركة « أقره مجلسا الشيوخ والنواب للولايات
المتحدة الأمريكية في الكونجرس ، الذي ... » إن الأمور التي تخص عمل أي مجلس على
حدة قد يغطيها قرار بسيط ، تمت الموافقة عليه في المجلس المختص فقط .

تقديم لائحة :

يقتضى الدستور بأن تنشأ جميع اللوائح لتحصيل الدخل في مجلس النواب . وكنقطة
بداية سنبداً بتقديم لائحة هناك . أي شخص قد يكتب لائحة - مواطن بسيط ، محام
شركة ، موظف إداري - لكن قد لا يقدمها إلا نائب أو سيناتور . يقيد العضو مقدم
اللائحة اسمه في الصفحة الأولى ، وينعت قانون الكونجرس باسم النائب أو السيناتور الذي قدم
اللائحة التي بموجبها صدر القانون . مثال ذلك . ، قانون شيرمان . قد تنشأ اللوائح في لجنة ،
أحياناً يطلق اسم رئيس اللجنة التي عاجلها ، مثلاً ، قانون تافت هارلي ، أجاز أثناء رئاسة
تافت للجنة العمل في المجلس . بالمثل ، فقد ينال قانون اسما مشهوراً من أسماء عضوين من
نفس المجلس لكن من حزبين مختلفين ، مثلاً ، قانون لاندروم - جريفين للإصلاح ،
برعاية لاندروم (ديمقراطي من جورجيا) وجريفين (جمهوري من ميسوري) كلاهما
أعضاء ، في لجنة التعليم والعمل في ١٩٥٩ . منذ ١٨٩٠ ، أزيلت جميع الرسميات عند
تقديم لائحة في المجلس . وببساطة يوقع النائب باسمه على اللائحة ويضعها على مكتب الكاتب .
لا يعني بالضرورة تقديم العضو لللائحة أن يوقع أو توقع عليها ، تحمل الكثير من اللوائح تأشيرة
« برجاء » التي تعني أن العضو قدم اللائحة بصفة مجاملة .

الإشارة للجنة :

تنحصر مسئولية رئيس المجلس في التحقق أن تنسب اللوائح للجان الدائمة الأصلية .
قد يعتمد مصير بالضرورة على اختيار اللجنة المحالة إليها . بموجب قواعد اللجنة ، لا يمكن ،
عزل اللجنة - أجبرت على كتابة تقرير لائحة - لإلبناء على التماس أمضته أغلبية الأعضاء
كافة ، الشرط الذي قل أن يتحقق . عند الإشارة للجنة . تعطى اللائحة رقما ، مثل .
٥ / ٣٥٣٠ .

عمل اللجنة :

لأن آلاف اللوائح تقدم أثناء انعقاد كل دورة للكونجرس ، فانه يتعذر على الاعضاء
دراسة جميعها . يكون هذا عمل اللجان الدائمة . مع أن أغلبية اللوائح يتم تصنيفها وتهمل ،
والبعض يلقي اعتبارا ذا شأن .

هناك أربعة أشياء يمكن للجنة الدائمة أن تفعلها باللائحة :

- ١ - إخطار المجلس بأن اللائحة ثابتة ، الامر الذي يعنى بأن اللجنة أقرتها حسب كتابتها
في الأصل .
- ٢ - تعديلها بالطريقة التي تراها لائقة .
- ٣ - تقرر إعادة نظر كاملة لللائحة .
- ٤ - حفظها .

بحث المجلس :

تخطر اللجنة المجلس باللوائح التي أجازتها ، فتوضع في القائمة المناسبة . وليس من
الضروري عرضها بالترتيب المثبت في الأجندة . هناك عمل أكثر أهمية ، مثل لوائح
الدخل والتخصيص ، أو تقارير مؤتمرات اللجان ، ولجان القوانين التي تعترض غالبا
الترتيب المنتظم للعمل بالقوانين الخاصة . جميع اللوائح المفروزة للنقود ومعظم اللوائح
ذات الأهمية يتم النظر فيها في لجنة الكل . هذا التدبير القديم لتسهيل العمل يكون في الواقع
اجتماعا غير رسمي للمجلس متحررا من كثير من القواعد العادية من الإجراء . عندما يصوت
المجلس لحل نفسه إلى لجنة الكل ؛ يسلم رئيس المجلس الرئاسة لرئيس خاص يعينه
بنفسه ، يؤلف مائة عضو ، مايرر انعقاد المجلس ، تدار مناقشة التعديلات بموجب قاعدة
الخمسة دقائق ؛ وقد يتحدث العضو أكثر من مرة ، ولايسمح بمناداة الأسماء . وفي هذه
المرحلة تقرأ اللائحة بأكملها (ما لم يستغن عنها بموافقة إجماعية) ويتأكد رأى المجلس في

اللائحة . بعد أن ينتهى نظر لجنة الكل فى الإجراء ثم تصوت للنهوض وتقديم التقرير للمجلس . يستعيد رئيس المجلس كرسىه . ويتولى رئيس الجلسة مكانه أو مكانها أمام مكتب الكاتب ويقول « سيدى الرئيس ، لجنة الكل ... بعد أخذ اللائحة فى الاعتبار (يعطى الرقم والاسم) وجهتنى لرد نفس الشىء مع التعديلات (مع التوصية بأن التعديلات تكون متفقة مع وأن تجاز اللائحة) وقد يناقش المجلس أو يعدل اللوائح المقررة من لجنة الكل ، ما لم تنه المناقشة على الفور كما يحدث غالباً بطلب المسألة السابقة .

صوت المجلس :

بعد انتهاء المناقشة ، يصوت المجلس على اللائحة . قد يكون هذا الصوت مجرد صوت لكن قد يطلب أى عضو صوتاً صاعداً . وقد يطلب خمس الأعضاء الـ « نعم » والـ « لا » : قبيل ١٩٧٣ كانت قراءة الكاتب للكشف مضبغة للوقت . والآن تسجل أصوات أعضاء المجلس أليكترونياً .

نظر الكونجرس :

عندما تمر اللائحة فى المجلس ، ترسل لمجلس الشيوخ . حيث تحال على اللجنة الدائمة المناسبة . على العموم ، فإن تقدم اللائحة عبر مجلس الشيوخ بمائل ما يحدث فى المجلس ، لكن توجد اختلافات عديدة . مثلاً ، لا تستعمل لجنة الكل إلا عند النظر فى المعاهدات ، ليس لدى مجلس الشيوخ نظام بأيام محددة لنظر أنواع معينة من التشريع ؛ ولا يوجد فى مجلس الشيوخ سوى تقويمين فقط : تقويم العمل . الذى يعتبر التقويم العام . والتقويم التنفيذى ، الذى يدرج فيه المعاهدات والتعيينات . لكن السمة المميزة حقاً لإجراء مجلس الشيوخ تتركز فى القاعدة والتقليد الذى يسمح بحرية المناقشة .

لجان المؤتمر :

يجب أن تمر جميع اللوائح فى كلا المجلسين بنفس الكيفية قبل المصادقة عليها كقانون عند موافقة المجلسين على جزء جوهرى من الإجراء التشريعى لكن تبقى خلافات بين ترجمة مجلس الشيوخ والنواب ، فإن الإجراء قد يعرض على لجنة مؤتمر . يعين رئيس كل مجلس بصفة أعضاء (عادة خمسة أعضاء قدامى من المجلس وثلاثة أعضاء من لجنة مجلس الشيوخ) للعمل فى مثل لجنة المؤتمر هذه ، التى يكون هدفها تسوية الاختلافات فى القانون كما أجازه كل من المجلسين . مع أن المتداولين يكونون عادة أحراراً فى اقتراح أية تسوية للأمور المختلف عليها ، فقد لا يغيرون أى شىء اتفق عليه المجلسان . ويقدم القانون حسب ما اتفقت عليه لجنة المؤتمر للمجلسين اللذين قد يقبلانه أو يرفضانه .

المراحل النهائية :

بعد مرور لائحة من كلا المجلسين ، تدرج (تطبع على البرشيات) بأمر المجلس الذي أنشأها . ثم تفحصها لجنة إدارة المجلس ولجنة الشيوخ للقواعد والإدارة للتأكد من تصحيح الأخطاء . ويجب على رئيس كل من اللجنتين إقرارها . ويوقع رئيس المجلس اللائحة المدرجة ، سواء كانت لائحة لمجلس النواب أو الشيوخ . ثم بعد ذلك ترسل اللائحة لمجلس الشيوخ للإمضاء من رئيس الجلسة . في النهاية ، يرفع اللائحة لرئيس جمهورية الولايات المتحدة ، رئيس لجنة إدارة المجلس إذا نشأت اللائحة في المجلس ، أو رئيس لجنة الشيوخ للقواعد والإدارة إذا كانت لائحة شيوخ .

عمل الرئيس :

قد يوقع الرئيس على اللائحة إذا أراد، وفي هذه الحالة تصبح قانوناً. وإذا لم يفعل شيئاً بخصوص اللائحة ، بعد عشرة أيام (باستثناء الآحاد) تصبح قانوناً بدون إمضاءه ، مادام الكونجرس منعقدًا . وقد يرفض الرئيس اللائحة كلية (فيتو) ، أعني ، يعيدها للمجلس الذي أنشأها دون توقيعه وبعبارة تشرح معارضته . وبعد توصية المجلس ، إذا وافق هذا المجلس على اللائحة بثلاثي الأصوات ، فإنها ترسل للمجلس الآخر للنظر ، فإذا وافق عليها ثلثا الأعضاء هناك ، تصبح قانوناً دون إمضاء الرئيس . وبفشل اللائحة في الحصول على ثلثي أصوات أى مجلس ، تصبح اللائحة ميتة . ويكون أمام الرئيس سبيل آخر مفتوح : فقد يخضعها « لفيتو الجيب » . ويتم هذا عندما يكون دور انعقاد الكونجرس مقارباً لنهايته . إذا تأجل الكونجرس قبل مضي عشرة أيام من تلقى الرئيس اللائحة ، فإنها لن تصبح قانوناً بدون إمضاءه .



الفصل الرابع عشر المحاكم

يعتبر المركز الذى تحتله السلطة القضائية أبرز ناحية فى النظام السياسى الأمريكى وعلى الأخص محكمة الولايات المتحدة العليا . لاتنفرد السلطة القضائية للمحاكم بأمرىكا بالفصل فى دستورية قوانين فروع الحكومة التنفيذية والدستورية ، من الناحية النظرية ، لكن مدى ممارسة هذه النظرية يعتبر أمريكيا بحثا . تلعب المحكمة العليا حاليا دورا رئيسيا فى تشكيل السياسة العامة . فهى تمارس هذا الدور الرفيع الشأن تحت ستار تفسير الدستور ، لكن مراسم الرداء تكاد تبلى وتوارى التراب . حتى رجل الشارع يعرف أن العموميات الغامضة فى الدستور مثل « إعلان دعوى الاستحقاق » و « الحماية العادلة » تعنى على الأكثر ما يقول القضاة أنها تعنيه .

إعادة النظر القضائى

تكون المشاركة الأكثر فعالية للقضاء الأمريكى فى العملية السياسية أفضل من وجود مكتوب يميز بوضوح أعظم نظم السياسة الأمريكية والانجليزية . كتب سير إدوارد كوك ، أعظم مسئول عن حق الالتماس لانجلترا (١٦٢٨) فى قضية دكتور بوهمان أنه « يلوح فى كتبنا ، أنه فى كثير من القضايا يسيطر القانون العام على أعمال البرلمان ، وفى بعض الأحيان يقضى بأنها باطلة بالكلية : لأنه عندما يكون عمل برلمانى مناقضا للحق العام والمنطق ، أو بغضا ، أو يستحيل إنجازه ، فإن القانون العام سوف يسيطر عليه ، ويقضى بأن مثل هذا القانون باطل . لكن كوك لم يذكر أى أمثلة ، ولم تصبح نظرية التفوق القضائى عرفا فى انجلترا . لكن يجب أن نوجه نظرنا لأميركا لنرى ازدهار ، وربما بلوغ فترة حمل البذور ، لإعادة النظر القضائى .

خلفية تاريخية :

نمت ممارسة إعادة النظر القضائية من المعاناة السياسية الأمريكية بصفة طبيعية فقد تأسست فيرجينيا ، مساتشوسس ومستعمرات إنجليزية أخرى جزئيا على أنها مغامرات تجارية ، وكان منح الملك الرخص للشركات لتأكيد حقوقها أمرا عمليا . وحتى بعد أن أصبحت

مستعمرات ملكية ، كتبت المستعمرات رخصا كانت المجلد الفسيع للبناء الحكومى
وسلطانه أو ، إلى حد ما دساتيره .

توسل المستعمرون مرارا وتكرارا برخصهم ووثائق التاريخ الإنجليزى الدستورى
ضد اقتحام حقوقهم ، وصادف توسلهم نجاحا فى حالات كثيرة . كان لتأسيس الثلاث
مستعمرات على مبدأ الترخيص ومحافظة على رخصها أن أصبحت أكثر أمنا فى مجال حريتها
وقطاعات أخرى لم يبطل . انتقال السلطة فى ١٦٨٩ من الملك إلى « الملك ممثلا فى البرلمان »
ومرة أخرى إلى الثورة فى ١٧٧٦ ثم إلى الشعب الأمريكى ، الحاجة للدستور . لأن الدستور
سيكون قيدا على السلطة الحاكمة ذاتها ، أينما كانت .

قبيل إعلان الاستقلال كانت أربع من الولايات الأصلية (نيوها مبشير ، كارولينا
الجنوبية ، فيرجينيا ، ونيوجيرسى) قد تبنت من قبل دساتير مكتوبة ، وقد شهدت الستة
شهور التالية فورة نشاط فى هذا الاتجاه . تتطلب الحقيقة عدة أشهر لترسيخ مثل هذه
الوثائق فى جميع الولايات لى توضح أن التجربة الاستعمارية قد مهدت الطريق أمامهم .

أعلن الآباء المؤسسون فى المادة السادسة أن « هذا الدستور سيكون القانون الأعلى
فى البلاد » وقد حاول الكثيرون الادعاء بأن الفلاحين الدستوريين أرادوا للمحكمة العليا
أن تمارس إعادة النظر القضائية ، ولكن مشكلة عقد النية لم تتبدد قط بشكل مقنع . لقد
تمهدت الخلفية ، وبقيت مهمة تحقيق نظرية إعادة النظر القضائية وممارستها بصورتها الكاملة .

كانت قضية ماربورى ضد ماديسون أول قضية اعتبر فيها قانون صادر من الكونجرس
غير دستورى (١٨٠٣) . فى رأى المحكمة ، أشار قاضى القضاة مارشال لحقيقة أن سلطات
الحكومة بالولايات المتحدة « واضحة ومحددة » ، وأن هذه الحدود قد لا يمكن تجاهلها
أو إغفالها ، لأن الدستور مكتوب « واعتبر المسألة أنها قضية من الواضح بحيث لا يمكن
معارضتها ، وبأن الدستور يقيد أى قانون تشريعى مناف له ، أو قد تبدله الجمعية
التشريعية بموجب قانون عادى » .

بينما تناقش إعادة النظر القضائى فى كثير من الأحيان بعبارات سلطة المحاكم فى الحكم
بدستورية القوانين التشريعية ، يجب عدم التغاضى عن السلطة القضائية العليا فى الأمور
الدستورية التى تمتد أيضا للناحية التشريعية للحكومة ، وتشمل الوكالات الادارية . إن
مجرد الإشارة الى إبطال المحكمة العليا أمر استيلاء الحكومة على مصانع الصلب بأمر الرئيس
ترومان ، أو إلى أمر المحكمة بمطالبة الرئيس نيكسون بتقديم أشرطة تسجيل معينة لاستعمالها
فى محاكمات وترجيح . لكن التفكير فى عزل هذه الحالات الاستثنائية قد يؤدي لانطباعات
خاطئة . ويقدم الفصل التاسع معالجة أكثر شمولاً لعلاقة المحاكم بالرئيس .

النتيجة الأساسية :

إن تقديم حقوق الفرد على السلطة الشعبية لأنها النتيجة الأساسية لإعادة النظر القضائية في إعلان الاستقلال ، يقول توماس جيفرسون « غنى عن البيان أن جميع البشر متساوون في الخلق ، وأنهم موهوبون من الخالق بحقوق غير قابلة للتبديل ، ومن بين تلك الحقوق حق الحياة ، والحرية ، وتعقب السعادة » . ولأن الرجال الشجعان الذين قدر لهم الإمضاء ، فإن الفقرة الأخيرة تعكس « نحن ... ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية ... نتضرع لقاضي العالم الاسمي بعداله مقاصدنا ، نتعهد بأرواحنا كافة كل واحد للآخر ، أموالنا ، وشرفنا المقدس » ولاشك أن هؤلاء الرجال لم يكونوا سوفسطائيين (مغالطين) . لأن أفكارهم كانت مشبعة بمفاهيم العدالة والعقل ، كما وصفها فلاسفة عهد القانون الطبيعي .

لكن بينما عكس إعلان الاستقلال المفاهيم الرواقية للقانونية والمبنية على العقل - المفهوم الاسمي للقانون - فقد عكس في نفس الوقت عقيدة السيادة الشعبية . إذ أعلنت بشجاعة أنه « تأسست الحكومات بين الناس ، مستمدة سلطاتها الحققة من رضى المحكومين » وقد ردد ابراهام لنكولن نفس هذه الفكرة عندما كرس الأمة للاقتراح في جتيسبرج القائل « أن حكومة الشعب هذه ، من الشعب ، بالشعب ، وللشعب سوف لا تفنى من الأرض » :

هل يكون مفهوم السيادة الشعبية متوافقا مع مفهوم أسمى للقانون ؟ ألا يحتمل أن تجيز أكثرية مؤقتة أحيانا قوانين « لا تستحق مجرد اسم القانون إذا أجازتها حفنة من قطاع الطرق . والحياة على إطلاقها تتكون من قوى متنافسة مختلفة ، وغالبا ما يتنافس مبدأ سياسى مع مبدأ سياسى سواه لا يقل عنه شرعية . ويقدم النظام الدستورى الأمريكى بمفهوم إعادة النظر القضائى مدخلا يوفق بين هذه المعضلة .

يعرض هذه الطريقة من المناقشة أولئك الذين يفضلون إعادة النظر القضائى ، ومن وجهة نظر ذهنية ، فإن للمناقشة جاذبية قوية . لكن إعادة النظر القضائى عمليا فى أميركا لم يرق للمكانة السامية التى منحتها النظرية إياها . فقد كانت نظرية إعادة النظر القضائى على العموم مفرعة على الأرجح . بالتأمل فى نظام عمل الحكومة الأمريكية على مدى طويل من الزمن ، فإنه يدفع الانسان للبت إجمالا بأن المسألة الأساسية للمنازعة الدستورية تتركز فى : من الذى يترك له تقرير المسائل السياسية ؟ وعندما تقاس على أهلية الانجاز الماضى ، فإن الفرد يحدد نفسه مجبرا على العثور على دليل مقنع لمساندة المبحث الداعى لأن مجموعة قليلة من رجال معينين للمحكمة العليا لمدى الحياة قد يكونون أفضل أهلية من النواب المختارين من قبل الشعب للكونجرس .

بلغت معارضة تدخل المحكمة في الشؤون الاقتصادية غايتها بعد أن أبطلت قانون الاسترداد الصناعي القومي ، وقانون الاصلاح الزراعي ، وبعض اجزاء مهمة من برنامج الصفقة الجديد. للرئيس فرانكلين د. روزفلت . وفي ٥ فبراير ١٩٣٧ قدم الرئيس للكونجرس خطة تهدف لتكديس المحكمة بجعل عضويتها خمسة عشر عضوا ، وخلال نظر الكونجرس هذه الخطة ، غير القاضي أوين . ج ، روبرتس رأيه وبدأ بالتصويت لدعم تشريع اجتماعي - وبفارق صوت واحد فقط ، أيدت المحكمة قانونا حكوميا لأدنى أجر ، وقانون الأمن الاجتماعي ، وقانون علاقات العمل القومي . علاوة على ذلك ، أعلن القاضي فان ديفانتر المحافظ الداهية بأنه سيتقاعد . وهكذا فإن الحاجة المزعومة لتغيير أفراد المحكمة لوسائل فوق العادة فقدت معظم حداثها ، ورفض الكونجرس اقتراح حشد المحكمة .

قبل تولى إيرل وارين رئاسة القضاة ، كانت إعادة النظر القضائي تستخدم فقط لالغاء تشريع يعتقد بأنه متعارض مع الدستور ، مفهوم سلبي ، أما قاضي القضاة وارين فانه لما استخدم إعادة النظر القضائي بصفة إيجابية لخلق تشريع . مثلا ، في عام ١٩٦٢ شكلت محكمة إقليمية فيدرالية ، بموافقة المحكمة العليا ، ونفذت خطتها للتخصيص لمجلس تشريعي ألباما وفي حالات عديدة انلزت محكمة فيدرالية مجلس تشريعي ولاية بأنه اذا لم يتم إعادة التخصيص خلال فترة محددة فإن المحكمة ستؤدي العمل بنفسها . وبعد نجاح (مؤقت على الاقل) في فرض تشريع إيجابي في مجال التخصيص التشريعي ، بدأت محكمة وارين بنشره في مجالات أخرى . ويعتبر قرار ميراندا ضد أريزونا مثلا واضحا حيث أذاع قاضي القضاة مجموعة مطولة من الخطوط الهادية التي تستخدم في المحاكمات الجنائية . ما كان من الممكن تطبيق القانون الجديد بصفة رجعية ، مع ذلك ، لأنه من أجل عمل ذلك يقتضي إعادة المحاكمة أو إطلاق سراح مساجين كثيرين أدينوا بدليل يوثق به طبقاً لقوانين دستورية معلنة من قبل « . سواء وافق الفرد أو خالف في الرأي التشريع الاجتماعي الذي شكلته محكمة وارين ، فانه يصعب تبرير الوسائل التي أتت به إلى الوجود . ستدافع أقلية من الأمريكيين عن استبدال الدستور المكتوب للولايات المتحدة بدستور معتم غير مكتوب عرضة للمراجعة بواسطة المحاكم في أي قضية لبلوغ القرار المفضل لدى قضاة هذه الفترة . إن عدم الرضا عن « تجربة دستورية جسورة » لمحاكم وارين ، كانت منتشرة ، وفي خريف ١٩٦٩ - قدم ثلاثة وثلاثون مجلسا تشريعيا للولايات التماسا للكونجرس لعقد مؤتمر دستوري :

باشراف قاضي القضاة بيرجر عدلت المحكمة العليا الكثير من المواقف المتطرفة التي أقرتها محكمة وارين ، لكن قلة من التجديدات القضائية لوارين قد قضى بنسخها .

تقويم :

لقد كان الدور المناسب للسلطة القضائية في النظام الدستوري الأمريكي مجالاً للمناقشة وبفحص عمل المحكمة من المنظور التاريخي ، فانه يبدو وقد أصبح أقل توفيقاً عندما تخلّى عن الردع القضائي وسعى لفرض سياسات اقتصادية أو اجتماعية متطرفة مبنية أولاً على وجهات النظر الشخصية للقضاة . يعتبر القليل من المشاركة القضائية في تشكيل السياسة العامة ملازماً لنظامنا الدستوري ، لكن يبدو أنه من الخطأ أن تسعى المحكمة لسياسات ليست متأصلة في تقاليد شعبنا ولا يتوفر لها الإجماع الشائع ، لرفعها لمنزلة القانون الدستوري . إن القانون الذي يصنعه القاضي يعرقل التجربة والتطور ، ويولد عدم احترام القانون ، ويفرّغ إما بالركود أو الثورة .

في عصر يتحقق فيه الجمهور على الإطلاق أن المحكمة تسعى لفرض السياسات المتطرفة فإنه يكون من السهل الانتقاد ؛ لكنه يكون من الخطأ التقاضي عن نعم الحرية التي تصاحب سلطة قضائية مستقلة والعمل البناء الذي أتمته المحكمة . تأمل على سبيل المثال ، المنافع التي التي تجنيها الأمة عن تلك الأحكام الشهيرة مثل ماك كولاك ضد ماريلند ، مؤكدة نظرية السلطة الضمنية للكونجرس ، جيبونز ضد أوجدن ، محررة تجارة قومية نامية من الملامس المتسلقة للاحتكار المحلي ، وميليجان من طرف واحد ، محرماً تأجيل إعلان الأمر بالمثل في الأقاليم خارج مناطق العمليات الحربية . لقد كانت قرارات المحكمة العليا ككل من نوعية عالية ؛ وكان القضاة ، باستثناءات قليلة ، رجالاً من نوعية رفيعة الشأن وإخلاص فائق للواجب ؛ وخلال معظم تاريخنا القومي حافظت المحاكم على مكانتها الساحقة من تقدير الجمهور . لكن الأزمات المتلاحقة ألقت ظلال الشك على حكمة نظام يضع تسعة قضاة معينين في مركز يمكنهم من ممارسة سلطة سياسية مطلقة .

لاحظ القاضي هولمز في إحدى المرات أن « الولايات المتحدة لن تصل لغايتها إذا فقدنا قوتنا باعلان قانون أصدره الكونجرس باطلا » . وقد سيطرت وجهة نظره في هذا الموضوع من ناحية التشريع الاقتصادي . هل يكون كثيراً علينا أن نأمل بأنه بادرناك أفضل (المرصع بالنقد الشعبي) أن يشمل عمل نفس وجهة النظر نواحي أخرى ؟

التركيب والسلطة الشرعية

المادة الثالثة من الدستور ، السلطة القضائية ، تغطي صفحة واحدة طويلة فقط ، وتطالعنا الفقرة الأولى : « ستخول السلطة القضائية في الولايات المتحدة لمحكمة عليا واحدة .

ولحاكم أقل ، حسب ما يأمر به الكونجرس وينشئه منها من وقت لآخر . وسيتولى قضاة كل من المحكمة العليا والمحاكم الأقل ، مناصبهم طوال مدة تمتعهم بصحة جيدة وسلوك طيب وسيتلقون مقابل خدماتهم ، وفي أوقات مقررة ، مكافأة لن تنقص طوال مدة بقائهم في مناصبهم .

ترك هذه الفقرة التركيب الكامل للسلطة القضائية خاضعاً لمشيئة الكونجرس ، باستثناء شرط أنه سوف تكون هناك محكمة عليا واحدة . مع ذلك فإنها تنص على استقلال السلطة القضائية أن يتولى القضاة مناصبهم طوال مدة تمتعهم بصحة جيدة وسلوك طيب ، يعنى أنه يمكن عزلهم بموجب الاتهام بسوء التصرف من قبل المجلس والمحاكم بواسطة مجلس الشيوخ ، وأنهم سيتلقون مكافأة لن تنقص طوال مدة بقائهم في مناصبهم .

تطور المحاكم :

نص قانون السلطة القضائية لعام ١٧٨٩ على وجود ثلاث درجات من المحاكم ، ثلاث عشرة محكمة إقليمية ، ثلاث محاكم دوائر ، ومحكمة عليا واحدة . كانت المحاكم الإقليمية في البداية محاكم تابعة لديوان البحرية ، ولديها سلطة شرعية محدودة للاستئناف على المحاكم الإقليمية . وليس لديها قضاة منفصلون ؛ وكان يرأس كل محكمة قاضيان من المحكمة العليا وقاضٍ إقليمي . تتألف المحكمة العليا من قاضى القضاة وخمسة قضاة ممتازين . وقد يزايد عدد المحاكم الإقليمية والدوائر من عام لعام . وفي عام ١٨٦٩ أجاز الكونجرس قضاة دوائر منفصلين للتخفيف عن قضاة المحكمة العليا من جزء من عبء تنقلهم بين الدوائر المختلفة . ومن ثم قل التنقل بين الدوائر تدريجياً . وأصبحت المحاكم الإقليمية فيما بعد محاكم نظر الدعاوى الأساسية واستبدلت محاكم الدوائر بمحاكم استئناف .

تدعى المحاكم المؤسسة بموجب المادة الثالثة « محاكم دستورية » وتفصل الفقرة التالية بناء هذه المحاكم حسب تواجدها حالياً وسلطانها الشرعية .

المحاكم الإقليمية

تعتبر المحاكم الإقليمية محاكم أساسية ذات سلطة شرعية أصلية ، ويبدأ فيها نظر العدد الأكبر من القضايا التي تنظرها المحاكم الفيدرالية .

البناء والتنظيم :

تتجزأ الولايات الخمسون إلى تسعة وخمسين أقلية للمحاكم الإقليمية ، وتؤلف كل ولاية على الأقل أقلية واحداً والولايات الأكثر سكاناً إقليمين ، ثلاثة ، أو أربعة أقاليم .

وتوجد محكمة أقليمية في بورتوريكو أيضاً وواحدة في إقليم كولومبيا . ويرأس المحاكم الأقليمية قاض واحد ، لكن في كثير من الأقاليم يوجد قاض إقليمي واحد أو أكثر يعقدون المحكمة في آن واحد . ويبلغ مجموع قضاة الأقاليم الذين يعقدون المحاكم الأقليمية ٣٩٩ قاضياً .

تقسم الأقاليم إلى عدة أقسام : ويعقد قاضي الأقليم دورتين أو أكثر للمحكمة كل عام في كل قسم . تنقسم كاليفورنيا على سبيل المثال إلى أربعة أقاليم : الأقليم الشمالى ويحتوى على أربعة عشر إقليماً ، ومحكمة للإقليم تنعقد في يوريكا ، وأوكلند ، وسان فرانسيسكو ، وسان جوزيه ؛ والأقليم الشرقى الذى يحتوى على أربعة وثلاثين إقليماً ، وتنعقد محكمة في فرزنو ؛ سكرامنتو ، وريدينج ؛ ويحتوى الأقليم الأوسط على سبعة أقاليم . وتعقد محكمة في لوس أنجلوس ، ويتكون الأقليم الجنوبى من أقليمين ، وتعقد المحكمة في سان دييجو .

الموظفون :

بخلاف القاضى ، يتكون الموظفون الأصليون في محكمة أقليمية من محامى الولايات المتحدة والمارشال . ويعين كلاهما بتوصية من المدعى العام . لفترات قوامها أربع سنوات بأمر الرئيس وبموافقة مجلس الشيوخ ، ويكونان تحت إشراف إدارة العدل . يعتبر محامى الولايات المتحدة هو المحامى المدافع عن الحكومة . وقد يعين النائب العام مساعد محام للولايات المتحدة أو أكثر في أى إقليم ، عندما يكون مثل هذا التعيين للمصلحة العامة . يعتبر مارشال الولايات المتحدة « الشريف الفيدرالى » المسئول عن الأعمال التى تستدعى محلفين ، القبض على أشخاص متهمين بجريمة ، وتنفيذ أوامر المحكمة . وقد ينحول المدعى العام المارشال تعيين نواب وكتاب مساعدين قابلين للعزل بواسطة المارشال .

يكون الموظفون الآخرون والعمال بالمحكمة الإقليمية كتبة ، كتبة قانونيين وسكرتيرين مخبرين ، متسلمين للمتاع ، ومنادين . ومحضرين . ويوجد أيضاً في كل محكمة أقليمية مثلهم من مأمورى الولايات المتحدة وقضاة الصلح - كما تقضى الضرورة بتعيينهم ، الذين يستمعون للتظلمات ، ويصدرون الرخص . والضمانات ، والبراءات الخ .. ، يدير جلسات المرافعة ، ويقرر الإفراج عن المتهم أو يقدمه ، أمام هيئة محلفين كبرى .

السلطة الشرعية :

لما كانت المحاكم الرئيسية هي المختصة بنظر الدعوى . فان المحاكم الأقليمية تمنح السلطة الشرعية الأصلية لأنواع عديدة من القضايا . ويكون لديها السلطة الشرعية في بعض القضايا لأن الجماعات المتورطة - مثلاً ، قضايا تكون فيها الولايات المتحدة المدعى ،

وقضايا بين مواطنين من ولايات مختلفة . وفي قضايا أخرى تكون لها السلطة الشرعية من أجل موضوع التقاضي المتضمن - مثلا ، قضايا نتجت بموجب قوانين الولايات المتحدة . في بعض أنواع القضايا تكون هذه السلطة الشرعية مطلقة ؛ وتتضمن هذه جميع المحاكمات بموجب القوانين الجنائية للولايات المتحدة وبعض أنواع القضايا المدنية - مثل ، القضايا الخاصة باحتكار الاختراعات وحقوق الطبع . وفي أنواع أخرى من القضايا تكون هذه السلطة الشرعية متفقة ومحاكم الولاية .

تنوع القومية :

عندما تستأنف السلطة الشرعية لمحكمة فيدرالية لأن المدعى عليه والشاكي مواطنان من ولايات مختلفة ، والقانون الذى يطبق يكون قانون الولاية المطابق للقضية ، وعند تفسير هذا القانون يجب أن تتبع المحكمة الفيدرالية تفسير المحكمة العليا للولاية التى يكون قانونها مورطا .

محاكم الاستئناف

فى عام ١٨٩١ أنشأ الكونجرس تسع دوائر لمحاكم استئناف كمحاكم متوسطة بين المحكمة العليا والمحاكم الأدنى . وقد أصبح عدد محاكم الاستئناف الآن إحدى عشرة محكمة ، بما فيها محكمة استئناف إقليم كولومبيا . ينحصر عملها فى التخفيف عن المحكمة العليا فى الكثير من العمل المختص بالاستئناف وتكون أحكامها نهائية مالم تعد المحكمة العليا النظر فيها . يجب أن يتوفر لمحكمة الاستئناف ثلاثة قضاة على الأقل ، ويعتبر وجود قاضيين كافيا لانعقاد الجلسة . يختلف عدد قضاة الدوائر القضائية العشرة من ثلاث إلى خمس عشرة دائرة بمجموع يصل إلى ثمانية وثمانين للدوائر العشر . وتعقد محكمة الاستئناف دوراتها فى مدن مختلفة داخل دوائرها . مثل ، محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة التى تتضمن ألاسكا ، وأريزونا ، وكاليفورنيا ، وأيداهو ، ومونتانا ، ونيفادا ، وأوريجون ، وواشنطن ، وجوام وهاواى التى تعقد دوراتها فى سان فرانسيسكو ، ولوس أنجلوس ، وبورتلند وسياتل . ويعين قاض من المحكمة العليا لكل دائرة ، لكن قضاة المحكمة العليا قل أن يحضروا نظر القضايا فى هذه المحاكم . وقد يستدعى قضاة الأقليم لحضور القضية من قبل محكمة استئناف ، بحيث لا يكون القاضى قد سبق له حضور القضية لأنه لا يجب أن يحضر إعادة النظر فيها .

السلطة القضائية :

يمنح القانون القضائى محاكم الاستئناف السلطة القضائية لإعادة النظر فى جميع القرارات النهائية بالمحاكم الاقليمية فيما عدا حالات قليلة يكون قد سبق أن أعيد نظر قراراتها فى المحكمة

العليا - ولو أنه في الاستئناف قد يقدم الدليل في القضية إعادة النظر في الحقائق ، فان محاكم الاستئناف تكن احتراماً كبيراً لتقصي الحقائق الذي يجريه قضاة الأقليم ، ولن تعكس مثل هذه الآراء ما لم يتوافر الدليل الواضح على خطئها . فضلا عن ذلك ، فان نص التعديل السابع بأن « لا يعاد نظر حقيقة سبق عرضها على هيئة محلفين في أى محكمة أخرى للولايات المتحدة إلا بموجب قواعد القانون العام التي « تحدد بصرامة سلطة إعادة النظر في قضايا المحلفين » .

ليس لدى محاكم الاستئناف سلطة قضائية أصلية بخلاف السلطة المتضمنة في اختصاصهم بفرض ، دع جانبا ، تعديل الأوامر الصادرة من عدد من الوكالات الإدارية ، بما فيها مأمورية المتاجرة بين الولايات ، ومأمورية التجارة الفيدرالية ، ومأمورية الاتصالات الفيدرالية ، ومجلس الطيران المدني ، ومجلس الاحتياطي الفيدرالى ، ووكالة التأمينات والمقاصة ، ومجلس علاقات العمل القومى .

المحكمة العليا

ينص الدستور على وجود محكمة عليا واحدة ، ولكنه يترك تقرير عدد القضاة للكونجرس ، يشترط قانون السلطة القضائية لعام ١٧٨٩ وجود ستة قضاة - قاضى قضاة وخمسة قضاة رفقاء . وقد ازداد العدد فيما بعد ؛ حتى بلغ عشرة قضاة بموجب قانون صدر في عام ١٨٦٣ . منذ عام ١٨٦٩ كان العدد تسعة منهم ثمانية قضاة رفقاء . يعين رئيس الجمهورية القضاة بموافقة مجلس الشيوخ ومشورته . ولا يعتبر أمرا مستغربا أن يعين لمنصب القضاء في المحكمة العليا سياسى قليل الخبرة بالشئون القضائية . ويعين قاضى القضاة بهذه الطريقة ، ولا يختار عادة من بين القضاة الموجودين . ويعتبر الموظف الرئيسى ، ولكنه لا يملك صوتا مرجحا أكبر مما يمتلك رفاقه .

طريقة العمل :

تعتمد المحكمة العليا على كثرة البيانات المطبوعة وملخصات الدعاوى لبلوغ قرارها ، لكن المناقشات الشفوية ، المحدد لها عادة ساعة زمن لكل جانب ، مازالت مستعملة في يوم الجمعة ، تجتمع المحكمة بهيئة مؤتمر لاتخاذ القرارات في القضايا التي تمت مناقشتها . مؤكدة للمستمعين أنه لم يحدث « أى تغيير في طريقة العمل في خلال الخمسين سنة الماضية بقدر ما يمكنه أن يحدد ، فان عادات عمل المحكمة قد كابدت القليل أو لا تغيير من البداية ، قدم القاضى ستون الوصف الآتى أمام الاجتماع السنوى لاتحاد المحامين الأمريكى في عام ١٩٢٨ :

كل سبت (حاليا الجمعة) تجتمع المحكمة في هيئة مؤتمر، الاجتماع ظهراً، بالضبط عندما يكون موعد الجولف أكثر إغراء. في الاجتماع خلال الأسبوع يكون القضاة قد استمعوا للمناقشات في قضايا حسب أهليتها. إن وقت المناقشة... محدد بحيث يجعل الأحكام من المحكمة في معظم القضايا أمراً متعلزاً. خلال الساعات الواسعة من الفراغ قبل انعقاد الجلسة في الثانية عشرة، وبعد فضاء في الرابعة والنصف، يكون قد سنحت الفرصة للقضاة لفحص الشهادات في القضايا المقدمة قيد البحث، والتحقق من الالتماسات حول موافقة الملفات المقدمة من المحاكم الدنيا لملفات قضايا إعادة النظر. كما يكونون قد تلقوا الأوراق الخاصة بالآراء المتنوعة التي تمس القضايا التي تم تلخيصها. في اليوم السابق لانعقاد المؤتمر يتلقى كل قاض قائمة بالقضايا التي ستنظر في المؤتمر، والترتيب الذي سيراعى في تقديمها. وتتضمن هذه القائمة عادة سبباً يكون مهيناً للأعداد النهائية، بما فيها القضايا التي نوقشت في اليوم السابق للمؤتمر وجميع الآراء المتعلقة بما فيها طلبات ملفات قضايا إعادة النظر.

تقدم كل قضية في المؤتمر للمناقشة من قبل رئيس القضاة، مع بيان ملخص للحقائق عادة، والمسائل القانونية المتضمنة وكذلك الاقتراحات لتنسيقها حسب موافقتها. تخصص قضايا لأي قاض معين قبل اجتماع المؤتمر. يكون كل قاض مستعداً لمناقشة القضية أخيراً، ويقدم آراءه المتعلقة بحل القضية المعروضة. وفي عبارة القاضي هولمز اللاذعة، كل قاض يجب أن يكون على استعداد لعرض القضية. ويطلب رئيس القضاة من كل قاض وجهة نظره وما استقر عليه رأيه. وتكون المناقشة متسمة بالحرية المطلقة. وفي نهايتها، بعد أن يعطى كل عضو من هيئة المحكمة الفرصة الكاملة لتقديم رأيه ورده على جميع الاسئلة، تؤخذ الأصوات وتسجل بالترتيب العكسي للمناقشة، فيعطى أقل الأعضاء مدة خدمة صوته أولاً.

وفي نفس الليلة بعد انتهاء المؤتمر، يتلقى كل عضو بالمحكمة في منزله مذكرة من رئيس القضاة ليخطر به تحويل القضايا لأخذ الرأي. وتكتب الآراء في معظمها أثناء فترة العطلة، وتطبع كما كتبت ثم توزع على القضاة، الذين يجرون اقتراحاتهم لتصحيحها ومراجعتها. وفي الانعقاد التالي للمؤتمر تعرض هذه المقترحات أمام المؤتمر بأكمله وتقبل أو ترفض حسب احتمالات القضية ويعلن الرأي في الاثنين التالي بواسطة الكاتب على أنها ما تعتقده المحكمة. عند تحضير الآراء من البداية والمتبع أن تشرح القضية حسب ما استقر عليه الرأي بالكامل. يعطى هذا النوع من الممارسة وضوحاً للرأي وتركيزاً لا يتوفر لغيرها الأمر الذي أضاف بدرجة كبيرة لسمعة المحكمة ونفوذها.

يكنى وجود ستة قضاة لانعقاد جلسة المحكمة العليا ، كما يجب موافقة أربعة أعضاء لإصدار الحكم . وإذا حضر الأعضاء التسعة فيكون الوصول إلى قرار بخمسة أصوات ضد أربعة . ويدرج القاضي المعارض للأغلبية رأيه في القائمة على أنه رأى مخالف . وكذلك القاضي الذي يتفق مع رأى الأغلبية ، لكنه يختلف معها في التعليل الذي توصلت بموجبه للقرار ، قد يثبت رأيه المساند ، غلى الرغم من إجماع رأى القضاة على القرار المثبت في تقارير المحكمة العليا للولايات المتحدة والذي يمثل احتمالاً قرار المحكمة ، في بعض القضايا ، في السنوات الأخيرة خاصة ، إذ يصعب تعليل أغلبية أصوات المحكمة ، عندما يرى أحد القضاة إثبات رأيه كتابة في النهاية . ويتم إثبات الآراء كتابة بالتسلسل في جميع أطوار تاريخ المحكمة . ولو أن قاضي القضاة مارشال قد كتب معظم القرارات ما دام يحتل مكان الرئاسة للمحكمة من ١٨٠١ الى ١٨٣٥ . وفي معظم الأحيان تعلن قرارات المحكمة على الجمهور في ظهيرة الاثنين .

السلطة القضائية الأصلية :

تمتلك المحكمة العليا كلا من السلطة الأصلية والاستثنائية . بموجب الدستور فإنه « في جميع القضايا المتعلقة بالسفراء وغيرهم من الوزراء الحكوميين والقناصل ، والتي ستكون الدولة طرفاً فيها ، سيكون للمحكمة سلطة قضائية أصلية » . من الناحية العملية ، فإن كلمة سوف في هذه الجملة قد فسرت بأنها تعني قد ، وأن حقيقة امتلاك المحكمة العليا سلطة قضائية أصلية في القضايا المعقدة لا تعني أن هذه السلطة ستكون مطلقة . على هذا النمط منح الكونجرس محاكم الأقاليم سلطة قضائية أصلية مصاحبة في الشكاوى التي يقدمها السفراء والوزراء الحكوميون الآخرون وفي معظم الشكاوى التي تكون الدولة طرفاً فيها . عند التطبيق تكون السلطة القضائية لدى المحكمة العليا محصورة بين ولايات يكون عددتها أقل من الست كل عام .

السلطة القضائية للاستئناف :

إن السلطة القضائية للاستئناف للمحكمة العليا التي يحددها القانون تعتبر جد واسعة ، تمتد لمحاكم الولاية وكذا المحاكم الفيدرالية الدنيا — ويترك لحكمة القضاة الواسعة تقرير الحالات التي ينظرونها . ومعظم القضايا يمكن إحالتها على المحكمة العليا بموجب إعلام قضائي فقط الذي تضلره المحكمة دون قيد أو شرط . إن التماس من أجل إعلام قضائي يحتوي على تقرير مختصر للقضية وسبب طلب الاستئناف ، يجب إدراجها بالمحكمة في خلال ثلاثة أشهر من صدور الحكم حتى يمكن إعادة النظر فيها . ويجب تقديم نسخة من هذا التماس إلى المحامي

المعترض ، الذى يمنح الفرصة لتقديم ملخص للمعارضة . ولايسمح بمناقشة شفوية .
إذا صوت أربعة قضاة بالموافقة ، فإن الاتماس يعتبر قائما وتقدم القضية للمحكمة لإعادة
النظر .

السلطة القضائية للاستئناف على محاكم الأقليم :

ليس للمحاكم الفيدرالية الدنيا سلطة قضائية للاستئناف على محاكم الولاية ، بينما للمحكمة
العليا سلطة قضائية للاستئناف على الأحكام التى تصدرها أعلى محكمة فى الولاية فى القضية ،
ويعنى هذا أن أى قضية سواء كانت مدنية أو جنائية اذا استؤنفت من محكمة ولاية لمحكمة
فيدرالية ، فإنها ستذهب من محكمة الولاية العليا لمحكمة الولايات المتحدة العليا ، مع ذلك ،
توجد حالات لقضايا قد استؤنفت أمام محكمة الولايات المتحدة العليا من محكمة إنصاف ،
لأنه بموجب قانون الولاية ، لا يمكن استئناف القضية أمام أية محكمة عليا للولاية - مثال
ذلك ، جروفي ضد تاوترند ، قضية فى تكساس عن أضرار قيمتها عشرة دولارات .

سلطة الاستئناف القضائية فوق المحاكم الفيدرالية الدنيا :

إن القرار الصادر من محكمة إقليمية والذى يقضى بعدم دستورية قانون صادر من
الكونجرس قد يستأنف مباشرة أمام المحكمة العليا إن كانت الولايات المتحدة ، أو أية وكالة
تابعة لها أو موظفون طرفا فى الدعوى القضائية . يمنح الدستور القضائى المحكمة العليا أيضا
حق إعادة النظر مباشرة فى قرارات المحاكم الإقليمية فى أنواع معينة من القضايا المدنية ذات
الأهمية العمومية التى تتطلب النظر بصفة أصلية فى اجتماع خاص لثلاثة قضاة . وقد أجاز
قانون الثلاثة قضاة عام ١٩١٠ استجابة لقرار يقضى بأن المحاكم الفيدرالية يمكنها أن توصى
بفرض قانون ولاية تدعى بأنه غير دستورى . إن القضايا التى تسعى للحصول لمثل هذا
الانذار يجب أن تنظرها محكمة يرأسها ثلاثة قضاة . وأضافت قوانين لاحقه قضايا أخرى
تتطلب وجود ثلاثة قضاة . وقد اختبرت مصاعب جمة فى إدارة محاكم ذات ثلاثة قضاة
فأصبحت غير مألوفة بالنسبة للقضاة الفيدراليين . وفى عام ١٩٧٦ ألغى الكونجرس عدة
قوانين تصرح بمحاكم ذات ثلاثة قضاة ، وتركها متاحة فقط فى قضايا التخصيص وفى
قضايا تحت فقرات معينة بقانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ وقانون حقوق التصويت
لعام ١٩٦٥ .

رؤساء المحكمة العليا

| الاسم | الفترة | الولاية |
|-----------------------------|-------------|-------------------|
| جون جاى (١٧٤٥ - ١٨٢٠) | ١٧٨٩ - ١٧٩٥ | نيويورك |
| جون رتلدج (١٧٣٩ - ١٨٠٠) | ١٧٩٥ - ١٧٩٥ | كارولينا الجنوبية |
| أوليفر ألزورث (١٧٤٥ - ١٨٠٧) | ١٧٩٦ - ١٨٠٠ | كونيكتيكت |
| جون مارشال (١٧٥٥ - ١٨٣٥) | ١٨٠١ - ١٨٣٥ | فرجينيا |
| روجر تاني (١٧٧٧ - ١٨٦٤) | ١٨٣٦ - ١٨٦٤ | ماريلند |
| سيمون تشيز (١٨٠٨ - ١٨٧٣) | ١٨٦٤ - ١٨٧٣ | أوهايو |
| موريسون ويت (١٨١٦ - ١٨٨٨) | ١٨٧٤ - ١٨٨٨ | أوهايو |
| ميلفيل فولر (١٨٣٣ - ١٩١٠) | ١٨٨٨ - ١٩١٠ | اللينوا |
| إدوارد هوایت (١٨٤٥ - ١٩٢١) | ١٩١٠ - ١٩٢١ | لويزيانا |
| وليم تافت (١٨٥٧ - ١٩٣٠) | ١٩٢١ - ١٩٣٠ | كونيكتيكت |
| شارلز هيوز (١٨٦٢ - ١٩٤٨) | ١٩٣٠ - ١٩٤١ | نيويورك |
| هارلان ستون (١٨٧٢ - ١٩٤٦) | ١٩٤١ - ١٩٤٦ | نيويورك |
| فردريك فنسون (١٨٩٠ - ١٩٥٣) | ١٩٤٦ - ١٩٥٣ | كنتيكي |
| إيرل وارين (١٨٩١ - ١٩٧٤) | ١٩٥٣ - ١٩٦٩ | كاليفورنيا |
| وارين بيرجر (١٩٠٧ -) | ١٩٦٩ | مينيسوتا |

إن القضية الوحيدة التي يتوافر لها حق الاستئناف لدى المحكمة العليا من قبل محكمة استئناف تكون قضية قد حكمت فيها محكمة استئنافها بإلغاء قانون فيدرالى . إن معظم القضايا التي تحال على المحكمة العليا من محاكم استئناف وتم بواسطة إعلام قضائى . وتملك المحكمة العليا حق طلب أية قضية من محكمة استئناف ، مدنية كانت أو جنائية قبل الحكم أو بعده فى محكمة الاستئناف ، ولكن قلة من القضايا تطلب قبل صدور الحكم فيها من قبل محكمة الاستئناف . وقد تقرر محكمة الاستئناف للمحكمة العليا أى مبحث قانونى تريد تهذيبه ، عندئذ قد تجيب المحكمة العليا على السؤال أو الأسئلة أو تطلب إرسال القضية بأكملها إليها .

المحاكم الخصوصية

أنشئت المحاكم الميينة أعلاه بموجب سلطة المادة الثالثة للدستور ، وتعرف « بالمحاكم الدستورية » . وقضاة هذه المحاكم يشغلون مراكزهم بتصرفهم الحسن وبامكانهم ممارسة الأعمال القضائية فقط . وقد أدخل مفهوم « المحاكم التشريعية » في عام ١٨٢٨ لتبرير تعيين قضاة دون التقيد بالعمر في البلاد البعيدة . وقد صممت هذه المحاكم لتكون مؤقتة ، وتعيين القضاة مع التقيد بالعمر فيها لم يكن مناسباً . كانت النظرية التي يركز عليها مفهوم المحاكم التشريعية أنها تأسست بموجب سلطة الكونجرس التشريعية في المادة الأولى . وقد استخدم مفهوم مماثل لتبرير ممارسة أعمال غير قضائية بعدد من المحاكم في إقليم كولومبيا . محكمة المطالبات ، ومحكمة الرسوم الجمركية ، ومحكمة المكوس واستئناف احتكار الاختراع وجميعها كانت تعتبر محاكم تشريعية لفترة طويلة ، لكن في تشريع السنوات الحديثة قد اعتبر الكونجرس هذه المحاكم الثلاث « محاكم دستورية » الأكثر أهمية بالنسبة للمحاكم الخاصة سواء اعتبرت تشريعية أو دستورية ، يكون كالاتي .

محكمة المطالبات :

لاتخضع الولايات المتحدة لدعوى بدون موافقتها أما من قبل ولاية أو فرد ، قبل ١٨٥٥ كان حق الرجوع المفتوح لشخص لديه حق قبل الولايات المتحدة الالتجاء للكونجرس لتملك نقود ترضى حاجته . في تلك السنة ، أنشئت محكمة مطالبات لديها أصبح - بموجب تعديلات لاحقة - سلطة الاستماع لمطالبات مختلفة واسعة ضد الولايات المتحدة ، وعلى الأخص ما كان منها متعلقاً بنقض العقود . وتتكون هذه المحكمة من رئيس محكمة وستة قضاة مساعدين يعينهم رئيس الجمهورية ويشغلون وظائفهم بسلوك حسن .

محكمة الرسوم الجمركية :

في عام ١٨٩٠ أنشأ الكونجرس مجلساً للمقشرين العموميين بالولايات المتحدة وقد عدل اسمه في عام ١٩٢٦ إلى محكمة الرسوم الجمركية للولايات المتحدة . تتكون هذه المحكمة من تسعة قضاة ، يعينهم رئيس الجمهورية بتأييد مجلس الشيوخ لمدة تتسم بحسن السلوك . وقد منحت سلطة تشريعية على الأعمال الناشئة عن قوانين التعريف من جهة تركيب القوانين والحقائق المتعلقة بتصنيف البضاعة ومعدل الضريبة المفروضة بموجب مثل هذا التصنيف بالإضافة إلى القيمة الضريبية للبضاعة المستوردة . ومقر المحكمة في نيويورك ، لكنها تعقد أيضاً دورات في موانئ أخرى للدخول .

محكمة المكوس واستئناف احتكار الاختراع :

في عام ١٩٠٩ أنشأ الكونغرس محكمة لاستئنافات المكوس ، وفي ١٩٢٩ أضيف لمحكمة الاستئناف هذه قضايا الاستئناف المتعلقة بقرارات مكتب احتكار الاختراعات عن رخصها والعلامات التجارية ، وأعيد تسميتها بمحكمة المكوس واستئنافات احتكار الاختراعات . وتتكون المحكمة من رئيسها وأربعة قضاة معاونين - يعينهم رئيس الجمهورية بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته - ويشغلون وظائفهم بسلوك حسن .

محاكم المقاطعات :

تعتبر أكثر محاكم المقاطعات أهمية الموجود منها في بيورتوريكو ، ومنطقة القنال ، وجوام ، والجزر العذراء . لبيورتوريكو نظام منفصل للمحاكم المحلية ومحكمة إقليمية لها نفس السلطة القضائية كغيرها من محاكم الولايات المتحدة الإقليمية . ولدى المقاطعات الأخرى المينة محاكم تمارس السلطات القضائية المحلية والفيدرالية معا :

محاكم إقليم كولومبيا :

حسب ما سلم به في ١٩٧٠ ، اعتبرت المحكمة الرئيسية لأقليم كولومبيا المحكمة المحلية الأولى للمرافعة . لديها رئيس محكمة وثلاثة وأربعون قاضيا ، عين جميعهم لفترات قوامها خمسة عشر عاما . وأسماء الأقسام الخمسة هي : (١) مدني (٢) جنائي (٣) عائلي (٤) إثبات (٥) ضريبة . وتنظر استئنافات هذه المحكمة أمام محكمة كولومبيا الإقليمية للاستئناف ، المكونة من رئيس محكمة وثمانية قضاة مساعدين ، معينين لفترات خمسة عشر عاما .

فضلا عن ذلك ، توجد محكمة الولايات المتحدة الإقليمية ومحكمة استئناف الولايات المتحدة لها سلطة قضائية في « القضايا الفيدرالية » الماثلة لمحاكم الولايات المتحدة التي تحمل نفس الاسم .

التوحيد الإداري للمحاكم الفيدرالية

سعى الكونغرس لتوحيد إدارة المحاكم الفيدرالية بتحويل مؤتمرات للقضاة لتقديم النصيح في السياسة الإدارية للنهوض بأعباء نقل القضاة من إقليم لآخر ، وبإنشاء مركز لمعالجة التفاصيل الإدارية .

مؤتمرات القضاة :

يتم الاستعداد لثلاثة أنواع من المؤتمرات كالاتي :

١ - مؤتمر الولايات المتحدة القضائي - الذي يطلب من قاضي قضاة المحكمة العليا استدعاء مؤتمر بمعدل قاضيين من كل من العشر دوائر القضائية ورئيس محكمة المطالبات كل عام . يقوم هذا المؤتمر بعمل معاينة شاملة لظروف العمل في محاكم الولايات المتحدة وتحضير خطط تعيين قضاة من أو إلى دوائر أو أقاليم كما تقتضي الضرورة ، وتقديم اقتراحات للمحاكم المختلفة لمصلحة توحيد العمل وسرعة إنجازه . يقدم المدعي العمومي تقريراً للمؤتمر عن الأمور المتعلقة بالعمل في المحاكم المختلفة في طول البلاد وعرضها . يقدم قاضي القضاة للكونجرس تقريراً سنوياً عن إجراءات المؤتمر القضائي وتوصياته لسن الشرائع .

٢ - المجالس القضائية للدوائر - يطلب من رئيس قضاة كل دائرة ، دعوة مجلس شوري لقضاة الدائرة . ينظر هذا المجلس في التقرير الربع سنوي لمدير المكتب الإداري لمحاكم الولايات المتحدة ، ويتخذ الاجراء المناسب كما يراه ضرورياً للتعجيل بادارة عمل المحاكم داخل الدائرة ، وتكون هذه الأوامر ملزمة لقضاة الإقليم .

٣ - المؤتمرات القضائية للدوائر - يطلب من رئيس قضاة كل دائرة استدعاء القضاة الأقليميين وقضاة الدوائر والأعضاء المنتخبين عن جماعة المحامين للدائرة لمؤتمر سنوي بغرض فحص عمل المحاكم والنصح بطرق تحسين العدالة في مثل هذه الدائرة .

نقل القضاة :

يكون قاضي قضاة المحكمة العليا مخولاً بنقل قضاة الدائرة من دائرة لأخرى مؤقتاً للتخفيف عن المحاكم المزدحمة بجداول الأعمال ؛ ورئيس قضاة الدائرة يكون مخولاً بتعيين أي قاض أقليمي في الدائرة لمحكمة أقليمية أخرى في الدائرة . وينحول قاضي القضاة ، بناء على توصية رئيس قضاة بتعيين قاض أقليمي بصفة مؤقتة من دائرة لأخرى إما في محكمة أقليمية أخرى أو في محكمة استئناف .

المكتب الاداري لمحاكم الولايات المتحدة

في عام ١٩٣٩ أنشأ الكونجرس مكتباً إدارياً لمحاكم الولايات المتحدة . يراقب هذا المكتب الموجود في واشنطن مدير معين وقابل للعزل من قبل المحكمة العليا . يراقب المدير الذي يعمل تحت إشراف المؤتمر القضائي للولايات المتحدة جميع الأمور الإدارية التابعة

لمكاتب الكتبة وغيرهم من الأفراد الإداريين والكتائبيين للمحاكم في طول الولايات المتحدة وعرضها ؛ بفحص حالة مستندات المحاكم ؛ قيد المعلومات الخاصة بالمحاكم التي تحتاج للمساعدة ؛ تجهز وتنقل كل ثلاثة أشهر إلى رئيس قضاة الدائرة البيانات الإحصائية وتوصيات المؤتمر القضائي للولايات المتحدة . تقدم لمكتب الميزانية التقديرات السنوية للمصروفات والتخصيصات الضرورية لعمل المحاكم ، تصرف ، بصفة مباشرة عن يد مارشالات الولايات المتحدة المختلفين ، النقود المخصصة للمحاكم ، لتشرى كتب القانون وتوزعها ، والمهمات ، والإمدادات المطلوبة للمحاكم ؛ مع ضبط المستندات ومراجعة حسابات المحاكم .

تعليق على تقارير المحكمة

تعتبر قرارات المحكمة العليا للولايات المتحدة وآراؤها المصدر الأساسي للقانون الدستوري الأمريكي . وقد نشرت من البداية ، وفي عام ١٩٧٧ تضمنت سلسلة قوامها ٤٢٦ مجلدا . وتضاف ثلاثة مجلدات جديدة كل عام . في البداية كانت تقارير المحكمة تطبع سرأ بواسطة مخبر حكومي وتحمل اسمه وال ٩٠ مجلدا السابقة لعام ١٨٧٤ مازال يقتبس منها بالإشارة لاسم المخبر . وترتيب أسماء المخبرين كالآتي : دالاس ٤ مجلدات ١٧٨٩ - ١٨٠٠ كرانس ٩ مجلدات . ١٨٠١ - ١٥ ؛ هويتون ، ١٢ مجلد ١٨١٦ - ٢٧ ؛ بيترز ، ١٧ مجلد ١٨٢٤ - ٤٢ ؛ هاوارد ٢٤ مجلد ١٨٤٣ - ٦٠ ؛ بلاك - مجلدين ١٨١٦ - ٢٧ ، والاس ٢٨ مجلد ١٨٦٣ - ٧٤ اقتباس لمجلدات منذ ١٨٧٤ مرجعه تقارير الولايات المتحدة كذلك اقتباس ادكنز ضد مستشفى الأطفال (١٩٢٣) يكون ٢٦١ الولايات المتحدة ٥٢٥ دلالة صفحة ٥٢٥ من مجلد ٢٦١ من تقارير الولايات المتحدة .

طبعت هذه التقارير الرسمية في مكتب الحكومة للطباعة ، ويبيعها مراقب وثائق الولايات المتحدة . ويطبع مكتب الحكومة للطباعة كل رأى للمحكمة العليا على شكل شريحة بعد مضي أسبوع على النطق بها . ثم صدرت طبعتان من قرارات المحكمة العليا لناشرين تجاريين أكثر إتقاناً باسم « محرر المحكمة العليا » التي أصدرتها شركة الغرب للطباعة من سان بول مينوسوتا ، كما أصدرتها شركة تعاون المحامي من بروتشستر ، نيويورك .

توجد صفحات متقدمة في الطباعات الثلاث لقرارات المحكمة العليا ، لكن أقدم الطباعات (بخلاف مختصرات الجرائد) توجد في (أسبوع القانون للولايات المتحدة) التي نشرها مكتب الأعمال القومي ، وفي نشرة المحكمة العليا ، من دار التخليص التجاري .

قرارات المحاكم الفيدرالية الدنيا :

نسق أفراد من المحبرين قرارات المحاكم الفيدرالية الدنيا بدون تنظيم ، وفي كثير من الأحيان بواسطة القضاة أنفسهم ، على مدى مائة سنة تقريباً . وقد نشرت هذه القضايا المتقدمة في عدد من المجلدات تحت اسم « قضايا فيدرالية » . وقد رتبت أجنديا ، مع رقم معين لكل قضية ، ويمكن بواسطته العثور عليها عادة ، في عام ١٨٨٠ تأسست « المحبر الفيدرالي » لنشر القرارات الصادرة عن المحاكم الفيدرالية المختلفة ، بداية من هذا العام ، ويمكن العثور على كل قضية في هذه السلسلة برقم الصحيفة والمجلد ، مثلاً ، ٥٤ ف ٢٩٢ في عام ١٩٢٤ صدرت مسلسلات جديدة من « المحبر الفيدرالي » ، يمكن العثور على القضايا ، على سبيل المثال ، ٩٦ ف ٢٩٢ د ٢ . وفي عام ١٩٣٢ صدر ملحق لسلسلة معنونة « ملحق الفيدرالي » لقرارات المحاكم الأقلية الفيدرالية ومحكمة المطالبات .



الفصل الخامس عشر

حكومة الولاية والمحلية

عند استعمال المصطلح « الحكومة الأمريكية » يتطرق الذهن للحكومة الأمريكية القومية . ومع ذلك ، فإن حكومات الولاية والمحلية تعتبر أجزاء هامة للحكومة الأمريكية في شئون الدفاع القومى ، والمتاجرة بين الولايات ، والسياسة المالية ، حيث يكون دور الحكومة القومية متسلطا . لكن تنفرد حكومات الولاية والمحلية بالدور السائد في مجالات عديدة ، تشمل التعليم ، والصحة ، والطرق العمومية ، والقانون الجنائى ، وتعزيز الصحة العامة . باستثناء الدفاع القومى تفوق نفقات حكومات الولاية والمحلية نفقات الحكومة القومية .

تتساوى المبادئ الأصلية الملائمة لحكومة الولايات مع التى تطبق في الحكومة القومية لذلك لا ضرورة لترديدها هنا . بينما كان الشرح من البداية من وجهة نظر الحكومة القومية فإن مادة البحث للسبعة فصول الأولى لهذا النص تتعلق بحكومات الولاية أيضاً . بينما توجد بصفة مؤكدة اختلافات وافرة بين الحكومة القومية وحكومات الولاية ، وبين حكومات الخمسين ولاية ، لكن في المعالم الأصلية ، فإن أوجه الشبه بينها تحجب الاختلافات .

مدى سلطات الولاية :

تكن أكثر تفرقة أساسية من الناحية النظرية بين الحكومة القومية وأى حكومة ولاية داخل الاتحاد الأمريكى ، في مدى السلطات المخولة لكل . تعتبر الحكومة القومية وحدة ذات سلطات مفوضة ، ومن وجهة نظر تصورية إحدى السلطات الموكلة ، لأن بمقدورها نظريا ممارسة تلك السلطات التى أضفاهل عليها دستور الولايات المتحدة . وعلى العكس ، فإن حكومة أية ولاية تعتبر غير مقيدة بسلطات مماثلة كالتى بمنحها دستور الولايات المتحدة أو دستور الولاية . لم تبذل محاولات جادة لإحصاء سلطات حكومة الولاية ، التى تعتبر مبهمه ومطلقة إلا إذا تحددت هذه السلطات المفوضة للحكومة القومية أو كان يحرمها دستور الولايات أو يحددها دستور الولاية بشروط معينة . وقد يتسبب سوء فهم هذه الحقيقة غالبا عن إضافة نصوص في دساتير الولاية لا معنى لها . مثلا ، وجود نص بدستور

الولاية بأن « تكون الجمعية العمومية مخولة بتأسيس نظام تأميني سليم للعمال يتوخى العمل بنظام الجدارة » فيكون عادة خلوا من المعنى ما لم يكن بالدستور نصوص تحرم على الجمعية العمومية تولى مثل هذا العمل .

يتطلب التقدير الشامل للحكومة أية ولاية أمريكية . عمل دراسة مسهبة لقوانين ومؤسسات هذه الولاية خاصة . سيكون هذا الفصل في أفضل الحالات كمقدمة لدراسة حكومة الولاية والمحلية .

دساتير الولاية

يوجد لكل ولاية دستور مكتوب كقانون أساسي . وتختلف هذه الوثائق من حيث الطول من ٦,٦٠٠ كلمة في حالة فيرمونت ، إلى عدة مئات من الصفحات المطبوعة في حالات أو كلاهما ، وتكساس ، وجورجيا . على العموم فإنها مفرطة في طولها وتتضمن مواد كثيرة كان يجب تركها للنظم الأساسية . ينحصر القانون الدستوري للولاية نظريا في النظم الأساسية ، مع أن القانون التشريعي يتضمن تفصيلات قد تكون عرضة للمراجعة غالبا . إن إضافة تفاصيل عن مهام الموظفين في دساتير الولاية تفضي لتحطيم هذا الامتياز من ثم فانه في حالات عديدة يعتمد التمييز بين القانون الدستوري للولاية والقانون التشريعي على الشكل أكثر من اعتماده على الجوهر .

عندما واجهت الولايات مشاكل إعادة التخصيص ، المالية ، والحكم المحلي اتخذت أربعة أخماس الولايات بعض أنواع من الاجراءات الرسمية لتجديد دساتيرها منذ الحرب العالمية الثانية . نجحت ثلاث عشرة ولاية (ميسوري ، ١٩٤٥ ؛ نيوجيرسي ، ١٩٤٧ ؛ ألاسكا ، ١٩٥٩ ؛ هاواي ، ١٩٥٩ ؛ ميتشيجان ، ١٩٦٤ ؛ كونيكيتكت ، ١٩٦٥ ؛ فلوريدا ، ١٩٦٨ ؛ اللينوا ، ١٩٧١ ؛ كارولينا الشمالية ، ١٩٧١ ؛ فرجينيا ، ١٩٧١ ؛ مونتانا ، ١٩٧٢ ؛ لويزيانا ، ١٩٧٤ ؛ وجورجيا ، ١٩٤٥ و ١٩٧٦) في الحصول على دساتير جديدة . كما حصلت ولايات أخرى على إعادات نظر جزئية . كان أحد الدروس التي كشفها التجربة الحديثة انخازفة المتورطة في تقديم تغييرات دستورية جدلية عديدة لصفقة كاملة من الناخبين . لأن فعل ذلك يزيد من احتمال هزيمة التغييرات المقترحة .

طرق التدبير :

تعتبر المؤتمرات واللجان المؤسسات الأصلية التي تطورت لكتابة الدساتير في الولايات المتحدة . إذ تتكون المؤتمرات من مندوبين ينتخبهم الشعب ، وتتكون اللجان من أعضاء معينين . تكون المؤتمرات هيئات كبيرة ، ذات أعضاء قد يبلغ عددها المائة أو يزيد ، بينما تكون اللجان أصغر عددا بكثير .

المؤتمرات :

تشبه المؤتمرات الدستورية مجالس الولاية التشريعية باستثناء كونها هيئات أحادية المجلس منتخبة لغرض كتابة دستور بصفة محددة . كانت معظم الدساتير الأولى للولاية يعلن كونها نافذة المفعول بواسطة المؤتمرات التي كتبها . بعد عام ١٨٠٠ ، مع ذلك ، كانت الممارسة العادية أن يقدم دستور جديد لتصويت الشعب على إقراره أو إلغائه . وقد كتبت المؤتمرات ستة وأربعين دستورا للولايات الأمريكية الحالية .

سلطة المؤتمر الدستوري :

ليست هناك نظرية مسلم بها بوجه عام أو تجربة تصف سلطة المؤتمر الدستوري . وتقرر إحدى النظريات « إن المؤتمر هيئة نيابية على التخصيص ، تعمل باسم الحاكم ومن أجله وتكون حائزة بموجب تحويل فعلي للجماع السلطة المتأصلة في الحاكم . إنه اجتماع حيوي للشعب » الذي يكون نظراً لأعداده الفائقة وتباعده عن بعضه البعض ، يرى فيه السياسيون المتأملون تحقيق اجتماع فعلي للشعب ، يكاد يكون مستحيلاً » وترى نظرية أخرى أن « المؤتمر يتكون من مجموعة من المندوبين يعينهم الحاكم . بموجب توكيله فرعا من الحكومة أو أكثر لإنجاز واجبات محددة تتعلق بصياغة قانون جوهرى أو مراجعته ، وتتوقف هذه الواجبات على مضمون المأمورية التي يتم الانعقاد بموجبها - أو حسب مبادئ دستورية راسخة وسوابق ... » تنجح النظرية الثالثة للانتشار وتعتبر المؤتمر هيئة تشريعية يكون تكوينها موحداً ، ويتبع للدستور الولاية مثل المجلس التشريعى القانونى ، ولكنه لا يتبع لأى هيئة تشريعية أخرى . وحسب هذه النظرية يكون الرأى الذى يتبناه الشعب باعتماد دعوة المؤتمر تشكل الدليل على مقدار سلطته ؛ وليس بمقدور المجلس التشريعى أن يفرض قيوداً إضافية . إذ تتعرض جميع هذه النظريات للنقد من قبل النظريات المختلفة للسيادة التى سبق عرضها فى الفصل الأول . وقد تكون مدى سلطة المؤتمر الدستوري مسألة سياسية عملياً تملأها ظروف الزمان والمكان .

اللجان :

كتبت دساتير فلوريدا (١٩٦٨) ، وكارولينا الشمالية (١٩٧١) ، وفرجينيا (١٩٧١) و دستور جورجيا فى ١٩٤٥ ، لجان ، وأقرتها مجالس الولاية التشريعية ، وأجازتها الولاية بالتصويت الشعبى . كان هناك سبيان أساسيان لاستخدام لجنة فى جورجيا فى ١٩٤٥ . فى المكان الأول ، حيث فشلت المحاولات السابقة لاستدعاء مؤتمر . لأن عمل اللجنة المقترحة سيعرض على الجمعية العمومية مباشرة ويكون خاضعاً للمراجعة قبل تقديمه للشعب ، فان صادف القرار الذى أوجده قبولا ، ربما قد يصادف استدعاء المؤتمر بالفشل .

ثانياً : رأى زعماء هذا الوقت أن مراجعة دستور الولاية بواسطة لجنة صغيرة يمكن إنجازها بطريقة أكثر إقناعاً من المؤتمر. تتكون اللجنة من ثلاثة وعشرين عضواً ثمانية أعضاء يعينهم المحافظ ، وخمسة من أعضاء مجلس النواب يعينهم رئيس المجلس ، وثلاثة شيوخ يعينهم رئيس مجلس الشيوخ ، وقاض من المحكمة العليا تعينه المحكمة ، وقاض من محكمة الاستئناف تعينه المحكمة ، والمحافظ ، ورئيس مجلس النواب ، ورئيس مجلس الشيوخ والمدعى العمومي ومراجع الحسابات. بينما تبنت أربع ولايات دستوراً كتبته لجنة ، فإن أكثر من ثلثي الولايات قد شكلت لجنة لتحضير تعديلات دستورية أو لتقوم بالتحضير لمؤتمر دستوري في العقد الأخير .

طريقة التعديل :

إن الطريقة العادية لإحكام تعديل معين للدستور ولاية يكون باقترح المجلس التشريعي للتعديل وعرضه على الشعب من أجل التصويت والتصديق عليه. في اثنتي عشرة ولاية يجب أن يمر أي تعديل بمجلسين تشريعيين متتابعين قبل عرضه على الشعب. في ديلاوير ، فإن مجرد تمرير التعديل في مجلسين تشريعيين متوالين تم العملية ، حيث لا تقتضي الضرورة للتصديق الشعبي . يتباين صوت المجلس التشريعي الضروري لاقتراح تعديل من أغلبية بسيطة في بعض الولايات إلى ثلثي الأعضاء المنتخبين في كل من المجلسين في ولايات أخرى . في أكثر من ثلاثة أرباع الولايات ، يصبح التعديل نافذ المفعول عند إقراره بأغلبية بسيطة من الشعب عند تصويته على ذلك . تعدل دساتير الولاية أكثر من دستور الولايات المتحدة .

مجلس تشريعي الولاية

بخلاف نبراسكا ، التي تبنت مجلساً تشريعياً واحداً في ١٩٣٧ ، فإنه لجميع الولايات مجلسان تشريعيان . يطلق على هيئة وضع القوانين « المجلس التشريعي » أو « الجمعية التشريعية » في ثمان عشرة ولاية و « الجمعية العمومية » في تسع عشرة. تستخدم مساتشوستس ونيو هامبشير الاصطلاح « محكمة عمومية » بدلا من مجالس تشريعية ، والمجلس التشريعي الواحد لنبراسكا ، مكون من تسعة وأربعين عضواً ، ويدعى « مجلس الشيوخ » .

أساس التمثيل :

قبل عام ١٩٦٢ لم تكن هناك قاعدة موحدة تحكم أساس التمثيل في أي من المجلسين التشريعيين . كان يخصص النواب للمقاطعات أو الأقاليم الجغرافية الأخرى بطرق تعكس الصراعات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والتسويات عبر السنين . استمرت

المناطق الحضرية ، التي اكتسبت متعة قبل ارتفاع المدن ، في مجالات كثيرة في التمسك بمزاياها . مع ذلك ، ففي عام ١٩٦٢ في القرار التاريخي ليكر ضد كان اعتبرت المحكمة العليا أن أساس التمثيل في مجالس الولاية التشريعية ينحصر لإمعان النظر القضائي بموجب فقرة الحماية المتساوية للتعديل الرابع عشر ، وفي القضايا اللاحقة اعتبرت أن يكون السكان العامل المسيطر في تخصيص عضوية كل من المجلسين . وقد كتب قاضي القضاة وارين نيابة عن أغلبية المحكمة « يمثل واضعو القانون الشعب ، وليست الأشجار أو الأفدنة ، وينتخب أصحاب الأصوات المشترعين ، وليست الحقول أو المدن أو المصالح الاقتصادية » وقد كتب القاضي هارلان في رأي مخالف : « قد يكون هذا مقبولا . لكن لاشك أنه من الواضح بالمثل ، في متن الانتخابات ، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الشعب ليس مجرد أصفار ويمكن للمشرعين تمثيل ناخبهم للدفاع عن مصالحهم - اقتصاديا ، وسياسيا حيث يعكس الكثير منها المكان الذي يسكنه الناخبون » . وبحلول ١٩٧٠ أعادت معظم الولايات تقريرا تخصيص مجالسها التشريعية .

السلطات المالية والتشريعية :

يعتبر من بين أعظم سلطات المحافظ أهمية سيطرته على الأمور المالية وتأثيره على سن الشرائع والقوانين . في كثير من الولايات لا يعد المحافظ الميزانية المقدمة للمجلس التشريعي فقط لصياغتها القانونية ، لكنه يمارس أيضاً مراقبة عمومية على الإنفاقات . كما ينجح المحافظ المنتخب حديثا عادة في سن قانون لجزء كبير من وعود حملته الانتخابية . وبحكم كونه زعيما للحزب المنتصر ، يكون المحافظ في موقف استراتيجي لتشكيل سياسة تشريعية قبيل انتخابات منتصف الدورة للمجلس التشريعي . ويعتبر الوهم السائد بأن الوعود الانتخابية سرعان ما تنسى مجرد سوء إدراك . للحاكم حق الفيتو على القوانين في جميع الولايات ما عدا كارولينا الشمالية .

ويمكن إلغاء هذا الفيتو بثلاثي أصوات أعضاء المجلس التشريعي في ست وثلاثين ولاية وبثلاثة أرباع الأصوات في ولاية واحدة (ألاسكا) ، وبأغلبية الأصوات في ست ولايات . كما يشار لعدد المشرعين الحاضرين عند أخذ الأصوات ، وفي أربع وثلاثين ولاية للعدد الكلي للمشرعين وفي ٤٤ ولاية يمكن أن يستعمل المحافظ الفيتو ضد فقرات تتعلق بلوائح التخصيص .

يوجد في نيويورك ، وكاليفورنيا ، وبنسلفانيا ، ونيوجيرسي ، وواشنطن ، وفرجينيا وولايات قليلة أخرى أجهزة تنفيذية قوية معتدلة . يتحمل المحافظ في السبع ولايات السابق ذكرها المسؤولية الكاملة لتحضير الميزانية . لأنه لدى جميع هذه الولايات نظام حزبي

يتنافسان لانتخاب موظفي الولاية : وتحول الولايات السبع كافة المحافظ سلطة تعيين الكثيرين من الإداريين المهمين ولا تنتخب أى من هذه الولايات عددا كبيرا من رؤساء الإدارات . وتحدد بنلسفانيا ، ونيوجيرسى وفيرجينيا امتلاك المحافظ للأرض والسيطرة بصفة قانونية . إن المقام العالى المصنف على المحافظ والسلطات المطلقة المخولة للمنصب مجتمعة فى هذه الولايات جذبت الأكفاء للمنصب .

التنظيم الإدارى :

تتمتع حكومات الولاية بوكالات أكثر استقلالاً إدارياً مما تتمتع به الحكومة القومية . سيضطر الكثير من المواطنين لذكر أسماء الموظفين الإداريين لولايتهم المنتخبين بالتصويت الشعبى ، دى جانبا ، رؤساء جميع الإدارات .

يتضمن الموظفون العامون فى معظم الولايات سكرتير الولاية ، وأمين الخزانة ، والمدعى العمومى ، ومراقب الحسابات ، والفاحص ، ووكيل المدرسة ، وسكرتارية إدارات مثل : العمل ، والصحة ، والخدمة الاجتماعية ، والزراعة . فضلا عن وجود عدد كبير من مجالس الإدارة ، واللجان ، مثل مجلس الطرق العمومية ، ولجنة الخدمة العامة ، ومجلس الصحة .

حتى وقت متأخر من القرن العشرين كان هناك ميل لزيادة عدد الوالات التى تنجز أعمالا إدارية . وبقيادة أليينوا فى ١٩١٧ ، مع ذلك ، أعادت أكثر من نصف الولايات تنظيم حكوماتها ، إما بمراجعة دستورية أو بسن تشريعات قانونية . إذ أن الحاجة للإصلاح الإدارى لاتنقطع .

سلطة الولاية القضائية

لدى جميع الولايات نمط متكامل من المحاكم منسق بداية من مأمورية قضائية صغيرة إلى المحكمة العليا . توحى أهمية محاكم الولايات بحقيقة أنها تنظر تسعة أعشار النزاعات مجتمعة فى الولايات المتحدة . ومن الخطأ النظر لمحاكم الولايات على أنها أقل أهمية من المحاكم الفيدرالية لأن قرار أعلى محكمة للولاية يعتبر نهائيا ما لم يكن متورطا فى مسألة فيدرالية .

محاكم المحاكمة :

يعتبر قاضى الصلح أدنى محكمة فى التسلسل الهرمى لمحاكم الولاية . تقسم الولايات إلى أقاليم جغرافية صغيرة ، ويوجد فى كل منها قاضى صلح واحد أو أكثر تكون له سلطة نظر الدعاوى فى القضايا الصغيرة . ويصير تفويضاً لالقاء القبض على أشخاص متهمين

بجريمة وبعد فحص مبدئي قد يحجز المتهم ويحيله على محكمة أعلى . في معظم الحالات هناك حق استئناف لقرار قاضي الصلح . في المدن ، استبدل قضاة الصلح بكثرة بمحاكم بلدية ، ولكن في بعض حالات يوجد قضاة الصلح والمحاكم البلدية في نفس المساحة الجغرافية توجد لدى معظم الولايات مجالس تحقيق الوصايا في كل مقاطعة ، مع قاض ينتخب بالتصويت الشعبي . تغطي سلطة هذه المحكمة القضائية تحقيق صحة الوصايا ، وإدارة الأملاك وتعيين الأوصياء . وفي بعض الولايات يكون قاضي مجلس تحقيق صحة الوصايا محولا أيضاً بعدد من الواجبات الإدارية المتعلقة بحكومة المقاطعة ، على سبيل المثال ، إدارة بيت الفقير .

يطلق على المحاكم لقب عليا ، إقليمية ، أو محاكم دائرة وهي محاكم الولاية الرئيسية ذات السلطة القضائية الأصلية لكل من القضايا المدنية والجنائية — وغالباً ما تكون نخوة سلطة قضائية مطلقة في عدد من القضايا ، مثلاً ، القضايا المتضمنة حجج الأراضي . في القضايا الجنائية يكون الاتهام هيئة محلفين عظمى . وهيئة محلفين صغرى في المحاكمة العادية . والإجراءات في هذه المحاكم وغيرها من محاكم الولاية يجب أن تكون متفقة وإعلان دعوى الاستحقاق في القانون كما عرفتها المحكمة العليا للولايات المتحدة ، وتوجد في معظم دساتير الولاية نصوص إضافية للحفاظ على حقوق الفرد . تنقسم الولايات إلى دوائر قضائية ، كل منها يتضمن عدة أقاليم . وقاضي المحكمة العليا الذي ينتخب عادة بتصويت شعبي ، ينتقل من إقليم لأقليم داخل دائرته ، حيث تعقد المحكمة في كل إقليم في فترات مقررّة .

محاكم الاستئناف :

ترفع استئناف أحكام محكمة نظر الدعوى أمام محكمة متوسطة للاستئناف أو محكمة الولاية العليا . ليس لمحاكم الولاية العليا سلطة قضائية أصلية لتخصيصها في تصحيح أخطاء المحاكم الدنيا القانونية ، يبلغ عدد قضاة هذه المحكمة عادة خمسة أو سبعة قضاة منتخبين شعبياً في خمس وعشرين ولاية . ويختارهم المجلس التشريعي في كونيتيكت ، ورودايلند ، وكارولينا الجنوبية ، وفرجينيا . ويعينهم المحافظ في أريزونا ، وديلاوير ، وانديلنا ، وماتشوستس ، وميرر ، ونيوهامبشير ، ونيوجيرسي . وفي ألاسكا ، وأيوا ، كاليفورنيا ، كانساس ، ماريلند ، ميسوري ، نبراسكا ، أوكلاهوما ، تينيسي ، ويوتا ، ووايومنج يعينهم المحافظ ، وهم يتقدمون للانتخاب بناء على أعمالهم السابقة .

حكومة المقاطعة

تكون جميع الولايات مقسمة إلى أقاليم جغرافية تسمى مقاطعات باستثناء لويزيانا التي ، بموجب أصلها الفرنسي ، توجد بها أبرشيات ، وألاسكا ، التي يوجد بها وحدات محلية تدعى قصبة وتمتع بحكم ذاتي ، بينما ألغت كونكتيكت ورودايلند المقاطعات . يبلغ مجموع عدد حكومات المقاطعات العاملة في جميع الولايات المتحدة ٣٠٤٧ ، بمعدل ٦١ في كل ولاية . تتباين البلاد للغاية في الأراضي وعدد السكان . وأصغر مساحة مقاطعة نيويورك التي تغطي مساحة واحد وعشرين ميلاً مربعاً فقط ؛ وأكبرها ، مقاطعة سان برناردينو ، كاليفورنيا التي تستوعب ٢٠,١٣١ ميلاً مربعاً ، وهي مساحة أكبر جداً من ولايات ماتشوستس ، وكونيكتيكت ، ورودايلند وديلاوير مجتمعة . يقطن مقاطعة ألين بكاليفورنيا ٤٨٤ مواطناً فقط حسب إحصاء عام ١٩٧٠ ، بينما بلغ سكان مقاطعة لوس أنجلوس ٧,٠٣٢,٠٧٥ نسمة . وعلى العموم فإن المقاطعات في الولايات الجنوبية تكون أكثر عدداً . أما ديلاوير وهاواي فإن بكل منها ثلاث مقاطعات .

وظائف :

تخدم المقاطعات كأقاليم إدارية وسياسية وقضائية . وهي مقسمة إلى مدن ، ودوائر انتخابية ، أو أقاليم ؛ إن المصطلح الفني لهذه الأقسام ووظائفها يختلف من ولاية لولاية وأحياناً داخل الولاية ذاتها . في بعض الولايات ، على الأخص نيوانجلند ولايات شمال الوسط ، مدناً كانت أو مراكز انتخابية تكون أكثر أهمية كوحدات لحكومة محلية من كونها مقاطعات ؛ لكن في الولايات المتحدة ككل ، فإن المقاطعة تعتبر التقسيم السياسي الرئيسي للولاية . في ولايات الغرب البعيد ، مراكز خاصة (مراكز مدرسية ، مراكز رى ، مراكز طريق وهكذا) تخدم الكثير من الوظائف التي تنجزها المقاطعات في مناطق أخرى .

تعتبر المقاطعة مولود الولاية . بالتناقض مع العلاقة التي تربط الولايات بالحكومة القومية ، إذ ليس للمقاطعة أي « متحفظة » أو سلطات ملازمة . تتضمن معظم دساتير الولاية ، مع ذلك تحفظات للمقاطعات — مثلاً ، شروطاً تقيد سلطة المجلس التشريعي لدعم المقاطعات بطريقة معينة أو تمنعها من إلغاء مكاتب المقاطعة — كما تتضمن قيوداً على سلطات المقاطعات ، وخاصة في المجالات المالية وفرض الضرائب — كشركة مثل المجلس البلدي ، يمكن للولاية عمل عقود ، امتلاك المتاع ، وتقاض في المحاكم .

تصرف المقاطعة كوحدة حكومية لأغراض مثل انتخاب مجلس الولاية التشريعي ،

وجميع الضرائب ومعاقبة الجريمة ، وصيانة الطرق الريفية والمدارس ، وإدارة خطيئته الترفيه . إن الاختلافات بين المقاطعات الحضرية والمجالس البلدية تتناقص باستمرار .

تكون الهيئة الرئيسية لحكومة مقاطعة مجلسا من المأمورين ، وعادة ما يتكون من ثلاثة إلى تسعة أعضاء ، ولو أنه في بعض الأحيان تكون المجالس أكثر عدداً وفي سواها يستبدل بمدير مقاطعة واحد . يكون أعضاء مجالس المقاطعة بحكم العادة منتخبين بالتصويت الشعبي إما عن المقاطعة قاطبة أو بواسطة الدوائر الانتخابية . تمارس مجالس المقاطعة كلا من الوظائف الإدارية والتشريعية ، بما في ذلك تقدير الضرائب ، رقابة حفل المقاطعة للفقراء والمستثنى ، تعيين موظفي الانتخاب ، وممارسة عقود إنشاء الطرق .

يكون الشريف الموظف الرئيسي المكلف بصيانة القانون والنظام داخل المقاطعة . فهو يقوم بالاعتقالات بمساعدة مندوبيه وهم يعملون كأدوات تنفيذية لمحكمة المقاطعة . يرجع هذا المنصب إلى عهد مأمور التنفيذ السكسوني ، الذي كان يحافظ على أمن الملك وفرض القانون العام في إنجلترا في الأيام السابقة للغزو النورمندي . والمحقق في أسباب الوفاة له أصل قديم أيضاً ، ولكن ليست له أهمية الشريف ، إذ يعهد إليه بتحقيق الوفيات التي يشك في أنها متخلفة عن جريمة . وفي العادة يجمع هيئة محلفين من ستة مواطنين لسماع الأدلة ويستخلصون الرأي ، الذي قد ينتج عنه إلقاء القبض على المتهم .

النائب العام « للمقاطعة » والذي قد يدعى محامي المقاطعة أو المحامي العام — يقوم بتحضير البيئة ويدير المحاكمات الجنائية ممثلاً للولاية . كما يعتبر المستشار القانوني لموظفي المقاطعة كافة ، ويدافع عن المقاطعة في القضايا المرفوعة ضدها .

وهذا المنصب له أهمية فائقة ويجب أن يملأه محام له قدرة لا يرقى إليها الشك واستقامة في المقاطعات التي توجد بها مدن كبيرة ، فإن مسئولية المنصب تكون ضخمة . يحفظ كاتب محكمة المقاطعة مسجلاً لإجراءات المحكمة ويصدر الأوامر القضائية المختلفة . فضلاً عن كاتب المحكمة ، يكون لبعض المقاطعات كاتب مقاطعة ، الذي يساعد مجلس مندوبي المقاطعة . يمارس مشرف المقاطعة على المدارس والمراقبة العمومية على المدارس ويتولى الشئون الإدارية مثل إصدار الشيكات للمدرسين وتوزيع الكتب المدرسية . يوزع نائب المقاطعة الزراعي المعلومات العلمية في المساحات الريفية ويساعد الإدارة في برامج الوقاية ، يوضح نواب التطبيق المنزلي الطرق الفنية للطبخ ، وحفظ الفواكه والخضروات ، وأوجه أخرى للاقتصاديات المنزلية . يفتح مستلم الضرائب مكتبه لتلقى عائدات العقارات لإخضاعها للضرائب . ويتلقى محصل الضريبة مبالغ الضرائب . ويعتبر من الموظفين العموميين في

حكومة المقاطعة: بوليس المقاطعة ، وأمين الخزانة ، ومدير الرعاية الاجتماعية ، ومسجل العقود وأمناء المحلفين .

مشاكل :

تنعت حكومة المقاطعة «بالقارة المظلمة للسياسات الأمريكية» إشارة إلى أنها مساحات من حكومة في أمس الحاجة للإصلاح . لكن قلة من الناس قد اهتمت بها . وعلى العموم فن المسلم أن معظم الولايات بها مقاطعات أكثر من اللازم . أن تحسن وسائل النقل والاتصالات الآن قد سهلت ممارسة موظفي المقاطعة لأعمالهم على مساحة أوسع مما كان متيسرا في الوقت الذي أنشئت فيه المقاطعات . لكن على الرغم من التوفيرات المحتملة لدفع الضرائب ، فقد أمكن تحقيق القليل من التقدم في إدماج المقاطعات . كما أمكن إنجاز الإدماج هنا وهناك بتجميد أعمال محدودة بمجموعات من المقاطعات مما نتجت عنه بعض المنافع ، مثلا ، صيانة مستشفى مشتركة أو تكية . إن تكاثر الموظفين المنتخبين انعدام الوحدة التنفيذية والزعامة ، وازدواج الأعمال في المقاطعات والمدن يلقي اهتماما متزايدا من دارسي النظام الحكومي . تقدم اندماجات المدينة والمقاطعة فرصة أكبر لزيادة فعالية الحكومة المحلية أكثر مما يفعله تعزيز المقاطعة .

حكومة المدينة

يعيش أكثر من ثلثي الشعب الأمريكي في مجالس بلدية ، حيث تكون وظائف حكومة المدينة شاسعة المدى إذ تتضمن ، إلى جوار أشياء أخرى ، الصحة العامة ، والتعليم ومنع الجريمة ، والخدمات الاجتماعية ، والرياضة ، وإزالة المخلفات ، والتزويد بالمياه ، وصيانة الشوارع ، ومحاربة الحرائق . تكون حكومة أي من المجالس البلدية ١٨,٠٤٨ مجالا للدراسة في ذاته .

أساس حكومة المدينة :

المدينة شركة مجلس بلدي أنشأتها الولاية ، مخولة سلطة امتلاك العقار وبيعه ، وعمل العقود ، وأن تقاضي أو تقاضي وتسئ القوانين كما تنفذ القانون المحلي للحكومة المحلية . يكون الأساس القانوني للمدينة براءة . وتتضمن هذه الوثيقة بياناً بحدود المدينة ، ووصفاً للمعالم الرئيسية لحكومتها ، وتعريفاً بسلطاتها . وقد يصادق المجلس التشريعي على رخصة خاصة بكل مدينة ، أو يتبنى رخصة موحدة لجميع المدن ، كما يجهز نظام ترخيصات مبني على تصنيف المدن حسب السكان أو لأن هناك اعتبارات أخرى ، يسن قانون عام يحتوي على الأشكال المختلفة لحكومة المدينة ويسمح لكل مدينة تبني أحد الأشكال المفردة ، أو مد الحكم المحلي للمدن ، مخولا كل مدينة تشكيل حكومتها الخاصة لتأخذ على عاتقها

الوظائف التي تفضلها مادام العمل المحلي متفقاً مع قوانين الولاية . لاهتمام سكان أية مدينة معينة حيويًا بالحكومة المحلية ، فإن الاستقلال الداخلي يكون له منافع نظرية كثيرة وقد أصبحت له شهرة كبيرة في السنوات الحديثة .

« أشكال الحكومة »

محافظ المدينة والمجلس :

يعتبر النوع التقليدي لحكومة المدينة المحافظ والمجلس وما زال مستخدماً في ٦١ ٪ من المدن الأمريكية ، بما فيها الست مدن الأكبر وثنتي المدن الصغيرة تقريباً التي يبلغ عدد سكان كل منها من خمسة إلى عشرة آلاف نسمة .

يكون مركز المحافظ مماثلاً لمركز محافظ الولاية ، ويمثل المجلس مجلس تشريعي الولاية . في فترة متقدمة ، كانت المجالس البلدية مكونة غالباً من شعبتين لكن ازدواج المجلس قد أهمل تدريجياً . ينتخب أعضاء مجالس المدينة من الأقاليم الجغرافية (دوائر) داخل المدينة ، ومنها على العموم ، أو يمزج الحطتين معاً . وينتخب المحافظ شعبياً في جميع المدن الأمريكية مستخدماً شكل مجلس المحافظ للحكومة ، الذي يعكس تعيين المجلس في المدن الأوروبية .

يوجد محافظون أقوياء ومحافظون ضعفاء ، حسب مدى السلطة المخولة لكل . يكون للمحافظ القوى صوت عال في تعيين الموظفين وعزلهم ، وفي عمل الميزانية ، وفي الإدارة عموماً . ويكون الفيتو الصادر عنه أو عنها على أي قانون أجازه المجلس مسموعاً وقوياً أيضاً . إن محافظاً قوياً ، يسانده مساعدون إداريون قادرين ، يمكنه أن يقدم زعامة إدارية وسياسية ، اللازمة للغاية في المدن التي يزيد عدد سكانها عن نصف مليون نسمة ، والتي تواجه مشاكل عرقية ، وعمل ، وفقر .

خطة الرئيس :

أول نوع لرئيس حكومة (يدعى عادة رئيس مجلس حكومة ، مع أنه في مدن أخرى يطلق على الهيئة التشريعية القومسيون) قد أنشئت بموجب قانون في ستونتن ، فرجينيا ، في ١٩٠٨ . كان أول رئيس لمدينة قد منح لسمتر ، كارولينا الجنوبية ، في ١٩١٢ . لكن يرجع للعمل الناجح لرئيس مجلس حكومة دايتون ، أوهايو ، التي أنشئت في ١٩١٤ ، والذي أدى لشهرة هذا النوع من تنظيم المجلس البلدي . في عام ١٩٧٦ ، استخدم رؤساء المدينة في ٤٠ ٪ من مدن الولايات المتحدة . من ناحية الجوهر ، تضع الخطة على

رأس جميع فروع الإدارة رئيس مدينة محترف يختاره المجلس ، الذى ، بالتبعية ، يعين معاونيه ويحدد واجباتهم ، ويراقب أنشطتهم .

تظل السلطة التشريعية للمجلس ، الذى يكون أعضاؤه على قلة عددهم ، منتخبين حسب خطة رئيس المجلس . ويخضع المحافظ إلى موظف مشرف على المجلس مع بعض الأعمال الاجتماعية ، لكن بدون أية سيطرة على الإدارة . وقد ألغيت وظيفة المحافظ كلية فى قليل من المدن . تكون هذه الخطة مألوفة لدى المدن الغنية المتوسطة الحجم الحالية من مشاكل العمل والعنصرية وحيث لا يكون الزعماء السياسيون مرغوباً فيهم بدرجة الجدارة الفنية :

خطة المأمورية :

لفتت خطة مأمورية حكومة المدينة الأنظار أولاً وبشكل فائق عندما قدمت فى جالفستون ، تكساس ، فى عام ١٩٠١ . فى الجوهر ، فإنها تستبدل بمأمورية ، تتكون عادة من ثلاثة أو خمسة أعضاء ، بدلاً من المحافظ والمجلس ، وتنبذ مبدأ فصل السلطات للتشريع والإدارة . تنفذ المأمورية كهيئة قوانين المدينة ويتلقى الأعضاء الأفراد ، مهياً وقت عمل كامل كرؤساء لإدارات تنفيذية . تكون الإدارات الحكومية مجمعة بحيث يكون كل أمور على رأس إحدى الإدارات . ويقوم مأمور واحد بمهمة المحافظ بالانتخاب من قبل معاونيه أو بالاختيار ، لكنه يكون مجرد موظف يرأس المجلس ، لا يملك سلطة تصويت أكبر من الأعضاء الآخرين . بل يكون مسئولاً عن إدارة واحدة فقط . وبين عامى ١٩٠١ و ١٩١٧ تبنت حوالى خمسمائة مدينة هذا النوع من الحكومة ، ولكن الكثير منها سرعان ما تخلف عنها ، وقد حصلت على تبين نادر منذ ١٩١٧ . إنها ، مع ذلك ، مازالت مستعملة فى ٢١٥ مدينة عدد سكانها ٢,٥٠٠ نسمة أو تزيد ، أما جالفستون فإن لها الآن محافظ مدينة .

مساحات العاصمة

بينما نمت المدن الكبرى فى الولايات المتحدة ببطء أو انحط عدد سكانها وفى السنوات الحديثة ازدادت ضواحيها بسرعة مذهلة . تجمعت المساحات المحيطة بها ، وتوحدت اجتماعياً واقتصادياً ، على الأقل مع مدينة واحدة بها ٥٠ ألفاً من السكان أو يزيد ، تبين لمكتب الإحصاء فى عام ١٩٧٠ أن أكثر من ثلثى سكان الأمة يقيمون فى ٢٤٣ من مساحات العاصمة التى انتشرت عبر ولاية المدينة ، وحتى خطوط الولاية ، فأصبحت تمثل مشاكل متحدية .

يعتبر وجود حكومة واحدة لإنجاز وظائف كانت تتولاها سابقاً حكومة الولاية والمدينة أحد المداخل لتحسين الحكومة في مساحات العاصمة . وهكذا فإن المدن الأكبر في فيرجينيا تكون منفصلة عن الولايات التي تقع فيها وتنجز الخدمات التقليدية المصاحبة لكل من المدن والولايات . ومدن أخرى انفصلت عن ولاياتها مثل بلتيمور ، ودنفر ، وسان فرانسيسكو ، وسان لويس . في عام ١٩٦٢ اندمجت حكومات ولاية دافيدسون ، تينيسي . ومدينة ناشفيل في حكومة واحدة أطلق عليها اسم حكومة عاصمة ناشفيل وولاية دافيدسون . تعتبر بوسطون ، وباتون روج ، ونيو أورليانز ، ونيويورك ، وفيلادلفيا مدناً امتصت وظائف المقاطعات التي كانت واقعة فيها بوفرة .

يعتبر تقوية حكومة الولاية والسماح لها بإنجاز خدمات في طول البلاد وعرضها مثل عملية المنافع العامة ، والنقل العام المنضمة لحكومات المدن مدخلا آخر في هذا الاتجاه . ولا شك أن « حكومة العاصمة » لمقاطعة داد ، وفلوريدا ، تعطي مثلاً يستحق الذكر . استعادت ٢٦ مدينة داخل المقاطعة وجودها المشترك ، ولكن مجال نشاطها يكون مقيداً بأمور ليست متسقة مع حكومة العاصمة .

يعتبر إنشاء إقليم خاص مدخلاً ثالثاً لممارسة وظيفة واحدة ، أو وظائف قليلة متعلقة بها وتمثل مقاطعة المدرسة أكثرها شهرة وعدداً . مع ذلك ، يوجد مقاومة للنيران ، ومياه ، المتعلق بالأمور الصحية وعدة مقاطعات أخرى . يحكم هذه المقاطعات ذات الأهداف المعينة بنوع من مجلس الإدارة أو لجنة مخولة سلطة تنفيذ الوظيفة التي أنشئت من أجلها . يخدم معظمها أهدافاً مفيدة ، لكن إذا استمر التخطيط ، والصيانة ، والإسكان ، والحريق ، والمحاريق ، والحدائق ، والمياه ، والميناء ، والمطار ، والمستشفى ، والكهرباء والحركة الصناعية ومقاطعات أخرى فتتداخل مع حدود حكومية أخرى ، فإن مشكلة العاصمة سوف تتضاعف .

تمثل العقود بين الحكومات مدخلاً آخر لحل مشاكل العاصمة . مثلاً ، تقدم مقاطعة لوس أنجلوس البوليس ، والوقاية من الحريق ، وخدمات أخرى لمجالس بلدية على أساس اتفاق معها .

إقليم كولومبيا

إن الأراضي المعروفة حالياً بإقليم كولومبيا ، عاصمة الولايات المتحدة ، قد تكونت من أرض انتهت بفرجينيا وماريلندا ، وأصبحت تحت سلطة الحكومة القومية في ١٨٠٠ . في ١٨٤٦ ، أعيد الجزء الذي ساهمت به فرجينيا ، حتى أصبح اليوم السبعين ميلاً مربعاً المنضمته في المقاطعة وقد تجمعت كلية من أرض تخص ماريلندا أصلاً .

: أعطى التعديل الـ ٢٣. لدستور الولايات المتحدة مقاطعة كولومبيا ثلاثة أعضاء في الهيئة الانتخابية . وقضى قانون أصله الكونجرس في ١٩٧٠ بتمثيل المقاطعة في مجلس النواب بعضو ليس له حق التصويت . نص قانون الحكم الذاتي لمقاطعة كولومبيا لعام ١٩٧٣ على محافظ منتخب ومجلس مكون من ١٣ عضوا له سلطات مماثلة للمحافظ ومجلس المدن الأمريكية الأخرى. بموجب الدستور الأمريكي ، مع ذلك ، فإن الكونجرس له سلطة « ممارسة التشريع المطلق في جميع الحالات كيفما كانت » على مقاطعة كولومبيا حيث يحتفظ الكونجرس بالسلطة المطلقة .

الأراضي

خلال القرن التاسع عشر أصبحت الولايات المتحدة إمبراطورية بشرائها لويزيانا من فرنسا ، وامتدادها للمحيط الهادئ بعد حرب المكسيك ، وشراء ألاسكا من روسيا ، وضم هاواي . وتملك جزر الفلبين . وبيورتوريكو وجوام نتيجة للحرب الإسبانية . في عام ١٩١٧ اشترت الولايات المتحدة الجزر العذراء من دانيمارك ، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية أحرزت السيطرة على جزر مارشال . وكارولين . والماريان كأرض وديعة بموجب سلطة خواتها إياها الأمم المتحدة . وقد كانت أراضي جزر الوديعة هذه تحت سيطرة اليابان سابقاً .

ليس للأراضي التابعة للولايات المتحدة أية « سلطات مدخرة » وللكونجرس حرية التصرف الواسعة في حكمها . فلا يمكنه . مع ذلك ، تجادل النصوص الدستورية المقررة لصيانة الحريات المدنية . في الواقع ، وسع الكونجرس حسب المؤلف في معيار الحكم الذاتي للأراضي القادرة على ممارسته . وفي عام ١٩٤٦ منح الاستقلال التام لجزر الفلبين .

بيورتوريكو :

تتمتع أكبر أراضينا : بيورتوريكو ، بمنزلة الكومنولث ، مشاركة مع الولايات المتحدة . في ١٩٤٧ ، جعل الكونجرس منصب محافظ بيورتوريكو انتخابيا ، وفي عام ١٩٤٠ خول الكونجرس سكان بيورتوريكو كتابة مسودة دستور . القانون الذي أجازته الكونجرس ، وصادق عليه شعب الجزيرة « في نوع اتفاق » ، لم ينفذ حتى تمت المصادقة عليه بامستفتاء شعبي في بيورتوريكو . من ثم ، كتب مجلس تأسيس مسودة دستور ، تمت الموافقة عليها بتصويت شعبي في بيورتوريكو وصادق عليها الكونجرس . وأصبحت نافذة المفعول في ٢٥ يوليو ١٩٥٢ . وهكذا ظهرت للحيلة بموجب الكومنولث . تتمتع بيورتوريكو بالحكم الذاتي في الشؤون المحلية . وليس للكونجرس سلطة إلغاء تشريع محدود

ما زال مواطنو بيورتوريكو يتمتعون بجنسية الولايات المتحدة ، كما يخضعون لمعظم القوانين الفيدرالية المستعملة بصفة عمومية . وليس لهم ممثلون يتمتعون بالتصويت في الكونجرس ولا يدفعون ضرائب فيدرالية أيضاً .

أراضي أخرى :

تتضمن الجزر العذراء مجلسين بلديين ، سان توماس - سان جون وسان كروا ، لكل منهما مجلس بلدى منتخب محليا . يعقد اجتماعا مشتركا مرة واحدة على الأقل كل عام لإجازة التشريعات الخاصة بالجزر ككل . يعين رئيس جمهورية الولايات المتحدة المحافظ .

أجرت جمهورية بنما بصفة دائمة ، منطقة قناة بنما ، وهى قطعة أرض ممتدة خمسة أميال على كلا الجانبين من القناة ، للولايات المتحدة . بادرى ذى بدء كانت منطقة عسكرية يديرها محافظ ، خاضع لمراقبة سكرتير الجيش . فى عام ١٩٧٧ تفاوض الرئيس كارتر لإنجاز معاهدة . إذا تمت الموافقة عليها من مجلس شيوخ الولايات المتحدة وبنما ، ستمنح بنما السلطان الكامل على قناة بنما ومنطقة القناة بحلول عام ٢٠٠٠ . جوام وسا كوا الأمريكية (المكتسبة فى ١٨٩٩) يحكمها محافظان مدنيان ، تحت إشراف مكتب الأرضى فى الإدارة الداخلية . ويدير هذا المكتب أيضاً معظم الممتلكات المحصورة بالمياه للولايات المتحدة ، ولكن القليل من الجزر الصغيرة تسيطر عليها البحرية .

تم بحمد الله

رقم الايداع بدار الكتب ٨٠/٤٩٨٥
الترقيم الدولى ٤ - ٧٩ - ٧٣١٧ - ٩٧٧

دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاطوغلى) القاهرة
تليفون : ٢٢٠٧٩

هذا الكتاب

ظهرت الطبعات المتتابعة من هذا الكتاب يفصل بين كل منها فترة قوامها أربع سنوات - وقد توخينا تقديم طبعة تكشف الملامح البارزة للحكومة الأمريكية ، مع توضيح المبادئ الدستورية • وقد أمكن مواءمة النص بحيث يتفق وما هو مطبق في الوقت الحاضر ، وقد اقتضى ذلك إعادة كتابة العديد من فصول الكتاب ، فجاءت الطبعة الجديدة صورة واضحة للأنشطة الرسمية التي تمارسها الحكومات القومية والمحلية في الولايات المختلفة ، بحيث تظهر المبادئ السامية التي تمارسها الأمة الأمريكية بأسلوب واضح وصريح يؤكد سلامة تطبيق هذه المبادئ على جميع المستويات الحكومية مما يؤكد الالتزام الكامل بالفلسفات التأسيسية والخطوط الهادية التي تتوخاها الحكومة الأمريكية • كما يبرز بتفصيل دقيق دور الأحزاب والسياسات والانتخابات •

وقد أضيفت لهذه الطبعة العديد من المواضيع الجديدة مثل :

- التعديلات الدستورية المقترحة للحقوق المتساوية •
- الانتخابات الأولية مالهها وما عليها •
- انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٦ •
- استخدام الأمر القضائي •
- قيود سلطة الرئاسة •
- السياسة الخارجية الأمريكية •
- الوظائف المالية وسياساتها •
- الحقوق المدنية •
- النص الكامل للدستور وقد طبع في نهاية هذا الكتاب •

التمن • ٢٥ قرشا

دار غريب للطباعة

١٢ شارع نوبار (لاطوغلى) القاهرة

تليفون : ٢٢٠٧٩

Bibliotheca Alexandrina

0498411

